

ادكتور
صلاح هاشم

المسئولية الدولية
عن المساكن بسلامة البيئة المحيطة



الطبعة
١٩٩١

دكتور
عبد الحامد هاشم

المسؤولية الدولية
عن المسكن بسلامة البيئة المحيطة

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

القاهرة

١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يطيب لى ان اقدم للقارىء العربى هذا العفل العلمى الجاد للدكتور صلاح ماشم محمد ، فلقد تابعت عن كُتب - وعلى مدى نحو ست سنوات - للجهد المخلص الدؤوب الذى بذله فى اعداد هذا العمل كرسالة فى موضوع « المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية » ، تتقدم بها الى كلية الحقوق بجامعة القاهرة حيث نال بها درجة دكتور فى الحقوق بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف ، وتبادل الرسالة مع الجامعات الاجنبية ، كما قررت لجنة الحكم على الرسالة ترشيحها لنيل جائزة احسن رسائل القانون الدولى لعام ١٩٩٠ .

ولئن كان الباحث قد نخرى بعناية موضوع رسالته بحيث يصب على لب الاهتمام للقانونى بالبيئة البحرية ، اى المسئولية الدولية عن المساس بها ، فليس بخاف على احد ان البيئة البحرية تحتل بؤرة الاهتمام المعاصر بالبيئة بوجه عام ، منذ ادرك المجتمع الدولى المعاصر اهمية العناية ببيئة الانسان ، وان الجهود الوطنية لكل دولة داخل حدودها فى هذا المجال سنوف تذهب سدى مالم تنضاف الجهود على الصعيد الدولى بهدف العمل على صون البيئة ، والحد من المخاطر والاضرار التى تلحق بها وتتهددها وتتهدد معها البشرية بالافناء الشامل .

ان البيئة البحرية تقدم النموذج المصد لوحدة بيئة الانسان ، فالجنس البشرى ايا ما كانت انتماءاته الاقليمية يستقل يابسة واحدة تسبح فوق خضم البحار والمحيطات التى تبلغ نسبتها نحو ٧١ ٪ من مجموع مسطحات

للكرة الأرضية ، أى ما يقرب من ثلاثة أضعاف المسطحات اليابسة . وهذه البيئة البحرية ، الهائلة فى اتساعها تتصل فيما بينها اتصالاً طبيعياً حراً ، ولها تأثير فادح على عناصر البيئة الأخرى ، فإى خلل يطرأ على البيئة البحرية لابد له بالضرورة أن ينعكس ، بل وإن يفتقل إلى البيئة فى كل مكان .

لقد أدرك الإنسان هذه الحقيقة منذ البدايات الأولى لاحتساسه بفداحة الأخطار التى يمكن أن تتهدد بيئة الإنسان . ومن ثم فقد انعكس هذا الإدراك اهتماماً وعناية وتنظيماً قانونياً استهدف للتقليل من صور المساس بالبيئة البحرية ، وإذ كان التلوث ، بأشكاله المختلفة ومصادره المتنوعة ، هو أظهر صور المساس بسلامة البيئة البحرية ، فقد استقطب للجهود الدولية الأولى التى استهدفت وضع اتفاقيات دولية للحد منه ومكافحته وقضمان عدم استنفال أمزه .

لقد انطلق المؤلف من حقيقة أن المسئولية الدولية فى مجال حماية البيئة البحرية وعن المساس بها ، لا يمكن أن تبقى وأن تظل حبيسة الأنماط للتقليدية للمسئولية الدولية للقائمة على الخطأ أو الفعل غير المشروع ، بل لابد لها بالضرورة أن تتألف فى رحاب أوسع وأشمل تتعلق بالمسئولية الدولية عن الأفعال غير المحظورة دولياً ، فضلاً عن عدد من الأسس القانونية الجديدة مثل مبدأ حسن الجوار ومبدأ عدم التمسف فى استعمال الحق . وكان من حسن الطالع أن يأتى أعداد هذا البحث المتعمق بمصد للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فى ١٠ ديسمبر ١٩٨٢ ، والتى تضمنت باباً خاصاً بالبيئة البحرية جمع على صعيد واحد للقواعد العامة المتعلقة بالبيئة البحرية والقواعد الخاصة بحمايتها . كما تزامن أعداد هذا البحث مع الجهود المتواصلة للجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة ، والتى تستهدف وضع مشروع اتفاقية دولية حول مسئولية الدول عن انتهاك الالتزامات الدولية ، وقواعد المسئولية عن النتائج للضارة الناجمة عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولى .

ولاشك ان هذا الحصاد قد هيا للباحث مادة غزيرة سمحت له ان يجتهد وأن
يجلى بجلوه في النقاش الفقهي المحتكم حول العديد من الموضوعات .

لقد استطاع المؤلف أن يمرض لهذا الموضوع الهام ، والذي يتسم بالدقة
والصنوية في براعة وعمق ، بأسلوب رصين وعبارة سلسة . والأمر الذي
لاشك فيه ان الدكتور صلاح هاشم محمد قد اجتهد ، وعمل في لناة وصبر ،
شان كل باحث جاد ، فثمر هذا الجهد هذه الثمرة الناضجة ، التي ستكون
عونا حقيقيا لكل باحث في هذا الموضوع ، والتي تعد اضافة هامة للمكتبة
العربية في القانون الدولي العام يستحق عليها المؤلف الثناء والتهنئة .

والله الموفق والمستعان

١٠٥ / د / صلاح الدين غابر

مقدمة

تعتبر قضية الإنسان والبيئة من أهم قضايا العصر ، ولولاها بالعباية والاعتناء ، لفقد دمج الإنسان على الأرض ، وهو دألب الاضرار ببيلته ، واستنزاف ثرواتها الطبيعية ، وتلويث جوها ، وأرضها ، ومائها ، وإلى حد بات يؤذن الآن ، لايخرب بيئى شامل فقط ، وإنما يهدد أيضاً بقاء الجنس البشرى نفسه ، وانعدام وجوده على الأرض .

وقد أدرك الإنسان - لكن مؤخراً - أن مصيره في البقاء ، مرتبط بمصير الكوكب الذي يعيش فيه ، ومن هنا أخذت تتعالى الصيحات وتتعدد المؤتمرات ، من أجل تنبيه الإنسان من غفلته ، ودفعه إلى الحفاظ على بيئته وانقاذ نفسه وجنساته قبل أن تنهار .

ولكن واقع الأمر أن القضية ليست سهلة ، فنحن نعيش في عالم تتشابك فيه المشاكل ، وتتعاقد على أرضه الصعوبات ، فمن تزايد مكانى يضر بالبيئة ، دون سيطرة للإنسان عليه ، إلى ثورة صناعية تعجز عن أن توفر النقاء للبيئة ، ولا يستطيع الإنسان أن يكبح جماحها أو يوقفها ، إلى تقدم تقنى ، يأتى في كل لحظة بما يجعل يتحمر البيئة ، ولا يملك الإنسان أن يعيق تقدمه ، أو الوقوف به في منتصف الطريق .

وإذا كان الاضرار بالبيئة ، قد أصبح الآن وباء استشرى في الأرض والماء والهواء ، فإن الضرر الذى أصاب المحيطات والبحار ، هو أخطر هذه الاضرار جميعها ، بل يمكن اعتباره المجموع الخسائى ، لكل أشكال التلوث التى يعرفها الإنسان الآن ، ذلك أن كافة ملوثات البيئة التى تنطلق في الهواء ، وعلى الأرض ، ينتهى بها الأمر إلى المحيطات ، التى ظلت منذ القدم المستودع للمم لجميع النفايات التى خلفتها الحضارة الإنسانية .

ولما كانت المحيطات والبحار تغطي مايزيد على سبعين في المائة من سطح الأرض (١) ، وتقوم بحور حاسم في بقاء الانسان والحيوان والنبات ، فقد نشط خبراء البيئة من مختلف التخصصات العلمية الى اجراء الدراسات العديدة للحالة الصحية للمحيطات ، وانتهوا الى وضع مختلف التوصيات لمواجهة التلوث ، والحفاظ على سلامة البحار والمحيطات .

وبالطبع ، ونظرا لأن سيادة مياه انبحار والمحيطات تخضع - في بعض مناطقها - للسيادة الإقليمية لمختلف دول العالم ، وأن أعالي البحار تقع خارج نطاق التشريعات الوطنية ، لذا كان لابد من أن تذهب القضية برمتها الى أيدي فقهاء القانون الدولي ، لوضع القواعد والانظمة الكفيلة بإقامة تعاون دولي متبادل ، يضمن عدم المساس بسلامة البيئة البحرية والحفاظ عليها .

وقد بدأ اقتحام فقهاء القانون الدولي لهذه المشكلة ، ببعض محاولات قانونية مقترحة من جانبهم ، لكنها لم تكن لتدرك المفهوم المتكامل للبيئة ، ثم كان أن تم عقد أول مؤتمر دولي ، وذلك في الخامس من يونيو عام ١٩٧٢ ، بمدينة ستوكهولم ، لمناقشة مشاكل الانسان والبيئة ، وبدعوة من منظمة الأمم المتحدة ، وقد اتخذ هذا المؤتمر لنفسه شعارا هو **فقط أرض واحدة** Only One Earth ، (٢) ، إشارة الى أن البيئة كل واحد لا يتجزأ ، وأنه مهما تباعدت مواقع البشر ، فإنهم يعيشون على نفس الأرض ويمانون من نفس المشاكل .

وقد أنصحت توصيات هذا المؤتمر عن قصور القانون الدولي للآنم ، وعن الحاجة الملحة الى تناول أكثر ادراكا لحماية البيئة البحرية من

(١) د . مفيد محمود شهاب ، وآخرون ، قانون البحار الجديد والمصالح العربية ، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١ .

(٢) اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، استوكهلم ، ١٩٧٢ ، انظر في ذلك :

صور للتلوث ، ومصادره (١) .

وفي إطار هذا المفهوم المتكامل للبيئة ، وتحت تأثير تزايد أخطار التلوث ، واعترافا بالحاجة الملحة لتطوير قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها ، بدأت مشكلات حماية انبئة تفرض نفسها على الساحة الدولية ، كى تجد لنفسها مكانا في القانون الدولي العام ، ومن هنا نشأ فرع جديد من فروع القانون الدولي المتنامية . هو القانون الدولي للبيئة ، والذي جرى تعريفه بأنه : « مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية والاتفاقية المتفق عليها بين الدول للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث » (٢) . وعرف هذا القانون الدولي البيئي ، هو منع أو تقليل ، أو السيطرة على التلوث البيئي عبر الحدود الوطنية ، مع إيجاد نظام قانوني فعال لاصلاح الأضرار الناجمة عن هذا التلوث (٣) .

وتحقق المسؤولية الدولية أهداف القانون الدولي للبيئة ، اذ انها تؤدي دورا بارزا في حماية البيئة ، اذ تقوم بمنع الضرر ، واصلاحه ، الأمر الذى يجعلها افضل السبل القانونية لحماية البيئة الدولية .

وبالرغم من أهمية دور المسؤولية الدولية في مجال حماية البيئة ، فان الانفاقيات الدولية التى أبرمت بهدف حماية البيئة البحرية ، جرت على اغفال وضع قواعد محددة بشأن المسؤولية عن الانتهاكات الدولية الماسة بمسئلة البيئة البحرية .

(١) المبدأ رقم ٢٢ من اعلان استوكهولم ، مرجع سابق ، وقد جاء نص هذا المبدأ كما يلي .

« States shall co-operate to develop further the international law regarding liability and compensation for the victims of pollution and other environmental damage caused by activities within the jurisdiction or control of such states to areas beyond their jurisdiction »

(٢) د . بدرية عبد الله المعوى ، بحث في النظام القانوني لمكافحة التسرب النفطى من حقل النوروز في الخليج العربى ، جمعية حماية البيئة ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٣ .

Handl, G., State Liability for Accidental Transnational Environmental Damage Caused by Private Persons, A.J.I.L., Vol. 74, No. 3, 1980 P. 526.

وفي هذا السياق - ايضا - كانت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، المبرمة عام ١٩٨٢ ، والتي تعتبر واحدة من أكثر الاتفاقيات الدولية طموحا وتعدا من أجل الحفاظ على سلامة البحار وقيمتها ، مما يظهر واضحا فيما جاء بالجزء الثاني عشر من هذه الاتفاقية (١) .

ولكن اذا كانت هذه الاتفاقية قد انتهت الى تنظيم كافة جوانب قانون البحار ، الا انها فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة بيئة البحار ، فقد عادت الاتفاقية فأحالت الى القواعد العامة في القانون الدولي (٢) ، رغم أن موضوع المسؤولية بالذات ، هو من أكثر الموضوعات التي ثار الخلاف حولها في فئة القانون الدولي .

ولهذا حاولنا بهذه الدراسة التي نضعها بين ايديكم الآن ، أن نسهل مع عينا من الدراسات ، في بحث جوانب « المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية » ، خاصة لما للبحث في هذه الجوانب من أهمية كبيرة ، بالنسبة لنا في جمهورية مصر العربية ، نظرا لاتساع سواحلها ، ووقوعها على بحرين شبه مغلقين ، بالإضافة الى وقوع قناة السويس في أراضيها ، التي غير ذلك مما يؤثر على سلامة البيئة البحرية في وطننا العزيز ، ويتطلب تدخل القانون لحمايتها ، والتعويض عن الأضرار التي تلحق بها أو تؤثر فيها .

وإذا كنا قد اخترنا لهذه الدراسة ، أن تجيء تحت مسمى « المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية » ، فذلك لكيلا يجرى للبحث متطعا بالأضرار بالبيئة فقط ، وكى يتسع نطاقه ليشمل المسؤولية عن الخطر الذي يهدد سلامة البيئة البحرية ، والأضرار لئذ يلحق بهذه البيئة ايضا ، فالمساس بالبيئة قد يعنى للخطر الذي ينذر بوقوع الضرر ، وقد يعنى « الأذى » بما يمثله من مجرد التعدي على حق من الحقوق ، وبما لا يتجاوز ذلك الى إلحاق ضرر مادي بهذا الحق ، وبذلك يتم تناول المسؤولية الدولية عن مجرد المساس بسلامة

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مونتيجوباي ، ١٩٨٢ . مطبوعات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٨ .

(٢) المرجع السابق ، المادة ١/٢٣٥ ، وقد ورد نصها كما يلي : -

١ - الدول مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، وهي مسؤولة وفقا للقانون الدولي ، .

البيئة البحرية ، وفي مرحلة سابقة لوقوع الضرر المادي ، خاصة وأن الضرر لم يعد عنصراً من عناصر المسؤولية الدولية عن الفعل غير المشروع ، حسبما انتهى الرأي إليه في لجنة القانون الدولي (١) . فضلاً عن أن أعمال اللجنة المذكورة فيما يتعلق بدراسة المسؤولية الدولية عن النتائج للضارة للأنشطة غير المحظورة دولياً ، لم تقتصر على تناول المسؤولية عن الضرر محض ، وإنما تناولت المسؤولية عن الضارة ، وعن الضرر على السواء ، كما رتبته على الخطر الذي يهدد للبيئة البحرية بأضرار جسيمة ، عواقب عاثونية تستهدف منع وتوسع للضرر ذاته .

وقد هدفت هذه الدراسة - بين ما هدفت إليه أيضاً - أن يكون المنهج التحليلي هو المنهج الذي يتم على أساسه تناول كافة الاتفاقات الدولية ، والجهود القانونية الدولية ، وأحكام القضاء الدولي ، وممارسات الدول التي تناولت بشكل أو بآخر ، المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، وذلك بفرض أن نستخلص منها جميعها ، أحكام المسؤولية ، وعناصرها ، وعواقبها .

ومن هنا ، صادف البحث بعض مشكلات أساسية ، وهي :

١ - أن المسؤولية الدولية تطورت في مفهومها التقليدي الذي يتناول عواقب الخطأ ، أو للفعل غير المشروع للدوليين ، فقد ظهر في القانون الدولي الآن ، اتجاه متنام نحو مسؤولية عن الأنشطة غير المحظورة دولياً ، والتي قد تستند إلى معيار المخاطر أو إلى قواعد حصن الجوار ، إذ أن لكل من هذين النظمين من المسؤولية ، قواعد خاصة تجعل تناولهما معاً أمراً صعباً ، ولن يؤدي - وفق ما صرحت به لجنة القانون الدولي - إلا إلى جعل كل منهما أكثر صعوبة في الفهم (٢) .

لذلك ، أفرقت هذه الدراسة جانباً منها ، لبحث مسألة المسؤولية عن الأنشطة غير المحظورة دولياً ، تمييزاً لها عن المسؤولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي .

(١) الأمم المتحدة ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الأول ،

موجز مناقشات لجنة القانون الدولي ، للجلسة رقم ١٧٣١ ، ص ٢٧٠ .

Y.L.C., 1973, Vol. II, P. 169.

(٢) .

- وقد ترتب على المشكلة السابقة ، ان الاتفاقيات الدولية التى تناولت حماية البيئة البحرية على المستويين الدولى والاطليمى ، لم تتناول اية معالجة للمسئولية الدولية عن مخالفة احكامها ، لذلك واجهت للدراسة صعوبة تحديد ما اذا كانت بعض هذه الاتفاقيات ، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يمكن ان تتعلق بالمسئولية عن انتهاك القانون الدولى ، باعتبار ذلك من الأفعال غير المشروعة الدولية ، او انها تتعلق بالمسئولية عن النتائج الضارة للأنشطة غير المحظورة دوليا .

وقد رأينا ان نعرض لكافة الاتفاقيات التى اوردت قواعد اولية تحظر اتيان أنشطة أو أفعال ماسة بسلامة البيئة في الجانب الذى يتناول المسئولية عن الأفعال غير المشروعة ، فقمنا بالفصل بين هذه الاتفاقيات ، وبين تلك الاتفاقيات الأخرى ، والخاصة بأوجه المسئولية عن الأنشطة الخطرة ، باعتبار انها نظمت المسئولية الأخيرة في الباب الخاص بالمسئولية الدولية عن الأنشطة غير المحظورة دوليا . وكان معيار الفصل بين هذين النوعين من الاتفاقيات الدولية ، هو ان الأولى تتضمن قواعد حظر أفعال بعينها ، وهو ما يخلو منه نوع الاتفاقيات الآخر .

- كما ان حادثة مشكلات حماية البيئة البحرية . اوجدت ندرة كبيرة في الأحكام القضائية الدولية والقرارات التحكيمية التى تناولت على وجه التحديد المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية .

لذلك اعتمدت الدراسة على بعض الأحكام القضائية الدولية التى تناولت المسئولية عرضا في عبارات صيغت في قدر كبير من العمومية .

خطة البحث :

وفي هذه الدراسة جرى تناول جوانب المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، من خلال ثلاثة أبواب رئيسية ، سبقتها ميساب تمهيدى ، ووفق خطة البحث التالية .

الباب التمهيدي : تناولنا فيه مقدمات لدراسة « البيئة البحرية والمسئولية الدولية » ، وقد قسمناه الى ثلاثة فصول شملت عرضا للتعريف بالبيئة البحرية

وبأهميتها ، وبصور المساس بسلامة هذه البيئة ، ثم للتعريف بالمسؤولية الدولية وتطورها .

أما الباب الأول : فقد خصصناه لدراسة « أساس المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية » ، وقد قسمناه الى أربعة فصول ، تناولت شرحا لنظريات الخطأ ، والفعل غير المشروع دوليا ، والمخاطر ، ومبدأي تحريم اساءة استعمال الحق ، وحسن الجوار ، وناقشنا مدى ملاءمة كل من هذه النظريات والمبادئ القانونية ، كأساس للمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية .

والباب الثاني : تناولنا فيه عرضا لجوانب « المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا » ، عرضنا فيه - في ثلاثة فصول - لدراسة هذا النمط من المسؤولية الدولية في الاتفاقيات الدولية التي استهدفت حماية البيئة البحرية ، ثم عرضنا لعناصر المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا ، وأخيرا تناولنا شرحا للموقف القانوني لهذه المسؤولية الدولية .

أما الباب الثالث من هذه الدراسة . فقد خصصناه لدراسة « المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأنشطة غير محظورة دوليا » ، وقسمنا هذا الباب الى ثلاثة فصول ، ضلعناها أحكام المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأنشطة غير محظورة دوليا في الاتفاقيات والمبادئ القانونية الدولية ، كما عرضنا لعناصر هذه المسؤولية الدولية ، وأخيرا عرضنا للموقف القانوني لهذا النمط الحديث من المسؤولية الدولية .

«الباب التمهيدي»
«البيئة البحرية والمسئولية الدولية»

تهديد

للبيئة البحرية أهمية خاصة تميزها عن كافة نطاقات البيئة الإنسانية ، ومبعث هذه الأهمية ما تتمتع به هذه البيئة من خصائص تنفرد بها ، وجعلتها محورا للاهتمام الانساني منذ أقدم العصور .

وقد رأينا أن نبدا هذه الدراسة بالتعريف بالبيئة البحرية وبعناصرها وبما تتمتع به من أهمية خاصة ، وما أفرزته الأنشطة الإنسانية من تأثيرات سلبية تهدد سلامة هذه البيئة .

ثم كان علينا أيضا أن نعرف بالمسؤولية الدولية بعد أن تطورت عن صورتها التقليدية التي كانت تنحصر في تمويض الضرر عما لحق به من أضرار ، الى أن أصبحت تتناول ولجبات أولية تستهدف - فيما يتعلق بالبيئة الإنسانية - حمايتها بمنع وتقليل فرص الحاق الضرر بها مع وضع نظام فعال لاصلاح ما قد يقع من أضرار .

وعلى ذلك كان علينا أيضا أن نميز بين نظامين للمسؤولية الدولية :

أولهما يتعلق بالمواقب القانونية لانتهاك قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية البيئة ، أما النظام الثاني ، فيدور حول الاضطلاع بالأعباء القانونية ، التي تستهدف منع الحاق الضرر بالبيئة . والتخفيف من حدته ، مع تقرير وسائل فعالة لاصلاح الضرر البيئي العابر للحدود ، الذي تحدثه الأنشطة البيئية غير المحظورة دوليا .

الفصل الأول

التعريف بالبيئة البحرية وأهميتها

البيئة البحرية أحد الاهتمامات للحيثة لفقه القانون الدولي ، لما تتميز به من سمات خاصة ونظام بيئي متكامل جعل لها أهمية خاصة تؤثر بها في الحياة الانسانية .

وقد استدعت طبيعة هذه الدرامسة أن نعرض بدلية للتعريف بالبيئة البحرية وعناصرها ، ثم نتناول هالهيئة البيئة من أهمية حيوية واقتصادية جعلتها محورا لامتمام قانوني متميز .

المبحث الأول

التعريف بالبيئة البحرية وعناصرها

اذ نبادر بتعريف البيئة البحرية فلانها النظام البيئي المعنى بالحماية في هذه الدراسة ، كما استوجب للتعريف بهذه البيئة أن نلم بعناصرها وماتحتويه من كائنات حية ، وثروات طبيعية غير حية .

الفروع الأول

تعريف للبيئة البحرية

يعنى مصطلح للبيئة « Environment » ويوجه عام : ذلك النطاق للمدى الذى يعيش فيه الانسان والكائنات الحية الأخرى ، وبما يشمله من عناصر طبيعية ، وأخرى صناعية ، أضافها للنشاط الانسانى (١) .

(١) د. صلاح الدين عامر ، القانون العولى للبيئة ، هروس القيت على طلبة ديلوم القانون العام ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، القاهرة ، المصام للجامعى ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، ص ١ .

وكان اول ظهور هذا المصطلح في الوجود القانوني ، من خلال الاعمال التحضيرية لمؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة الانسانية ، والذي عقد في عام ١٩٧٢ ، بدعوة من منظمة الأمم المتحدة ، اذ استخدم هذا المصطلح بدلا من مصطلح الوسط الانساني Milieu du Humain الذي جرى استخدامه في الدعوة للمؤتمر (١) .

كذلك يعتبر مصطلح البيئة البحرية Marine Environment ، أحد المصطلحات الحديثة نسبيا في فقه القانون الدولي ، فقد درج هذا الفقه على استعمال مصطلح « البحر » للدلالة على تلك المساحات من الكرة الأرضية المغورة بالماء المالح ، والمتصلة فيما بينها دون عوائق ، حيث عرف للبحر بأنه « مسطحات المياه المالحة التي تجمعها وحدة واحدة متكاملة في الكرة الأرضية جمعاء ، ولها نظام هيدروجرافي واحد » (٢) ، أو بأنه « مسطحات المياه المالحة المتصلة ببعضها اتصالا حرا طبيعيا » (٣) .

وتعتبر هذه التعريفات عن نظرة لفقه الدولي التقليدي للبحار ، الى اعتبارها مجرد نطاق جغرافي ، وسبيل للملاحة البحرية ، لذلك اهتم هذا الفقه بتنظيم حقوق وواجبات الدول بشأنه ، ضمانا لسيادتها على بعض اجزائه ، وتأمينا لسلامة الملاحة البحرية ، على حين أبدى هذا الفقه ، اهتماما قليلا بتنظيم الصيد في هذه البحار .

وقد ظل هذا المفهوم التقليدي « للبحار » سائدا في فقه القانون الدولي ، حتى كانت أعمال الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والتي عقدت في جنيف ونيويورك عام ١٩٧٨ ، حيث تم التوصل الى مصطلح البيئة البحرية Marine Environment ، والذي يتضمن في محتواه معنى الحياة البحرية Marine Life (٤) ، وبما تعينه من كافة صور

-
- (١) المرجع السابق ، هامش ص ١ - ٢ .
 - (٢) د. محمد طلعت التميمي ، الأحكام العامة في قانون الأمم ، قانون السلام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ٩٨٤ .
 - (٣) د. لاشافي محمد بشير ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٧٦ .
 - (٤) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجديد للبحار ، دراسة لأهم احكام لتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٤٦٥ .

الكائنات الحية للحيوانية والنباتية التي تعيش في البحار ، بالإضافة الى مياه هذه البحار ، وتيماتها ، وباطن تربتها ، بما تحتويه من ثروات طبيعية . ثم جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون للبحار ، والتي أبرمت في عام ١٩٨٢ ، فصاغت هذا المفهوم الحديث للبيئة البحرية ، ليصبح علامة بارزة في الفكر القانوني الدولي ، إذ نظرت الاتفاقية الى البيئة البحرية على أنها « نظام بيئي Ecosystem » ، او مجسوة من الأنظمة البيئية ، في المفهوم العلمي المعاصر للنظام البيئي الذي ينصرف الى دراسة وحدة معينة ، في الزمان والمكان ، بكل ما تنطوي عليه من كائنات حية ، في ظل الظروف المادية والمناخية ، وكذلك العلاقات بين تلك الكائنات بعضها لبعض ، وعلاقتها بالظروف المادية المحيطة بها (١) :

ورغم للوضوح الذي اتسم به هذا المفهوم البيئي للبحار ، والذي عبرت عنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، فقد شاب القصور ، التعريف بالبيئة البحرية ، الذي أورقته مبادئ مونتريال التوجيهية لحماية البيئة من التلوث من مصادر في البر (٢) ، إذ عرفت البيئة البحرية بأنها « المنطقة البحرية التي تمتد ، في حالة ، مجارى المياه ، الى حدود المياه العذبة ، بما في ذلك مناطق تداخل أمواج المد ، وممرات المياه المالحة » (٣) .

وهذا للتعريف - فيما نعتقد - قد اهتم بتحديد للنطاق المكاني للبيئة

(١) د. صلاح الدين عامر ، المرجع السابق ، ص ٤٦٦ ، ويتضمن أيضا في هامش الصفحة عرضا للتطور العلمي والتاريخي لمصطلح النظام البيئي Ecosystem .

(٢) استجابة لقرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ٢٤/١٠ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٢ ، تشكل في الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥ ، فريق من الخبراء المتخصصين بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر ، قام بصياغة تلك المبادئ التوجيهية ، وتم اقرارها في مونتريال بكندا في ١٩ ابريل ١٩٨٥ ولوصى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قراره رقم ١٨/١٣ المؤرخ في ٢٤ مايو ١٩٨٥ ، جميع الدول ، بأن تضع هذه للقواعد محل اعتبارها فيما تبرمه فيما بينها من اتفاقيات بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر أرضية .

(٣) أنظر مبادئ مونتريال للتوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر ، سلسلة المبادئ التوجيهية والقواعد للقانون البيئي ، رقم ٧ ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيموي ، ١٩٨٥ ، المبدأ الأول / ج .

للبحرية ، دون أن يتناولها من منظور بيئي ، لذا نفضل أن نعرف البيئة البحرية بأنها تعنى : « مسطحات الماء الملح المتصلة ببعضها اتصالاً حراً طبيعياً ، وقاعها وباطن قريبتها ، وبما تحتويه من كائنات حية حيوانية ونباتية ، وشرولات طبيعية تشكل في مجملها عناصر للحياة للبحرية ، وباعتبارها نظاماً بيئياً متكاملًا » .

الفصل الثاني عناصر البيئة البحرية

تعد البيئة البحرية اكمل النظم البيئية في مجالنا الحيوى ، إذ تحتوى على كافة العناصر اللازمة لنشأة الحياة واستمرارها . بل أن الآراء العلمية تكاد تتفق على أن أول مظاهر الحياة على الأرض كانت قد نشأت في البحار ، باعتبارها الوسط المثالى لنشأة تلك الحياة (١) .

وهذه البيئة البحرية تتكون من عناصر رئيسية ، تشكل في مجموعها نظامها البيئي إذا تشتمل على المياه ذلت الأملاح الذائبة ، وعلى أنواع متباينة من الأحياء البحرية الحيوانية والنباتية ، بالإضافة للموارد العنصرية التي تزخر بها تيمان البحار والمحيطات ، وعلى النحو الذى سنعرض له فيما يلى .

أولاً : مياه البيئة البحرية :

تشكل المياه العنصر الرئيسى في البيئة البحرية ، وتتميز تلك المياه بملوحتها ، إذ تحتوى على كميات كبيرة من الأملاح الذائبة (٢) .
كما تشبع مياه البحار بكميات كبيرة من الغازات الذائبة وأهمها غاز الأوكسجين اللازم لاستمرار الحياة في البيئة البحرية (٣) .

(١) د أنور عبد السلام ، البحار والمحيطات ، للدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٨٢ .
(٢) قدر العلماء تركيز الأملاح في اللتر الواحد من ماء البحر بحوالى ٣٥ جرام ،

Tait, R.V. « Elements of Marine Ecology » , Butterworths, London, 1977, P. 72

Nybakken, J.W. « Marine Biology » , Harper and Row, (٣)
New York, 1982, P P. 28-29

Tait, R.V , Op Cit, P 72

وأما كذلك

كذلك فإن مياه البحر تتميز بتجانس درجات حرارتها دون تفاوت يذكر، كما تتميز أيضا بغناها لأشعة الشمس إلى أعماق مناسبة ، مما يساعد على مد الكائنات الحية التي تعيش في أعماق البحار ، بالطاقة اللازمة للحياة .

وتتمتع مياه البحار كذلك بخاصية « شدة التوتر السطحي » بما لها من أهمية خاصة في تكوين الندى ، وفي أحداث الأمواج والتيارات المائية (١) .

ثانيا : الأحياء الحيوانية البحرية : Fauna

تحتوي البيئة البحرية على كم هائل متباين الأنواع من الكائنات الحية الحيوانية ، تبدأ من الحيوانات الدقيقة وحيدة الخلية ، وتنتهي بالأسماك والقشريات البحرية متطورة النمو ، والتي يصنفها العلماء تحت مسمى قبييلة للحيوانات (٢)، وتلقى هذه القبيلة اهتماما خاصا من بنى الانسان ، لذا أنها

(١) د . أنور عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .
(٢) قسم العلماء الكائنات الحية الحيوانية للبحرية إلى ثمانية قبائل أو مجموعات مختلفة على النحو التالي :

١ - قبيلة الأوليات . . وهي حيوانات دقيقة وحيدة الخلية ، يعيش معظم أنواعها داخل غلاف أو قشرة صلبة وفي مجموعات كبيرة .
٢ - قبيلة الاسفنجيات . . وهي ما يعرف باسم الاسفنج وتتكون من عدة خلايا مرتبة على شكل طبقتين خارجية وداخلية ولها هيكل من مادة متينة مرنة .

٣ - قبيلة الجوف مويات . . وتتكون من أنواع متعددة من الحيوانات البحرية أهمها قناديل البحر ، والحيوانات المرجانية .

٤ - قبيلة الديدان اللطيفة . . وتعد هذه الديدان أهم غذاء للأسماك البحرية وهي تعيش في مختلف مناطق البيئة البحرية وعلى مختلف الأعماق .

٥ - قبيلة الحيوانات المفصية . . وحيوانات تلك القبيلة أرجل مفصية وغشاء قشري غير قابل للتمدد ، يستجلبه الحيوان كلما ازداد نموه ، وأهم أنواعها الاستاكوزا والجمبرى وأبو جُمبوع .

٦ - قبيلة الحيوانات الرخوة . . وهي تلك التي تغطي أجسامها من الخارج بمهذبة صلبة ، وقد اعتاد الناس على التقذي بها ومنها حيوانات محار الأكل ومحار اللؤلؤ .

٧ - قبيلة الحيوانات الجلد شوكية . . وهي حيوانات بحرية مفلطحة ، جسمها مغطى بأشوك ومنها تنافذ البحر (للرتسا) ونجوم البحر ، وتعيش هذه الحيوانات في مختلف مناطق البيئة البحرية .

تضم كافة أشكال الأسماك والحيوانات البحرية الأخرى ، التي يحصل منها الإنسان على جانب كبير من غذائه من البروتين الحيواني .

ثالثا : النباتات البحرية : Flora

من إحدى الصور الهامة للحياة البحرية ، وتشمل الطحالب بكافة أنواعها ، واللاهئات أو الموالق .

أما الطحالب فتتبع على الصخور شاطئ البحر ، في صورة أعشاب ونباتات بحرية ، أو قد تنمو تحت سطح ماء البحر ، وحتى أعماق لا تتجاوز مائتي مترا فقط (١) .

أما الموالق للهائمة ، أو ما تسمى علميا بالبلانكتون النباتي ، فهي أجسام متناهية الصغر ، تنتشر في مياه البحر بكميات كبيرة ، تبلغ نسبتها ٩٦ ٪ من مجموع نباتات البيئة البحرية (٢) .

رابعا : الأملاح الذائبة :

تحتوي مياه البحار على أنواع متعددة من الأملاح الذائبة ، ومنها على سبيل المثال « ملح الطعام » ، والذي يكون حوالي ٨٥ ٪ من كافة هذه الأملاح ، وهو مزيج من أملاح الكلور والصدويوم المتوفرة في ماء البحر بنسب كبيرة .

كذلك ، فمن الأملاح الذائبة في مياه البحار بكميات كبيرة ، الخبrites وملاح المنجيز والدايسيوم واليوناسيوم والبيكربونات والبروميدي (٣) .

٨ - قبيلة المحبولات . وتتميز حيوانات هذه القبيلة بأنها ذات هيكل داخلي صلبية بعضها غشوي كاسماك القرش ، والآخر عظمي كالأسماك بأنواعها المختلفة وأصعبيات البحرية مثل عروس البحر والدرافيل ، وكذلك لزواحف البحرية مثل السلاحف البحرية .

انظر : د . أنور عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ٥٢ ، وانظر كذلك . Russell, F.S. and Yonge, M., « The Seas », Frederck Warne, London, 1975, P.P, 13-17.

(١) Round, A., « The Biology of Algae » Academic Press., London, 1973, P.P. 5-7

(٢) د . أنور عبد العظيم ، ثروات جديدة من البحار . دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٦٧ - ٦٩ .

(٣) Russell, Op.Cit, P. 157.

(٣)

البحث الثاني أهمية للبيئة البحرية

« وجعلنا من الماء كل شيء حي » (١) ، في هذه العبارة البليغة الموجزة عبر القرآن الكريم عن أهمية للبيئة البحرية ، إذ أن الماء هو المنصر الأساسى فى تكوين كافة الكائنات الحية ، مما يجعله لاغنى عنه لاستمرار الحياة على الأرض ، فالأرض - كما قيل عنها بحق - هى « عالم مائى » (٢) ، تشغل البحار حوالى سبعين فى المائة من مساحته (٣) .

ولزمن طويل ظلت هذه البحار لغزا غامضا ، شغل حيزا كبيرا من تفكير الانسان وجهده ، لكشف أسرارها وخباياه ، رغم بقاء الانسان لفترة طويلة وهو لا ينظر الى البحار الا على أنها مصدر للغذاء ، وسبيل للمواصلات ، بينما ظلت ثروات البحار زمنا وهى خافية عن الانسان ، لى أن اتاح له العلم كشف اغوارها ، وسبل لاستغلال ثرواتها ، ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر أهمية للبيئة البحرية ، وبدأ النظر اليها كجزء من المجال الحيوى Biosphere ، له أهميته الحيوية والاقتصادية ، كما بدا فى نفس الوقت صراع الدول وتسابقها ، لاستغلال الثروات الكامنة فى هذه البيئة ، وخاصة فى المناطق غير الخاضعة للولاية الإقليمية للدول .

المطلب الأول الأهمية الحيوية للبيئة البحرية

تتميز البيئة البحرية داتصال اجزائها اتصالا حرا طبيعيا ، يتيح سرعة التفاعل والتأثير بين أرجائها ، فضلا عن ان انتشار البحار . واحاطتها باليابسة ، جعل البحار تؤثر فى اليابسة ، وفيما يطوما من طبقات الجو ، وفى اطار نظام كونى بالغ الكامل ، مما يحقق لتوازن المناخى فى البيئة الانسانية . ويندى

(١) سورة الأنبياء ، الآية ٣٠ .

(٢) روبرت كاون ، البحار وما فيها ، ترجمة الدكتور عبد الحافظ حلمى ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٥ .

(٣) د. مفيد محمود شهاب وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١ .

لمساحات شاسعة من الكرة الأرضية بالأمطار ، ويحد من زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون ، وذلك بامتصاصه من الجو .

أولا : دور البيئة البحرية في تحقيق للتوازن المناخي :

تتسم البحار والمحيطات بارتفاع حرارتها النوعية (١) ، مما مكنها من أن تؤدي دور « الآلة الحرارية للكبرى » (٢) في البيئة الانسانية ، ومى خاصية تتيج للبحار أن تمتص قدرا كبيرا من كميات الحرارة التي تصل إليها من الطاقة الشمسية ، ودون أن يؤثر ذلك في درجة حرارة البحار ، كما تستطيع للبحار أيضا أن تفقد كثيرا من حرارتها ، دون أن تتخفض درجة هذه الحرارة انخفاضاً كبيراً (٣) . كما أن التيارات البحرية تجعل درجة حرارة البحار والمحيطات ، تتوزع توزيعاً متجانساً ، فالبحر يمتد ليتخلل أو يحيط باليابسة ، فيخفض حرارتها ، ويلطف مناخها العام .

ثانياً : البيئة البحرية مصدر الأمطار على اليابسة :

يقول الله في كتابه العزيز : « وهو الذي أرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته وأنزلنا من السماء ماء طهوراً ، إننى به بليد مينا ونفسه مما خشنا فعلمها وناسى كثيرا » (٤) ، وهذا يؤدي تعرض مياه البحار والمحيطات لاشعة الشمس ودرجات الحرارة المرتفعة إلى تبخر هذه المياه بتأثير الحرارة ، فترتفع ذراتها إلى أعلى في صورة بخار الماء بفعل للرياح الصاعدة ، وتتجمع على هيئة سحب تندفع في اتجاه اليابسة تحت تأثير الرياح والعوامل الجوية الأخرى ، محدثة الأمطار ، مصدر الماء العذب (٥) .

(١) الحرارة النوعية : هى « كمية الحرارة اللازمة لرفع درجة حراره جرام واحد من الماء درجة واحدة مئوية » .

انظر : د. أنور عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

(٢) روبرت كاوان ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٣) د. أنور عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص ٦١ ، كذلك انظر :

Hickling, C.F. and Brown, P.L., « The Seas and Oceans » Blandford Press. London, 1973, P. 11.

(٤) سورة الفرقان ، الآيةان ٤٨ ، ٤٩ .

— Nybakken, J.W., Op Cit, P P 11-19

(٥)

وقد تتجمع مياه المطر في بعض مناطق في بحيرات كبرى ، كالبحيرات الاستوائية ، مكونة منابع الأنهار ، التي تتدفق في مجراها على اليابسة ، ناشرة الحياة والخصب والنماء ، ثم تعود مياهها فتنصب في للبحار مرة أخرى لتحافظ على منسوب مائها ثابتا نسبيا .

ثالثا : قدرة البيئة البحرية على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون ..

تتميز للبحار والمحيطات أيضا ، بقدرتها الهائلة على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو ، وذلك من خلال عملية التمثيل الكلوروفيلي التي تقوم بها النباتات التي الملقى في مياه البحار بكميات وفيرة ، فتتفصل ذرات الكربون الى مواد عضوية ، وينطلق غاز الاكسجين ليذوب في الماء ، فتتنفس به الكائنات الحية في البيئة البحرية(١) .

وتتزايد قدرة البحار على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون ، بفعل التغيرات للبحرية الناشئة من تحرك مياه المحيطات للباردة في القطبين ، وهبوطها الى القاع نحو المناطق الاستوائية ، فتتولد التيارات الدافئة بسبب ارتفاع الماء الدافئ الى السطح ، وتقلب مياه المحيطات ، فزيد قدرتها على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون(٢) .

ولذا علمنا ان معدل تولد هذا الغاز في الجو يتزايد بدرجة كبيرة ، أمكننا ان ندرك أهمية ما تقوم به البيئة البحرية في هذا المجال . اذ يقدر ما أفرز من هذا الغاز للاخامل خلال النصف الاول من هذا القرن بحوالي ١٢٪ من جملته في الجو . ويتوقع العلماء ان ترتفع هذه النسبة الى ٧٠٪ من كميته الحالية في الغلاف الجوى ، خلال المائة عام القادمة ، نتيجة لتزايد عمليات الاحتراق ، والتوسع في استخدامات الطاقة العضوية(٣) .

ولما كان لغاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الصوبة الزجاجية

(١) Nybakken, Op. Cit, P.P, 8-9

(٢) Hickling & Brown, Op. Cit, P 22

Russell, Op. Cit, P. 163. كذلك انظر :

(٣) Tait, Op. Cit, P. 78

كذلك انظر : روبرت كاون ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .

دورها الهام في تدفئة الجو (١) ، يكون من الخطر أن تتزايد كمية هذا الغاز يمثل هذه المعدلات الكبيرة إذ أن ذلك يؤدي الى ارتفاع حرارة اليابسة والمحيطات (٢) ، مما يقلل من حركة التيارات البحرية ، ويؤدي في النهاية الى تقليل قدرة البيئة البحرية على امتصاص هذا الغاز (٣) ، خاصة وأن متابعة التغيرات المناخية من بداية هذا القرن تشير الى أن الارتفاع العالمي في درجات الحرارة بمعدل ١.٥ الى ٤ درجة مئوية ، يمكن أن يؤدي الى ارتفاع مستوى سطح البحار بحوالى ٢٠ الى ١٤٠ سنتيمترا وهو ما يضر بالمناطق الساحلية ومصبات الأنهار ، وعلى الأخص في الدول التي تكون مناسيب أراضيها الآن في مستوى سطح البحر ، أو أقل . على أنه من غير المرجح حاليا أن تؤثر هذه التغيرات المناخية في اذابة أجزاء من طبقة الجليد في القطب الجنوبي ، لكن يخشى أن يحدث ذلك مستقبلا (٤) .

المطلب الثاني

الأهمية الاقتصادية للبيئة البحرية

كما أن للبيئة البحرية أهميتها الحيوية ، فإن لها كذلك أهمية اقتصادية تنفرد بها عن غيرها من بيئات أخرى ، وعلى النحو المبين فيما يلي :

لولا : البيئة البحرية كمصدر للغذاء . . .

قال تعالى « وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا

(١) غازات الصوبة الزجاجية هي غازات ثنائي أكسيد الكربون وبخار الماء والأرزون وبعض الغازات النادرة الأخرى ، انظر : UNEP., The State of The World Environment, 1987, (Doc. G.C. 1416) Nairobi, April, 1987, P. 10.

(٢) بالرغم من أنه لم تثبت علاقة ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض بالزيادة في تركيز ثنائي أكسيد الكربون وغازات الصوبة الزجاجية في الجو ، إلا أنه تبين من تحليل سجلات حرارة سطح الأرض خلال المائة عام الماضية . حدوث ارتفاع كبير في درجات الحرارة منذ نهاية القرن ١٩ وحتى عام ١٩٤٠ ، نسّم عاود الانخفاض حتى منتصف الستينيات ، ومنذ ذلك الحين ودرجات الحرارة في معدل متزايد بلغ مقداره من ٢.٥ الى ٧.٥ درجة مئوية . راجع حالة البيئة عام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٣) روبرت كاون ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ .

(٤) حالة البيئة عام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١١ .

منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه وابتغوا من فضله ولعلكم
تشكرون» (١) .

فالبهار - وكما أوضحنا من قبل - تحتوى على كميات ماثلة من أنواع
متباينة من الاحياء البحرية ، ذات القيمة الغذائية العالية ، أهمها الأسماك .
فلقد سخر الله البحر ليأكل منه الانسان لحما طريا شهيا ، ومن قبل أن يدرك
الانسان ما لهذا اللحم من أهمية في بناء جسمه لما يحتويه من نسبة عالية من
البروتين الحيوانى والأحماض الأمينية .

وفي ظل أزمة الغذاء العالمية ، ونسبة توافر البروتين الحيوانى ، وافتقار
معظم الدول للحبوب والحاصلات الزراعية الدرنية التى تحتوى على الأحماض
الأمينية ، يزداد لجؤ الانسان للبيئة البحرية ، للحصول على تلك العناصر
الغذائية الهامة .

وفي عام ١٩٧٠ لم يكن اجمالى محصول الصيد العالمى يتجاوز حوالى
٦٢ مليون طنا (٢) ، ثم تزايد معدل المصيد فى الأعوام التالية حتى بلغ حوالى
٥٠٠ ٧٣ مليون طنا عام ١٩٧٧ ، استخدم الانسان منها حوالى ٥٠٩ مليون طنا
كغذاء له ، وما بقى استخدم كغذاء حيوانى . وبالرغم من أن هذه الكمية
لا تمثل سوى ١٪ من غذاء الانسان ، الا أنها تبلغ حوالى ١٠٪ من احتياجاته
من البروتين الحيوانى (٣) .

وفي الفترة من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥ تزايد المصيد من الأسماك بدرجة
كبيرة ، اذ بلغ متوسط الزيادة السنوية من محصول الصيد العالمى من الأسماك
البحرية ، حوالى ٣٢ فى المائة ، وبلغ اجمالى المنتج عام ١٩٨٥ حوالى
٨٤ مليون طنا (٤) ، وهى زيادة تدل على مدى تزايد أهمية البيئة البحرية .

فاذا أضفنا الى ذلك ما يحصل عليه الانسان من البيئة البحرية ، من

(١) سورة النحل ، الآية ١٤ .

(٢) U.N.E.P , « The State of The World Environment » .

Op. Cit., P. 21.

Nybakken, Op. Cit, P. 387.

(٣)

U.N.E.P : The State of The World Environment, 1987.

(٤)

Op. Cit, P. 21.

ممارات الأكل ، والطحالب البحرية ، التي يبرع اليابانيون في طهيها ، وتناولها كغذاء متعدد الطعم والذائق (١) ، لأيقنا بحق ، أن للبيئة البحرية هي أصل الانسانية في حل ما تمنيه من مشكلات غذائية .

ثانيا : صناعات هامة من البيئة البحرية ..

لا ترجع أهمية البيئة البحرية إلى أنها مصدر للغذاء الانساني فحسب، بل ان ثلث كمية محصول الصيد السمكي ، غالبا ما تستخدم كغذاء للحيوانات بعد تصنيعها ، واعدادها كدقيق سمكي ، او استخدامها في صنع السماد (٢) . كما أن الثدييات البحرية ، وأهمها الحيتان تعتبر مصدرا هاما للزيوت التي تستخدم في صناعة الدهون ، ويستخلص منها أيضا بعض الفيتامينات ، كما تدخل هذه الزيوت كذلك في صناعة البويات والصابون والجلسرين و"الأدوية" (٣) ، فضلا عن أنه يستخلص من الحيتان مادة العنبر المستخدمة في صناعة العطور (٤) ، وتصنع من عظام الحيتان امشاط للشعر والأزرار ، وتطحن ماقى اجزاء اللحوت ، ويحصل منها على دقيق السمك الذي يستخدم كطف للحيوانات ، لاحتوائه على البروتينات والدهون (٥) .

وهناك من الثدييات البحرية أيضا «الفقم» ، والتي يستفاد بفرائها ذي لجودة العالية . كذلك تعد « الدلفينات وسباع البحر » من الثدييات البحرية، التي تستغل اقتصاديا لجودة لحومها ، بالإضافة إلى ما تحتويه من زيوت (٦) .

(١) د° أنور عبدالمليم ، البحار والمحيطات ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ - ٢٢٨ .

(٢) UNEP., The State of The World Environment, Op. Cit, (٢) P. 21.

(٣) د° أنور عبدالمليم ، البحار والمحيطات ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ Russell, Op. Cit, P P 228-254. وانظر كذلك :

(٤) يبلغ متوسط ما يستخرج من مادة العنبر من اللحوت المتوسط الحجم ، حوالي ٤٢٠ كيلو جرام ، انظر : د- رأى كاميل ، حياة الثدييات البحرية ، ترجمة د- حلمي ميخائيل بشاي ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥٠ .

(٥) د° أنور عبدالمليم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .
(٦) Lucas. J and Critch, P. « Life in The Oceans » , Thames and Hudson, London, 1974, P.P. 179-206.

ولذا ذكرنا الثدييات البحرية جانباً ، فهناك أيضاً « المحار » الذى ينمو فى البحار الدافئة ، مثل الخليج العربى (١) ، والذى يستخرج منه اللؤلؤ. الذى ظل مصدراً رئيسياً للدخل فى بعض الدول . وكذلك فإن الاسفنج الذى ينمو على ضفوف المناطق البحرية ذات القاع للصخرى ، يستخدم فى العديد من الصناعات المنزلية ، وفى العمليات الجراحية ، لقدرته على امتصاص السوائل (٢) ، أما اللطالبع فتستخدم أيضاً صناعياً ، اذ يستخرج منها الأجار Agar الذى يستخدم فى صناعة البيرة والاييس كريم ، وفى العامل انبكتريولوجية كمزعة للكيمائيات ، كما يستخرج منها الألبين Algin الذى يستخدم فى صناعة الأقمشة ، وفى الصناعات الدوائية . ومولد التجميل (٣) .

ثالثاً : البيئة البحرية كطريق للمواصلات :

أدرك الإنسان منذ القدم أهمية البحار كطريق عظيم للفائدة من طرق المواصلات . فمن أجل ذلك شيد للسفن « وبنى الأساطيل البحرية » وبواسطة البحر اكتشفت الأراضي الجديدة والقارات .

ورغم اختراع الطائرة ، وما وفرت من سرعة فى النقل ، واقتصاد فى الوقت ، إلا أن اللطالبع للبحر ، وناقلاته ، بسبب قلة التكاليف ، وإمكانية نقل الحمولات الكبيرة ، والأوزان الثقيلة التى تمجز عن حملها الطائرات . وبمنمو حركة التجارة الدولية تزداد يوماً بعد يوم أهمية البحر كطريق للمواصلات (٤) .

(١) ظل عبيد اللؤلؤ المصدر الرئيسى للدخل فى دول الخليج العربى لزمان طويل قبل اكتشاف النفط ، اذ قدر عدد مصايدىه فى الخليج العربى فى نهاية الستينات بحوالى ٣٦٤ منطقة .

- تبسیر عواد ، الحدود الدولية للمناطق البحرية المفورة ، دراسة تطبيقية فى الخليج العربى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٩٦ .

(٢) د . أنور عبدالمعظم ، ثروات جديدة من البحار ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٣) د . أنور عبدالمعظم ، البحار والمحيطات ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

(٤) فى عام ١٩٨٥ بلغ حجم للتجارة المنقولة بحراً ، حوالى ٣٣٣٠ مليون طن ، فى حين لم تكن تقبلاً ٢٦٠٥ مليون طناً عام ١٩٧٠ ، وزلات كمية =

رابعاً : البيئة البحرية كمصدر للطاقة ..

يحتوى قاع البيئة البحرية وباطن تربتها ، على كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي ، اذ تؤكد الأبحاث التي أجريت ، على أن نحو ثلث المخزون العالمى منها ، يترقد فى باطن البحار فى :مناطق القريبة من الشواطئ (١) .

ولقد تزايدت أهمية النفط فى العالم منذ نهاية للقرن الماضى ، حتى أصبح المحرك الأساسى لمعجلة الصناعة وحركة النقل ، وللتنمية الاقتصادية بكافة حوافها ، فالدول الساحلية التي اكتشفت النفط فى جرفها للغارى ، أمكنها أن ترفع معدلات التنمية بها لدرجة كبيرة ، ولا أدل على ذلك من الوضع الذى تطورت اليه دول الخليج العربى ، مستفيدة من ثرواتها البترولية .

وبالرغم من الصعوبة النسبية فى البحث عن النفط ، واستخراجه من المناطق البحرية ، فإن استخراج النفط من البحار يتزايد بمعدلات كبيرة ، ففى حين لم يكن إجمالى ما يستخرج من البحار لا يتجاوز ١٢ و٠٪ من حجم الإنتاج العالمى عام ١٩٥٤ ، فإن البحار تمد للعالم حالياً بما يتجاوز ٢٠٪ من احتياجاته منه (٢) .

كذلك فإن الغاز الطبيعى يتزايد انتاجه من البحار بدرجة كبيرة ، اذ بلغ النتج منه من البيئة البحرية عام ١٩٧٢ ، ما يعادل ١٠٪ من حجم الإنتاج العالمى (٣) ، وهى نسبة تتضاعف بمعدلات متزايدة حالياً .

= السوائل المنقولة بالناقلات الصهرجية عام ١٠٨٥ قبلت حوالى ١٤٥٩ مليون طناً ولم تكن تتجاوز ١٤٤٠ مليون طناً عام ١٩٧٠ ، أما البضائع الجافة فقد بلغت حجماً قياسياً عام ١٩٨٥ حيث بلغت حوالى ١٨٧٠ مليون طناً مقابل ١١٦٥ مليون طناً عام ١٩٧٠ ، انظر ..
UNCTAD « Review of Maritime Transport, 1985, Geneva, 1986, P. 21

Rémond-Gouilloud, M., Pollution From Seabed Activities, (١)
in : The Environmental Law of The Sea, edited by, Johnson, D.M.,
IUCN., Environmental Policy and Law Paper, No. 18, IUCN., Gland,
Switzerland, 1981, P. 245.

(٢) د. صلاح الدين عامر ، للقانون الدولى للجديد للبحار ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٣) حالة للبيئة ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

وعلى صعيد آخر ، فقد أمكن الحصول على الطاقة من البيئة البحرية من مصادر أخرى غير عضوية ، اعتمادا على الظواهر الطبيعية في البحار ، فقد استطاع الطماء الفرنسيون توليد الكهرباء من حركة المد والجزر ، ومن الفرق في درجة حرارة ماء البحر ، وأخيرا من حركة الأمواج ، وللتيارات البحرية ، باستخدام مايسمى بـ « المحرك الموجي » (١) .

خلاصة : البيئة البحرية كمصدر للثروات المعدنية :

إذا كان اللفظ يعد أهم الثروات المعدنية في البيئة البحرية ، مـمـنـه البيئة زلخرة أيضا بكميات كبيرة من المعادن ، والأملاح الذائبة . حتى لقد قدرت كمية هذه الأملاح بحوالي ١٦٦ مليون طن في الميل المكعب من مياه البحار (٢) . ويأتي كلوريد الصوديوم (ملح الطعام) على رأس هذه الأملاح ، إذ تبلغ نسبته نحو ٨٥ ٪ من إجمالي كمية الأملاح الذائبة في البحار والمحيطات . والملح عنصر شديد الأهمية في حياة الإنسان ، إذ يدخل في تركيب أنسجة الجسم ، ويحفظ نسبة الماء فيه في مصله الطبيعي (٣) . كذلك ، يدخل الملح في عمليات للصناعة المختلفة ، وفي حفظ الأسماك واللحوم ، ويقدر استهلاك العالم منه ، بما يزيد عن ٣٥ مليونا من الأطنان سنويا ، ويحصل عليه من تجفيف مياه البحر تحت أشعة الشمس (٤) .

كذلك يعتبر الماغنسيوم من الأملاح : نهامة للذائبة في مياه البحار أيضا ، وتقدر كميته بها بنحو ٢٦ مليونا من الأطنان ، وهو يستخدم في أغراض متعددة شتى (٥) ، وتحصل الولايات المتحدة الأمريكية على كل احتياجاتها منه ، بالتحليل للكهرباء لأملاح كلوريد المغنسيوم الذائب في ماء البحر . وبتحليل مياه البحر أيضا ، تحصل أمريكا على نحو ٨٠ ٪ من احتياجاتها من البروم ، كما تحصل عليه أيضا من عملية حرق الطحالب البحرية (٦) . ويستخدم البروم في صنع الأدوية والاصباغ ، وصناعات كيميائية أخرى .

(١) د. أنور عبد الطيم ، ثروات جديدة من البحار ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٢٨٥ .

(٢) روبرت كلون ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ .

(٣) Taii, Op. Cit, P.P. 76-79.

(٤) د. أنور عبد الطيم ، المرجع للسابق ، ص ٢٣٩ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٦) روبرت كلون ، ص ٤٣٩ .

وقد أمكن كذلك ، استخلاص املاح البوتاسيوم (البوتاس) ، من ماء البحر ، ومن حرق الطحالب البحرية ، وهو يستخدم في صناعة الصابون والاسمدة والزجاج (١) .

وتتوافر في قاع البحر ايضا ، وبكثرة، عقيدات المنجنيز (٢) وبما تحتويه من معدن النيكل ، والنحاس ، والكوبالت (٣) وعنصر الفوسفور .

سلسلة : البيئة البحرية كمورد للماء العذب :

فضلا عن ان البيئة البحرية هي مصدر الأمطار التي تصب في الأنهار ، وتمعنا بالماء العذب ، فقد توصل العلماء الى الحصول على هذا الماء ، ومن نفس هذه البحار والمحيطات ايضا ، وذلك بتقطير الماء ، لو بتجميده ، أو كنتاج لمعالجة التلطيح العشوائي والكهربائي لماء البحر (٤) ، فحلت بذلك مشكلة كثير من الدول التي تعاني من نقص في مولودها من المياه العذبة .

وبالإضافة الى ما تقدم ، فسوف تطل للبحار والمحيطات أهمية كبرى أخرى ، كمكان للترفيه ، والسياحة ، ورياضات الماء ، وغير ذلك من الاستخدامات البشرية المتنوعة ، الأمر الذي يدلنا على مدى أهمية البيئة للبحرية لحياة الانسان ، ومدى حاجته الى الحفاظ على هذه البيئة ، والوقوف في وجه كل صور المساس التي تتزايد بها يوما بعد يوم .

(١) د . أنور عبد العظيم ، المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(٢) تتفوق العقيدات البحرية وبتزايد عددها في قاع البحر في كل عام ، حتى لقد قد : ما يحتويه الكيلو متر المربع الواحد من عقد المنجنيز في قاع البحر ، بنحو ٢٠٠٠ طنا على وجه التقريب ، وإذا كان احتياطي المنجنيز الموجود في المناجم يقدر بحوالي ٧٥٠ مليون طنا ، فإن ما يمكن انتاجه من المنجنيز في قاع البحر يقدر بحوالي ١٨٠٠ مليون طنا أي بزيادة قدرها ٢٤٠ ٪ .
Mero, J.L. : « The Mineral Resources of The Sea » Elsevier, Amsterdam, 1965, P.P. 25-44.

(٣) يقدر ما يحصل عليه من معدن الكوبالت من قاع البحار بحوالي ١٦ مليون طنا . في حين أن إجمالي ما يستخرج من المناجم من هذا المعدن لا يتجاوز ٤ مليون طنا .

د . صلاح الدين عامر ، للقانون الدولي الجديد للبحار ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٤) د . أنور عبد العظيم ، البحار والمحيطات ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

الفصل الثاني

صور المساس بسلامة البيئة البحرية

ظلت البيئة البحرية - ولأمد طويل - وهي تتمتع بتوازن طبيعي ، مكنها من احتواء آثار الأنشطة الانسانية على مر العصور . لكن ، ومع تزايد عند السكان في العالم ، وتزايد احتياجاتهم ، تدفع للبشر يستنزفون موارد الطبيعة ، وفي مقدمتها موارد البحار والمحيطات . ثم جاءت الثورتين العلمية ، والتكنولوجية فزاحتا من تدرة الانسان على استنزاف مولد البيئة ، واصابتها في نفس الوقت - بإضرار بالغة ، فتعدت صور المساس بسلامة البيئة البحرية نمدا كبيرا ، لتشمل ظاهرة الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية الحية . وغير الحية ، في البيئة البحرية ، وهو ماسيؤدي بالقطع الى نضوب بعض هذه الثروات ، والاخلال بالتوازن البيئي كذلك .

غير أن هناك ظاهرة أخرى من ظواهر المساس بسلامة البيئة البحرية ، تلك هي ظاهرة « التلوث » . فهي الأشد تأثيرا ، والأعظم خطرا على سلامة هذه البيئة ، نظرا للتزايد معدلاتها ، تزايدا مستمرا كبيرا ، بالإضافة الى ما تنقسم به هذه الظاهرة من طابع دولي ، ومن كونها ظاهرة عابرة للحدود الدولية .

ونتناول - فيما يلي - ظاهرة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، ثم نتبعها بالتعرض لظاهرة التلوث بمختلف صورها ، ومصادرها .

البحث الأول

الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية بالبيئة البحرية

أدى الانفجار السكاني ، وتطور وسائل استكشاف واستغلال موارد البيئة البحرية ، الى تهديد ثروات هذه البيئة بأخطار انقراض بعض مظاهر الحياة البحرية ، ونضوب بعض هذه الموارد ، والاخلال بالتوازن الطبيعي لبيئة للبحرية .

وستعرض - فيما يلي - للحديث عن الاستغلال المفرط للموارد للحية
بالبينة ثم ، نعرض لاساءة استكشاف واستغلال الموارد المعنية بهذه البيئة .

المطلب الأول

الاستغلال المفرط للموارد الحية من البيئة البحرية

ظل الإنسان امدا طويلا ، وهو يحصل على غذائه من البحار ، من غير أن
يؤدى هذا الى الاخلال بتوازنها البيئى ، وذلك بسبب قلة لبشر ، وبداية
الادوات . لكن لم يلبث اهل الأرض أن تكاثروا بمعدلات كبيرة فقد قفز عددهم
من ١٦ مليون نسمة في اوائل هذا القرن ، الى مايقرب من خمسة ملايين نسمة
في عام ١٩٨٦ . بل ومن المنتظر أن يصل عددهم الى نحو ٦١٢ مليون نسمة
في آخر القرن الحالى (١) . وقد أدى هذا ، مع تقدم العلوم والتكنولوجيا ،
الى الافراط في انتهاب ثروات البحر الحية لى حد أن بلغ اجمالى المنتج من صيد
البحر عام ١٩٨٥ ، مايقدر بحوالى ٨٤ مليون طنا ، الأمر الذى يؤرق علماء
البيئة ، حتى لقد ايدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة F.A.O.
«خاؤها من أن يتجاوز المحصول العالمى للأسماك ، مائة مليون طنا سنويا .
وفي ذلك مافيه من خطورة على التوازن البيئى ، وتهديد بنضوب سريع لثروة
البحر السمكية (٢) .

على أن الوضع في بعض مناطق معينة من العالم ، يعد أكثر سوءا وخطورة .
مقد وصل معدل الصيد في بعض سواحل الدول النامية ، الى مستوى الصيد
الجائر ، اذ يعتمد ستون في المائة من سكان هذه الدول على التقذى بالاسماك ،
ولتى تمدهم بنحو أربعين في المائة أو أكثر من البروتين الحيوانى الذى
يحتاجونه (٣) ، هذا ، بالاضافة الى اعتياد أساطيل الدول المتقدمة على ارتياد
الياه الساحلية للدول النامية ، لتتغترف من ثرواتها السمكية ، اغترافا بغير
حدود . ويظهر هذا بصورة أوضح ، اذا علمنا أن نحو تسعين في المائة من
محصول الصيد العالمى ، انما يتوفر من مساحة لاتتجاوز ٧ ٪ من مياه البيئة

UNEP : The State of The World Environment, Op. Cit, P 35. (١)

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٣

البحرية ، في المناطق الساحلية ، بالجرف للقارى ، وحيث لايتجاوز عمق المياه
المانتى مقرا تقريبا (١) .

وليس من شك في ان هذا الوضع ، يشكل تهجيذا خطيرا للثروات الحية
في للبيئة البحرية للدول النامية ، كما أن لارتفاع معدلات الصيد في بعض
المناطق ، وخاصة في البحار شبه المغلقة ، قد اثر تأثيرا كبيرا على نمو وتكاثر
الاسماك في تلك البحار ، وعدد بانقراض أنواع عديدة منها (٢) . بل أن هذه
الأخطار لا تهدد الاسماك البحرية وحدها فصب ، ولنما تعرض أنواعا عديدة
أخرى من الثدييات البحرية ، في مقدمتها الحوت الأبيض ، والدلافيل ،
والحيتان ، والحلبة القطبية ، الأمر الذى يمدد بالاخلال بالتوازن البيئى اخلالا
كبيرا .

لذلك ، بل وأخيرا ، تدلركت الدول هذه الأوضاع البيئية المتدهورة ،
وسعت نحو عقد واترار العديد من الاتفاقيات الدولية ، والإقليمية ، التى
تنظم الصيد في البحار والمحيطات ، وتضع القواعد ، والمستويات ، لنوعية
الصيد وكميته ، سعيا وراء حماية البيئة البحرية ، وثرواتها الطبيعية الحية .

المطلب الثانى

أساسة استكشاف واستغلال الموارد المعنية من البيئة البحرية

يمر التقدم العلمى والتقنى للإنسان ، سبل الحصول على للثروات المعنية
من البيئة البحرية بمعدلات اقتصادية ، وقد أضحت البحار منذ ذلك الحين ،
مصدرا هاما للحصول على الموارد المعنية ، حتى أن عمليات الحفر والتعدين في
البيئة البحرية زادت بمعدلات كبيرة ، وأصبحت تشكل خطرا ملموسا على
سلامتها .

فاللفظ الذى يعد أهم المواد المعنية التى تستخرج من البيئة البحرية ،
تد تزايد المنتج منه من الآبار البحرية ، حتى بلغ في عام ١٩٧٢ ، مايعادل نحو

— Nybakken, Op. Cit, P. 387.

(١)

(٢) حالة البيئة في للمالم ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

١٨ / من احتياجاته العالم منه ، كما نريد الحفاظ على العالم أيضا ، ما يعادل ١٠ ٪ من احتياجاته من الغاز الطبيعي ، وهي نسب تتزايد سنويا بمعدلات كبيرة . فعلى سبيل المثال ، بدأ في عام ١٩٦٧ ، للبحث عن النفط في المياه الاسكتلندية ، فما أن وافق عام ١٩٧٥ ، حتى كان انتاج هذا النفط قد بدأ . بعد أن تأكد أن المخزون منه ، يربو على ألف مليون طن سنويا (١) . وهو معدل يتزايد بدرجة كبيرة . بل من المحتمل أن يظل هذا المعدل في التزايد عالميا ، وفي ظل انخفاض أسعار النفط المالية . فهذه الأسعار قد قدنح بعض السدول الى مضاعفة الكميات المنتجة سنويا ، بهدف الحفاظ على مستوى دخلها القومي ، مما يشكل خطورة على المخزون العالمي من النفط ، ويهدد بنضوب هذا المورد الهام ، خاصة وهو ليس من الموارد الطبيعية المتجددة .

أما فيما يتعلق بالموارد المعدنية الأخرى التي تزخر بها البيئة البحرية ، فإن الأمر بالنسبة لها يختلف عن النفط ، إذ تتميز هذه الموارد ، بالقدرة على التجدد بصورة منتظمة . ولذلك ، لا تشكل المعدلات الحالية لانتاجها ، أي تهديد لسلامة البيئة البحرية .

المبحث الثاني

تلوث البيئة البحرية

يعد التلوث لخطر المشاكل البيئية في مجتمعاتنا المعاصرة . وهو وإن كان من الظواهر القديمة التي لازمت استقلال البيئة الطبيعية . إلا أن ارتفاع معدلاته حاليا ، بلغ حد الخطورة ، وبات يهدد الانهيار وبيئته على السواء ، خاصة والتلوث ضيف ثقيل ، لا توقفه الحواجز ، ولا تمنعه الحدود . فهو إذا وقع ، يستطيع أن يصيب بالضرر ، بيئة واسعة مترامية ، عابرا حدود الدول .

وفيما يلي ، نبدأ أولاً بتعريف مفهوم التلوث ، ثم نعرض لأسبابه ،
وهدى تأثيرها على البيئة البحرية ..

المطلب الأول

التعريف بالتلوث البحري ومسوره

أولاً : تعريف التلوث البحري :

لم يستقر الفقه حتى الآن على اقرار مفهوم محدد للتلوث ، وإن كانت
قد جرت محاولات عديدة من جانب الفقه ، وبعض المنظمات المتخصصة .
لاقرار تعريف للتلوث ، نعرض لبعضها فيما يلي ..

فالفقيه جولدى يعرف للتلوث بأنه يعنى « إضافة الانسان لمواد أو
طاقة الى البيئة ، بكميات يمكن أن تؤدى الى احداث نتائج ضارة ، ينجم
عنها للحاق الأذى بالموارد للحية ، أو بصحة الانسان ، أو تعوق بعض أوجه
النشاط الاقتصادي ، مثل للزراعة وللصيد ، أو تؤثر على الهواء أو الأمطار أو
الضباب الطبيعي ، والمناطق الطبيعية ، والأنهار والبحيرات ، والتربة والبحار
أو تعجل بذلك ، أو تصوق الاستخدامات المشروعة للبيئة ، أو تقلل من
امكانياتها ، أو أى جزء أو عنصر منها » (١) *

« (١) The introduction by a human agency of substance or froms
of energy into The environment in sufficient quantities so as to result
in such deleterious effects as harm to living resources, hazards to human
health interference with such primary producing economic activities as
farming and fishing impairment of the quality of the air rainfall, other
precipitation and natural mists, snowfields, rivers, lakes soil and sea,
the reduction of amenities, and interference with the legitimate uses
of the environment or of any part or element of it »

ويستمد جولدى هذا التعريف من سياق بعض تعريفات تلوث البيئة
التي وردت في صياغة بعض الاتفاقيات الدولية .

(م ٣ - البيئة البحرية)

كما قامت لجنة القانون الدولي بتعديمه أيضا أثناء اعدادها لمشروع قانون استخدام المجارى المائية في الأغراض غير الملاحية بأنه يعنى « أى تعديل مبادئ أو كيميائية أو بيولوجية فى تركيب أو نوعية مياه شبكة مجارى مائية دولية ، عن طريق مولى ، أو أنوع ، أو طاقة ، يحفظها الانسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، مما يسبب آثارا ضارة بصحة البشر ، أو بسلامتهم أو برفاهيتهم ، أو ضارة باستعمال المياه لأى غرض مفيد ، أو لحفظ البيئة وحمايتها ، بما فى ذلك تأمين سلامة الحيوانات ، أو النباتات ، وسائر الموارد الطبيعية لشبكة المجارى المائية ، والمناطق المحيطة بها » (١) .

على حين عرف التلوث البحرى ، فريق الخبراء الذى عينه برنامج الأمم المتحدة للبيئة « UNEP » لصياغة المبادئ التوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر فى البر (٢) ، بأنه يعنى « قيام الانسان ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بإدخال مولى أو طاقة فى البيئة البحرية ، تنتج عنها أو يمكن أن تنتج عنها آثار ضارة ، كإذاء الموارد الحية والنظم الايكولوجية البحرية والأخطار على الصحة البشرية ، وتعميق الأنشطة البحرية ، بما فى ذلك صيد الأسماك وغيره من أوجه الاستخدام المشروع للبحر ، وإتلاف نوعية استعمال مياه البحر ، والتقليل من المنافع » (٣) .

Goldie, L.F.E., « A General View of International Environmental Law. » A Survey of Capabilities, Trends and Limits, The Protection of the environment and international law, H.A.I.L.C, 1973, 14-16, Vol. III, 1975, P. 26.

(١) الأمم المتحدة ، مشروع قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى أغراض غير ملاحية ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٣ ، المجلد الثانى ، الجزء الثانى ، ص ١٠٥ .

(٢) مبادئ مونتريال للتوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر فى البر ، مرجع سابق ، ص ١ .

Sand, P.H : Marine Environment Law, National Resources and The Environment Series, Vol. 24, U N E P, Tycooly International Publishing Limited, London, 1988, P. 235.

(٣) مبادئ مونتريال للتوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر فى البر ، مرجع سابق ، م ١/١ .

وهذا التعريف يكاد يتطابق مع التعريف الذى سبق وأن اقرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ولاقى قبولا من جانب كبير من الفقه (١) واعتمدته بعد ذلك معظم الاتفاقيات ، وقرارت اللجان الدولية ذات الأصل .

ويلاحظ أن هذه التعريفات قد اتفقت فيما بينها ، على اشتراط حدوث التلوث بفعل الانسان ، وأن يؤدى الى الاضرار بصحة الانسان ورفاهيته، وهو مايرى خلقه جانب آخر من الفقه ، اذ يرى هذا الجانب - وبحق - أن التلوث قد يقع بالفعل دون أن يؤثر فى صحة الانسان ، أو فى رفاهيته ، فتلوث مياه البيئة البحرية لن يرتب اضرارا مباشرة على صحة ورفاهية الانسان اذا لم يستخدم هذه المياه بصورة أو باخرى . كذلك، فإن التلوث يمكن أن يقع دون تدخل من أى نشاط انساني ، ولكن كنتيجة مترتبة على حالة طبيعية كالبراكين والزلازل التى يمكن أن تؤدى الى تلوث البيئة فى المناطق المحيطة .

وفى هذا الجانب من الفقه ، يقف استاذنا الدكتور صلاح الدين عامر ، اذ يرى أن التلوث يعنى « وجود مواد غريبة بالبيئة أو أحد عناصرها ، أو حدوث خلل فى نسب مكونات البيئة ، أو أحد عناصرها ، على نحو يمكن أن يؤدى الى آثار ضارة » (٢) .

ومن هذا الرأى أيضا ، الفقيه « لوتشيني » ، اذ يرى أن التلوث يقصد به « تغيير الوسط الطبيعى على النحو الذى يمكن أن تكون له آثاره الخطرة على أى كائن حي » (٣) .

(١) د صلاح الدين عامر ، القانون الدولى للبيئة ، مرجع مسابق ، ص ٩٦ ، ويتضمن تناول تفصيلى لبعض تعريفات التلوث بصفة عامة .

(٢) د صلاح الدين عامر ، القانون الدولى للبيئة ، مرجع مسابق ، ص ٩٩ .

(٣) « La Pollution se traduit par une modification du milieu, naturel, risquant d'avoir des conséquences dangereuses pour tout organisme vivant » .

Luchini, L. « La Pollution du Milieu Naturel, J.D.I 1962, P. 1084.

ونعتقد أن مبحث الخلاف حول تعريف التلوث ، يرجع الى أن اللغة العربية لا تعرف في هذا المجال إلا مصطلحا واحدا هو « التلوث » ، في حين أن اللغة الانجليزية تتناول المسألة بمصطلحين مختلفين أولهما « Contamination » بما يعنيه من « وجود تركيزات عالية من رواسب عضوية ، ومواد في الماء ، بمعنى وجود تركيزات تفوق المستوى الطبيعي للمنطقة والكائنات الحية » (١) .

أما المصطلح الثاني فهو « Pollution » ويقصد به « إدخال مواد أو طاقة بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة ، بواسطة الإنسان الى البيئة البحرية ، بترتب عليها تأثيرات ضارة ، كالحاق الإذى بالموارد الحية ، وتعريض صحة الإنسان للخطر ، وإعاقة الأنشطة البحرية ، بما في ذلك الصيد ، والحط من صلاحية الانتفاع بمياه البحر ، والقتل من الترويع » (٢) .

ويرى الفقيه « كلارك » أن مصطلح Contamination يمكن أن يعد إشارة تحذير ، ولا يمكن أن يعد بمثابة تلوث بالمعنى المقصود من مصطلح Pollution ، إذا لم يكن قد حدث فعل نشاط انساني ، وأن تكون له تأثيرات ضارة (٣) .

ونعتقد أن استأنفا الدكتور صلاح الدين عامر ، قد وسع من نطاق تعريفه ، مستهدفا تحقيق حماية بيئية أوسع نطاقا مما يقودنا اليه مفهوم

(١) « Contamination is the presence of elevated concentrations of substances in the water, sediments or organisms i.e. concentrations that are above the natural background level for the area and for the organism see : Clark, R. B. « Marine Pollution », Oxford science publications, New York, 1986, P. 7. »

(٢) « Pollution is the introduction by man, directly or indirectly, of substances or energy to the marine environment resulting in such deleterious effects as harm to living resources ; hazards to human health ; hindrance of marine activities including fishing, impairment of the quality for use of seawater ; and reduction of amenities. » see : Clark : Loc.Cit.

(٣) المرجع ذاته .

« Pollution » ، فالبينة البحرية اجدر بالحماية من ان نعرضها للضرر . ويكفي ان يكون المساس بالبينة واضحا من ارتفاع تركيزات المواد الغريبة في البينة البحرية ، وبمعدلات اعلى من معدلاتها الطبيعية ، حتى تنشأ المسؤولية الدولية لمواجهة هذا التلوث ، ومنع وتقليل آثاره الضارة الى أقصى حد ممكن ، وليس هناك من مبرر للقول بأن التلوث لابد من أن يقع بفعل انفسان ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فحين يقع التلوث كنتيجة لظاهرة طبيعية فان اعتبارات حماية البينة البحرية والحفاظ عليها ، تقتضى من الدولة التى حدثت الحالة الطبيعية فى نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها الفعلية ، ان تبادر بالاضطلاع بمسؤوليتها الدولية فى منع وتقليل إمكانية حدوث التلوث :
نصار :

ومع ذلك ، فان اتفاقية قانون البحار الجديدة ، جرت على الأخذ بالتعريف الذى اقره واجمع عليه للفقه الدولى ، والسابق الاشارة اليه، فنصت على أن تلوث البينة البحرية يعنى « ادخال الانسان فى البينة البحرية ، بما فى ذلك مصاب الأنهار ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مواد أو طاقة تنجم عنها أو يحتمل أن ينجم عنها آثار مؤذية ، مثل الاضرار بالموارد الحية والحياة البحرية ، وتعريض للصحة البشرية للأخطار ، واعاقة الأنشطة البحرية ، بما فى ذلك صيد الأسماك وغيره من أوجه الاستخدام المشروع للبحار ، والخط من نوعية قابلية مياه البحر للاستعمال ، والاقبال من الترويح » (١) .

وكنا نأمل أن توسع الاتفاقيات من مفهوم التلوث ، لكى يتسق مع التطور فى المبادئ والقواعد القانونية الدولية التى وردت فى هذه الاتفاقية ، ولكنها اتخذت هذا التعريف الذى يتوافق مع ذلك الذى سبق ان اقرته المنظمة الدولية البحرية ، I.M.O. (٢) ومع التعريف الذى جرت عليه اتفاقية

(١) قانون البحار ، لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، المبرمه عام ١٩٨٢ ، مطبوعات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٨ ، المادة الأولى ، الفقرة ٤/١ ، رقم البيع (A. 83. V. 5) ، بلغة العربية .

(٢) I.M.C.O. ، « Prevention of Marine Pollution » ، A glossary of Terms, I.M.C.O. pollution programme glossary.

حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث . وانجيزة في برشلونه عام ١٩٧٦(١)،
واتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون بشأن حماية البيئة البحرية للخليج العربي
من التلوث المبرمة عام ١٩٧٨ (٢) ، وهذا ما يؤكد أن هذا التعريف للتلوث
البحري مازال يلقي قبولا لدى المجتمع الدولي .

نانيا : صور تلوث للبيئة البحرية :

نقصد بصور التلوث البحري ، اشكال او انماط التلوث ، والتي يمكن أن
نقسمها من حيث مدى تأثيرها ، الى تلوث عابر للحدود ، وتلوث عبر الوطني ،
ومن زلوية أخرى يمكن تقسيمها ، الى تلوث عمدي ، وآخر عرضي .

Transfrontier Pollution : تلوث عابر الحدود :

« هو التلوث الذي ينشأ في بلدا ، ويحدث تأثيراته في دول أخرى»(٣)
أو كما عرفت له لجنة القانون الدولي ، بأنه يقصد به « التلوث الذي ينشأ داخل
لقليم احدى الدول أو تحت رقابتها ويسبب أضرارا داخل لقليم دولة أخرى أو

(١) المادة الثانية من اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من
التلوث المبرمة في برشلونه عام ١٩٧٦ ، أنظر : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،
اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من النوث والبروتوكولات المتصلة بها،
الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٢ ، ص ٨ .

(٢) Kuwait Regional Convention for Co-operation on the
Protection of the Marine Environment from pollution, 1978, UNEP.,
U.N., New York, 1983, Art. I, P. 6.

(٣) « Pollution originating in one country and having effects
within other countries »

Despax, M. and Saint-Girons, « Collective Defence of the
Environment and Admissibility of Proceedings in Relation of Transf-
rontier, Pollution », in Environmental protection in frontier regions,
OECD, Paris, 1979, P. 201,

تحت رقابتها ، (١) ، أى أنه التلوث الذى ينبعث مصدره من احدى الدول، أو من سفينة أو طائرة تحمل علم هذه الدولة ، وتتسبب فى تلويث ، وأحداث أضرار بالبيئة البحرية داخل نطاق إقليم دولة أخرى أو فى منشآت تابعة للدولة الأخيرة ، خارج نطاق ولايتها الإقليمية .

Transnational Pollution : اما التلوث عبر الوطني :

فهو التلوث الذى ينشأ داخل إقليم احدى الدول ، أو تحت رقابتها ، ويسبب أضرارا فى مناطق من البيئة البحرية ، خارج نطاق السيادة الإقليمية للدول فى أعالي البحار (٢) ، أى أنه التلوث الذى يأتى مصدره من احدى الدول ، أو من سفينة أو طائرة تحمل علم هذه الدولة ، أثناء تواجدها خارج إقليم الدولة ، وينجم عن هذا التلوث أضرار بالبيئة البحرية فى مناطق من أعلى البحار ، خارج نطاق الولاية الإقليمية للدول .

Accidental pollution : والتلوث العرضي (غير المهدى)

هو التلوث الذى يلحق بالبيئة البحرية بعوامل غير لارادية ، وكنتيجة منرتبة وملزمة لبعض مظاهر النشاط ، لانساني (٣) . ويشير الفقيه «ماندل» الى أن مثل هذا التلوث « تكون احتمالات وقوعه ضئيلة » ، (٤) .

Non - accidental or Intentional Pollution : اما التلوث للمهدى :

فهو يعنى التسبب لاراديا فى تلويث البيئة البحرية ، والحاق الضرر بها ، أو هو : « التلوث الناجم عن أنشطة من المعلوم ، أو من المفترض العلم بانها

(١) الأمم المتحدة ، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة والثلاثين ، ١٩٨٤ ، الوثيقة رقم (A / CN.4 / SER. / 1984) ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٤ ، المجلد الثانى ، الجزء الثانى ، نيويورك ، ١٩٨٦ ، ص ١١٥ - ١٢٠ .

(٢) د . عبد العزيز مخيمر عبد الهادى ، دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة دار النهضة العربية ، للقاخرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٩ .
(٣) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

« An estimated low probability » .

(٤)

Handl, G. : Op. Cit, P. 544.

تسبب آثارا ضارة مادية بلموسة ، والذي يتحقق في حالة ما تكون سلطات الدولة على علم ، أو من المفترض أن تعلم بوجود تلوث مستمر عابر للحدود الوطنية ، ولكنها لاتفعل شيئا لاحتفائه « (١) » .

المطلب الثاني

مصادر تلوث البيئة البحرية

تتعدد مصادر التلوث البحري بتعدد مظاهر الأنشطة الانسانية التي تجرى في البيئة . فقد ينشأ التلوث من أنشطة تجرى على اليابسة ، أو في قاع البحار ، أو كنتيجة لاغراق النفايات والتخلص منها ، أو من أنشطة السفن ، كما قد يأتي التلوث من الجو أو من خلاه .

وسوف نعرض فيما يلي لمصادر التلوث البحري (٢) ، وتأثيراتها على البيئة البحرية .

« (١) pollution that is the result of an activity that is either known to cause or assumed to cause with substantial certainty some detrimental effects. The typical situation will be the case where state authorities know or must be presumed to know of on-going transnational pollution and do nothing to stop it ».

Handl, G., International Liability of State for Marine Pollution, C.Y.I.L., Vol XXI, Tome XXI, 1983, University of British Columbia press. 1983, P. 90.

(٢) دأب بعض من تعرض لموضوع تلوث البيئة البحرية ، على تصنيف مصادر التلوث تبعا لطبيعة المادة الملوثة ، فعرضوا للتلوث بالنفط ، والتلوث بالاشعاع الذنوى وما الى ذلك من انواع التلوث البحري . وقد فضلنا ان نسلط في عرض الموضوع النهج الوارد في المتن ، لشموله ولطابقته لما جرت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمه عام ١٩٨٢ في جزئها الثاني عشر ، المواد (٢٠٧ - ٢١٢) .

أولا : التلوث من مصادر أرضية : Land-based pollution

يعد التلوث من سطح الأرض ، أقدم مصادر التلوث البحري ، فقد اعتاد الإنسان منذ القدم ، على صرف مخلفاته في البحار وسواء تم ذلك مباشرة ، أو بطريق غير مباشر ، بصرفها في الأنهار ، أو في مجارى المياه ، لتلقى مصيرها النهائي في البحار ، لذلك فإن المصادر الأرضية للتلوث البحري تمثل حوالى ٨٠ ٪ من ملوثات البيئة البحرية (١) .

وقد عرفت مبادئ مونتريال للتوجيهية ، لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر ، تلك المصادر البرية للتلوث بانها .

١ - المصادر البلدية الصناعية ، أو للزراعية الثابتة والمتحركة على السواء ، والمقامة على الأرض ، والتي يصل مايفرغ منها الى البيئة البحرية ، وعلى وجه الخصوص .

(أ) من الساحل ، بما في ذلك المتساقطات التي تصب في البيئة البحرية مباشرة ، وعن طريق التحقق .

(ب) عن طريق الأنهار ، أو للقنوات ، أو غيرها من مجارى المياه ، بما في ذلك مجارى المياه تحت سطح الأرض .

(ج) عن طريق الجو .

٢ - مصادر تلوث البحر من الأنشطة المضطلع بها في مرافق على الساحل ، سواء كانت ثابتة أو متحركة ، لدخل حدود الولاية الوطنية ، (٢) .

فتلوث البيئة البحرية من الأنشطة الانسانية ، التي تجرى على سطح الارض ، له مصادر متعددة ، لعل ابرزها ، المخلفات العضوية لسكان المدن

Remond — Gouilloud, M. : « Land - Based pollution » (١)
in « The Environmental Law of The Sea », edited by Johnston, D.M.
Op. Cit, P. 230.

(٢) انظر مبادئ مونتريال للتوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث
من مصادر في البر ، مرجع سابق ، ص ٢ ، المبدأ الأول / ب .

الساحلية التي يتم صرفها في البحر . فهناك ، مثلا ، مائة وعشرون مدينة ساحلية ، في حوض البحر المتوسط ، تصب مياه مجاريها الملوثة في البحر مباشرة ، وقد ثبت أن حوالي ٨٥ ٪ من هذه المياه يصل إلى البحر دون معالجة كافية (١) .

كذلك ، فمن مصادر التلوث للبحر ، المخلفات الكيميائية الناتجة عن الأنشطة الصناعية المتنامية على سواحل البحار ، وتصيب مخلفاتها فيها ، وبعض هذه المخلفات سام وله خطورته على الصحة العامة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المخلفات الأدمية . والصناعية والزراعية ، يصرف أغلبها في الأنهار والمصارف ، حاملة معها كميات كبيرة من ملوثات البيئة البحرية ، وينسب تفوق نسب الملوثات التي تصل إلى البحار من المصادر الساحلية المباشرة (٢) .

كما تتلوث البيئة البحرية أيضا ، بالنفط ، الذي يصل إليها من مصاف تكرير البترول المتنامية على السواحل ، وبما ينسكب عرضا أثناء تغذية وتفريغ الناقلات ، أو من نهائيات أنابيب نقل النفط من مناطق إنتاجه ، ومن محطات تموين الناقلات ، وقد قدرت كمية النفط المنسكبة في البيئة البحرية من مصادر أرضية ، بحوالي ٣ر٤٥ مليون طن سنويا (٣) ، وهو ما يؤكد خطورة هذا المصدر من مصادر التلوث البحري ، خاصة إذا علمنا أن إجمالي كمية النفط التي تلوث البيئة البحرية من كافة المصادر الأخرى ، لا تتجاوز خمسة ملايين طن سنويا (٤) .

هذا وتبدو خطورة التلوث من المصادر الأرضية أيضا ، في أنه يقع في المناطق الساحلية من البيئة البحرية ، وهي المناطق الملائمة تماما لتكاثر وتغذية الأحياء البحرية، فيؤثر ذلك على معدلات النمو السمكي وتقضى على بعض مظاهر

(١) نيكى ميث ، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، كتيب مصور مصمم ومنشور باللغة العربية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، اليونان ، ١٩٨٦ ، ص ٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧ .

(٣)

Clark, R. B. Op. Cit, P. 32.

(٤) المرجع ذاته .

الحياة البحرية . بل ان بعض الموثات قد لا تؤثر على الاسماك في حينها ، لكن يبقى تأثيرها بحيث يمتد الى الاتمان ، اذا ما تناول صيد البحر من مثل تلك المناطق الساحلية (١) .

هذا عدا ما يحدث تلوث مياه البحر بالنفط وغيره ، من تأثير يضر بصلاحياتها للاستحمام ، ولسائر الرياضات البحرية الأخرى .

ثانيا : التلوث من أنشطة استكشاف واستغلال قاع البحر :

نذ ان يمر التقدم الطمي والتقني سبل الوصول الى ثروات قاع البحر ، والطلب العالي يتزايد على هذه الثروات . وذلك لندرتها ، وصعوبة الحصول على بعضها من اليابسة . ويمثل النفط والغاز الطبيعي الجانب الأعظم من تلك الثروة ، فقد بلغت نسبة ما يستخرج منها حوالي ٩٠٪ من اجمالي الثروة المعدنية المستخرجة من البيئة البحرية (٢) ، لذلك ، فان معظم الأنشطة التي تجري لاستغلال ثروات قاع البحار تتم بحثا عن النفط ، فقد بلغ عدد منصات الحفر التي اقيمت لاستغلاله حتى عام ١٩٧٧ حوالي ٤٣٦ بريمة حفر ، ومن المحتمل ان يصل عددها الى ألف منصة عام ٢٠٠٠ (٣) .

وقد ترتب على هذا التوسع في عمليات الكشف والاستغلال بحقول للنفط البحرية ، وقوع حوادث تسرب للنفط ، اثرت على البيئة البحرية في مناطق الحفر ، والمناطق القريبة منها . نذكر منها على سبيل المثال ، انه في عام ١٩٦٩ وبينما كانت تجري عمليات استخراج النفط من حقل بحري خارج انياه الإقليمية لولاية كاليفورنيا الأمريكية . حدث ان تصدع البئر ، فانسكب النفط منه بكميات كبيرة ، بلغت خلال الاحد عشر يوما الأولى حوالي ٨٠٠٠ برميل ، فغطت مساحة قدرها ٩٠ كيلو مترا من سواحل كاليفورنيا ، واثرت على صلاحية مياه البحر للاستحمام ، وقضت على ثروته السمكية ، واضرت باطعام

(١) Barnes. J. N., « pollution Form Deep Ocean Mining »

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣) Barnes, J.N., « Pollution form Deep Ocean Mining »

in Envirantental Law of The Sea », edited by Johnston D.M., Op. Cit, P. 264.

٧٥ قارباً من قوارب الصيد ، كان يعمل عليها نحو خمسمائة بحار(١) .

كذلك ففي ابريل عام ١٩٧٧ وقع انفجار في رصيف بحري بحقل اكوفيسك « Akofisk » البحري بالقطاع النرويجي من بحر الشمال ، أدى الى انخفاض النفط الى ارتفاع ١٨٠ قدماً فوق سطح الماء ، ثم لم يمكن اغلاق الحقل ، والسيطرة عليه الا بعد ثمانية ايام ، مما أدى الى انسكاب حوالي ٢١٣٠٠ طناً من الزيت للخام ، انتشرت في مساحة الف كيلو متر مربع ، لكنها لم ترتب اضراراً للدول الساحلية بسبب تبخر نحو ٥٠٪ من كمية الزيت ، وتعاون الدول الساحلية من اجل مواجهة للكمية الباقية (٢) .

وفي عام ١٩٨٣ ، اصطدمت إحدى الناقلات بالرصيف البحري لحقل الموروز الايراني بالخليج العربي ، فادى ذلك الى تحقق النفط بكميات كبيرة بلغت ٤٩٥٠٠٠ برميلا ، لوثت مساحة قدرها ١٧٤ كيلو متر مربع من مياه الخليج . وامتد تأثيرها بفعل التيارات البحرية الى مساحات مقطعة ، قدرت بنحو ٣٥٦٢٠ من الكيلو مترات المربعة(٣) .

ولا يقتصر تلوث البيئة البحرية من أنشطة استكشاف واستغلال قاع البحر ، على التلوث النفطي ، ذلك أن عمليات استخراج المعادن من قاع البحر ، تستلزم الحصول على كميات كبيرة من صخور ورمال القاع ، وبعد أن يتم معالجتها للحصول على المعادن ، يعادلقاؤها في البحر مرة أخرى ، فتلوث مياهه ، وتغير من تكوين القاع ، وتقضي على ما به من مظاهر الحياة البحرية ، وتؤدي الى هجرة الأسماك ، وتختل عموماً بالتوازن البيئي في مناطق الحفر والتنقيب(٤) .

Gouilloud, M.R. : « Pollution from Seabed Activities » (١)
in, » The Environmental Law of the Sea», Op. Cit., P. 246.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٣) د . بدرية عبد الله العوضى ، بحث في النظام القانوني لمكافحة التلوث النفطي من حقل الموروز في الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

Mero. J. L. : Op. Cit., P.P. 242-271 (٤)

ثالثا : التلوث الناجم عن اغراق وتصريف النفايات في البحار .

الاغراق ، وكما عرفته المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - ١٩٨٢ ، يعنى : ١ - أى تصريف متعمد في البحر للفضلات ، أو المواد الأخرى ، من السفن أو الطائرات أو الأرصفة ، أو غير ذلك من التركيبات الاصطناعية ، ٢ - أى اغراق متعمد في انبحر للسفن ، أو الطائرات ، أو الأرصفة ، أو غير ذلك من التركيبات الاصطناعية « (١) » .

وقد أخرجت هذه الاتفاقية من تعريف الاغراق د ١ - تصريف الفضلات ، أو المواد الأخرى ، الذى يصاحب التشغيل الاعتيادى للسفن ، أو الطائرات . أو الأرصفة ، أو غيرهما من للتركيبات الاصطناعية ومعداتنا في للبحر ، أو بنتج عنه . وذلك خلاف الفضلات ، أو المواد الأخرى التى تنقل بواسطة أو على سفن أو طائرات ، أو أرصفة أو تركيبات اصطناعية أخرى في البحر ، تشغل لفرض التخلص من مثل هذه المواد ، أو ننجن عن معالجة هذه الفضلات أو المواد الأخرى على متن تلك السفن ، أو الطائرات أو الأرصفة ، أو التركيبات ، ٢ - ايداع مواد لفرض غير مجرد التخلص منها ، بشرط ألا يتعارض هذا الايداع مع مقاصد هذه الاتفاقية « (٢) » .

وبذلك ، فإن الاغراق يقصد به التلويث العمدي للبيئة البحرية ، دون التلويث غير العمدي الذى ينجم عرضا ، من مباشرة الأنشطة الاعتيادية في البيئة البحرية .

ونظرا لما يتسم به الاغراق من طابع الاضرار المتعمد بالبيئة البحرية ، فإنه يشكل مصحرا خطيرا للتلوث البحرى .

ويشمل الاغراق كلفة عمليات دفن وتصريف النفايات الخطرة ، والتي عرفتها منظمة الصحة العالمية بأنها النفايات التى « لها خواص فيزيائية ، أو كيميائية ، أو بيولوجية تتطلب لجراءت نقل وتصريف خاصة ، لتلافى

(١) الفقرة الخامسة من المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون انبحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق .
(٢) المرجع ذاته .

خطرهما على الصحة و ، أو ، لية آثار بيئية سيئة أخرى ، (١) ، وأهم هذه
النفائات الخطرة هي للنفائات الذووية ، التي زاد معدل تصريفها في البيئة
ابحرية خلال العشر سنوات الماضية ، بدرجة كبيرة ، حيث دأبت بعض الدول
الأوروبية على دفنها في المحيط الأطلنطي على عمق ٤٠٠٠ قدم تحت سطح
الماء ، حتى بلغ إجمالي ما دفن منها في عمق المحيط خلال الفترة من عام ١٩٧٦
حتى عام ١٩٨٢ ، حوالي ٤٠.٠٠٠ طناً (٢) .

وتأثير التلوث بالاغراق يتفاوت على البيئة للبحرية ، وفقاً لطبيعة المادة
الملوثة التي تتشكل في مجملها خطراً كبيراً على البيئة البحرية ، خاصة إذا
كانت المواد المتخلص منها ، مواداً سامة ، أو مشعة ، فتؤثر في صلاحية المياه ،
وتؤدي إلى القضاء على كافة صور الحياة البحرية في المنطقة التي تغرق فيها ،
وفي المناطق المحيطة بها ، وذلك بفعل التيارات البحرية ، فضلاً عن دور الأسماك
الدائمة للرحال ، في نقل التأثير الضار إلى مناطق أخرى بعيدة عن مناطق
الاغراق . وربما دام هذا للتأثير الضار سنوات طويلة .

رابعاً : التلوث من السفن :

تأثرت حركة الملاحة البحرية في العالم ، بالزيادة الهائلة في عدد
السفن ، مما زاد من حجم حركة النقل للبحر . على حين أدت الثورتين
العلمية والتقنية إلى بناء سفن كبيرة الأحجام ، عظيمة القدرات ، بل وإلى
الاستعانة بالنفط ، أو الوقود النووي ، في تشغيل السفن بدلاً من الفحم .
لكن هذه الطفرة الكبيرة في حجم حركة الملاحة ، وفي صناعة السفن ، أسفرت عن
مساس خطير بسلامة البحار ، وخاصة بسبب عمليات نقل النفط الواسعة
النطاق ، حتى لقد بلغ متوسط النفط المنسكب من السفن في البحر سنوياً أثناء
النقل ، نحو ١٣٧ مليوناً من الأطنان (٣) .

بل ليس هذا محسوب ، إذ للتلوث للبحر من السفن ، مصادر أخرى
متعددة أهمها :

(١) حالة البيئة عام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩ .

— Clark, Op. Cit, P. 32.

(٣)

١ - الكوارث البحرية •• وتتمثل في حوادث التصادم البحري ، وجروح

السفن والناقلات ، وما يترتب على ذلك من انسكاب وقودها وحمولتها من النفط ، أو المواد الخطرة ، حتى لقد بلغ متوسط كمية النفط المنسكبة في البحار نتيجة للحوادث البحرية حوالي خمسمائة ألف طن سنوياً (١) . ومن بين هذه الكوارث ، تعتبر كارثة الناقله كاستلودي بلفر *Castello de Belver* من اكبر الكوارث البحرية التي وقعت في الآونة الأخيرة ، اذ ترتب عليها انسكاب ما يقرب من ٢٥٥ ألف طن من النفط للخام ، أمام سواحل جنوب أفريقيا عام ١٩٨٣ (٢) . وهناك حادث شهر آخر • هو الذي وقع للناقله تورى كانيون *Torry Canyon* عام ١٩٦٧ ، وكانت تعتبر في ذلك الحين ، ثالث اكبر ناقله في العالم • فقد كان من اثر جنوحها على صخور شواطئ انجلترا ، ان انسكب منها ستون ألف طن من النفط الخام ، ادت الى تلويث ما يقرب من مائة من الكيلو مترات من الشواطئ البريطانية (٣) . وترجع شهرة هذا الحادث ، لكونه انه هو الذي نبيه العالم الى خطورة ظاهرة التلوث ، مما ادى الى عقد عديد من الوفقات الدولية ، للحد من مثل هذه الحوادث ، ورسم كيفية مواجهتها •

كما ان من اشهر تلك الكوارث البحرية ايضا ، هذا الحادث الذي وقع للناقله *Amoco Cadiz* في ١٦ مارس عام ١٩٧٨ ، بينما لم يكن مضى على نشأتها سوى أربع سنوات • فقد تحطمت عند ساحل بريتاني الفرنسي ، ففرغت حمولة من النفط الخام قدرت بهـ ٢٣٠.٠٠٠ من الاطنان ، مما ادى الى تلوث الشواطئ الفرنسية تلوثا غل امتد لافرة طويلة ، ولدرجة انه وجد بعد ستة أشهر من وقوع الحادث ، ان نحواً من ثلاثين ن المائنة من الحيوانات البحرية ، وخمسة في المائة من اللبانات البحرية في منطقة الحادث ، قد قضى عليها تماما ، هي ومصايد المحار في نفس المنطقة (٤) •

(١) OECD, «State of The Environment», 1985, Paris, 1985. P. 75.

(٢) المرجع ذاته •

(٣) Schneider, J. « Pollution from Vessels », in « The Environmental Law of The Sea », edited by Johnston, D.M., O.P. Cit., P. 203

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

٢ - اقراغ مياه الاتزان وغسيل صهاريج الناقلات .

مياه الاتزان Balias Water ، هي المياه التي تملا بها صهاريج الناقلات وهي فارغة من النفط ، لضمان توازن الناقله اثناء رحلتها الى موانئ الشحن . وقد اعتادت بعض الناقلات ، تفريغ هذه المياه الملوثة بالنفط ، هي ومياه غسيل الصهاريج ، وذلك قبل دخولها لموانئ الشحن ، توفيراً لنفقات معالجة هذه المياه في المحطات المعدة لذلك بموانئ الشحن . وخطورة مثل هذه الظاهرة ، تجيء من ان معدل ما يصرف بسببها عمداً في البحار ، يصل الى حوالي ١٨ مليوناً من الاطنان سنوياً (١) . وهو ما يزيد على ضعف كمية النفط المنسكب سنوياً في البحار ، بسبب الكوارث البحرية . هذا ، اضافة الى ان جنوح السفن وانشاقات ، يمثل - في حد ذاته - اضراراً بالبيئة البحرية من نواح عدة . او بسبب تلفا في قاع البحر في منطقة الجنوح ، وملاك الحيوانات والنباتات البحرية ، وامكان تكاثر الأسماك ، مما يخل بالتوازن البيئي . وذلك فضلا عن ان انسكاب النفط يغير من خواص المياه ، وصلاحيتهما للارتفاع . كما ان بحيرة الزيت الناتجة عن للجنوح ، غالبا ما تتحرك بتأثير التيارات البحرية . فتصيب الشواطئ ، الأخرى البعيدة ، باضرار التلوث ومشاكله (٢) .

خلاصة : تلوث البيئة البحرية من الجو ، او من خلاله

من صور تلوث البيئة البحرية أيضا . ما يحدث لهذه البيئة نتيجة انتقال للملوثات اليها ، من طبقات الجو التي تطوها ، عبر هواء الغلاف الجوي . وهذا النوع من التلوث ، أقل صور التلوث تأثيرا على سلامة البيئة البحرية ، اذ انه قليل الحدوث .

كما ان الأمطار الحمضية ، تعد صورة أخرى من صور التلوث من الجو ، الا ان تأثيرها على البيئة البحرية في حكم المنعدم تقريبا ، وذلك لقدره البحار على احتواء هذا النوع من الملوثات ، والتي ينحصر تأثيرها فقط ، في البحيرات . او البحار المنخفضة ، وهذه لا تعد بالطبع ، ضمن البيئة البحرية .

(١) حالة للبيئة عام ١٩٨٧ ، مرجع سابق . ص ١٩ .

(٢) انظر في أثر التلوث للنفط على البيئة البحرية .

Clark, Op. Cit. P. 47.

وتبدو الصورة للخطيرة للتلوث من الجو ، أو من خلاله ، في صورة التفجيرات النووية في بعض المناطق البحرية - وخاصة في المناطق الجنوبية من الكرة الأرضية - اذ تنساقط اشعاعات هذه التجارب من الجو ، فتؤثر في المناطق التي تجرى فيها التجارب ، وتتعداه ' بفعل التيارات الهوائية ، الى المناطق المجاورة .

ومن هذه التجارب النووية ، التفجيرات التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٤ ، في جزر مارشال بجنوب المحيط الهادى ، وادت الى الاضرار بقولرب صيد يابانية ، وبيعض الأعالى ، والممتلكات ، بمنطقة التجارب (١) .



الفصل الثالث

التعريف بالمسئولية الدولية وتطورها

تعد « المسئولية » الركيزة الأساسية لأى نظام قانونى - سواء على الصعيد الدولى أو الداخلى ، ويتأثر مفهومها بتطور النظام القانونى للمجتمع ، وكذا بتطور صيغ العلاقات بين اشخاصه ، لذلك كان من اللازم ان يرتبط التعريف بالمفهوم المعاصر للمسئولية الدولية ، مع دراسة للتطور الذى لحق بفكرتها فى النظم القانونية المتعاقبة ، وصولا الى توضيح ملامح المسئولية الدولية فى القانون الدولى المعاصر .

المبحث الأول

تطور فكرة المسئولية الدولية

لا يعد القانون الدولى من القوانين حديثة للنشأة ، بل هو - وكما قيل بحق - « ظاهرة حديثة ذلت جذور بعيدة موهلة فى القدم » (١) ، فبالرغم من أن تاريخه لم يتجاوز القرون الخمسة الماضية ، الا أن لبناته الأولى ، تمثلت فى القواعد التى كلفت تحكم الجماعات الانسانية المنظمة منذ العصور القديمة .

فما من شك فى أن فكرة المسئولية ، بوجه عام ، تعد من اقدم المبادئ القانونية التى حكمت العلاقات بين الجماعات فى العصور القديمة ، ذلك ان هذه الجماعات ، وان لم تدرك شكل الدولة بمفهومها السياسى المعاصر ، مما لا يمكن معه بحث موضوع المسئولية الدولية فى تلك الفترة، الا ان العلاقات بين تلك

(١) د . محمد سامى عبد الحميد ، اصول القانون الدولى العام ، المجلد الأول ، للقاعدة القانونية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٢١ .

للجماعات ولدت نظما للمسئولية تقترب الى حد كبير من مفهوم المسئولية الدولية في المهود الأولى للقانون الدولي .

لذلك ، رأينا ان نمرض لفكرة المسئولية قبل نشأة القانون الدولي ، ثم نتبع ذلك بعرض للتطورات التي طرأت عليها في اطار قواعد القانون الدولي المناصر .

المطلب الأول

المسئولية قبل نشأة القانون الدولي

مرت المسئولية بمراحل تطور عديدة منذ الوجود الأول للمجتمعات الانسانية ، وتناثرت بالمفاهيم والمعادلات الاجتماعية التي سادت تلك المجتمعات في مختلف المصور على نحو ما سنعرض له ..

أولا : المسئولية في المجتمعات القديمة ..

ساد المجتمعات القديمة نظام الأخذ بالثأر ، والذي استمر لقرون عديدة (١) ، بل وربما الى يومنا هذا . فكان للمضروب ان يثأر لحقه بذاته ، ووفق ما تجليه عليه غريزته الجامحة ، ودون أية حدود (٢) . وكان هذا يتسق مع المبدأ الذي كان سائدا في هذه الآونة من أن « القوة تنشيء الحق وتحميه » (٣) : فلم تعرف تلك للجماعات ، سوى الجزاء البدني ، توقعه على من يخالف قواعدها ، أو على من يلحق بغيره ضررا ، أو أذى (٤) .

(١) د . محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسئولية الدولية ، لطلبة الدراسات العليا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٣ .

(٢) د . سليمان مرقس ، المسئولية المدنية في تقنيات البلاد العربية ، القسم الأول ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٧٦ .

(٣) د . صوفي حسن أبو طالب ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٣٦ .

(٤) د . محمد سامي عبدالحميد ، المرجع السابق ، ص ٤٢١ .

أما في مجال العلاقات بين الجماعات المختلفة ، فلم يكن للأجنبي عن الجماعة أية حقوق . بل أن الاعتداء عليه كان مبعث زهو وفخر بين أعضائها .
الجماعة المتمدية . وقد رتب مبدأ التضامن ، والذي كان يربط بين أفراد الجماعة الواحدة ، التزاما على جماعة المجنى عليه بمؤازرته في الانتقام من الجاني وجماعته . على حين كان على جماعة الجاني مساندته في التصدي لهم ، مما أدى الى اندلاع الحروب والنزاعات بين هذه الجماعات (١) . وكانت تلك الحروب تستمر أجيالا متعاقبة ، لا ينهيها سوى تدخل طرف ثالث للصلح بينهم بعد تحكيم (٢) . ولم يكن لهذا التصالح أن يتم ، الا بتراضى الأطراف المتنازعة فلمهم أن يقبلوه ، أو أن يستمروا في اللجوء الى القوة لتسوية الأمر بينهم (٣) .

وبتطور تلك الجماعات ، وظهور سلطات مركزية قوية ، تمثلت في رؤساء هذه الجماعات ، أو في الكهنة في بدائية عصر التقاليد الدينية ، ظهر للوجود نظام للتصاص . فكان يتيح للمضروب أن يلحق بالفاعل ، ودون سواء ، مثل ما الحق به من أذى ، اعمالا للقاعدة الشهيرة « العين بالعين والسن بالسن » ولتلى نظمت المسؤولية بين الشعوب وبعضها ، وكذلك بين الأفراد (٤) .

ثم ظهر نظام « الدية » . وقد بدأت في أول مراحلها لختيارية ، يتفق الطرفان للتخاصمان على تحديدهما ، ثم تطورت فصارت اجبارية ، تحدد قيمتها سلفا في كل حالة على حدة ، بمقتضى العرف والقواعد المسائدة ، وأن خرجت جرائم الاعتداء على الشرف عن هذا النظام ، فظلت خاضعة لنظام الثأر (٥) .

ويمكن القول بأن المسؤولية في تلك الحقبة ، تأسست على مجرد أحداث الضرر ، دون البحث في نية الفاعل ، أو مسؤوليته الأدبية (٦) .

-
- (١) د. صوفي حسن أبو طالب ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .
 - (٢) د. سليمان مرقس ، المرجع السابق ، ص ٧١ .
 - (٣) د. صوفي حسن أبو طالب ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .
 - (٤) د. سليمان مرقس ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .
 - (٥) د. صوفي حسن أبو طالب ، مبادئ تاريخ القانون ، دة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٦٩ - ٧٢ .
 - (٦) د. سليمان مرقس ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

ثانيا : المسؤولية في القانون الروماني (١) ••

في بداية عصر الدولة للرومانية ، لم يكن للأجانب اية حماية قانونية ، اذ اعتبرهم الرومان اعداء لهم ، فأجيز لن يظفر بأجنبي ان يستقره ، ثم تطور الأمر باتساع رقعة الامبراطورية الرومانية ، فمنح سكان الامبراطورية خارج حدود روما ، حقوقا متعاقبة للحقوق التي تمتع بها المواطن الروماني ، اثناء تولده في تلك البلاد ، وصدر لهؤلاء قانون الشعب يطبقه عليهم قاض خاص ، واطلق عليهم مسمى « الأجانب » رغم منحهم للجنسية الرومانية ، في حين اطلق مسمى « البرابرة » على غير المتمتعين بالجنسية الرومانية ، فظل هؤلاء غير متمتعين بأى حقوق داخل هذه الامبراطورية (٢) •

وفما يتطرق بالمسؤولية ، فقد ميز قانون الألواح الاثني عشر ، بين ما يرتكب من أفعال تضر بالمصلحة العامة - اذ تولت الدولة للعقاب عليها ، مع تقرير حق للمضروب في اللئام أو الدية - وبين الأفعال التي ترتكب اضلارا بمصلحة خاصة بأحد الأفراد ، اذ سمح للأفراد باقتضاء حقه من خلال نظام الدية التي كانت اما اجبارية ، أو اختيارية - فطلت الدية محل اللئام ، وان لم يمكن اعتبارها حقا ماليا في صورة التعويض ، اذ ان حق المضروب كان ينقضى بوفاة الجاني ، دون ان يمتد اثرها للى ورثته (٣) •

اما عن اساس المسؤولية في القانون الروماني ، فقد أسسها قانون اكيليا ، « Aquilia » على الضرر الناجم عن التعمد للمادي ، بحيث يكفي بأن يكون الجاني مميزا لتقرير مسؤوليته ، بمجرد ثبات تسببه في احدث للضرر (٤) •

-
- (١) للقانون الروماني أهمية خاصة في الدراسات القانونية ، اذ ظل يحكم أوروبا الغربية لقرون طويلة ، وترجع اليه معظم النظريات القانونية التي تكون الهيكل الأساس للفكر القانوني المعاصر •
- (٢) د. صوفي حسن أبو طالب ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ •
- (٣) د. سليمان مرقس ، دروس لطلبة للدكتوراه بكلية الحقوق جامعة القاهرة : في المسؤولية المدنية ، ١٩٥٤ ، ص ٥٤ •
- (٤) د. محمد عبدالمعتم بحر ، د. عبدالنعم اللبدراوى ، مبادئ القانون للروماني وتاريخه ونظمه ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٤٨٨ •

ويرى البعض أن الفقهاء للرومان ، فسروا الفعل الإيجابي المحدث للضرر ، بأنه يجب أن يكون منطوقاً على خطأ من جانب الفاعل ، ولو كان هذا الخطأ يسيراً (١) .

في حين يرى رأى آخر بأنه من الثابت تاريخياً ، أن القانون الروماني لم يعرف فكرة الخطأ لإقامة المسؤولية إلا في نهاية عصر الجمهورية ، ولم توجد في هذا القانون قاعدة عامة تحكم المسؤولية ، إذ ظلت مستندة إلى ما تقضى به النصوص القانونية في كل حالة على حدة (٢) .

ثالثاً : الإسلام وأثره في فكرة المسؤولية الدولية ..

كان للإسلام ولازال الفضل الكبير في إرساء الحديد من النظم والقواعد ، التي تنظم العلاقات الاجتماعية والقانونية . فقد أحدث الفكر الإسلامي انقلاباً جذرياً في مختلف جوانب الحياة ، وفي المفاهيم داخل الدولة الإسلامية ، وفي علاقاتها بالدول المحيطة بها .

وبالرغم مما يراه البعض من أن علاقات الدولة الإسلامية بغيرها ، كانت علاقة حرب ، مما لا يمكن معه القول بوجود مسؤولية دولية في النظام الإسلامي ، اللهم فيما يتعلق بحالات التحكيم النادرة للحوث بين المسلمين وغيرهم ، وفيها لم يكن يجوز الاحتكام لغير مسلم (٣) . فان هناك رأياً آخر يشير إلى أن أحكام المسؤولية الدولية في الفقه الإسلامي تندرج في مفهوم « الذمة » ، وهي العهد الذي كان يقر بمقتضاء للمقيمين في دار الإسلام من غير المسلمين (أهل الذمة) للتصنع بحقوقهم العامة والخاصة ، مقابل التزامهم بدفع الجزية ، وانخسوع للسلطة الإسلامية (٤) .

-
- (١) د: صوفي حسن أبو طالب ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .
(٢) د: محمد نصر رفاعي ، الضرر كأساس للمسؤولية المدنية في المجتمع المعاصر ، دار النهضة العربية ، للقاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤ .
(٣) د: جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، للطبعة الأولى ، مكتبة السلام العالمية ، للقاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٦٨١ .
(٤) د: محمد طلعت للنجيني ، الأحكام الهامة في قانون الأمم ، قانون السلام ، مرجع سابق ، ص ٩٢٢ .

وأيا ما كان الأمر ، فإن للثابت أن الفكر الإسلامي الأثر الكبير في تطوير فكرة المسؤولية الدولية ، فقد كان له فضل السبق الى اقرار مبدأ المسؤولية الفردية ، منكرًا بذلك نظام المسؤولية الجماعية الذي كانت تأخذ به الجماعات القومية ، قال تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (١) و بكل نفس بما فعلت رحينة » (٢) . كما لم يكن تطبيق هذه المبادئ السماوية قاصرا على العلاقات داخل الدولة الإسلامية ، بل طبقت فيما بينها وبين غيرها من الدول التي ارتبطت معها بمعاملات كالشعوب المسيحية (٣) .

بل وأخذت الشريعة الإسلامية أيضا بنظرية الضمان وفيها لا يشترط للمطالبة بالتعويض أن يكون للضرر ناجما عن اعتداء ، أو عن إتيان فعل محظور لذ ان الضرر في الفقه الإسلامي علة وسبب للتضمنين ، فإن وجدت العلة ترتب المثل (٤) ، فإذا أضفنا الى ذلك المبادئ الأخرى للمسؤولية في الفكر الإسلامي ، والتي تقضى بأن الغرم بالغنم ، وأن للضرر يزال ، ولا ضرر ولا ضرار (٥) فإننا نكون قد اقتربنا كثيرا من مفهوم نظرية المسؤولية الموضوعية أو المسؤولية اللاخطنية ، التي يستند اليها لاقامة المسؤولية في للفقهين الدولي والداخلي المعاصرين .

وأخيرا فإن الإسلام لم يرفض كافة لتقواعد التي كانت سائدة من قبله ، بل أبقى على الصالح منها ، ووضعه في إطاره الصحيح . فابقى على نظام القضاء ، في قوله تعالى : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب » (٦) ، وعلى نظام الدية ، في قوله تعالى : « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ، الا أن يصحبوا » (٧) .

(١) سورة غافر (الآية ١٨) ، سورة الزمر (الآية ٧) ، سورة النجم (الآية ٣٨) .

(٢) سورة الحجر (الآية ٣٨) .

(٣) د . محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٤) الأستاذ على الخفيف ، الضمان في الفقه الإسلامي ، القسم الأول ، محاضرات للقاه على طلبة قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية ، بمعهد البحوث والدراسات الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٦٨ .

(٥) د . محمد طلعت الفنيجي ، المرجع السابق ، ص ٩٢٧ .

(٦) سورة البقرة ، الآية ١٧٩ .

(٧) سورة النساء ، الآية ١٩٢ .

ذلك هو ما أخذت به النظرية الإسلامية في المسؤولية . وقد أثر ذلك في تطوير نظم المسؤولية التي كانت سائدة في أوروبا في ذلك الحين وحتى نهاية القرن السابع عشر ، حيث كانت أوروبا ما تزال على نظام الأخذ بالثأر ، وإن نظمته في صورة خطابات الثأر (١) فكان من أثر ما وصل إلى أوروبا من أفكار . ونظم الإسلام في ظل حركة التجارة مع البلاد الإسلامية ، أن تخلت أوروبا عن نظام المسؤولية للتضامنية ، وأخذت بنظرية الخطأ ، كأساس للمسؤولية الدولية (٢) .

المطلب الثاني

المسؤولية الدولية في القانون الدولي المعاصر

في بداية العصر الحديث (٣) ، بدأت الدول القومية في الظهور على مسرح العلاقات الدولية ، وإن ظلت هذه الدول متأثرة بشخص حاكمها . فكانت شخصية الدول ، مقترنة بشخص الأمير ، لتركز السلطات في يده . فكان مسلك الدولة يفسر من خلال مسلك الأمير . وكان خطأ الأمير هو خطأ الدولة ، تلزم بتحملة (٤) .

وقد ارتبط ظهور الدول القومية ، بظهور المدارس الأولى في فقه القانون الدولي . إذ كان الفقه قد بدأ يتجه بقواعد المسؤولية ، بعيداً عن مبادئ القوة التي تمثلت في نظام الأخذ بالثأر ، وعن نظام المسؤولية الجماعية التي كانت سائدة قبل ذلك . كما لحق التطور أيضاً ، بأساس المسؤولية وأشخاصها ، رغم استقرار فكرتها .

(١) د . سمير محمد فاضل ، المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم ، عالم للكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٩ .

(٢) د . محمد سامي عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٤٣٠ .

(٣) « العصر الحديث » : هي تلك الفترة التي اعتاد الكتاب تاريخها بدا من عام ١٤٩٢م فيما يلي عصر النهضة الأوروبية والكشوف الجغرافية الكبرى . أنظر في ذلك : د . محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٤) د . محمد طلعت للغنيمي ، المرجع السابق ، ص ٨٧٣ .

١٠٠ : التطور في أساس المسؤولية الدولية .

تأثرت أفكار فقهاء القانون الدولي الأوائل ، بقواعد المسؤولية في النظم القانونية الداخلية ، والتي كانت المسؤولية فيها مقترنة بالقواعد الأخلاقية ،
لذا لم يكن من المستطاع اللقاء مسؤولية على عاتق الفرد ، ان لم يصدر عنه فعل
معيب يشكل اعتداء على قواعد الأخلاق (١) .

وقد تأثر بذلك « جنتلى » وتبعه « جروسويس » فوصفا نظرية الخطأ
كأساس للمسؤولية الدولية . فرأى « جروسويس » ان الدولة لا تسأل ، ان لم
ينسب خطأ لأصحاب السلطة العليا بها ، فخطأ الأمير ، متمثل في أنه لم يمنع
تصرفات رعاياه فأصبح شريكا لهم ، كما أنه حين يعاقب على تلك التصرفات ،
يكون بذلك قد أجازها (٢) .

وقد ظلت هذه النظرية مهيمنة على العلاقات الدولية ، حتى كانت نهاية
القرن التاسع عشر ، حين بدأت الدول في الظهور كشخص معنوي مستقل عن
شخص حكامها ، مما دفع الفقهاء الى البحث عن أساس آخر للمسؤولية
الدولية ، يعتمد على معيار الخطأ الذي كان يستوجب البحث في اعتبارات
شخصية ونفسية ، لا تتوافر في الدولة كشخص معنوي .

ففى بداية القرن العشرين وضعت المدرسة الإيطالية بزعامة « أنزيلوتى » ،
نظرية جديدة ، تبحث في علاقة السببية بين نشاط الدولة والفعل المخالف للقانون
الدولى ، فمسؤولية الدولة عند « أنزيلوتى » ، تقوم على إخلال الدولة بالتزاماتها
التي يفرضها القانون الدولى ، وأن الفعل المنشئ لهذه المسؤولية ، هو الفعل
غير المشروع دوليا (٣) .

وهذه النظرية مازالت تلاقى تأييدا جديرا في فقه القانون للدولى ، وفي
المعاهدات الدولية ، وأحكام القضاء الدولى ، كما أن لجنة القانون الدولى ،
لتخذت منها أساسا للمسؤولية ، فيما تعدد حاليا من مشروع مواد قانون
مسؤولية الدول .

(١) د . محمد نصر رفاعى ، المرجع السابق ، ص ٣٦٥ .

(٢) د . محمد سامى عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٤٤٠ .

(٣) د . محمد طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ٨٧٣ .

وبالرغم من استقرار الفقه والمحل الدوليين ، على الأخذ بهذه النظرية كأساس للمسئولية الدولية ، فإن التطورات العلمية والتقنية التي أعقبت الثورة الصناعية منذ نهاية القرن التاسع عشر ، والتوسع في نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، الذي يعم العالم الآن ، أدى إلى صعوبة ، أو استحالة اللجوء إلى نظرية الفعل غير المشروع ، لاقامة المسئولية الدولية ، مما دعا الفقه الدولي إلى اللجوء إلى نظرية المخاطر ، التي اتخذتها بعض للنظم القانونية اداخلية كأساس للمسئولية عن اضرار الأنشطة للخطرة ، والتي نجد لها اساسا تاريخيا ، في مدونة الألواح الاثني عشر الرومانية وذلك في دعوى الضرر غير المتعمد ، بشأن اقامة المسئولية عن الضرر الذي تسببه الحيوانات (١) ، وكذلك في نظرية الضمان في الفقه الاسلامي ، وهو ما ذكرناه من قبل .

ومتقضى هذه النظرية ، القاء تبعة المسئولية على شخص القانون الدولي ، بمجرد ثبوت نسبة النشاط الصادر اليه ، ودون اشتراط ارتكابه لخطأ أو فعل غير مشروع . وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن هذه النظرية لم تصبح بعد ، اساسا عاما للمسئولية الدولية ، إذ جرى العرف الدولي ، على عدم الأخذ بها الا ببناء على معاهدات دولية ، وفي أنشطة ذات خطورة بالغة . وهو الأمر المطبق فعلا في معظم الاتفاقيات التي تنظم أوجه الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وفي أنشطة ارتياد الفضاء الجوى . كما أن لجنة القانون الدولي ، تقوم حاليا بدراسة تلك النظرية في مجال دراستها لموضوع المسئولية الدولية عن النتائج للضرارة الناجمة عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولي (٢) .

(١) انظر الدراسة التي أعنتها الأمانة العامة للجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة عن « ممارسة الدول المتعلقة بالمسئولية الدولية عن النتائج للضرارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي » ، الوثيقة رقم (ST / Leg 115 & Cor. 1) ، جنيف ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨٠ .

(٢) أدرجت لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، موضوع « المسئولية الدولية عن النتائج للضرارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي » في البرنامج العام لأعمالها ، عام ١٩٧٤ ، وذلك بناء على توصية من الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٠٧١ (د - ٢٨) مقرة ٣ (ج) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣ ، وما زالت حتى الآن تواصل مناقشة هذا الموضوع =

وبجانب تلك النظريات الأساسية ، هناك بعض ممارسات الدول في مجتمعنا الدولي المعاصر ، اقامت المسؤولية لستنادا الى مبدئين لهما أهمية كبيرة في العلاقات الدولية ، وهى حسن الجوار ، وتحريم اساءة استعمال الحق . وقد وجد لهذين المبدئين تطبيقات عديدة في العلاقات الدولية ، وفي احكام القضاء الدولي ، على النحو الذى سوف نعرض له تفصيليا فيما بعد .

ثانيا : التطور في اشخاص المسؤولية الدولية ..

اشخاص المسؤولية الدولية هم من يجوز مسألتهم دوليا ، وبالتالي ووفقا للرأى الغالب في فقه القانون الدولي : هم من يتمتعون بالشخصية القانونية الدولية (١) . اما ما يراه البعض ، من أن اشخاص المسؤولية اوسع نطاقا من اشخاص القانون الدولي (٢) ، فهو رأى محل نظر . ذلك أن مصطلح « الشخص القانونى » ، يقصد به المخاطب بحكم القاعدة القانونية والتي قد تمنحه حقا أو تفرض عليه التزاما . فالشخصية القانونية علاقة بين نظام قانونى معين ، والوحدات التي يتكون منها هذا النظام . واعتراؤه بالشخصية القانونية لأى من تلك الوحدات ، تعنى تمتعها بالأهلية القانونية (٣) ، تلك الأهلية التي تجيز مسألتها قانونا .

وإذا كان الأمر قد استقر حاليًا على أن اشخاص المسؤولية الدولية هم الدول والمنظمات الدولية ، فإن ذلك قد تحقق من خلال تطور كبير لحق بالمجتمع الدولي ، وبالفكر القانوني الدولي على نحو ما سنحاول ايجازه فيما يلي ..

= من خلال التقارير التي قدمت قباعا من المترين الخاصين، انظر في ذلك حولى لجنة القانون الدولي ، عام ١٩٧٤ ، المجلد الثانى ، الباب الأول ، ص ٣٠٥ .
(١) د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة السادسة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٤ ، وانظر كذلك : د . محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) د . محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى الوسيط في قانون السلام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .
(٣) د . حامد سلطان ، د . عائشة راتب ، د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي العام ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٧٨ .

١ - الدول شخص المسؤولية الدولية .

في ظل قواعد القانون الدولي التقليدي ، ظلت للدول بمفردها شخص القانون الدولي . وبالتالي فهي شخص المسؤولية الدولية الوحيد ، وقد اقتضت هذه الدول عند نشأة القانون الدولي المعاصر - على الدول الأوروبية المسيحية الحديثة ، التي ورثت الامبراطورية الرومانية للجرمانية المقدسة ، مكونة فيما بينها ما سمي بالجماعة الأوروبية European Community . ثم ظهرت حاجة هذه الجماعة لتبادل العلاقات مع دول أخرى غير أوروبية ، أو غير مسيحية ، كاليابان وتركيا ، فاعترفت بها ، وسمحت لها بالانضمام الي جماعتها ، ثم توالى اعتراف الجماعة بدول أخرى ظهرت على سطح العلاقات الدولية ، مما أدى الى لفتاء للطابع الأوروبي عن هذه الجماعة ، فاطلق عليها « الجماعة الدولية » International Community . ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ، توالى استقلال الدول والاعتراف بها من قبل الجماعة الدولية ، ثم انضمام هذه الدول اليها ، مما وسع من نطاق هذه الجماعة لتكون مجتمع الدول Society of States والتي تطورت في مرحلة لاحقة بتأثير تطور العلاقات وتشعبها ، لتكون المجتمع الدولي International Society (١) .

وهذه الدول ذات الشخصية القانونية ، هي الدول ذات السيادة التامة . أي التي « لا تخضع لوحدة قانونية أخرى في اتيان تصرفاتها الدولية (٢) » ، وذلك باعتبارها « وحدة اجتماعية مستقرة على تعليم محدد ، وتحكم نفسها ذاتيا ، وتقوم معاملتها مع غيرها من الوحدات ، على أساس من الحرية والاستقلال » (٣) . لذلك فان الدول تامة السيادة فقط ، هي التي تعد شخصا من اشخاص المسؤولية الدولية . أما للدول ناقصة السيادة ، كالدول تحت الوصاية ، أو الانتداب أو الوصاية ، أو غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فلا تتمتع بالأهلية الدولية . ولا تعد بالتالي أحد اشخاص المسؤولية الدولية . كذلك

(١) د . صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٦١ - ٦٦ .
 (٢) د . محمد طاعت الغنيمي ، الأحكام العامة في قانون الأمم ، مرجع سابق ، ص ٦٤٤ .
 (٣) د . حامد سلطان ، د . عائشة راتب ، د . صلاح الدين عامر ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

فان من الدول ما يكون تام السيادة ويتكون من عدة دويلات متحدة فيما بينها : فالأمر مستقر في الفقه والقضاء الدوليين ، على أن الشخصية الدولية في هذه الدول تكون للدولة الاتحادية في الاتحاد الفيدرالي « Federation » ، أما الدول للتعاقدية Confederation ودول الاتحاد الشخصي ، فان الأمر بالنسبة لها مختلف (١) ، إذ يظل لكل دولة دلخلة في الاتحاد شخصيتها القانونية ، وبالتالي فهي أحد اشخاص المسؤولية الدولية .

٢ - المنظمات الدولية لأحد أشخاص المسؤولية الدولية .

منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وبدايات القرن العشرين ، بدأت تتبلور ملامح المجتمع الدولي بمفهومه الحديث ، وكان من أبرز هذه الملامح ، ظهور المنظمات الدولية ، كمصبة الأمم ثم الأمم المتحدة ، ومنظماتها المتخصصة ، والتي مارست - وفقاً لميثاقها - أنشطة متعددة في المجتمع الدولي .

وقد أثر في الفقه الدولي ، وقيل نشأة الأمم المتحدة ، مسألة مدى تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية ، وظل هذا التساؤل قائماً ، لى أن افتت محكمة العدل الدولية في قضية الكونت برنادوت عام ١٩٤٩ ، برأى استشارى بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة جاء فيه « أن هيئة الأمم المتحدة ليست دولة ولا تعد دولة فوق الدول ، الا لأنها شخص دولى . ولها بهذا الوصف الأولية للالزمة لحفظ حقوقها . برفع الدعاوى الدولية على الدول الأعضاء ، وغير الأعضاء في الهيئة ، وذلك للحصول على تمويض عن الأضرار التي تلحق بها ، أو تلحق بموظفيها » . وأن منظمة الأمم المتحدة حين ترفع هذه الدعوى ، لا تستطيع للقيام بذلك الا إذا كان أساس دعاواها المساس بحق ثابت لها (١) .

(١) د . حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

(٢) انظر للرأى الاستشارى الصادر من محكمة العدل الدولية في ١١/٤/١٩٤٩ في اطلية المنظمات الدولية في مباشرة الدعاوى عن الأضرار التي تصيب ممثلها أثناء الخدمة ، بخصوص مقتل الكونت برنادوت ممثل الأمم المتحدة في فلسطين على أيدي الاسرائيليين ، راجع في ذلك :

وقد عد هذا الرأي الاستشارى علامة بارزة في الفقه القانونى الدولى ،
فجرت عليه الاعتراف لكافة المنظمات الدولية بالأهلية القانونية التى تمكنها
من مزاوله نشاطها ، وذلك فى الحدود التى تكفلها لها الموثيق المؤسسة لها ،
وبما يتيح لها اكتساب الحقوق وتحمل المسئولية الدولية (١) .

والغريب فى الأمر أنه رغم الاعتراف للمنظمات الدولية بالشخصية
القانونية الدولية ، مما يؤهلها لى تمتد شخصا من أشخاص المسئولية
الدولية ، إلا أن النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية ، يحرم على المنظمات
الدولية للتقاضى أمام المحكمة . إذ تنص المادة الأولى من الفصل الثانى ، من
النظام الأساس للمحكمة على أن « للدول وحدها الحق فى أن تكون أطرافا فى
تدعاوى التى ترفع للمحكمة » . وهو ما يستلزم تحييل هذه المادة ، حتى لا يغلق
الباب أمام المنظمات الدولية فى اللجوء الى تلك المحكمة .

ومن الجدير بال نقد أيضا ، وفيما يتعلق بمسئولية المنظمات الدولية . أن
لجنة القانون الدولى ، حينما تناولت موضوع مسئولية الدول عن الأفعال غير
الشريعة دوليا ، أغفلت إطلاق قواعد المسئولية ، لتشمل مسئولية المنظمات
الدولية ، وقصرتها على الدول فقط . وهو قصور ينبغى تداركه ، خاصة وأن
بعض المنظمات الدولية تمارس أنشطة عامة ، قد تؤدى فى بعض الظروف إلى
انتهاك قواعد القانون الدولى . ولا شك أن هذا المسلك من اللجنة يتعارض
مع واقع المجتمع الدولى - إذ أن الدول ذاتها - استثمرت أهمية الدور الذى يمكن أن
تمارسه المنظمات الدولية ، فى إدارة وتشغيل أنشطة خطيرة ، لذا قامت اتفاقيات
دولية عديدة ، فتناولت مسئولية المنظمات الدولية بدرجة ، وخاصة فى أنشطة
إطلاق الأجسام الفضائية (٢) ، كما يبرز اعتراف المجتمع الدولى بمسئولية

(١) د . إبراهيم محمد السناني ، « لقانون الدولى العام » . دار الفكر
العربى ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٢٧ .

(٢) راجع : اتفاقية المسئولية الدولية عن الأضرار التى تحدثها الأجسام
الفضائية ، لندن ، موسكو واشنطن عام ١٩٧٢ ، المادة ٢٢ ، انظر : الأمم
المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٦١ ، ص ١٨٧ ، كذلك إعلان الجايد
للقانونية المنظمة لنشاطات الدول فى ميدان استكشاف الفضاء الخارجى
ولاستخدامه بما فى ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، لندن ، موسكو ،
واشنطن ، ١٩٦٧ ، المادة الخامسة ، انظر : الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ،
المجلد ٦١٠ ، ص ٢٠٥ .

المنظمات الدولية ، فيما تضمنته اتفاقية جنيف لأعلى البحار (١) ، فبعد ان
انصحت عن الموقف القانوني العام ، الذي يقضى بان للسفن الحق في رفع
علم الدولة التي سجلت فيها ، وان عليها ان تبهر رابطة هذا العلم دون غيره ،
فقد اتاحت الاتفاقية بموجب المادة السابعة منها ان تجعل السفن المستخدمة
في البجعة الرسمية لمنظمة دولية ، علم تلك المنظمة ، وهو ما استقرت عليه
أيضا إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (٢) . ومن هنا تبرز مسؤولية المنظمات
الدولية باعتبارها دولة علم هذه السفن .

٣ - موقف الفرد في القانون الدولي والمسؤولية للدولية .

أثير في القانون الدولي التقليدي ، مسألة الاعتراف للفرد بالشخصية
القانونية الدولية . وانقسم الفقه التقليدي بصحدهما الى فريقين (٣) :

الأول ، فريق وصى لا يحترف إلا بالدول اشخاصا للقانون الدولي ،
وينكر على الفرد أى وضع قانونى دولى ، ومن هذا الفريق « تريبل ،
و « انزيلوتى » ، وبعض الفقه السوفيتى .

والثانى : فريق واقعى ، يرى ان الفرد هو محور الاهتمام في العلاقات
القانونية الدولية ، مما يلزم معه الاقرار له بالشخصية القانونية الدولية ،
سواء منفردا ، أو مع الدول .

ولا جدال ان الفرد يتمتع حاليا في القانون الدولي ، بوضع قانونى يؤهله
لأن يتمتع بشخصية قانونية دولية ، ولن ضاق نطاقها عن الشخصية القانونية
للدول (٤) .

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لأعلى البحار ، جنيف ، ١٩٥٨ ، الأمم المتحدة ،
مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٥٠ ، ص ١١ .

(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ،
المادة ٩٣ .

(٣) د. محمد طلعت النغمي ، الاحكام العامة في قانون الأمم ، مرجع
سابق ، ص ٧٠٤ .

(٤) د. محمد طلعت النغمي ، المرجع السابق ، ص ٧٠٥ .

وعلى صعيد القانون الدولي للبيئة ، فإن الفرد يتميز بموضع يفوق ما يتمتع به في القانون الدولي العام ، ذلك أن الدول تراضت على السماح بتشغيل أنشطة تتميز بالنفع العام ، رغم ما تنسم به من خطورة على البيئة ، فقد أجازت للمشغلين الخاصين ، تشغيل هذه الأنشطة ، مع تحملهم المسؤولية عما يلحق بالغير من أضرار .

ولا يخفى أن معظم أنشطة النقل البحري ، والتنقيب ، والبحث عن الموارد المعدنية في مناطق تربية من الشواطئ ، تتم غالبا بواسطة شركات مملوكة لكيانات خاصة ، وتلقى الاتفاقيات ذلت الصلة بمسؤوليات على هذه الكيانات ، تتعلق بحماية البيئة البحرية وللحفاظ عليها ، كما تلتقى عليهم مسؤولية أداء تعويضات عن الأضرار التي قد تحدثها أنشطتهم الخاصة . وعلى التفصيل الذي سوف نعرض له في هذه الدراسة .

وبالرغم من أن هذا الوضع القانوني للفرد في القانون الدولي ، لم يرق إلى مستوى للتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، إذ ليس له وفق قواعد القانون الدولي حق مباشرة دعوى المسؤولية الدولية تجاه شخص دولي آخر ، إلا أن اعتبارات حماية البيئة ، والدور الفعال الذي تمارسه الكيانات الخاصة على الساحة الدولية ، تحفنا إلى المطالبة بالاعتراف للفرد بالشخصية القانونية الدولية .

المبحث الثاني

مفهوم المسؤولية الدولية

يقصد بالمسؤولية الدولية - في المعنى القانوني العام - ما يفرضه القانون على اشخاصه بتحمل تبعة تصديرهم عن الالتزام بأحكامه .

وبالرغم من استقرار فكرة المسؤولية الدولية في القانون الدولي العام إلا أن الفقه الدولي ، لم يستقر حتى الآن على تعريف محدد لها ، وربما يرجع ذلك إلى التطور الذي لحق بفكرتها وبالأساس القانوني الذي تستند إليه ، على نحو ما أوضحناه فيما سبق .

(م • - البيئة البحرية)

والى جانب هذا الخلاف حول تعريف المسؤولية ، يدور الآن تساؤل هام حول ما اذا كان للمسؤولية الدولية مفهوم واحد أم انها تنطوى على مفهومين مختلفين ، ولكل منهما نظام قانونى مستقل ؟

ونبدأ أولا بالقاء الضوء على مفهوم المسؤولية الدولية ، ثم نتعرض بعد ذلك للحديث عن نظامى المسؤولية .

المطلب الاول

التعريف بالمسؤولية الدولية

لختلف فقهاء القانون الدولى فى وضع تعريف موحد للمسؤولية الدولية ، وذلك نتيجة لعدم اتفاق هؤلاء الفقهاء على اساس موحد لها فى القانون الدولى .

وفى سعيها للوقوف على تعريف للمسؤولية ، تعرض فيما يلى لمختارات من التعريفات التى أوردها فقهاء القانون الداخلى ، باعتبار ان المسؤولية فكرة نشأت أساسا فى كنف هذا القانون ، ثم نلى ذلك بعرض تعريفات للمسؤولية الدولية ، والتى أقرتها بعض المعاهد العلمية ، واللجان القانونية المتخصصة ، وكذلك تعريفات المسؤولية فى أحكام القضاء للدولى . ثم تعرض لمفهوم المسؤولية الدولية فى الفكر القانونى الأجنبى والعربى ..

نولا : تعريف المسؤولية فى فقه القانون الداخلى ..

يعرف استاذنا الدكتور السنبورى المسؤولية فى معناها العام ، بانها « التعويض عن الضرر الناشئ عن فعل غير مشروع » (١) .
ويعرفها الأستاذ الدكتور سليمان مرقس ، بانها « حالة الشخص الذى يستوجب المؤاخظة » (٢) .

(١) د. عبدالرزاق أحمد السنبورى ، الموجز فى النظرية العامة للإلتزامات فى القانون المحنى المصرى ، الطبعة الثانية ، لجنة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ١١٣ .

(٢) د. سليمان مرقس ، المسؤولية المدنية فى تشريعات البلاد العربية ، لجزء الاول ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، ص ١ .

ويعرفها الأستاذ حسين عامر بأنها « إقرار أمر يستوجب مؤاخذة فاعله » (١) .

أما الأستاذ مصطفى مرعي فيعرفها تعريفا عاما ، مختصرا بأنها « المؤاخذة والقبعة » (٢) .

وتعريف الأستاذ الدكتور السهوري للمسئولية ، تعريف قانوني يقيم المسئولية على أساس نظرية الفعل غير المشروع ، أما للتعريفات الأخرى ، فهي تعريفات عامة ، لا تحدد أساس المسئولية ، أو آثارها .

ثانيا : تعريف المسئولية الدولية في أعمال الماهد العلمية واللجان الدولية المتخصصة ..

في عام ١٩٢٧ عرف ميثاق القانون الدولي المسئولية الدولية ، بقراره ان « الدولة تعد مسئولة عن كل فعل ، أو امتناع ، يتنافى مع التزاماتها الدولية ، أيما كانت سلطة الدولة التي أقرته ، تشريعية ، أو قضائية ، أو تنفيذية » (٣) .

— وفي مشروع قانون المسئولية الدولية ، الذي أعدته جامعة هارفارد عام ١٩٢٩ ، ثم عدل عام ١٩٦١ ، تناولت مادته الأولى تعريف المسئولية الدولية ، بأن « تسأل الدولة دوليا ، عن الأفعال أو الامتناع الذي ينسب اليها ويسبب ضررا للأجانب ، ويقع ولجبا عليها إصلاح للضرر الذي أصاب للأجنبي مباشرة ، أو لمن يخلفه ، أو للدولة التي تطالب به » (٤) .

وفي مؤتمر لاهاي لتقنين قواعد القانون الدولي العام الذي عقد بينا على دعوة من عصبة الأمم عام ١٩٣٠ ، ورد في المادة الأولى من قرارات هذا المؤتمر

(١) حسين عامر ، المسئولية المدنية للتقصيرية والحقيقية ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٢ .

(٢) مصطفى مرعي ، المسئولية المدنية في القانون المصري ، مطبعة الياس نوري ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ١ .

— Y.I.L.C., 1966, Vol II, P.P 227-228.

(٣)

— Y.I.L.C., 1969, Vol II, P.P 142-145.

(٤)

تعريف بشأن المسؤولية الدولية ، جاء فيه « تصال الدولة عن التصدير الناشئ
عن أعمال أعضائها أخلايا بالتزامات للدولة الدولية ، في حق اجنبي مقيم على
اقليمها ، سواء الحق للضرر بشخصه ، او بممتلكاته » (١) .

وفي أعمال لجنة لقانون الدولي ، التابعة للجمعية العامة للأمم
المتحدة ، عرفت المسؤولية تعريفا عاما بأنها « النتيجة المترتبة على أى انتهاك
للتزام دولي » (٢) .

ثالثا : تعريف المسؤولية في بعض احكام القضاء الدولي ..

في قضية Neer بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك عام ١٩٢٧ ،
تعرضت لجنة التحكيم لتعريف المسؤولية ، فقررت انها تعنى : الواجب في
اداء التعويض ، الذي ينجم عن الاضرار في اداء الالتزامات الدولية (٣) .

وفي قضية مصنع شورزوف « Chorzow Factory » ، بين ألمانيا وبولندا
عام ١٩٢٧ ، قضت المحكمة الدائمة للعدل الدولي « بان من مبادئ القانون
الدولي ، ومفهوم عام للقانون أيضا ، أن أى اخلال بتمهد ، يستوجب الالتزام
باصلاح الضرر » (٤) . و اضافت المحكمة ، أن هذا الالتزام يظل قائما بذاته ،
ودون حاجة الى النص عليه في الاتفاق الذي وقع به الاخلال (٥) .

رابعا : تعريف المسؤولية الدولية في الفقه الدولي الاجنبي ..

عرف الفقيه « دو لوتشاجا » المسؤولية ، بأنها « العلاقة الجيدة التي تنشأ
عن انتهاك لواجب دولي وبمقتضاها ، يلتزم الشخص الذي ينصب اليه

— Y.I.L.C., 1956, Vol II, P. 225.

(١)

— Y.I.L.C., 1963, Vol II, P.P. 227-228

(٢)

Briggs, « The Law of Nations », Cases, documents and notes, (٣)

2. nd. ed., Appleton — Century — Crofts, inc, New York, 1952, P. 615.

— « It is principle of international law, and even a general (٤)

conception of law. That any breach of an engagement involves an
obligation to make reparation ».

P.C.I. J, Reports, 1928. A, 17, P. 28.

(٥) المرجع ذاته .

الانتهاك ، بأن يقدم إصلاحا كافيا للضرر الذي لحق بشخص دولي آخر ، (١) »

وعرف الفقيه الفرنسي « شارل رومو » المسئولية الدولية ، بأنها
« وضع قانوني تقتزم بموجبه الدولة التي ينسب إليها ارتكاب فعل غير
مشروع ، وفقا للقانون الدولي ، بأن تصلح للضرر الذي لحق بالدولة التي
ارتكبت في مواجهتها هذا الفعل » (٢) .

وعرفها الفقيه « كلسن » ، بأنها « المبدأ الذي ينشئ » للقرنبا باصلاح
أي انتهاك للقانون الدولي ، ارتكبه دولة مسئولة ، ويرتّب ضررا » (٣) .

ويؤري « هاريس » ، أن المسئولية في أي نظام قانوني ، تعني « تحمل
تبعة الاخفاق في لطاعة الالتزامات المفروضة قانونا » (٤) .

أما « جوفراث » ، فيرى أن المسئولية الدولية ، تعني « المحاسبة عن

— De Aréchaga, E.J., « International Law in The Past (١)

Third of a Century, R.D.C., Tome 159, 1978/1, P. 267.

— « Une institution juridique en vertu de laquelle L'Etat (٢)
auquel est imputable un act illicite selon le droit international doit
reparation à L'Etat à l'encontre duquel cet acte a etc Commis ».

See, Ch.Rousseau : La Responsabilité Internationale, Cours
de droit international public de la faculté de droit, Paris, 1959-1960
P 7.

— « The principle which establishes an obligation to (٣)
make good any violation of international law producing injury.
committed by the respondent State.»

See : Kelson J.M., « State Responsibility and The Abnormally

Dangerous Activity, » H.J.T.L., Vol. 13, No. 2, 1972, P. 198.

— « Liability for failure to observe obligations imposed by (٤)
its rules »

Harris, D.J., « Cases and Materials on International Law », 2nd,
ed., Sweet and Maxwell, London, 1979, P. 395.

انتهاك للقانون الدولي» (١) •

بينما يرى « جانكوفك » ، ان المسؤولية الدولية وضع قانوني خاص ،
يفتأ عن التصدير ، الذي يؤدي الى الاضرار بحقوق ، وممتلكات ، دولة
اخرى» (٢) •

خلاصة : تعريف المسؤولية الدولية في الفقه الدولي العربي ••

تناول المحيد من فقهاء القانون الدولي في مصر : للتعريف بالمسؤولية
الدولية ، ومن هذه التعريفات ، نقطف ما يلي :

يرى الأستاذ الدكتور علي ماهر ، ان المسؤولية الدولية ، تعني « الأمر
الذي يستتجبه الاخلال بالواجبات ، او انتهاك الحقوق الدولية في
المباحات » (٣)

ويرفها الأستاذ الدكتور محمود سامي جنيبة بأنها « ما يترتب على
اخلال الدولة ، بواجب من الواجبات الدولية المفروضة عليها » (٤) •

وفي رأى الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم ان للمسؤولية الدولية تعني
« للوضع الذي ينشأ حينما ترتكب دولة ، أو شخص آخر ، من اشخاص
القانون الدولي ، فعلا يستوجب المؤاخذه وفقا للمبادئ والقواعد القانونية » .

— « Accountability for a violation of international law. » (١)
Graefrath, B., « Responsibility and Damages Caused, Relationship
Between Responsibility and Damages », R.D.C., Tome 185, 1984/2,
P 20

— Jankovic, B.M., « Public International Law » (٢)
Transnational Publishers, Inc., Dobbs Ferry, New, York, 1984, P. 148.

(٣) د - علي ماهر ، القانون الدولي العام ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ،
١٩٦٤ ، ص ٣٦٨ •

(٤) د - محمود سامي جنيبة ، القانون الدولي العام ، الطبعة الثانية ،
لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٤٣٣ •

المطبعة في المجتمع الدولي» (٣) .

ويعرف الأستاذ الدكتور عبدالعزيز سرحان المسؤولية بأنها « النظام القانوني ، الذي بمقتضاه يلتزم الدولة التوراتي عملا غير مشروع طبقا للقانون الدولي ، بتعويض الدولة التي لحقها ضرر من هذا العمل ، وإنها كذلك الجزء القانوني الذي يرتبه القانون الدولي العام ، على عدم احترام أحد اشخاص هذا القانون لالتزاماته الدولية » (٢) .

كما يعرفها الأستاذ الدكتور ابراهيم الناني بأنها « ما ينشأ نتيجة عمل يخالف للالتزام قانوني دولي ، لرتكبه أحد اشخاص القانوني الدولي وسبب ضررا لشخص دولي آخر ، وإن غايتها تعويض ما يترتب على هذا العمل من ضرر » (٣) .

ويقول الأستاذ الدكتور حامد سلطان عن المسؤولية الدولية ، انها تنشأ في حالة الاخلال بالالتزام دولي ، رابطة قانونية جديدة ، بين الشخص القانوني الدولي الذي أخل بالتزامه ، أو امتنع عن الوفاء به ، وللشخص القانوني الذي حدث الاخلال في مولجته . ويترتب على نشوء هذه الرابطة الجديدة ، أن يلتزم الشخص للقانوني الذي أخل بالتزامه ، أو امتنع عن الوفاء به ، بإزالة ما ترتب على اخلاله من النتائج ، كما يحق للشخص القانوني الذي حدث الاخلال ، أو عدم الوفاء بالالتزام في مولجته ، أن يطالب للشخص القانوني الاول بالتعويض » (٢) .

١) د. محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٢) د. عبدالعزيز محمد سرحان ، القانون الدولي العام ، المجتمع الدولي - المصادر - نظرية الدولة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٨٥ .

٣) د. ابراهيم محمد الناني ، القانون الدولي العام ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

٤) د. حامد سلطان ، د. عائشة راتب ، د. صلاح الدين عامر . مرجع سبق ، ص ٣٠٠ .

ويلاحظ على التعريفات المتقدمة ، أنها تستند إلى نظرية الفعل الدولي غير المشروع - باعتباره انتهاكا للالتزام الدولي - في نظام المسؤولية الدولية ، وهو اتجاه بدأ للفقه الدولي في التخلي عنه ، حيث ظهرت تعريفات حديثة للمسؤولية الدولية لا تقصرها على ما يقترب على مخالفة الالتزامات الدولية .

فيعرف الأستاذ الدكتور محمد السعيد الدقائ ، المسؤولية الدولية بأنها « نظام يسمى إلى تعويض شخص أو أكثر ، من أشخاص القانون الدولي ، عن الأضرار التي لحقت به نتيجة لفعليات أتاها شخص آخر ، أو أكثر ، من أشخاص القانون الدولي » (١) .

كذلك فإن استاذنا الدكتور صلاح الدين عامر ، يرى في المسؤولية الدولية ، أنها « مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم أي عمل أو واقعة تنسب إلى أحد أشخاص القانون الدولي ، وينجم عنها ضرر لشخص آخر من أشخاص القانون الدولي ، وما يقترب على ذلك من القسزم الأول بالتعويض » (٢) .

ومن ذلك أيضا ، رأى الأستاذ الدكتور محمد طلعت الفنيمي ، الذي يرى أن المسؤولية الدولية هي « الالتزام الذي يفرضه القانون الدولي على الشخص بالصلاح للضرر لصالح من كان ضحية تصرف ، أو امتناع أو تحلل العقاب جزاء هذه المخالفة » (٣) .

وقد ساهرت التعريفات الثلاث الأخيرة ، المفهوم الحديث للمسؤولية الدولية ، والذي يفسح مجالا لنظرية المخاطر كأساس للمسؤولية الدولية ، بالإضافة إلى الأسس التقليدية للمسؤولية المستندة على نظريتي الخطأ ،

(١) د. محمد السعيد الدقائ ، شرط المصلحة في دعوى المسؤولية عن انتهاك الشريعة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١١ .

(٢) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٣) د. محمد طلعت الفنيمي ، الفنيمي الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ .

والفعل الدولي غير المشروع ، وفق ما سنعرض له فيما بعد ، هذا بالإضافة الى أن هذه للتعريفات ، لم تقصر لسناد المسؤولية الى الدول وحدها ، إذ أن تعبير « اشخاص القانون الدولي » ، يتيح للمنظمات الدولية أن تصبح شخصا من اشخاص المسؤولية الدولية ، كما أنه لا يخلق الباب أمام الأفراد العائدين ، أن يمكن اعتبارهم بعد ذلك اشخاصا للقانون الدولي .

ويتضح من تعريف الأستاذ الدكتور محمد طلعت النديمي للمسؤولية الدولية ، أنه لم يقصر آثار المسؤولية على التعويض ، بل تجاوزه الى اصلاح للضرر ، وهو يشمل بالإضافة الى التعويض ، اعادة الحال الى ما كان عليه ، ان كان ذلك ممكناً ، أو ازالة مسببات للضرر ، اضافة الى اقتضاء التعويض .

وفي تقديرنا ، ووفق ما يجرى عليه للعمل للدولى حالياً ، وما تقوم به لجنة القانون الدولي في سعيها لبحث موضوع المسؤولية الدولية ، عن النتائج للضرورة الناجمة عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولي ، بجانب اعدادها لمشروع قانون مسؤولية الدول ، أن مفهوم المسؤولية الدولية قد تطور تطوراً كبيراً ، بحيث لم يعد قاصراً على الآثار أو العواقب القانونية ، التي يرتبها القانون الدولي على مخالفة أحكامه بها يضاف على المبدأ ذاته طلباً علاجياً قانونياً ، بل أن مفهوم المسؤولية الدولية قد اتسع ليشمل وظيفة وقائية قانونية ، بجانب وظيفته العلاجية للتطبيقية ، وهو مفهوم يسمى لمنع وقوع الضرر ، أو للضرر ، أو لتظيله الى أقصى حد ممكن ، وذلك بوضع نظام قانوني انتقائي لمواجهة أي ضرر أو خسارة أو تعويض عنها ، باعتبار أن ذلك يحد من الالتزامات الأولية للمسؤولية الدولية ، يقترب على الاخلال بها ، التزام ثانوي بإصلاح هذه الأضرار والتعويض عنها (١) .

وهذا الاتجاه ، لاقى قبولا بلغ حد الإجماع بين أعضاء لجنة القانون الدولي في دورتيها الثانية والثلاثين عام ١٩٨٠ ، والثالثة والثلاثين عام ١٩٨١ : حيث اجتمع أعضاء اللجنة ، على أن للمسؤولية الدولية مفهومين يعنى بالقواعد الأساسية (الأولية) للالتزام ، ويهحف الى تنظيم مباشرة الأنشطة على

(١) روبرت باكستر ، تقريره الثالث عن المسؤولية الدولية عن النتائج الضرورة الناجمة عن أعمال لا يحظرها القانون الدولي ، حولة لجنة القانون الدولي ، عام ١٩٨٢ ، المجلد الثاني ، الجزء الاول ، ص ٨٧ .

المسألة الدولية ، بهدف توقي ، وتقليل وجبر الاضرار ، ودون البحث في مدى مشروعية هذه الأنشطة(١) .

• ويتفق هذا المفهوم للمسئولية ، مع ما لفتى اليه الفقيه د. باربوزا ، « - المقرر الخاص الجيد للجنة للقانون الدولي - من أن « القانون يعتبر أن بعض الأشخاص مسئولون عن واجبات محددة حتى قيل أن يقع الحدث الذي تترتب عليه نتائج ضارة » . وفي هذا الصدد تنطلق المسئولية بمجموع الواجبات التي يفرضها القانون على الأشخاص ، بسبب الدور الذي يقومون به ، وفي موضوعنا ، فإن على الدولة واجباتها في مجال السيطرة ، هذه الواجبات التي تنبثق من الحقوق المتصورة عليها ، في الولاية التي تمارسها في إقليمها » (٢) .

وهذا أيضا ما عاد باربوزا نفسه ، فأكده في تقرير لاحق(٣) من أنه « يجب أن يفهم مصطلح المسئولية ، على أساس للجمع بين محلولها ، اللذين يغطيان كل مضامينها ، أي مجموع الواجبات الواقعة على شخص في مجتمع ما ، وفيما يتعلق بمسئول معين والالتزم - كذلك - بالتعويض الذي يبرز ، كنتيجة لوقوع الضرر » (٤) .

(١) المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٢) « In short, the law considers that certain persons are responsible for specific obligations before the event that produces the injurious consequences. In that sense, responsibility refers to the host of obligations which the law imposes on persons because of the function they perform, which in the context of our topic means the State, whose obligation to exert control derives from the exclusivity of the jurisdiction which it exercises in its territory » .

See : Borboza, Special rapporteur, » First Report on International Liability for Injurious Consequences Arising Out of Act Not Prohibited by International Law, 1986, P. 4, (U.N. Doc. A/CN.4/402) .

(٣) باربوزا ، تقريره الرابع ، ١٩٨٨ ، (U.N. Doc. A/CN.4/413) .

(٤) « The Word liability is taken in its two meanings, covering all its implications : the host of duties of person in society in relation to certain conduct, and the obligation of reparation which arises as a consequence of injury » See : Op. Cit, P. 22, para 56

وهذا المفهوم الحديث للمسئولية الدولية ، يصدق - في رأينا - ويصفه خاصة نيجيا يتحقق بحماية البيئة من الأثار للضارة العابرة للحدود . وهو ما استقر عليه رأى لجنة القانون الدولي (١) .

كذلك ، فإن المادة ٢٣٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (٢) ، نصت على أن « الدول مسئولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ، المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، وهي مسئولة وفقا للقانون الدولي » (٣) . فالاتفاقية بموجب هذه المادة ، تفرض على الدول مسؤولية بموجب القانون الدولي ، بالوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها . وهذه الالتزامات تشغل بالطبع ، للواجبات المفروضة على الدول بموجب هذه الاتفاقية ، والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة ، وقواعد العرف الدولي ، التي تنص على حماية البيئة البحرية ، والحفاظ عليها ، وذلك ، بمنع وقوع الضرر البيئي ، وتقليله الى أدنى حد ممكن ، كما تشمل الالتزام باصلاح الضرر الذى يلحق بالبيئة البحرية .

ولا شك أن حماية البيئة البحرية ، تستوجب وقايتها من الضارة و الضرر ، وعدم الاعتماد على مفهوم ضيق للمسئولية الدولية ، يستند الى قواعد ثانوية لا يعنىها سوى اصلاح الضرر الفاجم عن المساس بسلامة البيئة . خاصة ، أن معظم الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة ، يصعب أو قد يستحيل اصلاحها ، لذ يتعذر إعادة الحال الى ما كان عليه قبل وقوع الضرر ، كما يستحيل - كذلك - تمويض هذه الأضرار بالكامل .

وعلى ضوء كل ما سبق ، نستطيع ان نعرف المسئولية الدولية بانها :

-
- (١) روبرت باكستر ، تقريره الرابع ، عن المسئولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، حولية القانون الدولي ، المجلد الثاني ، الجزء الاول ، ص ٣٠٧ .
 - (٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، المبرمة عام ١٩٨٢ ، مرجع سابق .

(٣) المرجع السابق ، المادة ١/٢٣٥ .

« مجموعة القواعد القانونية الدولية ، التي تلحق على عاتق اشخاص القانون الدولي ، التزامات بمنع وتقليل الضرر الذي يمكن أن يلحق بشخص دولي آخر ، وكذا الالتزام باصلاح ما قد يلحق بالغير من اضرار » .

ويتضح من هذا التعريف ان للمسئولية في القانون الدولي ، مفهوم يتسع لنظامين للمسئولية الدولية ، أحدهما ذو طابع وقائي ، يستهدف منع الضرر ، والآخر يتسم بطابع علاجي يستهدف اصلاح للضرر .

المطلب الثاني

نظاما للمسئولية الدولية

في الدورة الخامسة وللشرين للجنة القانون الدولي ، - والتي عقدت عام ١٩٧٢ - ، اثار اعضاؤها نقاشا حول اسلوب معالجة اللجنة لمشروع قانون مسئولية الدول ، وانطوى هذا النقاش على للتساؤل الهام التالي . .

هل للمسئولية الدولية نظامان مختلفان ، يتناول أحدهما المسئولية عن الأفعال غير المشروعة دولياً ، ويتناول الآخر المسئولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة غير معظورة دولياً ؟ أم ان لها نظاما واحدا يضم كلا الأمرين مما ؟ .

وقد ظال النقاش مثارا حول هذه المسألة في بعض الدورات التالية للجنة، وحتى دورتها للتاسعة والثلاثين عام ١٩٨٧ ، اذ تطرق هذا النقاش الى اثاره موضوعين . .

الاول . . ويحور حول التفرقة بين مصطلحي « Liability » و « Responsibility » المستخدمين في الأبيات الانجليزية للقانون الدولي ، للدلالة على معنى المسئولية .

والثاني : يتعلق بالتمييز بين، موضوع مسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً ، لذى تعد لجنة القانون الدولي مشروع قانونه حالياً ، وبين موضوع المسئولية الدولية عن النتائج الضارة للفاجمة عن أنشطة غير معظورة دولياً .

وماضنا بصدد دراسة مفهوم المسؤولية الدولية ، ويعد أن أوردنا تعريفنا لها فيما سبق ، أصبح لزاما علينا أن نتعرض لهاتين المسألتين .
توصلا إلى بلورة مفهوم للمسؤولية الدولية ، وللنظم التي تنطوي عليها .

أولا : التمييز بين مصطلحي *Liability, Responsibility*

في الدورة الخامسة والمشرين للجنة القانون الدولي ، أكد ريفتسارد كيرني - الولايات المتحدة - أن للمسؤولية الدولية نظامين ، واقترح أن يطلق على أحدهما مصطلح « *Responsibility* » وهو للنظام المعنى بالمسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة دوليا ، وأن يطلق على الثاني مصطلح « *Liability* » وهو المعنى بالمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة غير محظورة دوليا ، وذلك لتمييز كل منهما عن الآخر ، وعلى أساس أن المصطلح الأخير يشير في نفسه القانون العام إلى الالتزام الذي تفرضه القاعدة الأولية، بينما يشير مصطلح « *Responsibility* » إلى عواقب الأفعال غير المشروعة (١) .

وقد لقي هذا الاقتراح تأييد روبرتو أجوي - المفكر الخاص - ، فأكد أن مصطلح « *Liability* » يعني ضمنا ، لصالح الضرر *Reparation* فهو بذلك ، المصطلح الأكثر دلالة على المعنى المراد في هذا السياق (٢) .

وقد اعتمدت لجنة القانون الدولي هذين المصطلحين دون مناقشة (٣) ، اعترفا منها بأن للمسؤولية الدولية نظامين مختلفين ، وافردت لكل منهما مقرا خاصا ، اعتبرا من عام ١٩٧٨ (٤) .

وفي عام ١٩٨٠ قام «باكستر» - المقرر الخاص لموضوع المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة غير محظورة دوليا - بإعادة تناول هذا الموضوع في تقريره التمهيدي المقدم إلى اللجنة ، فزاد أن المناقشات التي جرت في اللجنة أظهرت أن كلا المصطلحين يستخدمان بالتبادل للدلالة

(١) Y.I.L.C., 1973, Vol. I, P. 211, para. 37.

(٢) المرجع السابق ، الفقرة ٣٨ .

(٣) المرجع السابق ، الفقرة ٣٧ .

(٤) تقرير لجنة القانون الدولي ٣٠/د ، ١٩٧٨ ، ص ٣٦٦ .

على معنى واحد ، وأنهما في نظره ، وجهان لمفهوم واحد . فمصطلح « Responsibility » لا يقل عن مصطلح « Liability » في تقصنه لغير ضرورة إجراء الإصلاح ، كما أنه يستخدم في فقه القانون الدولي الأنجلوساكسوني للإشارة إلى نتائج أي التزام قانوني (١) .

وفي تقريره الخامس المقدم إلى اللجنة عام ١٩٨٤ (٢) ، توصل باكستر إلى استنتاجات مختلفة ، مؤداهما أن المعاهدات التي تتناول الأنشطة التي تجرى في الفضاء الخارجي (٣) ، واتفاقية قانون البحار (٤) وكذلك بعض الاتفاقيات التي تتناول حماية البيئة للبحرية (٥) توضح جميعها وبجلاء ، أن مصطلح « Responsibility » يشير إلى مضمون التزام دولي وليس إلى انتهاك لهذا الالتزام ، وأن مصطلح « Liability » يشير كذلك إلى محتوى التزام دولي ، بالإضافة إلى دلالة على المسؤولية المترتبة على انتهاك التزم دولي ، وتلك المترتبة على النتائج الضارة للأنشطة غير المحظورة (٦) . ثم ينوه باكستر ، أن مصطلح « Liability » بمعناه المشار إليه ،

(١) Y.I.L.C., 1980, Vol. II, para one, P. 250, para. II.

(٢) Y.I.L.C., 1984, Vol. II, para. 39

(٣) انظر : المادتان السادسة والسابعة ، من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والإبحار السماوية الأخرى ، ١٩٦٧ ، مرجع سابق ، وكذلك انظر : عنوان وديباجة ونص المادة الثانية من اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

(٤) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مونتيجوباي ، ١٩٨٢ ، نوايا ١/٢٩ ، ٢٣٥ ، ٢٦٢ ، ٣٠٤ ، والمرق الثالث للاتفاقية ، المادتان ٤/٤ ، ٢٢ ، وكذلك المادة السادسة من المرقق التاسع ، المادتان ٣/٢ ، ٣ ، من المرقق الرابع .

(٥) انظر لاتفاقية حماية البيئة لمطلة بحر البلطيق ، ولرسو ، ١٩٧٤ ، المادة ١٧ ، وكذلك اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ، برشلونة ، ١٩٧٦ ، المادة ١٢ ، وأيضا ، اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث ، الكويت ، ١٩٧٨ ، المادة ١٣/٤ .

(٦) التقرير الخامس لباكستر ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٤ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، الوثيقة رقم (A/CN.4/383/Add.1) .

لا يتطابق مطلقاً مع تعبير « State Responsibility » ، الذى اتخذته اللجنة عنواناً لمشروع مبادئ قانون مسؤولية الدول ، والذي تعنى به العولب القانونية المترتبة على انتهاك الالتزامات الدولية (١) .

أما الفقيه « جولدى » فيرى أن العديد من الفقهاء والقضاة الدوليين ، وإن كانوا يستخدمون مصطلحي « Responsibility » و « Liability » استخداماً متوافقاً ، إلا أن لكل من هذين المصطلحين - في رأيه - معنى يختلف عن الآخر ، فمصطلح Responsibility يدل على واجب ، أو على المعايير ، التى يفرضها النظام القانونى على أداء دور اجتماعى ، أما المسؤولية ، فبمعنى Liability فتشير الى عواقب التخلف عن أداء هذا الواجب (٢) . ويستند جولدى في ذلك ، الى نصوص المادتين السادسة والثانية عشرة من اتفاقية المسؤولية عن الأنشطة الفضائية (٣) .

ويرى باريوزا - المقرر الخاص للحالى لموضوع المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أعمال لا يحظرها القانون الدولى - ، أن مصطلحي « Liability & Responsibility » فى اللغة الانجليزية يتطابقان مصطلح Responsabilité فى اللغة الفرنسية ، ومصطلح Responsabilidad فى اللغة الأسبانية وأنهما يشيران الى « الواجبات الملقاة على عاتق أى شخص يعيش فى مجتمع » ، ويرى أيضاً ، أن هذين المصطلحين يشيران الى الالتزامات الأولية ، وأيضاً الى الالتزام القانونى الناتج عن انتهاك أحكام القانون الدولى (٤) ، فالمصطلحان - فى رأيه - متطابقان .

(١) المرجع السابق ، ص ٥ - ٧ .

(٢) Goldie : « Concepts of Strict and Absolute Liability and the Ranking of Liability in Terms of Relative Exposure to Risk », N.Y.I.L. Vol. XXI, 1985, PP. 179-183.

(٣) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التى تسببها الأجسام الفضائية - مرجع سابق ، المادة السادسة ، والمادة الثانية عشرة .

(٤) تقرير لجنة القانون الدولى ، الدورة الثامنة والثلاثون ، عام

وفي تقديرنا أن هذا الخلاف ، لا يجد مجالا إلا في اللغات الأنجلوساكسونية . كما أن لفظة القانوني العربي ، لا يعرف إلا مصطلحا واحدا ، هو مصطلح « المسؤولية » . وهذا يجننا من رأي « باكستر » ، في أن يقتصر على استخدام مصطلح « Responsibility » وحده ، عند التعبير عن المسؤولية ، وأن يعدل عن استخدام مصطلح « Liability » ، عند ائحلال أى مشروع مواد للمسؤولية الدولية ، وذلك لعدم وجود مرادفات لهذا المصطلح في اللغات الأخرى (١) *

ثانيا : نظامان للمسؤولية الدولية .

خلصنا فيما سبق إلى أن المفهوم الحديث للمسؤولية الدولية ، يرمى إلى تحقيق هدفين ..

الأول .. هو منع ، وتقليل ، وجبر الضرر . أو الضرر الناجم عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولي .

والثاني .. يتعلق بالزام اشخاص القانون الدولي ، باصلاح ما يترتب على انتهاك قواعد من آثار .

ويضئ النظام الأول بالنتائج للضرورة الناجمة عن أنشطة غير محظورة دوليا ، وذلك من خلال سعيه إلى منع ، وتقليل إمكانية حدوث مثل هذه النتائج الضررة المترتبة على مباشرة نشاط مشروع في حد ذاته ، وإن اقتضت طبيعته بالخطورة ، ثم تقرير التمييز المناسب عن أية حالة تحدث فيها تلك النتائج للضرورة ، فهو نمط من المسؤولية لا يتطلب لقيامه عدم المشروعية . وقد ظهرت الحاجة إليه ، نتيجة لتزايد الأخطار التي تهدد الإنسانية من جراء التقدم العلمي والتقني وتنوع الاستخدامات البيئية ، والتي ضاعفت من احتمالات حدوث أضرار عابرة للحدود ، نتيجة لهذه

الممارسات المشروعة في البيئة الانسانية(١) *

والأساس القانوني الذي يستند اليه هذا النمط من المسؤولية الدولية، هو مسؤولية المخاطر ، أو يسمى آخر ، المسؤولية المطلقة - والتي اشتهرت الرأي في لجنة القانون الدولي وفي اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة - على عدم إمكان صياغتها في صورة التزام تلقائي على عاتق انخاص القانون الدولي ، بل يلزم أن تتجه ارادة الدول صراحة الى النص عليها في اتفاقيات دولية ، تنظم المسؤولية في كل حالة على حدة ، كي لا تتعارض مع مبدأ سيادة الدول(٢) .

وهذه المسؤولية ذات قواعد لها طبيعة اولية ، بمعنى أنها « تنظم علاقات الدول فيما بينها ، وتفرض التزامات محددة على عاتق الدولة ، يقرب على مخالفتها ترتيب بعض النتائج القانونية »(٣) . وهذه القواعد الأولية تهدف الى التقليل الى أدنى حد ممكن ، من اللجوء الى تدابير تؤدى الى حظر الأنشطة ذات النفع أو توقيتها(٤) .

والحدث الضار الذي يحرك المسؤولية في هذا النظام ، هو للضرر الفعلي ، والذي وإن كان من الممكن للتنبؤ به ، إلا أنه لا يعد انتهاكا للالتزام دولي ، ويتحقق هذا الضرر ، يتعين على الدولة المسؤولة أن تؤدى التعويض المقرر ، ونيس لها أن تتخلص من ذلك بدعوى أنها قد استخدمت ما لديها

-
- (١) الأمم المتحدة ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٣ . المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص ٣٠٢ .
(٢) الأمم المتحدة ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ . المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص ٨٧ .
(٣) د - محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
(٤) تقرير لجنة القانون الدولي ، الدورة الثانية والثلاثون ، ١٩٨٠ ، ص ٣٦٣ .

من وسائل ، لمنع وقوع هذا الضرر (١) .

وإجمالاً ، فالهدف من هذا النمط من المسؤولية الدولية ، هو الوقاية والتعويض عن الأضرار التي قد تنجم عن ممارسة نشاط مشروع في حد ذاته ، وذلك في إطار اتفاق مسبق بين الدول المعنية ، يراعى فيه توازن المصالح فيما بينها ، ومن خلال قواعد أولية ، تتضمن للنص على أداء الالتزامات محيدة ، كنتائج لأفعال ، أو وقائع معينة ، بحيث لا تترتب تلك الالتزامات بون هذا الاتفاق المسبق (٢) .

أما النظام الثاني فهو النمط للتقليدي للمسؤولية الدولية في القانون الدولي المعاصر ، ويستهدف ضمان مراقبة أداء الالتزامات الدولية ، بتقرير المسؤولية عن انتهاك أحكام لقانون لدولي ، باعتباره فعلاً غير مشروع دولياً ، والزام شخص القانون الدولي الذي نسب اليه هذا الانتهاك ، بإصلاح الضرر . ويتأسس هذا النظام على نظرية الفعل الدولي غير المشروع ، والتي لا تشترط لإقامة المسؤولية ، وقوع ضرر فعلي ، إذ يكفي هنا ، مجرد ثبوت حدوث انتهاك لقواعد للقانون الدولي (٣) . فهذه المسؤولية تنشأ عن انتهاك للتعزام دولي ، فهي تنطبق بالنتائج القانونية الناشئة عن انتهاك الالتزامات القائمة بموجب قواعد أولية (٤) ، وقواعد المسؤولية هنا ، ذات طبيعة ثانوية ، تحدد العلاقات القانونية التي تنشأ نتيجة إخلال الدولة بالتزاماتها ، التي تفرضها القواعد الأولية للمسؤولية الدولية (٥) .

Graefrath, B., « Responsibility and Damages Caused », Op. (١)
Cit, P. 106

(٢) تقرير لجنة القانون الدولي ، الدورة التاسعة والثلاثون ،
١٩٦٧ ، ص ٧٨ .

Ago, Second Report on « State Responsibility. », Y.I.L.C., (٣)
1970, Vol. II, (Doc., A/CN. 4 /233) P.P. 47-48.

Graefrath Op. Cit, P. 107 (٤)

(٥) د. محمد حافظ غانم ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

وقد جرت لجنة القانون الدولي على دراسة كل نظام من هذين النظامين ، بعيدا عن الآخر ، وقام الفقيه « ريفاجن » المقرر الخاص للجنة لموضوع « مسؤولية الدول » فطلق على النظامين ، مشيرا الى ان للقانون الدولي مفهومين أساسيين ومتعارضين ، أحدهما مفهوم كلاسيكي ، ينطلق من المساواة بين الدول ذلت السيادة ، مفترضا بذلك وجود سلطات متساوية للدول ، أما المفهوم الثاني فيسميه الفقيه « ريفاجن » بالمفهوم الحديث للقانون الدولي ، ويفترض فيه وضعاً مثالياً عالمياً يعتمد على مفهوم انساني يتعلق بالأشخاص الطبيعية ، وما يمكن أن يقحمه هؤلاء الأشخاص من مساهمات في سبيل استقرار هذا الوضع العالمي ، واقتسام فوائده ، وهو مفهوم تعتمد مبادئ قانونية مختلفة منها « الحركة العامة لصالح البيئة . والنظام الاقتصادي الدولي الجديد » (١) .

ويرى « ريفاجن » أن هذين المفهومين يميلان الى الالتقاء ، ولكن ليس في المرحلة الراهنة من القانون الدولي ، وهذا ما يفسر من وجهة النظر القانونية ، وجود أنظمة فرعية مختلفة للقانون الدولي ، وهي وإن كانت متعايشة ، ومتراصة بالضرورة ، إلا أنها منفصلة (٢) .

ويضيف « ريفاجن » بأن المفهوم الكلاسيكي تتناوله اللجنة حالياً ، من خلال ما تحده من مشروع مواد مسؤولية الدول ، أما المفهوم الحديث ، فهو المتبدل في مناقشات اللجنة حول المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة للأنشطة غير المحظورة دولياً (٣) .

ونحن نقتف مع الفقيه ريفاجن فيما انتهى اليه ، من وجود مفهومين للمسؤولية الدولية ، يتميز كل منهما عن الآخر ، وإن كنا نختلف معه فيما قرره ، من أن النظام الكلاسيكي يشكل محيط للدائرة التي يكون النظام الحديث مركزاً لها (٤) ، فالتسليم بهذا التصور للبيانى ، يقودنا الى الاعتراف

(١) حريته لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، المحاضر الموجزة للدورة الرابعة والثلاثين ، الجلسة ١٧٣٦ ، ص ٢٦٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٣) المرجع ذاته .

(٤) المرجع ذاته .

بأن النظام للحديث ، يعد استثناء من القاعدة العامة التي يمثلها النظام الكلاسيكي ، والذي يراه محيطا للدائرة . وهذا ما لا يمكن التسليم به . فعلا النظامين يتسم بطبيعة خاصة تميزه عن الآخر . ولا يجب القول ، بأن المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة هي القاعدة ، وأن المسؤولية وفق المفهوم الحديث ، تعد استثناء من هذه القاعدة . لـذـه يبدو أنه من الأفضل ، اعتبارهما صنفين مختلفين ، من نوع واحد (١) :

ومما تقدم نخلص إلى أن للمسؤولية الدولية مفهوما شاملا ، ينطوي على نظامين . وهي في المجمل ، ومن خلال ذلك المفهوم الشامل ، تسمى إلى وضع قواعد ، لمنع وتقليل وإصلاح الضرر أو الخسارة ، التي تنجم عن ممارسته انسلطه غير محظورة دوليا ، وتلزم الدول في الوقت ذاته ، بإصلاح وجبر ما يترتب على مخالفة هذه القواعد من آثار ، باعتبار أن هذه المخالفة تعد انتهاكا لأحكام القانون الدولي :

وإذ يبدو مما سبق ، تباين قواعد المسؤولية الدولية بين النظامين السابقين ، الأمر الذي يحتم اعتماد حل من هذين النظامين على أساس قانونية مختلفه لقيام المسؤولية الدولية ، لذلك فسوف تجري دراستنا على عرض للأسس المختلفة للمسؤولية الدولية في القانون الدولي المعاصر ، ومدى ملائمة حل من هذه الأسس للقانونية لإقامة المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة للبحرية ، ثم نعود بنفساير منهج لجنة القانون الدولي في نماونها لحل من النظامين متفصلا عن الآخر ، فنعرض لقواعد المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة للأفعال غير مشروعة دوليا ، ثم نعرض لقواعد المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة للبحرية بأنشطة غير محظورة دوليا :

(١) « The Two Can best be seen as different species of a common

order »

باربوزا ، تقريره الرابع ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

الباب الأول
اساس المسؤولية الدولية
عن المساس بمسألة البيئة البحرية

تمهيد :

يقصد « أساساس المسؤولية الدولية » ، تلك النظرية ، أو المبدأ القانونى ، الذى يستند اليه فى اقامة المسؤولية على عاتق اشخاص القانون الدولى ، أو هو « السبب الذى من أجله يضع القانون عبء تعويض الضرر الذى وقع ، على عاتق شخص معين » (١) .

و قد اجتهد فقهاء القانون الدولى ، فى وضع للنظريات الفقهية التى تنظم أساساس المسؤولية فى العلاقات الدولية ، متاثرين فى ذلك بفقه القانون الداخلى . وقد تحدثت نظرياتهم وتطورت ، وفقا للمتغيرات التى اثرت فى طبيعة وصور الأنشطة التى تجرى على الساحة الدولية فى الأونة الأخيرة ، ومن أهم هذه المتغيرات ، تدخل الدولة فى معظم صور الأنشطة التى كانت تاصرة من قبل على الأفراد ، والتقدم العلمى ، والتقنى ، الذى أصبح سمة العالم الآن .

وبالرغم من تعدد النظريات التى تناولت أساساس المسؤولية الدولية ، فلم يستقر للفقه والعمل الدوليين على أساس موحد لها حتى الآن . وواقع الأمر أن متطلبات ، وطبيعة العلاقة القانونية ، ونوعية النشاط السبب للضرر ، تفرض نفسها على الفقه والقضاء الدوليين ، لاختيار الأساس الذى يحكم العلاقة القانونية .

ويكاد يتفق الفقه الدولى ، ويؤيده فى ذلك ، الممارسات والقضاء والممارسات الدولية ، على أن المسؤولية فى القانون الدولى تحكمها ثلاث نظريات رئيسية ، هى : نظريات للخطأ ، والفعل الدولى غير المشروع ، والمخاطر أو المسؤولية اللاخطئية .

كما أن هناك صور أخرى لأساس المسؤولية الدولية ، تختلف فيما إذا كان بعضها يدخل في نطاق النظريات السابقة ، ثم أن كلا منها يمثل نظرية مستقلة بذاتها ، هي مبدأ تحريم إساءة استعمال الحق ، ومبدأاً تحسين الجسوار .

وفي هذا الباب : نعرض لكل من هذه النظريات والمبادئ على حدة ، ونتناول تقدير كل منها ، ومدى تطبيقها في مجال المسؤولية الدولية عن الماسي بسلامة البيئة البحرية .



الفصل الأول

نظرية الخطأ

في نهاية القرن الثامن عشر ، قام الفقيه الهولندي « جروسيوس » ، Grotius ، بنقل نظرية الخطأ من القانون الداخلي ، الى مجال القانون الدولي ، وتتلخص فكرة الخطأ وفق ما صاغه «جروسيوس» ، في أن الدولة لا تتصل عن تصرفات رعاياها ، الا اذا نسب للخطأ او الاعمال الى الدولة ذاتها . لذا تنفص مسئوليتها ، على أساس اشتراكها في وقوع الضرر ، نتيجة لامبالها في منع تصرف رعاياها ، أو لأنها أجازت هذا التصرف ، بعدم معاقبة المخطئ ، أو بتمكينه من الإفلات من العقاب (١) .

وقد استقرت هذه النظرية في الفقه الدولي منذ ذلك الحين ، وطبقها احكام عديدة في القضاء الدولي ، خاصة في مجال مساملة الأجانب .

ويعرض فيما يلي لهذه النظرية في فقه القانون الدولي ، ثم تطبيقاتها في الماهدات الدولية واحكام القضاء الدولي ، ثم لدى ملامة اعمالها كأساس للمسئولية الدولية عن المساس بصلامة البيئة البحرية .

البحث الأول

نظرية الخطأ في فقه القانون الدولي

يختلف مفهوم الخطأ في فقه القانون الداخلي عن مفهومه في فقه القانون الدولي . فالخطأ في الفقه الداخلي ، يدور حول « الاخلال بالتزام سابين مع ادراك المخل اياه » (٢) حيث يعد « الاخلال بالولجب » ، الفكرة الأساسية

(١) د. محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوسيط في قانون السلام ،

مرجع سابق ، ص ٤٤٦ .

(٢) د. محمد نصر رفاعي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ .

التي تربط بين مختلف التعريفات التي أوردها فقهاء القانون الداخلي للخطأ (١) .

أما في الفقه الدولي ، فللخطأ مفهوم متفق عليه بأنه ، « عمد غير مشروع أو إهمال » (٢) . فمسئولية الدولة بموجب هذه النظرية ، لا تتحقق إلا إذا ارتكبت الدولة سلوكا دوليا خاطئا ، وسواء تم هذا التصرف سلبا بامتناع أو إيجابا بعمد .

ولا يشترط في الخطأ أن يقع بسوءنية ، إذ يستوى فيه أن يقع بعمد Intention أو بإهمال Negligence (٣) . والخطأ العمدى هو التقصير Delinquency . إذ يصرى أوبنهايم أن « فعل الدولة للضرر بدولة أخرى ، لا يعد مع ذلك بمثابة تقصير دولي ، لأن لم يرتكب عن عمد ، أو بسوء نية ، أو بإهمال مؤثم » (٤) . . .

أما الخطأ غير العمدى فهو الإهمال ، بمعنى اللامبالاة بالواجب ، أو إغفاله ، وهو بالطبع ، لا ينطوي على نية لحدث الضرر ، ويتحقق هذا الإهمال عندما يخل ممثل الدولة بواجب بذل العناية « duty to take care »

(١) د. سليمان مرقس . دروس في المسؤولية الخفية لطلاب الدكتوراه بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٢٣٦ .

(٢) « Culpa, that is, Wrongfull intet or negligence »

De Aréchaga, E.J., « International Responsibility » in Sorensen M. « Manual of public International law, Macmillan. London, 1968, P. 534.

(٣) د. محمد طامت الغنيمي ، الوسيط في قانون السلام، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ ، كذلك

Goldie, L.F.E, « Liability for Damage and Progressive Development of International Law, » I C.L.Q. Vol. 14, 1965, P 1196

(٤) « An act of State injurious to another state is nevertheless not an international delinquency if committed neither willfully and maliciously nor with culpable negligence ».

Oppenheim, L., « International law », Vol. 1, 8th. edition., edited by Lauterpacht, H., London, 1955, P. 343.

وهذه العناية الواجبة *due diligence* في القانون الدولي ، يقصد بها تلك اليقظة التي تبديها أى دولة عادة في شئونها لداخلية ، لمنع وقوع أفعال ضارة ، تلحق بغيرها من الدول أو برعايا هذه الدول .

ولا تتساوى أشخاص القانون الدولي في درجة العناية ، أو اليقظة الواجبة المتطلبة في مسلكها في المجتمع الدولي . بل يتوقف ذلك على ما يتاح لكل منها من وسائل لمباشرة هذه العناية ، وطبقا لظروف كل حالة على حده ، فالالتزام الدولة ببذل العناية ، يقاس بما لديها فعلا من إمكانيات . الأمر الذى يمد بفثابة تطبيق للقاعدة الإسلامية : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » (١) بما تعنيه من « الالتزام بالتدبر من العناية الذى يراعيه المرء عادة في شئونه الخاصة » (٢) .

فإذا عدنا الى صور الخطأ المشار إليها آنفا ، فإن جانبها كبيرا من الفقه الدولي ، يؤكد أهمية التعرف عليها ، للتمييز بين الالتزام المفروض على الدولة باتباع سلوك معين « بذل عناية » ، والالتزام المفروض عليها بتحقيق نتيجة (٣) ، وقد أكدت على ذلك أيضا ، لجنة القانون الدولي . وأشارت الى أهميته فيما يتعلق باثبات الخطأ (٤) ، فإذا كان الالتزام المفروض على الدولة يتطلب منها « بذل عناية » كان من اللازم لاثبات الخطأ ، اثبات لالتقصير في سلوك الدولة (٥) . أما الالتزام بتحقيق نتيجة ، فيكفى فيه عدم تحقق النتيجة ، كى يثبت خطأ الدولة .

وحتى بداية هذا القرن ، ظلت نظرية الخطأ الأساس الوحيد للمسئولية الدولية ، الى أن ظهرت النظرية الموضوعية التى صاغها للفقيه الايطالى

(١) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ .

(٢) د. محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى الوسيط في قانون السلام ، مرجع

سابق ، ص ٤٥٤ .

(٣) د. محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسئولية الدولية ، مرجع

سابق ، ص ٩٥ .

(٤) الأمم المتحدة ، تقرير لجنة القانون الدولي ، عن أعمال دورتها

الثامنة والعشرين ، ١٩٧٧ ، ص ٢١ .

(٥) د. محمد سامى عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ وكذلك

د. محمد طلعت الغنيمى ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ، ص

٨٧٥ .

أنزيمولوتى ، وما تضعفته من انتقادات لنظرية الخطأ ، فإخذ الفقه الدولى فى
للخطى تدريجيا عن هذه النظرية ، وانقسم الرأى حولها •

فى الجانب المؤيد لهذه النظرية : الأستاذ الدكتور «أبو هيف» ، الذى
يشترط لقيام المسئولية الدولية ، توافر الخطأ فى جانب الدولة المشكو منها ،
ويستوى لديه أن يكون الخطأ متعمدا أو عن أفعال (١) •

كذلك فإن القاضى عبدالحميد بدوى فى رايه المخالف فى قضية مضيق
كورفو (٢) ، يؤكد تمسكه بالخطأ ، كأساس للمسئولية فى القانون الدولى ،
ويعارض اتجاه المحكمة فى لقامة المسئولية الدولية استنادا الى النظرية
الموضوعية (٣) •

أما الفريق الغالب فى الفقه الدولى - ممثلا للفقه الدولى الحديث -
فيعترف بنظرية الخطأ ، دون أن يقر بأنها الأساس الوحيد للمسئولية
الدولية • فالأستاذ الدكتور حامد سلطان ، كان يتطلب الخطأ كشرط أساسى
لقيام المسئولية الدولية (٤) ثم عاد وقصر نطاق نظرية الخطأ ، على مسئولية
الدولة عن أعمال الأفراد العاديين ، إذ اشترط لذلك ، ثبوت خطأ فى جانب
الدولة فى إحدى صورتيه : التقصير أو الأفعال • أما مسئولية الدولة عن
أعمالها وأعمال موظفيها ، فلا تترتب فى نظره ، إلا لانتهاكها للالتزامات
الدولية المفروضة عليها ، استنادا الى نظرية الفعل الدولى غير المشروع (٥) •

(١) د • على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام ، الطبعة الثانية
عشرة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٤٨ •
Corfu Channel Case : I.C.J. Reports, 1949, P. 4, at 22. (٢)

(٣) د • عبدالعزيز محمد سرحان ، مساهمة القاضى عبدالحميد بدوى
فى فقه القانون الدولى ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء
والتشريع ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٦٤ - ٦٥ •

(٤) د • حامد سلطان ، القانون الدولى العام وقت السلم ، الطبعة
الخاصة ، دار النهضة العربية ، للقاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣١١ •

(٥) د • حامد سلطان ، ود • عائشة راتب ، ود • صلاح الدين عامر ،
القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ - ٣٢٢ •

ويرى الفقيه « روسو » أن نظرية الخطأ مازالت هي النظرية التقليدية لإقامة المسؤولية الدولية . وهو يشترط في الفعل المرتب للمسؤولية - بالإضافة الى كونه مخالفا للالتزام دولي - أن ينطوي هذا الفعل على خطأ منسوب الى الدولة ، سواء كان هذا الخطأ في صورة التقصير ، أو الفس . أو الإهمال (١) ، وعلى هذا الرأي أيضا الأستاذة الدكتورة بدرية العوضي (٢) .

أما الفقيه « أرانجيو - رويز » فيرى أن للخطأ دورا كبيرا في مجال المسؤولية الدولية ، فطى ضوئه يمكن تصنيف المواقف القانونية لفعل غير المشروع (٣) ويضيف أيضا ، أنه في تحليله لمشروع قانون مسؤولية الدول ، الذي أعنته لجنة القانون الدولي ، لاحظ أن صياغة المادة الحادية والثلاثين من هذا المشروع (٤) ، والتطبيق عليها (٥) ، تبرز لتجاه للجنة نحو اشتراط

Rousseau, Droit International Public, Tome V, Les (١)

rapports conflictuels, Sirey, Paris, 1983, P. 12

(٢) د. بدرية عبدالله العوضي ، لقانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت ، للطبعة الاولى ، دار الفكر ، دمشق ١٩٧٩ - ص ٢٨٥ .

(٣) « Arangio-Ruiz, G, « Second Report on State Responsibility » (٣)

I.L.C., 1989, U.N. Doc. A/CN.4/425/Add.1, Pt. I, para 164

(٤) المادة ٣١ من مشروع قانون مسؤولية الدول ، وتتعلق بالقوة المعاصرة والأحداث للعرضية باعتبارهما من الظروف النهائية لعدم المشروعية ، وقد جرى نصها كما يلي ..

« (١) ينتفي عدم المشروعية عن فصل للدولة غير المطابق لما يتطلبه منها التزام دولي عليها ، إذا كان ذلك للفعل راجعا لقوة لا سبيل لها ومقتها أو لحادث خارجي غير منظور وخارج عن ارادتها جصل من المتحذر ماديا على تلك الدولة أن تقتصر وفقا لذلك الالتزام أو أن تعرف أن تصرفها لم يكن مطابقا لما يتطلبه منها ذلك الالتزام .
٢ - لا تطبق الفقرة ١ إذا كانت الدولة المعنية قد أسهمت في حدوث الاستحالة المادية » .

انظر تقرير لجنة القانون الدولي ، الدورة رقم ، ١٩٨٠ ، ص ٦٨ .

Y.I.L.C., 1978, Vol. II, part one, para. 489-511.

(٥)

الخطأ للتقرير بعدم المشروعية ، وبالتالي الى قيام المسؤولية الدولية (١) .

كذلك ففي المشروع الذى أعده للفقهاء «شتروب» عن المسؤولية الدولية ، والمقدم من جامعة «مارغارد» ، اشترط تحقق الاعمال باعتباره الحالة الوحيدة التى يمكن فيها تأسيس مسؤولية الدولة على أساس الخطأ (٢) .

ويتفق مع هذا الرأى أيضا جانب كبير من الفقه العربى (٣) لاذ يشير الى أن المسؤولية الدولية المترتبة على الإخلال بالالتزام ببذل العناية ، يجب أن تستند الى نظرية الخطأ ، ويلزم فى ذلك اثبات التقصير فى الحرص ، حتى تنافم المسؤولية الدولية .

كذلك يرى الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم : أن المسؤولية الدولية لا تستند على نظرية الخطأ ، الا اذا كان الالتزام المفروض على عاتق الدولة ، يتطلب بذل العناية والاهتمام لللازمين ، كما أن للخطأ فى مفهومه ، هو الخطأ بمعناه الواسع ، وفق ما استقر عليه للقضاء الادارى الفرنسى فى نظرية الخطأ المرفقى ، والتي لا تشترط توازن العمد او الاعمال فى مسلك موظفى الدولة أثناء اداء عملهم ، بل يكفى مجرد القصور فى تنظيم المرفق العام او القصور فى ادائه (٤) .

ويتوافق هذا مع رأى «دو ارتشاجا» ، الذى يرى « أن مسئولية الدولة لا تتطلب تعمد الأذى او الاعمال من جانب موظفى الدولة ، اذ يكفى لتحقق المسؤولية ، وجود قصور عام ، أو فشل فى نسيج الدولة ، او فى ادارتها العامة ، وبمعنىها عن أى مغزى شخصى ، وقد يكمن ذلك ، كما قرر المحكمون

Arangio - Ruiz, Second Report, 1989. (Doc. A/C.N. (١)

4 /425 /Add. I.), para. 163

Y.I.L.C., 1969, Vol. II, PP. 151-152. (٢)

(٣) د. محمد طلعت الفنيمى ، الأحكام العامة فى قانون الامم ، مرجع سابق ، ص ٨٧٥ وكذلك انظر د. محمد سامى عبدالحميد ، مرجع سابق ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

(٤) د. محمد حافظ غانم ، الوجيز فى القانون الدولى العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥٥ .

في قضية «الاباما» ، في عدم كفاية السلطات القانونية للحكومة ، ، لذا يرى «دو ارثشاجا» انه لاطائل من البحث عن الخطأ في تشريعات الدولة أو مكوناتها العضوية (١) . كذلك ومن الناحية العملية ، فإن ثبات النية غير المشروعة ، أو الإهمال ، دائما ما يكون صعبا . وتزداد الصعوبة إذا كان هذا العنصر الشخصي يرجع الى الفرد ، أو مجموعة من الأفراد ، الذين فشلوا في أداء عملهم نيابة عن الدولة (٢) .

• وقد واجهت نظرية الخطأ انتقادات عديدة ، على يد فقهاء المدرسة الوضعية ، يترجمون انتقيدهم لنزولياتي ، إذ يرى أن الدولة لا تسأل الا عن سلوك خاطئ ، والخطأ في مفهومه ، يستند الى معيار موضوعي يتجسد في مجرد مخالفة الالتزامات الدولية ، ودون البحث في جوانب السلوك الشخصية للدولة محل المسألة بسبب أن تقدير الخطأ أو الإهمال يخضع لقياسات شخصية ونفسية ، لا يمكن تحليلها في مسلك الدولة ، باعتبارها شخصا معنويا . على أن هذه النظرية كانت نتائهم وقت ظهورها ، مع الخطأ الذي كان قائما بين الدولة ، وشخص الحاكم (٣) . فضلا عن صعوبة تطبيق نظرية الخطأ على مسلك أجهزة الدولة ، « إذ أن هذه الأجهزة تعمل في نطاق اختصاصها ، وطبقا لالتزاماتها المحلية ، وتبعا فلا يمكن أن ينسب إليها الخطأ ، وأما أن تخرج عن ذلك الاختصاص ونعتقد لا يمكن أن ينسب الخطأ

(١) « The responsibility of the State does not require an act of malice, negligence or carelessness on the part of any individual agent ; it may consist of a general defect or failure in the structure of the state or its public administration and entirely divorced from any subjective intention. It may even lie, as the Alabama arbitration decided, in the « insufficiency » of the legal powers of the government » De Arechaga, E.J., State Responsibility, Op. Cit, Pp 536-537.

(٢) De Arechaga, E.J., International Law in the Past Third of a Century, Op. Cit., P. 269.

(٣) د. محمد طلعت الغنيمي ، الوسيط في قانون الملام ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ .
د. محمد سامي عبدالحميد ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

الى الدولة» (١) •

ومن هذا الراى أيضا الفقيه «ستارك» ، فهو يرفض كذلك اعمال نظرية الخطأ لاقامة المسؤولية الدولية ، ذلك ان قواعد القانون الدولى - فى رايه - لا تستلزم مطالبا عاما لمسئولية ، أو الاعمال المؤثم Culpable negligence كشرط لاقامة المسؤولية الدولية (٢) •

وقد يبدو من العرض السابق ، أن الفقه الدولى بدأ يتحول عن نظرية الخطأ لاقامة المسؤولية الدولية ، الا أننا نلاحظ اتجاها حديثا فى هذا الفقه ، ينحو الى تأكيد الدور الذى يمكن ان يؤديه مفهوم الخطأ ، فى اقامة المسؤولية الدولية ، اذ نجد للفقيه «جونترماندل» على رأس اتجاه يبرز دور الخطأ فى اقامة المسؤولية الدولية ، عن الضرر البيئى للمعابر للحدود (٣) •

كذلك ، وفى محاولة منه للدفاع عن نظرية الخطأ ، مؤكدا دورها فى مجال اقامة المسؤولية الدولية ، يرى الفقيه «أرانجيو - رويز» (٤) ، فى النقد القائل بأن نظرية الخطأ لا تتلائم مع طبيعة الدول ، بوصفها اشخاصا اعتبارية ، لا يمكن للبحث عن الخطأ فى مسلكها ، ان هذا النقد إنما يستند الى مصطلحات القانون الداخلى ، التى ترى فى الدولة شخصا معنويا ، لأن الفرد - فى اعتبارها - هو الشخص الطبيعى فى هذا القانون ، وأنه يستمد صفته هذه ، من اسبقية وجوده على النظام القانونى الداخلى ، اذ ان هذا القانون يرى أن الشخص الطبيعى ، هو الذى ينشأ دون تدخل من القانون ، مثلما هو الحال فى الشخص الاعتبارى ، لذلك ، ومادامت الدول فى مفهوم القانون الدولى ، كانت اسبق وجودا من هذا القانون ، ودون تدخل منه ، فهم بالتالى شخصه الطبيعى •

(١) د. محمد طلعت الفنىمى ، الوسيط فى قانون السلام ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ •

(٢) Stark : « Imputability in Delinquencies » B.Y.I.L., Vol. 19. (٢) 1938, P. 114

(٣) أنظر المبحث الثالث من هذا الفصل •

(٤) Arangio —Ruiz, Second Report, 1989, Op. Cit, para 168-170. (٤)

وهذا الرأي الذى يقول به الفقيه « ارانجيو - رويز » ، نراه رائيا جديرا بالاعتبار ، من حيث النظر الى الدولة بوصفها الشخص الطبيعي فى القانون الدولى ، لكننا نختلف مع هذا الفقيه ، فيما ذهب اليه من امكان مساواة الدولة على اساس الخطأ فى مفهومه التقليدى ، فالدولة وان كانت الشخص الطبيعي للقانون الدولى ، فان طبيعة الدولة لا تتيج خضوعها للقياسات الشخصية والنفسية التى يخضع لها للشخص الطبيعي فى القانون الداخلى ، وصولا الى تقدير الخطأ فى جانبه ، لذلك ، نرى ضرورة تطوير مفهوم الخطأ ليتلائم مع طبيعة الدولة ، وننتق فى ذلك مع هذا الجانب من الفقه الدولى (١) ، الذى يرى أن الخطأ يستشف من القصور العام فى هيكل الدولة وفى ادارة مرفقتها العامة ، وبعبارة اخرى مغزى شخصى .

أما عن تقدير ملائمة هذه النظرية فى مجال المسؤولية الدولية عن الضرر البيئى الماير للحدود فننقد له موضحا آخر من هذه الدراسة (٢) .

المبحث الثانى

نظرية الخطأ

فى مشروعات التقنين والمعاهدات الدولية ولحكلم القضاء الدولى

شهدت الفترة من نهاية القرن الثامن عشر ، وحتى منتصف القرن العشرين ، وولجا كبيرا لنظرية الخطأ فى الممارسة الدولية . وقد تميزت تلك الفترة بوفرة الأحكام القضائية الدولية ، التى اعتمدت على الخطأ فى تقرير مسؤولية الدول عن الأضرار التى تلحق بالأجانب ، أو بممتلكاتهم على اقليمها ، كما شهد النصف الأول من القرن العشرين ، محاولات لتقنين قواعد

(١) د . محمد حافظ غانم ، الوجيز فى القانون الدولى العام ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ . وأنظر كذلك :

De Arechaga, E.J. « International Responsibility » Op. Cit, P.P 536-537

(٢) انظر المبحث الثالث من هذا الباب .

المسئولية الدولية ، قامت بها بعض المعاهد والجمعية القانونية وتركزت جميعها ، على قيام مسؤولية الدولة على أساس الخطأ .

ويبدو أن نظرية الخطأ قد استقرت خلال هذه الفترة في القانون الدولي المرنى . ولم يكن هناك مبرر لصياغتها في إطار قواعد اتفاقية . كما كانت هذه الحقبة قد تميزت أيضا بقدرة المعاهدات بوجه عام .

وفيما يلي عرض لنظرية الخطأ في مشروعات تقنين قواعد المسئولية الدولية ، ثم في المعاهدات الدولية ، وأخيرا في أحكام القضاء الدولي .

المطلب الأول

نظرية الخطأ

في مشروعات تقنين قواعد المسؤولية الدولية

تناولت بعض الهيئات والمعاهد القانونية الدولية - نظرية الخطأ ، كأساس للمسئولية الدولية ، فيما أعقته من مشروعات تقنين قواعد المسئولية الدولية .

ففي المادة المباشرة من مشروع اللجنة الثالثة المنيقة عن مؤتمر تقنين قواعد القانون الدولي ، والذي عقد في لاهاي عام ١٩٣٠ ، بدعوة من عصبة الأمم : نص على أنه ..

« فيما يتطرق بالأضرار التي تلحق بأجانب بفعل الأفراد فان للدولة لا تمسأل ، الا اذا كان الضرر اللاحق بالأجنبي ، ناشئا عن تقصير الدولة في اتخاذ ما يلزم من اجراءات ، لمنع وقوع الفعل المسبب للضرر ، أو لصلاحه أو معاقبة فاعله » (١) .

وفي المشروع الذي أعدته الجمعية الألمانية للقانون الدولي عن المسؤولية الدولية عام ١٩٣٠ ، نصت المادة السادسة على أن :

« تسأل الدولة عن الأضرار التي تحدث في أحوال الشعب ، والتمرد ، والحرب الأهلية ، والحالات المشابهة ، إذا فشلت في بذل العناية الواجبة وفق ما تقتضى به الظروف ، لمنع وقوع الأضرار ، أو إذا فشلت في منح الأجانب للحماية أو التعويض عن الأضرار ، التي تؤذيها لمواطنيها » (١) .

كما تناولت المادة العاشرة من المشروع الذي أعدته جامعة هارفارد لتقنين قواعد المسؤولية الدولية ، مسؤولية الدولة عن أعمال الأفراد العاديين فنصت على . .

« تسأل الدولة عن الأضرار التي تلحق بالأجنبي نتيجة لما يرتكبه مواطنيها من أفعال عادية ، إذا ثبت امتناع ظاهر من موظفيها أو سلطاتها ، عن اتخاذ الإجراءات المألوفة ، لمنع وقوع مثل هذه الأفعال » (٢) .

كما تناولت المادة الحادية عشرة من نفس المشروع ، مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تصيب الأجانب ، أثناء الاضطرابات الداخلية أو الثورات ، فقامت المسؤولية أيضا على أساس الخطأ (٣) .

وجدير بالذكر ، أن مشروعات المواد السابقة ، تناولت مسؤولية الدول عن الأفعال التي ياتئها عامة المواطنين ، وتسبب ضررا للأجانب المقيمين داخل الدولة ، لذ افادت المسؤولية على عاتق للدول ، استنادا الى نظرية الخطأ لفشلها في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع الأضرار بالأجانب . و ممتلكاتهم ، أو لفشلها ، في ضبط مرتكبي هذه الأفعال ومعاقبتهم .

-- Y.I.L.C. 1961, VoL II, P. 149

(١)

-- Y.I.L.C. 1969, VoL II, P. 144

(٢)

(٣) المرجع ذاته

واقامة المسؤولية في هذه المواد ، تستند الى نظرية الخطأ ، يمد استثناء من الأصل العام الذى جرت عليه مشروعات التقنين المشار اليها ، والتي تقامت المسؤولية وفق نظرية الفعل الدولى غير المشروع . والأصل في هذه النظرية ، هو عدم مسؤولية الدولة عن الأفعال الضارة التي يأتيتها عامة مواطنيها ، مما حدا بواضعى هذه المشروعات ، الى اللجوء الى نظرية الخطأ ، لتقرير مسؤولية الدولة عن الأنشطة للضارة التي يرتكبها مواطنوها .

المطلب الثاني

نظرية نلخطا في المعاهدات الدولية

من المفرد القليل من المعاهدات الدولية ، التي نصت على المسؤولية الدولية . المستندة الى نظرية الخطأ ، نذكر الاتفاقيات التالية ..

— لتفاتيبة المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية ، والمبرمة في لندن عام ١٩٧٢ (١) ، حيث نصت المادة الثالثة على أنه ..

« في حالة اصابة جسم فضائى تابع لدولة مطلقة ، أو اصابة اشخاص ، أو اموال على متنه ، في مكان آخر غير سطح الأرض ، بأضرار أمدتها جسم فضائى تابع لدولة مطلقة أخرى ، لا تكون هذه الدولة الأخيرة مسئولة ، الا اذا كانت الأضرار ناشئة عن خطئها ، أو خطأ اشخاص تكون مسئولة عنهم » (٢) .

كما نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على أنه ..
« اذا كانت الأضرار اللاحقة بجسم فضائى تابع للدولة الثالثة أو بأشخاص أو اموال على متنه ، قد حدثت في مكان آخر غير سطح الأرض ، تكون مسؤوليتهما ازاء الدولة الثالثة مبنية على أساس وجود خطأ من جانب أى منهما ، أو من جانب اشخاص تكون أى منهما مسئولة

(١) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية ، لندن ١٩٧٢ ، مرجع سابق .
(٢) المرجع السابق ، المادة الثالثة .

عنه ، (١) :

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية تحكمها أساسا ، نظرية المسؤولية المطلقة . ولكنها جذبت المسؤولية عن الحالات المنصوص عليها في المادتين السابعتين ، لتفرض صراحة على قيامها على أساس مسؤولية الخطأ :

« كذلك ، ففي الاتفاق المبرم بين بولندا والاتحاد السوفيتي ، حول النظام القانوني لحدودهما المشتركة ، جرى النص صراحة على المسؤولية على أساس الخطأ ، إذ نصت المادة الرابعة عشرة من هذا الاتفاق على أنه ..
« إذا حدث خطأ من أحد الطرفين المتعاقدين تسبب في إلحاق ضرر مادي بالطرف المتعاقد الآخر ، نتيجة لاختلافه في تنفيذ أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة ، قام الطرف المسؤول عن هذا الضرر بدفع تعويض له » (٢) .

وفيما عدا هذه الاتفاقيات ، فإنه نادرا ما نلاحظ النص على المسؤولية المستندة إلى الخطأ إلا في أحوال حرمان المشغل الخاص من مسؤوليته المحدودة بمقتضى بعض الاتفاقيات ، مثل المادة الثانية عشرة من الاتفاقية المطلقة بالضرر الذي تسببه طائرة اجنبية للغير على سطح الأرض (٣) والتي تقضى بعدم تمتع المشغلين بحدود مسؤوليتهم ، إذا عزيت الإصابة إلى تقصيرهم

المطلب الثالث

نظرية الخطأ في أحكام القضاء الدولي

استند العديد من أحكام القضاء الدولي ، إلى نظرية الخطأ في اقامة المسؤولية الدولية ، وقد لا يتسع المجال لمتناول هذه القضايا بالتفصيل ، وحسبنا

(١) المرجع السابق ، المادة ١/٤ ب .

(٢) الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية بولندا وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن النظام القانوني للحدود الدولية السوفيتية للبولندية ، يوليو ، ١٩٤٧ ، المادة ١٤/٢ ، انظر : الأمم المتحدة ، مجموعة الماحداث المجلد ٣٧ ، ص ٢٥ .

(٣) الاتفاقية المطلقة بالأضرار التي تلحقها الطائرات الأجنبية بالغير على السطح ، روما ، ١٩٥٢ انظر : الأمم المتحدة ، مجموعة الماحداث ، المجلد ٣١٠ ، ص ١٨١ .

أن نشير الى بعضها ، كى نفسح المجال لمرضى قضية مضيق كورفو الشهيرة باعتبارها تتعلق بالمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية .

فمن القضايا الجديدة التى أسس الحكم فيها صراحة على نظريه الخطأ ، قضية الاباما Alabama Claim ، حيث قضت محكمة التحكيم عام ١٨٧٢ ، بأن المملكة المتحدة للبريطانية لم تبذل العناية الواجبة المطلوبة فى سلوك الدولة المحايدة بين الأطراف المتحاربة . . لذا قضت المحكمة بمسئولية !المملكة المتحدة البريطانية على اساس الخطأ(١) .

وايضاً فى قضية البعثة التبشيرية الأمريكية فى سيراليون . Home Missionary Society Claim اسست المحكمة حكمها على نظرية الخطأ . وانتهت الى انه من المبادئ المستقرة فى القانون الدولى انه لا مسئولية على اية حكومة عن أعمال المصيان ، التى يترتب عليها انتهاك لسلطاتها ، ما لم تكن هذه للحكومة تد: تصرفت بمسؤونية ، او قصرت فى اخاد هذه للثورة (٢) .
لذلك رفضت المحكمة الحكم بمسئولية الحكومة البريطانية .

— وكذلك قضية نويس Noyes Claim ، عام ١٩٣٣ التى أتمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، ضد حكومة بنما « Panama » ، للمطالبة بالتعويض عما أصاب مواطنيها نويس من اضرار . حيث قضت المحكمة بعدم مسئولية الحكومة البنامية ، لعدم ثبوت تقصيرها فى القيام بواجبها فى حفظ الأمن والنظام (٣) .

— اما عن قضية مضيق كورفو Corfu Channel (٣) فقد أثارت خلافا كبيرا فى الفقه الدولى ، بل وبين قضاة محكمة العدل الدولية التى اصدرت الحكم

Briggs, Op. Cit, P. 1026.

(١)

(٢) « It is a well-established principle of the international law that no government can be held responsible for the act of rebellious bodied of men committed in violation of its authority, where it is itself guilty of no breach of good faith ,or of no negligence in suppressing insurrection » . Harris, D.J., Op. Cit, P. 400.

— Harris, D.J., Op. Cit, P.P 445-446

(٣)

— I.L.C., Reports, 1949, P. 4

(٤)

فيها ، ودار هذا الخلاف حول ما إذا كانت المحكمة قد طبقت معيار مسؤولية المخاطر في الحكم الصادر منها في هذه القضية ، أم أنها استندت إلى نظرية الخطأ لإقامة المسؤولية الدولية .

وتتلخص وقائع النزاع ، في الدعوى التي أقامتها المملكة المتحدة البريطانية ، أمام محكمة العدل الدولية في ٢٢ مايو ١٩٤٧ ، ضد حكومة جمهورية البانيا الشعبية ، في أنه أثناء عبور قافلة من السفن الحربية للبريطانية لمنطقة جنوب غربي Saranda ، في البحر الملاحي الدولي بمضيق كورفو ، والواقع داخل المياه الإقليمية الألبانية ، اصطدمت سفينتان من القافلة ببعض الألغام البحرية ، مما أسفر عن حدوث أضرار كبيرة بهاتين السفينتين ، ومصرع أربعة وأربعين ضابطاً وبحاراً بريطانين ، وأصابة لثنتين وأربعين آخرين . وادعت بريطانيا في الدعوى ، أن البانيا هي التي قامت ببيت هذه الألغام ، أو أنها - على الأقل - كانت عالمة بوجودها ، لكن قسترت عليها ، وأنه بالرغم من علم الحكومة الألبانية ، وموقفها ، بتأهب السفن البريطانية لعبور المضيق ، فقد أغفلت للحكومة الألبانية الإعلان عن وجود هذه الألغام ، رغم علمها المسبق بوجودها . بينما أنكرت البانيا قيامها بوضع الألغام ، أو الاشتراك في وضعها ، أو حتى العلم المسبق بوجودها في مياهها الإقليمية .

وانتهى للنزاع ، بأن أصدرت المحكمة حكمها بأغلبية أحد عشر قاضياً ، مقابل خمسة أصدروا آراء انفرادية مخالفة ، لكنها ذات قيمة في القضية . فنصر الحكم على مسؤولية الحكومة الألبانية طبقاً للقانون الدولي ، عن الانفجارات التي وقعت في مضيق كورفو ، وما ترتب عنها من أضرار مادية ، وخسائر فادحة في الأرواح (١) .

ويرى جانب من الفقه الدولي ، أن قضاء المحكمة ، تستند إلى مسؤولية المخاطر . إذ أن مجرد وجود الألغام في المياه الإقليمية الألبانية ، ينبئ عن علم البانيا ، أو أنه كان عليها أن تعلم بوجود هذه الألغام في مياه المضيق ، وأن ذلك هو أساس مسؤوليتها . وليس عن سوء نية أو إهمال ، الأمر الذي

كان على الدولة الطالبة اثباته (١) وهو ما لم يطلب من انجلترا . كما أن المحكمة أيضا ، قد استخلصت من الولاية للخالصة لألبانيا على مياها الإقليمية ، معيارا للمسئولية الحقيقية ، ألقت بموجبه المسئولية على عاتق البانيا (٢) .

ويرى جانب آخر من الفقه ، أن المحكمة أقامت المسئولية الدولية على عاتق البانيا ، على أساس أنها انتهكت التزام مسبق *Pre-existing obligation* ذلك أن البانيا حين علمت ، أو كان عليها أن تعلم ، بوجود حقل الألبان في مياها الإقليمية أصبحت ملتزمة بإعلام الدول الأخرى بوجوده ، وهي حين لم تفعل ذلك ، فقد انتهكت للزام دوليا (٣) .

ووفقا لهذا الرأي ، فإن المحكمة لم تحاول حسم ما إذا كانت قد أسست قضائها على نظرية المخاطر . كما أن صياغة الحكم أيضا ، تشير بوضوح إلى أن هناك انتهاكا موضوعيا لواجب دولي ، وأن للنصر النفسى في المسئولية لم يكن مقارا ، مما ينفي استناد المحكمة لنظرية الخطأ (٤) .

وعلى الجانب الآخر فإن آراء فقهية لها قيمتها (٥) تؤكد أرساء مسئولية البانيا - وفق ماورد في صياغة حكم محكمة العدل الدولية - على أساس نظرية الخطأ . وإن خطأ البانيا ، يتمثل في إهمالها في عدم إخطار ، وتحذير السفن

— Goldie L.E.F., *International Principle of Responsibility* (١) for Pollution, C.J.T.L., Vol. 9, No. 2- New York, 1970, P. 283 at, 307 and :

— Goldie, L.E.F. *Liability for Damage.*, Op Cit, PP. 1226-1231.

— Kuwabara, S., *The Legal Regim of the Protection of the* (٢) *Mediterranean Against Pollution from Land-Based Sources, National Resources and the Environmental Series*, Vol. 15, U.N.E.P. Dublin, 1984, P. 37.

— De Aréchaga, E.J., *International Law in the Past Third* (٣) *of a Century*, Op. Cit, 270.

— De Aréctaga, E.J., *International Responsibility*, Op. (٤) Cit, P. 531 and 537

— Oppenheim, Op. Cit, P. 343 ; and (٥)

— Brownlie, I., *Principles of Public International Law*, 3rd. edition, Oxford University press, London, 1979, P. 441-443.

البريطانية ، بوجود حقل الأنغام ورغم علمها بذلك • ويضيف أصحاب هذا الرأي أن المحكمة طبقت معيار الإهمال تطبيقاً لا لبس فيه، وأنهم لم تستند إلى المسؤولية المطلقة ، إذ لم تحصر نفسها في إثبات علاقة السببية بين وجود الأنغام داخل الحدود الألبانية ، وبين الضرر الذي تكبته للسفن البريطانية • وبدلاً من ذلك ، فقد بحثت المحكمة فيما إذا كانت السلطات الألبانية على علم بوجود هذه الأنغام ، وما إذا كانت الفرصة متوافرة لدى هذه السلطات ، لإنذار السفن البريطانية في التوقيات المناسب ، وأن المحكمة تصالحت عما إذا كانت السلطات الألبانية قد سببت الضرر عامدة *Willingly* ، أو متهاونة *Negligently* لعدم قيامها بتحذير القافلة (١) •

وفي تقديرنا ، أن محكمة العدل الدولية لم تركز إلى معيار واحد في إقامة المسؤولية الدولية على عاتق البانيا ، بسبب هذه الانفجارات • بل أنها استندت إلى كل من نظريتي الخطأ ، والمسؤولية المطلقة في إقامة المسؤولية • وأعملت كلا من هاتين النظريتين في أحد جوانب الحكم • فباستقراء هذا الحكم • يلاحظ أن المحكمة بحثت جزئيتين هامتين أثناء دراستها لموضوع الدعوى :
الأولى : مدى علم الحكومة الألبانية بوجود الأنغام في المضيق •
والثانية •• مدى مسؤولية البانيا عن الانفجارات ، وما نجم عنها من أضرار مادية ، وخسائر في الأرواح •

وبالنسبة للجزئية الأولى : فإن للبحث لم يكن يتطرق بتقرير المسؤولية ، بقدر ما كان يتطرق بالاثبات واستخدام الأدلة في الدعوى • وفي ذلك قضت المحكمة بما يلي ••

« من الواضح أنه لا يمكن افتراض علم الحكومة الألبانية بوجود حقل الأنغام لمجرد اكتشاف الحقل في المياه الإقليمية الألبانية ••••
وصحيح أن الممارسة الدولية ، درجت على جواز مطالبة الدولة التي يقع في إقليمها فعل يتناقض مع القانون الدولي ، بأن تبرر موقفها من هذا العمل ، وصحيح أيضاً أنه لا يجوز للدولة أن تتخلص من هذه المطالبة ،

بإدعاء جهلها بظروف الفعل وبمرتكبيه ... ولكن لايجوز أن يستنتج من مجرد سيطرة الدولة على إقليمها ، وعلى مياهها الإقليمية ، أن هذه الدولة كانت تعلم ، أو كان عليها أن تعلم ، بأى فعل غير قانونى ارتكب فى نطاقها ، ولا أن تعلم أو كان ليتمكن عليها أن تعلم شخص مرتكبيه . وهذه الحقيقة فى حد ذاتها - وبغض النظر عن أية ظروف أخرى - لا تتطوّل على مسئولية من حيث الظاهر ، ولا تستوجب نقل عبء الإثبات الى للدولة المذكورة . وعلى العكس ، فإن السيطرة الإقليمية الخالصة ، التى تمارسها دولة ما دون سواها ، فى نطاق حدودها ، ذات تأثير على طرق الإثبات المتاحة لإثبات علم الدولة بهذه الأحداث ، (١) .

وعلى أساس ما أفتتحت اليه المحكمة فيما سبق ، فقد سمحت باستخدام الأدلة غير المباشرة فى الدعوى ، وأكدت أنه بالرغم من أنه لم يثبت لديها قيام البانيا بزور الأعلام ، إلا أنها استندت الى دليلين غير مباشرين ، يستنبط منها القول ، بأن البانيا كانت على علم ببث الأعلام فى المضيق .

« It is clear that knowledge of the minelaying cannot be (١) imputed to the Albanian Government by reason merely of the fact that a minefield discovered in Albanian territorial waters. It is true, as international practice shows, that a state on whose territory or in whose waters an act to international law has occurred, may be called upon to give an explanation. It is also true that State cannot evade such a request by limiting it self to a reply that it is ignorant of the circumstances of the act and of its authors .. But it cannot be concluded from the mere fact of the control exercised by a state over its territory and waters, that state necessarily knew, or ought to have knew, or should have known, the authors, This fact by itself and apart from other circumstances, neither involves *prima facie* responsibility nor shifts the burden of proof.

On the other hand- the fact of this exclusive territorial control exercised by a state within its frontiers has a bearing upon the methods of proof available to establish the knowledge of that state as to such events»
See : I.C.J., Reports, 1949, P, 19

فقد قررت المحكمة قيام الحليل القاطع لديها بأن البانيا لم تتوقف عن مباشرة الرقابة الصارمة على هذا الجزء من مياه المضيق ، سواء قبل الحادث أو بعده ، بالإضافة الى أن طبيعة التكوين الجغرافي لخليج Saranda وتضاريسه الملاحية ، والارتفاعات التي تهيم على مدخله ، تشكل نقاط مراقبة ممتازة ، تيسر عملية للرقابة الحقيقية التي تقوم بها البانيا على المضيق ، وانتهت المحكمة الى الحكم بطلم البانيا المسبق بزرع هذه الألفام (١) .

ولا يمكن والأمر كذلك القول ، بأن المحكمة افترضت علم البانيا بوجود الألفام . لكنها تيقنت من هذا العلم ، من خلال أدلة غير مباشرة تقطع بمعرفة البانيا بوجود الألفام في مياهها ، أو أنه كان بمقدورها أن تطم ذلك .

وعلى ذلك فمسئولية الحكومة الألبانية دون سواها عن وجود النشاط الخطر في نطاق إقليمتها ، وبصرف النظر عن تحديد مرتكبيه ، يدخل في نطاق المسئولية المطلقة للدولة عن الأنشطة التي تجرى في نطاق ولايتها ، أو تحت سيطرتها الفعلية .

لما للجزئية الثانية من الحكم ، والتي انتهت فيها المحكمة الى لتامة المسئولية على عاتق البانيا عن الانفجارات التي وقعت والأضرار المادية والخسائر في الأرواح فقد استندت المحكمة وبوضوح ، الى نظرية الخطأ . فقررت أن البانيا وقد ثبت في حقها العلم بوجود الألفام في المجرى الملاحي لمضيق كورفو ، فإنها لم تتخذ ما كان ينبغي عليها أن تتخذه من خطوات ضرورية ومبكرة لتحذير السفن المتقربة من منطقة الخطر ، وبصفة خاصة تلك التي كانت على وشك الوصول الى هذه المنطقة ، خاصة وأن السفن البريطانية كانت قد أبلغت محطة سان جورج التابعة لخفر السواحل الألبانية ، وفي الواحدة ظهر يوم حدوث الانفجار الذي وقع بعد ذلك بساعتين ، بأنها وصلت الى منطقة « Long Cap » ، فكان من الممكن ، والأمر كذلك ، أن تستفيد السلطات الألبانية من فترة الساعتين بين الإبلاغ وبين وقوع الانفجار ، لتحذر السفن البريطانية من وجود هذه الألفام . وبذلك انتهت المحكمة ، الى : « أن السلطات الألبانية لم تحاول ، حقيقة ، أن تمنع الكارثة ، وهذا الأهمال

الخطير ، يوقع المسؤولية الدولية على عاتق البانيا ، (١) .

وعلى ذلك ، فقد استند هذا الحكم ، في الأساس ، على نظرية الخطأ ،
وقصر نطاق المسؤولية المطلقة في نسبة النشاط الخطر الى البانيا .

المبحث الثالث

نظرية الخطأ

كأساس للمسؤولية الدولية عن السلس بسلامة البيئة البحرية

اضافة الى الاعتراضات التقليدية التي اثارها الفقه الدولي حصول
نظرية الخطأ فقد ابدى جانب كبير من هذا الفقه ، تخوفهم من اللجوء الى هذه
النظرية ، لاثامة المسؤولية الدولية عن الضرر البيئى العابر للحدود
اذ يرى البعض ، « ان معايير للحرص ، ومقاييس التنبؤ ، التي يستند
اليها في تقدير الخطأ ، أصبحت متزايدة الابهام ، وغير محددة ، في ظل التقدم
والتطور للتقنى ، (٢) وأنه في ظل هذا التطور التقنى ، أصبح من المتعذر اثبات
الخطأ في احوال الضرر البيئى العابر للحدود ، وذلك ، لما للتغير للجذرى الذى
قد يشوب للجسم المسبب للضرر ، او لتأخر ظهور الضرر مددا طويلة بمعد
وقوع الحادث الضار ، مثلما في احوال التلوث النووى ، والتلوث باغراق
النفائيات السامة او المشعة ، مما قد يتعذر معه تحديد مصدر التلوث على وجه
الدقة ، وبالتالي نسبة للخطأ الى مرتكبه .

« In fact nothing was attempted by the Albanian authorities to (١)
prevent the disaster. These grave omissions involve the international
responsibility of Albania »

I.C.J., Rep., 1949, P. 244

« The standards of care and the tests of foreseeability upon (٢)
which fault could be assessed were rapidly becoming obscure and
indeterminate »

Kelson, J.M., Op. Cit, P.P 227-288.

كما انه من الصعب دلثما ، من الناحية العملية ، اثبات نية الخطأ الممدى ، او الاعمال خاصة ، لذا كان الخطأ منسوباً الى فرد ، او مجموعة من الأفراد ، لفشلهم في أداء المهام الوظيفية الموكلة اليهم ، اضافة الى ذلك ، فان البحث في معيار السلوك الذى تنتجه الدولة عند لتيانها لفضل ماس بسلامة البيئة ، لايتفق مع طبيعة الدولة ، كشخص اعتبارى (١) .

ويخشى في ضوء الاعتبارات السابقة ، أن تصبح مسئولية الخطأ وسيلة لتخاشى المسئولية ، في وقت أصبح المجتمع الدولى فيه غير قادر على تجنب الضرر . والدليل على ذلك ، انه عند اعداد مشروع الاتفاقية الدولية للمسئولية المدنية عن اضرار التلوث النفطى عام ١٩٦٩ (٢) ، وفي وجود اقتراح باتامة المسئولية على اساس الخطأ ، وآخر يستهدف لتمامها مسئولية مطلقة ، كان ان عرضت شركات التامين في سوق لندن ، أن تغطي التامينات بموجب هذه الاتفاقية ، بما قيمته ٤٠ مليوناً من الدولارات ، اذا ما استست المسئولية على اساس الخطأ . وخفضت القيمة الى ٩٦ مليون دولاراً ، اذا ماتم تأسيس الاتفاقية على اساس المسئولية المطلقة (٣) . وهذا يوضح مدى مايمكن أن تحققه مسئولية الخطأ من مزايا لمزولى الأنشطة الخطورة في البيئة البحرية ، مما يؤدى الى تهريبهم من المسئولية ، لصعوبة اثبات الخطأ ، ورغم اللامان الكبيرة التى يحقونها .

لكن ، وفي وجود هذه الانتقادات لنظرية الخطأ ، يتجه جانب من الفقهاء

(١) De Aréchaga, E.J., International law in the past third of a century, Op. Cit, P. 269.

(٢) International Convention on Civil Liability for Oil Pollution Damage, Brussels, 1969, U.N.T.S., Vol. 973, P. 3.

(٣) صالح عطية سليمان العرجومى ، أحكام القانون الدولى في تامين البيئة البحرية ضد التلوث ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، مقدمة لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٧١٦ .

الدولي (١) إلى تقرير لقائمة مسئولية الدول عن الضرر للبيئة العابرة للحدود ، على أساس للخطأ ، ويستند هذا الجانب في ذلك ، التي تقتض في أن النظام انفاووني الدولي ، يعتمد معيار للخطأ ، كالمساس للمسئولية الدولية عن التلوث للمابر للحدود الوطنية .

ومن هذا الجانب ، الفقيه « جونتر هاندل » (٢) ، الذي فضل أن يظل الخطأ ، المعيار الأساسي للمسئولية الدولية ، عن الضرر للبيئة العابرة للحدود . وهو يشير - في سبيل تدعيم وجهة نظره - الى انه استشف من المناقشات في اللجنة للتخصيرية ، لوضع مشروع اعلان متوكلمهم للبيئة الانسانية ، ما يؤكد أن المبدأ الحادى والمبشرين من هذا الاعلان (٣) ، يستند الى المسئولية على أساس للخطأ (٤) .

كذلك ، يشير هاندل ايضا ، ودون أن يظل وجهة نظره - الى أن المادتين

(١) ومن هذا الفقه الدولي ، انظر :

- Handl, G., *State Liability for Environmental Damage*, Op. Cit. P. 539.

— Ballengger, J., *La Pollution en Droit International (La Responsabilité pour Les Dommages Causes par La Pollution Transfrontiere)*, These, Lousann, 1975. P P 231-232 and :

— Morin, J.Y., « *La Pollution Des Mers au Regard du Droit International* », *The Protection of The Environment and International Law*, H.A.I.L.C, 1973, Op. Cit, P 325

— Handl, G., Op. Cit, P. 536.

(٢)

(٣) وينص المبدأ ٢١ من اعلان ستوكهولم للبيئة على ما يلي .
« للدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي ، حق السيادة في استقلال مولودها طبقا لسياستها البيئية الخاصة ، وهي تتحمل مسئولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها داخل حدود ولايتها أو تحت رقابتها لا تضر ببيئة دولة أخرى أو ببيئة مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية » .
اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، ستوكهولم ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، المادة ٢١ .

Handl, G : Op. Cit, P. 536.

(٤)

١٣٩ فقرة أولى (١) ، ٢٣٥ ، فقرة أولى (٢) ، من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، يتناولان المسؤولية الدولية على أساس الخطأ ، ففى رايه ، أن هذه الموارد صيغت بعبارات تختص بفشل للدولة فى الاصطلاح بمسئولياتها بموجب هذه الاتفاقية ، وبالتوافق مع احكام القانون الدولى (٣) .

ونحن لانتفق مع هذا للجانب من الفقه فى تقرير مسؤولية الدولة عن الضرر البيئى العابر للحدود على أساس الخطأ ، وللأسباب سالفة الذكر ، وللتى أدت بالفقه الدولى ، الى التحول عن هذه للنظرية ، الى نظرية الفصل للدولى غير المشروع ، والتي تقيم المسؤولية على عاتق الدولة ، لمجرد انتهاكها للالتزام دولى .

وقد تدلوك للفقهاء ذاته تصور نظرية للخطأ ، فعدل عن وجهة نظره ، وذلك فى مقال لاحق ، أكد فيه أن « المسؤولية الدولية للدولة عن أضرار بنتلوث غير للمعدى انما يبره للحدود الوطنية ، تظل بصفة عامة ، متوقفة على فعل الدولة المسبب للضرر ، والذي يعد غير مشروع وفقاً للقانون الدولى » (٤) .

(١) المادة ١/١٣٩ من لاتفاقية قانون البحار . وقد نصت على مايلى .
« الالتزام بضمان الامتثال لهذه الاتفاقية والمسؤولية عن الأضرار » .
١ - تكون الدول الأطراف ملزمة بضمان أن تجرى الأنشطة فى المنطقة وفقاً لهذا الجزء ، سواء قامت بها دول أطراف أو يكون لها أو لرعاياها سيطرة فعلية عليهم

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق
(٢) المادة ١/٢٢٥ من اتفاقية قانون البحار وقد جرى نصها كما يلى .
١ - « الدول مسئولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية وللحفاظ عليها وهى مسئولة وفقاً للقانون الدولى » .
Handl, G., Op. Cit., P. 541. (٣)

« A State's international liability for accidental trans- (٤)
national pollution damage in general continues » to be contingent upon the act of the state causing the damage being wrongful under international law » .

Handl, G. : International Liability of State for Marine Pollution
Op. Cit., P. 94.

لكن وبالرغم من اعتراف « هاندل » بتأسيس مسؤولية الدولة على نظرية الفعل الدولي غير المشروع ، فإنه يعود ، ويشترط توافر عنصر لضافي يتوقف على اثبات « أن سبب الحادث الضار ، هو عدم توافر العناية الواجبة في مسلك الدولة المسيبة للتلوث العابر للحدود ، أو بمعنى آخر أن فشل الدولة في منع الضرر ، يجب تقديره وفق معيار للسلوك يتضح في ضوء الظروف ، أنه كان ينتظر من الدولة أن تعتمد بشكل معقول (١) » .

وهذا المنظور الجديد لمسئولية الدول عن الضرر البيئي للعابر للحدود ، يتوافق الى حد كبير مع مفهوم المسؤولية لدى الفقيه « أنزيلوتي » ، الذي سنعرض له فيما بعد - اذ هو يقيم المسؤولية على انتهاك القانون الدولي باعتباره فعلا غير مشروع ، مع اشتراط لفتقاد مسلك الدولة للعناية الواجبة .

ونحن ننتفق مع هذا الراى الأخير ، فلا نجد مبررا لاقامة مسؤولية الدولة على اساس الخطأ ، للتصور الذى يشوب اعمال هذه النظرية ، وى الوقت الذى ينتهج فيه المجتمع الدولى منهجا واقعيا بإبرام ، معاهدات دولية تعرف فيها الالتزامات الدولية تعريفا محددا ، تلافيا لوقوع الضرر البيئى للعابر للحدود ، أو للتقليل من لمكانية حدوثه كما أن هذه الاتفاقيات ، تحدد المتطلبات الواجب مراعاتها ، من أجل الوفاء « بالعناية الواجبة » ، مثل مواصفات بناء السفن وصلاحياتها للابحار ، وحينئذ تصبح الأدلة على أى قصور فى لىلاء العناية الواجبة ، أكثر يسرا ، مادام انتهاك أى من هذه المتطلبات والمعايير يشكل فى حد ذاته أساسا للمسئولية (٢) .

« Liability will depend on proof that the state's lack of due (١) care or due diligence brought about the transnationally injurious event. In other words, that state's failure to prevent the injury well be evaluated against a standard of conduct which, in the light of the circumstances, the state could reasonably have been expected to adopt » .

... Handl : Loc. Cit., P. 95.

De Aréchaga, E.J., International Law in the Past Third of (٢)
a Century, Op. Cit., P. 273.

ولكننا نجد لنظرية الخطأ مجالا آخر للتطبيق ، في لائحة المسئولية الدولية عن الضرر البيئي العابر للحدود ، والذي تحثه أنشطة الكيانات الخاصة ، ففى عكس مايراه الفقه الدولى التقليدي عن عدم مساءلة الدولة عن الأضرار التي تحدثها أنشطة الكيانات الخاضعة التابعة لها (١) ، فإن مسئولية الدولة يمكن أن تنشأ على أساس فشلها في منع وقوع الضرر البيئي العابر للحدود (٢) ، الذي تحثه أنشطة هذه الكيانات الخاصة في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها ، إذ عتقذ يمكن نصبة التكصير الى جانب الدولة (٣) اما لحجم قيامها ببذل العناية الواجبة لمنع وقوع الضرر البيئي العابر للحدود ، أو لأنها لم تقم بمصاطة مؤلاء الأفراد عن هذه الأضرار ، أو لامتناعها عن محاكمتهم أو عقابهم (٤) ، ومع هذا ، فمن الملائم أن يوضع الخطأ في إطاره للصحيح ، وبعبدا عن أى عنصر شخصى لايتلائم مع طبيعة الدولة ، إذ يجب أن يستشف الخطأ من القصور العام ، أو للعجز في تسييج الدولة ، أو في ادارتها العامة ، وبعبدا عن أى مضمون شخصى ، (٥)

وكذلك ، ان ينظر الى « واجب العناية » *due diligence* ... على أنه « ليس عنصرا شخصيا ، بل على أنه مضمون الالتزام الذى يسبق الانتهاك الذى تبال التولة عنه » (٦)

Ago, Fourth Report on « State Responsibility », Y.I.L.C., 1972, (١)
Vol. II, P. 56. (UN.Doc. A/CN.4/264).

Handl, G. State Liability for Environmental Damage, Op. Cit. (٢)
P. 451.

(٣) د. عبدالعزيز محمد سرحان ، قواعد القانون الدولى العام في أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل في مصر ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٧٨ .

De Aréchaga, Op. Cit. PP. 283-284. (٤)

De Aréchaga, E.J. International Responsibility, Op.Cit., (٥)
P. 536.

Due diligence is not a subjective element, but the content (٦)
of the pre-existing obligation for violation of which the State is respon-
sible »

De Aréchaga, E.J. International Law in the Past Third of a Century.
Op. Cit, P. 270.

(م - أ - البيئة البحرية)

ورغم ذلك فليس من الملائم أن يمتد أعمال هذه النظرية ، الى مجال المسؤولية الدولية عن الأنشطة للخطرة ، والا عذا الى تخوفنا السابق ، من أن يؤدي ذلك الى تهرب المستفيدين من الأنشطة للخطرة ، من مسؤوليتهم ، نظرا للطبيعة الخاصة التي تتسم بها هذه الأنشطة . الأمر الذي يفضل معه وضعها في إطار مسؤولية المخاطر ، وعلى النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

بناء على ماتقدم ، واتساقا مع المبادئ القانونية التي لكتتها محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو ، ووفق مفهوم المسؤولية الدولية ، الذي يفتوى على عنصرى المنع ، واصلاح الضرر Prevention and Reparation ففي حالة علم الدولة بوجود مضر للضرر العابر للحدود ، في نطلق ولايتها ، أو تحت سيطرتها للخطية ، أو كان لديها من الوسائل مايتيح لها اللطم بهذا للأنشاط ، وكان لديها من الوقت والامكانيات مايتيح لها منع وقوع هذا الضرر ، تكون هذه الدولة مسئولة دوليا ، عن ليلاء العناية الواجبة ، لمنع وقوع الضرر البيئى العابر للحدود ، الذى تحثه أنشطة الكيانات الخاضعة لولايتها أو تحت رعايتها الخطية ، كما أن على هذه الدولة أن تتحمل مسؤولية اصلاح الضرر ، الذى قد يقع اذا ما فشلت أو أهملت في أداء هذه العناية الواجبة تجاه منع للضرر . ويكفى لكى تخلص الدولة من مسؤوليتها ، أن تثبت أنها بذلت العناية الواجبة لمنع هذا الضرر . أما اذا كان الضرر منبعا عن نشاط يتسم بالخطورة ، فلا مجال لأعمال هذه للقواعد .



الفصل الثاني

نظرية الفعل غير المشروع دوليا

في مطلع القرن العشرين ، وعلى اثر الانتقادات التي وجهها للفقه الدولي الى نظرية الخطا ، صاغ الفقيه الايطالي « انزيلوتي » نظريته الجديدة في المسؤولية الدولية ، والتي تبتعد بها عن الطابع الشخصي ، المؤسس على الخطا وتنحو بها نحو اتجاه موضوعي مجرد يتمثل في انتهاك احكام القانون الدولي ، باعتبار هذا الانتهاك فعلا غير مشروع دوليا .

وسنعرض فيما يلي لمفهوم هذه النظرية ، وموقف الفقه الدولي منها ، ثم لتطبيقاتها في المعاهدات الدولية واحكام القضاء الدولي ، ونتبع ذلك بتقدير مدى ملاءمة هذه النظرية ، كاساس للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية .

المبحث الأول

نظرية الفعل غير المشروع في فقه القانون الدولي

كان « لانزيلوتي » و « كانفاليري » من رواد المدرسة الايطالية ، الفصل الاكبر في صياغة هذه النظرية ، متحررين من انكار القانون الروماني ، المستندة إلى الخطا ، فبعد ان وجه الفقيه « انزيلوتي » انتقاداته الى نظرية الخطا ، صاغ هذه للنظرية الجديدة ، قائلا ان مسؤولية الدولة تنشأ من مجرد تسببها فوضوعيا ، في انتهاك القانون الدولي ، اذ لا جسدوى من اشتراط للخطا في مسلكها لتقرير مسئوليتها ، وحيث لا سبيل الى التوصل الى ارادة الدولة لمرة ما اذا كانت تصمدت لارتكاب هذا الفعل ام كانت متهاونة بصده . فيمكنى لتقرير مسئوليتها ، نسبة الفعل غير المشروع اليها ، اذ ان علاقة النسب

imputability ، تعد الأساس الوحيد لمسئوليتها (١) .

ويجمع الفقه الدولي على أن الفعل غير المشروع ، هو ذلك الفعل الذي يعد انتهاكا لأحكام القانون الدولي . إذ هو « الفعل الذي يتضمن مخالفة لتواعد القانون الدولي العام ، الاتفاقية أو العرفية ، أو لمبادئ القانون العامة » (٢) . أو هو كما يعرفه الفقيه « أجر » : بأنه : « السلوك المنسوب للدولة - وفقا للقانون الدولي - والذي يمثل في فعل ، أو امتناع ، بشكل مخالفة لأحد التزاماتها الدولية » (٣) .

فمعيار عدم المشروعية ، معيار دولي موضوعي . لا عبء فيه لنفسه الانضمام ، لأن مخالفة أي التزام دولي ، أيا كان مصدره ، تولد المسؤولية الدولية ، ودون النظر لوصف الفعل في القانون الداخلي .

كذلك لا يعتمد بالوسيلة التي بنحقيق بها انتهاك القانون الدولي ، سواء كان ذلك بفعل ، أو بامتناع ، أو بإهمال . فكل ما اشترطه «انزيلوتي» أن يعبر هذا الفعل عن عدم توافر العناية الواجبة due diligence في مسلك الدولة (٤) .

وتبعا للرأي الغالب في الفقه الدولي (٥) ، فإنه يشترط لقيام المسؤولية الدولية ، وفقا لنظرية الفعل الدولي غير المشروع ، توافر عنصرين ..

اولهما .. شخصي .. بمعنى ان يكون التصرف منسوباً الى أحد أشخاص القانون الدولي .

(١) د. محمد طلعت الفنيمي ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ - ٤٥٠ .

(٢) د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام . دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٦٧٥ .

(٣) Ago, R., The Third Report on « State Responsibility »
Y.I.L.C, 1971, Vol. II P. 214, (Doc A/CN. 4/264)

(٤) د. محمد طلعت الفنيمي ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٥) انظر في هذا الرأي :

- د. حامد سلطان ود. عائشة راتب ود. صلاح الدين عامر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

والثاني .. موضوعي .. أى ان يكون التصرف مخالفا للالتزام دولي على عاتق الدولة .

اما عن « الضرر » فقد ثار التساؤل حول ما اذا كان يعد شرطا ثالثا ، لقيام المسؤولية الدولية عن انتهاك القانون الدولي ، وتمت المناقشات التي دارت حول هذا التساؤل ، من الملامح البارزة في تطور الفكر القانوني الدولي . وذلك ، لأن هذا الفقه ، ظل ولزمن طويل ، وهو يشترط تحقق الضرر لامكان قيام المسؤولية الدولية (١) ، وهذا ما جرت عليه ايضا ، احكام القانون الدولي (٢) ، فما من قضية أثيرت بشأن مسؤولية دولة ما ، الا وكان محورها ضرر لحق بالدولة المدعية ، او برعاياها .

على حين يجزم جانب كبير من الفقه الدولي حاليا ، على ان الضرر لا يعد شرطا من شروط المسؤولية الدولية ، وان انقسم هذا الجانب ، حول تحديد علاقة الضرر بالمسؤولية عن الفعل الدولي غير المشروع .

-
- De Aréchaga, E.J. International Responsibility, Op. Cit, P. 534
 - Ago, Third Report on State Responsibility, Op. Cit, P. 234.
 - Stark : J.C, Op. Cit, P. 106.

(١) من مؤلف الفقهاء ..

- د. محمد سامي عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢ .
- د. محمد حافظ غانم ، المسؤولية الدولية ، محاضرات القيت على طلبية قسم الدراسات للقانونية بمعهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١١٣ - ١٢٤ .
- د. علي صادق أبو حيف ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .
- د. محمد طلعت الغنيمي ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢ .
- د. محمد المسعيد اللقاني ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- د. سمير محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .
- محمد عبد العزيز أبو سخيلة ، المسؤولية الدولية عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٨ .

(٢) راجع في ذلك القضايا التالية :

- Trail Smelter Arbitration, UNRIAA, Vol. III, P. 1973.
- Corfu Channel Case, I.C.J, Reports, 1949, P. 4.
- Chaire Chini. Op. Cit.

فيرى « هاندل » أن الضرر وإن لم يكن أحد عناصر الفعل غير المشروع ، إلا أنه يعد مقدمة منطقية للمسئولية الدولية (١) . كما يرى هاندل كذلك ، أن الآثار الضارة العابرة للحدود ، تؤدي إلى اعتبار الفعل المشروع الذي أحدثه ، بمثابة فعل غير مشروع دوليا ، ولو كان النشاط المحدث للضرر قد تم في إطار ممارسة حق سيادي . ومبعت عدم المشروعية هنا ، أن الدولة ملتزمة بالامتناع عن إحداث أضرار عابرة للحدود (٢) . وفي هذه الحالة تكون قد انتهكت هذا الالتزام ، مما يضيف على الفعل عدم المشروعية .

أما « جريفزاث » ، فيرى أن الضرر ليس شرطا من شروط المسئولية ، ويحلل على سلامة رايه ، بأن معظم الاتفاقيات الدولية تتناول مجوعة من الالتزامات الدولية ، دون أن تشير إلى الأضرار المادية التي تترتب على انتهاك هذه الالتزامات . لذلك ، فانتهاك الالتزام للوارد في الاتفاقية ، يعد كافييا بذاته لإقامة المسئولية الدولية ، إذ أن الضرر في رايه ، وإن كان نتيجة محتملة لفعل دولي غير مشروع ، إلا أنه لا يعد أحد عناصره (٣) .

ونحن مع هذا الرأي أيضا ، والذي يرى أن عدم مشروعية الفعل الدولي تتحقق من مجرد مخالفة أحكام القانون الدولي ، وبصرف النظر عن تحقق للضرر .

وهذا ما انتهى إليه أيضا ، الفقيه أجو . المقرر الخاص الأسبق للجنة القانون الدولي ، حيث أكد أنه من غير الملائم أن يوضع عنصر الضرر في الاعتبار ، عند تحديد شروط وجود فعل غير مشروع دوليا (٤) . وهو ما أصبح عليه

(١) Handl, G. : Territorial Sovereignty and the Problem of Transnational Pollution, A.J.I.L, Vol. 69, No. 1. 1975, P. 51

(٢) Handl, G : Liability as an Obligation Established by a primary Rule of International Law, N.Y.I.L, Vol. XVI, 1985, PP. 57-58.

Graefrath, Op. Cit, PP. 34-35.

(٣)

« It therefore seems inappropriate to take this element of damage into consideration in defining the condition for the existence of an internationally wrongful act »

— Y.I.L.C, 1970, Vol. II, P. 194, para 54 (Doc.A/CN 4/233)

اعضاء لجنة القانون الدولي ، اثناء مناقشتهم لمشروع المادة الثالثة ، من مواد قانون مسؤولية الدول ، الذي تمده اللجنة حاليا (١) ومع هذا فقد ظل للضرر مسألة ذات صلة وثيقة بتقدير التعويض ، وبقتاسب التدابير المضادة التي تتخذها الدول المضرومة (٢) ، وهو ما اكده آجور أيضاً في تقريره الثاني ، نكدم الى لجنة للقانون الدولي عام ١٩٧٠ (٣) .

هذا ، وقد لاقت نظرية الفعل الدولي غير المشروع بولجا في قواعد القانون الدولي ، على نحو ما سنوضحه فيما يلي .

المبحث الثاني

نظرية الفعل غير المشروع دوليا

في مشروعات اللتين والمعاهدات والحكام القضاة الدولي

استقرت نظرية الفعل الدولي غير المشروع في فقه القانون الدولي ، واتخذت منها المحافل القانونية الدولية ، أساسا للمسؤولية الدولية ، ومنها لجنة القانون الدولي في مشروع قانون مسؤولية الدول التي تمده الآن ، كما أخذ بها بجانب كبير من أحكام القضاء الدولي أيضا .

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية التي تنطوي على قواعد حظر الأنشطة الضارة ، فلم تنص على تطبيق هذه النظرية ، ذلك أن مؤدى أى اتفاق دولي . أن تعمل الدول الأطراف وفق أحكامه ، والأشياء في حق من يثبت انتهاكه للاتفاق ، مسؤولية دولية وفق نظرية الفعل الدولي غير المشروع .

(١) دوايية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الجلسة رقم ١٧٣١ ، ص ٢٧٠ .

(٢) « سوشاريكول » عضو لجنة القانون الدولي ، في مناقشات للجلسة رقم ١٧٣١ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

Y.I.L.C., 1970, Vol II, Op Cit, P 48

(٣)

وهذه النتيجة هي التي دعت الدول - اعترافاً منها بهذه النظرية - إلى إبرام العديد من المعاهدات الدولية التي تنطوي على أنماط مختلفة من الالتزامات الدولية، ومنها كثير من المعاهدات الدولية التي استهدفت حماية البيئة البحرية، والتي يترتب على انتهاك أحكامها فعل غير مشروع دولياً، يستوجب مسائلة مرتكبه، ودون أن تنص أيًا من هذه الاتفاقيات صراحة على ذلك * الأمر الذي أكدته أحكام القضاء الدولي، حين قضت بمسئولية الدول عن انتهاك التزاماتها، دون حاجة للنص على ذلك في الاتفاق الذي شرع بالتزلم المنتهك (١) .

لذلك سيقصر دراستنا، على تطبيقات نظرية الفعل غير المشروع دولياً في مشروعات تقنين قواعد القانون الدولي، وفي بعض أحكام القضاء الدولي، ونحيل بحث الالتزامات الدولية في مجال حماية البيئة البحرية، إلى الباب الثاني في هذه الدراسة .

المطلب الأول

نظرية الفعل غير المشروع في مشروعات تقنين قواعد المسئولية الدولية

اتخذت معظم الهيئات العلمية، واللجان للقانونية الدولية، من نظرية الفعل غير المشروع أساساً للمسئولية الدولية في مشروعاتها، المتجده لاعداد تقنين لقواعد المسئولية الدولية .

ففي عام ١٩٢٧ أصدر معهد القانون الدولي قراراً بشأن المسئولية الدولية، جاء فيه : " تسأل الدولة عن كسل فعل أو إعتاق يتفق مع

التزاماتها الدولية ايا كانت سلطة الدولة التي ارتكبتها ، تأسيسية ، او قضائية ، او تنفيذية ، (١) .

كذلك فان اللجنة الثالثة المتباعدة عن مؤتمر تقنين قواعد القانون الدولي الذي عقد في لاهاي عام ١٩٣٠ بدعوة من عصبة الأمم ، اتخذت ايضا من نظرية الفعل غير المشروع اساسا للمسئولية في المشروع الذي اقره ، فنصت المادة الأولى منه على أن « كل خرق للالتزامات الدولية لاحدى الدول ، يحثه عضو فيها ، ويرتّب ضررا لشخص ، او اموال اجنبي على اقليم هذه الدولة ، يستتبع مسئوليتها » (٢) .

وفي مشروع تقنين قواعد المسئولية الدولية الذي اعتهه جامعة هارفارد عام ١٩٦١ ، نصت المادة الثالثة عشرة على ان : « الفشل في بسذل العناية الواجبة ، لتوفير الحماية للاجنيين بواسطة الوسائل المانعة ، تجاه اى فعل غير مشروع يرتكب من قبل اية سلطة ، او اى فرد بمفرده ، او مع آخرين ، يعدّ فعلا غير مشروع » (٣) .

واخيرا فان لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة - وكما ذكرنا من قبل - اتخذت من هذه النظرية اساسا للمسئولية الدولية ونصت في مشروع المادة الأولى من مشروع القانون الذي تنمده ، على ان « كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به دولة ما ، يستتبع مسئوليتها الدولية » (٤) .

Y.I.L.C., 1936, Vol II, P 227

(١)

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

Y.I.L.C., 1969, Vol II, P 146

(٣)

« Every internationally wrongful act of state entails

(٤)

the international responsibility of that state »

Y.I.L.C., 1980, Vol II, Part Two, P 30

المطلب الثاني نظرية الفعل غير المشروع في أحكام القضاء الدولي

لتخذ القضاء الدولي من نظرية الفعل الدولي غير المشروع ، أساسا للمسئولية الدولية في العديد من أحكامه ، وصينا أن نشير الى الحكم الشهير الذي عرضنا له فيما سبق ، والمتعلق بالنزاع حول مصنع شورزوف (١) ، والذي يعد علامة ، بارزة في القانون الدولي . وذلك بما قرره من التزلم مفتك الاتفاق الدولي ، باصلاح الضرر الناشء عن هذا الانتهاك ، ولو لم ينص الاتفاق على ذلك صراحة .

كما يحسب لهذه النظرية أيضا ، أنها يسرت للقضاء الدولي امكان القضاء بمسئولية الدولة عن الأفعال الضارة ، التي ياتيها موظفوها خارج نطاق اختصاصهم *Ultra Vires* ، والتي لم يكن من الممكن مسائلة الدولة عنها ، استنادا الى نظرية الخطأ .

ومن الأحكام العديدة التي تأسست على نظرية الفعل غير المشروع ، تقتطف منها ما تفسمته من عبارات صريحة ، تنطوى على اقرار بنظرية الفعل الدولي غير المشروع .

فقد تناولت محكمة العدل الدولية في حكمين لها ، نظرية الفعل الدولي غير المشروع :

(١) مبالغة بين ألمانيا وبولندا عام ١٩٢٨ أمام المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، حيث طالبت ألمانيا بتعويض عن الأضرار التي لحقت بها من قيام بولندا بنزع ملكية مصنع شورزوف بمنطقة سيليزيا العليا ، وذلك انتهاكا للاتفاق الموقود بين الدولتين في جنيف في مايو عام ١٩٢٢ بشأن تنظيم انتقال المنشآت التي اقامتها ألمانيا على هذا الإقليم البولندي وكانت المحكمة قد قضت في حكم سابق لها عام ١٩٢٦ بحكم مشروعية نزع الملكية الذي أجرته بولندا على هذا المصنع .

ففى رايها الاستشارى الصادر عام ١٩٤٩ ، فى موضوع التعويض عن
الاضرار التى تصيب مستخدمى الأمم المتحدة اثناء الخدمة - (حادث مقتل
الكونت برنادوت ممثل المنظمة فى فلسطين) ، ورد بفتواها ، أن أى انتهاك
لتمهد دولى ، يترتب مسؤولية دولية (١) .

وفى قضية « Barcelona Traction Light Power Company, Limited »
اصدرت محكمة العدل الدولية حكما فى الخامس من فبراير عام ١٩٧٠ ، ضمنته
الشروط الموضوعية لقبولها دعوى الحكومة البلجيكية ، اذ قضت بأنه « كان من
حق الحكومة البلجيكية أن تتقدم بشكوى ، لو انها استطاعت أن تثبت أن أحد
حقوقها قد انتهك ، وأن الأفعال موضوع الشكوى قد استتبع انتهاك القزم
دولى ، ناشئ عن معاهدة ، أو قاعدة قانونية » (٢) .

وفى منازعات التحكيم ، فإن اللجنة العامة للمطالبات المشتركة بين
الولايات المتحدة الأمريكية ، والمكسيك ، والتى انشئت بمقتضى اتفاق عام
١٩٢٣ ، تناولت شروط اسناد المسؤولية الدولية لدولة ما ، وذلك فى منازعة
شركة « Dickson Car Wheel Company » حيث قررت للجنة أن
ذلك يتطلب « أن يسند الى الدولة فعل دولى غير مشروع ، أى أن يقع انتهاك
لالتزم تفرضه قاعدة قانونية دولية » (٣) .

وفى قرار التحكيم الذى أصدرته اللجنة المشتركة بين الولايات المتحدة
الأمريكية وإيطاليا ، بتاريخ ٢٢ اكتوبر عام ١٩٥٣ ، فى قضية شركة
Armstrong Cork Company ، عرفت للجنة الفعل غير المشروع دوليا ، بأنه
أى تصرف من تصرفات الدولة ، يتعارض مع اية قاعدة من قواعد القانون
الدولى ، وأكدت أن الاخلال بالالتزم الدولى ، يستتبع الالتزام بإزالة

— I.C.J., Reports, 1949, P. 184.

(١)

— I.C.J., Reports, 1970, P. 3

(٢)

— U.N.R.I.A.A. Vol. IV. P. 678

(٣)

الضرر (١) .

ويبدو مما تقدم ، ان القضاء الدولي يعتمد مسار الفعل غير المشروع دولياً . كأساس للمسئولية الدولية فيما عرض عليه من منازعات .

المبحث الثالث

نظرية الفعل غير المشروع دولياً

كأساس للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

في ظل مجتمع دولي متطور ومتنام ، تتمتع فيه العلاقات الدولية وتتشابك ، أصبح متعذراً ، ان تظل المسئولية الدولية خاضعة لمعايير سلوك ، تستشف من تصرفات الدول حيال مواقف معينة . ومن هذا الخلق أصبح الانتهك المجرّد ، يفصح عن مسئولية الشخص الدولي الذي يفسب إليه ، ودون مرور لاثبات نية العمد ، أو الاحمال في تصرفه . وبذلك ، أصبحت اللا مشروعية الدولية هي الركيزة الأساسية للمسئولية الدولية ، ومقتضى تلك اللا مشروعية ، تجب « في كون التصرف الذي قامت به الدولة فعلاً ، جاء منافضاً ، أو بالأنق ، غير مطابق للتصرف الذي كان عليها انتهاجه ، لرعاة التزام دولي معين » (٢) .

وكان ان انصحت الدول عن تبولها المطلق لنظرية الفعل الدولي غير المشروع ، فاتجهت الى ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية ، التي تنطوى على التزامات محددة في مختلف أوجه العلاقات الدولية .

وقد حظيت حماية البيئة البحرية بجانب كبير من الاتفاقيات الدولية ، التي انطوت على قواعد والالتزامات محددة تستهدف حماية هذه البيئة ، سواء من حيث اشتراطات بناء السفن وتدريب طاقمها ، أو من حيث حظر أنشطة ، أو

أنفال معينة ، بسبب ماتحدثه من مساس بسلامة البيئة البحرية • فاصبح
أى انتهاك لالتزام دولى ، تضمنته أى من هذه المعاهدات ، يرتب مسؤولية
الدولة التى ينسب اليها هذا الانتهاك •

ولكن يعوق عمومية تطبيق هذه القاعدة ، ما هو مستقر فى القانون الدولى
من نمىبية أثر المعاهدات (١) ، إذ المعاهدة لا تلتزم الا أطرافها (٢) • ولا يمكن
مساطة شخص دولى عن خرق التزم فى معاهدة ما ، إذا لم يكن طرفا فيها •

فاذا كان هذا المستقر عليه الأمر فى القانون الدولى ، فهل تترك حماية
البيئة ، لأهواء الدول فى الارتباط بمعاهدات دولية ؟ وماذا يصعد الدول التى
تقبل لأسباب اقتصادية ، أن تتيج لأى سفينة أن تحمل علمها ودون رابطة
حقيقية بين السفينة ومالكها ، وبين هذه الدولة ؟ (٣) • فهل يتسرك لهؤلاء
حرية التصرف ، والمساس بالبيئة ، لمجرد أن دولة علم السفينة لا ترتبط
باتفاقيات دولية ، تفرض التزامات محددة لحماية للبيئة ؟

• الا يوجد التزم عام بحماية البيئة البحرية يفرض على كافة الدول •
حماية هذه البيئة ، وتنشأ المسؤولية عن انتهاكه ؟

(١) د • حامد سلطان القانون الدولى العام فى وقت السلم، مرجع سابق.

ص ٢٤٥ •

وانظر كذلك ، د • محمد سامى عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ •
(٢) « لا ترتب المعاهدة اية التزامات على دولة ثالثة » ، ولا اية حقوق
لها دون موافقتها ، - المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، ١٩٦٩ ،
انظر : الأمم المتحدة ، أعمال لجنة القانون الدولى ، الطبعة الرابعة ، منشورات
الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٨ ، ص ٣٧١ •

(٣) سفن دول البانليبهون « Paulibhon Vessels » وهى سفن دول بنما
وهندوراس ، والتى لا تشترط الا حدا أدنى من القواعد ومعايير الرقابة على
السفن التى ترفع أعلامها •

انظر احمد نجيب رشدى ، قواعد مكافحة التلوث البحرى ، ومسؤولية
مالك السفينة فى القانون المصرى والاتفاقيات الدولية ، المجلة المصرية للقانون
الدولى ، العدد ٣٣ ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٩ •

وقد تصدى القضاء الدولي للبحث عن مثل هذا الالتزام ، فتوصلت محكمة التحكيم التي نظرت قضية مصهر تريبل ، الى أحد المبادئ القانونية الهامة ، الذي يبدو أنه كان مستقرا في القواعد القانونية العرفية الدولية ، وانصفت المحكمة ، وبإشارات عامة ، عن هذا الالتزام ، فقررت أنه :

« ليس لأية دولة الحق في أن تستخدم ، أو أن تسمح باستخدام اتليمها ، بطريقة تسبب اضرارا ٠٠٠٠ لأرضى دولة أخرى ، أو دخلها ، أو للممتلكات أو الأشخاص في تلك الأراضي » (١) .

وقد كانت محكمة العدل الدولية أكثر وضوحا ، باعترافها بوجود هذا المبدأ العام ، وإن اضفت عليه صفة الالتزام . ففي قضية مضيق كورفو ، قضت للحكمة بأنه ..

« يقع على كل دولة التزام يقضى بالآ تاذن ، بطلبها باستخدام اتليمها للقيام بأنشطة تتعارض وحقوق الدول الأخرى (٢) . »

وقد أكد جانين كبير من الفقه للدولي (٣) ، استقرار هذا المبدأ في القانون الدولي للعرفي بوعلى أنه من التفسير مخالفة للدول لذلك المبدأ ، الذي يقضي:

« No State has the right to use or to permit the use of its (١)
territory in such a manner as to cause injury in or to the territory of
another State or the properties of persons therein . »

Trail Smelter Arbitration : UNRIIAA, Vol. 3, P. 1965.

« Every State's obligation not allow knowingly its (٢)
territory to be used for acts contrary to the rights of other State's ».
I.C.J. Reports, 1949, P 22.

— Andrassy : « Les Relations Internationales de Voisinage » (٣)
R.D.C. 1951 /II, Tome 79, P.P. 169-176., and

— Oppenheim, International Law, Op. Cit, PP. 345-347.

— Ballenger, J, Op. Cit, PP. 28-30 & 72.

— Handl- G., State Liability for Environmental Damage, Op. Cit,
P. 528. ; and

— De Aréchaga : International Law in the Past Third of a Century,
Op. Cit, P. 320.

بأنه لا يجوز لأى دولة أن تستخدم ، أو تسمح لأشخاص خاضعين لولايتها ، أو سلطاتها ، أن يستخدموا اقليمها ، بطريقة تتسبب في إلحاق الضرر بأقليم ، أو بمصالح دولة أخرى .

كما نص على هذا المبدأ أيضا ، عدد كبير من قرارات المؤتمرات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة ، والحفاظ عليها ، أبرزها ما ورد في سياق المبدأ الحادى والعشرين من إعلان ستوكهولم للبيئة الانسانية لكس أبت الصياغة القضاضة لهذا المبدأ ، الى فهم خاطئ ، يقتلص فى انه يستند الى مسئولية مطلقة . وأن وقوع الضرر للعابر للحدود ، يولد مسئولية الدولة المصدر ، ولو كانت قد بذلت العناية الواجبة *due diligence* نفع وقوع الضرر (١) .

ويؤى مدو ارتشاجا ، انه اذا ما فسر هذا المبدأ ، فى ظل المبادئ العامة فى القانون الدولى ، وفى إطار القواعد العرفية الدولية التى تحكم المسئولية الدولية ، فانه يشير الى مسئولية عن فعل غير مشروع (٢) . أى انه يرى أن هذا المبدأ بصورته هذه ، يفرض للتلزما دوليا عاما ، يؤدى انتهاكه الى نشوء المسئولية عن فعل غير مشروع .

ولواقع أن هذا المبدأ بما يتسم به من معنوية ، وإلتهية ، وتوافقه مع مصالح المجتمع ، يبدو وكأنما هو فى طريقه ، لأن يصبح مبدءا أساسيا فى القانون الدولى العرفى (٣) ، كما يبدو انه فى طريقه أيضا ، لأن يستقر فى القواعد القانونية الدولية ، إذ درج على النص عليه ، عدد من اعلانات المبادئ القانونية الدولية ذات الصلة بحماية البيئة البحرية .

— De Arechaga, E.J., *International Law in the Past Third* (١)
of a Century, Op. Cit., P, 273, and
Hanoi : Liability for Marine Pollution, Op. Cit., P 94.

— De Aréchaga. E J , loc., Cit., P 273. (٢)

— Teclaff, L.A., « The Impact of Environmental Concerns » (٣)
on The Development of International Law », in « International
Environmental Law », edited by Teclaff and Utton- Praeger Publi-
shers, New York, 1974, P 243

وعلى صعيد آخر ، فقد نصت على هذا الالتزام أيضا ، لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، في مادتها رقم ١٩٢ ، وتحت عنوان « الالتزام عام » ، لاذ جاء فيها أن « الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها » ، وهو التزام ذو طبيعة لا يمكن الالام بها ، الا من سياق تناوله مع المادة ١٩٣ (١) ، والمفترقتين الأولى والثانية من المادة ١٩٤ (٢) . فالمواد الثلاث مما ، تقودنا الى منلول المبدأ للحادى والاشرين ، من اعلان ستوكهولم . فهى حين تقضى بأن الدول ، حقا سياديا في استغلال مواردها الطبيعية ، يكون عليها في المقابل للقيام باتخاذ كافة التدابير ، كى تضمن أن تجرى هذه الأنشطة للواتمة تحت ولايتها ، أو رقابتها ، بحيث لا يؤدى جريانها الى الاضرار بدول أو ببيئات أخرى ، بطريق التلوث .

لكننا لا نرى في المبدأ ٢١ من اعلان ستوكهولم ، ولا في المواد مسالفة الذكر من اتفاقية قانون البحار ، ما يشير الى أنها تشكل للالتزام عاما بحماية البيئة البحرية ، لاذ لو كان الامر كذلك ، فما الذى دفع واضعوا الاتفاقية الى صياغة هذه الالتزامات التفصيلية الولردة في باقى مواد الجزء الثانى عشر من الاتفاقية ، ولالذى تشكل المواد الثلاثة للمسالفة الذكر مخلا لها ، فواتح الامر ، أن الالتزام

(١) المادة ١٩٣ من لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٩٢ . مرجع سابق.

وقد نصت على مايلى ..

« للدول حق سيادى في استغلال مواردها الطبيعية عملا بسيادتها

للبيئية ووفقا للالتزام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها » .

(٢) اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، المادة ١٩٤ ،

وقد نصت على مايلى ..

١ - تتخذ الدول ، منفردة أو مشتركة حسب الاقتضاء ، جميع مايلزم

من التدابير المتشبة مع هذه الاتفاقية لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه

والسيطرة عليه ، أيا كان مصدره ، مستخدمة لهذا الغرض أفضل

الوسائل العلمية المتاحة لها والمتفقة مع قدراتها » .

٢ - تتخذ الدول جميع ما يلزم من التدابير لتضمن أن تجرى الأنشطة

للواتمة تحت ولايتها أو رقابتها بحيث لا تؤدى الى إلحاق ضرر عن

طريق التلوث بدول أخرى وبيئتها ، وأن لا ينتشر التلوث للناس .

عن أحداث أو أنشطة تقع تحت ولايتها أو رقابتها الى خارج المناطق

التي تمارس فيها حقوقا سيادية وفقا لهذه الاتفاقية » .

الذى يستوجب المسؤولية الدولية عن انتهاكه ، لا بد أن يكون التزاما محددًا ، على نحو ما ورد في صيغة مواد الجزء الثاني عشر من اتفاقية قانون البحار ، لذا نرى أن المبدأ ٢١ من اعلان استوكهولم ، والمواد ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، انما تشكل اطارا توجيهيا للدول ، فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية ، عن الضرر البيئي العابر للحدود ، يلزم لاقامة المسؤولية الدولية عن انتهاكه ، أن يتوكل ذلك مع اخلال آخر بقواعد للقانون الدولي ، التى تفرض للالتزامات محددة لحماية البيئة من الاضرار العابرة للحدود .

وبصرف النظر عما اذا كان هذا المبدأ ، والمواد سالفة الذكر ، تشكل ، أو لا تشكل التزاما عاما بحماية البيئة فان هذه المواد ، وخاصة المبدأ ٢١ من اعلان استوكهولم ، انما تعبر عن ذلك الالتزام المستقر فى القانون الدولي العرفى ، والذى يطلب من الدول ايلاء العناية الواجبة فى تنفيذ الالتزامات الدولية الملقاة على عاتقها ، ومنها الالتزام العرفى التقليدى بوضع الحقائق الضرر بالآخرين . والمستمد من مبدأ " استعمل مالك دون الاضرار بالغير " .

وعموما ، فان الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة البحرية والخطاط عليها (١) ، تنطوى على عديد من الالتزامات القانونية الدولية ، التى تفرض على الدول الأطراف واجبات محددة تستهدف حماية البيئة للبحرية ، بحيث أن أى انتهاك لأحكام هذه الاتفاقيات ، ينسب لدولة طرف ، يرتب مسئوليتها الدولية عن فعل غير مشروع دوليا . كذلك فان لجنة القانون الدولي ، وحى بصدد اعداده لمشروع قانون مسؤولية الدول ، تنطوى لبراز الدور الكبير الذى يمكن أن تؤديه نظرية الفعل غير المشروع دوليا ، فى اقامة المسؤولية الدولية ، من المساس بسلامة البيئة البحرية . ذلك أن اللجنة - وحى تخرج عما هو مستقر فى أعمالها ، من أن محل الالتزام المنتهك ، لا قائم له على منشأ المسؤولية - تؤكد فى المادة التاسعة عشر من مشروع المواد المقترح (٢) ، أن

(١) انظر فى تفصيلات هذه الاتفاقيات الفصل الأول من الباب الثانى .

(٢) وتقتصر هذه المادة على ..

١ - يكون فعل الدولة الذى يشكل انتهاكا للالتزام دولي . فمثلا غير مشروع دوليا ، أيا كان محل الالتزام المنتهك .

٢ - يشكل للفعل غير المشروع دوليا جريمة دولية حين ينجم عن انتهاك =

(م ٩ - للبيئة البحرية)

المجتمع الدولي ، يقوم على مصالح أساسية ، يشكل الأساس بها جريمة دولية (١) ، ومن هذه الجرائم ما ينجم عن « انتهاك خطر للالتزام دولي ذي أهمية جوهرية لحماية وصون البيئة البشرية كالاتزامات بتحريم التلوث للجسيم الجو أو للبحار » (٢) .

وأخيرا ، فإن للجنة حينما بحثت مشروع المادة الثالثة والعشرين من مشروع مولد قانون مسئولية الدول (٣) ، أبرزت مدى علاقة هذه المادة بموضوع حماية البيئة . وذلك ، لما تهدف إليه ، من منع وقوع حدث معين ، ومنعت لذلك بالتلوث ، وأشادت الى أنه لا يشترط فقط عند أعمال هذه المادة ، عدم تأمين النتيجة المحددة يمنع وقوع الحدث بل تشترط أيضا ، ووفقا لنفس المادة ، أن تتوافر سببية مباشرة بين الحدث ، وبين التصرف الذي اتبعته الدولة لمنع . إذ يجب للتيقن ، من أن هذا الحدث قد وقع بسبب عجز الدولة عن منعه نتيجة التصرف الذي اتبعته ، وللتأكد كذلك ، من أنه كان في إمكانها تجنب وقوع

= الدولة للالتزام دوليا هو من علو الأهمية بالنسبة لصيانة مصالح أساسية للجماعة الدولية بحيث تعترف هذه الجماعة كلها بأن انتهاكه يشكل جريمة .

٣ - مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٢ ، وبناء على قواعد القانون الدولي المرجعية ، يمكن للجريمة الدولية أن تنجم خصوصا (د) عن انتهاك خطر للالتزام دولي ذي أهمية جوهرية لحماية وصون البيئة البشرية ، كالاتزامات بتحريم التلوث للجسيم الجو أو للبحار » .

انظر : تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين ، ١٩٧٨ ، ص ١٩٢ - ١٩٣ (U.N. Doc. A / 33 / 10)
(١) الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر سالفة الذكر .

(٢) الفقرة الثالثة (د) ، من المادة التاسعة عشر ، من مشروع قانون مسئولية الدول ، مرجع سابق .

(٣) وقد جرى نص هذه المادة كما يلي
« إذا كانت النتيجة التي يقتضيها للالتزام دولي من دولة ما ، هي القيام بالوسيلة التي تختارها ، يمنع وقوع حادث معين ، فلا يكون هناك انتهاك لذلك الالتزام إلا إذا لم تؤمن الدولة ، بالتصرف الذي قامت به ، بتحقيق تلك النتيجة » .

انظر : تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين ، عام ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

الحث ، لو كانت اتبعت تصرفا آخر (١) .

هذا ، وقد اشارت اللجنة في تطبيقها على هذه المادة ، الى ان من بين اهم القضايا التي اثيرت امام القضاء الدولي ، والتي كان مثار البحث فيها ، انتهاك دولة لالتزام دولي يتطلب منها منع وقوع حدث معين، تبرز قضية «مصر تريل» الشهيرة ، التي تؤكد ارتباط هذه المادة باقامة المسؤولية الدولية عن التلوث العابرة للحدود (٢) .

ومما تقدم يبرز الدور الفعال لنظرية الفعل غير المشروع دوليا ، في مجال حماية البيئة البحرية ، والحفاظ عليها ، مما يستدعي ان نفرد لها جانبا من هذه الدراسة ، لنبين قواعدها ، وعناصر المسؤولية عنها ، واثار نشوء المسؤولية بموجبها .



(١) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين ، عام ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ - ٢٠٢ .
(٢) المرجع ذاته .

الفصل الثالث

نظرية المخاطر

أحدثت الثورة للصناعية ، وما لحقها من تقدم علمي وتقني ، تأثيرا كبيرا في العلاقات بين الدول . فظهرت مخاطر استخدام الوسائل التقنية المتقدمة ، على الصيغتين الدولي والداخلي . وأصبحت الأنشطة المشروعة التي تحدث أضرارا جسيمة ، من الخطورة بحيث دفعت الفقه ، الى البحث عن أساس جديد للمسئولية ، يخرج من مفهوم الخطأ الذي أصبح عسير الإثبات ، وعن نظرية الفعل غير المشروع ، التي أصبح من الصعب اللجوء اليها ، لغطية حالات المسئولية عن الأضرار ، التي تحدثها الأنشطة المشروعة .

فكان أن توصل فقهاء القانون الداخلي ، الى نظرية المخاطر لاتمامه المسئولية الخفية عن الأضرار التي تحدثها الأشياء ، إذ يستند الفقه الداخلي تاريخيا ، الى نشوء هذه النظرية في كنف القانون الروماني الذي أقام المسئولية في قانون اكيليا Lex Aquilia على الضرر فقط ، دون ان يعول على مسبب الضرر (١) . فلا تعد نظرية المخاطر اذن من النظريات الحديثة . بل أن لفقه الاسلامي أيضا سبق وإن أسس المسئولية على فكرة الضمان ، والتي تعني في اللغة « الإلزام والالتزام » (٢) ، وهو نفس معناها الفقهي (٣) . فهذا الفقه يجمع على أنه بموجب الضمان ، فالضرر وحده ، هو الذي يولد الإلزام بالتعويض . ودون تعويل على ما إذا كان هذا الضرر ناشئا عن اعتداء ،

-
- (١) د . ابراهيم الحسوقي أبو الليل ، المسئولية الخفية بين التقييد والاطلاق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨ .
(٢) الغني ، للجزء السابع ، للطبعة الثالثة ، دار المنار ، مصر ، ١٣٦٧ هـ ، ص ٥٣٤ .
(٣) على الخفيف ، الضمان في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

أو عن ارتكاب فعل محظور (١) فالضرر - بذاته - ، هو أساس مسئولية الضمان ، مثلما هو أساس مسئولية المخاطر .

وقد جرت معظم النظم القانونية الداخلية ، على الأخذ بنظرية المخاطر (٢) وطبقها القضاء الداخلى فى العديد من أحكامه ، وأبرزها قضية « ريلاند ضد فلتشر » (٣) ، والتي يرى الفقه الدولى والداخلى على السواء ، أنه كان لها الفضل فى إعادة ظهور نظرية المخاطر الى حيز الوجود القانونى فقد وضعت محكمة لكسشكر « Exchequer » التى نظرت هذه القضية - مبدأ قانونيا شهيرا ، اعتبر فيما بعد ، أساسا للمسئولية فى القانون الأنجلو أمريكى ، إذ جاء فيه « ان أى شخص يستغل مشروعات ، تشكل خطرا بالنسبة للغير . يعتبر مسئولاً عن الأضرار المتصلة ، حتى فى حالة عدم إسناد الخطأ اليه » (٤) .

فنظرية المخاطر ، ما دامت قد طبقت فى معظم النظم القانونية المتعدنية - كمبدأ عام قانونى - ، فإن هذا يكسبها قوة قانونية فى القانون الدولى ، اهلا لنص المادة [٣٨] ، من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية .

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٢) ومن القوانين الداخلية التى طبقت نظرية المخاطر نشير الى :
القانون المدنى الفرنسى [المادة ١٣٨٤ / ١] ، والقانون المدنى للسوفيتى [إنداء ٤٥٤] ، والقانون المدنى المصرى [المادة ١٧٨] ، والقانون المدنى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية الصادر عام ١٩٧٥ ، وكذلك معظم القوانين المدنية فى الدول العربية . انظر : الأمم المتحدة ، ممارسة الدول المتطقة بالمسئولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن افعال لا يحظرها القانون الدولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨٦ .

(٣) قضية Rylands V. Fletcher ، التى نظرها القضاء فى انجلترا عام ١٨٦٦ ، وتتخلص وقائع هذه القضية فى أن ريلاند كان يستاجر منجما للحجم ، فى حين كان فلتشر يملك طاحونة على أرض مجاورة ، فأراد أن يقيم مستودعا للمياه فى هذه الأرض لادداد الطاحونة بالمياه ، فمهد بذلك الى أحد القاولين الذى وقع فى أخطاء تسببت فى اغراق المنجم الذى يملكه ريلاند ، بالمياه . ومع أنه لم يثبت وقوع أية أخطاء من مالك الطاحونة ، الا أن المحكمة قضت بمسئوليته .

انظر فى تفصيلات هذه القضية د . محمد نصر رفاعى ، مرجع سابق ،

ص ٢٩١ .

(٤) المرجع ذاته .

وسوف نتناول في هذا الفصل ، دراسة مفهوم هذه النظرية في الفقه الدولي ، ونعرض لموقفه منها ، ثم تطبيقاتها في الماهدات والقضاء الدولي ، ونعقب على ذلك بتقدير موقف هذه النظرية ، كأساس للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية .

المبحث الأول

نظرية المخاطر

في فقه القانون الدولي

يقصد بنظرية المخاطر ، إقامة التبعية على عاتق المسئول عن نشاط خطر ، عما يحدثه بالغير من اضرار ، ودون اللجوء الى اثبات الخطأ في جانبه .
وتعد هذه النظرية ، أحد أنماط المسئولية الموضوعية ، التي لا تستند الى معيار شخصي ، لإقامة المسئولية الدولية (١) .

ويرجع للفتية « فوشى » ، الفضل ، في ادخال هذه النظرية الى مجال القانون الدولي ، في عام ١٩٠٠ ، متخذاً منها ركيزة لحصول الأجنبي على تعويض عما أصابه من اضرار ، من جراء الحروب الأهلية ، والاضطرابات ، التي تقع في الدول المقيمين فيها ، وعلى أساس ان اقامتهم في هذه الدول ، تحقق نفعا وفائدة لها ، مما يلزمها بتحصيل تبعة هذه المخاطر (٢) .

(١) يتناول الفقه الدولي والداخلي هذه النظرية بمسميات عديدة :

- | | |
|---------------------------|------------------------------|
| — The theory of risk | نظرية المخاطر |
| — Absolute liability | المسئولية المطلقة |
| — Strict liability | المسئولية المشددة أو الكاملة |
| — Liability without fault | المسئولية بدون الخطأ |

وتختلف مع بعض الفقه الدولي الذي يطلق على هذه النظرية مسمى النظرية الموضوعية ، باعتبار انها لا تستند الى معايير شخصية في إقامة المسئولية ، اذ نرى أن هذه الصفة لا تتميز بها نظرية المخاطر دون غيرها ، حيث تشاركها في ذلك نظرية الفعل الدولي غير المشروع ، مما يجعلهما مما من النظريات الموضوعية .

(٢) محمد عبد العزيز أبو سخيلة ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

واليوم يتخذ لفته الدولي من هذه النظرية ، وسيلة لحماية الضرورين
من عولتب الأنشطة للخطرة ، التي استدعت احتياجات الإنسانية ،
ابتاسا خارج دائرة اللامشروعية ، والعمل على استمرارها ، ودهها ، لزيادة
فاعليتها ، لما تحققه من نفع عام للإنسانية .

وحيث يسمح المجتمع الدولي باستمرار هذه الأنشطة ، فإنه يلقي على
عائق الختفين منها ، تبة المسؤولية عن كل ما يلحق بالغير من أضرار ، وكون
لشروط تولف الخطأ الذي قد يتخذ اثباته ، وحيث لا تتيج قواعد المسؤولية
عن الفعل غير المشروع - امكانية اصلاح هذه الأضرار ، اذ تتم هذه الأنشطة
في إطار المشروعية ، فلا تعد ممارستها انتهاكا لقواعد القانون الدولي ، ويتخذ
منعها اقامة المسؤولية .

لذلك ، فقد وجدت نظرية المخاطر ، مجالا لتطبيقها في اقامة المسؤولية
الدولية ، عن مخاطر ، وأضرار الأنشطة المشروعة ذلت الخطورة الفائقة ، مثل
أنشطة الاستخدمات السلمية للطاقة النووية ، وأنشطة للكشف عن النفط
والمواد الخطرة ، ونظما جبرا ، لما تحققه للإنسانية من نفع عام .

ومقتضى نظرية المخاطر ، أن من يدخل شيئا خطرا في الجماعة ، يكون
مسئولا عن الأضرار التي تنجم عن هذا الشيء ، حتى ولو لم ينسب إليه خطأ ،
أو افعال (١) . ذلك أن مسؤولية المخاطر ، مسؤولية مطلقة ، تولمها علاقة
السببية التي تربط بين الضرر الحادث ، وبين أحد اشخاص القانون الدولي ،
حين يباشر نشاطا مشروعا يتسم بالخطورة ، محدثا هذا الضرر (٢) ، فنسبة
للضرر الحادث ، الى شخص القانون الدولي ، هي الشرط الوحيد لهذه
المسؤولية .

(١) د. محمد طلعت الفينمي ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع
سابق ، ص ٤٥٧ .

(٢) باكستر ، التقرير الرابع بشأن المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة
الفاجعة عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولي ، انظر : حولية لجنة القانون
الدولي ، ١٩٨٣ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص ٣٠٣ .

وقد لاقت نظرية المخاطر قبولا كبيرا لدى جانب من الفقه الدولي ، إذ يرى ، فيها السبيل الوحيد ، لحصول الضرور من الأنشطة المشروعة الخطرة ، على التمييز لللائم (١) .

ويقتر الفقيه « روسو » ، بتطبيق نظرية المخاطر في القاتسون الدولي ، باعتبارها نظرية ذات طابع موضوعي بحث ، تستند الى فكرة الضمان ، ويبعدا عن المفهوم الشخصي للخطأ ، ويرى أن لهذه النظرية مكان الصدارة في الفقه الدولي حاليا ، مفضلا لياها على نظرية الفعل الدولي غير المشروع المبني على الخطأ ، وإن انتهى الى أن لكل منها مجالا خاصا في إقامة المسؤولية في القانون الدولي (٢) .

ومن المؤيدين لهذه النظرية في الفقه العربي استاذنا للدكتور صلاح الدين عامر (٣) والاستاذ الدكتور محمد سامي عبد الحميد ، الذي كان من أوائل الفقهاء المؤيدين لهذه النظرية في الفقه العربي (٤) ، وكذلك أيدها الاستاذ الدكتور محمد حافظ غانم (٥) . بينما قام بانتقادها فريق آخر ، يتزعمه الاستاذ الدكتور

(١) من هذا الفقه الدولي ، أنظر :

- Hardy, « Nuclear Liability », B.Y.I.L., 1960, P 223
- Stein, « Legal and Institutional Aspects of Transfrontier Pollution Control, » in Problems in Transfrontier Pollution, O.E.C.D., Paris, 1974, P. 292.
- Kelson, Op. Cit, P. 201
- Jenks, C.W, Liability for Ultra-Hazardous Activities in International Law, R.D.C., Tome 117, 1966/1, P 105-193
- Goldie, L.F.E. « A General View of International Law » Op. Cit, P. 74.
- Handl, : Territorial Sovereignty and the Problem of Transnational Pollution, Op. Cit, P 51.

Rousseau, CH, Droit International Public, 1983 Op. Cit, (٢)
PP 16-17.

(٣) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ،

ص ٤٦ .

(٤) د. محمد سامي عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٤٤١ .

(٥) د. محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع

سابق ، ص ٨٩ .

حامد سلطان ، الذى يرى أن المخاطر لا تستوجب المسؤولية الدولية (١) . وكذلك القاضى عبد الحميد بدوى ، الذى ذكر فى رايه فى قضية مضيق كورفو ، أن القانون الدولى لا يعرف المسؤولية المطلقة التى تقوم على المخاطر ، والتى اقترحتها بعض التشريعات الدلخية ، (٢) .

لكن ، وبالرغم مما تلاقية نظرية المخاطر من قبول ، وتأييد ، فقد اختلف الفقه الدولى فى تاصيل الأساس الذى قامت عليه ، فبعض الفقه الدولى (٣) ، يرى أن هذه النظرية طبقت بوصفها مبدأ قانونيا عاما معترفا به فى عديد من النظم القانونية فى الأمم المتحدينة . ومن هذا المنظر ، وفقا للمادة (٣٨/١ ج) من النظام الأساسى لحكمة العدل الدولية ، يكون من الواجب أن يفسح المجال لهذه النظرية ، كى يتم تطبيقها فى القانون الدولى العام ، ايضا ، كما يرى هذا الفريق الفقهى ايضا ، أن مسؤولية المخاطر ، تستند كذلك الى مبدأ السيادة الإقليمية ، المستقر فى القانون الدولى العرفى كقاعدة أساسية ، تمنح الدول حقوقا حصرية على اقليمها ومواطنيها وتمنع انتهاك الغير لهذه السيادة ، وفى مقابل ذلك ووفق حكم القاضى ماكس هوبر فى قضية جزيرة بالماس (٤) ، تفرض التزامات على الدول ، بأن لا تسبب اضرارا للآخرين خارج نطاق ولايتها الإقليمية ، مما يستوجب تحملها مخاطر الانشطة التى تجرى على اقليمها ، وتؤثر سلبيا على اقاليم ، ومواطنى الدول الأخرى (٥) .

- (١) د . حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، الطبعة الخامسة ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .
(٢) د . عبدالمعز محمد سرحان ، مساهمة القاضى عبد الحميد بدوى فى فقه القانون الدولى ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٦٢ .
(٣) من هذا الفقه الدولى :

- Goldie, Liability for Damage and Progressive Development of International Law, Op. Cit. P. 1189 -1240.
— Hardy, Op. Cit, PP 227-238.
— Kelson, Op. Cit, PP 201-211.
— Handl, Liability for Marine Pollution, Op. Cit, P. 100.
— U.N.R.I.A.A VoL.II,P. 829 (٤)
— Handl, Territorial Sovereignty, Op. Cit, P 50 (٥)
— Kelson. Op. Cit, P. 243. وانظر ايضا :
Goldie, Liability for damage, Op. Cit, PP 1241-1248. كذلك انظر :

وفي محاولة من الفقيه «باكستر» المقرر الخاص للجنة القانون الدولي ، لاستخلاص المسؤولية الدقيقة ، بطريقة غير مباشرة ، «للا فراغ بين الزعم بانكار ان الخسارة ، أو الضرر ، العابرين للحدود ، قد حدثا على نحو غير مشروع ، أو أنه يجب اصلاحهما في أي حال » (١) . يرى «باكستر» يقيم مسؤولية المخاطر على أساس جديد . اذ يفترض وجود ولجب عام على الدول ، بعدم احدثت اضرار عابرة للحدود .

وعلى الجانب الاخر ، للفقيه جريفرث ، فهو ينكر تماماً وجود هذه النظرية كإمبر ولتق في القانون الدولي (٢)، كما انه يساير الفقه السوفيتي الذي ينكر للمبادئ العامة للقانون المطبقة في الدول المتعدنية ، أن تصبح مصدرا للقانون الدولي (٣) ، فيؤكد جريفرث أن مسؤولية المخاطر لا أساس لها في القانون الدولي العرفي (٤) .

بل يكاد يجع للفقه الدولي على عدم قبول نظرية المخاطر ، الا في اطار اتفاق مسبق (٥) ، يتضمن تعريفا محددا للحالات التي تطبق فيها (٦) . على أن يتناول هذا الاتفاق كل حالة على حدة . وهذا ما اكدته أيضا لجنة القانون الدولي ، اذ اشارت الى أن أية محاولة لتعميم هذه النظرية ، سوف تلقى اعتراضا من الدول ، على أساس أن فرض هذه النظرية دون اتفاق مسبق ، يعد تدخل لا مبرر له في حرية الدول ذات السيادة (٧) . وهذه النتيجة هي

(١) باكستر ، تقريره الرابع ، مرجع سابق ، فقرة رقم ٦١ .

(٢) Graefrath, Op. Cit, PP. 110-113.

(٣) لوشاكوف ، عضو لجنة القانون الدولي ، تعليقه على التقرير الثالث لباكستر ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الجلسة رقم ١٧٣٩ .

(٤) Graefrath, Op. Cit, P. 110-113

(٥) د . محمد طلعت الغنيمي ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق .

ص ٤٥٧ .

(٦) De Arêchaga E.J, International Law in the Past Third of a Century, Op. Cit, P. 271.

(٧) Y.I.L.C, 1981, Vol. II, part one, Para 11& 12

التي دفتت كلا من الفقيهين «باكستر» (١) ، و «باربوزا» ، المقرران السابق والحالي للجنة القانون الدولي ، الى الخطي جزئيا عن تأسيس مشروعها المقدم الى اللجنة ، بشأن المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة للأنشطة غير المحظورة دوليا على اساس المخاطر . وذلك باعتبار ان اية احوالة آلية الى هذا النمط من المسؤولية ، لن تحظى بالقبول العام من الدول . على حين يؤكد « باربوزا » في نفس الوقت ، وجود اساس لمسئولية المخاطر في القانون الدولي (٢) .

هذا ، وقد درج الفقه الدولي على تناول مسؤولية المخاطر احيانا ، بمسمى المسؤولية المطلقة Absolute Liability و احيانا بمسمى المسؤولية المشددة Strict Liability . وكما ذكرنا من قبل - باعتبارهما مسمى واحدا للمسئولية للاخطئية - بينما يصر الفقيه «جولدي» على التمييز بينهما « مشيرا الى ان القانون الأنجلو ساكسوني يميز بين التسميين - باعتبار ان كلا منهما يدخل على درجة للمسئولية تفوق الأخرى في الصرامة في التطبيق . ويؤكد «جولدي» ان مصطلح Strict ، افضل في الدلالة على معنى المسؤولية للاخطئية ، من مصطلح Absolute (٣) .

ومع هذا يرى « جولدي » ان مصطلح المسؤولية المطلقة Absolute يشير الى مسؤولية أشد صرامة ، مما يشير اليه مصطلح المسؤولية المشددة Strict ، وحيث يبرز نمط المسؤولية المطلقة بوضوح ، في الاتفاقيات التي نظمت المسؤولية عن اضرار الطاقة النووية (٤) ، والتي تضمنت ذلك

(١) باكستر ، التقرير الثالث عن المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة غير محظورة دوليا ، حولية لجنة القانون الدولي ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص ٨٧ (U.N Doc A /CN. 4/360)

(٢) الأمم المتحدة ، حولية لجنة القانون الدولي ، المجلد الأول ، الحاضر الموجزة لجلسات الدورة الثامنة والثلاثين ، ١٩٨٦ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٢ .

(٣) Goldie- L.E.F, International Principles of Responsibility

for Pollution, Op. Cit, PP. 309-310.

(٤) Convention on Third Party Liability in the Field of

Nuclear Energy, Paris, 1960, U.N.T.S., Vol. 965, P. 251.

— Convention on The Liability of Operators of Nuclear Ships, =

المفهوم المبكر لارجاع المسؤولية Channelling ، والذي يحيل عبء المسؤولية من على عاتق الدول الى عاتق المشغل الخاص ، في اطار من المسؤولية المدنية (١) .

ويضيف جولدي (٢) ، ان اطلاق المسؤولية يبرز اشد وضوحا في هذه الاتفاقيات ، من خلال عاملين اساسيين ، اولهما : ان المسؤولية تلقى على عاتق المشغل الخاص ، مهما كانت سلسلة السببية او مهما تداخلت فيها عوامل اخرى ، والثاني : تضائل فرص الاعفاء من مسؤولية المشغل الخاص في هذه الاتفاقيات ، بصورة تؤكد صرامة المسؤولية اللقاه على عاتقه . حيث يشير «جولدي» الى المادة التاسعة من البروتوكول الاضافي لاتفاقية باريس ، بشأن المسؤولية قبل الغير في مجال الطاقة النووية ، والبرمة عام ١٩٦٠ ، والتي تحبر في رايه ، عن الاسس للوحيدة لاعفاء المشغل النووي من مسؤوليته ، وهي « الاضطرابات ذات الطابع الدولي ، كالنزاعات المسلحة ، والغزو ، او ذات الطابع السياسي مثل الحرب الأهلية والعصيان المسلح ، والكوارث الطبيعية الخطيرة المنجسة ذلك الطابع الاستثنائي والتي لا يمكن التنبؤ بها » . فهذه جميعا تعد من تبيل مسؤولية الدولة بأكملها ، (٣) .

ونحن نختلف مع الفقيه « جولدي » فيما ذهب اليه ، ونعتقد أنه لا مجال للتفرقة حاليا بين مسئوليتين أحدهما مطلقة ، والأخرى مشددة ، فمصطلح

A.J.L.L., Vol. 57, No. 4, 1976, P. 268.

— Vienna Convention on Civil Liability for Nuclear Damage, 1963 U.N.T.S., Vol. 1063

Goldie, L.F.E, A General View of International. (١)

Environmental Law, Op. Cit, P. 74-76.

(٢) المرجع ذاته .

« Disturbances of an international character such (٣)

as acts of armed conflict and invasion, of a political nature such as civil war and insurrection, or grave natural disasters of exceptional character which are catastrophic and completely unforeseeable, on the grounds that all such matters are the responsibility of the nation as a whole» ibid, PP 76, 77.

مطلقة Absolute ، تستخدم صراحة في اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية المبرمة عام ١٩٦٣ (١) ، وفي اتفاقية بروكسل ، بشأن مسؤولية مشطى السفن النووية المبرمة عام ١٩٦٢ (٢) . على حين أن اتفاقية باريس المبرمة عام ١٩٦٠ ، والتي أشار إليها « جولى » ، لم تستخدم أيا من المصطلحين ، في وصف نمط المسؤولية التي انطوت عليها الاتفاقية .

كذلك فإن الاتفاقيات سألقة الذكر ، وغيرهما من الاتفاقيات التي أقيمت على نظام مسؤولية المخاطر وإن لم تنص على ذلك صراحة ، فإن هذه الاتفاقيات جميعها لم تتناول نمط مماثل من أوجه الإعفاء من المسؤولية ، إذ أن بعضها ، كاتفاقية باريس قد أغفل الإعفاء من المسؤولية ، بسبب اشتراك المضرور في أحوال الضرر (٣) في حين نصت على هذا الإعفاء ، المادة ٢/٤ من اتفاقية فيينا ، ١٩٦٣ (٤) كذلك فإن اتفاقية باريس ١٩٦٠ (٥) ، واتفاقية فيينا (٦) نصتا على الإعفاء من المسؤولية ، إذا وقع الحادث بسبب كارثة طبيعية خطيرة ذلت طابع استثنائى ، بينما لم تتضمن لاتفاقية مشطى السفن النووية (٧) أى إعفاء من هذا القبيل .

وعلى هذا شأن كلا من مصطلحي المطلقة Absolute ، أو المشددة Strict ، يعبر كل منهما عن ذات نمط المسؤولية ، الذى تقل

-
- (١) المادة الرابعة من اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، مرجع سابق .
 - (٢) المادة الثانية من الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشطى السفن النووية ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق .
 - (٣) اتفاقية المسؤولية قبل الضرر في مجال الطاقة النووية ، باريس ، ١٩٦٠ ، مرجع سابق .
 - (٤) المادة ٢/٤ من اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، مرجع سابق .
 - (٥) المادة التاسعة من اتفاقية للمسؤولية قبل الضرر في مجال الطاقة النووية ، باريس ، ١٩٦٠ ، مرجع سابق .
 - (٦) المادة ٣/٤ من اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، مرجع سابق .
 - (٧) الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشطى السفن النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق .

فيه الفرص للتطبيقية للاعفاء من المسؤولية ، ولذا نفضل مصطلح Absolute
أى مطلقة ، والذي أخذت به الاتفاقيات سالفة الذكر ، في صراحة ، ووضوح .

البحث الثاني

نظرية المخاطر

في مشروعات التقنين والمعاهدات واحكام القضاء الدولي

بالرغم من الخلاف للمفهم حول نظرية المخاطر ، فقد أخذت بها بعض
الاتفاقيات الدولية ، وجرت على تطبيقها بعض احكام القضاء الدولي ، على
نحو ماسنفصله فيما يلي ..

المطلب الأول

نظرية المخاطر

في مشروعات تقنين قواعد المسؤولية الدولية

من المشروعات التي طرحت بشأن تقنين قواعد المسؤولية الدولية ،
واستفحلت في تأسيس المسؤولية ، على نظرية المخاطر ، نشير الى المحاولات
التالية ..

أولاً : المشروع الذي أعده Faugstad Flore عام ١٩١١ (١) .

نقد تضمن هذا المشروع في مادتين منه اقامة المسؤولية الدولية على
اساس المخاطر . اذ نصت المادة ٥٩٤ على ان :

« تسأل الدولة مسؤولية مباشرة عن الأعمال التي تقوم بها ، حتى ولو
كانت مشروعة ومبررة ، مادامت تخلق لضرراً بحالة اجنبية او برعاياها » .

(١) محمد عبد العزيز ابو مخيلة ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

كما نصت المادة ٥٩٨ على أن ..
« لا تعفى الدولة من مسؤوليتها إذا قامت بعمل ، لا يحظره للقانون
الدولى طالما الحق هذا للعمل ضررا بحولة أجنبية ، أو برعاياها ،
وكانت الحكومة قد قامت به بإرادتها الحرة » .

ثانيا : مشروع الجمعية اليابانية للقانون الدولى عام ١٩٢٦ ..
نفى هذا المشروع الذى اعتمدته الجمعية اليابانية للقانون الدولى لتقنين
قواعد المسؤولية الدولية ، نصت المادة الثالثة على أنه ..
« اذا أصيب الأجنبى بضرر فى شخصه ، أو ممتلكاته ، أثناء ثورة ،
أو أعمال عنف ، بسبب أنه أجنبى ، أو من جنسية خاصة ، فلا تستطیع
الدولة التى وقع بها الضرر ، أن تتنصل من مسؤوليتها عن الحادث » (١) .

المطلب الثانى

نظرية المخاطر فى المعاهدات الدولية

رغما عن التردد والحذر الذين أبداهما بعض الفقه الدولى ، فى قبوله
لنظرية المخاطر ، وادعاء البعض بأنها تفتقد الى أساس لها فى القانون الدولى
الحرفى ، إلا أن ممارسات الدول ، تنحو الى اتجاه مغاير ، يؤكد قبول المجتمع
الدولى لمسئولية المخاطر ، بغية حماية المضرورين من الآثار السلبية للانتمسطة
الخطرة .

وقبل أن نعرض لبعض من الاتفاقيات التى نصت على مسئولية المخاطر،
كأساس للمسئولية الدولية ، نود أن نشير الى بعض السمات التى تبرزها
هذه الاتفاقيات .

أولا : ورد صراحة فى بعض هذه الاتفاقيات ، للنص على أنماط مسئولية
المخاطر ، وفى بعضها الآخر تستشف المسئولية المطلقة من صرامة شروط
المسئولية ، وتقتضى أوجه الإعفاء منها .

ثانيا : وركزت هذه الاتفاقيات ، في مجال تنظيم المسؤولية عن الأضرار الضارة ، للأنشطة الخطرة المشروعة دوليا ، كالأستخدامات السلمية للطاقة النووية ، أو لاستكشاف النفط في البيئة البحرية ، ونقله بكميات كبيرة عبر البحار .

ثالثا : معظم هذه الاتفاقيات ، ينطوى على مسؤولية مدنية على عاتق المشغلين الخاصين لهذه الأنشطة الخطرة ، وإن كانت مثل هذه المسؤولية ، تستلجب في النهاية مسؤولية الدولة ، التي يتبناها هؤلاء المشغلين ، لما ينص الاتفاقية ، باعتبارها ضامنة للوفاء بما على هؤلاء المشغلين من التزامات ، أو وفقا للقواعد العامة في القانون الدولي ، فيما يتعلق بمسؤولية الدول عن الأنشطة الخاصة التي تجرى في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها الفعلية . وعلى هذا سنفصله فيما بعد .

رابعا : معدل إبرام هذه الاتفاقيات في تزايد مستمر ، بما يعبر عن قبول عام من المجتمع الدولي لهذا النمط من المسؤولية .

وفيما يلي عرض لبعض الاتفاقيات التي نصبت صراحة على المسؤولية المطلقة .

أولا : الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية (١)

فقد نصت في مادتها الثانية ، على المسؤولية المطلقة ، للقائم بتشغيل السفينة النووية ، إذ نصت على أنه « يتحصل مشغل السفينة النووية ، المسؤولية المطلقة عن أية أضرار نووية ، رجنا يائثبات وقوع هذه الأضرار عن حادثة نووية ، تشمل للوقود النووي لهذه السفينة ، أو المنتجات ، والفضلات

(١) الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق .

المسئلة الناتجة في هذه السفينة ، (١) .

ثانيا : اتفاقية فيينا الخاصة بالمسئولية المدنية عن الأضرار النووية (٢) .

نصت هذه الاتفاقية صراحة ، في مادتها الرابعة ، على المسئولية المطلقة للناظم بتشغيل المنشأة النووية ، عن أضرار الطاقة النووية ، الناجمة عن حادث داخل المنشأة ، أو من المواد لأفوقية الناشئة عن نشاط المنشأة ، أو المرسله اليها فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن « تكون مسئولية المشغل النووي ، بموجب هذه الاتفاقية ، مسئولية مطلقة » ، (٣) .

ثالثا : اتفاقية المسئولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام

الفضائية (٤) .

لاتعد هذه الاتفاقية من الاتفاقيات ذات الصلة المباشرة بالاساس بالبيئة البحرية ، الا اذا ترتب عن سقوط جسم فضائي بالبيئة البحرية ، لضرار بهذه البيئة ولكن تبدو اهمية هذه الاتفاقية في أنها أول اتفاقية دولية ، ينص فيها

(١) الفقرة الأولى من المادة الثانية من اتفاقية مسئولية مشغلي السفن النووية ، وقد جرى نص هذه المادة كما يلي . . .

« The Operator of a nuclear ship shall be absolutely liable for any nuclear damage upon Proof that such damage has been caused by a nuclear incident involving the nuclear fuel of, or radioactive products or wastes produced in, such ship » .

(٢) اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسئولية المدنية عن الأضرار النووية ،

١٩٦٣ ، مرجع سابق .

(٣) لافقرة الأولى من المادة الثالثة من الاتفاقية ، وقد جرى نص هذه

المادة كالآتي . . .

« The Liability of the operator for nuclear damage under this convention shall be absolute »

(٤) لاتفاقية المسئولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام

الفضائية ، لندن ، ١٩٧١ ، مرجع سابق .

على المسؤولية المطلقة للدولة ذاتها ، وبوصفها دولة ، وليست كمسئول خاص (١) فنصت في مادتها الثانية ، صراحة ، على أنه :
« تكون مسؤولية الدولة المطلقة ، مطلقة ، فيما يتعلق بدفع تعويض عن الأضرار التي يحدثها جسمها الفضائي على سطح الأرض أو في الطائرات أثناء تحليتها » (٢) .

وهناك عدد آخر من الاتفاقيات ، وإن لم تنص صراحة على أعمال المسؤولية المطلقة ، إلا أن شروط هذه المسؤولية ، تبدو واضحة في صياغة مواد الاتفاقيات ، إذ تفعل هذه الاتفاقيات ، تطلب الخطأ ، أو انتهاك قواعد القانون الدولي لإقامة المسؤولية ، وتكتفي بمجرد ثبوت نسبة الضرر الحادث ، إلى الشخص الدولي ، كما تقرر مسؤوليته . كما جرت هذه الاتفاقيات أيضا (٣) ، على التضييق من أسباب الإعفاء من المسؤولية ، بحيث تنحصر في حالات كالتي أشير إليها ، في المادة التاسعة من اتفاقية باريس ١٩٦٠ . وهي حالات للحروب الأهلية ، والنزاعات المسلحة ، والكوارث الطبيعية الخطيرة المفجعة ، ذات الطابع الاستثنائي غير المتوقع . وجميع هذه الشروط الصارمة للمسؤولية ، والمضمنة في هذه الاتفاقيات ، تحلل على أن هذه المسؤولية ، تستند إلى مسؤولية مطلقة ، وإن لم تنص على هذا صراحة .

De Aréchaga, International Law in the Past Third of a Century, Op. Cit. P. 271.

(٢) وقد جرى نص هذه المادة كما يلي ..

« A Launching State shall be absolutely liable to pay compensation for damage caused by its space object on the surface of the earth or to air craft in flight »

(٣) وحسبنا أن نشير إلى بعض من هذه الاتفاقيات ..

- ١ - الاتفاقية المطلقة بالمسؤولية قبل الغير في مجال الطاقة النووية . باريس ، ١٩٦٠ ، مرجع سابق .
- ٢ - الاتفاقية الدولية المطلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث للفضاء ، مرجع سابق .
- ٣ - الاتفاقية المطلقة بالمسؤولية المدنية في ميدان النقل البحري للمواد النووية ، بروكسل ، ١٩٧١ ، U. N. T. S, Vol. 972, P. 255

وقد أثارت الاتفاقية الجديدة لقانون البحار ، تساؤلا عاما اقتضته الصياغة
المرسلة للمادة ٢٣٥ من الاتفاقية ، والتي تتناول المسؤولية والتعويض ، في
الجزء الثاني عشر من الاتفاقية ، المتعلق بحماية البيئة البحرية وللحفاظ عليها .
لذا نصت المادة في فقرتها الأولى على أن « الدول مسؤولة عن اللوفا بالقراراتها
الدولية ، المتعلقة بحماية البيئة البحرية ، وللحفاظ عليها ، وهي مسؤولة وفقا
للقانون الدولي » (١) . وحيث جرى الخلاف بين اطراف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث
لقانون البحار ، حول طبيعة الأساس القانوني للمسؤولية الدولية في هذه
الاتفاقية .

وحسنا لهذا الخلاف ، وفي محاولة لازالة الغموض الذي يثيره
النص المقترح بشأن المسؤولية الدولية ، تقدمت بعض الدول العربية المشاركة
في هذا المؤتمر (٢) ، باقتراح مؤداه اعمال المسؤولية في هذه المادة على أساس
المخاطر ، وذلك بان تنص الفقرة الأولى من هذه المادة ، على أن . .
« يترتب على كل ضرر للبيئة البحرية أو للأموال أو الأشخاص الموجودين
بها ، بسبب التلوث ، لزوم التعويض عن هذه الأضرار أو أى اصلاح آخر
لها » (٣) .

وقد استعانت المصوغة العربية على دعم اقتراحها ، بنقد إمكانية اللجوء
الى نظرية الخطأ في مجال حماية البيئة البحرية ، لصعوبة اثبات الخطأ في
أحوال التلوث البحري ، الامر الذي دعا بعض الاتفاقيات التي تناولت المسؤولية
عن الأضرار النووية والتلوث البحري بالنفط ، الى إقامة المسؤولية استنادا الى

(١) المادة ١/٢٣٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ .

مرجع سابق .

UNCLOS III, Doc. A/Conf. 62, 23, April, 1976

(٢) .

(٣) ادريس الضحاك ، الموقف المغربي في المؤتمر الثالث لهيئة الأمم
المتحدة حول قانون البحار بالنسبة للمحافظة على البيئة البحرية ، المجلة
المصرية للقانون الدولي ، المجلد السادس والثلاثون ، الجمعية المصرية للقانون
الدولي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٩ .

نظرية المخاطر ، وهو ما يجب أن تسلكه لاتفاقية قانون البحار (١) .

والواقع أن هذا الاقتراح لم يعمل به على إطلاقه ، وإن كان قد أدى إلى تعديل صياغة المادة ٢٣٥ ، لتصل إلينا بصورتها الحالية . ويرى بعض الفقه ، أن الصياغة الحالية لهذه المادة ، فهي وإن لم تنص صراحة على مسؤولية المخاطر ، فهي لا تستبعد - في نفس الوقت - أعمال هذه المسؤولية (٢) ، وإن كنا نعتقد أن صياغة هذه المادة ، تشير إلى مسؤولية عن فعل غير مشروع . إذ أن المسؤولية عن اللؤاء بالالتزامات ، يجب أن تفهم من المنظور العام لهذا الجزء الثاني عشر من الاتفاقية ، وكانت هذه المادة خاتمة له ، بعد أن تضمن تفصيلا لحديد من الالتزامات الدولية ، التي تتعلق بحماية البيئة البحرية ، والحفاظ عليها ، إذ أن هذه المادة - وهي تشير إلى المسؤولية والتعويض - تنوء بضرورة الالتزام بأحكام هذا الجزء من الاتفاقية ، الأمر الذي يرتب على أنتهاكه نشوء المسؤولية وفقا لنظرية الفعل غير المشروع . هذا ، على أننا نتفق مع الرأي الفقهي ، في أن هذه الاتفاقية ، لم تستبعد أعمال معيار مسؤولية المخاطر .

المطلب الثالث

نظرية المخاطر في احكام القضاء الدولي

اتخذ القضاء الدولي من نظرية المخاطر ، اساسا للمسؤولية الدولية في الحديد من احكامه ، والتي نعرض لبعضها ، فيما يلي :

أولا : قضية كيم . *Cairo Claim* . (٣) ..

في الخاady عشر من ديسمبر عام ١٩١٤ اتهم ضابطان مكسيكيان بقتل المدعو كيم . وهو احد للراعايا الفرنسيين المقيمين بالمكسيك ، لرفضه الاذعان لاطباء منه ، من دفع نفود لهما ، نظير إطلاق سراحه .

(١) ادريس الضحاك ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ - ١٩٩ .

(٢) *Handl. : Liability for Marine Pollution, Op. Cit, P. 104.*

Harris, Op. Cit, PP. 400-401.

(٣)

وقد قضت لجنة الدعاوى الفرنسية المكسيكية التى نظرت هذه القضية فى ٧ يونيو ١٩٢٩ ، بمسئولية حكومة المكسيك عن مقتل للرعية الفرنسية وكثيره . ورات المحكمة أن الدولة تسال عن الأفعال للضارة لموظفيها ، ماداموا يؤدون أعمالهم فى نطاق اختصاصهم القانونى . كما قضت بأن « المسئولية الدولية للدولة تنقسم بصيغة موضوعية بحة ، مستمدة من فكرة الضمان ، التى لا يلعب فيها المفهوم الشخصى للخطأ أى دور » (١) . وأضافت المحكمة ، أنه لكى تنشأ « المسئولية الموضوعية للدولة ، عن أفعال موظفيها ، وممثلها ، التى ترتكب خارج نطاق اختصاصهم ، يجب أن يكونوا قد ادوموا كما لو كانوا من موظفى الدولة المختصين ، أو باستخدامهم السلطات ، والوسائل المخصصة لذوى الأهلية الرسمية » (٢) .

وبهذا ، يكون قضاء لجنة التحكيم قد استند على نظرية المخاطر ، فى اقامة المسئولية على عاتق حكومة المكسيك . ورغم عدم ثبوت الخطأ فى جانبها ، أو ثبوت انتهاكها لآى التزام دولى ، وانما تأسست المسئولية فى هذا الحكم ، على فكرة الضمان التى تعبر عن المفهوم الأساسى لنظرية المخاطر .

ثانيا : قضية مسبك تريل (٣) Trail Smelter

تعد هذه القضية من السوابق القضائية الدولية الشهيرة ، التى يشير إليها الفقه عادة ، للتأكيد على اعتراف القضاء الدولى بنظرية المخاطر .

« The international responsibility of the State is purely (١) objective in character and that it rests on an idea of « guarantee » in which the subjective notion of fault plays no part. »

المرجع السابق ، ص ٤٠١ .

« Objective responsibility of the state for (٢) acts committed by its officials or organs outside their competence, they must have acted at least to all appearances as competent officials or organs or they must have used powers or methods appropriate to their officials capacity »
المرجع ذاته .

— U.N.R.I.A.A, Vol III, P 1973

(٣)

— Barros, J, and Johnston, D.M, « The International Law of Pollution » , The Free Press, New York, 1974, PP. 177-195.

وتتلخص وقائع هذه القضية في أنه في عام ١٨٩٦ ، أقيم بمدينة «تريبل» الكندية مسبك لصهر خالي للنحاس والرصاص . ونظرا لوقوع هذا المسبك في منطقة لا يفصلها عن الحدود مع الولايات المتحدة الأمريكية ، سوى سبعة أميال ، فقد أدى تطاير الأبخرة المنبعثة من هذا المسبك ، إلى تلويث البيئة في الأراضي المتاخمة للحدود ، بولاية واشنطن الأمريكية ، ولحاق الضرر بالمزروعات بها . ونظرا لضرار الأمايلى ، فقد تبنت الحكومة الأمريكية مطالبهم ، واحتجت لدى حكومة كندا ، فعرض النزاع على لجنة دولية مختلطة ، شكلت بناء على اتفاق مسبق بين الحكومتين الكندية والأمريكية في ١١ يناير ١٩٠٩ ، للنظر في تلوث المياه في المناطق الحدودية .

وفي ٢٨ فبراير عام ١٩٣١ قررت اللجنة تعويضا للحكومة الأمريكية بلغ ثلاثمائة وخمسون ألف دولار ، عن الخسائر التي وقعت حتى يناير عام ١٩٣٢ ، ودعت إلى اتخاذ التدابير التي تكفي من هذه الأبخرة مستقبلا .

ونتيجة لاستمرار انبعاث الأبخرة من المصهر ، عاودت الولايات المتحدة الأمريكية الاحتجاج لدى الحكومة الكندية . ولانتهى التفاوض الدبلوماسي بينهما إلى عقد اتفاق بين الطرفين ، يحيل النزاع إلى لجنة تحكيم خاصة . فأصدرت هذه اللجنة حكمين ، أولهما في ١٦ أبريل ١٩٣٨ ، تناول الحكم بالتعويضات عن الأضرار التي وقعت منذ يناير ١٩٣٢ وحتى أول أكتوبر ١٩٣٧ .

أما الحكم الثانى ، والصادر في مارس عام ١٩٤١ (١) ، وهو ما يعنينا في هذا السياق ، فقد كان على المحكمة فيه ، أن تعالج مسألة استمرار انبعاث الأبخرة من المصهر ، والنظر فيما إذا كان هناك التزام قانونى بمسدم تلويث البيئة .

وقد انتهت المحكمة إلى وضع نظام دائم لتشغيل المسبك ، وتضمن هذا النظام التزام كندا ، بدفع تعويضات عما يصيب مصالح الولايات المتحدة

الأمريكية من اضلار ناشئة عن تطاير لبخرة المسبك ، حتى ولو كانت الأنشطة الخاصة بصهر المعادن ، متطابقة تماما مع النظام الدائم الذي تضمنه حكم المحكمة (١) .

ورغم أن المحكمة انتقلت الى مشروعية تشغيل المسبك ، وفقا للنظام الذي وضعت ، وبالقائى مشروعية لتبمات الأبخرة منه ، الا أنها انتقلت الى الزام الحكومة التكوينية ، بإداء للتبويضات اللازمة للحكومة الأمريكية عن الأضرار الناجبة عن هذه الأنشطة المشروعة ، وهو اعتراف من المحكمة بالأخذ بنظرية المخاطر .

وعلى حين يؤكد بعض الفقه الدولي (٢) ، على استناد هذا الحكم الى نظرية المخاطر ، والقائى المسئولية على عاتق حكومة كندا ، عن النشاط الخطر لأفراد عابدين ، باعتبارها الدولة المرخصة ، فهناك جانب آخر من الفقه الدولي ، يشكك فى اعتماد هذا الحكم على نظرية المخاطر مشيرا الى أن قضاء المحكمة بالتبويضات ، جاء مستندا الى الاتفاق المسبق بين الدولتين بشأن تشغيل المسبك . والقزام كندا المسبق بإداء للتبويضات التى يحدها تطاير الأبخرة مستقبلا (٣) ، وكذلك نشاطها فى اتخاذ الوسائل المغطية الخاصة لديها ، لمنع وتوع هذه الأضرار (٤) .

U.N.R.I. A.A. Vol. III. PP. 1980-1981.

(١)

(٢) من هذا الفقه الدولي ، أنظر :

— Goldie : International Principles of Responsibility for Pollution
Op. Cit. P. 306.

— Kelson, Op. Cit. 229-230.

— Handl. G., « The Environment, International Rights (٣)
and Responsibilities, A.S.I.L., April, 1980, PP. 222-229, and

— Kuwabara, S., Op. Cit. P 120.

— Hoffman, K.B., State Responsibility an International (٤)
Law and Transboundary Pollution Injuries, I.C.I.Q. Vol. 25, Part
3, 1976, PP 516-541.

وقد تحضرت أحكام القضاء الدولي ، المستندة الى نظرية المخاطر ، كما تحدثت كذلك ، ممارسات الدول في مطالبة بعضها لبعض ، عما يصيب احداها من اضرار ، وبلااستناد الى نظرية المخاطر ايضا . ففى المطالبات التى جرت بين الحكومة الكندية ، والحكومة السوفيتية ، حول حادث اختراق الجسم الفضائى «كوزموس» ٩٥٤ (١) ، للمجال الجوى للكندى فى يناير ١٩٧٨ ، حيث ارتطم بالأرض الكندية ، محدثا اضرارا هناك . فتقدمت الحكومة الكندية ، بمطالبة للحكومة السوفيتية ، لاداء التعويضات عن هذه الاضرار . واستندت الحكومة الكندية فى ذلك ، الى اسامين :

الاول : لتفاتية المسؤولية الدولية ، عن الاضرار التى تحدثها الأجسام الفضائية ، والمبرمة عام ١٩٧٢ (٢) ، والتى تنص بالمسئولية المطلقة ، للدولة المعلقة عن الاضرار التى يلحقها الاتهام غير الحدى ، لجسم فضائى مملوك له ، لأراضى دولة اجنبية .

والثانى : أنه عملا بالمبادئ العامة للقانون الدولي ، فان اتهام كوزموس ٩٥٤ لتقليم كندا ، يعد انتهاكا لصيغتها الوطنية ، وبالتالي فهو فعل غير مشروع دوليا ، يستوجب التعويض .
وعنه المطالبة ، تنبع عن تطبيق للدول لمبدأ مسئولية المخاطر ، والمنصوص عليه سلفا فى مساعدة دولية بينهما .

ويرى للفقهاء باكستر (٣) ، ان مطالبات كندا على هذه الصورة ، تنبع عن عدم قناعتها الكافية بمبدأ المسئولية المطلقة ، الذى تنطوى عليه هذه المعاهدة مما دعاها الى ان تصف الفعل ذاته ، مرة بالشرعية ، ومرة بعدم الشرعية .

-
- (١) كوزموس هو جسم فضائى سوفيتى يحمل بمفاعل نووى ، أطلق
IL.M, Vol. 18, 1979, P 209.
عام ١٩٧٧ ، انظر :
- (٢) لتفاتية المسؤولية الدولية عن الاضرار التى تحدثها الأجسام الفضائية ، لندن ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .
- (٣) باكستر ، تقريره الرابع عن المسئولية الدولية عن النتائج الضارة
الناجمة عن افعال لا يحظرها القانون الدولي ، ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

وهو أمر معيب - في نظره - ، يؤدي إلى الإخفاق في تطوير هذا المبدأ القانوني الهام .

وفي تقديرنا أن المطالبات الكندية الواردة في البند الثاني والتي تنصب على الادعاء بخم المشروعية ، لا تعبر عن عدم قناعة كندا بمبدأ المسؤولية المطلقة . فهي قد انضمت إلى هذه الاتفاقية المشار إليها ، والتي تصفد بوضوح إلى نظرية المخاطر . ونرى أن كندا قصت إبراز جسامه الضرر الذي لحق بها ، والتأكيد على مسؤولية الاتحاد السوفيتي .

غير أنه يوجد جانب آخر من الممارسات الدولية ، يؤكد على الاعتراف بالتقاضي من الدول ، بمبدأ مسؤولية المخاطر . ذلك أن بعض الدول قبلت من طرف واحد ، أداء التعويضات عن الأضرار التي سببتها أنشطتها الخطرة ، لأراضي مواطني دول أخرى ، ودون اعترافها قانوناً بمسؤوليتها عن هذه الأضرار . وهذا المسلك يعبر بذلته ، عن قبول الدول لمسؤوليتها ، عن أضرار الأنشطة الخطرة التي تحدثها أنشطتها المشروعة . ففي مارس عام ١٩٥٤ ، أجرت الولايات المتحدة الأمريكية ، تجربة تفجير نووية في منطقة « لينيويتوك اتول » ، بالمحيط الهادي ، وحذرت السفن سلفاً ، من التواجد في منطقة التجربة ، غير أن آثار التفجير امتدت إلى خارج المنطقة ، ولوثت بيئة المناطق المتاخمة ، والحقت أضراراً بمناطق الصيد ، التي كانت ترتادها قوارب الصيد اليابانية ، ومنها القارب « فوكوريو مارو » ، الذي أصيب هو ، وملاحوه (١) . فطلبت الحكومة اليابانية ، من الحكومة الأمريكية ، تعويضها عما لحقها من أضرار تمثلت في الاضطراب في أسواق السمك اليابانية ، وعما لحق بالقارب المكروب ، وغيره من قوارب الصيد في المنطقة .

وقد استجابت الحكومة الأمريكية ، لطلب الحكومة اليابانية ، ودفعت تعويضاً قدره (٢) مليون دولار ، مشيرة في مذكرتها إلى الحكومة اليابانية ، إلى أن هذا المبلغ مقدم كمنحة للتعويض عن الإصابات والأضرار التي نجمت عن هذه التجربة ، ودون إشارة من الحكومة الأمريكية ، إلى مسؤوليتها عن

(١) Whiteman, M.M., Digest of International Law
Op. Cit., P. 764 .

• هذه الأضرار (١) •

وهذه القضية تعبر عن قبول ضمنى من الولايات المتحدة لفكرة المخاطر ،
لذا ان ما قامت به حكومتها من تعجيرات نووية لم ينطو على خطأ من جانبها ،
كما لا يعد فعلا غير مشروع يستوجب مسئوليتها طبقا للقواعد العامة في
القانون الدولي •

ويتضح مما سبق من احكام انقضاء الدولي ، وممارسات الدول ،
اتجاهها الى تطبيق نظرية المخاطر ، في المسئولية عن الأضرار التي تحدثها
الأنشطة المشروعة ذات الخطورة •

البحث الثالث

نظرية المخاطر

كاسس للمسئولية الدولية عن السلس بسلامة البيئة البحرية

خلصنا الى ان القانون الدولي لا يتضمن حاليا ، قاعدة عامة تنص على
الالتزام عام بحماية البيئة والحفاظ عليها • ولو أننا نعتقد أن هذه القاعدة في
سبيلها الى الاستقرار في القانون الدولي للبيئة • لكن ، والى ان تصبح هذه
القاعدة محل الالتزام عام من المجتمع الدولي ، فان لقامة المسئولية على شخص
دولي ، عن خرق هذا الالتزام ، سيواجه بمصاعب عديدة • اذ قد يتعذر اسناد
الانتهاك الى الشخص الدولي • وفقا للشروط التي تتطلبها قواعد المسئولية ،
عن الفعل غير المشروع دوليا • وقد لا يكون هناك اى انتهاك للالتزام الدولي ،
في حالة مشروعية النشاط الذى أحدث المساس بالبيئة • كما قد تنشأ صعوبة
أخرى من جراء انقضاء عدم المشروعية عن خرق هذا الالتزام (٢) •

Whiteman, Loc. Cit.

(١)

(٢) يحدد مشروع مواد مسئولية الدول - الذى تعده لجنة القانون
الدولي حاليا - الظروف التي تنقضى بموجبها عدم المشروعية ، بأنها تنحصر
في الموافقة ، والتدابير المضادة فيما يتعلق بفعل غير مشروع دوليا ، والقوة
القاهرة والاحداث المرضية ، وحالات الشدة ، وحالة الضرورة ، والدفاع عن
النفس • انظر الفصل الخامس - المواد ٢٩ - ٣٤ ، انظر : تقرير لجنة القانون
الدولي عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين ، ١٩٨٠ ، ص ٦٨ - ١٢٩ •

كذلك نوفقا لنظريتي الخطأ أو الفعل الدولي غير المشروع فإنه يتخذ لقائمة المسؤولية تجاه شخص دولي ، إذا لم يمكن نسبة الخطأ أو لانتهاك القانون الدولي إليه . وايضا ، ووفقا لنظرية الفعل الدولي غير المشروع ، فإنه لا يمكن لسلطة الأنشطة الضارة التي يباشرها اشخاص عاديون الى الدولة التي يخضعون لولايتها ، أو لسيطرتها الفعلية .

ومع هذا فإن اعتبارات العدالة والانصاف تدعونا الى عدم ترك ضحية بريئة ، دون اصلاح ما لحقها من ضرر ، وفي ظل مجتمع يفوج حاليا بالعديد من الأنشطة المشروعة في حد ذاتها ، وان اتسمت بالخطورة الفائقة ، بسبب ما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية مدمرة ، أو تتخذ طبيعتها بوقوع مثل هذه الأضرار الجسام .

لذلك ، اتجه الفقه الدولي الى مسؤولية المخاطر المستقرة في فقه القانون الداخلي ، لقائمة المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة ، الذي تحثه الأنشطة غير المحظورة دوليا . يرى الفقيه «جولدي» ، أن اعتبارات حماية البيئة ، تدعونا الى فرض المسؤولية المطلقة ، على عاتق المشروعات القائمة للانسائية ، والتي يصاحب تشغيلها خلق مخاطر جسيمة . ذلك ان الأرباح الهائلة التي تجنيها هذه المشروعات ، تحتم الربط بين عنصرى المخاطر والتكلفة . ويجب أن يشمل اجمالي تكاليف عمليات أى مشروع خطر ، تكاليف مسؤوليته عن تقليل المخاطر البيئية ، وللتعويض عن الأضرار ، باعتبارها تكاليف اجتماعية يجب رفعها عن عاتق المجتمع . كما أنها قد تدعو المشغلين الى العزوف عن مثل هذه الأنشطة اذا راوا أن هذه التكاليف ستعزتهم اقتصاديا(١) .

وفي رأى «ماندل» : أنه « عندما يحدث خطر جسيم عابر للحدود الوطنية ، تستطيع الدولة توقعه ، لكن لا يمكنها استبعاده بالمنايا المعقولة ، تبرز عندئذ

مسئولية الدولة اذا ما تحقق للضرر مطابقا للخطر» (١) - وهاندل بذلك ، يقتصر اعمال مسؤولية المخاطر على الأنشطة فائقة الخطورة . وهو يتفق هنا ، مع رأى جولدري ، السابق الإشارة اليه ، اذ يحتج بالجوء الى نظرية المخاطر ، باعتبار أن تحميل الدولة للخسارة أو الضرر الذي تسببه الأنشطة التي تنشأ على اقليمها ، أو تحت رقابتها ، يبرره ادراكها المفترض بالنشاط وإخطاره ، الامر الذي يجعلها في وضع يتيح لها المفاضلة بين الاستمرار في اداء للنشاط ، أو السماح به ، وبين ما تتكبده من نفقات ، قد تفوق فوائد هذا النشاط (٢) .

ومن أبرز المطالبين ايضا باعمال نظرية المخاطر ، لتأسيس المسؤولية الدولية عن الأنشطة فائقة الخطورة ، الفقيه «جكنز» . فقد عدد مجموعة من المبادئ القانونية ، التي اقترحها لاتامة المسؤولية الدولية على اساس المخاطر ، وقرر في المبدأ الخامس منها : أن ..

« كل دولة مسؤولة عن الأضرار التي تلحق بالجماعة الدولية أو بغيرها من الدول ، أو رعاياها ، من جراء الأنشطة شديدة الخطورة التي تقع أو تبدأ من داخل حدود اختصاصها ، أو تبشّر بمصورتها ، أو بمقتضى سلطاتها » (٣) .

وإضاف «جكنز» في المبدأ السادس صراحة ، أن ..
« المسؤولية الدولية عن الأنشطة فائقة الخطورة ، تتولّف دون إثبات الخطأ » (٤) .

« Where a recognizably significant transnational (١)
risk is created but cannot be eliminated by reasonable care,
the realization of harm typical of the risk will engage the State's
international liability »

— Handl, Liability for Marine Pollution, Op. Cit, PP. 97-98.

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٨ .

« Every State is liable for injury to the world community (٣)
or to other States or their nationals from ultra-hazardous activities
occurring or originating within its jurisdiction or undertaken on
its behalf or with its authority »

Jenks, W., Op. Cit, P. 194.

« Liability for injury from ultra-hazardous activities (٤)
exists without proof of fault »

ويرى الفقيه « باربوزا » - المقرر الخاص للجنة القانون الدولي - أن التمييز عن الضرر البيئي ، الذي تحدثه الأنشطة للخطر - خارج أى نظام متفق عليه - يجب أن يستند إلى نظرية المسؤولية المطلقة . فتواعد المدخل والانصاف ، تقتضى أن يتحمل من يستفيد من النشاط الخطر ، جانباً من تكاليف هذا النشاط ، ولا يدعها تقع على عاتق الآخرين ، فالمعدل والانصاف في القانون الدولي ، يقتضى عدم حدوث اختلال في التوازن بين الحقوق ، وبين المصالح الأساسية بين الدول في المجتمع الدولي ، والا عد هذا إثراء بلا سبب وانتهكاً للمبدأ الأساسي للمساواة بين الدول أمام القانون الدولي (١) . أما الأنشطة التي لا تنجم بالخطر ، ثم يترتب عليها ضرر مستقل ، فالفقيه « باربوزا » ، يخرجها من نطاق المسؤولية المحددة ، ولا يرى مبرراً لتطبيقها عليه بصورة آلية . إذ في هذه الحالة ، يكون كل من المتضرر ، والمتسبب في وجود الخطر العام - وليس للضرر - ؛ بريئين من هذه المسؤولية . لذا ، فإن القاء المسؤولية المطلقة ، على عاتق الدولة مباشرة ، عن هذا الضرر ، قد يلقي معارضة في المجتمع الدولي ، لما يحدثه ذلك من اختلال في توازن المصالح بين الدول (٢) .

وكذلك ترى الأستاذة الدكتور بديرة العوضى ، أن المسؤولية الدولية عن التلوث النفطي ، تخضع - كقاعدة عامة - لنظرية المسؤولية المطلقة . وأن المسؤولية الدولية عن هذا التلوث البيئي ، لا تخضع مطلقاً لمفهوم الخطأ ، أو الاحمال (٣) .

وفي هذا الإطار أيضاً ، وتطليلاً على أهمية تطبيق نظرية المخاطر ، في مجال المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة ، يرى بعض الفقه الدولي أن وظيفة القانون الدولي العام ، تنطوي حالياً على الزلم الدول ، بضمان أن تجرى الأنشطة في نطاق اتطليهما ، بحيث لا تسبب تلوثاً ضاراً في أقاليم دول

Barboza, J., « Third Report on International Liability (١)
for Injurious Consequences Arising Out of Act Not Prohibited by
International Law, 1987, U.N. Doc. A/CN. 4/ 405, P 12

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٣ .

AL Awadhi, Badria, « Legal Aspects of Maritime (٢)
Pollution With Particular Reference to the Arabian (Persian) Gulf,
Thesis, London, 1975, reprinted in Kuwait Times Press, Kuwait,
1985, P. 193.

أخرى . ولذلك ، فإن الدول إذا ما سمحت بإجراء أنشطة في نطاق إقليميها ، فإنها تعد مسئولة مسئولية مطلقة عن الأضرار التي تحدثها هذه الأنشطة في بيئة الدول الأخرى (١) .

ويؤيد «ديبوي» اللجوء إلى نظرية المخاطر ، كأساس للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة فكري ، إن «المسئولية المشددة» ، أساس عظيم الفائدة لاصلاح الضرر غير العمدى ، الناجم عن أنشطة أو مواد استثنائية خطيرة» (٢) .

وعموما فإن جانباً كبيراً من الفقه الدولى ، يكاد يجمع على أن مسئولية المخاطر بصورها المختلفة ، تعد معياراً أساسياً ملائماً ، لتقرير المسئولية الدولية عن المساس بالبيئة ، الذى تحته الأنشطة ذات الطبيعة الخطرة (٣) . فهذا النمط من المسئولية يحقق فائدتين هامتين فى القانون الدولى البيئى أولهما : وقائية ، اذ قد تكون حافظاً لوقف الأنشطة الهامشية ذات الأخطار ، أو الأضرار ، التى تفوق فوائدها ، والثانية : فائدة تعويضية ، فادرك الدولة للفساط الذى يباشر على إقليمها أو تحت رقابتها ، يمكنها من اتخاذ الترتيبات اللازمة للوفاء بمسئوليتها الدولية ، عن الأضرار المتوقعة العابرة للحدود (٤) .

Scott, A. and Bo-Bramsen, Ch. : (١)

« Draft Guiding Principles Concerning Transfrontier Pollution », in Problems in Transfrontier Pollution, O.E.C.D, Paris, 1974, PP. 301-302.

« The Strict Liability, is a most useful basis (٢)
for restoring accidental damage caused by exceptionally dangerous substances or activities »

Dupuy, international Liability of States for Damage Caused by Transfrontier Pollution, in Legal Aspects of Transfrontier Pollution, in O.E.C.D, 1977, P. 365.

(٣) من هذا الجانب من الفقه الدولى ، أنظر :

« صلاح الدين عامر ، القانون الدولى للبيئة ، مرجع سابق ، ص ٤٦
— Despax, M : Droit de l' Environnement, 2.T, (Litec), Paris 1980, P. 734.ect.

— Kelson, J., Op. Cit, PP. 242-243.

Handl, G. : Liability for Marine Pollution, Op. Cit, (٤)
P. 98.

كذلك فإن العديد من الاتفاقيات الدولية ، التي تناولت المسؤولية الدولية ، عن أوجه المساس بسلامة البيئة البحرية التي تحتضن الأنشطة الخطرة (١) ، اتامت المسؤولية استنادا الى نظرية المخاطر ، وإذا كانت قد أرجعت المسؤولية على عاتق المشتل الخاص ، فإن ذلك لا يفتقر من أهمية اللجوء لنظرية المخاطر ، بدعوى أن هذه الاتفاقيات تشير الى عزوف الدول عن قبول التزامها المسبق بالمسؤولية المطلقة . ذلك أن معظم الأنشطة التي تتناولها هذه الاتفاقيات ، تمارس إما بمعرفة الدول ذاتها ، أو تشارك فيها الدول بنصيب كبير . وحتى في غير هذه الأحوال ، فإن الدافع الأعظم لالتقاء المسؤولية على مشغلي هذه الأنشطة أيا كانوا ، هو ضمان ترميض عادل وسريع لأصحابها للتلوث العابر للحدود ، وعلى النسق الذي جرت عليه هذه الاتفاقيات ، وقد ألقى بعضها في النهاية على الدول ، التزام بضمان أداء المشتل لالتزاماته ، وفق هذه الاتفاقيات (٢) .

كذلك - ودون تكرار لما سبق - ، فإن صياغة المبدأ الحادي والعشرين . من اعلان ستوكهولم للبيئة الانسانية ، ومولد لاتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ ، وإن كانت جميعها لا تؤكد اللجوء الى نظرية المخاطر ، فإنها في الوقت ذاته ، لا تنفي الاستناد الى هذه المسؤولية .

وأخيرا ، فحينما شرعت لجنة القانون الدولي ، في معالجة موضوع المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أفعال غير محظورة دوليا (٣) ، أشارت للجنة الى أن تناول هذا الموضوع في مرحلة سابقة من عمل اللجنة ، جاء تحت مسميات تنم على استنفاده الى نظرية المخاطر ، مثل : المسؤولية عن المخاطر الناشئة عن القيام ببعض الأنشطة المشروعة ، كالأنشطة الفضائية

(١) انظر في تفصيلات هذه الاتفاقيات ، الفصل الاول من الباب الثالث من هذه الرسالة .

(٢) الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق .

(٣) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين ، ١٩٧٨ ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثين ، المحق رقم ١٠ (A/33/10) ، ص ٣٦٤ .

والنوعية ، (١) .

ثم جاء تقرير مجموعة الفقهاء القانونيين، الذين شكل منهم الفريق العامل المعنى بدراسة هذا الموضوع (٢) ، فوسع من نطاقه ، ليتناول على سبيل المثال ، لا الحصر : « تدابير التعاون الدولي ، المتخذة فيما يتعلق بالاستخدامات الملغية للطاقة الذرية ، وبنظام القضاء الخارجي ، والبيادي ، التي اكدها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة ، والمعاملات التي تتسم بطابع إقليمي ، أو محلي ، فيما يتعلق بالموارد المتقاسمة ، وأعمال المؤتمر الثالث لقانون البحار المتعلقة بالتلوث البحري ، والقلق الدولي إزاء المخاطر المصاحبة للنقل البحري » (٣) .

والواقع أن هذا التقرير في مجمله ، يشير إلى الاستخدامات المادية للبيئة الإنسانية . ويربط بين المسؤولية عن الأضرار ، التي تلحق بالبيئة ، وبين تطبيق نظرية المخاطر ، لإقامة المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة ، للأنشطة الخطرة غير المشروعة دولياً . ويشير التقرير إلى أن اللجوء إلى هذه النظرية في مجال الممارسة الدولية ، قد تم في إطار اتفاقي ، يؤثر مسؤولية محقة ، وإن كانت في ذات الوقت محدودة . ولذلك فهو لا ينقضي - مع وجود مثل هذه النظم الانتقائية - ، إمكانية اللجوء إلى نظم أخرى للمسؤولية ، بجانب مسؤولية المخاطر ، تتيح مجالاً أوسع ، وتستند على واجب توخي الحاية ، أو اليقظة الواجبة (٤) .

ومن كل ما تقدم ، يبرز الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه نظرية المخاطر ، كأساس للمسؤولية الدولية ، عن المساس بسلامة البيئة البحرية . بل إن هذه النظرية أصبحت ضرورة لا مناص منها لإقامة المسؤولية عن نتائج الأنشطة الخطرة ، ومن خلال التظور الذي صورته ، حانئله لها ، وبفائدتيها الوقائية

Y.I.L.C. 1969, Vol. II, P 233, para 83. (١)

(Doc. A/7610/Rev. I)

(٢) (U.N. Doc. A/CN. 4 /L 284) مفسر في تقرير لجنة القانون

الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ وما بعدها .

(٣) تقرير لجنة القانون الدولي ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

(٤) المرجع ذاته ، ص ٣٦٧ - ٣٧٠ .

والملاجية ، والتي تتفق مع مفهومنا للمسئولية الدولية ، والذي ينطوي على
عنصري المنع ، وإصلاح الضرر .

وأيا كان الخلاف حول أساس نظرية المخاطر في القانون الدولي ، فقد
أصبحت هذه النظرية أمرا واقعا ، جرى العمل به في عديد من الاتفاقيات
الدولية ، التي تناولت المسؤولية عن نتائج الأنشطة الخطرة . بل إن مسؤولية
المخاطر ، تعد - في تقديرنا - ، المحل الصحيح لإقامة المسؤولية الدولية ، عن
الأنشطة التي يباشرها عامة الأفراد ، وعلى نحو لم يكن متاحا في ظل قواعد
المسئولية الدولية ، عن الفعل غير المشروع ، أو المسؤولية عن الخطأ ، إلا في
الحالات التي يمكن أن يرتبط فيها الضرر سببيا مع انتهاك للقانون الدولي ،
أو مع خطأ منسوب للدولة ذاتها .

ومع هذا ، فنحن نرى أن المخاطر بذاتها لا يمكن أن تعد الأساس الوحيد
للمسئولية الدولية ، ونساير معظم الفقه الدولي في قصر نطاقها ، على المسؤولية
الدولية عن الأنشطة الخطرة التي تؤثر في البيئة البحرية .

الفصل الرابع

اساءة استعمال الحق وحسن الجوار

تتناول الدراسات القانونية الدولية ، اشارات لمبحثين هامين من المبادئ القانونية المستقرة في الفقه والممارسة الدولية ، هما مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق « Abuse of right » ومبدأ حسن الجوار « Good Neighbourliness » كذلك اشار فقهاء دوليون عديدون الى امكانية تأسيس المسؤولية الدولية على كل من المبحثين .

وفيما يلي سوف نعرض لوقف الفقه ، والممارسة الدولية من هذين المبدأين ، ومدى امكانية اللجوء الى اى منهما في اقامة المسؤولية الدولية ، عن المساس بسلامة البيئة البحرية .

المبحث الأول

اساءة استعمال الحق

كاساس للمسئولية الدولية

كان لظهور المذاهب الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر - تأثيرا عظيما على المفاهيم القانونية والفلسفية ، امتد الى الحقوق التي ظلت تنقسم بالاطلاقية في ظل المذهب الفردي ، فاصبح تقرير الحق ، منوطا بتحقيق اهداف اجتماعية ، وحدد لاستعماله اطارا لا يجوز قانونا تجاوزه او الحيد عنه (١) .

وكان أن برز مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، حيث نشأ في كنف النظم القانونية الداخلية ، كغيره من المبادئ القانونية الدولية ، فكان للقضاء الفرنسي سبيلنا الى الاقرار بهذا المبدأ ، وتطبيقه دون نص تشريعي في

(١) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ،

مجال ممارسة حقوق الملكية ، مستندا الى مبادئ العدالة ومبادئ القانون الروماني (١) . وظل هذا القضاء متبنيا هذا المبدأ ، الى ان استقر تشريعا في معظم للنظم القانونية الداخلية (٢) ، والى الحد الذى يمكن معه الاقرار بانسه اصبح من المبادئ القانونية العامة ، فى القوانين الداخلية فى الأمم المتعدنة ، مما يمنحه فاعلية فى القانون الدولى ، باعتباره مبدأ قانونيا عاما ، اعمالا لنص المادة ٢٨/١ ج من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية .

وفيما يلى سوف نعرض ، لموقف الفقه الدولى من هذه النظرية ، ثم لتطبيقاتها فى الممارسة الدولية ، سواء بوصفها أساسا للمسئولية فى مشروعات تقنين قواعد المسئولية الدولية ، أو من خلال تطبيقاتها القضائية .

المطلب الأول

تحریم إساءة استعمال الحق

فى فقه القانون الدولى

إساءة استعمال الحق فى فقه القانون الدولى ، يقصد بها ممارسة الحقوق خارج إطارها القانونى ، بقصد الاضرار بالغير ، أو لتحقيق مصلحة غير

- (١) د . سعيد سالم جويلى ، مبدأ للتصرف فى استعمال الحق فى القانون الدولى العام ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٤ - ١٦ .
(٢) وعلى سجيل المثال ، تشير الى نص المادة الخامسة من القانون الحنفى المصرى [القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨] والتي نصت على أن :
« يكون استعمال الحق غير مشروع فى الأحوال الآتية :
(أ) إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير .

(ب) إذا كانت المصالح التى يرمى الى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر يصيبها .

(ج) إذا كانت المصالح التى يرمى الى تحقيقها غير مشروعة ،
وعلى سجيل المثال أيضا انظر للمادة ٢٢٦ من القانون الحنفى الألمانى ،
والمادة الثانية من القانون الحنفى السوفيتى ، والمادة الثانية من القانون الحنفى السويسرى .

انظر د . محمد حافظ غانم ، محاضرات فى المسئولية الدولية ، ١٩٧٨ ،
مراجع سابق ، ص ٨٢ .

مشروعة ، أو كما يعرفه الفقيه «كيس» بأنه « ممارسة أحد أشخاص القانون الدولي لحقوقه المقررة له بطريقة تحدث أضرارا بشخص قانوني آخر » (١) . ويستشف إساءة استعمال الحق ، من خلال أعمال معيار يوفق بين عنصرين ..

أولهما : شخصي يتمثل في استعمال الحق بقصد الإضرار بالغير .
والثاني : موضوعي أو مادي . يتعلق باستعمال الحق لتحقيق أهداف غير التي شرع هذا الحق من أجلها (٢) .

وقد كانت البدلية الأولى لظهور هذا المبدأ في الفكر القانوني الدولي ، على يد الفقيه الألماني « V. Heilborn » ، الذي كان قد بادر في عام ١٨٩٦ الى المطالبة بنقل هذا المبدأ الى القانون الدولي (٣) . ثم أعيد تناول هذه النظرية في مناقشات اللجنة الاستشارية التي كلفت بوضع مشروع النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للحل الدولي ، حيث نوه مندوب إيطاليا Ricci Busatti الى أن إساءة استعمال الحق ، يعد من المبادئ العامة للأمم المتعدنية التي يمكن للمحكمة أن تلجأ إليها في الفصل في المنازعات الدولية التي تعرض عليها (٤) .

الا أنه بالرغم من هذه المبادرات ، فغالبا ما يشار الى الفقيه اليوناني «بوليتيس» Politis ، على أنه الرائد في نقل هذه النظرية الى القانون

(١) « Un sujet de droit exerce les compétences dont est habilité de façon à causer des dommages à un autre sujet de droit »
Kiss, A CH « L'Abous de Droit en Droit International, Thèse, Paris, 1952. P. 11.

(٢) د. محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ٨١ . ود. سعيد سالم جويلي ، مرجع سابق ، ص ٧٩١ .

(٣) Kiss, A. Ch., « L'Abous de Droit en Droit International, Op. Cit, PP. 9-10.

(٤) Y.I.C.C, 1960, Vol. II, P .. (UN.Doc. A/CN 4 /125)

وكذلك سمير محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

الدولي ، وذلك بعد ان اوضح معالمها في دراسته المنشورة عام ١٩٢٥ (١) فهذا الفقيه يرى ان الدولة التي تستخدم حقها بغية الاضرار بغيرها ، تعد متعصفة في استعمال هذا الحق ، مما يوجب مسئوليتها . باعتبار انها ارتكبت فعلا غير مشروع (٢) .

وقد سار على هذا الدرب عدد كبير من فقهاء القانون الدولي ، مؤكدين استقرار هذا المبدأ ضمن قواعد القانون الدولي ، مؤيدين تطبيقه في العلاقات الدولية . فاتجه جانب كبير من هذا الفقه ، الى تاصيل هذا المبدأ في القانون الدولي ، باعتباره احد المبادئ القانونية العامة (٣) . لكن هناك جانبا آخر من فقهاء القانون الدولي - ابرزهم الفقيه «كيس» الذي يرى : « ان تحريم لسوء استعمال الحق ، هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي ، بل مبدأ عام بمعنى الكلمة ، ونابع من تكوين هذا النظام القانوني ذاته ، وليس بطريق النقل قسرا من نظام قانوني آخر » (٤) . وعلى هذا ، درج الفقه العربي ايضا ، مترا

— Politis : Le Problème des Limitations de la (١)
Souveraineté et la Théorie de L'Abus des Droits R.D.C., 1925/1.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٧٨ .

(٣) نذكر من هؤلاء الفقهاء كل من . .

De Arêchaga : International Responsibility, Op. Cit., P. 540

Stark, J. G. : An Introduction to International Law, 9th. ed.,
Butterworths, London, 1984, P. 107.

Amador, G. , « State Responsibility, » R.D.C., 1958/II, PP. 376-ets.

وايضا الفقيه - Alvarez القاضي بمحكمة العدل الدولية ، في رايه المخالف في قضية مضيق كورفو ، حيث طالب بضرورة نقل مبدأ تحريم لسوء استعمال الحق من القانون الداخلي الى القانون الدولي انظر :

I.C.J., Reports, 1949, P. 48.

(٤) « L'interdiction de l'abus de droit est un principe

du droit international, principe general dans le plein sens du mot, car il provient de la structure même de ce système juridique, et non d'une transposition forcée d'un ordre juridique dans un autre »

Kiss, Op. Cit., P. 190.

بوجود هذا المبدأ ، كمبدأ قانوني علم (٨) .

وقد لقيت هذه النظرية معارضة ، من فقهاء دوليين آخرين (٩) ، اذ اشاروا
انشك في امكانية ان يرقى هذا المبدأ ، الى مرتبة المبادئ القانونية العامة .

وبعبارة عن هذا للخلاف للفقهى ، فالراجح في الفقه الدولي ، اعتبار تحريم
اساءة استعمال الحق ، من المبادئ القانونية الدولية ، التي يمكن اللجوء اليها ،
في اقامة المسؤولية الدولية .

كذلك ، اثير خلاف فقهي حول الطبيعة القانونية لهذا المبدأ بوصفه
اساسا للمسئولية الدولية ، فذهب جانب من الفقه الدولي الى القول بان
اساءة استعمال الحق ، تعد احدى صور الخطأ (٣) على حين يجمع معظم الفقه
الدولي ، على ان اساءة استعمال الحق ، تعد فعلا غير مشروع دوليا (٤) ، وذلك

(١) من هذا الفقه الدولي العربي ..

د- محمد طلعت الغنيمي ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ،
ص ٤٧٣ .

د- محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، ١٩٧٨ ، مرجع
سابق ، ص ٨١ وما بعدها .

د- مفيد محسود شهاب ، المبادئ العامة للقانون ، المجلة المصرية
للقانون الدولي ، المجلد ٢٣ ، الجمعية المصرية للقانون الدولي ، للقاهرة ،
١٩٦٧ ، ص ١٧ .

د- صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة . مرجع سابق ، ص
٥٦ - ٥٧ .

د- محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ، مرجع
سابق ، ص ٢٩٤ .

(٢) ومن هذا الفقه الدولي المعارض ..

— Ago, R. : Le Delite International, R.D.C. 1939/II, P 415

— Brownlie.I. : Principles of Public International Law, 3th. ed.,
Oxford, 1979, PP. 443-445

Handl. : Territorial Sovereignty, Op. Cit, P. 56. (٣)

(٤) نذكر من هذا الجانب عن الفقه ..

— Politis, Op. Cit. PP. 94-99.

— Alvarez, A., Le Droit International Nouveau, Pedone, Paris,
1959, PP. 303-304,

لانتوائه على مخالفة للزام قانونى دولى ، يتطرق بممارسة الحقوق داخل
اطارها القانونى (١) .

المطلب الثانى

تحريم اساءة استعمال الحق

في مشروعات التقنين والمعاهدات ولحكالم القضاء الدولى

تضمنت بعض مشروعات تقنين قواعد المسئولية الدولية ، وبعض
المعاهدات الدولية ، اشارات صريحة لاعمال مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ،
كما طبقه القضاء الدولى أيضا في بعض أحكامه ، وعلى النحو الذى سنوضحه
فيما يلي :

أولا : تحريم اساءة استعمال الحق في مشروعات التقنين والمعاهدات الدولية ..

ورد في اتفاقية منتهيديو المفودة بين الدول الأمريكية عام ١٩٣٣ ، النص على
مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، اذ جاء في الاتفاقية ان ممارسة هذه الحقوق ،
لا يرد عليها من القيود ، الا ما يقتضيه ممارسة الدول الأخرى للحقوق المخولة
لها ، وفقا للقانون الدولى (٢) .

وفي المشروع المقدم الى لجنة القانون الدولى عام ١٩٦١ ، في موضوع
مسئولية الدول ، والذي أعده الفقيه جارسيا امادور ، نصت الفقرة الثالثة ،
من المادة الثانية ، على أن « عبارة الالتزام الدولى للدولة تنطوي أيضا على منع
اساءة استعمال الحق . أى منع أى عمل مخالف لقواعد القانون الدولى العامة ،
أو الاتفاقية التى تنظم ممارسة الدول لحقوقها أو اختصاصها » (٣) .

= د - محمد طلعت الغنيمى ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ،
ص ٤٥١ .

د - ابراهيم محمد الضانى ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .
— Ago. 2nd Report on « State Responsibility » Y.I.L.C. (١)
1970, Vol. II, PP. 44-45 (Doc. A/CN.4/233)
Y.I.L.C, 1960, Vol. II, P 50 (٢)
Y.I.L.C, 1961, Vol. II, P 48. (٣)

كما تضمنت اتفاقية جنيف لأعلى البحار المبرمة عام ١٩٥٨ (١) ، نصا انطوى على تقرير هذا المبدأ ، فنصت المادة الثانية على أن « ... تمارس حرية أعلى البحار ، بموجب الشروط التي تحددها هذه المواد ، وقواعد القانون الدولي الأخرى » (٢) .

وفي صياغة أكثر وضوحا ، نصت لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، في مادتها رقم ٣٠٠ ، والتي صدرت بها الجزء السادس عشر ، المتعلق بالأحكام العامة ، على أن « ...

» تقي الدول الأطراف بحسن النية بالالتزامات التي تنتهكها بموجب هذه الاتفاقية ، وتمارس حقوق الولاية ، والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية ، على نحو لا يشكل إساءة لاستعمال الحق » (٣) .

ويحلل هذا النص على أن جميع الحقوق ، والحريات ، والولاية ، النصوص عليها في مواد هذه الاتفاقية ، تخضع لمبدأ تحريم إساءة استعمال الحق ، مما يبرهن على عمومية هذا المبدأ ، وعلى أنه يندرج ضمن المبادئ العامة للقانون (٤) .

ثالثا : تحريم إساءة استعمال الحق في أحكام القضاء الدولي ..

طبق القضاء الدولي نظرية تحريم إساءة استعمال الحق ، في العديد من الأحكام ، وأن رأى استاذنا الدكتور صلاح الدين عامر (٥) ، أن للقضاء الدولي قد أبدى بعض الحذر في الأخذ بهذا المبدأ (٦) ويشير في ذلك ، إلى حكم المحكمة الدائمة للملح الدولي ، بشأن المصالح الألمانية في سيليزيا العليا البولندية

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لأعلى البحار ، جنيف ، ١٩٥٨ ، المادة لثانية
انظر : الأمم المتحدة ، أعمال لجنة القانون الدولي ، الطبعة للربعة ، مطبوعات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٨ ، ص ٢٣٢ .

(٢) المرجع السابق ، المادة لثانية .

(٣) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق .

(٤) د . سعيد سالم جويلي ، مرجع سابق ، ص ٣٣٧ .

(٥) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي البيئي : مرجع سابق ،

ص ٥٤ .

(٦) المرجع لمسبق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

للابصار عام ١٩٣٦ (١) ، فيرى • أن المحكمة • بعد أن اشارت الى تصف المانيا في استعمال حقها ، عانت لتقرر ان مثل هذا للتصف لا يمكن افتراضه ، بل يكون من المتعين على من يدعيه ، أن يقوم بأثباته ، وتقديم الدليل على وقوعه » (٢) •

وأيضا في الحكمين اللذين أصدرتهما المحكمة الدائمة للمعدل الدولي في ٦ ديسمبر عام ١٩٣٠ و ٧ يونيو ١٩٣٢ ، بشأن النزاع بين سويسرا وفرنسا ، حول ادارة المناطق الحرة في منطقة سافوى ومقاطعة الجاكس (٣) ، اذ تعرضت المحكمة صراحة لمبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، كما استخدمه طرفا الدعوى في مطالبتهما • وبالرغم من أن المحكمة أسست حكمها على عدم توافر اساءة استعمال الحق في هذه القضية ، فقد استمرت على تحفظها ، فقررت أن اساءة استعمال الحق لا تقتضى من جانب المحكمة ، ويلزم من يدعيه اثباته (٤) •

كذلك فإن محكمة المعدل الدولية ، طبقت أيضا مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق في بعض أحكامها القضائية ، نذكر منها : قضية مضيق كورفو ، اذ اثير مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق في هذه القضية ، في الآراء الانفرادية المخالفة،

P.C.I.J., Reports, Series A, No. 7 (١)

(٢) حيث انتهت المحكمة الى أن • •

« L'Allemagne a conservé jusqu'au transfert effectif de la souveraineté le droit de disposer de ses biens- et Ce n'est qu'un abus de ce droit au un manquement au principe de la bonne foi qui pourraient donner a un acte d'alienation le caractere d'une violation du traité, un tel abus ne se presume pas, mais il incombe à celui qui l'allègue de fournir la preuve de son allegation ».

— انظر المرجع السابق •

(٣) وفي هذه القضية كانت الحكومة الفرنسية قد أصدرت مشروع قرار لتعديل نظام الادارة في هذه المناطق مما أثار تضرر للحكومة السويسرية ، مدعية أن فرنسا قد خالفت أحكام معاهدة فرساي ، وإن تصرفها هذا لم يراع مصالح وحقوق الغير •

P.C.I.J., Reports, Series, A/B, No. 39&A, No. 24

Loc. Cit. A. No. 24, P. 12.

(٤)

التي اصدرها القاضيان ايكير Ecker ، وكريولوف Krylof عند تعرضهما لمسألة ممارسة للسفن الحربية البريطانية ، لحق المرور البرى عبر مضيق كورفو . اذ انتهيا ، الى أن عبور أربع سفن حربية بريطانية لمضيق كورفو ، دخل المياه الألبانية ، وبالصورة والتوقيت الذى تم فيه هذا المرور ، يعد اساءة لاستعمال حق المرور البرى (١) .

وينوه «ايكر» بأن تقدير الممارسة المشروعة لحق المرور البرى ، يخضع لمعيارين أولهما : شخصى ، يتعلق بالقصد من هذا المرور . والثانى موضوعى ، يتناول الأسلوب الذى تم به المرور فى المضيق ، وأن أعمال هذين المعيارين على مرور للسفن البريطانية فى المضيق ، يبين بوضوح ، اساءة ممارسة السلطات البريطانية ، لحق المرور البرى (٢) .

كذلك ، ففى قضية المصايد النرويجية الانجليزية (٣) ، قضت محكمة العدل الدولية فى حكمها الذى اصدرته فى هذه القضية فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٥١ ، بأنه نظرا لعدم وجود قواعد ملزمة ، تحدد اتساع البحر الاقليمى ، فإن ما قامت به النرويج من تحديد لبحرها الاقليمى ، يعد اجراء مشروعا ، يتفق مع ما جرى عليه العمل الدولى ، وأن كان من اللازم للتيقن من عدم تعارض هذا الاجراء ، مع مصالح الدول الأخرى ، وفق معايير ومبادئ القانون الدولى (٤) .

وجدير بالملاحظة ، ان محكمة العدل الدولية استخدمت مبدأ تحريم اساءة

I.C.J., Reports, 1949, P. 76 and PP. 127-129 (١)

I.C.J., Reports, 1949, PP. 127-129. (٢)

ود. سعيد سالم جويلى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨٢ .

(٣) تدور وقائع هذه القضية حول الخلاف بين حكومتى بريطانيا والنرويج على اثر قيام الأخيرة بتحديد مناطق صيد خالصة لها فى المناطق الشمالية من مياهها الاقليمية ، مما اثار اعتراض الحكومة البريطانية لتاخضاة هذه المناطق للمياه الاقليمية البريطانية ، فادعت أمام محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٨ بأن ما اتخذته النرويج من اجراءات يعد تحديدا تصفيا لمياهها الاقليمية ، انظر .

Anglo-Norwegian Fisheries (United Kingdom V. Norway) I.C.J. Reports, 1951, P. 116

— ibid, P. 142.

(٤)

لستعمال الحق ، باعتباره معيارا لتوازن المصالح في المجتمع الدولي (١) ، وهو معيار سوف يتبين لنا فيما بعد ، مدى أهميته في تقييم الآثار البيئية للمشروعات ، ومدى إمكانية السماح بممارسة الأنشطة الخطرة ، مع مراعاة مصالح الدول التي يحتمل أن تتأثر من هذه الأنشطة .

المبحث الثاني

مبدأ حسن الجوار

كأساس للمسئولية الدولية

يقصد بحسن الجوار - قانونا - ، أن تراعى الدول ، حين تمارس سيادتها واختصاصها على إقليمها ، أن لا يترتب على ما تحريه من أنشطة ، أية خسائر جسيمة على إقليم دولة أخرى (٢) .

وتعتبر قواعد حسن الجوار ، من القواعد حثيثة التطبيق نسبيا في العلاقات الدولية . وذلك حين طبقت في مجال تنظيم حقوق الدول الواقعة على الأنهار الدولية المشتركة ، أعمالا لتعادة منع تغيير الظروف الطبيعية للأنهار الدولية ، إن كان ذلك من شأنه ، أن يؤدي إلى الإضرار بحقوق الغير (٣) .

أما مفهوم حسن الجوار فيدور في إطار ، يطرح واجبين دوليين ، أحدهما سلبي ، يتطلب امتناع الدول عن أداء أية أنشطة ينتج عنها آثار ضارة بمصالح الدول المجاورة - والثاني : إيجابي ، يفرض على الدول أن تتخذ الاحتياطات اللازمة ، للحيلولة دون قيام مواطنيها بأداء أنشطة تحدث آثارا ضارة بأقاليم الدول المجاورة (٤) .

(١) د . سعيد سالم جويلى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) Andrassy, J. : « Les Relation Internationles de Voisinage » Op. Cit, P. 77, and P. 108.

(٣) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٤) د . عائشة راتب ، العلاقات الدولية العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

ولا يشترط لاقامة المسؤولية الدولية بالاستناد الى مبدأ حسن الجوار ، البحث في مشروعية أو عدم مشروعية الأنشطة التي أحدثت النتائج الضارة ، أذ يكفي اشتراط أن تكون النتائج المترتبة على هذه الأنشطة ، نتائج خطيرة Serious consequences (١) فالمسؤولية عن الأضرار التي تصيب الدول المجاورة ، تتوقف على كون هذه الأضرار من الجسامة ، بحيث تعرض مصالح تلك الدول للخطر (٢) .

وشروط جسامه الأضرار يجد أساسه أيضا في القانون الداخلي ، الذي - وكما دلت عليه - كان اسبق من القانون الدولي في تطبيق مبدأ حسن الجوار . فالقته الداخلي الذي يتناول هذا المبدأ تحت هذا المسمى ، أو يسمى « مضار الجوار غير المألوفة » (٣) ، يتفق معظمه على أن هذا المبدأ يعد أحد صور المسؤولية بدون الخطأ ، والتي يكفي بشأنها اثبات وقوع الأضرار غير المألوفة ، نتيجة لغفلة أصحاب حقوق الملكية في استعمال حقوقهم ، الى حد الاضرار بالجوار ، وتأسيسا على اعتبارات العدالة (٤) .

كذلك فحين طبق القضاءان المصري والفرنسي مبدأ حسن الجوار ، اشترطا في المضار المترتبة على الجوار ، أن تكون مضارا غير مألوفة ، ولم يشترطا في ذلك ثبوت للخطأ (٥) . بل كان القانون المدني المصري ، واضع للدلالة على عدم اشتراط الخطأ لاقامة المسؤولية عن مضار الجوار غير المألوفة (٦) .

(١) Bo Bramsen, Ch. : Transnational Pollution and International Law, in Problems in Transfrontier Pollution, O.E. C.D. 1974, P, 260

(٢) Andrassy, J. Op. Cit, P. 77.

(٣) د. محمد نصر رفاعي ، مرجع سابق ، ص ٤١٦ - ٤٢٢ .

(٤) د. عبدالمحم فرج الصده ، حق الملكية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٨٧ .

(٥) د. محمد نصر رفاعي ، مرجع سابق ، ص ٤١٧ .

(٦) المادة ٢/٨٠٧ من القانون المدني المصري ، رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وقد جرى نصها كما يلي ..

« وليس الجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها ، وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار ، اذا تجاوزت الحد المألوف ، على أن يراعى في ذلك العرف ، وطبيعة العقارات ، وموقع كل منها بالنسبة للآخر ، وللغرض الذي خصصت له ، ولا يجوز للترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق » .

وقد اضطرتت الممارسات الدولية على تطلب شرط جسامه الضرر ، باعتبارها للشرط الاساسى لاعمال مبدأ حسن الجوار . ففى قرار مهده القانون الدولى ، الذى أصدره خلال دورته المنمقة فى مدريد عام ١٩١١ ، ليحت وضع نظام دولى للمجارى للمائية الدولية ، استند قرار المهده الى مبدأ حسن الجوار ، مع اشتراط جسامه الأضرار ، فنص على أنه :

« يمتنع على أى دولة لاستغلال المياه ، أو الصحاح باستغلالها على إقليمها ، بطريقة تلحق ضرراً جسيماً ، باستغلال الدول الأخرى لهذه المياه » (١) .

وفى مشروع مبادئ السلوك ، فى ميدان البيئة لارشاد الدول الى مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية ، التى تنقسمها دولتان أو أكثر ، وتنسيق استخدامها (٢) ، استخدم تعبير : « يؤثر بدرجة هامة » (٣) للدلالة على جسامه للضرر ، وقد عرف المشروع هذا الضرر الذى يؤثر بدرجة هامة ، بأنه « أية آثار ممكنة الادراك على مورد طبيعى متقاسم ، وتستثنى الآثار الطفيفة » (٤) .

هذا ويتم تقدير جسامه الضرر ، من خلال أعمال معيار لتوازن المصالح بين الدول المتجاورة ، « اذ يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ، التناسب ، أو عدم التناسب ، بين الفائده التى تعود على أحد الأطراف ، وللضرر الذى يتحمله الطرف الآخر » (٥) .

« Aucun des Etats ne peut sur son territoire, exploiter (١)
ou laisser exploiter l'eau d'une maniere qui porte une atteinte grave à
exploitation par l'autre Etat »

(٢) مبادئ السلوك فى ميدان البيئة لارشاد الدول فى حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التى تنقسمها دولتان أو أكثر ، سلسلة المبادئ التوجيهية والقواعد للقانون البيئى ، رقم ٢ ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة نيموبى ، ١٩٨٥ : [قرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ١٤/٦ فى ١٩ مايو ١٩٧٨] .

(٣) المرجع ذاته ، المبدأ السادس ، فقرة ١/أ .

(٤) المرجع ذاته ، ص ٦ .

(٥) « Il faut prendre en considération la proportion ou la disproportion entre le bénéfice tiré par l'une des parties et le désavantage subi par l'autre » .

Andrassy, Op. Cit, P. 112.

ومعيار توازن المصالح ، معيار نمسي ، يختلف من حالة لأخرى ، وقد يحتل في تقديره ، طبيعة النشاط الذى ينشأ عنه الضرر ، وموقعه ، ومدى اقترابه من حدود الدولة المجاورة .

وفيما يلى ، سوف نتناول موقف الفقه الدولى من هذا المبدأ ، ثم نعرض لتطبيقاته فى مشروعات التفتيش الدولية ، وفى بعض المعاهدات ، وأحكام القضاء الدولى ، التى استندت إليه .

المطلب الأول

مبدأ حسن الجوار فى فقه القانون الدولى

تلما تخطو الدراسات للفقهية الدولية ، من إشارة الى مبدأ حسن الجوار ، الذى لاقى تأييداً كبيراً من الفقه الدولى ، منذ أن صاغ أندرسلى ، مقلته الشهيرة بأنه ..

« كمبدأ عام فى القانون الدولى ، فإنه ليس لاي دولة ان تباشر فى نطاق لظيمها ، أية أنشطة تادرة على لحدل ضرر خطير باقليم دولة أخرى » (١) .

وقد تأيد هذا المبدأ فيما بعد ، فى آراء الفقيه جفكز ، الذى يرى ان هذا المبدأ ، يحبر عن واجب عدم التدخل « non-interference » المستقر فى القانون الدولى للعرف ، ولذى يستند فى النهاية الى المبدأ اللاتينى المعروف ، « استعمل مالك دون الاضرار بالغير » (٢) .

وهذا ما يراه ايضا الفقيه « لوينهايم » ، مردداً بأن مبدأ حسن الجوار ، لئما هو تعبىر عن مبدأ « استعمل مالك دون الاضرار بالغير » ، لذا فإن على

(١) « Un principe general de droit international interdit à un Etat de afaire sur son territoire des travaux, qui causeraient un préjudice grave au territoire d'un autre Etat »
Andrassy, Op. Cit, P. 95

(٢) Jenks, C.W., « The Common Law of Mankind » The Library of World Affairs, No. 41, London, 1958, PP. 158-163.

المحاكم الدولية ان تطبق قواعد حسن الجوار فيما يعرض عليها من منازعات ،
وذلك لما يراه أوبنهايم ، من أن مبدأ حسن الجوار يعد مبدأ عاما قانونيا ،
معترفا به في النظم القانونية للأمم المتعدية (١) .

ويضيف Kuwabara ، الى ما قاله أوبنهايم ، أن مبدأ ، حسن
الجوار ، لا يعد فقط ، انعكاسا تاما لمبدأ « استعمل مالك دين الاضرار
بالغير » بل أنه ينطوي أيضا ، على التزام ايجابي بالتقيد (٢) . بالإضافة
الى الالتزام المتعلق بمنع الاضرار بالغير .

هذا ، بينما يرى الفقيه «ديبوي» أن مبدأ حسن الجوار ، يعد من المبادئ
المستقرة في القانون الدولي العرفي ، وأن عرفه «ديبوي» يسمى مبدأ الاستخدلم
غير الضار للاقليم ، قاصرا نطاقه على علاقات الجوار التبادلية بين الدول
التجاورة فقط (٣) .

ومن الفقه المؤيد لهذا المبدأ أيضا ، الفقيه « ماكس سورنسن » ، والذي
يرى فيه تيدا على حرية السحول في ممارسة سيادتها الاقليمية ، مشيرا الى
انه « من المقبول أن نخلص الى أن ممارسة السيادة الاقليمية للدول ، تخضع
لمبدأ حسن الجوار » (٤) .

هذا ، ويجمع معظم للفقه الدولي ، على أن مبدأ حسن الجوار يعد أحد
صور المسؤولية غير الخطئية ، التي لا يشترط بشأنها تولف الخطأ ، أو الفعل

Oppenheim, Op. Cit, P. 346. (١)

Kuwabara, S., Op. Cit, P. 33. (٢)

« Principle of the harmless use of territory » (٣)

— Dupuy, « International Liability of States of Damage Caused by
Transfrontier Pollution, » in « Legal Aspects of Transfrontier Pollution
O.E.C.D, Paris, 1977, P. 349

« Justifié de conclure que l'exercice de la compétence (٤)
territorial de l'Etat est subordonné un principe de bon voisinage
international »

Sorensen, Max, « Principes de Droit International Public, »
R.C.D, 1960/III, P. 198.

غير المشروع دولياً (١) . وذلك أيضاً ، ما سبق أن أجمع عليه الفقه الدخلى فى مصر ، وفى فرنسا ، بل أن الفقه الانجلو أمريكى ، يقر صراحة ، بأن مبدأ حسن الجوار يعد نمطا من أنماط المسؤولية المشددة « Strict Liability » مبتدأ بالمبدأ تملأ عن فكرة الخطأ ، وحيث يطلق على دعوى الاخلال بمبدأ حسن الجوار ، اسم دعوى « لثلاق الرلحة » ، « Nuisance » (٢) . ونحن فى هذا الصياق ، نؤيد ماذهب اليه الفقهان الدولى والدخلى ، ونرى فى المسؤولية عن الاخلال بمبدأ حسن الجوار ، نمطا من «المسؤولية بعون الخطأ» ، وإن كان لها من الطبيعة الخاصة ، ما يميزها عن صور مسؤولية المخاطر ، إذ ينطوى حسن الجوار على واجبين هامين ، لا يتوفران فى مسؤولية المخاطر ، هما واجب التعاون (٣) ، وعدم التدخل « non-interference » (٤) . وهما واجبان يحققان معا الهدف من أعمال المسؤولية الدولية وفق مفهومها الذى ينطوى على عنصرى المنع والجبر ، فالتعاون إذ يستهدف منع الضرر . فهو أيضاً ، يستهدف اصلاح الضرر الفاجم وفق الامكانيات المتاحة للطراف المعنية . كذلك فان واجب عدم التدخل،يجبر بوضوح عن مفهوم المسؤولية الذى يستهدف لاجلولة دون الحاق الضرر بالغير أو التقليل من امكانية حوثه .

ومبدأ حسن الجوار وفق هذا المفهوم وإن كان يقترب من مفهوم مسؤولية المخاطر ، فإنه يظل متمتما بطبيعة خاصة ، تحفز الدول على قبول اعماله فى مجال المسؤولية الدولية عن نتائج الأنشطة غير المحظورة دولياً .

(١) Goldie, International Principles of Responsibility for Pollution, Op. Cit, P. 309.

(٢) د . محمد نصر رفاعى ، مرجع سابق ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٣) Kuwabara, S. Op. Cit, P. 33.

(٤) Jenks. C.W., The Common Law of Mankind, Op. Cit, (٤) PP. 158-163.

المطلب الثاني

مبدأ حسن الجوار

في مشروعات التقنين ، والماهدات ، ولحكام القضاء الدولي

انطوت بعض مشروعات التقنين الدولية ، كما نصت بعض الماهدات بين الدول ، على اعمال مبدأ حسن الجوار ، في مجال العلاقات الدولية ، وخاصة في تنظيم حقوق الدول على المورد الطبيعية المشتركة ، وهو ما سنعرض له فيما يلي :

أولاً : مبدأ حسن الجوار في مشروعات التقنين والقرارات الدولية ..

في دورته الممتدة في أثنينا عام ١٩٧٩ ، عاد معهد للقانون الدولي ، الى التاكيد على مبدأ حسن الجوار بعد أن كان قد ضمنه في قراره ، في دورة مدريد عام ١٩١١ ، والذي سبق أن أشرنا اليه . ففي دورة المعهد عام ١٩٧٩ والتي تناولت موضوع تلوث الأنهار الدولية ، نص قرار المعهد على أن ..
« على الدول ولجب ضمان ألا تسبب انشطتها ، أو الانشطة الجارية داخل نطاق ولايتها ، أو تحت سيطرتها ، أي تلوث في مياه الأنهار ، والبحيرات الدولية الواقعة خارج حدودها » (١) .

كذلك ، قامت لجنة القانون الدولي - خلال اعدادها لقانون استخدام المجارى المائية في الأغراض غير الملاحية - بالإشارة ضمناً الى مبدأ حسن الجوار ، وذلك عند صياغتها للمادة التاسعة ، من مشروع هذا القانون ، إذ ورد فيها ، أنه ..

« على كل دولة من دول الشبكة ، أن تمتنع عن أي استخدام ، أو نشاط داخل نطاق ولايتها ، إذا كان من الممكن أن يلحق هذا الاستخدام أو النشاط ، ضرراً ملموساً بحقوق ، أو مصالح دول أخرى في الشبكة » (٢) .

(١) حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ص ١٧٤ (Doc. A/CN. 4/348)

(٢) مشروع قانون استخدام المجارى المائية في الأغراض غير الملاحية ، المادة التاسعة ، انظر : حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الثاني الجزء الأول ص ٣٥٧ ، (U.N. Doc. A/CN. 4/ 367)

أما في مجال القرارات الدولية في مجال حماية البيئة ، فقد دأب الفقه الدولي على الإشارة إلى المبدأ الحادى والعشرين من اعلان ستوكهولم ، للبيئة الانسانية (١) على أنه يعبر بوضوح عن مبدأ حسن الجوار .

ثانيا : مبدأ حسن الجوار في الاتفاقيات الدولية ..

تعتبر معاهدة كارلستاد ، التى أبرمت بين السويد والنرويج ، عام ١٩٠٥ من اقدم المعاهدات التى طبقت مبدأ حسن الجوار ، اذ تضمنت مادتها الثانية، الاتفاق على أن الأنشطة المشار اليها في المادة الأولى من المعاهدة ، لا تتم مباشرة في إقليم أى من الدولتين دون موافقة الدولة الأخرى ، ان كان من شأن هذه الأنشطة ، أن تؤثر على المياه في الدولة الأخرى بأى صورة من الصور (٢) .

كذلك تضمن مشروع الاتفاقية الأوروبية ، لحماية المياه العذبة من التلوث ، والذي وضعه مجلس أوروبا عام ١٩٦٩ ، النص على أنه :
« من المبادئ العامة للقانون الدولي ، أنه لا يحق لأى دولة استغلال مواردها الطبيعية ، بطريقة قد تسبب ضررا كبيرا في بلد مجاور » (٣) .

لكن التقدير الحقيقي لمبدأ حسن الجوار ، قد جاء ضمن صياغة ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التى ورد فيها « ... ان نأخذ أنفسنا بالتصامح ، وأن نعيش مما في حسن جوار » ، الأمر الذى يمنح لهذا المبدأ قيمة قانونية كاملة ، في القانون الدولي المعاصر (٤) .

ثالثا : مبدأ حسن الجوار في احكام القضاء الدولي ..

يشير الفقه الدولي عادة ، إلى أن أبرز مثال لاعمال مبدأ حسن الجوار

(١) اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، ستوكهولم ، ١٩٧٢ ... مرجع سابق - المبدأ ٢١ (أشير اليه فيما سبق) .

(٢) - صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، ص ٤٨ .

(٣) - Y.I.L.C, 1974, Vol. II, part two, P. 344 .

(٤) (J.N. Doc. A/CN. 4/ 274) .

(٤) - صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، ص ٥١ .

في أحكام القضاء الدولي ، قد ورد في قضية مسبك ترينل وقضية مضيق كورفو (١) . ففي قضية مسبك ترينل أكلت المحكمة على أنه :
« لا يجوز ولا يحق لأي دولة أن تستخدم إقليمها : أو تسمح باستخدامه على النحو الذي يسبب أضرارا بإقليم دولة أخرى ، أو بالملكات أو الأشخاص القاطنين فيها » (٢) .

أما في قضية مضيق كورفو ، فإن محكمة العدل الدولية ، ورغم أنها لم تستند إلى هذا الجدل في إصدار حكمها ، إلا أنها أشارت إليه على أنه التزام عام ، لذلك قضت بأنه :

« يقع على كل دولة التزام يقضي بالآ تأخذ ، بعلمها ، باستخدام إقليمها للقيام بأعمال تتنافى وحقوق الدول الأخرى » (٣) .

هذا ، وبالرغم من تكرار استخدام العبارات سالفة الذكر ، للإشارة إلى استناد هذه الأحكام القضائية الدولية على نظرية المخاطر ، وكذا على مبدأ تحريم إساءة استعمال الحق ، فإننا نتفق مع معظم الفقه الدولي (٤) ، الذي يرى في هذه العبارات ، التعبير الأمثل عن مبدأ حسن الجوار .

البحث الثالث

تحريم إساءة استعمال الحق وحسن الجوار

والمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

بالرغم من الاعتماد الذي حظى به كل من مبدأ تحريم إساءة استعمال الحق ، ومبدأ حسن الجوار ، في أدبيات الفقه والقضاء الدوليين ، إلا أن مذهب

(١) Goldie : A General View of International Environmental Law, Op Cit, P. 66. وأنظر أيضا

Handl : Territorial Sovereignty, Op. Cit, P. 56.

(٢) Trail Smelter Arbitration, U.N.R. L.A.A., Vol. III, P. 1965

(٣) Corfu Channel Case, L.C.J. Reports, 1949, P. 22

(٤) Goldie, A General View of International Environmental Law, Op. Cit, P. 66.

المبدأين ، ظلا خارج مجال التقدير الكافي ، فيما يتعلق بهدى ملاستهما ليكونا
اساسا للمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية .

وتبرز دراستنا السابقة لكلا المبدأين ، أنهما - وفي واقع الأمر ، يعدان
نظيرين للمبدأ اللاتيني المستقر في الفقه القانوني ، « استعمل مالك دون الاضرار
بالغير - *Sic utere tuo ut alienam non laedas* » وبما ينطوى عليه من واجب
ممارسة الحقوق ، بأسلوب لا يضر بمصالح بقية المواطنين . وهذه القاعدة
تعد من المقومات الأساسية للنظام القانوني الدولي ، إذ أنها تستهدف تحقيق
التوازن في المصالح بين الدول المتجاورة ، وببعض لا تؤدي ممارسة الحقوق في
دولة ما ، الى احدث اضرار بعولة مجاورة . ورغم أن مفهوم هذه القاعدة ،
يشمل هذين المبدأين ما ، الا أن الفروق بينهما دقيقة للغاية ، مما قد يسبب
الخطأ بينهما ، وهو ما يبدو واضحا ، فيما جرى عليه معظم الفقه الدولي ، في
التطبيق على تطبيق هذين المبدأين في العلاقات الدولية ، مستخدما العبارات
الماخوذة من احكام للقضاء الدولي في قضيتي مسبك تريبل (١) ، ومضيق
كورفو (٢) ، والتي تنطوى على إلزام الدول بعدم استخدام لظيها أو السماح
بإستخدامه بصورة تلحق الضرر بغيرها من الدول وهي ذات العبارات المستخدمة
في صياغة المبدأ الحادي والعشرين من اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية (٣) .

أما التباين بين مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، وبين مبدأ حسن
الجوار ، فيظهر واضحا في المبدأ الأول منهما ، والذي يفرض على الدول أن
تمارس حقوقها في الاطار القانوني لهذه الحقوق ، فيشترط الا تتعد للدول
الحاق الضرر بغيرها ، اثناء ممارسة الدول لحقوقها السيادية على لظيها ،
حيث تنشأ المسؤولية الدولية حينما تستخدم الدول حقوقها بقصد الحاق
الضرر بالغير ، وأيضا كانت جسامة هذه الأضرار ، بينما يشترط مبدأ حسن
الجوار ، بلوغ الضرر قدرا من الجسامة يستوجب مساطة الشخص الدولي
محدث للضرر .

(١) قضية مسبك تريبل ، راجع ماسبق . ص ١٥٠ .

(٢) قضية مضيق كورفو ، راجع ماسبق ، ص ١٠٢ - ١٠٨ .

(٣) المبدأ الحادي والعشرين ، من اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية .

مرجع سابق .

كذلك ، فما يفرق أيضاً بين المبدأين ، أن أولهما - أي إساءة استعمال الحق - يتناول الجانب التقني من موضوع استعمال الحقوق ، بينما يفترض مبدأ حسن الجوار ، وجود علاقة تبادلية فيما بين الدول ، وأن من شأن هذه العلاقة أن تفرض على الدولة المصدر واجباً يلزمها ، بأن تراعى عدم إحداث الأضرار جسيمة بالدول الأخرى . وأن تضع هذه العلاقة ، في المقابل ، واجباً يفرض على الدول الأخرى أن تتفاوض عن أضرار الجوار المألوفة ، غير الجسيمة ، وبحيث لا تنشأ المسؤولية إلا عن الأضرار الجسيمة التي لا يمكن تجنبها بالقدر الكافي من العناية الواجبة (١) .

وإذا تبرز الفقرات السابقة ، مدى أهمية مبدأ تحريم إساءة استعمال الحق ، وحسن الجوار ، فسنعرض فيما يلي ، لدور كل منهما في مجال القانون الدولي للبيئة ، وكاساس للمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية .

المطلب الأول

مبدأ تحريم إساءة استعمال الحق

كاساس للمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

تشير أدبيات فقه القانون الدولي ، إلى اهتمام فريق منه ، بالسود الذي يمكن أن يؤديه مبدأ تحريم إساءة استعمال الحق ، في تأسيس المسؤولية الدولية عن أضرار البيئة . ويبرز من بين هذا الفريق ، الفقيه « دي أرتشاجا » الذي يقر بوجود هذا المبدأ في إطار قواعد القانون الدولي العرفي . وأن كان هذا للفقيه يرى أن مجال أعمال هذا المبدأ ، يتحدد في نطاق إقامة المسؤولية الدولية ، عن أضرار التجارب النووية (٢) .

(١) - Schwebel, S.M., Third Report on The Law of The Non-navigational Uses of International Watercourses, Y.I.L.C., 1982, Vol. II, part one, P. 170, (Doc. A/CN. 4/348)

— De Arechaga, J.E, « International Responsibility, » (٢)
Op. Cit., P. 540

كذلك ، يرى الفقيه « ليستر » ، انه من الممكن اللجوء الى مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، في تأسيس المسؤولية الدولية ، الا انه يقصر نطاق هذا الأساس على حل المنازعات ، في مجال قانون الأنهار الدولية ، كذلك يبدى هذا للفقيه تحفظه على اطلاق الاستناد الى هذا المبدأ في مجال المسؤولية الدولية مشيراً الى ان مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، لا يقدم - في نظره - بمعايير قانونية محددة (١) .

أما للفقيه «أوبنهايم» ، فيرى أن مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، قد استقر في فقه القانون الدولي ، كمبدأ عام معترف به . في الأمم المتحدة ، وبالتالي يجب على القضاء الدولي ، أعماله ، والاستناد اليه ، وفق ما تقتضيه المادة ١/٣٨ ج ، من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (٢) ، ووفق هذا المنظور الذي يطرّحه الفقيه «أوبنهايم» ، فإن على المحاكم تطبيق مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، فيما يمرض عليها من منازعات تنطبق بالمساس بسلامة البيئة البحرية .

ومن الفقه المؤيد ، أيضاً ، لأعمال مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق في مجال القانون الدولي للبيئة ، استاذنا الدكتور صلاح الدين عامر ، إذ يرى ان هذا المبدأ مازال معياراً ملائماً ، لمواجهة بعض المشاكل البيئية (٣) . من هذا الرأي أيضاً الفقيه « ستارك » ، الذي يرى ان هذا المبدأ يقيد من الاستقلال المطلق للدول ، بما يفرضه عليها من التزام ، يقتضي بالآ تسامح باستخدام إقليمها ، لأغراض ضارة بمصالح دول أخرى (٤) .

وعلى صعيد آخر ، فإن بعض الآراء الفقهية التي تعرضت بصورة مباشرة لبعض الجوانب القانونية ، للمساس بسلامة البيئة البحرية ، انكرت امكانية اللجوء الى مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، في اقامة المسؤولية الدولية ،

(١) Lester : River Pollution in International Law, A.J.I.L Vol. 57, 1963, P. 847.

(٢) Oppenheim. Op. Cit, PP. 346-347.

(٣) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ،

ص ٥٧ .

Stark, J.G., Op. Cit, P 107

(٤)

عن تلوث البيئة البحرية من مصادر أرضية (١) ، أو في إقامة المسؤولية الدولية عن تلوث البيئة بوجه عام (٢) ، إذ يرى هؤلاء الفقهاء ، أن هذا الجهد يعد مساهمة لا يتسم بالاحكام الكافى .

ومع هذا ، فيبدو أن هناك اتجاها متويا غالبا في الفقه الدولى ، بدأ يتجه الى تقرير امكانية اللجوء الى مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، وذلك لتنظيم سلوك الدول في مجال استخانات البيئة (٣) . وهذا ما يؤكد ايضا لجوء القضاء الدولى الى هذا الجهد فى حل المنازعات البيئية ، وخاصة فى مجال البيئة البحرية (٤) .

كما يبدو كذلك ، أن القضاء الداخلى ، يتخذ من مبدأ تحريم امساءة استعمال الحق ، اساسا للمسؤولية فى مجال التلوث البيئى البحرى . فقد حدث فى عام ١٩٣١ ، أن ادعت ولاية نيوجرسى امام القضاء الفيدرالى الأمريكى ، مطالبة بالحكم بمسؤولية مدينة نيويورك عن القائها لفضلاتها فى مياه المحيط الهادى . مما أدى الى تلويث المياه الساحلية بولاية نيوجرسى ، والحاق الضرر بالولاية . غير أن مدينة نيويورك انكرت مسؤوليتها عن هذا التلوث ، مدعية بأنها تمارس حقوقها فى أعلى البحار ، وأنها لم تقم بإلقاء الفضلات فى المياه الإقليمية لولاية نيوجرسى (٥) . لكن المحكمة قضت بمسؤولية مدينة نيويورك ، وللزامها بالكف مستقبلا عن إلقاء الفضلات فى مياه المحيط . وقد استندت المحكمة فى هذا الحكم الى مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، كأساس للمسؤولية فى مجال التلوث البيئى البحرى (٦) .

ومع هذا ، وبالرغم من أن الفقه والممارسة الدوليين ، يقرران إمكانية اللجوء الى مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق ، فى إقامة المسؤولية الدولية ،

(١) Kuwabara, S., Op. Cit, P. 176

(٢) Tectiaff, L., Op. Cit, P. 229

(٣) د. سعيد سالم جويلى ، مرجع سابق ، ص ٧٧٥ .

(٤) راجع ما سبق ص ١٧٠ - ١٧٢ .

(٥) Barros and Johnston, Op. Cit, PP. 45-48.

(٦) المرجع ذاته ، ص ٤٨ .

الا ان ما ذهب اليه للفقه الراجح ، من النظر الى هذا المبدأ ، على اعتبار انه صورة من صور الفعل غير المشروع دوليا ، يمسوقنا الى تناول المسألة في إطار قواعد المسؤولية عن اللامشروعية الدولية ، ودون انكار منا لطبيعة هذا المعيار المتميزة ، وما يمكن ان يؤديه لتوازن المصالح في المجتمع الدولي .

المطلب الثاني

مبدأ حسن الجوار

اساس للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

يقضح مما تقدمناه فيما سبق ، من تطبيقات لمبدأ حسن الجوار في العلاقات الدولية ، انها تدور كلها في مجال حماية البيئة ، وان كانت لم تتطعم بحدى ملامحة مبدأ حسن الجوار ، للاخذ به كأساس للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة ، الأمر الذي اثار خلافا في الفقه الدولي .

ففى رأى الفقيه ديبوي^(١) ، انه لا وجود لأى التزام عام ، يمسند الى مبدأ حسن الجوار . بل ويمضى ديبوي ، فيؤكد عدم وضوح مفهوم هذا المبدأ ، وهو ما يحطه في وضع متخلف ، لا يتيح له أن يرقى الى مرتبة القواعد القانونية الدولية السامة . ولهذا يرى ديبوي ، عدم امكانية تطبيق هذا المبدأ بصورة مطلقة ، في مجال حماية البيئة من التلوث . لأنه في رايه ، - ينطوى على منظورين ، احدهما : يتناول علاقات الجوار التبادلية ، بما تتضمنه من حقوق وواجبات متبادلة . والثاني : يتعلق بما يفرضه حسن الجوار ، من التزام على الدول ، بأن تراعى فيما تجريه من أنشطة داخل اقليمها ، - الا يسبب تلك انضرارا جسيمة في اقاليم الدول الأخرى .

والفقيه ديبوي ، وهو ينكر وجود هذا الالتزام القانوني ، يشير أيضا الى أن لعدم وجود علاقات الجوار التبادلية ، لا يتيح امكانية أعمال قواعد

Dupuy. P. M. : « La Responsabilité International des Etat » (١)
Pour Les Domaines D'Origine Technologique et Industrielle, Pédone,
Paris, 1974, P. 174, ect.

حسن الجوار ، كأساس للمسئولية الدولية ، عن كافة حالات التلوث البيئي ، بل يقتصر اعمال هذا المبدأ ، على أضرار التلوث ، الناجمة عن الأنشطة التي تجري في الدول المتجاورة . أى في علاقات الجوار المباشرة دون سواها (١) .

وهو أيضا ما يراه الفقيه « Kuwabara » ، اذ يقتصر مجال اعمال هذا المبدأ على حالات الجوار المباشرة ، والتي تتقاسم فيها الدول موردا طبيعيا ، كالأنهار . وذلك لما ينطوي عليه هذا المبدأ من التزام ايجابى ، بالتعاون في اطار الجوار (٢) .

أما «ماندل» ، فيرى ان مبدأ حسن الجوار ، مبدأ محدود للتطبيق ، يقتصر في ذلك على الأضرار التي تقع في المناطق الحدودية بين الدول . ذلك انه مقتضى حسن الجوار - في رأيه - ، أن يفرض واجب على الدول ، ألا تقوم بأعمال في المناطق القريبة من الحدود الدولية ، تتسبب في احداث نتائج ضارة في اقليم مجاور (٣) .

أما في الفقه الدولي العربى ، فقد أتجه جانب منه الى القول ، بان هذا المبدأ لا يمكن أن يعد أساسا كافيا لقيام التزام دولى لحماية البيئة البحرية ، اذ انه يقتصر أعماله على علاقات الجوار المباشرة ، ولا يمتد ليشمل المسئولية عن الأضرار التي قد تلحق بالدول البعيدة عن الدولة مصدر الأنشطة الضارة ، والذى يمكن أن يكون قد تأثرت بهذه الأنشطة نتيجة لفعل للتيارات البحرية (٤) . بل ذهب بعض اصحاب هذا الفريق الفقهى ، الى حد انكار توافر عنصرى القاعدة القانونية للرفعية في مفاهيم حسن الجوار ، في مجال التلوث في المرحلة الراحنة ، مؤكدين ان مبدأ حسن الجوار مازال ذا مفهوم غير محدد ، مما لا يمكن منه امكانية اللجوء اليه ، في اقامة التزام قانونى لحماية البيئة من التلوث في كافة صوره . كذلك ، لا يتصور تطبيق هذا المبدأ في أحوال التلوث البحرى ، لو تلوث الهواء ، وخاصة بالنسبة للأقاليم البعيدة عن مصادر التلوث ، مما

(١) Dupuy, Loc. Cit.

(٢) Kuwabara, S., Op. Cit, P. 38.

(٣) Handl, G. : Territorial Sovereignty and The Problem of Transnational Pollution, Op. Cit, P. 54-57.

(٤) د. عبدالوحد محمد الفار ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

لا يتّبع لمكانية الاستناد اليه ، في اقامة المسؤولية الدولية (١) .

وعلى الجانب الآخر ، هناك فريق كبير من الفقه الدولي ، نذكر منه وبوجه خاص ، جولد (٢) وجولانجيه (٣) والاستاذ الدكتور صلاح الدين عامر (٤) ، اذ يرون في مبدأ حسن الجوار ، أساسا ملائما لإقامة المسؤولية الدولية عن بعض أوجه المساس بسلامة البيئة ، وان قصر بعضهم مجال هذا المبدأ على حالات تلوث الأنهار والهواء .

ونحن ممن يؤيد هذا الاتجاه الغالب ، فالجوار وكما قال أندراسي ففكرة نسبية ، يجب تقدير كل حالة منها ، وفق ظروفها الخاصة ... إذ من الممكن ان تتحقق حالة جوار ، وقانون جوار ، دون الحاجة لوجود اتصال إقليمي (٥) ، فإذا رجعنا الى صور المساس بسلامة البيئة ، التي عرضنا لها آنفا ، لتبين ان مسببات التلوث أصبحت في العصر الحديث ذات تأثير يمتد الى مسافات بعيدة . بل ان التلوث في معظم صورهِ ، أصبح واسع المدى ، لا يقتصر على علاقات الجوار الحدودية بمفهومها الضيق ، على حين تقتضي اعتبارات العدالة التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي ، ان يفتقر الى الجوار ، بمفهوم يتجاوز هذا الاطار الضيق للجوار المباشر . فنحن اذا نظرنا الى البيئة البحرية بصفة خاصة ، يمكن ان ندرك توافر حالة الجوار ، بصورة نسبية في معظم أنحاء هذه البيئة ، أو على الأقل ، في النطاقات الإقليمية منها . ذلك ان طبيعة هذه البيئة ، واتصالها اتصالا حرا طبيعيا ، وما تسببه لها حركة التيارات البحرية من اندماج عناصرها ، وذلك فضلا عن إمكانية امتداد نطاق التأثيرات الضارة

(١) د. سعيد سالم جويلي ، مرجع سابق ، ص ٧٠٤ - ٧٠٥ .

(٢) Goldie : A General View of International Environmental Law, Op. Cit, PP. 66-69.

(٣) Ballengger, J., Op. Cit, PP. 66-67.

(٤) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ،

ص ٥١ .

(٥) « La proximité est une notion relative et chaque cas doit être apprécié d'après ses circonstances spéciales ... Il ya donc fait de voisinage, et droit de voisinage sans qu'il y ait continuité territoriale »

Andrassy, Op. Cit, P. 80.

بعذه البيئة ، ودون عوائق ، أو حدود سياسية . وهذا جميعه ، يجعلنا نقر بتوافر جوار طبيعي بين معظم أنحاء هذه البيئة ، مما يجب منه أعمال قواعد الجوار .

لما القول بعدم توافر عنصرى القاعدة العرفية الدولية ، في مفاهيم حسن للجوار في القانون الدولي حاليا ، فامر مودود عليه ، بأن الممارسات المتبعة للدول والمنظمات الدولية ، تؤكد تواتر اللجوء الى قواعد حسن الجوار ، وخاصة في مجال مواجهة الآثار السلبية الجسيمة للمشروعات للخطرة . فقد درجت الدول على إبرام اتفاقيات ثنائية ، أو اقليمية ، تنظم قواعد تشغيل هذه الأنشطة ، ومواجهة آثارها والتعويض عن أضرارها . وأبرز مثال لذلك ، النظام الذى وضعته محكمة التحكيم في قضية مصهر ترييل ، لكننا - ورغم القرار - بأهمية اللجوء الى مبدأ حسن الجوار - ، لمواجهة بعض جوانب المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، فاننا لا نرى في هذا المبدأ بمنزلة معيارا ملائما في هذا السياق ، اذ من الواجب أن يكون له دور في حماية البيئة ، بجانب الأسس الأخرى للمسؤولية الدولية .



خاتمة الباب الأول

تمنا في هذا الباب ، يعرض لبعض النظريات ، والمبادئ الدولية ، التي يستند اليها في إقامة المسؤولية الدولية في القانون الدولي ، وهذه النظريات هي نظريات الخطأ ، والفضل الدولي غير المشروع ، والمخاطر . وكذلك مبدأ تحريم لساءة استعمال الحق ، ومبدأ حسن الجوار .

وكل من هذه للنظريات والمبادئ ، يصلح أن يكون أساسا لاقامة المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي ، فضلا عما يحققه كل منها ، من عدالة تتمثل في تعويض المضرور . لما بالنسبة لمسألة المناقشة بين هذه الأسس عند إقامة المسؤولية الدولية ، فهذا امر لا يتوقف على مجرد المناقشة المذهبية للبحث ، اذ ان طبيعة النشاط للضرر هي التي تحدد مجال اعمال أى أساس من هذه الأسس (١) ، وغالبا ، ما لا تثار مسألة اختيار الأساس الملزم لاقامة المسؤولية الدولية ، الا بعد وقوع الضرر ، وعندما تكون المنازعة بشأنه معروضة امام القضاء ، فيكون الاختيار هنا ، لاختيار قضائي يخضع لظروف كل حالة على حدة .

لكن ، وفي ظل مجتمع دولي مهدد بمخاطر ، وضرر بيئية متعددة ، فان تقييم آثار المشروعات لمعرفة آثارها للضرر ، يتم عادة قبل قيام هذه الأنشطة . او خلالها ، ويهدف تحديد طبيعتها ، ومعرفة ماذا سيكون لها من تأثيرات على البيئة ، وذلك حتى يتم تنظيم وسائل توقيها ، او تقليل نتائجها للضرر .

وعلى ضوء تقييم الآثار البيئية لهذه الأنشطة ، يمكن تقرير ما اذا كان سيسمح باستمرارها ، او أنه سيتم حظرها ، وذلك من خلال اعمال معيار دولي لتوازن المصالح ، لكن غالبا ما نفتق هذه الأبحاث ، بالوصول الى إحدى النتائج التالية ..

(١) Goldie . في تعقيبه على أعمال ندوة أكاديمية لاحادى للقانون الدولي ، حول حماية البيئة والقانون الدولي ، ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

أولا : اذا تبين أن هذه الأنشطة تنقسم بخطورة تنبئ عن احتمال وقوع اضرار جسيمة ، وكان لا فائدة منها للمجتمع الدولي ، او كانت الفائدة لا تتناسب مع جسامه الضرر المحتمل ، فعند ذلك : إما أن تتجه الدول الى ابرام معاهدات تحظر هذه الأنشطة (١) ، فيترقب على انتهاك هذه المعاهدات نشوء مسؤولية دولية ، تستند الي نظرية الفعل غير المشروع دوليا . ولما أن تحجم الدول عن ابرام مثل هذه المعاهدات ، او ترفض الانضمام الى المعاهدات القائمة ، وفي هذه الحالة تكون ممارسة الدول لهذه الأنشطة ، ضربا من أساءه احتمال للحق . وكذلك - ووفقا للفتة الغالب ، نكون امام فعل غير مشروع دوليا .

ثانيا : اذا تبين أن هذه الأنشطة لا تنقسم بالخطورة ، ولكن قد يشكل فعلا مكونها لها ، تهديدا لسلامة البيئة ، فعندئذ يتم ابرام معاهدات دولية تستهدف حظر الفعل المؤدى للعساس بسلامة للبيئة (٢) ، ويؤدى انتهاك هذه المعاهدات الى نشوء المسؤولية الدولية عن فعل غير مشروع دوليا .

ثالثا : اذا تبين أن النشاط ينقسم بالخطورة الفائقة ، وكان ينطوى - في نفس الوقت - على فائدة تدفع الى السماح بمباشرته ، بل ودعم مسيرته ايضا ، فهنا تتم صياغة معاهدات دولية ، تنظم قواعد المسؤولية عن اضرار هذه الأنشطة غير المحظورة دوليا . وهذه الاتفاقيات - وكما لاحظنا - تصاغ في اطار مسؤولية مطلقه ، قد تلقي على عاتق الدولة ذاتها (٣) ، وقد تلقي على عاتق المشتغل الخاص ، وفي اطار مسؤولية مدنية ، وعلى أساس المخاطر كذلك (٤) . بل وفي بعض الاتفاقيات ، تظل الدول مسؤولة دوليا ، عن ضمان

-
- (١) وعلى سبيل المثال تشير من هذه الاتفاقيات ، الى . .
- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي
وتحت سطح الماء ، موسكو ، ١٩٦٣ .
- معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل
على قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها ، لندن ، ١٩٧٢ .
(٢) ومن هذه الاتفاقيات تشير - على سبيل المثال - الى . .
- الاتفاقية المتعلقة بهنح التلوث البحري الناجم عن القاء النفايات والمواد
الأخرى ، لندن ، ١٩٧٢ .
I.L.M. 1973, Vol. II, P. 1291.

(٣) لاتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسببها الأجسام الفضائية ، لندن ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

(٤) على سبيل المثال : لاتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن الطاقة النووية ، ١٩٦٣ ، مرجع سابق .

أداء المشغل الخاص بالالتزامات التي وضعتها هذه الاتفاقيات على عاتقه (١) .
وهذه المعطيات الثلاثة السابقة ، تقودنا الى مجالات أعمال نظرية للفعل
غير المشروع دوليا ، ونظرية المخاطر .

أما عن نظرية الخطأ ، فقد انتهى بنا البحث الى أنها لم تعد ملائمة ..
بمفهومها الشخصي - لكي تصبح أساسا للمسئولية بوجه عام ، وإن كان من
الممكن تطبيقها بمفهوم موضوعي ، يستشف من القصور العام في أداء أجهزة
الدولة ، ولانتقاد هذه الأجهزة للعناية الواجبة من أجل منع الضرر الذي يلحق
بالبيئة ، والذي ينشأ من أنشطة الكيانات الخاصة التي تجرى في انتميم الدولة ،
أو تحت سيطرتها الفعلية ، ومسئولية الدولة ، تنشأ هنا بسبب فشل الدولة
في منع الضرر انماير للحدود ، أو نعم معاقبتها لتركيبه ، ويشترط ألا يكون
النشاط للضرر ذا خطورة فائقة . تجعله يظل ضمن نظرية المخاطر .

وفيما يتعلق بمبدأ تحريم إساءة استعمال الحق ، ومبدأ حسن الجوار ،
فقد استقر رأينا مع للفقه الدولي الراجح في أن أولهما يعد أحد صور الفعل
الدولي غير المشروع ، أما حسن الجوار فيعد نمطا متميزا من صور المسئولية
اللاخطئية ، له من الطبيعة الخاصة ما يميزه عن نظرية المخاطر بما ينطوي
عليه من واجبي التعاون وعدم التدخل مما يحفز الدول الى اللجوء اليه لاقامة
المسئولية الدولية ، بدلا من نظرية المخاطر لتي استقر الأمر على ضرورة
صياغتها في إطار اتفاقي مسبق .

وعلى ضوء المعطيات السابقة ، فإن المسئولية الدولية في إطار قواعد
اللامشروعية الدولية ، تنشأ اعتمادا على نظرية للفعل غير المشروع دوليا ،
والتي يعد من صورها إساءة استعمال الحق . وأن المسئولية الدولية عن النتائج
الضارة للأنشطة غير المحظورة دوليا ، تنشأ استنادا الى نظرية المخاطر ،
أو مبدأ حسن الجوار .



(١) الاتفاقية الخاصة بمسئولية مشغلي السفن النووية ، بروكسل ،
١٩٦٢ ، مرجع سابق .

البَابُ الثَّانِي

المسئولية الدولية عن المساس بمسألة البيئة البحرية
بالعمال غير مشروعة دوليا

تمهيد :

لزم طويل مضى ظلت البحار مكانا للتخلص من النفايات المتولدة عن مختلف الاستخدامات الانسانية ، ودون أن يدرك الانسان مالهذه البحار من قدرة محدودة على استيعاب هذه الملوثات الضارة .

ثم جاء القرن العشرون مشهد ادراكا متناميا من المجتمع الدولي لخطورة المساس بسلامة البيئة البحرية ، فأسرعت الخطى نحو ابرام المعاهدات الدولية التي تحاول الحد من تفاقم الأخطار التي تهدد البيئة البحرية .

وتتناول بعض هذه الاتفاقيات قواعد لحظر الأنشطة التي تشكل خطرا جسيما على سلامة هذه البيئة ، أما الجانب الأعظم من هذه الاتفاقيات فتتضمن قواعد تنظم كيفية ممارسة أنشطة انسانية مختلفة لأغنى للمجتمع الدولي عن ممارستها وإن كانت من الممكن أن تهدد سلامة البيئة .

وفي هذا النطاق تدور المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة دوليا ، إذ تقولد للامشروعية من انتهاك القواعد التي تحثى عليها مثل هذه الاتفاقيات.

وسوف نعرض فيما يلي للاتفاقيات الدولية والاقليمية التي اشتملت على قواعد حظر الأفعال الماسة بسلامة البيئة البحرية ، ثم نتبع ذلك بدراسة لعناصر المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا ، على أن نعرض بعد ذلك للمواقف القانونية المترتبة على هذه المسؤولية .

الفصل الأول

المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأنعمال غير مشروعة دوليا في الاتفاقيات الدولية

يشير الفقه الدولي الى مؤتمر واشنطن عام ١٩٢٦ بوصفه فاتحة الجهود الدولية الوامية الى مواجهة مشاكل التلوث البحرى بالمواد البترولية (١) . وبالرغم من الفشل الذى منى به هذا المؤتمر والمتصل في عدم سويسان ما تخصص عنه من اتفاق ، الا أنه يحدد لهذا المؤتمر ما كان له من فضل في تنبيه العالم الى خطورة مشكلة التلوث البحرى بالنفط .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، واستقرار الأوضاع السياسية الدولية ، ودخول العالم على عتبة تنظيم دولى جديد تمثل في ابرام ميثاق الأمم المتحدة ، حينئذ بدأ العالم يستأنف بحثه عن علاج تالسونى لولجحة مشاكل التلوث البحرى ، فعقدت المؤتمرات الدولية المتعاقبة ، ولقى اهتمام بعضها الى ابرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية ، تصدرتها اتفاقية لندن عام ١٩٥٤ (٢) ، وانتهت باتفاقية الأمم المتحدة للجديدة لقانون البحار المبرمة عام ١٩٨٢ ، ولقى تعدد فتويجا للجهود الدولية في مجال تقنين قواعد القانون الدولي للبحار .

(١) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجديد للبحار ، مرجع سابق ،

ص ٤٧١ .

وصالح عطية سليمان الغرجومى ، مرجع سابق ، ص ٧٤٤ - ٨٤٤ .

(٢) الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط ، لندن ، ١٩٥٤ انظر

International Convention for the Prevention of Pollution of the Sea by Oil, 1954, I.M.C.O publication, London, 1981, (sales, No. 81, 06 E)

وعلى صعيد آخر ، وفي اتجاه مجهود عبر عنه فيما بعد برنامج البحار الإقليمية (١) ، قامت الدول بإبرام لاتفاقيات ذات نطاق إقليمي - إلى جانب الاتفاقيات الدولية العامة - لمواجهة بعض المشكلات البيئية المحددة التي تواجه بحار بعضها تتميز بطابع خاص ، كالبحر المتوسط وبحر البلطيق والبحر الأحمر والخليج العربي .

وقد تميزت معظم هذه الاتفاقيات الدولية بأنها لم تولج التلوث البحري على نحو عام ، بل أنها فصلت أسبابه ، وخصت كلا منها باتفاقيات خاصة ، إمانا في أحكام المواجهة ضد هذه الموثات ، وذلك مع قيام اتفاقيات أخرى بالتصدي للتلوث البحري في شتى صورته وأشكاله ، فضلا عن أن هذه الاتفاقيات تنصم بأنها لم تتناول الأحكام الخاصة بالمسؤولية الدولية عن مخالفة أحكامها. الأمر الذي يقضي بالإحالة إلى القواعد العامة للمسؤولية الدولية عن نتائج الأفعال غير المشروعة دوليا .

وبما يلي نعرض للأحكام العامة التي تناولت قواعد حظر الأنشطة أو الإعمال الماسة بسلامة البيئة البحرية في الاتفاقيات الدولية والإقليمية ، وبالتفصيل الذي يتناول كل صورة من صور الممارسات بسلامة البيئة البحرية على حدة ، مخصصين مبحثا للاتفاقيات الدولية خارج نطاق قانون البحار ، متبئين ذلك بمبحث ثانٍ لعرض الالتزامات الخاصة بنهائية البيئة البحرية في نطاق اتفاقية قانون البحار الجديدة .

(١) برنامج البحار الإقليمية ، أحد برامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة التابع للأمم المتحدة ، بدأ العمل به اعتبارا من عام ١٩٧٤ ، ويشمل إحدى عشرة منطقة إقليمية ، وتشارك فيه أكثر من مائة وعشرين دولة ساحلية ، ويعمل هذا البرنامج كمنسق عام فيما يتعلق باستحداث وتنفيذ خطط عمل إقليمية تواجه أسباب التدهور البيئي وأثاره .

انظر : تقارير ودراسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن البحار الإقليمية ، العدد الأول ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيموي ، ١٩٨٢ .

المبحث الأول

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية خارج نطاق اتفاقية قانون البحار

تعددت الاتفاقيات الدولية التي استهدفت حماية البيئة البحرية من أوجه المساس بها ، ومن هذه الاتفاقيات ما اقتصرت بحماية البيئة من التلوث الذي تحدثه السفن مثل التلوث النفطي بوجه خاص حيث يمثل هذا النمط من الاتفاقيات الجانب الأعظم من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية البيئة البحرية ، كما أن هناك اتفاقيات أخرى تناولت حماية البيئة من التلوث بالنفايات الصلبة سواء كانت من السفن أو الطائرات ، واتفاقيات تناولت حماية البيئة من التلوث من مصادر أرضية وأخرى استهدفت حمايتها من التلوث بالمواد النووية .

وفيما يلي نعرض للأحكام التي تناولت قواعد حظر الأنشطة الماسة بسلامة البيئة البحرية في هذه الاتفاقيات وبالقدر الذي يتفق مع موضوع الدراسة .

المطلب الأول

الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية البيئة البحرية من التلوث من السفن

بالرغم من أن التلوث من السفن يأتي في المرتبة الثانية ، بعد التلوث البحري من المصادر الأرضية (١) ، إلا أن الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي أبرمت لمواجهة تلوث البيئة البحرية من السفن تتجاوز خمسة أضعاف تلك

(١) تدر العلماء نسبة التلوث من المصادر الأرضية بحوالي ٨٠٪ من ملوثات البيئة البحرية .. انظر في ذلك ..

Remond-Gouilloud, M. «Land-Based Pollution» in « Environmental Law of the Sea » Op. Cit., P. 230.

التي أبرمت لمواجهة التلوث من مصادر أرضية ، وهذا يرجع الى أن التلوث من السفن يشكل الصورة الغالبة للتلوث العابرة للحدود ، بينما التلوث من مصادر أرضية لا يهدد بالدرجة الأولى إلا الدول مصدر هذا التلوث نفسها .

وفيما يلي نعرض للالتزامات الدولية التي تناولت حماية البيئة البحرية من التلوث من السفن وذلك في الاتفاقيات الدولية ثم في الاتفاقيات الإقليمية .

الفرع الأول

الاتفاقيات الدولية بشأن حماية البيئة البحرية

من التلوث من السفن

بالرغم من عدم نفاذ الاتفاقية الدولية التي صاغها مؤتمر واشنطن عام ١٩٢٦ ، فقد برز تأثير هذه الاتفاقية في مجال حماية البيئة البحرية ، فيما جرى عليه بعض ملاك السفن البريطانية من الالتزام أخيرا بما انطوت عليه هذه الاتفاقية الدولية من حظر تصريف نفايات النفط في عرض البحر لمسافة خمسين ميلا بحريا من الشاطئ ، وقد تبعهم في ذلك ملاك السفن في الولايات المتحدة والنرويج والسويد وبلجيكا وهولندا ، مما دعا بعض اتحادات ملاك السفن في دول أخرى الى الأخذ بذلك ايضا (١) .

وقد أعقب مؤتمر واشنطن ، مؤتمرات دولية أخرى أسفرت عن عقد بعض اتفاقيات تشير إليها فيما يلي . .

أولا : الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط ، لندن ، ١٩٥٤ (٢)

بدعوة من الحكومة البريطانية ، عقد في مدينة لندن عام ١٩٥٤ ، مؤتمر

(١) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجديد للبحار ، مرجع سابق ، ص ٤٧٢ .

وصالح عطية سليمان الفرجوني ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨ .

(٢) International Convention for the Prevention of Pollution of the Sea by Oil, 1954 , as amended in 1962, and 1969, Op. Cit.

دولى مثل فيه للسكوتير العام للأمم المتحدة ، وحضرته وفود تمثل ٤٣ دولة لمناقشة مشكلة تلوث البحار بالنفط ، وقد تمخض هذا المؤتمر عن اقرار اتفاقية دولية لمنع تلوث البحار بالنفط وقمها عشرون دولة (١) ، ودخلت حيز النفاذ فى ٢٦ يوليو ١٩٥٨ (٢)، وقد أوكل الى الحكومة البريطانية القيام بالمهام الموكولة بموجب هذه الاتفاقية - للمنظمة الاستشارية الحكومية للملاحة البحرية I.M.C.O. الى حين التصديق على وثيقة انشاء هذه المنظمة .

ثم اجريت تعديلات على هذه الاتفاقية بناء على مقترحات من المنظمة الاستشارية الحكومية للملاحة البحرية ، فاجرى التعديل الأول فى ١١ ابريل ١٩٦٢ ، نفذ فى ١٨ مايو ١٩٦٧ ، بينما اجرى تعديل آخر فى ٢١ اكتوبر ١٩٦٩ ونفذ فى ٢٠ يناير ١٩٧٨ (٣) .

وفيمما يلى ، ودون التعرض للاحكام للتصيلية الواردة فى هذه الاتفاقية والتي تستهدف منع تلوث البحار بالنفط المفرغ من السفن ، نكتفى بالإشارة الى قواعد الحظر الواردة فيها والتي يترتب على انتهاكها نشوء المسؤولية الدولية .
ونبادر أولا بتعريف السفينة وكذلك للنفطة ، فى حكم هذه الاتفاقية ،

(١) هذه الدول هي :

ألمانيا الاتحادية ، بلجيكا ، كندا ، سيلان ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، ليبريا ، المكسيك ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، بريطانيا ، السويد ، الاتحاد الصوفيتى ، يوغوسلافيا .
د - صلاح الدين عامر ، القانون الدولى الجديد للبحار ، مرجع سابق ، ص ٤٧٣ .

(٢) حددت الاتفاقية تاريخ بدأ سريانها بذلك التاريخ الذى ينقضى به عام على ايداع عشر دول من الموقعين على الاتفاقية لوثائق تصديقاتهم ، على أن يكون بينهم على الأقل خمس دول ممن يبلغ حولة السفن التى تحصل جنسيتها ٥٠٠.٠٠٠ طنًا على الأقل .
د - صلاح الدين عامر ، القانون الدولى الجديد للبحار ، مرجع سابق ، ص ٤٧٣ .

(٣) U.N.E.P. : Register of International Treaties and Other Agreements in the Field of the Environment, U.N.E.P, Nairobi. 1985, P. 23-26 (Doc. UNEP/G.C/ Information /11/Rev-I) and Supplement 1, 1987.

فقد عرفت السفينة بأنها « أية سفينة من أى نوع تجوب البحار ، بماق ذلك للوحدات العائمة ، حال قيامها برحلة بحرية سواء أكانت تصير ذاتيا أم تنقل بمسفينة أخرى » (١) ، أما النافذة فقد عرفت بأنها « للسفينة التى يكون الجزء الأكبر من الفراغ المخصص فيها لشحن البضائع ، قد شيد أو خصص لنقل البضائع السائلة صبا ، وللتى لا تكون حينئذ محملة فى هذا الجزء باى بضائع سوى النفط » (٢) .

أما فيما يتعلق بالالتزامات التى تقضى بحظر الأعمال الماسة بمسألة البيئة البحرية ، فتنص المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على حظر افراغ النفط الخام أو مشتقاته أو أى خليط منه من السفن ، فيما عدا الحالات التى تكون السفينة فيها تصير فى طريقها المرسوم وكان معدل الافراغ الفورى لا يتجاوز ستين لترا فى كل ميل وكانت نسبة الزيت فى السائل المفرغ من السفينة لا يتجاوز مائة جزء من المليون جزءا من المزيج الزيتى وكان الافراغ بعيدا عن أقرب أرض بالقدر المقبول عمليا (٣) .

« Ships, means any sea-going vessel of any type (١)
whatsoever, including floating craft, whether self-propelled or towed by another vessel making a sea voyage »

انظر المادة الأولى من الاتفاقية ، مرجع سابق .

« Tanker : means a ship in which the greater part of the (٢)
cargo space is constructed or adapted for the carriage of liquid cargoes in bulk and which is not, for the time being, carrying a cargo other than oil in that part of its cargo space »

المادة الأولى من الاتفاقية ، مرجع سابق .
(٣) وقد جرى نص الفقرة ١ من المادة الثالثة كما يلى :

« The discharge from a ship to which the present convention applies, other than a tanker, of oil or oily mixture shall be prohibited except when the following conditions are all satisfied :

- (i) the ship is proceeding en route .
- (ii) the instantaneous rate of discharge of oil content does not exceed 60 litres per mile » ;
- (iii) the oil content of the discharge is less than 100 parts per 1, 000,000 parts of the mixture ;
- (iv) the discharge is made as far as practicable from land.

كما تقتضى الفقرة الثانية من هذه المادة أيضا ، بحظر إفراغ النفط الخام أو مشتقاته أو أى خليط منه من الناقلات ، فيما عدا الحالات التى تكون للناقلة فيها تسيير فى مسارها المحدد فى البحر ، وكان معدل إفراغ النفط من الناقلة لا يتجاوز ستون لترا فى كل ميل وكانت الكمية الكلية للنفط المفرغ فى رحلة الصبورة Ballast Voyage لا يتجاوز جزءا واحدا من خمسة عشر ألفمجزء من سعة حمولة للشحنة الكلية ، وكانت الناظفة وقت الإفراغ تبعد عن أقرب أرض بمسافة لا تقل عن خمسين ميلا بحريا (١) .

وأوردت المادة الرابعة استثناءات من نطاق سريان المادة الثالثة ، تتعلق بحالات الضرورة لسلامة السفن أو انقاذ الأرواح أو منع تلف الشحنة أو فى الحالات التى يقع فيها التسرب بالرغم من اتخاذ السبل والتدابير لتثليل هذا التسرب إلى أقصى حد .

وخشية إفراغ أية كميات من حمولة السفينة أثناء رحلتها ، فقد ألزمت المادة التاسعة من الاتفاقية كافة السفن التى تطبق بشأنها هذه الاتفاقية ، بأن تحتفظ بسجل لتقيد النفط بالنسبة للسفن التى تستخدم وقود نفطى ، وكذلك بالنسبة للناقلات وحمولتها على أن تستوفى بيانات هذا السجل فى كل عملية شحن وتفريغ .

(١) كما جرى نص الفقرة (ب) من المادة الثالثة كما يلى :

« the discharge from a tanker to which the present Convention applies of oil or oily mixture shall be prohibited except when the following conditions are all satisfied..

- (i) the tanker is proceeding on route ;
- (ii) the instantaneous rate of discharge of oil content does not exceed 60 litres per mile .
- (iii) the total quantity of oil discharge on a ballast voyag capacity ;
- (iv) the tanker is more than 50 miles from the nearest land

اما فيما يتعلق بالمعاقبة على مخالفة احكام المادتين الثالثة والتاسعة المذكورتين فان الاتفاقية احوالت الى تشريعات دولة للتسجيل اى الى قانون دولة علم السفينة(١) ، وكذلك ففى حالة قيام السفينة بمخالفة احكام هذه الاتفاقية ، بافراغ المواد البترولية فى اعالي البحار ، فقد اشترطت الاتفاقية ان تكون العقوبات المقررة فى قانون دولة العلم ، لا يقل بحال عن الأعمال المماثلة التى يمكن ان تقع فى نطاق بحرهما الاعلى(٢) .

وفى سبيل ذلك فان الاتفاقية ألزمت كافة الدول الأطراف باخطار المنظمة الاستشارية للملاحه بكافة العقوبات المفروضة بمقتضى قوانينها عن مخالفة احكام هذه الاتفاقية(٣) .

وقد يبدو ان الاتفاقية تحيل بصدد المسؤولية عن مخالفة احكامها الى احكام القانون الدلخلى للدولة التى ترفع السفينة علمها ، والواقع ان نص المادة السادسة من هذه الاتفاقية يقتصر على فرض الجزاءات عن مخالفة المواد الثالثة والتاسعة فقط ، وهو ما لا يحول دون امكانية قيام المسؤولية الدولية على دولة علم السفينة طبقا للقواعد العامة للمسؤولية الدولية اذ ما ارتبط للضرر الحادث عن انراغ النفط من السفن سببيا مع انتهاك التزام دولى مفروض على عاتق دولة العلم .

وبالرغم من ان هذه الاتفاقية تعد بادرة طيبة لحماية البيئة للبحرية من التلوث النفطى الا ان عيوبها شتى تكفل من صلاحيتها للتطبيق الأمثل وعلى نحو شامل فقد تضمنت الاتفاقية استثناءات عديدة ، اذ يخرج من مجال تطبيقها سفن المساعدات للبحرية والسفن التى تقل حمولتها عن خمسمائة طن وللنقلات التى تقل حمولتها عن مائة وخمسين طنا وتلك التى تعمل فى صيد الحيتان حال قيامها فعلا بعمليات الصيد وايضا السفن التى تبحر فى البحيرات العظمى بأمريكا الشمالية وفروعها ومياهاها المتصلة ، كذلك يخرج من نطاقها سفن

-
- (١) الفقرة الأولى من المادة السادسة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٢) الفقرة الثالثة من المادة السادسة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٣) المرجع ذاته .

القوات البحرية ، أو السفن التي تعمل في خدمة هذه القوات (١) .

كذلك فإن من أبرز عيوب هذه الاتفاقية ما انطوت عليه المادة التاسعة عشرة منها والتي تتيح للدول المتحاربة أو المحايدة أن توقف تنفيذ هذه الاتفاقية في مجملها أو في جزء منها ، وفي كل أراضيها أو في بعضها ، وذلك أثناء العمليات العسكرية ، كما يمكن لهذه الدول إنهاء هذا الإيقاف طبقاً لإجراءات نظمها الاتفاقية ، وهذه الاستثناءات بالإضافة إلى أنها تتناقض مع أحكام اتفاقيتي لاهاي ١٩٠٧ وجنيف ١٩٤٩ المتعلقتين بقانون الحرب فهي تصيب الاتفاقية بالعجز للتام أثناء العمليات الحربية والعسكرية ، وهو أمر يتناقض مع اعتبارات العدالة الإنسانية (٢) .

ومع هذا فإن هذه الاتفاقية من الاتفاقيات التي لاقت قبولاً عاماً لدى جانب كبير من الدول بلغ اثنتي وسبعين دولة حتى إبريل عام ١٩٨٧ ، وقد انضمت جمهورية مصر العربية إليها في ٢٢ يوليو عام ١٩٦٣ (٣) .

ثانياً : اتفاقية الأمم المتحدة لأعلى البحار ، جنيف ، ١٩٥٨ (٤) :

أبرزت المناقشات التي جرت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار الذي عقد في جنيف عام ١٩٥٨ ، عن اهتمام متزايد من المجتمع الدولي لحماية البيئة البحرية من التلوث وإن لم تفسر أعمال هذا المؤتمر عن نتائج محددة في هذا المجال ، فقد كان لاتفاقية لندن عام ١٩٥٤ ، الأثر الكبير في حصر اهتمام لجنة القانون الدولي في الهيكل الرئيسية للعامة لمكافحة التلوث البحري ، وقد وضع ذلك في صياغة المشروع للنهائي للاتفاقية الذي تقدمته اللجنة إلى المؤتمر (٥) .

(١) المادة الثانية من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٢) أحمد نجيب رشدي ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) سجل المعاهدات في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ - ٢٦ .

(٤) Convention on the High Seas, Geneva, 1958

(٥) انظر الأمم المتحدة : أعمال لجنة القانون الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٥) صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجديد للبحار ، مرجع سابق ، ٤٩٢ .

وقد تمخض مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار عن إبرام أربع اتفاقيات دولية هي : اتفاقية جنيف الخاصة بصيد الأسماك وحفظ المورد الحية في أعالي البحار ، واتفاقية جنيف للجرف القاري ، واتفاقية جنيف للبحر الإقليمي والمنطقة المجاورة ، واتفاقية جنيف الخاصة بأعالي البحار .

وما يعنينا في هذا المقام ما ورد في الاتفاقية الأخيرة من أحكام تتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث للنقطي ، فقد نصت المادة الرابعة والعشرين منها على أن « تضع كل دولة أنظمة لمنع تلوث البحار بتصريف النفط من السفن أو خطوط الأنابيب أو نتيجة لاستغلال واستكشاف قاع البحار وباطن أرضها ، آخذة في الاعتبار أحكام المعاهدات العامة القائمة في هذا الموضوع » .

ويرى البعض (١) أن هذه المادة وكذلك المادة الخامسة والعشرين التي تتناول مكافحة التلوث البحري بالمواد النووية - والتي سنعرض لها فيما بعد يمكن أن يؤسسا بوضوح مبادئ عامة في القانون الدولي ، إذ يرى صاحب هذا اثرأى انهما يعدان أساسا لالتزام عالم لحماية البيئة البحرية في مناطق أعالي البحار من التلوث من النفط والمواد المشعة أو أية مواد ضارة أخرى .

بينما يرى جانب آخر من الفقه الدولي أن هذه المواد لا تنسب التزاما عاما للسيطرة على كافة مصادر التلوث البحري (٢) ، ذلك أن هذه الاتفاقية ظلت متوافقة مع القانون الدولي للتقليدي في أنها لم تفرض ولجبات على الدول للسيطرة على التلوث في أعالي البحار ، بل أنها فوضت فقط هذه الدول في أن تتحمل ذلك ، ودون أن تحدد مستويات للحماية المطلوبة ، ولم تذهب أبعد من إلزام الدول بأن تضع في اعتبارها شروط المعاهدات القائمة بالفعل مما يتيح للدول حرية تحديد مستويات الحماية التي تراها (٣) .

كذلك فإن الالتزامات الواردة في هاتين المعهتين قد وردت في صياغة عامة

Kuwabara, Op. Cit., P. 37.

(١)

Boyle, Alan, E., Marine Pollution Under the Law of the Sea Convention, A.J.I.L., Vol. 79, No 2, 1985, PP. 347-348

(٢)

Loc. Cit., P. 351.

(٣)

تفتقر الى الوضوح والتحديد الكافي (١) الامر الذي لا يمكن معه مجارة الرأي القائل بانها تنطوي على التزامات عامة بحماية البيئة البحرية يترتب الاخلال بها مسؤولية دولية .

هذا ومن الجدير بالذكر ان جمهورية مصر العربية لم تنضم الى هذه الاتفاقية حتى الان ، رغم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٦٢/٩/٣٠ ، ورغم كونها من الاتفاقيات الدولية التي حظيت بالقبول الدولي من جانب ثمانى وخمسين دولة (٢) ، ومن نافذة القول الآن بحث موضوع انضمام مصر الى هذه الاتفاقية ، فمصر صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة الجيدة لقانون البحار المبرمة عام ١٩٨٢ ومى بالقطع تحتوى على احكام اكثر شمولاً في حماية البيئة البحرية .

ثالثاً : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في اعالي البحار في حالات الكوارث ، المنبجعة عن التلوث النفطي ، بروكسل ، ١٩٦٩ (٣) .

اثارت كارثة الناقله متورى كانيون ، « Torry Canyon » (٤) العديد من ردود الفعل العامة والقانونية ، حيث دار البحث حول مشروعيه ما اتخذته الحكومة البريطانية من اجراءات لمواجهة هذه الكارثة ، وذلك بقيام قواتها الجوية بتدمير حطام هذه الناقله خارج المياه الاقليمية البريطانية وبحراق الزبويد النفطية المتخلفة عن الحادث . والتي كانت تحملها الناقله (٥) .

وبالرغم من عدم احتجاج الحكومة لليبيرية التي ترفع السفينة عليها ، وايضا عدم احتجاج ملاك هذه الناقله على ما اتخذته الحكومة البريطانية من

(١) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجندى للبحار ، مرجع سابق ، ص ٤٩٧ .

(٢) مجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٣) « International Convention Relating to Intervention on the High Seas in Cases of Oil Pollution Casualties » :

See : Barros and Johnston, Op. Cit, PP. 213- 221.

Schneider, J. « Pollution From Vessels », Op. Cit, P. 203 (٤)

Ballengger, J., Op. Cit, PP. 93-95 (٥)

اجراءات (١) ، فان رحدود الفعل المالية تجاه هذه الاجراءات استندت الى أن ما قامت به للحكومة البريطانية يعد مخالفا لقواعد القانون الدولي التي تقضى بحرية أعالي البحار ، ولا تمنح لخصاصا في هذه المنطقة الا لقانون دولة العلم ، فيما عدا حالات ثلاث كان مستترفا بها دوليا حينئذ وهي حقوق التنقيب ومكافحة الرق وللقرصنة ، في حين استندت الحكومة البريطانية الى قاعدة فيرجينيوس Verginius التي تمنحها حق الدفاع عن الذات (٢) .

وعلى اثر هذه المناقشات دعت الحكومة البريطانية الى عقد دورة طارئة لمجلس المنظمة الاستشارية للحكومية للملاحة البحرية I.M.C.O ، لبحث حق الدولة الساحلية في اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقاية سواحلها من الأضرار الناجمة عن حوادث السفن خارج نطاق مياهها الإقليمية ، وقد أحالت المنظمة دراسة هذا الموضوع الى لجنة قانونية خاصة أنهت دراستها بتقديم مشروع لاتفاقيتين هامتين قدمتا الى المؤتمر الدولي القانوني بشأن التوقيض عن أضرار التلوث البحري ، الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٠ الى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٦٩ ، وأولى هاتين الاتفاقيتين هي الاتفاقية الدولية للمنظمة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث النفطي ، والثانية هي اتفاقية المسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث بالنفط (٣) .

وتتقسم الاتفاقية الأولى بالطابع القانوني العام ، بينما تنقسم الثانية بطابع قانوني خاص (٤) لاذ أنها تدور في اطار مسئولية مدنية على عاتق المشغل الخاص .

ويمعينا قبل التعرض لبعض الالتزامات التي وردت في هذه الاتفاقية ، أن نشير الى بعض الملامح الهامة التي أرسنها هذه الاتفاقية في اطار قواعد القانون الدولي .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٣ - ٩٥ .

(٢) Morin, Op. Cit., P. 289.

(٣) صالح عطية سليمان المرجومي ، مرجع سابق ، ص ٦٣١ - ٦٣٣ .

(٤) Goldie : International Principles of Responsibility for Pollution Op. Cit., P. 299 and P. 314.

مقد عرفت الاتفاقية الحادث البحري بأنه يتمثل في • تصادم السفينة أو جنوحها أو أي حادث ملاحى آخر أو أية حوادث أخرى تقع على ظهر السفينة أو خارجها ، ينشأ عنه ضرر مادي أو تهديد بحوث ضرر مادي وشيك للوقوع للسفينة أو لجهولتها • (١)

ويقصد بالسفن في سياق هذه الاتفاقية : أية سفينة من أي نوع بما في ذلك المراكب العائمة ويستثنى من ذلك المنشآت الخضعة لاستكشاف فراع البحار والمحيطات وباطن تربتها (٢) •

كما تطرح الاتفاقية بعض الأحكام الهامة التي أدت الى تقليص اختصاص دولة العلم في أعالي البحار ، إذ انطوت الاتفاقية على تقرير حق الدول الأطراف في التدخل في أعالي البحار ، باتخاذ ما تراه ضروريا من تدابير تحول بها دون تعرض سواطعها أو تهديد مصالحها بأضرار التلوث النفطي المترتبة على الكوارث التي تتعرض لها السفن والناقلات (٣) •

وأمامنا في حماية مصالح الدول الأطراف ، توسعت الاتفاقية في بيان مصالح الدولة الساحلية التي تبيح لها حق التدخل في أعالي البحار لمواجهة الكارثة البحرية ، فعددت الاتفاقية المصالح الاقتصادية والسياحية للدولة

« Maritime casualty means a collision of ships, stranding (١) or other incident of navigation, or other occurrence on board a ship or external to it resulting in material damage or imminent threat of material damage to a ship or cargo ».

الفقرة الأولى من المادة الثالثة ، من الاتفاقية ، مرجع سابق

(٢) الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاقية ، مرجع سابق

(٣) الفقرة الأولى من المادة الأولى وقد جرى نصها كما يلي ..

« ١ — Parties to the present convention may take such measures on the high seas as may be necessary to prevent mitigate or eliminate grave and imminent danger to their coastline or related interests from pollution or threat of pollution of the sea by oil, following upon a maritime casualty or acts related to such a casualty, which reasonably be expected to result in major harmful consequences ».

(م ١٤ - البيئة البحرية)

الساحلية ، ومصالحها في الحفاظ على صحة ورفاهية مواطنيها ، وكذا الحفاظ على الموارد البحرية الحية (١) .

أما عن بعض الالتزامات التي يتعين على الدول أن تراعيها عند ممارستها لحق التدخل ، وفقا لهذه الاتفاقية ، فقد حظرت الاتفاقية على الدول ممارسة حق التدخل في مواجهة السفن الحربية والسفن العامة المملوكة للدولة أو المنظمة بمعرفةها والتي لا تكون مخصصة للأغراض التجارية (٢) .

كذلك لم تجز الاتفاقية ممارسة حق التدخل بموجبها ، إذا كان الحادث ناجما عن تشغيل المنشآت والمهام المخصصة لاستكشاف واستغلال موارد قاع البحار والمحيطات أو باطن تربتها (٣) .

وإن كنا نرى أن حق الدولة الساحلية في التدخل لدرء أخطار التلوث

(١) الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الاتفاقية ، وقد نصت على . .

« 4 — «related interests» means the interests of a Coastal State directly affected or threatened by the maritime casualty such as :

- a) maritime coastal, port or estuarine activities, including fisheries constituting an essential means of livelihood of persons, concerned ;
- b) tourist attractions of the area concerned ;
- c) the health of the coastal population and the well-being of the area concerned, including conservation of living marine resources and of wildlife »

(٢) الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية وقد نصت على ما يلي . .

2 — However, no measures shall be taken under the present convention against any warship or other ship owned or operated by a state and used, for the time being only on government non commercial service ...».

(٣) الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاقية ، وقد نصت على

ما يلي . .

« Ship means with the exception of an installation or device engaged in the exploration and exploitation of the resources of the seabed and the ocean floor and the sub-soil thereof, ».

النفطى التى تهدد سواحلها ، أمر تبرره قواعد العدالة والانصاف ، كما يمكن ان يجبر بحق للدولة فى الدفاع عن ذاتها ، لذلك فان استثناء الخشبات والمهمات المخصصة لاستكشاف واستغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن تربيتها ، من نطاق ممارسة هذا الحق ، أمر لا يمكن تبريره خاصة فى ظل تزايد أخطار التلوث النفطى من معدات الحفر والتنقيب عن النفط فى مناطق أعالي البحار القريبية نسبيا من للشواطئ ، وحسبنا ان نشير الى تلوث البيئة البحرية من جراء انسكاب النفط من أرصفة الحفر فى حادثتى « اكوفيسك » و « حقل النوروز » المشار اليهما فيما سبق (١) . لذلك نأمل ان تسمى الدول الأطراف الى تدارك هذا القصور ، وأن يتاح للدول الساحلية ممارسة حق التدخل ضد أخطار التلوث النفطى الناجم عن تشغيل المعدات والخشبات المخصصة لاستكشاف واستغلال الموارد الكامنة فى قاع البحار والمحيطات أو فى باطن أرضهما .»

ومن الالتزامات الأخرى التى فرضتها الاتفاقية على الدول الساحلية ، ان تتشاور الدول المعنية بالخطر ، خاصة دولة علم السفينة ، وذلك قبل اتخاذ أى إجراء من قبل الدولة الساحلية بمقتضى حق التدخل (٢) ، وان أجازت الاتفاقية فى حالات الضرورة ، أن تمارس الدولة الساحلية حقها فى التدخل دون اخطار مسبق أو دون تشاور (٣) .

كذلك فرضت الاتفاقية على الدولة الساحلية ان تخطر دون ابطاء -

(١) راجع مسبق ، ص ٤٤ .

(٢) المادة الثالثة من الاتفاقية ، وقد نصت على أن . .

« When a coastal state is exercising the right to take measures in accordance with Article I, the following provisions shall apply ;

a) before taking any measures, a coastal state shall proceed to consultations with other states affected by the maritime casualty, particularly with the flag state or states ; »

(٣) المادة الثالثة (د) وقد جرى نصها كما يلى . .

« d) in cases of extreme urgency requiring measures to be taken immediately, the coastal State may take measures rendered necessary by the urgency of the situation, without prior notification or consultation or without continuing consultations already begun »

بالتدابير التي تحتزم اجرائها - أى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مطلوبين لديها ، أو علمت خلال المشاورات أن لهم مصالح يتوقع تأثرها بتلك التدابير ، وأن تضع في اعتبارها أية أراء يمكن أن يقدموها (١) .

كذلك فإن على الدول الساحلية وقبل مبادرتها باتخاذ أية تدابير بمقتضى حق التدخل ، أو أثناء ذلك ، أن تستخدم أفضل ما لديها من وسائل لتجنب تعريض الأرواح للخطر ، وأن تقدم لهؤلاء الأشخاص ما هم في حاجة اليه من مساعدات ، وأن تيسر للوسائل المكثفة لاعادة اطلاق السفن الى اوطانهم دون عوائق (٢) .

وأخيرا فإن هذه الاتفاقية لم تترك للدولة الساحلية لتخاذ ما تسراه هي - مناسبا من تدابير لدرء مثل هذه الكوارث البحرية ، بل لشترطت أن تكون هذه التدابير متناسبة مع حجم الضرر الفعلي أو المحتمل حدوثه (٣) ، وحيث يتم تقدير التناسب بين التدابير والضرر من خلال تقدير مدى احتمال الضرر للدايم اذا لم تتخذ هذه التدابير وتقدير احتمالات فاعلية هذه التدابير ، ومدى الاضرار التي يمكن أن تحدث نتيجة لهذه التدابير (٤) .

(١) المادة الثالثة (ب) من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٢) الفقرة الخامسة من المادة الثالثة ، وقد نصت على مايلي :

« A Coastal State shall before taking such measures and during their course, use its best endeavours to avoid any risk to human life, and to afford persons in distress any assistance of which they may stand in need and in appropriate cases to facilitate the repatriation of ship's crews, and raise no obstacle hereto. »

(٣) للفقرة الاولى من المادة الخامسة وقد نصت على مايلي :

« Measures taken by the coastal state in accordance with Article I shall be proportionate to the damage actual or threatened to it ».

(٤) الفقرة الثالثة من المادة الخامسة ، وقد نصت على أن ..

« In considering whether the measures are proportionate to the damage, account shall be taken of :

- (a) the extent and probability of imminent damage if those measures are not taken ; and
- (b) the likelihood of those measures being effective ; and
- (c) the extent of the damage which may be caused by such

كما اشترطت الاتفاقية أيضاً ، ألا تتعدى التدابير المتخذة بمقتضى حق التدخل ما هو ضرورى بشكل معقول لتحقيق الهدف منها ، وألا تخل دون مقتضى حقوق ومصالح دولة علم السفينة أو للدول الأخرى أو أى شخص ملبىنى أو مهنوى (١) .

تلك من القواعد والالتزامات التى فرضتها اتفاقية التدخل فى اعلى البحار لمواجهة كوارث التلوث النفطى ، وهى بالطبع قواعد دولية يترتب على انتهاكها نشوء المسؤولية الدولية عن افعال غير مشروعة دولياً .

وبالرغم من ان الاتفاقية لم تتعرض صراحة لأحكام المسؤولية الدولية ، فانها نصت فى مادتها السادسة على إلزام الدولة الساحلية بإداء تعويض لمن لحقه ضرر من جراء ممارسة حق التدخل ، ويتم تقدير هذا التعويض بالتقدير الذى تتجاوز فيه هذه التدابير الحد المعقول اللازم لتحقيق الهدف المشار اليه فى المادة الأولى من الاتفاقية (٢) .

هذا وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى السادس من مايو عام ١٩٧٤ ، وبلغ عدد أطرافها ثمانين دولة حتى ابريل ١٩٨٧ (٣) ، فى حين لم

(١) للفترة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية .

« Such measures shall not go beyond what is reasonably necessary to achieve the end mentioned in Article I and shall cease as soon as that end has been achieved ; they shall not unnecessarily interfere with the rights and interests of the flag state, third states and of any persons physical or corporate, concerned »

(٢) وقد جرى نص المادة السادسة كما يلى ..

« Any Party which has taken measures in contravention of the provisions of the present convention causing damage to others, shall be obliged to pay compensation to the extent of the damage caused by measures which exceed those reasonably necessary to achieve the end mentioned in Article I. »

(٣) سجل المعاهدات فى مجال البيئة ، الملاحق الاول ، ١٩٨٧ ، المرجع

للتنايق ، ص ٩ .

تنضم اليها مصر حتى الآن (١) ، رغم أهمية هذه الاتفاقية في حماية البيئة البحرية خاصة بالنسبة لمصر التي تتوسط الممرات الملاحية البحرية ، التي تعبرها ناقلات النفط العملاقة •

رابعا : الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ، لندن ، ١٩٧٣ (٢) ••

في أكتوبر عام ١٩٧٣ عقد في لندن ، المؤتمر الدولي الخاص بالتلوث البحري ، تحت اشراف المنظمة الاستشارية للملاحة البحرية I.M.C.O ، وانتهت أعمال هذا المؤتمر في الثاني من نوفمبر عام ١٩٧٣ ، بإقرار الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ، وكذلك البروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث للبحري بمواد غير النفط •

وتعد هذه الاتفاقية من أهم وأشمل الاتفاقيات التي أبرمت لحماية البيئة البحرية من التلوث الذي تحدثه السفن بكافة صوره وفي كافة نطاقات البيئة البحرية ، فضلا عن أنها تهدف الى التقليل الى أدنى حد ممكن ، من التلوث غير العمدى للبحار بأية مواد ضارة تنسكب من السفن •

كما تميزت هذه الاتفاقية - إضافة الى عمومية أهدافها ونطاقها - بأنها توسعت في تعريف السفينة على نحو غير مسبوق ، إذ عرفت بأنها - بأنها « أية سفينة من أى نوع يجرى تشغيلها في البيئة البحرية وتشمل : قوارب الليميدرونييل والقوارب ذات الوسائد الهوائية ، والعائمات المغمورة ، والألوارق العائمة ، والأرصعة الثابتة والعائمة » (٣) •

(١) سجل المعاهدات في مجال البيئة ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص

٨٤ - ٨٥ •

I.M.C.O. : International Convention for Prevention of Pollution from Ships, London, 1973, I.M.C.O, London, 1974.

(٣) الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الاتفاقية ، وقد نصت على

ما يلي ••

« Ship means a vessel of any type whatsoever operating in the marine environment and includes hydrofoil boats, air-cushion, vehicles submersibles floating craft and fixed or floating platforms. »

ومن قبيل التوسع أيضا في نطاق تطبيق هذه الاتفاقية بالنسبة للسفن أنها تطبق على السفن التي تحمل علم إحدى الدول الأطراف ، وأيضا على السفن التي تعمل تحت سلطان هذه الدول وإن لم تكن ترفع علمها (١) ، أي للسفن التي تعمل تحت إشراف أو رقابة أحد أطراف الاتفاقية .

واتساقا مع طابع العمومية الذي تتمتع به هذه الاتفاقية ، فقد سعت إلى تفادي قاعدة نسبية أثر الماهدات بعدم سريانها في حق الدول غير الأطراف ، فالزمت الدول المتعاقدة بأن تصدر القواعد اللازمة لحرمان السفن التابعة للدول غير الأطراف من أية معاملة خاصة ، لحفز الدول على الانضمام إلى الاتفاقية (٢) .

ورغم هذا التوسع فإن الاتفاقية سايرت النهج الذي جرت عليه اتفاقية لندن لعام ١٩٥٤ ، بحظر تطبيق قواعدهما على السفن الحربية وسفن المساعدات للبحرية وكذلك للسفن الملوكة أو المشغلة بمعرفة الدول للأغراض غير التجارية . ومع ذلك فإن الدول الأطراف ظلت ملزمة بموجب هذه الاتفاقية بأن تضمن بأن تتسق عمليات تشغيل هذه السفن إلى حد بعيد مع أحكام هذه الاتفاقية وذلك من خلال اعتماد الدول الأطراف لوسائل مقبولة تقوى من قدرات هذه السفن الملوكة أو المشغلة بمعرفة (٣) .

ومن سمات الشمول في هذه الاتفاقية أيضا ، أنها توسعت في تعريف المواد للضارة بالبيئة البحرية ، وفصلت لتصنيف هذه المواد الضارة ملاحق خاصة أرفقتها بالاتفاقية ، فقد عرفت الاتفاقية المواد الضارة المحظور تصنيفها

(١) الفقرة الأولى من المادة الثالثة ، من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٢) الفقرة الرابعة من المادة الخامسة ، من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٣) الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ، وقد نصت على ما يلي .

• The Present Convention shall not apply to any warship naval auxiliary or other ship owned or operated by a state and used for the time being only on government non-commercial service. However, each party shall ensure by the adoption of appropriate measures not impairing the operations or operational capabilities of such ships owned or operated by it, that such ships act in a manner consistent, so far as is reasonable and practicable, with the present Convention»

في البيئة البحرية بأنها « أية مواد يكون من شأنها - إذا ما أدخلت إلى البحر - أن تشكل خطراً على صحة الإنسان أو تلحق الأذى بالموارد الحية ، وبالحياة البحرية أو تضر بالاستمتاع بالبحر أو تتدخل مع الاستخدامات المشروعة للبحار ، كما تتضمن أية مادة تخضع للرقابة طبقاً لهذه الاتفاقية » (١) .

كما عرفت الاتفاقية المتصود بالتصريف في البيئة البحرية بأنه « أى تحقق من السفينة أياً كان ، بما في ذلك تسرب أو تخلص أو انسكاب أو اراقاة أو ضخ أو إفراغ » (٢) ، بينما أخرجت من نطاق التصريف : الإغراق Dumping (٣) بمفهومه المحدد في اتفاقية لندن لمنع تكوث البهار من اغراق الفضلات والمواد الأخرى المبرمة عام ١٩٧٢ (٤) . وكذلك أخرجت من نطاق التصريف ، Discharge أى « تحقق Release للمواد الضارة الناتجة مباشرة عن عمليات استكشاف أو استغلال الموارد المعدنية لقاع البحر بعيداً عن الشاطئ » (٥) أو « تحقق المواد الضارة لأغراض البحث العلمي المشروع الذي يستهدف مكافحة التلوث والسيطرة عليه » (٦) .

وفيما يتعلق بالالتزامات الدولية التي وردت في هذه الاتفاقية فإنها قد جرت على فرض بعض الالتزامات صدرتها بالقرام عام (٧) ليس له في تقديري

(١) الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاقية .

(٢) الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الاتفاقية وقد نصت على .

« Discharge in relation to harmful substances or effluents containing such substances, means any release however caused from a ship and includes any escape, disposal, spilling, leaking pumping, emitting or emptying » .

(٣) المادة الثانية /٣/ ب/أ من الاتفاقية .

(٤) اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق التغليفات ومواد أخرى ،

لندن ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، المادة الثالثة .

(٥) المادة الثانية /٣/ ب/ ii من الاتفاقية .

(٦) المادة الثانية /٣/ ب/ iii ، من الاتفاقية .

(٧) الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية ، وقد نصت على مايلي :

« (1) The Parties to the convention undertake to give effect to

the provisions of the present convention and those Annexes thereto by which they are bound, in order to prevent the pollution of the marine environment by the discharge of harmful substances or effluents containing such substances in contravention of the Convention » .

أي قوام قانوني ، إذ لا يعدو أن يكون مجرد تعهد من الأطراف باحترام أحكام الاتفاقية ، وهو أمر يجديهي متحقق بارتضاء الدول الأطراف بالتوقيع على هذه الاتفاقية . إذ نصت هذه المادة على أن « تتمهد الدول الأطراف بإعطاء الفاعلية اللازمة لأحكام هذه الاتفاقية وملاحقتها بغرض منع تلوث البيئة البحرية من جراء إلقاء المواد الضارة ، أو من السوائل المتخفة التي تحتوى على مثل هذه المواد بالمخالفة لأحكامها » .

وعلى حين لم تتضمن هذه الاتفاقية أية أحكام تتعلق بالمسئولية الدولية فإن المادة الرابعة منها (١) تبعد بنا عن التطبيق المباشر لقواعد القانون

(١) للمادة الرابعة من الاتفاقية وقد جرى نصها كما يلي ..

Violation

«(1) Any violation of the requirements of the present Convention shall be prohibited and sanctions shall be established therefor under the law of the Administration of the ship concerned wherever the violation occurs. If the Administration is informed of such a violation and is satisfied that sufficient evidence is available to enable proceedings to be brought in respect of the alleged violation, it shall cause such proceedings to be taken as soon as possible, in accordance with its law.

(2) Any violation of the requirements of the present Convention within the jurisdiction of any Party to the Convention shall be prohibited and sanctions shall be established therefor under the law of that Party. Whenever such a violation occurs, that party shall either:

(a) cause proceedings be taken in accordance with its law ; or

(b) Furnish to the Administration of the ship such information and evidence as may be in its possession that a violation has occurred.

(3) Where information or evidence with respect to any violation of the present Convention by a ship is furnished to the Administration of that ship, the Administration shall promptly inform the Party which has furnished the information or evidence, and the Organization, of the action taken.

لدولي ، اذ انها احدثت فيما يتعلق بمخالفة احكامها الى القوانين المطية لدولة علم السفينة ، ايا كان مكان وقوع المخالفة .

فقد حظرت الفقرة الاولى من هذه المادة ، وقوع اى مخالفة لأحكام الاتفاقية ، واحالت الى القانون المطى للدولة التى تتبعها السفينة لتوقع بموجبه العقوبات على اية مخالفة بغض النظر عن مكان وقوع المخالفة ، وحيث أنيط بدولة السفينة أن تتخذ الاجراءات المناسبة - بأسرع ما يمكن - فسور اقتناعها بما اخطرت به من مخالفات ، وتطبق فى ذلك قانونها المطى (١) .

ويبدو من ذلك أن نطاق الفقرة السابقة يتحدد بالمخالفات التى تقع خارج نطاق الولاية القضائية لأى طرف فى الاتفاقية غير الدولة التى تتبعها السفينة ، أو فى المخالفات التى ترى دولة متضررة من الدول الأطراف أن تحيلها للدولة التى تتبعها السفينة ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة أيضا ، وللتى حظرت وقوع اية مخالفة لأحكام الاتفاقية داخل نطاق الولاية القضائية لأى طرف ، منحت الاختصاص للدولة للطرف التى تقع فى نطاق ولايتها اية مخالفة ، فى أن تتخذ الاجراءات المناسبة وتوقع العقوبات وفق قانونها المطى ، أو أن توكل الأمر للدولة التى تتبعها السفينة لتتخذ الاجراءات فى هذه المخالفة بعد أن تزودها بالمعلومات والأدلة التى تثبت وقوع المخالفة(٢) .

وعلى اية حال ، فإن الدولة التى تتبعها السفينة عليها أن تقوم - وعلى وجه السرعة - باتخاذ الاجراءات المناسبة ، فيما تخطر به من مخالفات ، وأن تخطر بها الدولة للطرف التى ابلغتها بالبيانات والأدلة ، وأن تخطر كذلك المنظمة

=

(4) The penalties specified under the law of a Party pursuant to the present Article shall be adequate in severity to discourage violations of the present Convention and shall be equally severe irrespective of where the violations occur. »

- (١) الفقرة الاولى من المادة الرابعة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
- (٢) الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الاتفاقية ، مرجع سابق .

للبحرية الدولية(١) .

وهكذا فإن الاتفاقية تجنبت تطبيق أية قواعد قانونية دولية في هذا السياق ولم تنص على أى معايير أو مستويات دولية لمنع التلوث ومكافحته ، واكتفت بأن أحالت الى القوانين الوطنية للدول الأطراف ، والتي يتحدد مجال أعمالها بمكان وقوع المخالفة ، واشترطت فقط الاتفاقية ، ان تكون العقوبات المنصوص عليها في هذه القوانين الوطنية من الشدة والصرامة بحيث تحد من وقوع المخالفات للاتفاقية ، وأن تكون هذه العقوبات على تسدر متساو من الصرامة بصرف النظر عن مكان وقوع المخالفة(٢) .

كذلك تضمنت المادتين الخامسة (٣) والسادسة (٤) من الاتفاقية قواعد

(١) للفترة الثالثة من المادة الرابعة ، سالفه الذكر .

(٢) للفترة الرابعة من المادة الرابعة ، سالفه الذكر .

(٣) للفترة الثالثة من المادة الخامسة ، وقد جرى نصها كما يلي .

(2) « A ship required to hold a certificate in accordance with the provisions of the Regulations is subject, while in the ports or off-shore terminals under the jurisdiction of a Party, to inspection by officers duly authorized by that Party. Any such inspection shall be limited to verifying that there is on board a valid certificate, unless there are clear grounds for believing that the condition of the ship or its equipment does not correspond substantially with the particulars of that certificate. In that case, or if the ship does not carry a valid certificate, the Party carrying out the inspection shall take such steps as will ensure that the ship shall not sail until it can proceed to sea without presenting an unreasonable threat of harm to the marine environment. That Party may, however, grant such a ship permission to leave the port or off-shore terminal for the purpose of proceeding to the nearest appropriate repair yard available. » .

(٤) المادة السادسة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي .

«(1) Parties to the Convention shall co-operate in the detection of violations and the enforcement of the provisions of the present convention, using all appropriate and practicable measures of detection and environmental monitoring, adequate procedures for reporting and accumulation of evidence.

التفتيش على السفن من السلطات المخولة بذلك من كل طرف من اطراف الاتفاقية ، على أن يقتصر التفتيش على التأكد من سريان الشهادة التي تحملها السفينة ما لم تتوافر دلائل قوية على الاعتقاد بأن حالة السفينة أو معداتها لا تطابق تفاصيل الشهادة التي تحملها ، والا تعين اتخاذ الخطوات اللازمة

==

(2) A ship to which the present Convention applies may, in any port or off-shore terminal of a Party be subject to inspection by officers appointed or authorized by that Party for the purpose of verifying whether the ship has discharged any harmful substances in violation of the provisions of the Regulations. If an inspection indicates a violation of the Convention, a report shall be forwarded to the Administration for any appropriate action.

(3) Any Party shall furnish to the Administration evidence, if any that the ship has discharged harmful substances or effluents containing such substances in violation of the provisions of the Regulations if it is practicable to do so, the competent authority of the former Party shall notify the Master of the ship, of the alleged violation.

(4) Upon receiving such evidence, the Administration so informed shall investigate the matter, and may request the other Party to furnish further or better evidence of the alleged contravention. If the Administration be brought in respect of the alleged violation, it shall cause such proceedings to be taken in accordance with its law as soon as possible. The Administration, shall promptly inform the Party which has reported the alleged violation, as well as the Organization, of the action taken.

(5) A Party may also inspect a ship to which the present Convention applies when it enters the ports or off-shore terminals under its jurisdiction, if a request for an investigation is received from any party together with sufficient evidence that the ship has discharged harmful substances or effluents containing such substances in any place. The report of such investigation shall be sent to the Party requesting it and to the Administration so that the appropriate action may be taken under the present Convention » .

من قبل السلطات التي أجرت التفتيش للحيلولة دون إبحار السفينة حتى يثبت أن حالتها لن تسبب تهديد للبيئة البحرية(١) .

ويبدو أن الحالة الوحيدة التي تستوجب تقرير المسؤولية الدولية بموجب هذه الاتفاقية ، ودون النص على ذلك صراحة ، هي مخالفة الالتزام للورد في المادة السابعة من هذه الاتفاقية(٢) ، ففيما يتطرق بتنفيذ الإجراءات الواردة في المواد الرابعة والخامسة والسادسة من الاتفاقية ، بشأن التفتيش على السفن، حظرت المادة السابعة تأخير السفن ولحجازها دون مبرر (٣) ، والا تعين تعويض للسفينة عما أصابها من خسارة أو ضرر(٤) .

كذلك ، ويحسب لهذه الاتفاقية ، أنها وجهت عنايتها لما قد يلحق بالبيئة البحرية ذاتها من أضرار ، بصرف النظر عما إذا كان هذا الضرر قد لحق بدولة طرف في الاتفاقية ، فقد تمهت الدول الأطراف بأن « تجرى تحقيقا عن أية حادثة تقع لأى من سفنها التي تخضع لأحكام هذه القواعد ، إذا ما تسبب هذا الحادث في أحداث تأثير جسيم ضار بالبيئة البحرية » (٥) .

(١) للفترة الثانية من المادة الخامسة ، سالفه الذكر .

(٢) المادة السابعة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي .

«(1) All possible efforts shall be made to avoid a ship being unduly detained or delayed under Article 4, 5, or 6 of the present Convention.

(2) When a ship is unduly detained or delayed under Article 4, 5 or 6 of the present Convention, it shall be entitled to compensation for any loss or damage suffered. »

(٣) الفترة الاولى من المادة السابعة من الاتفاقية .

(٤) للفترة الثانية من المادة السابعة من الاتفاقية .

(٥) الفترة الاولى من المادة الثانية عشرة من الاتفاقية ، وقد جرى

نصها كالآتي . . .

«Each Administration undertakes to conduct an investigation of any casualty occurring to any of its ships subject to the provisions of the Regulations if such casualty has produced a major deleterious effect upon the marine environment ».

وأخيرا فإنه لى جانب الأحكام العامة سالفة الذكر فإن الاتفاقية تنطوى أيضا على بروتوكول يتعلق بتقارير الإبلاغ عن الحوادث التى تتضمن مواد ضارة ، كما تشمل أيضا خمس مرفقات تتعلق بتنظيم منع التلوث بالنفط (١) وتنظيم مكافحة التلوث بالمواد السائلة الضارة التى تشحن صبا (٢) وتشمل هذه التنظيمات قائمة بالمواد الملوثة • كذلك تتضمن المرفقات تنظيمات لمنع التلوث بالمواد للضارة المنقولة بحرا (٣) ، وتنظيمات لمنع التلوث بمياه المجارى من السفن (٤) وكذلك تنظيمات لمنع التلوث بقمامات السفن (٥) •

وبمقتضى المادة للتاسعة ، فإن هذه الاتفاقية أصبحت تحل بدلا من اتفاقية لندن البرمة عام ١٩٥٤ ، بالنسبة للدول الأطراف فى اتفاقية لندن ١٩٧٣ (٦) • هذا وقد أجريت تعديلات على بعض احكام الاتفاقية بمقتضى بروتوكول وقع فى لندن عام ١٩٧٨ (٧) ، وخاصة فيما يتعلق بتعديل احكام للبروتوكول الأول من الاتفاقية والخاص بتقارير التفتيش على السفن ، ولاتمس هذه التعديلات بقية الأحكام المشار إليها فيما سبق • وقد انضمت مصر الى هذه الاتفاقية فى السابع من نوفمبر عام ١٩٨٦ وذلك بتوقيعها على البروتوكول المبرم عام ١٩٧٨ سالف الذكر (٨) •

**خامسا : البروتوكول الخاص بالتدخل فى اعلى البحار فى حالات التلوث
البحرى بمواد غير النفط ، لندن ، ١٩٧٣ (٩) ••**

فى محاولة ناجحة من مؤتمر الدولى الخاص بالتلوث البحرى التعمد فى

(١) المرفق الاول للاتفاقية •

(٢) المرفق الثانى للاتفاقية •

(٣) المرفق الثالث للاتفاقية •

(٤) المرفق الرابع للاتفاقية •

(٥) المرفق الخامس للاتفاقية •

(٦) الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الاتفاقية •

(٧) Protocol of 1978 Relating to the International Convention
for the Prevention of Pollution From Ships, London, 1978. •

(٨) ملحق سجل الماهدات فى مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ١٤ •

(٩) Protocol Relating to Intervention on the High Seas in

Cases of Marine Pollution by Substances other than Oil-London, 1973

I.L.M., Vol. 13, P. 605.

لندن عام ١٩٧٣ لتتلقى التصور في اتفاقية بروكسل للتدخل في اعالي البحار
انبصرة عام ١٩٦٩ ، ولتلى عابها اقتصادا على مواجهة كوارث التلوث
النفطى ، أسفر هذا المؤتمر عن إبرام بروتوكول للتدخل في اعالي البحار في
حالات التلوث البحرى بمواد أخرى غير النفط ، وقد تم اعتماد هذا البروتوكول
في الثاني من نوفمبر عام ١٩٧٣ ، مع فتح باب العضوية فيه للدول الأطراف في
اتفاقية بروكسل عام ١٩٦٩ (١) .

وقد أجازت المادة الأولى من هذا البروتوكول بأن تتخذ الدول الأطراف
للتدبير الضرورية في اعالي البحار ، لمنع أو لتخفيف حدة ، أو لتلافي خطر جسيم
محقق بسواطها ، أو بمصالحها المرتبطة بالساحل ، من التلوث أو التهديد
بالتلوث بمواد غير للنفط في أعقاب كارثة بحرية (٢) ، كما أحال هذا البروتوكول
الى كافة الأحكام الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى ، والمواد من الثانية الى
الثالثة من اتفاقية بروكسل للتدخل في اعالي البحار في أحوال كوارث التلوث
النفطى المبرم عام ١٩٦٩ (٣) سالفه الذكر .

وبهذا تكون لاتفاقية بروكسل ١٩٦٩ للتدخل في أحوال التلوث للنفطى ،
وهذا البروتوكول المبرم عام ١٩٧٣ ، واللاحق بها ، قد منحا للدول الساحلية حق
للتدخل في أحوال الكوارث البحرية التى تهدد مصالح هذه الدول الساحلية بخطر
جسيم محقق ، دون النظر الى نوعية الموثات المسببة لهذا التلوث .

وقد دخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في ٣٠ مارس عام ١٩٨٣ ، وبلغ
عدد أطرافه حتى ابريل عام ١٩٨٧ ، تسع عشرة دولة ، ولم تنضم اليه جمهورية
مصر العربية (٤) .

-
- (١) سجل الماهدات في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .
 - (٢) المادة الأولى من البروتوكول ، مرجع سابق .
 - (٣) المادة الثانية من البروتوكول ، مرجع سابق .
 - (٤) سجل الماهدات في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٨٦ - ٨٨ ،
وطلق سجل الماهدات ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٩ .

النوع الثاني

حماية البيئة البحرية من التلوث من السفن

في الاتفاقيات الإقليمية

من الاتفاقيات الإقليمية التي أيدت لحماية البيئة البحرية من التلوث الذي تحدثه السفن بوجه خاص ، أو بالتلوث البحري بوجه عام ، نعرض للاتفاقيات التالية التي انطوت على بعض الالتزامات الدولية والتي يقرتب على انتهاكها نشوء المسؤولية الدولية ، وذلك رغم عدم النص في معظم هذه الاتفاقيات على أية أحكام تتعلق بالمسؤولية الدولية ، وحتى في الاتفاقيات التي تضمنت مواد خاصة بالمسؤولية الدولية فانها قد أحالت صراحة أو ضمنا للقواعد العامة للمسؤولية في القانون الدولي .

ومن هذه الاتفاقيات الإقليمية نعرض لما يلي ٠٠

٠٠ أولا : اتفاق التعاون في التصدي لتلوث بحر الشمال بالنفط (١)٠٠

وقد أيدم هذا الاتفاق في بون ، في التاسع من يونيو عام ١٩٦٩ ، ووقعت عليه الدول المطلة على بحر الشمال (٢) .

ويستهدف هذا الاتفاق ضمان تعاون الدول الساحلية المطلة على بحر الشمال في التصدي للتلوث النفطي أو المواد الضارة أو الخطرة الأخرى ، التي يتعرض لها بحر الشمال .

وهذا الاتفاق لا ينطوي على أي مواد تتعلق بمسؤولية الدول عن مخالفة أحكامه، ولكنني بأن نص على الزام الدول الأطراف بأن تتعاون في إبلاغ بعضها

(١) Agreement for Co-operation in Dealing With Pollution of the North Sea by Oil, Bonn, 1969.

Barros and Johnston, Op. Cit, P. 210.

(٢) هذه الدول هي : المملكة المتحدة البريطانية ، النرويج ، هولندا ، فرنسا ، ألمانيا الاتحادية ، بلجيكا ، الدانمارك ، السويد .
انظر : سجل المعاهدات في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

بما يقع من كوارث أو بقمع النفط السطحية التي تتواجد في منطقة بحر الشمال (١) تكما لزم الاتفاق أطرافه بأن يطلبوا من ربان السفن وملاحى الطائرات المسجلة لديها بأن يبلغوا عن هذه الحوادث (٢) ويترقب على مخالفة هذه الالتزامات مسئولية دولية وفقا للقواعد العامة للمسئولية الدولية .

ثانيا : اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث (٣) ٠٠

في الفترة من ٢ - ١٦ فبراير عام ١٩٧٦ عقد في مدينة برشلونة مؤتمر الموضفين لدول البحر المتوسط وذلك بدعوة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(١) للفترة الاولى من المادة الخامسة من الاتفاقية ، وقد نصت على
١. Whenever a Contracting Party is aware of a casualty or the presence of oil slicks in the North Sea area likely to constitute a serious threat to the coast or related interests of any other Contracting Party, it shall inform that other Party without delay through its competent authority .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي ٠٠

٢. The Contracting Parties undertake to request the masters of all ships flying their flags and pilots of aircraft registered in their countries to report without delay through the channels which may be most practicable and adequate in the circumstances :

(a) all casualties causing or likely to cause oil Pollution of the sea ;

(b) the presence, nature and extent of oil slicks on the sea likely to constitute a serious threat to the coast or related interests of one or more Contracting Parties. .

(٣) انظر : اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث ، والبروتوكولات الخاصة بها ، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيويورك ، ١٩٨٢ ،
(باللغة العربية) .

(م ١٥ - البيئة البحرية)

بعد عام واحد من اقرار خطة عمل البحر المتوسط الذى اعدھا UNEP
في الرابع من فبراير ١٩٧٥ .

وقد اعتمد هذا المؤتمر لاتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث
وبروتوكولين ملحقين بها هما : البروتوكول الخاص بحماية البحر المتوسط
من التلوث الناشئ، عن الاغراق من السفن والطائرات ، والبروتوكول الخاص
بالتعامل في مكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط وغيره من المواد الضارة .

وقد وقع على هذه الاتفاقية في حينه أحد عشرة دولة ، من الدول المطلة على
حوض البحر المتوسط ، ثم توالى انضمام باقى دول حوض البحر المتوسط اليها
حتى بلغ عدد اطرافها سبع عشرة دولة (١) ، بالإضافة الى للجامعة الاقتصادية
الأوروبية .

وتفد هذه الاتفاقية مجرد اطار قانونى عام لخطة عمل لحماية البحر
المتوسط من التلوث ، اذ تضمنت التزاما عاما « باتخاذ جميع التدابير المناسبة،
لنمق وتقليل ومكافحة تلوث منطقة البحر المتوسط وحماية وتنمية البيئة
البحرية في هذه المنطقة » (٢)

ونظرا لعمومية نصوص هذه الاتفاقية فقد الحق بها بروتوكولان (٣) تناول
كل منهما للالتزامات أكثر تحجيذا لمواجهة نمط محدد من صور التلوث البحري

(١) للدول الاطراف في هذه الاتفاقية هي ..

مصر ، قبرص ، فرنسا ، اليونان ، ايطاليا ، اسرائيل ، لبنان ، مالطة ،
موناكو ، المغرب ، اسبانيا ، تركيا ، الجزائر ، سوريا ، يوغوسلافيا ، ليبيا
وتونس .

سجل الماهدلت في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) المادة الرابعة من الاتفاقية .

(٣) هذان للبروتوكولان هما :

(أ) البروتوكول الخاص بحماية البحر المتوسط من التلوث
الناشئ، من تصريف النفايات من السفن والطائرات .

(ب) البروتوكول الخاص بالتعامل في حالات الطوارئ، في مكافحة
تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى .
وقد أبرم هذان البروتوكولان في برشلونة عام ١٩٧٦ .

ولذلك فقد قررت الدول الأطراف عم السماح لأية دولة بأن تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية ، دون أن تصبح طرفاً في أحد هذين البروتوكولين - على الأقل (١) ، أو في البروتوكولات التي أقيمت بهذه الاتفاقية فيما بعد (٢) .

ويرجع اتباع الاتفاقية لهذا الأسلوب ، الى عدم التجانس السياسي والاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط الأمر الذي لا يتيح تصل هذه الدول بالالتزامات مماثلة بشأن حماية البيئة البحرية في هذه المنطقة ، لذلك فقد اتاحت الاتفاقية قبول كافة الدول بالالتزام للعام بالتعاون في اتخاذ التدابير المناسبة لمنع وتقليل ، ومكافحة التلوث في هذه المنطقة على أن تقبل كل دولة فيما بعد ، ووفقاً لظروفها الخاصة ، الالتزام بحماية البيئة ، وفق ما يرد في كل بروتوكول على حدة ، ووفق ما تسمح به الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة (٣) .

وقد عدت الاتفاقية صور تلوث البيئة البحرية في للبحر المتوسط في موادها من الخامسة الى للتاسعة ، ونصت على للالتزامات عامة لمواجهة هذا التلوث . فتناولت في المادة السادسة التلوث الناجم عن السفن ، اذ قضت بأن « تتخذ الأطراف المتعاقدة كافة التدابير التي تتولف والقانون الدولي لوقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن عمليات التصريف من السفن والتخفيف من حدة هذا التلوث ومكافحته ، كما تعمل على ضمان الانجاز الفعال في هذه المنطقة ، للقواعد المتترف بها عموماً على المستوى الدولي فيما يتعلق بتتبع هذا النوع من التلوث في المنطقة المذكورة .

(١) للفترة الأولى من المادة الثالثة والعشرين من الاتفاقية .

(٢) هذان البروتوكولان هما :

(أ) بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر في البر ،
أثينا ، ١٩٨٠ .

(ب) بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر المتوسط ، جنيف ، ١٩٨٢ .

انظر لاتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث ، مرجع سابق .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤ .

وكذلك ، وفي صياغة تدل على عدم اتفاق الأطراف على وضع قواعد محددة للمسؤولية والتعويض عن الأضرار التي تنجم عن خرق أحكام هذه الاتفاقية ، نصت المادة الثانية عشرة منها على أن « تتمتع الأطراف المتعاقدة بالتعاون في أقرب وقت ممكن في صياغة واتخاذ الإجراءات المناسبة المتطلبة بتحديد المسؤولية القانونية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية بسبب خرق هذه الاتفاقية والبروتوكولات المعمول بها » .

لذلك فإن انتهاك أحكام هذه الاتفاقية يترتب المسؤولية الدولية وفقاً للقواعد العامة للمسؤولية في القانون الدولي ، وحتى دون النظر إلى وقوع أضرار أو تلوث للبيئة البحرية ، فالضرر - وفق ما عرضنا له فيما سبق - لا يعد أحد عناصر الفعل غير المشروع الذي يترتب المسؤولية الدولية .

هذا ولم يبرم حتى الآن أي بروتوكول ملحق بهذه الاتفاقية بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث من السفن ، واكتفت الدول الأطراف بإبرام بروتوكول خاص بالتعاون في الحالات الطارئة لمكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى والذي نعرض له فيما يلي ..

البروتوكول الخاص بالتعاون في الحالات الطارئة لمكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى (١) ..

ومر أحد الاتفاقات الملحق باتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث ، وقد أبرم في مدينة برشلوننغور توقيع الاتفاقية ذاتها في السادس عشر من فبراير عام ١٩٧٦ ، ووقعت عليه جميع الدول الموقعة على الاتفاقية ، وانضم إليه فيما بعد باقي الدول الأطراف في الاتفاقية ليبلغ عدد أطرافه سبع عشرة دولة بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (٢) .

(١) البروتوكول الخاص بالتعاون في الحالات الطارئة لمكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الضارة الأخرى ، برشلونة ، ١٩٧٦ .
انظر : اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث والبروتوكولات المتصلة بها . مطبوعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيويورك ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق .
(٢) دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في ١٢/٨/١٩٧٨ ، وانضمت إليه الدول التالية .. الجزائر ، قبرص ، مصر ، فرنسا ، اليونان ، إسرائيل ، =

وتتضمن هذا البروتوكول النص على مجموعة من الالتزامات التفصيلية بشأن التعاون بين الدول الأطراف لمواجهة تلوث البحر المتوسط بالنفط وغيره من المواد للضارة ، ومن هذه الالتزامات :

- الالتزام للرئيسي الوارد في المادة الأولى من البروتوكول والذي ينص على أن « تتعاون الأطراف المتعاقدة ... في اتخاذ الاجراءات اللازمة ، في حالات الخطر الشديد وشيك الحدوث ، والتي تحقيق بالبيئة البحرية ، او بساحل طرف واحد أو أكثر من الأطراف ، أو بمصالحها المرتبطة ، بسبب تواجد كميات كبيرة من للزيت أو المواد الضارة الأخرى الناجمة عن أسباب عرضية أو عن تراكم لفرزات ضئيلة أخفت تلوث البحر أو تعرضه للتلوث» .
- الالتزام باعداد وتطوير والاحتفاظ بخطط ووسائل مواجهة حساسات الطوارئ، لمكافحة تلوث البحر المتوسط من للنفط والمواد الضارة الأخرى (١) .
- الالتزام بتطوير وتطبيق أوجه نشاط للرصد الدائم للمنطقة بغية التوصل لمعلومات دقيقة بقدر الامكان (٢) .
- الالتزام بالتعاون في اخراج واسترداد المواد للضارة الملوثة من البحار (٣) .

- الالتزام بتزويد الأطراف بالمعلومات المتبادلة ذات الصلة بأساليب تفادى للتلوث وبالهياكل المختصة بذلك في كل دولة من الدول الأطراف (٤) .

- الالتزام الأطراف باصدار التعليمات الى ربابنة السفن التي ترفع اعلامها وقادة الطائرات المسجلة في أراضيها ، بأن يبلغوا عن كافة الحوادث المؤدية الى تلوث البحر المتوسط بالنفط ، أو غيره من المواد الضارة ، وكذلك بكافة حالات انسكاب النفط ، أو المواد الضارة الأخرى التي تشاهد في البر ،

= ايطاليا ، لبنان ، ليبيا ، مالطة ، موناكو ، المغرب ، اسبانيا ، سوريا ، تونس ، تركيا ، يوغوسلافيا ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، انظر المرجع السابق ، ص ٤٦ .

- (١) المادة الثالثة من البروتوكول ، مرجع سابق .
- (٢) المادة الرابعة من البروتوكول ، مرجع سابق .
- (٣) المادة الخامسة من البروتوكول ، مرجع سابق .
- (٤) المادة السادسة من البروتوكول ، مرجع سابق .

والتي يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا وشيكا للبيئة البحرية أو للمساكن أو للمصالح المرتبطة لطرف أو أكثر من الأطراف (١) .

ويتقرب على انتهاك أي من هذه الالتزامات نشوء المسؤولية الدولية على علق الدولة الطرف في الاتفاقية والتي ينسب إليها الانتهاك ، ووفقا للقواعد العامة للمسئولية في القانون الدولي .

ثانيا : اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من

التلوث (٢) .

أبرمت هذه الاتفاقية فيما بين الدول المطلة على الخليج العربي (٣) بهدف منع وتطيل ومكافحة تلوث البيئة البحرية لهذا الخليج ، وتم اعتمادها في الثالث والعشرين من ابريل عام ١٩٧٨ في مدينة الكويت ، وبدأ نفاذا في اول يوليو عام ١٩٧٩ (٤) .

ولا توجد في هذه الاتفاقية قواعد محددة بشأن المسؤولية الدولية عن التلوث الذي قد يلحق بالبيئة البحرية في الخليج العربي ، وإن كانت قد نصت في مادتها الثالثة عشرة على أن « تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون فيما بينها

(١) المادة الثامنة من البروتوكول ، مرجع سابق .

(٢) اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث ، الكويت - ١٩٧٨ ، مرجع سابق .

وانظر أيضا في شرح وتطيل هذه الاتفاقية .

د . عبد الله الأشمل ، حماية البيئة البحرية للخليج العربي من التلوث ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٣٦ ، عام ١٩٨٠ ، ص ٢٠١ وما بعدها .
د . بدرية عبد الله العوضي ، بحث في النظم القانوني لمكافحة التلوث النفطي من حقل النوروز ، مرجع سابق ، ص ٥٢ وما بعدها .

(٣) هذه الدول هي : السعودية ، الامارات العربية ، ايران ، العراق ، البحرين ، عمان ، الكويت ، قطر ، أنظر . سجل المعاهدات في مجال البيئة ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٤) المرجع ذاته .

في صياغة وأقرل القواعد والاجراءات المناسبة لتحديد . (أ) المسؤولية المدنية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية ، مع مراعاة القواعد والاجراءات الدولية الصارية والمتعلقة بهذه الأمور ، (ب) المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن مخالفة الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها .

وبمقتضى المادة سالفه الذكر فإن القواعد العامة للمسؤولية المدنية ، والدولية ، المطبقة في القانون الدولي ، سوف تظل هي القواعد الحاكمة للمسؤولية عن أضرار التلوث ، الذى قد تعاني منه البيئة البحرية في الخليج العربى ، وإلى إن تضع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ، قواعد للمسؤولية عن مخالفة أحكام الاتفاقية وهو مالم يحدث حتى الآن .

ومع هذا التت الاتفاقية على الدول الأطراف ، بمضى الالتزامات العامة المتعلقة بالتعاون في اتخاذ التدابير المناسبة لمنع وتقليل ومكافحة التلوث البيئى البحرى (١) وبالتعاون في اتخاذ التدابير الضرورية القصوى في حالات الطوارئ ، الناجمة عن التلوث (٢) وكذلك في التعاون في البحوث العلمية والتقنية المتعلقة بالتلوث البحرى (٣) .

وجدير بالذكر أنه قد الحق بهذه الاتفاقية بروتوكول خاص بالتعاون الإقليمى في مكافحة التلوث بالنفط وبعواد ضارة أخرى في حالات الطوارئ (٤) ، تم ابرامه مع الاتفاقية ذاتها ، ودخل حيز التنفيذ معها ، ويهدف الى تعزيز التدابير القائمة من أجل التصدى لحالات الطوارئ ، الناجمة عن تلوث الخليج العربى .

(١) المادة الثامنة من الاتفاقية .

(٢) المادة التاسعة من الاتفاقية .

(٣) المواد من العاشرة وحتى الثانية عشرة من الاتفاقية .

(٤) بروتوكول اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث ، ١٩٧٨ ، أنظر : اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث ، المرجع السابق .

ثالثا : الاتفاقية الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (١٠٠)

أبرمت هذه الاتفاقية في مدينة جدة في الرابع عشر من نوفمبر عام ١٩٨٢ ، ووقعت عليها كافة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية (٢) ، ورغم مشاركة مصر المسبقة في الاعداد لهذه الاتفاقية ، فانها لم تكن مدعوة الى التوقيع على الاتفاقية ، لايثاف عضويتها في جامعة الدول العربية اثر ابرام اتفاقية السلام مع اسرائيل . وكان من الأجر للتجاوز عن مثل هذه الاعتبارات السياسية ، اذ ان جانبا كبيرا من البيئة للبحرية في البحر الأحمر يخضع للسيادة المصرية ، فضلا عن امتلاك مصر للأوساط للتقنية الحديثة التي تيسر سبل حماية البيئة البحرية في هذه المنطقة .

وقد انضمت مصر اخيرا الى هذه الاتفاقية في عام ١٩٨٩ ، بعد ان أعيدت عضويتها الى جامعة الدول العربية . اذ ان نطاق الانضمام الى هذه الاتفاقية محصور على الدول الأطراف في جامعة الدول العربية (٣) .

ويعد القيد الوارد على حق الانضمام الى الاتفاقية ، عائلا كبيرا عن تحقيق الحماية للبيئة البحرية في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بما تحتويه من ثروات طبيعية نادرة ، فوفق هذا القيد تكون الاتفاقية قد غلبت الاعتبارات السياسية على مقتضيات حماية البيئة البحرية ، اذ استبعدت كل من دولتي اسرائيل واثيوبيا من الانضمام الى هذه الاتفاقية ، في حين ان الأنباء تشير لى ان اسرائيل تزمع انشاء منطقة حرة في ميناء ايلات المطل على خليج العقبة ، مما سيؤدى الى تزايد اعداد السفن والناقلات المتجهة الى هذا الميناء .

(١) الاتفاقية الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ، جدة ، ١٩٨٢ ، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيويورك ، ١٩٨٢ .
(٢) هذه الدول هي : السعودية ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية العربية اليمنية ، الأردن ، السودان ، الصومال ، فلسطين ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية .

انظر سجل المعاهدات في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

١٩٢ .

(٣) المادة السادسة والعشرون من الاتفاقية ، مرجع سابق .

ولا يخفى مقدار الآثار السلبية التي ستلحق بالبيئة البحرية في منطقة خليج العقبة ، الذي يشكل في حد ذاته بيئة بحرية نادرة وتقع في مدخله إحدى المحميات الطبيعية الهامة وهي محمية رأس محمد الطبيعية (١) ، ونأمل أن تعزل هذه الاتفاقية ، بحيث يلغى للنص على هذا القيد ، أسوة بما جرت عليه اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث التي صدقت عليها إسرائيل إلى جانب عديد من الدول العربية (٢) .

وعموماً فلم تطرح هذه الاتفاقية أي التزامات محددة بشأن حماية البيئة البحرية ، وإنما حثت الدول على منع وتقليل ومكافحة التلوث من السفن (٣) ، ومن مصادر التلوث للبحر الأخرى .

وفيما يتعلق بالمسؤولية الدولية ، انطوت الاتفاقية على مادة مشابهة في صياغتها للمادة الثالثة عشرة من اتفاقية الكويت سالفة الذكر ، اذ دعت الدول إلى التعاون لوضع القواعد المتعلقة بالمسؤولية المدنية والتعويض عن الضرر الناجم عن التلوث (٤) .

وجدير بالذكر أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والذي ساهم بدور فعال في إعداد وإبرام اتفاقيات برشلونة والكويت وجدة المشار إليهما فيما سبق ، قد ساهم كذلك في إبرام اتفاقيات أخرى إقليمية جرت على ذات النمط الذي انطوت عليه الاتفاقيات المذكورة ، خاصة فيما يتعلق بإغفالها تحديد قواعد معينة بشأن المسؤولية الدولية واقتصارها على دعوة الأطراف إلى التعاون لوضع قواعد للمسؤولية والتعويض ، عن الأضرار البيئية البحرية التي تلحق بها .

(١) جمهورية مصر العربية ، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء محمية رأس محمد الطبيعية .

(٢) اتفاقية حماية البحر الأبيض من التلوث ، برشلونة ، ١٩٧٦ ، مرجع سابق .

(٣) المادة الخامسة من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٤) المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية ، مرجع سابق .

- أما عن هذه الاتفاقيات فنحن نذكر أن نشير منها ، الى المعاهدات التالية .
- ١ - اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية لجسوب شرقى المحيط الهادى ، البرمة فى لىما ، عام ١٩٨٢ (١) .
- ٢ - اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لاقليم شرق إفريقيا ، البرمة فى نيروبي ، عام ١٩٨٥ (٢) .
- هذا ومازال برنامج الامم المتحدة للبيئة ، فى سبيله الى اتمام إبرام الاتفاقيات الاقليمية لحماية البيئة البحرية لتغطى كافة نطاقات برنامج البحار الاقليمية المشار اليه فيما سبق .

المطلب الثانى

الاتفاقيات الدولية بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث بالقاء للنفايات

فى مواجهة من المجتمع الدولى لخطورة تصريف واغراق النفايات الضارة فى للبيئة البحرية ، تم إبرام بعض الاتفاقيات الدولية التى اقتصرت على حماية البيئة البحرية من هذا التلوث ، وأن كانت قلة هذه الاتفاقيات لا تعبر عن عدم أهمية هذا الجانب للخطر من أوجه المساس بسلامة البيئة البحرية ، فالاتفاقيات الدولية الخاصة بالتلوث من السفن او الطلوت للبحر بوجه عام ، غالبا ما تناولت أحكاما مفصلة لمواجهة عمليات تصريف

(١) Convention for The Protection of The Marine Environment and Coastal Area of the South-East Pacific, Lima, 1981, U.N.E.P, New York, 1984.

(٢) Convention for the Protection, Management and Development of the Marine and Coastal Environment of Eastern African Region Nairobi, 1985., U.N.E.P, New-York, 1985.

واغراق المواد الضارة بالبيئة البحرية (١) ، وعلى اعتبار أن تصريف واغراق النفايات الضارة في البحار يتم غالبا بواسطة السفن .

ونعرض فيما يلي للاتفاقيات الدولية التي واجهت تلوث البيئة للبحرية من اغراق النفايات الضارة بها ..

لولا : اتفاقية منع التلوث البحري انتاج من القاء الفضلات من السفن والطائرات ، اوسلو ، ١٩٧٢ .. (٢) ..

أبرمت هذه الاتفاقية في الخامس عشر من فبراير عام ١٩٧٢ ، بين الدول التي اشتركت في مؤتمر التلوث البحري الذي عقد في اوسلو بالنرويج ، في الفترة من ١٩ - ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧١ ، ويبلغ عدد أطرافها ثلاث عشرة دولة (٣) وتقسم هذه الاتفاقية بطابع اقليمي ، اذ تحدد نطاقها في المنطقة من المحيطين الأطلسي والمتجهدي الشمالي شمال خط العرض ٣٦ شمالا ، والمحصورة بين خطي الطول ٥١ شرقا و ٤٢ غربا (٤) .

وفي سبيل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية ، تم النص على بعض قواعد حظر القاء بعض أنواع الفضلات خطرا مطلقا (٥) ، ونظمت عملية التخلص من أنواع أخرى من الفضلات بتصريح مسبق يصدر في كل حالة على

(١) وعلى سبيل المثال ..

- المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط ، لندن

١٩٥٤ ، مرجع سابق .

- المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ، لندن ،

١٩٧٣ ، مرجع سابق .

(٢) Convention for Prevention of Marine Pollution by
Dumping from Ships and Aircraft, Oslo, 1972,
Barros and Johnston, Op. Cit, PP. 242-250

(٣) هذه الدول هي .. إسبانيا ، ألمانيا الاتحادية ، أيرلندا ، أيسلندا ،
البرتغال ، بلجيكا ، الدانمارك ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، بريطانيا ،
النرويج ، هولندا .

أنظر سجل المعاهدات في مجال البيئة ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص
١٠١ - ١٠٢ .

(٤) المادة الثانية من الاتفاقية .

(٥) المادة الخامسة من الاتفاقية .

حدة (١) ، كما حظرت الاتفاقية تصريف أو القاء الفضلات - بوجه عام - بدون موافقة مسبقة من السلطات الوطنية المختصة (٢) .

وقد أرفق بالاتفاقية ثلاثة ملاحق ، تضمن الملق الأول منها قائمة بالمواد التي حظر تصريفها في البحار بمقتضى المادة الخامسة من هذه الاتفاقية (٣) ، وتضمن المرفق الثانى قائمة بالمواد التى لا يترتب على القائها حدوث أضرار جسيمة بالبيئة البحرية (٤) لذلك سمح بالقائها في البحار بعد الحصول على تصريح مسبق محدد في كل حالة على حدة .

ومنما من الخطأ في تعدد أو حصر المواد المحظور اغراقها في البحار حظرا مطلقا أو نسبيا ، أوردت المادة السابعة من الاتفاقية حكما احتياطيا ، بعدم جواز القاء أية مواد في البيئة البحرية دون موافقة مسبقة من السلطات الوطنية ، بما يتيح لهذه السلطات من تقدير لخطورة هذه المواد وتأثيرها على للبيئة البحرية .

كذلك تضمنت الاتفاقية التزاما على الدول الأطراف بأن تقوم كل منها بتطبيق التدابير اللازمة لمنع تحويل اتجاه الفضلات القاء في المنطقة التحسن تشملها الاتفاقية الى خارجها (٤) ، ويعبر هذا الالتزام عن ادراك الدول الأطراف لوحدة البيئة البحرية واتصالها .

وأخيرا فإن هذه الاتفاقية لم تتضمن أية أحكام تنطق بالمسئولية الدولية ، مثل للعديد من الاتفاقيات السابق الإشارة إليها ، لذلك فإن الأحكام العامة للمسئولية الدولية تصبح مدعوة للتطبيق في حالة خرق أحكام هذه الاتفاقية .

(١) المادة الثالثة من الاتفاقية .

(٢) المادة السابعة من الاتفاقية .

(٣) المادة السابعة من الاتفاقية .

(٤) ومن هذه المواد الضارة الزئبق والكاديوميوم .

أنظر تفصيلات هذه المواد المرفق الأول من الاتفاقية ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٥) ومن هذه المواد الزئبق والنحاس ومشتقاتهما والسيانيدات

والفلوريدات . أنظر : المرفق الثانى من الاتفاقية ، المرجع السابق، ص ٢٤٨ .

(٦) المادة الثالثة من الاتفاقية .

ثانياً : اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق النفايات ومواد

أخرى (١) ٠٠

في الفترة من ٣٠ أكتوبر وحتى ١٣ نوفمبر عام ١٩٧٢ ، وبناء على دعوة من الحكومة البريطانية ، وعلى التوصيات التي أصدرها مؤتمر استوكهولم المعنى بالبيئة الانسانية المنعقد عام ١٩٧٢ ، عقد في لندن المؤتمر الحكومي الدولي ، الذي أسفر عن ابرام هذه الاتفاقية ، والتي جرى اعتمادها في ٢٩ ديسمبر عام ١٩٧٢ ، في كل من لندن ومكسيكو سيتي وموسكو وواشنطن ، وبدأ نفاذاً في ٣٠/٨/١٩٧٥ ، ثم لجريت عليها تعديلات في ١٢/١٠/١٩٧٨ ، نفذت في ١١/٣/١٩٧٩ ، وهي اتفاقية تتميز بقبول دولي لاذ بلغ عدد أطرافها ستون دولة من بينهم جمهورية مصر العربية (٢) ٠

وهذه الاتفاقية تستهدف مكافحة التلوث البحري الناجم عن التخلص من النفايات بإلقائها في البحار ، سواء كان هذا التلوث مترتباً عن الإلقاء المتعمد للنفايات في البيئة البحرية ، أم كان مترتباً عن التصريف العرضي لهذه النفايات والمولد الأخرى ، والذي قد يترتب على التشيخيل المعتاد للسفن والطائرات ٠

لذلك ، نصت الاتفاقية في مادتها الرابعة (٣) على إلزام أطرافها بأن

(١) London Convention on the Prevention of Marine Pollution by Dumping of Wastes and Other Matter, London, 1972 I.M.O. London, 1982.

(٢) سجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٨ وكذلك الملحق الأول لسجل المعاهدات عام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١١ ٠

(٣) المادة الرابعة من الاتفاقية ٠ وقد جرى نصها كما يلي ٠٠

(١) In accordance with the provisions of this Convention Contracting Parties shall prohibit the dumping of any wastes or other matter in whatever form or condition except as otherwise specified below :

(a) The dumping of wastes or other matter listed in Annex I is prohibited ;

تحظر تصريف النفايات الضارة في البيئة البحرية . ومعنى ذلك أن الاتفاقية لم تحظر تصريف النفايات وإنما اناطت ذلك بالدول .

وقد عدت الاتفاقية النفايات المحظور تصريفها في البيئة البحرية ، وذلك في مرفقات ثلاثة ، خصصت المرفق الأول للنفايات التي حظرت الاتفاقية تصريفها مطلقا في البيئة البحرية (١) ، وخصص المرفق الثاني لحصر النفايات المحظور تصريفها ، إلا باذن خاص مسبق في كل حالة على حدة (٢) ، بينما

(b) The dumping of wastes or other matter listed in Annex II requires a prior special permit ;

(c) The dumping of all other wastes or matter requires a prior general permit.

(2) Any permit shall be issued only after careful consideration of all the factors set forth in Annex III, including prior studies of the characteristics of the dumping site, as set forth in Sections B and C of that Annex.

(3) No provision of this Convention is to be interpreted as preventing a Contracting Party from prohibiting, insofar as that Party is concerned, the dumping of wastes or other matter not mentioned in Annex I. That Party shall notify such measures to the Organisation.

(١) يتضمن المرفق الأول مواد ذات تأثيرات شديدة الضرر على البيئة البحرية كالمركبات العضوية والزئبق ومركباته والنفط الخام والوقود النفطي .

(٢) يشمل المرفق الثاني مواد ذات تأثيرات أقل خطورة من التي تصنفها المرفق الأول كالنحاس والزنك والبريليوم والكروم والنيكل ومركباتهم .

المادة التسابعة من الاتفاقية وقد جرى نصها كالآتي ..

(1) Each Contracting Party shall apply the measures required to implement the present convention to all :

(a) vessels and aircraft registered in its territory or flying its flag ;

(b) vessels and aircraft loading in its territory or territorial seas matter which is to be dumped ;

(c) vessels and aircraft and fixed or floating platforms under its jurisdiction believed to be engaged in dumping.

خصص المرفق الثالث لاعداد الغفايات التي حرمت الاتفاقية تصريفها دون ترخيص عام مسبق من سلطات الدولة المعنية .

ويتطابق نهج المادة الرابعة المذكورة ، مع الأسلوب الذى اتبعته اتفاقية وارسو وإن غاقتها الاتفاقية الأخيرة فى عدم تحديد ما للمواد التى يحظر تصريفها دون ترخيص عام مسبق موسعة بذلك من نطاق حماية البيئة البحرية .

وتتميز هذه الاتفاقية باتساع نطاقها اذ انها تتسع لتشمل كافة مناطق البيئة البحرية ، فضلا عن انها تطبق على كافة للسفن والطائرات المتواجدة داخل اناليم الدول الأطراف دون النظر الى جنسية هذه السفن او الطائرات (١) .

اما فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية عن مخالفة أحكام هذه الاتفاقية ، فقد نصت المادة العاشرة منها على أنه « وفقا لمبادئ القانون الدولى المتصلة بمسؤولية الدول عن الأضرار التى تلحق بالبيئة فى دولة أخرى او لاية منطقته بيئية أخرى ، بسبب اغراق الغفايات وكافة أنواع المواد الأخرى ، فان الأطراف المتعاقدة تتعهد بأن تطور سبل تقدير المسؤولية ونسوية للنازعات المتصلة بالاغراق » (٢) . ولا تقدم هذه المادة أى قواعد خاصة بشأن المسؤولية الدولية ، ويتعين العودة لأعمال القواعد العامة للمسؤولية فى القانون الدولى ، وبذلك فان أى انتهاك للالتزامات الواردة فى هذه المعاهدة يعد من الأفعال غير المتروعة يوجب المسؤولية على عاتق الدول للطرف التى ينسب اليها الانتهاك .

(2) Each Party shall take in its territory appropriate measures to == prevent and punish conduct in contravention of the provision of this Convention.

(١) وقد جرى نص هذه المادة كما يلى ..

In accordance with the principles of international law regarding state responsibility for damage to the environment of other States or to any other area of the environment, caused by dumping of wastes and other matter of all kinds, the Contracting Parties undertake to develop procedures for the assessment of liability and the settlement of disputes regarding dumping. »

ثالثا : البروتوكول الخاص بحماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ

عن تصريف النفايات من السفن والطائرات ، برشلونة ، ١٩٧٦ (١) ٠٠

وهو أحد البروتوكولين الذين أبرما مع اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث ، في السادس عشر من فبراير عام ١٩٧٦ ، وقد وقعت على هذا البروتوكول وصدقت عليه جميع الدول الأطراف في الاتفاقية ، فيما عدا اسرائيل التي لم تصدق على هذا البروتوكول رغم سابقة توقيعها عليه (٢) .

وقد سلك هذا البروتوكول نفس السبيل الذي جرت عليه اتفاقيات وراسو ، ولندن بشأن حماية البيئة البحرية من اغراق النفايات ، إذ ارفق به ملحقان ورد فيهما تعداد للمواد الخطرة المحظور اغراقها او تصريفها في بيئة البحر المتوسط . لذلك ، نصت المادة الرابعة من البروتوكول على حظر تصريف النفايات او المواد الاخرى المدرجة في الملحق الاول بهذا البروتوكول ، في منطقة البحر الابيض المتوسط . كما ، نصت المادة الخامسة على انه لا بد لتصريف النفايات او المواد الاخرى المدرجة في الملحق الثاني من هذا البروتوكول ، من استصدار تصريح خاص مسبق لكل حالة على حدة من السلطات الوطنية المختصة .

اما المادة السادسة فقد سُخِلت حكما احتياطيا يتيح للدول تقدير خطورة المواد التي يسمح بتصريفها في للبيئة البحرية خارج نطاق المرفقين الاول والثاني من الاتفاقية ، فنصت على انه « يتطلب لتصريف كافة انواع النفايات او المواد الاخرى في منطقة البحر الابيض المتوسط ، استصدار تصريح عام مسبق من السلطات الوطنية المختصة » ، ولم يحدد البروتوكول هذه المواد، وقد تدارك بذلك القصور الذي عاب اتفاقية لندن عام ١٩٧٢ المشار اليها فيما سبق .

(١) اتفاقية حماية البحر الابيض المتوسط من التلوث والبروتوكولات المتصلة بها ، مرجع سابق .

(٢) اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث والبروتوكولات المتصلة بها ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

كذلك تضمنت المادة الثانية عشرة من البروتوكول ، التزاما مفروضا على عاتق الدول الأطراف بأن تصدر تعليماتها الى السفن والطائرات التابعة لها والمخصصة للتفتيش البحرى ، وكذلك الى الادارات المعنية الاخرى ، مضرورة لخطار سلطاتها بآية حوادث أو حالات في منطقة البحر المتوسط تنطبق بحدوث عمليات تصريف نفايات، أو بتصريف على وشك الحدوث، بالمخالفة لأحكام هذا البروتوكول ، كما فرضت نفس المادة على الدول الأطراف ، اخطار اى طرف ممنى آخر بهذه الحوادث ، اذ كان ذلك مناسبا .

ولم يتضمن هذا البروتوكول اى احكام تنطبق بالمسئولية الدولية ، لذلك يطبق بشأنه القواعد العامة فى القانون الدولى .

المطلب الثالث

الاتفاقيات الدولية بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث من المصادر الأرضية

يشكل التلوث من مصادر على اليابسة ، الصورة الغالبة من صور التلوث للبحرى ، وذلك بحكم أن معظم الأنشطة الانسانية انما نعم على اليابسة وقد تنبعت الى هذه الحقيقة الدول الأطراف فى مؤتمر استودهم للبيئة الانسانية فاصدر المؤتمر توصيته رقم ٨٦ ، منطوية على حث الحكومات على تنظيم عمليات الصرف فى البحر ، سواء جرت هذه العمليات بمعرفة رعاياها أو بمعرفة أى شخص يعمل فى نطاق اختصاص هذه الحكومات أو تحت اشرافها ، وعلى أن تضع هذه الحكومات القواعد والتدابير الوطنية الكافية للرقابة على كافة المصادر البرية التى تؤدى الى تلويث البيئة البحرية (١) .

Report of the United Nations Conference on The Human (١)
Environment, 1972, U.N. Doc. /A/CONF. 48/14/Rev.1, P 50.

(م ١٦ = البيئة البحرية)

وقد اعتب ذلك اتجاه الدول الى إبرام اتفاقية دولية لمنع التلوث
البحرى من مصادر فى البر ، أبرمت فى باريس عام ١٩٧٤ ، كذلك الحق
باتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث ، بروتوكول أبرم عام
١٩٨٠ ، لحماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر أرضية ،

أولا : اتفاقية منع التلوث البحرى من مصادر فى البر ، باريس ،

١٩٧٤ (١) ٠٠

ومى اتفاقية محدودة النطاق ، لذا انها تطبق فى ذات الحيز من البيئة
البحرية الذى تطبق فيه لاتفاقية لوسلو لعام ١٩٧٢ (٢) ، وفى المنطقة من
المحيطين الأطلسى والمتجمد الشمالى شمال خط العرض ٣٦ ، والمحصورة فيما
بين خطى الطول ٥١ شرقا و٤٢ غربا باستثناء بحر البلطيق والبحر
المتوسط (٣) ٠

وقد ألقت هذه الاتفاقية على أطرافها بالتزامات متدرجة وفقا لطبيعة
المواد الملوثة للبيئة وأثارها الضارة ، ولذلك فانها قسمت نوعيات المواد
الملوثة فى جزئين من مرفقها الاول ، فالزمت الاتفاقية - الدول الأطراف -
بإزالة التلوث البحرى المنبعث من مصادر على اليابسة من أنواع المواد
المدرجة فى الجزء الاول من المرفق (١) ، كذلك ألزمت الاتفاقية أطرافها ، بالحد
الى أقصى قدر ممكن ، من التلوث الناجم عن المواد المدرجة فى الجزء الثانى
من ذات المرفق (٤) ٠

كما قصت الاتفاقية بأن على أطرافها التزام عام بالمسمى لخفض التلوث
الموجود فى المنطقة وأن تمنع حدوث أى تلوث جديد من مصادر أرضية فى تلك

Convention on the Prevention of Marine Pollution from (١)

Land-Based Sources, Paris, 1974, I.L.M., Vol. 13, P. 352

(٢) اتفاقية منع التلوث البحرى الناجم عن القاء الفضلات من السفن
والطائرات ، أوسلو ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق ٠

(٣) المادة الثانية من الاتفاقية ، مرجع سابق ٠

(٤) المادة السادسة من الاتفاقية ، مرجع سابق ٠

المنطقة (١) •

كذلك ألزمت الاتفاقية أطرافها بالتشاور والتفاوض فيما بينها لإبرام اتفاق تعاون لمواجهة أى حالة تلوث خطير من مصادر فى البر من مواد ليست مدرجة فى الجزء الأول من المرفق (أ) (٢) كما أنشأت الاتفاقية بالدول أن تقيم نظاما دائما للرصد البيئى وأن تقوم بتشغيله ، فى سبيل التحقق من عدم وجود حالات تلوث بالمنطقة (٣) •

هذا ولم تتضمن هذه الاتفاقية كسابقتها ، أى أحكام تتعلق بالمسئولية الدولية عن مخالفة ما ورد بها من التزامات ، مما يستدعى الاحتكام للقواعد العامة للمسئولية الدولية •

ثانيا : بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر فى البر •

أثينا ، ١٩٨٠ (٤) ••

استمرارا للجهود التى تبذلها دول حوض البحر المتوسط لمنع ومكافحة تلوث للبيئة البحرية فى هذه المنطقة والتى توجت بإبرام اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث ، عقد فى مدينة أثينا فى الفترة من ١٢ - ١٧ مايو ١٩٨٠ ، مؤتمر الفوضي للدول الساحلية فى منطقة البحر المتوسط المعنى بحماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر فى البر . وقد أسفر هذا المؤتمر عن إبرام هذا البروتوكول الذى لاقى بالاتفاقية المشار إليها ، وانضمت إليه ثمانى دول من الدول الأطراف فى الاتفاقية (٤) وبدأ نفاذه فى ١٧/٦/١٩٨٣ •

(١) المادة السادسة من الاتفاقية •

(٢) المادة التاسعة من الاتفاقية •

(٣) المادة العاشرة من الاتفاقية •

(٤) انظر : اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث والبروتوكولات المتصلة بها ، مرجع سابق ، ص ٣٥ •

(٥) هذه الدول هى ••

أسبانيا ، تركيا ، تونس ، الجزائر ، فرنسا ، مصر ، موناكو ، إيطاليا
بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية •

ويستهدف هذا البروتوكول مواجهة تلوث منطقة البحر المتوسط
الناجم عن تصريف الأنهار ، والنشآت الساحلية ، ومخارج التصريف ،
وكافة مصادر التلوث للبحرى الناجمة عن مصادر على اليابسة داخل أقاليم
الدول الأطراف ، وللمعمل على منع هذا التلوث ، والحد منه ، ومكافحته
والسيطرة عليه . وفي سبيل ذلك للزم البروتوكول أطرافه ، باتخاذ التدابير
المناسبة في هذا الخصوص (١) .

وجرت أحكام هذا البروتوكول على تصنيف المواد الملوثة في قائمتين
مرفقتين ، وجاءت أحكام منع التلوث ، متوافقة مع درجة خطورة المواد
الملوثة ، إذ ورد لنص على إلزام للدول الأطراف « بالقضاء على التلوث من
مصادر بحرية ، الناجم عن الملوّثات الواردة في المرفق الأول من البروتوكول » (٢) ،
كذلك التزم الأطراف بموجب هذا البروتوكول بأن يعملوا بصراحه لخفض
للتلوث من مصادر بحرية المتسبب عن الملوّثات المدرجة في المرفق الثاني من
البروتوكول (٣) ، وبذلك فقد حظر البروتوكول تصريف مثل هذه المواد
إلا بموجب ترخيص خاص من السلطات الوطنية المختصة بعد مراعاة الأحكام
الواردة في المرفق الثالث من هذا البروتوكول (٤) ، والذي يتناول العوامل
المختلفة التي يجب مراعاتها قبل منح الترخيص ، ومنها خصائص وتركيب
النفايات وطبيعتها وتأثيرها على البيئة البحرية ، واحتمالات أضرارها

= انظر سجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ،
ص ١٣٩ - ١٤٠ وكذلك ملحق سجل المعاهدات الدولية ، ١٩٨٧ ، مرجع
سابق ، ص ١٤ .

(١) المادة الأولى من البروتوكول .

(٢) الفقرة الأولى من المادة الخامسة من البروتوكول .
وقد تضمن المرفق الأول مواد اختيرت بالدرجة الأولى على أساس
سميتها وصمودها وتركيبها الأحيائي مثل مركبات الهالوجين العضوية ومركبات
الفوسفور العضوية والزئبق ومركبات الكاديوم ومركباته ، وزيوت التشحيم
المستعملة ، والمواد التي ثبت بشأنها أنها تؤدي إلى حدوث السرطان ، والمواد
المنسقة بها في ذلك نفاياتها .

انظر المرفق الأول من البروتوكول ، المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٣) الفقرة الأولى من المادة السادسة من البروتوكول .

(٤) الفقرة الثالثة من المادة السادسة .

بالتوازن البيئي ، واستخدامات مياه البحر (١) .

المطلب الرابع

حماية البيئة البحرية من التلوث النووي في الاتفاقيات الدولية

لم تقتصر جهود المجتمع الدولي بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث بالمواد النووية ، على الأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية ، التي أشرنا إليها فيما سبق ، والتي انطوت على حظر القاء النفايات المشعة في البيئة البحرية (٢) ، ولكن ، سعت الدول إلى إبرام اتفاقيات خاصة تناولت حظر الاستخدامات الضارة للطاقة النووية في البيئة البحرية .
وفيما يلي نعرض لهذه الاتفاقيات ..

أولاً : اتفاقية حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو ، وفي الفضاء الخارجي ، وتحت سطح الماء ، موسكو ، ١٩٦٣ (٣) ..

أبرمت هذه الاتفاقية في موسكو في الخامس من أغسطس عام ١٩٦٣ ، وبدأ نفاذها في الماشر من أكتوبر في العام ذاته ، وقد لاقى هذه الاتفاقية إجماعاً دولياً ، إذ بلغ عدد أطرافها ، ١١٤ دولة ، من بينهم جمهورية مصر العربية (٤) .

(١) المرفق الثالث ، المرجع للسابق ، ص ٤٣ .

(٢) ومن هذه الاتفاقيات نشير ، على وجه الخصوص ، إلى ما ورد في المادة الخامسة والمشرين من اتفاقية الأهم المتحدة لآعلى البحار المبرمة في جنيف عام ١٩٥٨ ، والسابق الإشارة إليها ، ولتي انطوت على إلزام الدول بأن تتخذ تدابير لمنع تلوث البحار بالقاء النفايات المشعة ، وأن تتعاون مع الوكالات الدولية في اتخاذ هذه للتدابير لمنع تلوث البحار أو حيز الهواء فوقها وللتأجـام عن مواد مشعة أو عوامل ضارة أخرى .

Treaty Banning Nuclear Weapon Tests in the Atmosphere, (٣)
in Outer Space and Under Water, Moscow, 1963, U.N.T.S., Vol. 480,
P. 43.

(٤) سجل الماهدلت في مجال البيئة ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٦ - ٥٨ ، وملحق سجل الماهدات لعام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٨ .

ويستهدف هذا الاتفاق وضع حد لمسباق التسلح النووي لما له من آثار تدميرية شاملة ، فتضمن الاتفاق التزاما قانونيا عاما ، يلزم الدول الأطراف بحظر ، ومنع ، والامتناع عن اجراء أية تجارب لتفجير الاسلحة النووية ، أو أى تفجير نووى آخر فى أى مكان ، فى نطاق ولايتها أو تحت رقابتها (١) .

وعلى ذلك لم تميز الاتفاقية بين تجارب التفجيرات النووية التى تجرى فى نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وبين التجارب العسكرية للأسلحة النووية ، فكلهما محظور بصريح نص هذه الاتفاقية (٢) .

كما يسرى نطاق الحظر ايضا على التجارب النووية التى تجرى فى نطاق ولاية إحدى الدول الأطراف أو تحت رقابتها ، سواء كان ذلك فى البحر أو خارج النطاق الجوى ، فى الفضاء الخارجى ، وكذلك على التجارب التى

(١) المادة الاولى من هذه الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلى .

(1) Each of the Parties to this Treaty undertakes to prohibit, to prevent, and not to carry out any nuclear weapon test explosion or any other nuclear explosion, at any place under its jurisdiction, or control :

(a) in the atmosphere ; beyond its limits, including outer space; or underwater, including territorial waters or high seas ; or

(b) in any other environment if such explosion causes radioactive debris to be present outside the territorial limits of the State under whose jurisdiction or control such explosion is conducted

(2) Each of the Parties to this Treaty undertakes furthermore to refrain from causing, encouraging, or in any way participating in the carrying out of any nuclear weapon test explosion, or any other nuclear explosion, anywhere which would take place in any of the environments described, or have the effect referred to, in paragraph I of this Article. م

(٢) المرجع ذاته .

تجرى تحت سطح الماء ، بما في ذلك المياه الإقليمية وأعلى البحار (١) .

وبالإضافة إلى هذا الحظر التام للتجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، فقد نصت الاتفاقية أيضا على حظر نسبي للتجارب النووية إذا ما أجريت هذه التجارب في أية بيئة أخرى ، وتسبب التفجير النووي في تخلف انقراض مشعة خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة التي أجرى التفجير في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها (٢) ، وعلى ذلك فإن إجراء التجارب النووية على اليابسة ، أي خارج نطاق البيئة البحرية ، أو خارج نطاق الجو والفضاء الخارجي ، لا يعد أمراً محظوراً بمقتضى هذه الاتفاقية ، إلا إذا ترتب عن هذه التجارب تخلف انقراض مشعة خارج الحدود الإقليمية .

ومع هذا ، فالحظر الوارد بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية ، ينصب على أنشطة الدولة ذاتها كما يفرض عليها أيضا عدم السماح بإجراء مثل هذه التفجيرات في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها ، أي كانت الجهة التي تقوم بإجراء هذه التجارب النووية ، مما يجعل للدولة مسئولة عن أنشطة الكيانات الخاصة التي تقوم بإجراء تجارب نووية في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها .

ثانيا : معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير

الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها (٣) .

لم يكتف المجتمع الدولي بحظر إجراء التجارب النووية ، وإنما اتجه كذلك إلى حظر وضع الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها .

(١) الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية .

(٣) Treaty on the Prohibition of the Emplacement of Nuclear

Weapons and Other Weapons of Mass Destruction on the Sea-bed and Ocean Floor and in the Subsoil Thereof, London, Moscow, Washington, 1971, U.N.T.S., Vol. 955, P. 115.

ففى الحادى عشر من فبراير عام ١٩٧١ ، اتمعت فى كل من لندن وموسكو وواشنطن ، اتفاقية حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفى باطن أرضها ، وبلغ عدد أطرافها ٧٦ دولة (١) ، بينما دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ فى ١٨ مايو عام ١٩٧٢ ، فلم تنضم إليها جمهورية مصر العربية حتى الآن (٢) .

ودون أن تتعرض هذه الاتفاقية لاحكام المسؤولية الدولية ، فإنها نصت على التزام الدول الأطراف بالتعهد بعدم وضع أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة التدمير الشامل . أو منشآت إطلاق هذه الأسلحة أو تخزينها أو اختبارها أو استخدامها فى منطقة قاع البحار أو المحيطات أو فى باطن أرضها (٣) وفى سبيل تحقيق ذلك ، أجازت الاتفاقية قيام مراقبين من أى طرف بالتحقق من وجود أى أنشطة لطرف آخر على قاع البحار ، كما أجازت للأطراف المتشاور ، والتعاون للقيام بالتمتيش ، أو أى إجراء آخر يتفق عليه

(١) سجل المعاهدات الدولية فى مجال البيئة ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٩٣ - ٩٥ .
وملحق سجل المعاهدات لعام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
(٢) المرجع ذاته .

(٣) المادة الأولى من الاتفاقية وقد جرى نصها كما يلى .

« (1) The States parties to this Treaty undertake not to emplant or emplace on the sea-bed and the ocean floor and in the subsoil thereof beyond the outer limit of a sea-bed zone, as defined in article 11, any nuclear weapons or any other types of weapons of mass destruction as well as structures, launching installations or any other facilities specifically designed for storing, testing or using such weapons.

« (2) The undertakings of paragraph 1 of this article shall also apply to the sea-bed zone referred to in the same paragraph, except that within such sea-bed zone, they shall not apply either to the coastal State or to the sea-bed beneath its territorial waters.

(3) The States Parties to this Treaty undertake not assist, encourage or induce any State to carry out activities referred to in paragraph 1 of this article and not to participate in any other way in such actions ».

في حالة الشك في وجود أنشطة لطرف آخر في قاع البحار ، كما نصت الاتفاقية كذلك على أن مجلس الأمن هو الجهة المختصة بالنظر في عدم الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، حيث يجوز لأي طرف أن يحيل الأمر إليه ، عند عدم البت في مسألة خطيرة تنطوق بعدم الوفاء بهذه الالتزامات (١) .

وعلى هذا فإن الاتفاقية تكون قد حددت كيفية الفصل في المنازعات المترتبة على انتهاك أحكامها بأحالة الموضوع بعمرة أحد الأطراف إلى مجلس الأمن ، في حين لم تتناول الاتفاقية كيفية نشوء المسؤولية ، والاحكام المترتبة على قيامها ، وتركزت المجال لأعمال للقواعد العامة في المسؤولية الدولية ، كما هو الحال في معظم ما عرضنا له من اتفاقيات .

ثالثا : اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، نيويورك ، ١٩٧٦ (٢) .

عقبت هذه الاتفاقية في مدينة نيويورك في العاشر من ديسمبر عام ١٩٧٦ ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، وصحقت عليها ٤٣ دولة من بينهم جمهورية مصر العربية ، وبدأ نفاذها في الخامس من أكتوبر عام ١٩٧٨ (٣) .

وقد نصت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى على التزام الدول الأطراف « ألا تستخدم تقنيات التغيير في البيئة ذات للتأثيرات واسعة الانتشار أو التي تدوم مدة طويلة أو للشديدة ، كوسيلة لتدمير أطراف أخرى ، أو لاقصائها والإضرار بها ، وألا تساعد أو تشجع ، أو تخصص لية دولة أخرى ، أو مجموعة من الدول ، أو منظمة دولية على أن تفعل ذلك ، (٤) .

(١) المادة الثالثة من الاتفاقية .

(٢) الجريدة الرسمية ، جمهورية مصر العربية ، الممد ٢١ ، القاهرة ، ٢٧ مايو ١٩٨٢ .

(٣) سجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق . ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٤) المادة الأولى من الاتفاقية ، مرجع سابق .

وتقديرًا من الدول الأطراف في الاتفاقية لأهمية الاستخدامات السلمية للتقنيات المتقدمة في تحقيق مصالح المجتمع الدولي ، فقد حظرت اعانة استخدام هذه التقنيات للأغراض السلمية ، واشترطت للسماح بهذه الأنشطة ان يتم تبادل المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بهذه الاستخدامات (١) .

وجدير بالذكر ، ان الاتفاقية وان كانت لا تنطوي على أية احكام تنطبق بالمسؤولية الدولية فقد تضمنت في مادتها الخامسة ، اناطه مجلس الأمن بفحص شكاوى الدول الأطراف من خرق أى طرف آخر لأحكام الاتفاقية وعلى هذا فان المسؤولية الدولية عن مخالفة احكام هذه الاتفاقية تستغل خاصة للقواعد العامة في القانون الدولي .

المبحث الثاني

المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

من أبرز الجهود التي قمتها الأمم المتحدة للمجتمع الدولي على الصعيد القانوني ، ذلك للنظام القانوني للدولى للجديد للبحار ، المتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة عام ١٩٨٢ .

وقد جاءت هذه الاتفاقية تقويجا للجهود الدولية التي تمت تحت اشراف الأمم المتحدة ، والتي بدأت عام ١٩٦٧ ، بإنشاء لجنة خاصة لدراسة استخدام قاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية الدولية في الأغراض السلمية ، وفي ضوء تقرير هذه اللجنة اصحرت للجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين ، قرارها رقم ٢٤٦٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٨ ، بإنشاء لجنة الاستخدامات السلمية لقيعان البحار والمحيطات فيما يجاوز حدود الولاية الوطنية ، وقد تشكلت هذه اللجنة من اثنين وأربعين عضوا من بينهم

(١) المادة الثالثة من الاتفاقية ، مرجع سابق .

مصر . وتمخضت أعمال هذه اللجنة عن وضع اعلان للمبادئ التي تحكم قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية ، والذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين في ١٧ ديسمبر عام ١٩٧٠ بموجب قرارها رقم ٢٧٤٩ (١) .

كذلك اصدرت الجمعية العامة في ذات الدورة قرارها رقم ٢٧٥٠ ، والذي دعت فيه الى عقد مؤتمر دولي لقانون البحار ، يعقد في عام ١٩٧٣ ، يتناول مسألة اقامة نظام دولي عادل لاستخدامات البحار والمحيطات ، كما يتناول دراسة بعض المشكلات القانونية التي تثيرها استخدامات البحار والمحيطات ومنها على سبيل المثال حفظ للبيئة البحرية ومنع التلوث (٢) .

وقد عقد هذا المؤتمر احد عشرة دورة تحت مسمى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار بدلت في ديسمبر عام ١٩٧٣ واستمرت حتى سبتمبر عام ١٩٨٢ ، لاعداد مشروع مواد اتفاقية قانون البحار ، والتي عرضت للتوقيع عليها في الدورة الختامية للمؤتمر ، والتي عقدت في مونتاجواي بجامايكا في الاشر من ديسمبر عام ١٩٨٢ ، حيث وقع عليها مندوبوا مائة وتسع عشرة دولة (٣) من بينهم ناميبيا ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وقد بلغ

Theutenberg, B.J., « The Evolution of the Law of the Sea », (١)
National Resources and the Environment Series, Vol. 17, U.N.E.P, Tycoon-
ly International Publishing Limited, Dublin, 1984, P. 8.

(٢) د. عبدالواحد محمد الفار ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٣) هذه الدول هي :

الجزائر ، انجولا ، امتراليا ، النمسا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفيتية ، اثيوبيا ، جمهورية مصر العربية ، دولة الامارات العربية ،
انغونيسيا ، اورجواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، بابوا غينيا
الجديدة ، باراجواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال
بلغاريا ، بلير ، بنجلاديش ، بنما ، بوتان ، بورما ، بوروندي ، بولندا ،
تايلاند ، ترينداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توجو ، توغالو ،
تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، جزر كوك ، اوكرانيا ،
الاشتراكية السوفيتية ، بيلوروسيا الاشتراكية السوفيتية ، تنزانيا ،
جيبوتي ، فانواتو ، ألمانيا الديمقراطية ، جمهورية الدومنيكان ، كوريا
للييمقراطية الشعبية ، لاوس ، لاتفيا ، لكسمارك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، =

عدد الدول الموقعة عليها حتى ابريل عام ١٩٨٧ ، مائة وستون دولة (١) بالإضافة الى السوق الأوروبية المشتركة «E.E.C.» ، في حين لم تلق هذه الاتفاقية معارضة سوى من أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية ولسراييل وتركيا وفنزويلا (٢) . وهو ما يؤكد ما تلقاه هذه الاتفاقية من قبول دولي .

ومع ذلك فان هذه الاتفاقية لم تدخل الى حيز النفاذ بعد ، اذ يلزم لسرايها تصديق ستون دولة (٣) وهو ما لم يتحقق حتى الان .

= زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، سان فسمانت وجرينادين ، سانت لوسيا ، سرى لانكا ، سفافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، سيشيل ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، جابون ، غانا ، جرينادا ، غيانا ، غينيا بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فولتا العليا ، فيجي ، فيتنام ، قبرص ، الكاميرون ، كندا ، كوبا ، كوستريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، ماليزيا ، المجر ، المغرب ، المكسيك ، مالديف ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشوس ، موزامبيق ، موناكو ، نارو ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هايتي ، هولندا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، ليونان .
فنلندا ، جامبيا ، رومانيا .

انظر سجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ - ٢٠٢ .

(١) وباتى الدول التي انضمت فيما بعد للاتفاقية هي . .
أفغانستان ، أنتيجو وباربودا ، جمهورية كوريا ، دومينيكا ، زائير ، سان تومي وبرينسيبي ، سوازيلند ، عمان ، جواتيمالا ، غينيا الاستوائية ، كمبودشيا ، مدغشقر ، اليابان ، الأرجنتين ، بلجيكا ، بنين ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروناي ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جزر القمر ، أكوادور ، أنسلفادور ، غينيا ، إيطاليا ، كيريباتي ، لبنان ، ليبيا ، ليتشمنين ، لكسمبورج ، مالاي ، مالي ، نيكاراغوا ، نايجو ، قطر ، سان كرسوفر ونافيس ، ساموا ، السعودية ، جنوب أفريقيا ، اسبانيا ، سويسرا .
المرجع السابق ، وانظر كذلك ملحق سجل المعاهدات الدولية لعام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٢) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجديد للبحار ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٣) الفقرة الاولى من المادة ٣٠٨ من الاتفاقية وقد نصت على . .
« يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد انقضاء ١٢ شهرا على تاريخ ايداع الوثيقة الستين من وثائق التصديق أو الانضمام » .

وتتكون هذه الاتفاقية من ٣٢٠ مادة ، مقسمة على سبعة عشر جزءا ، وأرفق بها تسع مرفقات ، وما يعنينا في هذا السياق هو الجزء الثاني عشر من هذه الاتفاقية الذى يتناول حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ويتكون من ست وأربعين مادة (المولد من ١٩٢ - ٢٣٧) . ويعد هذا الجزء من الاتفاقية أحد اللامع الأساسية لها ، اذ يعبر عن شمولها واهتمامها بكافة موضوعات قانون البحار . كما يعبر عن أهمية الحفاظ على البيئة للبحرية وحمايتها .

وبالرغم من أن الاتفاقية أفردت ضمن مولد هذا الجزء الثاني عشر ، مادة خاصة بالمسؤولية والتعويض(١) ، فإن صياغة هذه المادة لم تقدم جديدا بشأن قواعد المسؤولية الدولية ، بل انها تشير لبسلا لا مبرر له . فعلى حين تعترف الفقرة الثالثة من هذه المادة بقصور القانون الدولى المنطبق بالمسؤولية والالتزامات الناجمة عنها ، وتحت الدول على التعاون فى تطويره ، فإن الفقرة الأولى من هذه المادة تحيل الى القانون الدولى المعترف بهقصور قواعد ، لكى يطبق لاعمال المسؤولية الدولية عن الاخلال بالوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة للبحرية والحفاظ عليها .

(١) المادة ٢٣٥ من الاتفاقية وقد جرى نصها كما يلى . .

المسؤولية

١ - الدول مسؤولة عن اللوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة للبحرية والحفاظ عليها ، وهي مسؤولة وفقا للقانون الدولى .

٢ - تكفل الدول أن يكون الرجوع الى القضاء متاحا وفقا لنظمتها القانونية ، من أجل الحصول على تعويض كاف ، او على أية ترضية أخرى ، فيما يتعلق بالضرر الناتج عن تلوث البيئة البحرية الذى يسببه الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الخاضعون لولايتها .

٣ - لغرض ضمان تعويض سريع وكاف فيما يتعلق بجميع الاضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية ، تتعاون الدول فى تنفيذ القانون الدولى القائم ، وفى تطوير القانون الدولى المتصل بالمسؤولية والالتزامات الناجمة عنها ، من أجل تقييم الضرر والتعويض عنه وتسوية المنازعات المتصلة بذلك ، وتعاون حيثما يكون ذلك مناسبا فى وضع معايير واجراءات لدفع تعويض كاف ، مثل التأمين الاجبارى أو صناديق التعويض .

انظر اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، م ٢٣٥ .

كذلك ، فان هذه المادة خالفت ما كان عليها ان تؤكد من دعم للدور الفعال لمسئولية الدول عن الضرر البيئي انطلاقا مما تتمتع به الدول من سيادة على اقليمها ومواطنيها ، مما يقتضى معه اضطلاعها بالمسئولية الدولية عما يلحق بالدول الاخرى ورعاياها من اضرار احدثتها انشطة جزت في نطاق ولاية للدولة او تحت سيطرتها الفعلية . ووفق ما يجليه عليها الواجب المستقر في القانون الدولي للمرفى بإداء العناية الواجبة *Due diligence* تجاه غيرها من الدول . فبدلا من ذلك فان الفقرة الثانية من هذه المادة ، افسحت المجال لاجمال قواعد المسئولية المدنية في القانون الداخلي لاقامة المسئولية على عاتق اشغلين الخاصين ، مما يتيح المجال للتفاوت في التبعات القانونية التي تلقى على عاتق الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين المتسببين في الاضرار ، ووفقا للاختلافات في النظم القانونية الداخلية .

وبالاضافة الى ذلك فان الفقرة الثانية من هذه المادة أيضا ، عادت لتخالف وضما كان تدبدا يستقر في القانون الدولي البيئي ، بمنع الاختصاص في نظر المطالبات بالتعويض عن الضرر البيئي ، لمحاكم الدولة التي وقع للضرر في اقليمها (١) ، تيسيرا على المضرور ، اذ انه بمقتضى المادة ٢٣٥ من

(١) يلاحظ ان اتفاقه فيينا المتطقة بالمسئولية المدنية عن الاضرار النووية المبرمة عام ١٩٦٣ (مرجع سابق) . والاتفاقية الدولية الخاصة بالمسئولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث النفطي المبرمة في بروكسل عام ١٩٦٩ (مرجع سابق) ، جريا على منح الاختصاص في نظر المطالبة بالتعويض عن الضرر البيئي للمحاكم الوطنية للدولة التي يقع في اقليمها الضرر . فتتنص الفقرة الاولى من المادة الحادية عشرة من الاتفاقية الاولى على انه ..

١ - مالم تنص هذه المادة على خلاف ذلك ، تكون الولاية في الدعاوى التي تنطبق عليها المادة الثانية فقط من اختصاص محاكم الطرف المتعاقد الذي وقع الحادث للنزاع في اقليمه .
كذلك تنص الفقرة الاولى من المادة التاسعة من الاتفاقية الثانية على انبسه ..

اتفاقية قانون البحار ، يتكبد المضرور مشقة رفع دعواه أمام قضاء الدولة التي يخضع المشغل الخاص لولايتها ، وهو ما لا يتفق مع اعتبارات العدالة والاتصاف التي يقوم عليها القانون الدولي ، كما أن محاكم الدولة التي يخضع لولايتها المشغل الخاص محدث الضرر البيئي ، لن يمكنها أن تلم الالام الكافي بالضرر البيئي وظروفه ومقداره ، الامر الذي يكون متاحا بالقدر الملائم لمحاكم وسلطات الدولة التي وقع للضرر في نطاق ولايتها .

ومع هذا فسوف يظل المجال متاحا لعمال القواعد العامة للمسؤولية وفقا للقانون الدولي القائم . لذلك ، نكتفى فيما يلي بعرض الالتزامات الدولية التي أوردتها الاتفاقية الجديدة لقانون البحار والتي يترتب على الاخلال بها نشوء المسؤولية الدولية عن انتهاك القانون الدولي وفق نظرية الفعل الدولي غير المشروع . وقد جرت الاتفاقية على تصدير الجزء المتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، بمواد تنطوي على أحكام عامة تتعلق بحماية البيئة ، ثم فصلت بعد ذلك للأحكام الخاصة بحماية البيئة ، مراعية أن تخصص لكل صورة من صور المساس بسلامة البيئة البحرية ، مواد خاصة بالقواعد الدولية والوطنية لمنع التلوث وخفضه والسيطرة عليه ، وكذلك قواعد التنفيذ في كل نمط من أنماط التلوث ، وعلى التفصيل الذي سوف نتناوله فيما يلي . .

الطلب الأول

الاحكام العامة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار

بدأت الاتفاقية في معالجة موضوع حماية البيئة البحرية والحفاظ

= عندما يسبب حادث ضررا ناجما عن تلوث نفطي في أرض دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة ، بما في ذلك بخارها الإقليمية ، أو عند اتخاذ إجراءات وقائية لمنع ضرر التلوث أو التقليل منه إلى أقصى حد في هذه الأرض ، بما في ذلك البحار الإقليمية ، لا تقام الدعاوى المتطوعة بالتعويض إلا أمام محاكم للدولة أو الدول المتعاقدة هذه . ويجب إخطار المدعى عليه بأي دعوى من هذا القبيل ، بمهلة كافية .

عليها ، بالنص على ما وصفته بأنه « التزام عام » ، ورد في المادة ١٩٢ منها ، ونص فيه على أن « الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها » . وكما ذكرنا من قبل (١) ، فإنه لا يمكن أدراك طبيعة هذا الالتزام إلا من سياق تناوله مع المادة ١٩٣ ، وللفقتين الأولى والثانية من المادة ١٩٤ من الاتفاقية .

ويرى البعض ، أن المادتين ١٩٢ ، ١٩٤ من الاتفاقية ، تفوضان واجباً أساسياً على الدول لحماية وصيانة البيئة البحرية ، وللتزاما باتخاذ كافة التدابير الضرورية لمنع وتقليل للسيطرة على التلوث البحري ، وأن تضمن أن الأنشطة التي تمارس في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ، لن تسبب ضرراً للتلوث لدول أخرى ، أو في البحار التي تمارس بها حقوقاً سيادية (٢) ، وأن هذا الواجب الأساسي المتعلق بحماية البيئة البحرية يستند إلى التزام عرني ينطوي على منع إلحاق الضرر بالغير (٣) .

ولكننا لا نتفق مع هذا الرأي ، إذ نرى أن هذه المواد لا تبرز التزاماً عاماً بحماية للبيئة البحرية ، وإن كانت - هذه المواد - تؤدي إلى تهيئة المجال لبناء إطار قانوني عام يوسع من مدى السلطات والواجبات التي تؤدي إلى السيطرة على التلوث البحري ، ومن خلال اعتماد وإنفاذ قوانين ونظم عالمية وتعليمية تنطوي على واجبات لرصد وتقييم الاخطار البيئية ، والتعاون والمساعدة والاختار والتدخل لحماية البيئة البحرية من التلوث ، ووضع قواعد

(١) راجع ما سبق ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٢) Schneider, « Codification and Progressive Development of International Environmental Law of the Sea », The Environmental Aspects of The Treaty Review, C.J.T.L, Vol. 20, 1981, P. 243

(٣) Andreyev and Blishchenko (ed.) « The International Law of The Sea », Progress Publishers, Moscow, 1988, P. 181.

للمسؤولية الدولية (١) -

ونحن ننتقد في هذا مع الفقيه «كوابارا» (٢) ، الذي يرى أن صياغة المواد التي انطوت في الظاهر على واجب عام يتطلب من الدول أن تحمي البيئة البحرية وأن تحافظ عليها ، لا تعدو أن تكون مبادئ توجيهية صيغت في عبارات قانونية مباشرة ، وإن كانت لا تعد بمثابة التزام اتفاقي ، أو حتى الالتزام يستند إلى عرف دولي . ولكننا في المجال صياغة تستهدف حث الدول على صياغة قواعد موضوعية تدرج في اتفاقيات دولية ، أو فيما تضمنه الدول من تشريعات داخلية تستهدف حماية البيئة للبحرية والحفاظ عليها .

وإذا كان «كوابارا» يرى في هذه الصياغة مبدأ توجيهي لا يمكن تجاهله (٣) فأننا نراه مبدأ توجيهي للزاميا يستند قوته من إجماع الدول الأطراف في اتفاقية قانون البحار على النص عليه ، ووضعه في صدارة الجزء الثاني عشر من الاتفاقية ، والتعلق بحماية للبيئة البحرية والحفاظ عليها .

وعموما فإن المادة ١٩٤ من الاتفاقية ، توضح الإطار العام الذي يجب أن يتم بهوجبه كافة الالتزامات التفصيلية التي أوردتها الاتفاقية لحماية البيئة البحرية . فقد أوجبت هذه المادة على الدول - منفردة أو مشتركة - أن تتخذ جميع ما يلزم من تدابير تتوافق مع أحكام الاتفاقية لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه (٤) ، فالاتفاقية لا تفرض على الدول الالتزامات أو قواعد معينة ، لكنها فوضتها في أن تفعل ذلك ، بغية منع تلوث البيئة البحرية وتقليله والمسيطرة عليه .

كذلك انطوت للفقرة الثانية من هذه المادة على الزام الدول باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تجري أوجه الأنشطة في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها ، وبما لا يؤدي إلى إلحاق ضرر التلوث بدول أخرى وببيئتها . مع

Boyle, A, Op. Cit, P. 350

(١)

Kuwabara, S., Op. Cit, P. 37.

(٢)

(٣) المرجع ذاته .

(٤) الفقرة الأولى من المادة ١٩٤ من الاتفاقية .

(م ١٧ - البيئة البحرية)

مراعاة ، أن لا يفتقر التلوث الناشئ عن أحداث أو أنشطة تقع تحت ولايتها أو رقابتها الى خارج المناطق التي تمارس فيها حقوقا سيادية وفقا لهذه الاتفاقية ، (١) .

كما نصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن « تتناول التدابير المتخذة عملا بهذا الجزء ، من الاتفاقية ، جميع مصادر تلوث البيئة البحرية » ، (٢) . أما الفقرة الرابعة من المادة ١٩٤ ، فقد نصت على أن « تمتنع الدول ، عند اتخاذ التدابير الرامية الى منع تلوث البيئة البحرية أو خفضه أو السيطرة عليه ، عن التعرض الذي لا يمكن تبريره للنشطة التي تقوم بها دول أخرى ، ممارسة لحقوقها وعملا بواجباتها ، طبقا لهذه الاتفاقية » .

وتعبيرا عن وحدة البيئة البحرية واتصالها أوجبت الاتفاقية على الدول أن تنصرف ، عند اتخاذ التدابير الرامية الى منع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه بحيث لا تقتل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، للضرر أو الأضرار من منطقة الى أخرى أو تحول نوع من التلوث الى نوع أخرى ، (٣) .

هذا وقد رسمت الاتفاقية الإطار الذي ينبغي أن يتم بموجبه منع وخفض التلوث البحري والسيطرة عليه ، فأوجبت أن « تتعاون الدول على أساس عالمي ، وحسب الاقتضاء على أساس لقليمي ، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، على صياغة ووضع قواعد ومعايير دولية ، وممارسات وإجراءات دولية موصى بها ، تتماشى مع هذه الاتفاقية لصاية ، للبيئة البحرية والحفاظ عليها ، مع مراعاة للخصائص الإقليمية المميزة » ، (٤) .

ولذلك ولتساقا مع الهدف الاساسي لصاية البيئة ، المتمثل في توفير وقوع أضرار للتلوث البحري ، والمجادرة الى منعه تجنب وقوعه فقد نصت

(١) الفقرة الثانية من المادة ١٩٤ من الاتفاقية .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٩٤ من الاتفاقية .

(٣) المادة ١٩٥ من الاتفاقية .

(٤) المادة ١٩٧ من الاتفاقية .

الاتفاقية على أنه « عندما تعلم دولة بحالات تكون البيئة البحرية فيها معرضة لخطر داهم بوقوع ضرر بها أو بحالات تكون فيها تلك البيئة قد أصيبت بضرر بسبب التلوث ، تخطر فورا الدول الأخرى التي ترى أنها معرضة للتأثر بذلك للضرر ، وكذلك المنظمات الدولية المختصة » (١) ، وعندئذ يجب « أن تتعاون الدول الواقعة في المنطقة المتأثرة ، وفقا لقراراتها ، والمنظمات الدولية المختصة ، قدر المستطاع ، في القضاء على آثار التلوث وكذلك في منع الضرر أو خفضه الى الحد الأدنى ، وتحقيقا لهذه الغاية ، تعمل الدول معا على وضع وتعزيز خطط طوارئ لمواجهة حوادث التلوث في البيئة البحرية » (٢) .

وقد انطوت الاتفاقية أيضا على حث الدول على إجراء الدراسات وبرامج البحث العلمي وأن تتبادل المعلومات والبيانات (٣) ، وأن تتعاون في وضع المعايير العلمية والأنظمة (٤) ، وتقديم المساعدات التقنية للدول النامية (٥) ، في سبيل منع وخفض التلوث البحري والسيطرة عليه .

وسعيًا لأن تظل البيئة البحرية بمنأى عن أخطار التلوث البحري وأضراره ، لوجبت الاتفاقية على الدول أن تجري بصفة مستمرة عملية رصد لأخطار التلوث البحري وآثاره (٦) ، وأن تنشر هذه التقارير (٧) ، وأن تجري تقييمًا للآثار البيئية للمشروعات التي تجرى في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها ، والتي يتوافر بشأنها أسباب معقولة للاعتقاد بأنها تسبب تلوثًا كبيرًا للبيئة البحرية أو تغييرات عامة وضارة فيها (٨) .

(١) المادة ١٩٨ من الاتفاقية .

(٢) المادة ١٩٩ من الاتفاقية .

(٣) المادة ٢٠٠ من الاتفاقية .

(٤) المادة ٢٠١ من الاتفاقية .

(٥) المادة ٢٠٢ من الاتفاقية .

(٦) المادة ٢٠٤ من الاتفاقية .

(٧) المادة ٢٠٥ من الاتفاقية .

(٨) المادة ٢٠٦ من الاتفاقية .

هذا ولم تقتصر اتفاقية قانون البحار ، على رسم الاطار العام لحماية البيئة والحفاظ عليها ، بل ان الاتفاقية فصلت قواعد خاصة تنظم كيفية مواجهة كل صورة من صور تلوث البحار ، كذلك استحدثت الاتفاقية نمطا جديدا لتقسيم السلطات والاختصاصات والواجبات بين الدولة الساحلية ودولة العلم ، في سبيل تحقيق افضل قدر من الحماية للبيئة البحرية ، ولنتهجت الاتفاقية بذلك مسيلا يعزز سلطة الدولة الساحلية على حساب السلطات التطبيقية المعترف بها لدولة العلم ، في مجال الولاية على السفن ، والاتفاقية لا تجرى على هذا المنوال ، لا تحدد من الذي يجب عليه ان يضع للقواعد وللنظم التي تواجه التلوث ، بقدر ما تبادر به ، الى محاولة السيطرة على مضمون ومعايير هذه القواعد والنظم ، ولضعة في نصابها اعطاء الاولوية للقواعد المتفق عليها دوليا (١) .

المطلب الثاني

الالتزامات الدولية الرامية الى حماية البيئة البحرية في اتفاقية قانون البحار الجديدة

اتساقا مع الاطار العام الذي رسمته المادتان ١٩٢ ، ١٩٤ من اتفاقية قانون البحار ، تضمنت المواد ٢٠٧ - ٢١٢ من الاتفاقية بعض الالتزامات الدولية التي تستهدف ارساء قواعد ومعايير دولية وعالمية واقليمية لحماية وصيانة البيئة البحرية ، وتنظيم التدابير الضرورية لمنع التلوث البحري وخفضه والسيطرة عليه .

وتد سلكت الاتفاقية مسلك الاتفاقيات التي سبقتها ، فلم تفرض على الدول واجبات والالتزامات محددة لمواجهة التلوث البحري ، بل فوضت للدول في ان تفعل ذلك مع مراعاة القواعد والمعايير الدولية المعترف بها .

ولذلك فان الاتفاقية فصلت لكل صورة من صور التلوث البحري موادا خاصة تحدد قواعد مواجهة التلوث وسبل اعمال هذه القواعد .

أولاً : التلوث من مصادر في البر . . .

ألزمت الاتفاقية الدول بأن « تعتمد توانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر في البر ، بما في ذلك الأنهار ومصايفها وخطوط الانابيب ومخارج التصريف ، وخفض ذلك التلوث والسيطرة عليه ، مع مراعاة ما اتفق عليه دوليا من قواعد ومعايير ومن ممارسات وإجراءات موصى بها » (١) .

لكن على الرغم من أهمية وتعدد وانتشار صور التلوث من مصادر في البر ، فإن صياغة المادة السابقة تبدو لنا من الوهن بحيث يمكن القول بأنها لم تقدم جديدا ، لأنها لم تشترط على الدول ألا تضع في اعتبارها Take account of القواعد والمعايير الدولية المتفق عليها ، بمعنى أن الدولة حرة فيما تضمنه من معايير وليس عليها بالضرورة أن تلتزم بالحد الأدنى الذي تفرضه هذه المعايير والقواعد الدولية .

كذلك تقتض الاتفاقية أن هناك قواعد ومعايير دولية متفق عليها يجب على الدولة أن تضمنها في اعتبارها عند قيامها باعتماد قوانينها ونظمها المحلية ، لكن واقع الحال ، أنه لا يوجد في النظام القانوني الدولي معاهدات عامة تنطوي على قواعد ومعايير متفق عليها عالميا ، كما لم يبرم في هذا السياق سوى معاهدة باريس عام ١٩٧٤ (٢) ، وبروتوكول اثينا عام ١٩٨٠ (٣) ، وكلاهما يجريان في نطاق اقليمي محدود ، ولا يعبران عن قبول دولي عام .

ولذلكا من الاتفاقية لهذا القصور ، حثت الدول على « السعي - عن طريق المنظمات الدولية أو عن طريق مؤتمر دبلوماسي ، الى وضع قواعد ومعايير وما يوصى به من ممارسات وإجراءات ، على الصعيدين العالمي والاقليمي ، لمنع تلوث البيئة البحرية من مصادر في البر وخفضه والسيطرة عليه ، مع مراعاة الخصائص الإقليمية المميزة ، وما للدول النامية من تحديات

(١) الفقرة الاولى من المادة ٢٠٧ من اتفاقية قانون البحار ، مرجع سابق .

(٢) اتفاقية منع التلوث البحري من مصادر في البر ، باريس ، ١٩٧٤ ، مرجع سابق .

(٣) بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر في البر ، اثينا ، ١٩٨٠ ، مرجع سابق .

اقتصادية وحاجة الى التنمية الاقتصادية ، على أن تعاد دراسة تلك القواعد والمعايير وتلك الممارسات والإجراءات الموصى بها من وقت لآخر حسب للضرورة» (١) .

كذلك فقد اناطت الاتفاقية للدول بأن تتخذ ما قد يكون ضروريا من تدابير لمنع التلوث البحرى من مصادر فى البر وخفضه والمسيطره عليه (٢) . وإشارات الاتفاقية كذلك الى أن القوانين والأنظمة والتدابير والممارسات والإجراءات الموصى بها ، والتي يجب أن تتخذها الدول بهوجب هذه الاتفاقية لمنع التلوث البحرى وخفضه والمسيطره عليه ، يجب أن تشمل على وجه الخصوص ، الاقلال الى ابدى مدى ممكن من اطلاق المواد السامة أو للضارة أو المؤذية ، ولا سيما المواد الصاعدة فى البيئة البحرية ، (٣) .

وعلى ذلك فيموجب المادة ٢٠٧ من الاتفاقية فإنه على الدول الاطراف ان تصدر التشريعات الوطنية التى تهدف الى منع التلوث للبحرى من مصادر فى البر وخفضه والمسيطره عليه ، وعليها أيضا أن تتخذ من للتدابير والإجراءات والممارسات ما يؤدى الى ذلك . مثل عدم الترخيص باتامة المصبات لمجارى المدن أو المخلفات للصناعية على سواحلها أو بالقرب منها ، وأجراء معالجة للمواد التى تلقى فى البيئة البحرية من مصادر أرضية بهدف منع إلحاق الضرر بالبيئة أو تقليله الى أقصى حد .

ثانيا : التلوث الناتج عن الأنشطة الخاصة بقاع البحار . .

معظم الأنشطة التى تجرى فى البيئة البحرية لاستكشاف واستغلال ثروات قاع البحر غالبا ما تتم قريبا من الشاطئ، أى فى مناطق تخضع للولاية الإقليمية للدول ، لذلك فإن الاتفاقية ألزمت الدول الساحلية بأن تعتمد قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والمسيطره عليه وللناسئ، عما يخضع لولايتها من أنشطة تخص قاع البحار أو ما يرتبط بتلك

(١) الفقرة الرابعة من المادة ٢٠٧ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٢٠٧ .

(٣) الفقرة الخامسة من المادة ٢٠٧ .

الانشطة ، وعما يدخل في ولايتها من جزر اصطناعية ومنشآت وتركيبات ، (١) .

كذلك ألزمت الاتفاقية الدول بأن تتخذ « ما قد يكون ضروريا من تدابير أخرى لمنع هذا التلوث ، وخفضه والسيطرة عليه » (٢) . واشترطت ألا تكون القوانين والأنظمة والتدابير التي تتخذها الدول لمنع التلوث وخفضه والسيطرة عليه « أقل فاعلية من القواعد والمعايير الدولية أو من الممارسات والإجراءات الدولية الموصى بها » (٣) ، فالدول وإن كانت ملزمة بموجب هذه الاتفاقية بإصدار التشريعات وترتيب ترتيبات لمنع تلوث البيئة البحرية من أنشطة قاع البحر ، فقد ظلت الاتفاقية حاكمة لمستوى هذه التشريعات والنظم ، فاشتترطت ألا تكون هذه القوانين والأنظمة أقل فاعلية مما هو مستمد في المستويات الدولية المعترف بها .

كذلك وبمقتضى هذه الاتفاقية فإنه على الدول أن « تسعى إلى المولمة بين سياساتها في هذا الصدد على الصعيد الإقليمي المناسب » (٤) ، كما أن عليها كذلك أن تتعاون مع غيرها من الدول على الصعيدين العالمي والإقليمي ، من خلال المنظمات الدولية المختصة ، أو مؤتمر دبلوماسي لوضع قواعد ومعايير دولية في هذا الصدد (٥) .

ثالثا : التلوث النفطي ، عن الأغراق .

يقصد بالأغراق - كما عرفته هذه الاتفاقية - « أي تصريف متعمد في البحر للفضلات أو المواد الأخرى ، من السفن أو الطائرات أو الأرصفة أو غير ذلك من التركيبات الاصطناعية » ، وكذلك « أي اغراق متعمد في البحر للسفن

(١) الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ من اتفاقية قانون البحار ، مرجع سابق .

سابق .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ من الاتفاقية .

(٣) الفقرة الثالثة من المادة ٢٠٨ من الاتفاقية .

(٤) الفقرة الرابعة من المادة ٢٠٨ من الاتفاقية .

(٥) الفقرة الخامسة من المادة ٢٠٨ من الاتفاقية .

أو الطائرات أو الارصفة أو غير ذلك من التركيبات الاصطناعية» (١) .

وقد ألقت الاتفاقية على الدول مسئولية مواجهة صورة التلوث البحري هذه ، فالزمت هذه الدول باعتماد « قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية عن طريق الاغراق وخفضه والسيطرة عليه » (٢) وأن تتخذ الدول أيضا « ما قد يكون ضروريا من تدابير أخرى لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه » (٣) ، على أن تستهدف هذه القوانين والنظم والتدابير « ضمان بحكم الاغراق بدون اذن مسبق من السلطات المختصة للدول » (٤) .

كما اشترطت الاتفاقية ألا تكون هذه « القوانين والأنظمة والتدابير للوطنية أقل فعالية ، في منع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه » من القواعد والمعايير الدولية « (٥) ، إذ أن المستويات والمعايير الدولية تعد الحد الأدنى الذى لايجوز للدول النزول عنه فلها حرية التصرف في أن تصدر قوانين تنطوى على مستويات أعلى من المعايير الدولية » .

تكفل انطوت الاتفاقية أيضا على حكم خاص يتعلق بالاغراق داخل البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القارى ، حيث اشترطت ألا يتم ذلك الا بعد موافقة صريحة مسبقة من الدولة الساحلية (٦) ونظرا لما يترتب على اغراق بعض النفايات من خطورة على البيئة البحرية

(١) الفقرة الخامسة من المادة الأولى من اتفاقية قانون البحار ، مرجع سابق .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٢١٠ من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٣) الفقرة الثانية من المادة ٢١٠ من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٤) الفقرة الثالثة من المادة ٢١٠ من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٥) الفقرة السادسة من المادة ٢١٠ من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٦) الفقرة الخامسة من المادة ٢١٠ من اتفاقية قانون البحار ، وقد

نصت على أن . . .

« لا يتم الاغراق داخل البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة أو على الجرف القارى ، بدون موافقة صريحة مسبقة من الدولة الساحلية التى لها الحق في الاذن بهذا الاغراق وتنظيمه ومراقبته بعد التشاور الواجب مع الدول الأخرى التى قد تتأثر به تأثيرا صاروا بسبب موقعها الجغرافى » .

ذاتها ، وخشية ان تسمح دولة ساحلية بالقاء نفايات ضارة في مناطق خاصة لولايتها ، اشترطت الاتفاقية الا تسمح الدولة الساحلية باى اغراق الا بعد التشاور الولجب مع الدول الاخرى التى قد تتأثر به تأثيرا ضارا بسبب موقعها الجغرافى • (١) • وحثت الاتفاقية الدول على ان تسمى من خلال المنظمات الدولية والمؤتمرات الدبلوماسية لوضع قواعد ومعايير دولية لمنع التلوث البحرى من الاغراق وخفضته والسيطرة عليه (٢) •

••• وايضا : التلوث الناشىء من السفن •••

اثارت قواعد حماية البيئة البحرية من التلوث الذى تحدثه السفن ، جدلا كبيرا بين ممثلى الدول الاطراف فى مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، ومرجع هذا الخلاف وجود تعارض بين مصالح الدول الكبرى مالكة الاساطيل البحرية الضخمة ، وبين مصالح الدول الساحلية - ومعظمها من الدول النامية - والتى وان كانت تملك قدرا من الاساطيل البحرية الا ان مصالحها فى حماية البيئة البحرية باتت مهددة من طفيان اساطيل الدول الكبرى ، مما جعل حماية البيئة البحرية لديها اولى بالرعاية (٣) •

وقد كان من وجهة نظر الدول الكبرى استمرار العمل بالقاعدة التقليدية المستقرة فى القانون الدولى للعرفى التى تمنح الولاية الخالصة لدولة العلم على سفنها فى اعالي البحار ، كما تمنح دولة العلم صلاحيات اصدار القوانين والنظم والتدابير التى تؤدى الى حماية البيئة البحرية ، حتى ولو كانت السفينة داخل ميناء دولة اخرى ، مع تقييد سلطات للدولة الساحلية فى هذا الشأن ،

(١) المرجع السابق •

(٢) الفقرة الرابعة من المادة ٢١٠ من الاتفاقية •

(٣) د • صلاح الدين عامر ، القانون الدولى الجديد للبحار ، مرجع سابق ص ٥٠٧ - ٥٠٨ •

وابراهيم محمد الدغيم ، القانون الدولى الجديد للبحار ، المؤتمر الثالث واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ • ص ٧٩ - ٨٠ •

وتذعرت هذه الدول بأن فرض القوانين الوطنية الصارمة على السفن الأجنبية سوف يؤثر على حركة للتجارة البحرية ، وقد لاقى هذا الرأي تأييدا من الدول للبحرية والتي يملك بعضها أساطيل بحرية ضخمة (١) .

أما الدول الساحلية ، وم معظمها من الدول النامية ، فقد طالبت بامتداد ولايتها على السفن الأجنبية ، وفرض رقابة فعالة على تلك السفن أثناء تواجدها في المناطق الخاضعة لولاية الدولة الساحلية ، بغية منسج الجاق الضرر بالبيئة البحرية وتخفيفه والسيطرة عليه ، مع منسج للدول الساحلية الحق في فرض العقوبات الملأمة تجاه السفن الأجنبية المخالفة (٢) .

كذلك طالبت الدول البحرية الكبرى بأن يسند الى المنظمات الدولية المتخصصة مهمة وضع القوانين والنظم والمعايير التي تستهدف حماية البيئة للبحرية من التلوث من السفن على أن يراعى في ذلك تطبيق مصلحة دولة للطم ، مع انكار أى دور للدولة الساحلية في إصدار مثل هذه القوانين ، على حين طالبت الدولة الساحلية بأن تختص دون غيرها بإصدار هذه القوانين والنظم والمعايير وفق ما تنليه اعتبارات حماية بيئتها البحرية ، وعلى أساس أن للنظم والمعايير الدولية القائمة حاليا لا تحقق لها هذه الحماية (٣) .

وفي سبيل التوفيق بين هذين الاتجاهين المتعارضين ، عرضت بعض الدول حلا وسطا يلقى على القواعد والنظم والتدابير الدولية الصارية ، مع الاعتراف في الوقت ذاته للدولة الساحلية بالحق في وضع قواعد ومعايير قد تقتضيها طبيعة مناطق معينة ، مما يستدعى فرض قواعد وأنظمة أكثر فاعلية ، وبحيث يشترط أن تراعى الدول الساحلية عنفد ، للقواعد والمعايير والنظم الدولية المعترف بها (٤) .

(١) إبراهيم محمد الدغمة ، المرجع السابق ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٢) د. صلاح الدين عامر ، المرجع السابق ، ص ٥٠٧ - ٥٠٨ .

(٣) إبراهيم محمد الدغمة ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٤) د. عبد الواحد محمد الفار ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

وتد جات صياغة المادة ٢١١ من الاتفاقية (١) ، معبرة عن التوفيق بين

(١) وتد جات صياغة هذه المادة كما يلي . .

١ - تضع الدول ، عاملة عن طريق المنظمة الدولية المختصة أو
بمن طريق مؤتمر دبلوماسي عام ، قواعد ومعايير دولية لمنع تلوث البيئة البحرية
من السفن وخفضه والسيطرة عليه ، وتشجع بنفس الطريقة ، وحيثما كان
ذلك مناسباً ، اعتماد نظم لطرق المرور تستهدف الإقلال إلى أدنى حد من خطره
ومنع الحوادث التي قد تسبب تلوث البيئة البحرية ، بما في ذلك مساحات
الدولة الساحلية وللضرر الناجم عن التلوث الذي يلحق بمصالحها المرتبطة
بها . وتمتد دراسة تلك القواعد والمعايير بنفس الطريقة ، من وقت لآخر ،
حسب للضرورة .

٢ - تعتمد الدول قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية من
السفن التي ترفع علمها أو تكون مسجلة فيها وخفضه والسيطرة عليه . ولا تكون
هذه القوانين والأنظمة أقل فاعلية من للقواعد والمعايير الدولية المقبولة عموماً
الموضوعة عن طريق المنظمة الدولية المختصة أو مؤتمر دبلوماسي عام .

٣ - على الدول التي تفرض شروطاً معينة على دخول السفن
الأجنبية إلى موانئها أو مياهها الداخلية أو على استخدام محطاتها النهائية
البحرية للتزود من الشاطئ ، بهدف منع تلوث البيئة البحرية وخفضه
والسيطرة عليه ، أن تقوم بالإعلان الواجب عن هذه الشروط وأن تبذلها إلى
المنظمة الدولية المختصة . وحيثما تضع دولتان ساحليتان أو أكثر ، في محاولة
منها للمواظمة بين سياستها في هذا الشأن ، متطلبات تكون متطابقة الشكل
يبين التبليغ للدول التي تشترك في هذه الترتيبات وعلى كل دولة أن تشترط
على ريان سفينة تزفع علمها أو تكون مسجلة فيها ، عند إبحاره داخل البحر
الإقليمي لدولة مشتركة في هذه الترتيبات للتعاونية ، أن يزود تلك الدولة ،
بناء على طلبها ، بمعلومات عما إذا كانت السفينة متوجهة إلى دولة وائمة في
نفس المنطقة الإقليمية ومشتركة في نفس هذه الترتيبات التعاونية وأن يبين
إذا كان الأمر كذلك ، ما إذا كانت السفينة مستوفية اشتراطات دخول موانئ
تلك الدولة ، ولا تخل هذه المادة باستمرار ممارسة أية سفينة لحقوقها في المرور
البري ، أو بانطباق الفقرة ٢ من المادة ٢٥ .

٤ - للدولة الساحلية ، في ممارستها لمصايدتها داخل بحرها
الإقليمي ، أن تعتمد قوانين وأنظمة لمنع التلوث البحري ، من السفن الأجنبية
وخفضه والسيطرة عليه ، بما في ذلك السفن التي تمارس حق المرور البري .
ولا تعرقل هذه القوانين والأنظمة وفقاً للفرع ٣ من الجزء الثاني ، المرور البري
للسفن الأجنبية .

٥ - للدول الساحلية ، من أجل التنفيذ المنصوص عليه في الفرع ٦ .
أن تعتمد فيما يتعلق بمناطقها الاقتصادية ، قوانين وأنظمة لمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه كما تكون منقعة مع القواعد والمعايير الدولية المقبولة عموما والموضوعة عن طريق المنظمة الدولية المختصة أو مؤتمر دبلو عاس عام ويكون فيها أعمال لهذه القواعد والمعايير .

٦ - (أ) حين تكون القواعد والمعايير الدولية المشار إليها في الفقرة ١ غير كافية لمواجهة الظروف الخاصة وتكون لدى الدول الساحلية أسباب معقولة للاعتقاد بسان قطاعا معيناً واضح التحديد من مناطقها الاقتصادية الخالصة هو قطاع عن الضروري لأسباب تقنية معترف بها وتقتلح بأحواله الاقثانوغرافية والاىكولوجية وكذلك باستخدامه أو حماية موارده وبإلطاقبع الخاص للمرور فيه ، أن تعتمد له تدابير الزمنية خاصة لمنع التلوث من السفن ، يجوز للدول الساحلية أن تعتمد بالنسبة إلى ذلك القطاع ، بعد إجراء مشاورات مناسبة مع أية دولة أخرى يعنىها الأمر عن طريق المنظمة الدولية المختصة إلى توجيه تبليغ بشأن هذا القطاع إلى تلك المنظمة تورد فيه الإثلة العلمية والتقنية المؤيدة لذلك ومعلومات عن مرافق الاستقبال . وتبت المنظمة في غضون ١٢ شهرا من استلام هذا التبليغ ، فيما إذا كانت الأجل السائدة في هذا القطاع تتطابق مع المتطلبات المبينة أعلاه ، فإذا قررت المنظمة ذلك ، جاز للدول الساحلية أن تعتمد لذلك القطاع قوانين وأنظمة لمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه ، تنفذ به القواعد والمعايير الدولية أو الممارسات الملاحية التي تقضى المنظمة بانطباقها على القطاعات الخاصة . ولا تصبح هذه القوانين والأنظمة سارية على السفن الأجنبية إلا بعد مضي ١٥ شهرا من تقديم التبليغ إلى المنظمة .

(ب) تقرر الدولة الساحلية إعلانا يحدد أى قطاع معين واضح التحديد من هذا القبيل .

(ج) إذا كانت الدول الساحلية تعترف اعتماد قوانين وأنظمة إضافية لنفس القطاع من أجل التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه فإن عليها ، في نفس الوقت الذى تقدم فيه التبليغ السابق الذكر ، أن تخطر المنظمة بذلك . ويجوز أن تتناول هذه القوانين والأنظمة الإضافية حالات التصريف والممارسات الملاحية ولكن يتعين أن لا تتطلب من السفن الأجنبية أن تراعى ، في تصميمها أو بنائها أو تكوين طواقمها أو في معداتها ، معايير غير للقواعد والمعايير الدولية =

هذه الاجتماعات المتعارضة ، فقد لحالت الدول للمؤتمرات الدبلوماسية التي تعقدها ، أو لما تقوم به الدول من خلال المنظمات الدولية ، لوضع القواعد والمعايير الدولية لمنع تلوث البيئة البحرية من السفن وخفضه والسيطرة عليه ، وكذلك اعتماد نظم لطرق المرور تستهدف الاقلال من فرص المساس بسلامة البيئة البحرية ، وبما يراعى مصالح الدول الساحلية (١) .

وفيما يتعلق بدولة العلم فقد ألزمتها الاتفاقية باعتماد القوانين والنظم المتعلقة بمنع تلوث البيئة البحرية من السفن التي ترفع علمها أو تلك التي تكون مسجلة فيها وخفضه والسيطرة عليه ، وبشرط أن تكون هذه القوانين والنظم على درجة من الفاعلية لا تقل عن القواعد والنظم الدولية المقبولة عالمياً (٢) .

أما الدول الساحلية فقد خصتها الاتفاقية بجانب كبير من الالتزامات التي تمنحها في المقابل اختصاصات أوسع على السفن الأجنبية ، إذ ألزمتها الاتفاقية بأن تعتمد قوانين وأنظمة لمنع التلوث البحري من السفن الأجنبية وخفضه والسيطرة عليه ، على أن تسرى هذه القوانين والأنظمة على السفن التي تمارس حق المرور البريء ، ودون أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بحق المرور البريء ونظمه . كذلك فإن للدولة الساحلية في سبيل حماية البيئة البحرية في مناطقها الاقتصادية الخالصة ، أن تعتمد قوانين وأنظمة تتوافق مع القواعد والمعايير

= المتبولة عموماً . وتصبح هذه القوانين والأنظمة الإضافية سارية على السفن الأجنبية بعد مضي ١٥ شهراً من تقديم التبليغ إلى المنظمة ، بشرط أن توافق المنظمة عليها في غضون ١٢ شهراً من تقديم التبليغ .

٧ - ينبغي أن تتضمن القواعد والمعايير الدولية المشار إليها في هذه المادة ، من بين ماتتضمنه ، تلك المتصلة بالقيام فوراً بإخطار الدول الساحلية التي قد يتأثر ساحلها ومصالحها المرتبطة ، بالحوادث التي تنطوي على تصريف أو احتمال حدوث تصريف ، بما في ذلك للحوادث البحرية ، .

(١) للفقرة الأولى من المادة ٢١١ ، المرجع السابق .

(٢) للفقرة الثانية من المادة ٢١١ ، من الاتفاقية .

المبدولة عموما ، لمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه(١) .

خامسا : التلوث من الجو أو من خلاله ..

فيما يتعلق بالتلوث من الجو - وهو أقل صور التلوث البحري حدوثا - فقد ألزمت الاتفاقية الدول ، بأن تعتمد « قوانين وأنظمة لمنع تلوث البيئة البحرية من الجو أو من خلاله وخفض هذا التلوث والسيطرة عليه تنطبق على المجال الجوي الخاضع لسيادتها ، وعلى السفن الرافعة لعلمها أو السفن أو الطائرات المسجلة فيها مراعية ما اتفق عليه دوليا من قواعد ومعايير وقن ممارسات وإجراءات موصى بها ، وسلامة الملاحة الجوية »(٢) .

ومن الملاحظ أن الاتفاقية لم تشترط في هذه القوانين والأنظمة ، سنوى مراعاة ما هو متفق عليه دوليا في هذا الشأن . وبمعنى أنها تركت للدول حرية ما تراه في هذا الخصوص .

كذلك ألزمت الاتفاقية الدول بأن تتخذ ما تدبكون ضروريا من تدابير أخرى لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه(٣) ، وأن تسمى الدول أيضا من خلال « المنظمات الدولية المختصة أو عن طريق مؤتمر دبلوماسي ، الى وضع قواعد ومعايير ، وما يوصى به من ممارسات وإجراءات ، على للصيادين العالمي والالتيمي لمنع هذا التلوث وخفضه والسيطرة عليه (٤) .

سادسا : التلوث من الأنشطة في المنطقة ..

ويقصد « بالمنطقة » : قيعان البحار والمحيطات وباطن أرضها فيما وراء

(١) الفقرة الرابعة والخامسة من المادة ٢١١ من الاتفاقية .

(٢) الفقرة الاولى من المادة ٢١٢ من الاتفاقية .

(٣) الفقرة الثانية من المادة ٢١٢ من الاتفاقية .

(٤) الفقرة الثالثة من المادة ٢١٢ من الاتفاقية .

حدود الولاية الوطنية للدولة (١) ، وقد اعتبرت الاتفاقية المنطقة تراثا مشتركا للإنسانية « Common Heritage of Mankind » يضمن الحفاظ عليه لصالح الأجيال القادمة ، لذا فرضت له الاتفاقية نظاما خاصا دوليا لاستكشافه واستغلال مولده لصالح الإنسانية (٢) ، وإنشأت لذلك « سلطة دولية ، تمارس مهامها وفقا لقواعد الاتفاقية (٣) » .

وفي سبيل حماية البيئة البحرية في هذه المنطقة ، ألزمت الاتفاقية « السلطة الدولية لقاع البحار » بأن تعتمد قواعد وأنظمة وإجراءات مناسبة تستهدف في جملة أمور حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، بما في ذلك المناطق الساحلية (٤) .

كذلك عادت المادة ٢٠٩ من الاتفاقية التأكيد على إلزام السلطة الدولية لقاع البحار ، بوضع قواعد وأنظمة وإجراءات ، وفقا للجزء الحادي عشر من الاتفاقية لمنع تلوث للبيئة البحرية الناشئ عن الأنشطة التي تجرى في المنطقة

-
- (١) الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية .
(٢) الجزء الحادي عشر من الاتفاقية (المولد ١٣٣ - ١٩١) .
(٣) الفرع الرابع من الجزء الحادي عشر من الاتفاقية (المواد ١٥٦ - ١٨٥) .
(٤) المادة ١٤٥ من الاتفاقية ، وقد جاءت بعنوان « حماية البيئة البحرية ،

ووردت صياغتها على النحو التالي .»

« تتخذ التدابير اللازمة وفقا لهذه الاتفاقية فيما ينطبق بالأنشطة في المنطقة لضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة وتحققا لهذه الغاية ، تعتمد السلطة قواعد وأنظمة وإجراءات مناسبة تهدف بين أمور أخرى الى ..

- (أ) منع التلوث والاضطراب الأخرى التي تهدد للبيئة البحرية بما فيها الساحل ، وحفظها والمسيطرة عليها ، وكذلك منع الاخلال بالتوازن الأيكولوجي للبيئة البحرية ، مع إيلاء اهتمام خاص الى ضرورة الحماية من الآثار الضارة مثل النقيب والكرامة والحضر والتخلص من الفضلات وإقامة وتشغيل أو صيانة المنشآت وخطوط الأنابيب وغيرها من الأجهزة المتصلة بهذه الأنشطة .

(ب) حماية وحفظ الموارد الطبيعية للمنطقة ومنع وتوسيع ضرر بالثروة النباتية والحيوانية في البيئة البحرية .

ونخفذه والسيطرة عليه (١) .

كما ألقت الاتفاقية على الدول التزاما باعتماد « قوانين وأنظمة لمنع ونخفض تلوث البيئة البحرية والسيطرة على هذا التلوث الناشئ عما تقوم به من أنشطة في المنطقة ، السفن والمنشآت والتراكيبات وغيرها من الأجهزة التي ترفع علمها أو تكون مسجلة فيها أو تعمل تحت سلطتها حسيما يكون الحال ، ولا تكون متطالبات هذه القوانين والأنظمة أقل فاعلية ، من القواعد والأنظمة والإجراءات الدولية المشار إليها في الفقرة ١(٢) ، أي ألا تكون أقل فاعلية من القواعد والأنظمة التي تضمها السلطة الدولية لقاع البحار .

وفي المجلد فان الالتزامات المفروضة على الدول بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، تنصب على إلزام الدول الأطراف بإصدار القوانين ، واعتماد النظم والتدابير الوطنية التي تستهدف منع التلوث البحري ، ونخفذه والسيطرة عليه .

ولذا كانت جمهورية مصر العربية ، قد باشرت بالتصديق على هذه الاتفاقية (٣) ، فهي لم تقم بتنفيذ أهم التزامات الاتفاقية ، إذ لم تصدر مصر حتى الآن ، قانونا لحماية البيئة البحرية ، رغم ما يتهدد هذه البيئة من أخطار .

المطلب الثالث

اقتسام الاختصاص والمسئولية بشأن حماية البيئة البحرية

في اتفاقية قانون البحار الجديدة

أدى اقتسام السيادة على اليابسة إلى تقسيم المسؤوليات بين الدول ، فالسيادة في منظورها الإيجابي ، تقتضى من الدول منع إلحاق الضرر بغيرها من

(١) الفقرة الأولى من المادة ٢٠٩ من الاتفاقية .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ من الاتفاقية .

(٣) قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ ، بشأن الموافقة على اتفاقية قانون البحار التي وقعت عليها مصر في مونتيجوباي ، بجمايكا ، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٢ .

السؤال (١) •

وحسنا فعلت لتفاقية قانون البحار الجديدة ، إذ قسمت الاختصاص والولاية فيما بين الدول ، فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية ، وناطت بدولة العلم ، أداء التزامات تتفق مع مالها من ولاية على السفن التي ترفع علمها ، أو المسجلة في إقليمها ، كما فرضت على الدول الساحلية التزامات ومسؤوليات اندثقت من مالها من سيادة اقليمية وولاية على مناطق من أعالي البحار تتجاوز نطاق سيادتها الإقليمية ، مثل ولايتها على المنطقة الاقتصادية الخالصة في بعض الامور ، أبرزها حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (٢) •

وإذا كنا نرى أن المسؤولية تعنى في المقام الاول ، الاضطلاع بالواجبات القانونية، فإن هذا المفهوم للمسؤولية الدولية يتوافق مع ما جرت عليه الاتفاقية، من وضع نظام قانوني بؤرته الأساسية ليست الالتزامات المتعلقة بالمسؤولية عن الضرر الحادث ، وإنما أن يكون منظوميا على نظام شامل يستهدف في المقام الاول مسؤوليات تقتطع بمنع التلوث البحري والسيطرة عليه (٣) •

وعلى ذلك فنعرض فيما يلي للمسؤوليات التي تفرضها الالتزامات الاولى في اتفاقية قانون البحار على كل من الدولة الساحلية ودولة العلم ، لمنع تلوث البيئة البحرية وتقليله الى أقصى حد ممكن •

الفصل الاول

مسؤولية دولة العلم عن حماية البيئة البحرية

مسؤولية دولة العلم عن منع المساس بسلامة البيئة البحرية ، تنشور بالدرجة الاولى في مناطق أعالي البحار ، التي يعترف القانون الدولي التقليدي في نطاقها وخارج حدود الولاية الوطنية للدول ، بالاختصاص المطلق لدولة العلم

U.N.R.I.A.A, Vol II, P 839

(١)

(٢) المادة ٥٦ ب / ٣ من اتفاقية قانون البحار •

Boyle, A, Op. Cit, P. 357.

(٣)

على السفن التي ترفع علمها . وفيما عدا استثناءات محددة على سبيل الحصر كالقرصنة (١) وحق التتبع ، ومكافحة الاتجار في الرقيق ، وحق التدخل لمواجهة اضرار التلوث الناجم عن الكوارث البحرية الذي تقرر أخيراً في اتفاقية التدخل في أعالي البحار المبرمة في بروكسل عام ١٩٦٩ (٢) والبروتوكول الملحق بها (٣) ، ولذى أعيد اقراره أيضاً في اتفاقية قانون للبحار للجديدة (٤) .

ورغماً عما جرت عليه اتفاقية قانون البحار من القوسع في نطاق ولاية الدولة الساحلية في بعض مناطق أعالي البحار كالمناطق الاقتصادية الخالصة (٥) وفي الجرف القاري الذي قد يمتد الى مناطق لا تتجاوز ٢٥٠ ميل بحري وفقاً لطبيعة الحافة القارية في بعض المناطق (٦) فقد ظل لدولة العلم بموجب هذه الاتفاقية ، الاختصاص والولاية على السفن التي ترفع علمها في أعالي البحار ، وبها يتوافق مع القواعد المقررة في القانون الدولي التقليدي في هذا السياق . فدولة العلم ملزمة بموجب هذه الاتفاقية بأن تعتمد للقوانين والأنظمة التي تستهدف منع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ، لكي تطبق على السفن التي تحمل علمها أو التي تكون مسجلة فيها ، شريطة ألا تكون هذه القوانين والأنظمة ذات فاعلية أقل من القواعد والمعايير المعترف بها عموماً والموضوعة من خلال المنظمة الدولية المختصة أو عن طريق مؤتمر دبلوماسي عام (٧) .

-
- (١) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجديد للبحار ، مرجع سابق ، ص ٥١٢ .
- (٢) الاتفاقية الدولية المتصلة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث النفطي بروكسل ، ١٩٦٩ ، مرجع سابق .
- (٣) البروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار في حالات التلوث البحري بمواد غير النفط ، لندن ، ١٩٧٣ ، مرجع سابق .
- (٤) المادة ٢٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق .
- (٥) انظر المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .
- (٦) المادة ٧٦ من الاتفاقية .
- (٧) المادة ٢١١ من الاتفاقية ، مرجع سابق .

كذلك فإن على دولة العلم أن تضمن انصياع السفن التي ترفع علمها للقواعد للقانون الدولي ، أينما وجدت هذه السفن ، وأن تتخذ دولة العلم أيضا ما يلزم من إجراءات، كما تضمن للالتزام للسفن بهذه القواعد والمعايير (١) بمعنى أن تمارس دولة العلم أوجه الرقابة الفعالة على سفنها بحيث تضمن التزام هذه السفن بكافة القواعد القانونية الدولية التي تستهدف حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، ومن ذلك عدم التصريح للسفن بالإبحار من مولتي ، دولة العلم إلا بعد للتيقن من صلاحيتها للإبحار (٢) ، وكفاءة طاقمها (٣) ، وبحملها للشهادات التي تتطلبها القواعد الدولية ، وأن تكفل إجراء للتفتيش الدورى على السفن

(١) الفقرة الأولى من المادة ٢١٧ من الاتفاقية وقد جرى نصها كالآتي ٠٠
تتضمن الدول امتثال السفن الرافعة لعلمها أو المسجلة فيها للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمة دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسى عام ، ولقوانينها وأنظمتها المبنية وفقا لهذه الاتفاقية من أجل منع تلوث البيئة البحرية من السفن وخفضه للسيطرة عليه ، وتعتمد ، تبعا لذلك من القوانين والأنظمة وتتخذ من التدابير الأخرى ما يلزم لتنفيذ هذه القواعد والمعايير والقوانين والأنظمة ، وتؤمن دولة العلم التنفيذ للفعال لهذه القواعد والمعايير والقوانين والأنظمة ، بصرف النظر عن مكان وقوع الانتهاك » ٠

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ من الاتفاقية ، وقد نصت على أن ٠٠
« تتخذ الدول ، بوجه خاص ، تدابير مناسبة لتأمين وضع السفن الرافعة لعلمها أو المسجلة فيها من الإبحار حتى تستجيب لمتطلبات القواعد والمعايير الدولية المشار إليها في الفقرة ١ ، بما في ذلك المتطلبات المطلقة بتصميم السفن وبنائها ومعداتنا وتكوين طواقمها » ٠

(٣) الفقرة الرابعة (ج) من المادة ٩٤ من الاتفاقية وقد نصت على ٠٠٠

« أن يكون الريان والضباط ، وإلى الحد المناسب أفراد السفينة ، على دراية تامة بالأنظمة الدولية المنطبقة فيما يتعلق بسلامة الأرواح في البحار ومنع المصادمات ومنع التلوث البحرى ، وخفضه للسيطرة عليه ، ٠٠٠٠٠٠٠٠ وإن يكونوا مطالبين بمراعاة هذه القواعد » ٠

الرافعة لطمها للتأكد من مطابقة هذه الشهادات للحالة اللفظية للسفينة (١) .

كذلك فإن دولة العلم ملزمة بموجب الاتفاقية بأن تبشر التحقيق الفوري في أي انتهاك للقواعد والمعايير الدولية ، وأن تقيم الدعوى الجنائية وتوسع العقاب وفق قوانينها المطبقة على هذا الانتهاك ، أياً كان مكان وقوع الانتهاك ، بشرط أن تكون العقوبات من السدة بحيث تردع عن ارتيابه من هذه المخالفات (٢) .

(١) الفقرة الثالثة من المادة ٢١٧ من الاتفاقية وقد جرى نصها كالآتي ..

« تضمن للدول أن تكون السفن الرافعة لطمها أو المسجلة فيها حاملة على متنها للشهادات التي تتطلبها القواعد والمعايير الدولية المشار إليها في الفقرة ١ ، والصادرة عملاً بها ، وتكفل الدول تفتيش السفن الرافعة لطمها بصورة دورية للتحقق من أن هذه الشهادات مطابقة للحالة اللفظية للسفن وتقبل للدول الأخرى هذه الشهادات كدالة على حالة السفينة وتعتبرها ذات حجية ماثلة لحجية الشهادات التي تصدرها هي ، وذلك ما لم تكن هناك أسباب واضحة للاعتقاد بأن حالة السفينة لا تتطابق ، إلى حد بعيد ، مع البيانات المدونة في الشهادات » .

(٢) الفقرات ٤ - ٨ من المادة ٢١٧ من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي ..

« ٤ - إذا ارتكبت سفينة انتهاكاً للقواعد والمعايير الموضوعة عن طريق منظمة دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسي عام ، عطلت دولة العلم ، دون الإخلال بالمواد ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، على إجراء تحقيق فوري وعلى إقامة دعوى ، حيثما كان ذلك مناسباً ، فيما يتعلق بالانتهاك المدعى وقوعه ، بصرف النظر عن مكان وقوع الانتهاك أو مكان حدوث أو مشاهدة التلوث الناتج عن هذا الانتهاك .

٥ - لدولة العلم التي تبشر التحقيق في الانتهاك أن تطلب مساعدة أية دولة يمكن أن يكون تعاونها مفيداً في ظروف القضية ، وتعمل الدول على تلبية الطلبات المناسبة المقدمة من دولة العلم .

٦ - تحقق الدول بناءً على طلب مكتوب من أية دولة ، في أي انتهاك يدعي أن السفن الرافعة لطمها ارتكبه ، وإذا اقتضت دولة العلم بتوافر الأدلة الكافية التي تمكن من إقامة الدعوى فيما يتعلق بالانتهاك المدعى وقوعه عطلت دون =

وأخراً ورغم عدم وضوح قواعد المسؤولية الدولية في هذه الاتفاقية فإنها لم تقتصر فقط على ما أوضحناه فيما سبق من قواعد أولية تنطبق بمسؤولية الدول عن منع المساس بسلامة البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه ، بل أنها قد أفردت إحدى موادها للنص صراحة على أن « تقتحل دولة العلم المسؤولية الدولية عن أية خسارة أو ضرر يلحق بالدولة الساحلية نتيجة عدم امتثال سفينة حربية أو سفينة حكومية أخرى مستعملة لأغراض غير تجارية لقوانين وأنظمة الدولة الساحلية بشأن المرور خلال البحر الإقليمي أو لأحكام هذه الاتفاقية أو لغيرها من قواعد القانون الدولي » (١) .

وتمثل هذه المادة إحدى مفرات التطور في قواعد القانون الدولي ، الذي تميزت به اتفاقية قانون البحار ، فالسفن الحربية أو السفن الحكومية المستخدمة لغير الأغراض التجارية ظلت دوماً خارج نطاق الاتفاقيات الدولية التي تناولت حماية البيئة البحرية من أوجه المساس بها ، مثل الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط المبرمة عام ١٩٥٤ (٢) ، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن المبرمة عام ١٩٧٣ (٣) ، وبالتالي فأحكام هذه الاتفاقيات لم تكن تشمل ما يمكن أن تحدثه هذه السفن من أضرار أو خسائر بالبيئة البحرية ، الأمر الذي

=
٧ - تعادير دولة العلم إلى إبلاغ الدولة الطالبة والمنظمة الدولية المختصة بالأجراء المتخذ وبنتيجته ، وتكون هذه المطومات متاحة لجميع الدول .

٨ - تكون المقويات التي تقص قوانين وأنظمة الدول على توقيها على السفن الرافعة لطمها شديدة إلى حد يثنى عن ارتكاب انتهاكات ، بصرف النظر عن مكان حدوثها » .

- (١) المادة ٣١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق .
(٢) المادة الثانية ، من الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط لندن ، ١٩٥٤ ، مرجع سابق .
(٣) المادة الثالثة ، من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن المبرمة في لندن عام ١٩٧٣ ، مرجع سابق .

كان يعيب معظم الاتفاقيات السابقة ويحد من نطاق سريانها ، ويمثل عائقا يحول دون فاعليتها في حماية البيئة البحرية . على الوجه الأمل .

الفروع الثماني

مسئولية الدولة الساحلية عن حماية البيئة البحرية

بالرغم مما تنطوي عليه قواعد القانون الدولي الاتفاقية والعرفية من قواعد وأحكام توسع من اختصاصات دولة العلم على السفن التي ترفع علمها أو المسجلة فيها ، وما يمكن أن تؤديه هذه الاختصاصات من أحكام السيطرة على التلوث البحري الذي تحدثه السفن ، فإن واقع الممارسة الدولية يشير الى تقاعس دولة العلم عن النهوض بأعباء الرقابة الفعالة على أنشطة السفن التي ترفع علمها ، مما يؤدي الى المطالبة بتوسيع اختصاصات الدولة الساحلية في مجال التلوث البحري (١) ، وكذلك الى الحد الذي ابرزه الاقتراح المقدم من الحكومة الكندية الى المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار ، باقرار مناطق سيطرة على التلوث Pollution Control Zone خارج نطاق البحر الاقليمي وهو الاقتراح الذي قوبل بمعارضة كبيرة من الدول الملاحية الكبرى بخشية تعارضه مع حرية الملاحة ، وما قد يؤدي اليه من تطبيق لقواعد ومعايير وطنية متباينة ، على السفن في اعالي البحار (٢) .

لذلك ، انتهت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الى التوسع في منح السلطات للدولة الساحلية في مواجهة تلوث البحري في مختلف صوره ، ومنحت للدولة الساحلية ولاية خالصة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (٣) ، وفي كافة نطاقات البيئة البحرية .

(١) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجديد للبحار ، مرجع مسابق ، ص ٥١٦ .

(٢) Boyle, A., Op. Cit. PP. 357-358.

(٣) د. مفيد محمود شهاب ، دروس في القانون الدولي العام ، القانون الدولي الجديد للبحار ، دار النهضة العربية ٧ القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٦٣ .

نفي البحر الاقليمي الذي يخضع لسيادة الدولة الساحلية ، والذي اقرت الاتفاقية في نطاقه ، بالحق التقليدي للسفن الأجنبية ، بممارسة حق المرور البري (١) ، فقد اقرت الاتفاقية للدولة الساحلية وطبقا لاحكام الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي ، ان تعتمد قوانين وانظمة للمرور البري، عبر البحر الاقليمي (٢) ، وفي عدة أمور من بينها : الحفاظ على بيئة الدولة الساحلية ومنع تلوثها وخفضه والسيطرة عليه ، (٣) . ولم تشترط الاتفاقية في هذه القوانين أن تكون متطابقة مع القواعد والمعايير الدولية المعترف بها ، ولكن اشترطت الا يترتب على تطبيق هذه القوانين والانظمة اعاقا لحق السفن الأجنبية في المرور البري، عبر البحر الاقليمي (٤) .

وعلى ذلك فالسفن الأجنبية وهي تمارس حق المرور البري، عبر البحر الاقليمي ، تظل خاضعة للقوانين الوطنية للدولة الساحلية ، والتي تستهدف الحفاظ على البيئة البحرية ومنع تلوثها وخفضه والسيطرة عليه ، ولكي تظل هذه السفن متمتعة بحق المرور البري، عليها أن تمتنع عن : اى عمل من اعمال التلويث المقصود والخطر ، يخالف هذه الاتفاقية ، (٥) ، والا اعتبر مرورها : ضارا بسلم الدولة الساحلية او يحسن نظامها او بأمنها ، (٦) ، وعندئذ ، وبموجب هذه الاتفاقية ، جاز للدولة الساحلية ان تتخذ حيال هذه السفن الاجراءات اللازمة لمنع مرورها عبر البحر الاقليمي ، (٧) .

اما في خارج نطاق البحر الاقليمي وحيث يظل الغلبة للقاعدة التقليدية التي تمنح لدولة العلم الولاية على السفن التي تحمل علمها

(١) المادة ١٧ من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٢١ من الاتفاقية .

(٣) المادة ٢١/١ و من الاتفاقية

(٤) الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من الاتفاقية .

(٥) المادة ٢/١٩ ج من الاتفاقية .

(٦) المادة ٢/١٩ من الاتفاقية .

(٧) للفقرة الأولى من المادة ٢٠ من الاتفاقية .

أو المسجلة لديها ، فإن الاتفاقية تمنح الدولة الساحلية اختصاصات تمارسها على السفن الأجنبية خارج نطاق البحر الإقليمي بهدف منع التلوث البحري وخضفه والسيطرة عليه ، وقد عبرت عن هذه الاختصاصات المادة ٢٢٠ من اتفاقية ثامنسون البحار (١) ، وفي المقابل تفرض هذه الاختصاصات على الدول الساحلية التزامات أولية تعبر عن مسؤوليتها الدولية نحو حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، وهذه الاختصاصات تمارسها الدولة الساحلية على السفن الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وبصورة تعبر عن التوسع في سلطات البوليس التي منحتها الاتفاقية للدولة الساحلية في نطاق أداء دورها في حماية البيئة البحرية (٢) .

(١) وقد جرى نص هذه المادة كما يلي . .

« ١ - عندما تكون سفينة موجودة طوعا داخل أحد موانئ دولة أو في إحدى محطاتها النهائية البحرية القريبة من الشاطئ ، يجوز لهذه الدولة ، رهنا بمراعاة الفرع ٧ ، أن تقيم الدعوى فيما يتعلق بأى انتهاك لقوانينها وأنظمتها المتبعة وفقا لهذه الاتفاقية أو للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة من أجل منع التلوث من السفن وخضفه والسيطرة عليه عندما يكون الانتهاك قد وقع داخل البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الدولة . »

٢ - عندما تتوافر أسباب واضحة للاعتقاد بأن سفينة مبحرة في البحر الإقليمي لدولة ، قد انتهكت أثناء مرورها فيه ، قوانين تلك الدولة وأنظمتها المتبعة وفقا لهذه الاتفاقية أو القواعد والمعايير الدولية المنطبقة من أجل منع التلوث من السفن وخضفه والسيطرة عليه ، يجوز لهذه الدولة ، دون الإخلال بانطباق الأحكام ذات الصلة من الفرع ٣ من الجزء الثاني ، أن تقوم بتفتيش السفينة تفتيشا ماديا يتعلق بالمخالفة ، ويجوز لها ، حيثما تبرر الأدلة ذلك ، أن تقيم وفقا لقوانينها دعوى ، تشمل احتجاز السفينة ، رهنا بمراعاة أحكام الفرع ٧ .

٣ - عندما تتوافر أسباب واضحة للاعتقاد بأن سفينة مبحرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحدى الدول أو في بحرهما الإقليمي قد ارتكبت ، في المنطقة الاقتصادية الخالصة ، انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة من أجل منع =

وتخول الاتفاقية للدولة الساحلية حق تفتيش السفن تفتيشا

التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه أو لقوانين
نلك الدولة وانظمتها التمشية مع هذه القواعد والمعايير
المنفذة لها ، يجوز لتلك الدولة أن تطلب من السفينة
تقديم معلومات عن هويتها وميناء تسجيلها وميناء
زيارتها الأخيرة وميناء زيارتها التالية وغير ذلك من
المعلومات ذات الصلة التي تكون مطلوبة لتقرير ما إذا كان
انتهاك قد وقع .

٤ - تعتمد الدول من القوانين والأنظمة وتتخذ من التدابير
الأخرى ما يجعل للسفن الرافعة لعلمها تمتثل لطلبات
المعلومات المقدمة عملا بالفقرة ٣ .

٥ - عندما يتوافر أسباب واضحة للاعتقاد بأن سفينة مبحرة في
المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحدى الدول أو في بحرهما
الإقليمى قد ارتكبت ، في المنطقة الاقتصادية الخالصة ،
انتهاكا مشابرا إليه في الفقرة ٣ يسفر عن تصريف كبير
يسبب تلوثا عاما أو يهدد بحوث تلوث هام للبيئة
البحرية ، يجوز لتلك الدولة أن تقوم بتفتيش السفينة
تفتيشا ماديا في الأمور المتصلة بالانتهاك إذا رفضت
السفينة تقديم معلومات أو إذا كانت المعلومات التي تقدمتها
مختلفة بصورة واضحة في الحالة الواقعية الظاهرة ، وإذا
كانت ظروف القضية تبرر إجراء هذا للتفتيش .

٦ - عندما يتوافر دليل موضوعي واضح على أن سفينة مبحرة
في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحدى الدول أو في بحرهما
الإقليمى قد ارتكبت في المنطقة الاقتصادية الخالصة ،
لانتهاكا مشابرا إليه في الفقرة ٣ يسفر عن تصريف
يسبب إلحاق ضرر جسيم أو يهدد بإلحاق ضرر جسيم
بساحل الدولة الساحلية أو مصالحها المرتبطة أو بأى من
موارد بحرهما الإقليمى أو منطقتها الاقتصادية الخالصة
يجوز لتلك الدولة - رهنا بمراعاة الفرع ٧ وشريطة أن
تقتضى ذلك أدلة القضية ، أن تقيم وفقا لقوانينها
دعوى تشمل احتجاز السفينة .

٧ - بالرغم من أحكام الفقرة ٦ ، فإنه حينما تكون إجراءات
مناسبة قد وضعت سواء عن طريق المنظمة الدولية
المختصة أو وفقا لما اتفق عليه بأية طريقة أخرى ، وتم
بها تأمين الامتثال لمتطلبات تقديم كمالة أو ضمان مالي =

ماديا (١) لصبط ما يتصل بانتهاك أحكام الاتفاقية ، وذلك في الأحوال التي تتوافر فيها للدولة الساحلية أسباب واضحة للاعتقاد بأن السفينة المبحرة في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية ، قد ارتكبت انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية أو للقوانين التي وضعتها الدولة لمنع التلوث البحري وفق هذه الاتفاقية ، وبشرط أن يسبق هذا التفتيش لمتابغ السفينة عن تقديم المطومات التي طلبتها منها الدولة الساحلية لتقرير ما اذا كان هناك انتهاك قد وقع (٢) ، أو اذا كانت المطومات المقدمة من السفينة مختلفة بصورة واضحة عن الحالة الواقعية الظاهرة ، أو اذا كانت ظروف القضية تبرر اجراء التفتيش (٣) .

كذلك فان للدولة الساحلية أن تقيم الدعوى الجنائية ضد السفن الموجودة طوعا باحد موانئها أو باحدى محطاتها للنهائية البحرية القريبة من الشاطئ ، اذا ثبت أن هذه السفينة قد انتهكت القوانين والأنظمة الوطنية أو القواعد والمعايير الدولية الخاصة بمنع التلوث للبحري في البحر الاقليمي للدولة الساحلية أو في منطقتها الاقتصادية (٤) .

وفي هذا الصدد ايضا فانه يحق للدولة الساحلية أن تقيم الدعوى التي تشمل لحتجاز السفن المبحرة في منطقتها الاقتصادية أو في بحرها الاقليمي ، متى ارتكبت هذه السفن في المنطقة الاقتصادية ، انتهاكا للقواعد الوطنية والدولية الخاصة بمنع التلوث ، يسفر عن تصريف يسبب الحاق ضرر جسيم ، أو يهدد بالحاق ضرر جسيم بالبيئة البحرية للدولة الساحلية ،

= مناسب آخر ، علي الدولة الساحلية ، اذا كانت ملزمة بالاجراءات المذكورة ، أن تسمح للسفينة بالمضي في طريقها .
٨ - أن تنطبق الفقرات ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ أيضا فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة الوطنية المعتمدة عملا بالفقرة ٦ من المادة ٢١١ ، .

(١) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي الجديد للبحار ، مرجع سابق ، ص ٥٢٠ .

(٢) الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق .

(٣) الفقرة الخامسة من المادة ٢٢٠ من الاتفاقية ، المرجع السابق .

(٤) الفقرة الأولى من المادة ٢٢٠ من الاتفاقية ، المرجع السابق .

ومتى توافرت دلائل موضوعية واضحة على وقوع هذا الانتهاك (١) .

ونظرا لأن جانبنا كبيرا من القواعد السابقة يخرج عن المألوف في القانون الدولي التقليدي ، الذى يعترف بالهيمنة المطلقة لدولة العلم على السفن لتي تحمل علمها في أعالي البحار ، خارج حدود الولاية الوطنية ، فإن الاتفاقية وضعت قاعدة تحقق للتوازن بين اختصاص الدولة الساحلية ودولة العلم عن المخالفات التي تقع خارج نطاق البحر الاقليمي للدولة الساحلية ، وبمقتضى هذه القاعدة فإن للدعاوى التي ترفعها الدولة الساحلية على السفن الأجنبية في الأحوال المذكورة فيما سبق ، يتعين وقفها إذا بادرت دولة العلم بتقديم السفينة للمحاكمة عن انتهاكات مماثلة ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ إقامة دعوى الدولة الساحلية ، غير أن هذه القاعدة لا تسرى إذا كانت دعوى للدولة الساحلية تنطبق بانتهاكات خطيرة نجم عنها ضرر جسيم بالدولة الساحلية ، أو إذا كانت دولة العلم قد تناقضت مرارا عن الوفاء بالتزاماتها نحو حماية البيئة البحرية فيما يتصل بالمخالفات التي ترتكبها سفنها (٢) .

(١) المرجع السابق ، المادة ٢/٢٢٠ .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٢٢٨ من الاتفاقية وقد جرى نصها
كما يلي ..

« توقف الدعوى المطامة لفرض عقوبات بصدد أى انتهاك للقوانين والأنظمة المطبقة أو للقواعد والمعايير الدولية المتصلة بمنع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه ترتكبه سفينة أجنبية خارج البحر الاقليمي للدولة التي أقامت الدعوى وذلك بمجرد إقامة دعوى من قبل دولة العلم لفرض عقوبات فيما يتعلق بتهمة مماثلة خلال ستة أشهر من تاريخ إقامة الدعوى للمرة الأولى ، إلا إذا تطلعت هذه الدعوى بقضية ضرر جسيم لحق بالدولة الساحلية أو كانت دولة العلم المعنية قد تناقضت تكرارا عن الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ القواعد والمعايير الدولية المنطبقة تنفيذا فعلا ، فيما يتصل بالانتهاكات المرتكبة من قبل سفنها ، وعندما تطلب دولة العلم إيقاف الدعوى وفقا لهذه المادة ، عليها في الوقت المناسب أن تضع في متناول الدولة التي سبق لها أن أقامت الدعوى ملفا كاملا بوثائق للقضية =

وأخيرا فإن الاتفاقية منحت دولة الميناء بعض الاختصاصات التي تفرض عليها مسؤوليات تتعلق بحماية البيئة البحرية ، سواء فيما يتعلق بإجراء تحقيقات عن الانتهاكات للقواعد والمعايير الدولية والتي تؤدي إلى المساس بسلامة البيئة البحرية (١) ، أو فيما يتعلق بمسؤوليتها عن اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة لمنع السفن من الإبحار ، إذا ما تبين عدم

= وسجلات الدعوى ، وعندما تصمم الدعوى التي أتاهاها دولة العلم نصيب الدعوى الموقومة منتهية . وبمجرد سداد التكاليف المتكبدة بالنسبة إلى تلك الدعوى تفرج الدولة الساحلية عن أى كفالة مودعة لديها أو أى ضمان مالى مناسب آخر مقدم إليها بصدد الدعوى الموقوفة .

(١) المادة ٢١٨ من الاتفاقية وقد جرى نصها كما يلي .

١ - عندما تكون سفينة موجودة طوعا داخل أحد موانئ دولة أو فى إحدى محطاتها النهائية البحرية القريبة من الساحل ، يجوز لتلك الدولة أن تجرى تحقيقا وأن تقيم ، حيث تبرر الأدلة ذلك ، الدعوى فيما يتعلق بأى تصريح من تلك السفينة يكون قد تم خارج المياه الداخلية أو البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الدولة انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمة دولية مختصة أو مؤتمر دبلوماسى عام .

٢ - لا تقام الدعوى ، عملا بالفقرة ١ ، فيما يتعلق بانتهاك تصريح فى المياه الداخلية لدولة أخرى أو بحرهما الإقليمى أو منطقتها الاقتصادية الخالصة إلا بناء على طلب تلك الدولة أو دولة العلم أو أية دولة أصابها ضرر أو تعرضت لتهديد نتيجة ذلك الانتهاك ، أو إذا سبب الانتهاك أو كان من المحتمل أن يسبب تلوثا فى المياه الداخلية أو البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة مقبلة للدعوى .

٣ - عندما تكون سفينة موجودة طوعا داخل أحد موانئ دولة أو فى إحدى محطاتها النهائية البحرية القريبة من الساحل ، تلبي تلك الدولة ، بقدر ما هو ممكن عليها ، للطلبات =

صلاحية السفينة للابحار طبقا للقواعد والمعايير الدولية (١) .

وإجمالاً ، فهذه الالتزامات الأولية تثير على الدول مسؤوليات دولية تدور في الاطار الذى ينص عليه الالتزام للصام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها والذي تصدر الجزء الثانى عشر من هذه الاتفاقية .

المقدمة من اى دولة للتحقيق فى اى انتهاك تصريف مشار اليه فى الفقرة ١ ، يعتقد أنه وقع فى المياه الداخلية للدولة مقدمة الطلب ، او فى بحرهما الاقليمى او فى منطقتها الاقتصادية الخالصة ، او سبب لها الضرر او جطلها عرضة له ، كما تلمى تلك الدولة ، بتقدير ما هو ممكن عملياً ، الطلبات المقدمة من دولة الطم للتحقيق فى هذا الانتهاك بصرف النظر عن مكان حدوثه .

٤ - تنقل محاضر التحقيق الذى تجريه دولة الميناء عملاً بهذه المادة الى دولة الطم او الى الدولة الساحلية بناء على طلبها ، ويجوز بناء على طلب للدولة الساحلية ، ورهنا بمراجعة الفرع ٧ ايتاف اية دعوى تكون دولة الميناء قد اقامتها على أساس هذا التحقيق عندما يكون الانتهاك قد وقع داخل مياهها الداخلية او بحرهما الاقليمى او منطقتها الاقتصادية الخالصة ، وفى هذه الحالة ، تنقل اطة وسجلات القضية وأية كفالة او ضمان مالى آخر مودع لدى سلطات دولة الميناء الى الدولة الساحلية ، ويحول هذا النقل دون موصلة للنظر فى الدعوى فى دولة الميناء .

(١) للمادة ٢١٩ من الاتفاقية وقد جرى نصها كما يلى .

« رهنا بمراجعة الفرع ٧ ، على الدول للتى تتأكد ، بناء على طلب مقدم لها او بمبادرة منها ، من أن سفينة داخل موانئها او أحد محطاتها النهائية البحرية القريبة من الشاطئ، انتهكت القواعد والمعايير الدولية المنطقية فيما يتصل بصلاحية السفن للابحار مهددة بذلك بالحاق للضرر بالبيئة البحرية ، أن تتخذ بتقدير ما هو ممكن عملياً ، تدابير لدولية لمنع السفينة من الابحار ، ولا يجوز لهذه الدول أن تسمح للسفينة بالتحرك الا الى اقرب حوض مناسب لاصلاح السفن ، وعليها أن تسمح لها بموصلة سيرها فوراً بعد ازالة أسباب الانتهاك » .

وإذا كانت هذه الاتفاقيات الدولية التي عرضنا لها ، قد أفرزت العديد من قواعد حظر الأفعال أو الأنشطة المماسة بسلامة البيئة البحرية ، فإنها وكما فصلنا من قبل ، لم تطرح أى معطيات تتعلق بقواعد المسؤولية الدولية عن مخالفة أحكامها ، الأمر الذي يدعو الى العودة الى الأحكام العامة للمسؤولية الدولية في القانون الدولي العام ، في محاولة لارساء قواعد للمسؤولية الدولية عن الأنشطة المماسة بالبيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا .



الفصل الثاني

عناصر المسؤولية الدولية

عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا

مثلا في القانون الدولي العام ، تتلقى عدم المشروعية في القانون الدولي للبيئة من انتهاك قواعد الحظر الواردة على ممارسة أنشطة ماسة بسلامة البيئة ، هذه القواعد التي تستمد من الاتفاقيات الدولية ، ومن الحرف الدولي ومن المبادئ العامة التي أقرتها الأمم المتحدة ، وبصفة احتياطية ، من أحكام القضاء الدولي ومذاهب كبار المؤلفين في القانون الدولي العام في مختلف الأمم (١) .

وإذا كانت مصادر القانون الدولي العام - المشار إليها - هي التي تمدنا بقواعد حظر الأنشطة الماسة بسلامة البيئة البحرية ، فإن القواعد العامة لهذا القانون هي أيضا ترسم لنا كافة أحكام المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية في القانون الدولي البيئي باعتباره قانونا حديث النشأة ، وذلك مع تطوير هذه القواعد العامة للقانون الدولي لقتلائهم مع اعتبارات حماية البيئة ، إذ دائما ما تدعونا الحاجة إلى الخلق والابتكار من ولعم المعطيات القانونية القائمة ، (٢) .

وإذا كنا انتهينا فيما سبق (٣) ، إلى أن المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا ، تستند في

(١) المادة ٣٨ من النظام الأساسي لحكمة المحل الدولي .

(٢) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ،

ص ٢١ .

(٣) راجع ما سبق ، ص ١٢٤ وما بعدها .

قيامها الى نظرية الفعل الدولي غير المشروع ، وفقا للمنهج التقليدى في تأسيس المسؤولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي . فبمقتضى هذه النظرية ، يلزم انشوء المسؤولية الدولية ، تحقق وجود الفعل الدولي غير المشروع .

اما عن العناصر اللازمة للاقرار بوجود هذا الفعل غير المشروع دوليا ، فقد ابرزها للفقيه روبرتو آجو - المقرر الاسبق للجنة القانون الدولي ، وذلك بالنص في المادة الثالثة من مشروع قانون مسؤولية الدول (١) ، على أنه :

« يتحقق الفعل الدولي غير المشروع لدولة ما حين يتوافر ..

١ - سلوك يتمثل في فعل أو امتناع منسوب للدولة وفقا للقانون الدولي ،

وان ..

٢ - يشكل هذا السلوك انتهاكا لأحد الالتزامات الدولية للدولة ، »

ويمستشف مما انتهت اليه لجنة القانون الدولي في هذا السياق ، انها خالفت الفقه الدولي الراجح (٢) الذي يرى أن اسناد الفعل الدولي

Ago, R., The third report on « State Responsibility ». (١)
Op. Cit., P. 223-224.

« There is an internationally wrongful act of a State when: (٢)

(a) conduct consisting of an action or omission is attributable to the State under international law, and

(b) that conduct constitutes a breach of an international obligation of the State ».

See : Y.I.L.C., 1980, Vol. II, part two, P. 30.

(٣) من هذا الفقه الدولي الراجح ..

— د. حامد سلطان ود. عائشة راتب ، د. صلاح الدين عامر ،

مرجع سابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

Reuter, Principes de Droit International Public, R.D.C., 1961
/II, Tome 103, P. 585.

غير المشروع الى احد اشخاص القانون الدولي ، يحد في حد ذاته شرطا مستقلا لفشوء المسؤولية الدولية ، بينما يرى الفقيه « آجو » أن شرطا الاسناد يحد عنصرا من عناصر وجود الفصل الدولي غير المشروع ، وليس شرطا مستقلا بذاته ، تنشأ به المسؤولية الدولية عن الفعل الدولي غير المشروع (١) .

وعلى عكس ما ذهب اليه الفقيه « آجو » ، نرى أن المسؤولية الدولية تستند في القانون الدولي الماصر الى أسس قانونية متعددة منها الفعل الدولي غير المشروع والخطا والمخاطر ، ولكي تنشأ المسؤولية الدولية للشخص الدولي مستندة الى أى من هذه الأسس القانونية ، فإنه يلزم أن يسند الى الشخص الدولي ارتكابه الخطأ أو الفعل الدولي غير المشروع أو أن ينسب اليه سلوك المخاطر . لذلك يجب أن يظل شرطا الاسناد مستقلا ، خارجا عن الاطار الذى حاول أن يحصره فيه « آجو » باعتباره عنصرا دافعا في الفعل غير المشروع .

ولذلك فإنه وفقا للفتحة الراجح فإنه يلزم لقيام المسؤولية الدولية تحقق عنصرين أساسيين :

أولهما عنصر موضوعي ، ينطوي على تصرف مخالف للالتزام قانوني دولي .

والثاني : عنصر شخصي يسند بموجبه انتهاك الالتزام الدولي ، الى أحد اشخاص القانون الدولي .

De Arêchaga ,J. International Law in the Past Third of a (١)
Century, Op. Cit, P, 26

Starke, J.G. : Imputability of International Delinquencies, Op. Cit, P. 106.
Ago, Second report on « State Responsibility,» Doc. A/CN. 4/233,
Y.I.L.C. 1970, Vol. II, P. 189.

ويعد هذان العنصران ركيزة أساسية للمسئولية الدولية عن السياس
بسلامة البيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا ، ولذلك نتناول فيما يلي
شرحا تفصيليا لكل من هذين العنصرين وكيفية اعمالهما في القانون
الدولي للبيئة .

الباب الأول

العنصر الموضوعي للمسئولية

العنصر الموضوعي للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة لبيئة البحرية
بأفعال غير مشروعة دوليا ، هو انتهاك للالتزام الدولي (١) الذي تفرضه
لحدى قواعد القانون الدولي العام ، اذ ان جوهر اللا مشروعية التي تصد
مصدرا للمسئولية الدولية يكمن في كون التصرف الذي قامت به الدولة ، قد تم
مناقضا أو غير مطابق للتصرف الذي كان عليها ان تسلكه لمراعاة التزام دولي
معنى (٢) .

(١) فضلت لجنة القانون الدولي استخدام عبارة « انتهاك التزام دولي »
للدلالة على العنصر الموضوعي للفعل غير المشروع دوليا ، ذلك ان مصطلح
« التزام » يعبر عن وضع قانوني ذاتي يرتبط بتصرف الشخص الدولي ، سواء
رغم الالتزام او خالفه ، وهو في ذلك افضل من مصطلحي « قاعدة » ، أو
« معيار » ، فتصرف الشخص الدولي قد لا يكون ناشئا عن قاعدة قانونيه
دولية بالمعنى الحقيقي ، والمستمدة من معاهدة أو عرف . فقد يكون التصرف قد
تم بعمل قانوني من طرف واحد ناتية الدولة ذاتها أو بقرار من محكمة أو
جهاز دولي له صلاحية ذلك .

كذلك فان تعبير « انتهاك » يفضل مصطلحات أخرى مثل « الاخلال » أو
« المخالفة » أو « عدم التنفيذ » ، وبالإضافة الى ذلك فان مصطلح « انتهاك »
سبق استخدامه في وثيقة دولية هامة ، فقد نص عليه في الفقرة الفرعية (ج) من
الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .
انظر في تفصيلات ذلك .

Y.I.L.C., 1973, Vol. II, Para 15. (Doc. A/9010/Rev.1)

(٢) المرجع ذاته ، الفقرتان A.٧ من التطبيق على المادة الثالثة من مشروع
مواد مسئولية الدول .

وعلى ذلك فإن انتهاك الالتزامات الدولية المفررة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، يعد فعلا غير مشروع دوليا يرقب مسئولية الشخص الدولي الذي ينسب اليه فعل الانتهاك .

٠٠ - صور الفعل الدولي غير المشروع

للفعل الدولي غير المشروع صور متعددة ، فقد يقع انتهاك الالتزام الدولي « بتصرف ايجابي » ، كما في حالة اغراق النفايات والمواد الأخرى ، الدرجة في المرفق الأول من اتفاقية لندن لمنع التلوث البحري باغراق النفايات والمواد الأخرى (١) ، والمخضور اغراقها حظرا مطلقا بمقتضى المادة الرابعة من هذه الاتفاقية .

كما يقع الانتهاك سلبا ، بالامتناع عن أداء التزام دولي ، مثل عدم مبادرة الدولة الساحلية باعتماد القوانين والنظم الوطنية التي تستهدف حماية البيئة البحرية من التلوث من مصادره المختلفة ، وفق الالتزامات المنصوص عنها في موالد الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (٢) .

وايضاً فإنه وفقا للفقہ الرابع ، يقع للفعل غير المشروع دوليا في صورة اساءة استعمال الحق (٣) ، ومن ذلك ما تضمنته اتفاقية التدخل في أعالي البحار في حالات الكبولرث الناجمة عن التلوث النفطي (٤) ، والتي اباحت تدخل الدولة الساحلية في أعالي البحار على خلاف للقواعد العامة في للقانون الدولي ، فقد فرضت هذه الاتفاقية في المقابل للزاما على الدولة الساحلية بالأتى استئمال حقها في التدخل في أعالي البحار ، وذلك بأن تراعى الا تتجاوز ما تتخذ من اجراءات وتدابير ماهو ضروري لتحقيق الهدف المقرر بمقتضى المادة الأولى من هذه الاتفاقية ، وأن

-
- (١) اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق النفايات ومواد أخرى ، لندن ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .
- (٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق .
- (٣) راجع في تفصيلات ذلك ، ما سبق ، ص ١٦٣ وما بعدها .
- (٤) اتفاقية الدولية المطلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث النفطي ، بروكسل ، ١٩٦٩ ، مرجع سابق .

تتناسب هذه التدابير مع حجم الضرر الحادث أو المحتمل حدوثه (١) .

- **الضمان** : عدم مشروعية على فعل الدولة يتم وفقا للقانون الدولي . . .

تتقرر عدم مشروعية فعل للدولة بمقتضى قواعد القانون الدولي ، ولا عبارة بوصف ذلك الفعل في القانون الداخلي (٢) . ويتفق جانب كبير من الفقه الدولي على أن المبادئ العامة للقانون الدولي تنطوي على قاعدة عامة لا تجيز لدولة أن تتصل من التزاماتها الدولية بدعوى مخالفة هذه الالتزامات للقانون الداخلي لهذه الدولة أو لحسبهما (٣) ، خاصة وأن عدم توافق دستور الدولة مع قواعد القانون الدولي يعد في ذاته عملا غير مشروع وفقا لهذا القانون (٤) .

وقد تمسكت لجنة القانون الدولي بهذه القاعدة ، ونصت في مشروع مواد قانون مسئولية الدول الذي تمده حاليا على أنه « لا يجوز وصف فعل الدولة بعدم المشروعية إلا بمقتضى القانون الدولي . . . وحيث لا يعتد بما يضيفه القانون الداخلي على الفعل ذاته ، بوصفه بعدم المشروعية » (٥) .

(١) المادة الخامسة من الاتفاقية سابقة الذكر ، مرجع سابق .
(٢) Ago, R. The third report on State Responsibility, Op. cit.,

P. 220

Ago, R. Loc. cit, P. 226.

and.

(٣)

Fazmaurice, G.G. « The General Principles of International Law. Considered from the Standpoint of the Rule of Law », K.D.C., 1957/II, tome 92, P. 85.

(٤) « La non conformité de constitution de l'Etat aux règles de droit international est un fait illicite selon ce même droit ».

Ratib, Eisha : « L'individu et Le Droit International Public » Thèse pour le doctorat présentée à la faculté de droit de l'Université du Caire, 1955, Imprimerie de L'Université du Caire, 1959, P. 43.

(٥) المادة الرابعة من مشروع قانون مسئولية الدول ، وقد نصت على . . .

« An act of a State may only be characterized as internationally wrongful by international law. Such characterized cannot be affected by the characterized of the same act as lawful by internal law ».

Y.I.L.C., 1980, Vol. II, part two, Op. Cit, P 30.

وعلى ذلك فالفعل ، الذى يعد غير مشروع بمقتضى قواعد القانون الداخلى لا تنسحب عليه هذه الصفة فى القانون الدولى ، الا اذا تقرر ذلك بمقتضى قاعدة قانونية دولية ، سواء تقرر هذه القاعدة فى مساعدة أو يعرف دولى أو بغير ذلك من قواعد القانون الدولى (١) وحيث تقتضى الآثار القانونية للمسؤولية الدولية التى تنشأ عن أى مصدر من مصادر القاعدة القانونية الدولية (٢) ، وقد استقر للفقه الدولى على أن القانون الدولى لا يميز بين فعل غير مشروع وآخر تبعاً لمنشأ الانتزاع المقتضى قواعد المسؤولية الدولية وآثارها تسرى على كافة الالتزامات الدولية أياً كان مصدرها (٣) .

وبمقتضى القواعد السابقة فإن الدولة لا يمكنها التحل من مسؤوليتها الدولية بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث ببدعى مخالفة ذلك لأحكام قانونها الداخلى ، لذلك فإن الدولة تسأل دولياً عن انتهاك الالتزامات التى يفرضها عليها القانون الدولى ، لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، ولو كانت هذه الالتزامات مخالفة لقواعد القانون الداخلى فى هذه الدولة .

(١) الفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة ، من المرجع السابق وقد جرى نصها كما يلى ..

« An act of a State which constitutes a breach of an international obligation is an internationally wrongful act regardless of the origin, whether customary, conventional or other of that obligation ».

(٢) الفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة ، من المرجع السابق ،

وقد نصت على ..

« The origin of the international obligation breached by a State does not affect the international responsibility arising from the internationally wrongful act of that State ».

(٣) ومن هذا الفقه الدولى الغالب نذكر ..

- De Arechaga, J., International Responsibility, Op. Cit, P. 531-ect.
- Oppenheim, L. : Op. Cit, P. 343,
- Schwarzenberger, International Law, Vol. I. 3rd. ed., Stevens, London, 1957, P. 582.
- Briggs, H.W. : Op. Cit, P. 615-616.

كذلك فإن الأعمال غير المشروعة بمقتضى القانون الداخلى لدولة ما ، لا تعد غير مشروعة دوليا ، الا اذا اضمن عليها القانون الدولى هذه الصفة ، فليس لأى دولة أن تدعى بمسئولية دولة أخرى دوليا عن فعل غير مشروع بمقتضى قانونها الداخلى ، الا اذا كان هذا الفعل غير مشروع أيضا بمقتضى احدى القواعد القانونية الدولية ايا كان مصدرها .

٢٠ التمييز بين انتهاك الانوارم الدولى وبوسيلة وانتهاك الالتزام الدولى

بنتيجة ٠٠

يميز للفقه الدولى عادة بين نوعين من الالتزامات الدولية التى يترتب على انتهاكها نشوء المسئولية الدولية عن فعل غير مشروع دوليا . والطائفة الأولى من هذه الالتزامات هى الالتزامات التى تتطلب اداء تصرف معين على وجه التحديد ، ويطلق عليها مصطلح الالتزام بوسيلة أو ببذل عناية ، اما الطائفة الثانية فتضم الالتزامات التى تتطلب تحقيق نتيجة معينة (١) .

وتستمد هذه التفرقة من فقه القانون الخاص ، حيث يجرى التمييز بين الالتزام بوسيلة أو ببذل عناية وفيه لا يلتزم المدين الا بالقيام بعمل معين أو ببذل عناية معينة دون أن يلتزم باحراز نتيجة معينة ، وبين الالتزام بتحقيق نتيجة ، حيث لا يفرض القانون على المدين انتهاك سلوك معين لتحقيق هذه النتيجة . ويستفاد من هذا التمييز فى مجال اثبات الخطأ فى جانب المدين ، اذ أنه فى الالتزام ببذل عناية يقع على من يطالب بالمسئولية عبء اثبات ان المدين لم يبذل العناية المطلوبة من الشخص المادى ، فى حين أن فى الالتزام بنتيجة يفترض القانون ثبوت الخطأ فى جانب المدين ان لم تتحقق هذه النتيجة ، ولا يفيى من ذلك الا اثبات ان هناك سببا اجنبيا لا يدل له فيه اعاقه عن التنفيذ (٢) .

(١) د٠ محمد حافظ غانم ، محاضرات فى المسئولية الدولية . مرجع

سابق ، ص ٩٤ .

(٢) د٠ عبدالرزاق احمد السنهورى ، الوجيز فى شرح القانون المدنى ،

الجزء الأولى ، نظرية الالتزام بوجه عام ، دار النهضة العربية ، القاهرة

١٩٦٦ ، ص ٧٧١ .

أما في القانون الدولي فيتحقق انتهاك الالتزام الدولي الذي يتطلب أداء تصرف معين على وجه التحديد حينما يكون مسلك الدولة مخالفا لما يتطلبه منها هذا الالتزام (١) ، وقد يتطلب هذا الالتزام أداء عمل معين أو الامتناع عن أداء عمل معين . وفي الحالة الأولى يتحقق الانتهاك بعدم أداء الدولة للعمل المطلوب بها للقيام به بموجب هذا الالتزام ، أما أداء الدولة لعمل معين نهى عنه القانون الدولي فيعد انتهاكا للالتزام بالامتناع عن أداء هذا الفعل .

كذلك يتحقق انتهاك الالتزام بنتيجة في القانون الدولي ، حينما لا يخز سلوك الدولة للنتيجة المطلوبة قانونا ، وقد كانت لجنة القانون الدولي سباقة إلى إبراز تفرقة أدق في هذا الإطار ، فقد ميزت اللجنة بين انتهاك التزام دولي يتطلب تأمين نتيجة محددة ، وبين التزام دولي يتطلب منع وقوع حدث معين .

ويتحقق انتهاك الالتزام الدولي الذي يتطلب تأمين نتيجة محددة ، حينما يفشل الشخص الدولي بالتصرف الذي قام به في أحداث الأثر للقانوني المحدد المتطلب بموجب هذا الالتزام (٢) أما فيما يتعلق بانتهاك الالتزام الدولي الذي يتطلب منع وقوع حدث معين ، كالالتزام بمنع التلوث البحري ، فإن انتهاك هذا الالتزام يتحقق إذا لم يؤد تصرف الدولة إلى

(١) المادة ٢٠ من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي . . .

«There is a breach by a State of an international obligation requiring it to adopt a particular course of conduct when the conduct of that State is not in conformity with that required of it by that obligation. » .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٢١ من مشروع قانون مسؤولية الدول ،

مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي . . .

« There is a breach by a State of an international obligation requiring it to achieve, by means of its own choice, a specified result if, by the conduct adopted, the State does not achieve the result required of it by that obligation » .

منع وقوع هذا الحدث (١) .

وتنطوى الاتفاقيات الدولية التي تتناول حماية البيئة البحرية من أوجه الأساس بها ، على صور مختلفة من انماط الالتزامات الدولية ، وإن كانت معظم هذه الالتزامات تندرج في نطاق الالتزامات بوسيلة أى تلك الالتزامات التي تتطلب القيام بتصرف معين على وجه التحديد سواء سلباً أو إيجاباً .

ومن الالتزامات التي تتطلب الامتناع عن القيام بتصرف معين ماساً بسلامة البيئة البحرية ، الالتزام الوارد في المادة الأولى من اتفاقية لندن لعام ١٩٥٤ (٢) الذي يقضى بحظر إفراغ النفط الخام أو مشتقاته أو أى خليط منه من السفن أو الناقلات ، في غير الحالات التي تنظمها الاتفاقية ، وإيضاً الالتزامات المتدرجة الواردة في مواد اتفاقية منع التلوث للبحر من السفن والطائرات المبرمة في أوسلو عام ١٩٧٢ (٣) ، والتي تقضى بحظر إفراغ النفايات من السفن والطائرات الى البيئة البحرية سواء حظراً مطلقاً أو حظراً نسبياً وفق ما تقضى به مواد ومرمقات هذه الاتفاقية .

ومن الالتزامات التي تتطلب القيام بتصرف معين على وجه التحديد ، وعلى نحو إيجابي ، الالتزام الوارد في المادة الخامسة من اتفاق التعاون

(١) المادة ٢٣ من مشروع قانون مسئولية الدول ، مرجع سابق ، وقد

نصت على أنه . .

• When the result required of a State by an international obligation is the prevention, by means of its own choice, of the occurrence of a given event, there is a breach of that obligation only if, by the conduct adopted, the State does not achieve that result. •

(٢) المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط ، لندن ،

١٩٥٤ ، مرجع سابق .

(٣) المواد الخامسة والسادسة والسابعة من اتفاقية منع التلوث

البحري الناجم عن القاء الفضلات من السفن والطائرات ، أوسلو ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

في التصدي لتلوث بحر الشمال بالنفط (١) ، الذى يقضى بأن تتعاون الدول الأطراف في تبليغ بعضها بالكوارث أو ببتس النفط السطحية المتواجدة في المنطقة وأن تطلب الى ربابنة السفن وملاحى الطائرات المسجلة داخل أراضيها ، بأن يبلغوا عن هذه الحوادث .

ومن الالتزامات التى تتطلب تحقيق نتيجة محددة ، تلك الالتزامات الواردة في مواد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (٢) ، ولأتى تفرض على الدول اعتماد قوانين ونظم تستهدف منع التلوث البحرى وخفضه والسيطرة عليه ، والالتزام هنا يتعلق باعتماد القوانين وليس بمنع التلوث . ويترتب على عدم اعتماد دولة ما للقوانين وللنظم التى تستوجبها مواد هذه الاتفاقية ، نشوء مسؤولية الدولة عن اخلالها بالالتزام الدولى الذى تطلب منها تحقيق هذه النتيجة .

أما الالتزامات التى تتطلب منع وقوع حدث معين ، فابرزها الالتزام بمنع وقوع التلوث البحرى المخصوص عليه في كافة الاتفاقيات الدولية ، التى عرضنا لها فيما سبق (٣) ، وقد أبرزت لجنة القانون الدولى مدى الارتباط بين مضمون المادة ٢٣ من مشروع موادها لقانون المسؤولية الدولية (٤) ، ولذى يتناول قاعدة « انتهاك للزام دولى يتطلب منع حادث معين » ، وبين موضوع حماية البيئة البحرية من التلوث ، فأشارت للجنة الى أن أهم القضايا التى أثرت بشأن مسؤولية الدول عن انتهاك التزامها الدولى بمنع وقوع حادث معين ، هى قضية مصهر تريل ، ولذى تناولت فيه المحكمة مسؤولية الدول عن منع التلوث العابر للحدود (٥) .

(١) اتفاق التعاون في التصدي لتلوث بحر الشمال بالنفط ، جون ، ١٩٦٩ ، مرجع سابق .
(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، المواد ٢٠٧ - ٢١٢ .

(٣) راجع ما سبق ، ص ١٩٧ وما بعدها .
(٤) تقرير لجنة القانون الدولى من أعمال دورتها الثلاثين ، عام ١٩٧٨ ، راجع ما سبق ص ١٩٥ .
(٥) المرجع السابق ، ص ١٩٥ - ٢٠٢ .

هذا ، ولا يجب أن يفهم مصطلح الحدث event المظهور وقوعه بمقتضى هذا الالتزام على أنه ضرر damage بالمعنى المستخدم في نظرية المسؤولية الدولية ، فالحدث وإن كان غالباً ما يكون ضاراً ، إلا أن هناك بعض الحالات التي يقع فيها الحدث المظهور دون ضرر (١) ، وذلك حين تبادر للدولة التي يقع في أراضيها للحدث المؤدى إلى التلوث ، بالحيولة دون حدوث للضرر ، ومن هنا فإن انتهاك الالتزام الدولي بمنع حدوث التلوث العابر للحدود ، لا يتوقف على حدوث ضرر التلوث .

ويرى البعض أن نشوء المسؤولية الدولية عن انتهاك الالتزام بمنع وقوع حدث معين ، لا يتوقف على وقوع هذا للحدث فقط ، ذلك أنه « يمكن اعتبار أن هذا الالتزام قد انتهك لا عندما يقع الحدث ولكن حينما يتزامن الحدث المنهى عنه مع الأعمال المنسوبة إلى الدولة » (٢) .

وفي الواقع فإن مسؤولية الدولة عن انتهاك الالتزام بمنع وقوع حدث معين ، تنشأ حينما يتبين أن الدولة عجزت عن منع وقوع الحدث بالتصرف الذي سلكته ، وأنه كان يمكن لها أن تتجنب وقوع الحدث لو اتبعت تصرفاً آخر ، إذ يجب أن تقوم سببية غير مباشرة بين وقوع الحدث والتصرف الذي سلكته الدولة لمنع وقوعه (٣) .

كذلك أوضحت لجنة القانون الدولي أنه لا يمكن إلغاء المسؤولية الدولية على عاتق دولة ما إلا إذا ثبت وقوع الحادث المظهور ، وإذا أمكن بالإضافة إلى ذلك لثبات وجود التقصير من جانب الدولة اللازمة بمنع الحدث .

(١) المرجع ذاته ، ص ١٩٩ .

(٢) « May be considered violated not when the event occurs but when the prohibited event and negligence imputable to the state coincide »

Handl: G. : State liability for environmental damage, Op. Cit, P. 540.

(٣) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين ، ١٩٧٨ ،

ص ١٩٩ .

أى بمعنى أن تتحقق علاقة السببية بين التصرف الذى اتبعته الدولة لمنع الحدث وبين الحادث الواقع بالفعل (١) .

وعلى ذلك جاءت صياغة المادة ٢٣ من مشروع مواد مسؤولية الدول معبرة عن هذه الشروط اللازمة لتقرير وقوع انتهاك للالتزام يتطلب منع وقوع حدث معين ، إذ نصت على أنه « إذا كانت النتيجة التى يقتضيها التزام دولى من دولة ما هى القيام بالوسيلة التى تتخارها بمنع وقوع حدث معين ، فلا يكون هناك انتهاك لذلك الالتزام إلا إذا لم تؤمن هذه الدولة بالتصرف الذى قامت به ، تحقيق هذه النتيجة » (٢) .

ـ وجوب سريان الالتزام فى مواجهة من ينسب إليه انتهاكه .ـ

يشترط لى يسأل للشخص الدولى عن انتهاكه لأحد الالتزامات الدولية ، أن يكون هذا الالتزام سارى المفعول فى مواجهة هذا الشخص الدولى . وبمقتضى هذه القاعدة فإن الشخص الدولى لا يعد مسؤولا دوليا عن انتهاك التزام دولى لم يتقرر فى مواجهته ، كذلك لا تنور مسؤولية الشخص للدولى عن انتهاك التزام دولى إلا عن الفترة الزمنية التى كان هذا الالتزام ساريا فيها فى مواجهة هذا الشخص الدولى ، ولا يمتد فى ذلك بسريان هذا الالتزام وقت اشارة المسؤولية او فى وقت تسوية المنازعة ، وكذلك لا تضيف صفة المشروعية على فعل الانتهاك ، اذا ما زال الالتزام عن عاتق الشخص الدولى بعد حدوث الانتهاك ، إذ تظل المسؤولية قائمة عن هذا الفعل الدولى غير المشروع ، فالعبرة بسريان الالتزام وقت حدوث الانتهاك (٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٣) تقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها رقم ٢٨ ، عام ١٩٧٦ .

مرجع سابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٩ .

وأذا كنا انتهينا الى عدم التعويل على مصدر الالتزام الدولي للبتفرقة بين هذه الالتزامات ، اذ تنسأوى الالتزامات الدولية ايا كان مصدرها ، فانه يحضرنا في مجال سريان الالتزام في مواجهة الشخص الدولي الذي ينسب اليه الانتهاك ، مشكلة نسبية اثر المعاهدات الدولية . فالفقه الدولي للراجع (١) ما يزال متمسكا بقاعدة الأثر النسبي للمعاهدات الدولية . حيث يقصر سريانها على أطرافها دون غيرهم ، في حين يحاول أحد الاتجاهات الحديثة في الفقه الدولي التخلص من آثار هذه القاعدة بالاستناد الى التمييز بين المعاهدات الدولية الحقيقية التي تبرم بين دولتين أو أكثر لمعالجة مسألة بعينها ذات اهتمام مشترك فيما بين أطرافها ولا تتعدى آثارها هؤلاء الأطراف . وبين المعاهدات الدولية للشارعة وهي معاهدت تصيخ قواعد قانونية دولية مقبولة من المجتمع ، أو تقرر قواعد مستقرة في العرف الدولي ، والغالب أن كافة الدول تلتزم بمثل هذه القواعد ، حتى ولو لم تنضم الى هذه المعاهدات (٢) .

هذا ويحاول جانب آخر من الفقه أن يستند الى التمييز السابق على نحو معايير لا يركن الى طبيعة المعاهدة بكونها عقدية أو شارعة ولكنه يستند الى ما تحل عليه المعاهدة نفسها ، فان تبين أن الإرادة الشارعة التي أبرمت هذه المعاهدة قد انصرفت الى قصر سريانها على أطرافها ، فان آثارها لا تمتد لتلزم الغير ، أما اذا قام دليل في المعاهدة على أن الإرادة الشارعة قد استهدفت أن تصبح المعاهدة قانونا دوليا يصرى على غير أطرافها فان آثار هذه المعاهدة تنصرف الى غير عاقدتها (٣) ، وذلك تطبيقا لمبدأ « الاشتراط لأجل الغير » ، *« stipulation pour autrui »* . وبحيث يمكن للدول الغير الاستفادة من الحقوق الواردة في هذه الاتفاقية ،

(١) ومن هذا الفريق الفقهي الغالب . .

-- Schwarzenberger, G. Op. Cit, PP. 458-461.

-- Oppenheim, L. Op. Cit, PP. 878-880

(٢) د . عبد الولد محمد الفار ، مرجع سابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٣) د . محمد طلعت الفنيهي . الأحكام العامة في قانون الأمم ، مرجع

سابق ، ص ٦٤٨ - ٦٥١ .

أما إذا كانت الاتفاقية تنطوي على التزامات مفروضة على الغير فإن مثل هذه الالتزامات لا تسرى على غير الأطراف في هذه الاتفاقية إلا بعد الموافقة الصريحة للدول غير الأطراف ، على هذه الالتزامات كتابية (١) .

وفي إشارة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها مثال حديث للمعاهدات الدولية الشارعة ، يرى جانب من الفقه الدولي أن الالتزامات الواردة في هذه المعاهدة لا تلزم الحول الغير ، إلا إذا كانت هناك قاعدة عرفية سابقة في الوجود عن هذه الاتفاقية وادمجت فيها فيما بعد ، فإن كافة الدول الأطراف وغير الأطراف في هذه الاتفاقية تنظر ملتزمة بهذه القواعد ، وحينئذ فإن مشكلة تحديد القواعد العرفية سابقة الوجود عن الاتفاقية ، تصبح من مسائل الإثبات ويتمين تحديدها في كل حالة (٢) .

وعموماً ، ودون استعراز الخوض في هذا الجدل الفقهي فإن الراجع فيها أن المعاهدات الدولية لا تلزم إلا أطرافها ، وهو ما انتهت إليه صياغة المادة ٣٤ من اتفاقية قانون المعاهدات (٣) . لذلك ، لا يمكن أن تنشأ مسؤولية دولية تجاه دولة ما عن انتهاك التزم ولرد في معاهدة دولية لم تكن هذه الدولة طرفاً فيها ، إلا إذا كانت الالتزامات الواردة في هذه المعاهدة تستند إلى مصدر آخر من مصادر القاعدة القانونية الدولية ، كالمعرف الدولي .

وقد تناولت لجنة القانون الدولي مسألة سريان الالتزام المنتهك في

(١) Lee, L.T., « The Law of the Sea Convention and Third States » A.J.I.L., Vol. 77, No. 3, 1983, P. 568

Lee. Op. Cit, PP. 567-568.

(٢)

(٣) اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، المبرمة عام ١٩٦٩ ، مرجع

سابق ، المادة ٣٤ ، وقد نصت على أنه :

« لا ترتب المعاهدات أية التزامات على دولة ثالثة ولا أية حقوق لها

دون موافقتها » .

مواجهة شخص القانون الدولي وقت وقوع الانتهاك (١) ، وميزت اللجعة بين الفعل المستمر والفعل المركب والفعل المتشعب (٢) وهي تفرقة لها أهميتها فيما يتعلق بتقرير المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة .

فالفعل المستمر ، وكما عرفته لجنة القانون الدولي ، هو « فعل وحيد يمتد خلال فترة زمنية محددة وذو طبيعة دائمة » (٣) ، أي أنه فعل واحد

(١) المادة ١٨ من مشروع قانون مسؤولية الدول ؛ مرجع سابق ، وقد جرى نصها كالآتي ..

١ - أن فعل الدولة غير المطابق لما يتطلبه منها الالتزام الدولي لا يشكل انتهاكا لهذا الالتزام ، إلا إذا جرى القيام بهذا الفعل في وقت كان فيه الالتزام نافذا إزاء تلك الدولة .

٢ - على أن فعل الدولة الذي لم يكن ، حين تم القيام به ، مطابقا لما يتطلبه منها التزام دولي نافذ إزاءها ، لا يعتبر فعلا غير مشروع دوليا إذا أصبح هذا الفعل في وقت لاحق لازما لزاميا بموجب قاعدة قطعية من القواعد العامة في القانون الدولي .

٣ - إذا كان لفعل الدولة غير المطابق لما يتطلبه منها التزام دولي ما ، طابع استمراري ، لا يكون هناك انتهاك لهذا الالتزام إلا بشأن للفترة التي يستمر خلالها الفعل بينما يكون الالتزام نافذا إزاء تلك الدولة .

٤ - إذا كان فعل الدولة غير المطابق لما يتطلبه منها التزام دولي ما ، يتألف من سلسلة أعمال أو اغفالات تتصل بحالات منفصلة ، يكون هناك انتهاك لهذا الالتزام إذا جاز اعتبار هذا الفعل مشكلا من الأعمال أو الاغفالات الواقعة خلال الفترة التي يكون فيها الالتزام نافذا إزاء تلك الدولة .

٥ - إذا كان فعل الدولة غير المطابق لما يتطلبه منها التزام دولي ما ، فعلا متشعبا مؤلفا من أعمال أو اغفالات صدرت عن نفس الجهاز أو عن أجهزة مختلفة من أجهزة الدولة بصدد نفس الحالة يكون هناك انتهاك لهذا الالتزام لو أن الفصل المتشعب غير المطابق للالتزام قد بدأ بعمل أو اغفال جرى خلال الفترة التي يكون فيها الالتزام نافذا فيها إزاء هذه الدولة . حتى لو اكتمل هذا الفعل بعد للفترة المذكورة .

انظر : تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين ،

١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها رقم ٢٨ ، لعام ١٩٧٦ ،

مرجع سابق ، ص ٢١٧ - ٢٢١ .

(٣) المرجع ذاته ، ص ٢١٧ .

يمتد ارتكابه لفترة زمنية مستمرة ومتواصلة ، اذ يظل ماضيا في انتهاكه للقانون الدولي طالما كان غير متوافق مع ما يتطلبه التزام دولي سار طوال فترة الانتهاك ، وقد ميزت لجنة القانون الدولي بين هذا الفعل المستمر وبين « الفعل اللحظي ذي الآثار المستمرة » (١) ، والذي يكتمل عنصره الموضوعي في اللحظة التي يتم فيها وقوع فصل الانتهاك ، ودون النظر الى استمرارية آثاره .

اما الفقيه « أجو » فقد كان له رأيا مخالفا لا يفرق فيه بين الفعل غير المشروع المستمر ، والفعل غير المشروع اللحظي ممتد الآثار ، ما دام كلاهما يظل مستمرا في الوجود محدثا حالة تظل قائمة وغير مشروعة (٢) ، كذلك يأتي الفقيه « رويز » ، مسايروا لرأى الفقيه « أجو » ، فيرى أن الفعل غير المشروع يعد مستمرا ما دلم الاجراء قائما (٣) .

ولكننا نرى وجوب التفرقة بين الفعل غير المشروع ذي الطابع الاستمراري ، والفعل غير المشروع اللحظي ممتد الآثار ، ونفتق في ذلك مع ما انتهى اليه رأى لجنة القانون الدولي (٤) ، بأن وقت حدوث الفعل غير المشروع يتحدد في اللحظة التي يكتمل فيها عنصره الموضوعي ، وحيث لا تؤثر استمرارية آثار هذا الفعل في اضافة الطابع الاستمراري عليه .

ومن هنا ، يمد لتصريف المتمد للنقط من السفن والهلأثرات ، من الأعمال المستمرة غير المشروعة ، طالما ظل هذا التصريف متدفقا من السفينة أو الناقلة ، أما التلوث الذي تستمر آثاره بعد حدوثه ، فلا يمد من الأعمال المستمرة غير المشروعة ، بل يمد من آثار هذا الفعل غير المشروع المستمرة . اما وقت انتهاك الالتزام الدولي هنا ، فيتحدد بالمدة التي تم خلالها التصريف . وعلى ذلك يعد الفعل المستمر غير مشروع في هذه الفترة فقط ، والتي

(١) المرجع ذاته ، ص ٢١٨ .

(٢) Y.I.L.C., 1978, Vol. II, part one, PP. 38-43

(٣) Arangio-Ruiz, First Report, 1988, Op. Cit, P. 14.

(٤) تقرير لجنة القانون الدولي ، عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين ،

١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

يكون الالتزام الدولي خلالها مسارى المفعول في مواجهة الدولة (١) ، ، ولذلك لا تسأل الدولة عن هذا الفعل ، خلال الفترة قبل أو بعد مدة سريان الالتزام .

والى حين يتحقق انتهاك شخص القانون الدولي لاللتزام دولى بفعل غير ممتد زمنيا لحظة ارتكاب هذا الفعل دون النظر الى استمرارية آثاره (٢) فإن الانتهاك الذى يتم بفعل مستمر يتحقق لحظة بدء هذا الفعل وان ظلت مدة الانتهاك ممتدة طالما ظل فعل الانتهاك مستمرا (٣) ، ففعل اغمرق النفائات المشعة هو فعل لحظى غير ممتد زمنيا يتحقق لحظة اغراق النفائات دون النظر الى آثارها الضارة ، أما فعل تصريف النفط من السفن والناقلات فهو مستمر طالما ظل التصريف مستمرا ويتحقق الانتهاك فيه فور بدء عملية التصريف وان امتد هذا الانتهاك طوال فترة التصريف المستمرة .

أما الفعل المركب فهو « الفعل الذى يتكون من سلسلة أفعال أو امتناغات، كل منها مستقل عن الآخر ومتصل بحالة منفصلة ، ولكن يتوافر في مجموعها كل شروط انتهاك التزام دولى محدد » (٤) .

ويتحقق انتهاك الالتزام ، بفعل مركب اذا كان ما وقع من أفعال أو

(١) المادة ٣/١٨ من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق .

(٢) المادة ٢٤ من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق ، وقد

جرى نصها كما يلي .

« يقع انتهاك الدولة لاللتزام دولى بفعل غير ممتد زمنيا لحظة

قيامها بذلك الفعل ، ولا يمتد زمن الانتهاك الى ما بعد تلك

اللحظة ، حتى اذا استمرت آثار الفعل فيما بعدها » .

تقرير لجنة القانون الدولي عن دورتها الثانية والثلاثين ، عام ١٩٨٠ ،

مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٣) المادة ١/٢٥ من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق ،

وقد جرى نصها كما يلي .

« يقع انتهاك الدولة لاللتزام دولى بفعل ذى طابع استمرارى

لحظة بدء ذلك الفعل ، ومع ذلك فإن مدة ارتكاب الانتهاك تمتد

طوال فترة استمرار الفعل وبقائه غير مطابق للالتزام الدولي ،

(٤) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها رقم ٢٨ ، ١٩٧٦ ،

مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

امتناعات خلال فترة سريان الانتهاك يمكن أن يشكل فعلا يصح وصفه بعدم المشروعية (١) وهنا تتحدد لحظة الانتهاك بوقت اتمام الفعل أو الاغفال المكون للفعل المركب ، وإن ظلت فترة هذا الارتكاب ممتدة ، طوال تكرار هذه الأعمال أو الاغفالات (٢) .

وأما الفعل المتشعب فهو للفعل الذى يتكون من « جماع سلسلة أعمال أو امتناعات صدرت عن جهاز واحد وتتصل بمسألة واحدة » (٣) ويتحقق انتهاك الفعل المتشعب إذا ما بدأ للفعل خلال فترة سريان الالتزام ولو تم استكمال هذا الفعل بعد هذه الفترة (٤) ، أما وقت الانتهاك فيتحدد باللحظة التى يتم فيها آخر الأعمال أو الاغفالات التى تشكل هذا الفعل ، ويمتد زمن الانتهاك فى الفترة ما بين وقوع العمل أو الاغفال الذى بدأ به الانتهاك ، ووقوع العمل أو الاغفال الذى اكتمل الانتهاك به (٥) .

(١) المادة ١٨/٤ من مشروع قانون مسئولية الدول ، مرجع سابق .
(٢) المادة ٢٥/٢ من مشروع قانون مسئولية للدول ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلى :

« يقع انتهاك الدولة للالتزام دولى بفعل مركب من سلسلة أعمال أو اغفالات تتصل بحالات منفصلة لحظة اتمام العمل أو الاغفال الذى يقرر وقوع الفعل المركب ، ومع ذلك فإن مدة ارتكاب الانتهاك تمتد من وقت صدور أول عمل أو اغفال يشكل الفعل المركب غير المطابق للالتزام الدولى ، وتستمر طوال تكرار مثل هذه الأعمال أو الاغفالات » .

(٣) تقرير لجنة القانون الدولى ، الدورة ٢٨ ، ١٩٧٦ ، مرجع سابق .

ص ٢١٩

(٤) المادة ١٨/٥ من مشروع قانون مسئولية للدول ، مرجع سابق .
(٥) المادة ٢٥/٣ من مشروع قانون مسئولية للدول ، وقد جرى نصها كما يلى ..

« يقع انتهاك الدولة للالتزام دولى بفعل متشعب مؤلف من أعمال أو اغفالات متلاحقة صدرت عن نفس الجهاز أو عن أجهزة مختلفة من أجهزة الدولة بصدد نفس الحالة ، لحظة اتمام آخر الأعمال أو الاغفالات التى تشكل ذلك الفعل ، ومع ذلك فإن مدة ارتكاب الانتهاك تمتد طوال الفترة ما بين وقوع العمل أو الاغفال الذى بدأ به الانتهاك ووقوع العمل أو الاغفال الذى اكتمل به الانتهاك » .

(م ٢٠ - البيئة البحرية)

- انتهاك الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية - جريمة دولية :

يتفق معظم الفقه الدولي على أن عدم المشروعية الدولية تترتب على انتهاك أى للالتزام دولي ، فلا عبء بمحمل الالتزام المنتهك في تقرير عدم المشروعية (١) ، وقد تأيحت هذه القاعدة في أعمال لجنة القانون الدولي فأقرت بأنه : « يكون فعل الدولة الذي يشكل انتهاكا للالتزام دولي فعلا غير مشروع دوليا ايا كان موضوع الالتزام المنتهك » (٢) .

ومع ذلك فقد أوردت اللجنة استثناء على هذه القاعدة ، مستحثة بذلك حكما جديدا في القانون الدولي ، إذ قدرت « أن الفعل غير المشروع دوليا يشكل جريمة دولية حين ينجم عنه انتهاك الدولة للالتزام دوليا ، هو من علو الأهمية بالنسبة لصيانة مصالح أساسية للجماعة الدولية بحيث تعترف هذه الجماعة كلها بأن انتهاكه يشكل جريمة دولية » (٣) .

وقد عدت اللجنة أمثلة لبعض الانتهاكات التي يمكن أن تشكل الجريمة الدولية (٤) ، كان من أبرزها ذلك « الانتهاك الخطير للالتزام دولي ذي أهمية

(١) ومن هؤلاء الفقهاء ، نذكر ..

— Oppenheim, L., Op. Cit, PP. 337-343

— Schwarzenberger, G., Op. Cit, P. 563.

— De Aréchaga, International Responsibility, Op. Cit, P. 534.

(٢) المادة ١٩/١ من مشروع قانون مسؤولية الدول ، وقد جرى نصها

كما يلي ..

« An act of a State which constitutes a breach of an international obligation is an internationally wrongful act, regardless of the subject-matter of the obligation breached ».

Y.I.L.C, 1980, Vol. II, part Two, Op. Cit, P. 32

(٣) المادة ١٩/٢ من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق ، وقد

جرى نصها كما يلي ..

« An internationally wrongful act which results from the breach by a State of an international obligation so essential for the protection of fundamental interests of the international community that its breach is recognized as a crime by that community as a whole constitutes an international crime ».

(٤) المادة ١٩/٣ من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق .

جوهري لحماية البيئة البشرية والحفاظ عليها كالتزام حظر التلوث الجسيم للبحر ، (١) •

ولابد من أهمية الالتزامات التي فصلتها بنود الفقرة الثالثة من المادة التاسعة عشرة سالف الذكر ، انتهت اللجنة الى ان أى فعل غير مشروع لا يندرج في إطار الجرائم الدولية وفق ما فصلته هذه المادة ، فان هذا الفعل يعد بمثابة جنحة دولية (٢) •

وفي تقديرنا ان هذه المادة تسمى الى وضع نظام للمسئولية الدولية الجنائية عن هذه الاعمال غير المشروعة دوليا ، وهي مسئولية تتجاوز في آثارها العواقب القانونية للمسئولية الدولية المدنية التي لاتعرف من صور اصلاح الضرر مالا يتجاوز طلب وقف الفعل غير المشروع واعادة الحال الى ما كان عليه قبل الانتهاك والتعويض المادى والترضية بصورها المختلفة • وهذه المسئولية الدولية الجنائية تستهف بتقرير عقوبات في صورة تدابير قسرية وغير قسرية تتقرر للدولة المضرة • أو لغيرها من أشخاص القانون الدولي ، بهدف ردع وعقاب وتأييب الشخص الدولي مقترف الجريمة الدولية (٣) •

وفي الواقع فان المجتمع الدولي بصورته الحالية ، لا يمكن ان يقبل تقرير مثل هذه العقوبات التي لن تؤدي في النهاية الا الى تهديد السلم والأمن الدولي في مجتمع مازال أشخاصه يتمتعون بقدر كبير من سيادتهم المطلقة ،

(١) المادة ١٩/١ د ، من مشروع قانون مسئولية الدول ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي :

• A serious breach of an international obligation of essential importance for the safeguarding and preservation of the human environment, such as those prohibiting massive pollution of the atmosphere or of the Sea.

(٢) المادة ٤/١٩ من مشروع قانون مسئولية الدول ، مرجع سابق •

(٣) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين ،

١٩٧٦ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ - ٢٦٠ •

الأمر الذى يجبو واضحا من عزوف الدول عن الاقرار سلفا بمسئوليتها المطلقة عن النتائج الضارة للأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، ومما دعى هذه الدول الى القاء تبعه هذه المسؤولية المطلقة على عاتق المشغلين الخاصين لهذه المشروعات ذات السمة الخطرة ، فكيف يتسنى والأمر كذلك أن تقبل الدول انزال عقوبات بها في اطار المسؤولية الدولية للجنائية .

وعموما فالأمل وعايد في تقرير امكانية لقامة هذا النمط من المسؤولية الدولية الجنائية لردع وعقاب وتاديب أشخاص المجتمع الدولي الذين مازالوا لا يدركون خطورة المساس بسلامة البيئة الانسانية ، خاصة وأن المجتمع الدولي يشهد حاليا ، ادراكا متناميا بخطورة ما أصاب البيئة من تلوث ودمار ، وربما يتسع المجال لفرض مثل هذه العقوبات من خلال جهاز دولي ، لتتلافى الاعتراضات التقليدية المتطعة بسيادة الدول .

وفي هذا السياق فمن الملائم ، ولو في ظروف المرحلة الراهنة من مراحل تطور المجتمع الدولي أن يطرح على بساط البحث القانوني الدولي ، امكان النص في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسؤولية عن اوجه المساس بسلامة البيئة ، على جواز تمتع كافة أشخاص المجتمع الدولي بحق الادعاء في مواجهة حالات الانتهاكات الدولية للمصالح الأساسية ذات الأهمية البالغة لحماية البيئة الانسانية والحفاظ عليها ، من أجل مصلحة المجتمع الدولي كله .

وقد كان للفقيه « برونلى » ، فضل السبق في إبراز مثل هذا الاقتراح من قبل ، لمواجهة بعض الجرائم الدولية كتجارة الرقيق والقرصنة والجرائم ضد الانسانية والحرب العدوانية ، حيث أشار الى وجود اتجاه في القانون الدولي يعيل الى الاعتراف بوجود مصلحة قانونية لدول أخرى غير الدولة المتضررة مباشرة ، فيما يتعلق بيمض الالتزامات ، مما يستدعى النص على اقامة دعوى الكافة *erga omnes* لمواجهة انتهاكات الالتزامات بالصفة الأساسية التي تقع في مواجهة الكافة (١) .

كذلك يقدم الأستاذ الدكتور محمد السعيد الدقاق ، دراسة حول هذا الموضوع (١) نجد فيها ملاذا لتأييد مطلبنا نحو تقرير حق الدول في اثاره دعوى المسؤولية أمام القضاء الدولي حماية لمصلحة المجتمع الدولي في الحفاظ على البيئة ، بغض النظر عن المصلحة الذاتية للدولة المدعية . اذ ينتهى في هذه الدراسة الى التاكيد على « ان الاعتراف بوجود مصلحة اجتماعية تتعلق بالصحة الدولية ككل ، وان الاحساس بضرورة حمايتها بدعوى قضائية لم تعد من الأمور التي تدخل في عالم الامانى ، وانما أصبحت قاب قوسين أو ادنى من القانون الوضعي » (٢) .

المبحث الثاني

العنصر الشخصى للمسئولية

المسئولية في القانون الدولي ، علاقة قانونية تنشأ بين اشخاص هذا القانون ، وبالتالي يشترط الفقه الدولي لقيام المسئولية الدولية ، ان يسند انتهاك الالتزام الدولي الى أحد اشخاص القانون الدولي (٣) ، باعتباره

(١) د. محمد السعيد الدقاق ، مرجع سابق .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٣) من الفقه الدولي الذى يتطلب الاسناد كشرط لقيام المسئولية

الدولية . .

— De Aréchaga : International Responsibility, Op. Cit. P. 544.

— Amerasinge : Imputability in the Law of State Responsibility for Injuries to Aliens, Revue Egyptienne de Droit International, Cairo, Vol. 22 , 1966, P. 95.

— Oppenheim L., Op. Cit, P. 340.

— Brownlie, I : Op. Cit, P. 434.

— د. محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسئولية الدولية ، مرجع سابق .

ص ٩٩ .

— د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة

السادسة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .

— د. محمد طلعت الفينيمى ، الاحكام العامة في قانون الأمم ، مرجع

سابق ، ص ٨٩٥ .

الشرط الثاني لقيام المسؤولية الدولية ، والذي يكون عنصرها الشخصي .

كذلك فقد تطلب القضاء الدولي في مناسبات عديدة ، ضرورة اسناد الأفعال غير المشروعة الى شخص من اشخاص القانون الدولي كشرط أساسي لقيام المسؤولية الدولية تجاهه (١) .

ويقصد باسناد « Imputability » للفعل غير المشروع دوليا ، أن ينسب هذا الفعل الى شخص من اشخاص القانون الدولي ، بالدول والمنظمات الدولية باعتبارها اشخاصا اعتبارية ، تمارس نشاطها من خلال اشخاص طبيعية يشكلون في الجمل اجهزة هذه الأشخاص الدولية . وتتقضى قواعد المسؤولية الدولية أن تنسب الأفعال غير المشروعة التي يأتيا هؤلاء الأشخاص الطبيعيين ، للأشخاص الدولية التابعين لها ، وذلك كي تنشأ مسؤولية الدولية تجاه هذه الأشخاص الدولية .

ويتطلب القانون الدولي كذلك ، ولكي ينسب تصرف ما الى أحد اشخاصه ، أن تتوافر صلة قانونية بين مرتكب الفعل غير المشروع وبين شخص القانون الدولي . وتتحدد هذه الصفة بما يمنحه القانون الداخلي لأجهزة الدولة وموظفيها من اختصاصات ، حيث يتفق الفقه الدولي (٢) ،

(١) ونذكر من هذه للقضايا .

- الحكم الصادر عام ١٩٣١ من لجنة الدعاوى الأمريكية -
المكسيكية في قضية شركة Dickson car wheel حيث تطلبت لجنة

التحكيم ضرورة نسبة الفعل غير المشروع الى الدولة للقضاء بمسئوليتها ،
-- U.N.R.I.A.A, Vol. IV, P. 678.

- وكذلك في قضية فوسفات مرلكش بين إيطاليا وفرنسا التي
عرضت على المحكمة الدائمة للعدل الدولي عام ١٩٣٨ حيث طالبت المحكمة
بنوافر شرط الاسناد للقضاء بمسؤولية الدولة عن فعل غير مشروع .
-- P.C.I.J., Series A/B, No. 74, P. 28.

(٢) من هذا الفقه الدولي ، أنظر :

• د. محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .
• د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة السادسة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .
=

على أن الأفعال أو الامتناعات التي يأتيها ممثلو Agents الأشخاص الدولية ، أو أعضاء أجهزتها Organs الذين يمنحهم القانون الداخلي أو النظام الأساسي للشخص الدولي هذه الصفة الرسمية ، تعد تصرفاتهم بمثابة فعل صادر عن الشخص الدولي الذي منحهم هذه الصفة ، طالما كانوا - عند ارتكابهم للفعل الدولي غير المشروع - يمارسون اختصاصهم بهذه الصفة الرسمية .

وتسرى قواعد اسناد الأفعال غير المشروعة دوليا على أفعال ممثلي وأعضاء الأشخاص الدولية سواء أكانت دولا أو منظمات دولية ، وإن اختلفت هذه القواعد وفقا لما تملبه طبيعة الشخصية القانونية للدول والتي تختلف عن الشخصية الدولية المحدودة التي تتمتع بها المنظمات الدولية .

أولا : اسناد للفعل غير المشروع لدولة ما . .

القاعدة العامة في هذا السياق أن « سلوك الشخص أو الأشخاص الذين يحدون في منزلة العضو في جهاز الدولة - طبقا لنظامها القانوني الداخلي - ويزاولون أعمالهم بموجب هذه الأهلية ، تعد أفعالهم - في نظر القانون الدولي - وكأنها من فعل للدولة » (١) .

— مسؤولية الدولة عن أعمال أعضائها تستند إلى معيار وظيفي . .

يتفق الفقه والقضاء الدولي على أن خضوع الموظف للدولة ، ورعايتها

= د. محمد طلعت الغنيمي ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ، ص ٤٥١

Rousseau, Ch. : Droit International Public, Op. Cit, P. 27

— De Aréchaga, J. : International Law in the Past Third of a Century, Op. Cit, P. 243.

— Ago : Third report on State Responsibility, Op. Cit, P. 243.

- Brownlie, I. : Op. Cit, P. 445.

« The conduct of a person or group of persons who (١) according to the internal legal order of a State, possess the status of organs of that State and are acting in that capacity in the case in question, is considered as an act of the State from the standpoint of international law». Ago, Op. Cit, P. 243.

واشرافها على أدائه لعمله ، يعد المعيار الأمثل الذى يمكن من خلاله إسناد أعمال الموظف لدولته (١) . فالعلاقة التى يمسند على أساسها أعمال موظفى الدولة الى دولهم ، هى علاقة التبعية الادارية الوظيفية باعتبارهم اعضاء فى جهاز الدولة ، ولا عبء هنا يكون هذا الجهاز منتميا الى أى من السلطات التشريعية او التنفيذية . او القضائية فى هذه الدولة . فالإعمال غير المشروعة دوليا لجميع موظفى هذه الأجهزة ، وايا كانت طبيعة الوظائف المقررة لموظفيها ، ودرجاتهم فى السلم الادارى ، فان أعمالهم غير المشروعة دوليا تنسب الى دولتهم و طالما تمت تصرفاتهم بهذه الصفة (٢) . فالشرط الجوهرى لسريان تصرف عضو أحد أجهزة الدولة فى حق دولته ، ان يرتكب للعضو الفعل غير المشروع بصفته التى منحها له القانون الداخلى للدولة ، فاذا وقع التصرف من ممثل الدولة بصفته الشخصية ، فان تصرفه يعد فى حكم تصرفات الأفراد للعاديين ولا تسأل عنها دولته (٣) ، وفق قواعد المسؤولية الدولية فى هذا السياق .

وقد صاغت لجنة القانون الدولى هذه القاعدة فى مشروع موادها الذى تعده حاليا لقانون مسؤولية الدول ، وانتهت الى أنه « يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولى تصرف أى جهاز من أجهزتها له هذه الصفة

(١) د . سمير محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

(٢) المادة السادسة من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق ، ص ٦١ . وقد نصت على أنه :

« يعتبر تصرف جهاز من أجهزة الدولة فعلا صادرا عن هذه الدولة بمقتضى القانون الدولى سواء كان هذا الجهاز ينتمى الى السلطة التأسيسية او التشريعية او التنفيذية او القضائية او غيرها من السلطات ، وسواء كانت وظائفه ذات طبيعة دولية او داخلية ، وسواء كانت له فى تنظيم الدولة مكان الرئيس او المروءوس » .

(٣) د . حامد سلطان ود . عائشة راتب ود . صلاح الدين عامر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .

بمقتضى القانون الداخلى لتلك الدولة ، شريطة ان يكون ذلك الجهاز قد تصرف
بهذه الصفة في الحالة المعنية ، (١) .

كذلك عاودت اللجنة التأكيد على القاعدة المستقرة في الفقه الدولى
التقليدى التى تخرج من نطاق الأفعال المنسوبة للدولة ، الأفعال غير المشروعة
التي يرتكبها شخص أو فريق من الأشخاص لا يعمل لحساب الدولة (٢) ،
باعتبار ان الدول لا تسال عن تصرفات الأفراد العاديين ، الا اذا ثبت انها
تصرت في اتخاذ للناية الواجبة لمنع وقوع تصرفاتهم الضارة ، او لأن الدولة
تصرت في ضبط هؤلاء الموظفين أو معاقبتهم ، وقد استقرت هذه القواعد في
القانون الدولى ، ضمن قواعد معاملة الأجانب ، لكن يستدعى الأمر تطويعها
لقتلائهم مع قواعد المسؤولية في القانون الدولى للبيئة ، على نحو يجى
تفصيله فيما بعد .

اسناد اعمال موظفى الدوله الذين يتجاوزون حدود اختصاصاتهم ..

اثير في فقه القانون الدولى ، مشكلة مدى امكانية اسناد تصرفات اعضاء
اجهزة الدولة الذين يزولون اعمالهم بصفقتهم الرسمية ، ومتجاوزين حدود
اختصاصاتهم المحددة قانونا ، أو مخالفين لما يصدر لهم من تعليمات وظيفية .
وقد جرى الفقه الدولى التقليدى - في مطلع هذا القرن - على عدم اسناد
مثل هذه للتصرفات التى يأتونها موظفوا الدولة خارج اختصاصاتهم ، الى
دولهم (٣) ثم بدأ تحول تدريجى نحو الاعتراف بمسؤولية الدولة عن اعمال موظفيها

(١) المادة الخامسة من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق ،

ص ٦١ .

(٢) المادة ١/١١ ، من مشروع قانون مسؤولية الدول ، مرجع سابق ،

ص ٦٣ ، وقد نصت على ما يلى ..

١ - لا يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولى ،

تصرف شخص أو فريق من الأشخاص لا يعمل لحساب هذه

الدولة .

De Arêchaga, J. : International Law in The Past Third of (٣)

A Century, Op. Cit, PP. 277-278.

التي تتم خارج اختصاصاتهم الوظيفية ، ففي المناقشات التي جرت في اللجنة الثالثة من مؤتمر لاهاي ١٩٣٠ لتقنين قواعد القانون الدولي ، عارض مندوبوا ستة دول كان أبرزهم ممثل مصر في المؤتمر - عارضوا اقرار مبدأ مسؤولية الدولة عن أعمال موظفيها التي تجري خارج اختصاصهم (١) ، ومع ذلك فقد انتهى المؤتمر الى الاقرار بالنسبي بهذا المبدأ فاكثفت بأن يبدو الموظف وكأنه يزاوئ مهام وظيفته الرسمية (٢) .

وبصيغة أكثر صراحة أقر الفقيه « جارسيا امادور » بهذا المبدأ في مشروع المادة الثالثة لقانون مسؤولية الدول الذي قدمه الى لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٨ ، فنص على أن « المسؤولية الدولية للدولة ، تنشأ حينما يتجاوز الموظف للرسمي حدود اختصاصه فدياً استخدام صلاحيات وظيفته » (٣) ، ولكن الفقيه « جارسيا امادور » يعاود الحذر فينص على أنه « فيما يتعلق بالفقرة السابقة يراعى أن الدولة لا تسال دولياً عن فعل الموظف

(١) Ago : Fourth report on State Responsibility, Doc. A/CN. 4/264 and Add.1, Y.I.L.C, 1972, Vol. II, P. 80.

(٢) المادة الثامنة من قرارات مؤتمر تقنين القانون الدولي عام ١٩٣٠ ، وقد نصت على ..

٢ - « تترتب قبل الدولة مسؤولية دولية عن الأضرار التي تلحق بأجنبي نتيجة عمل صادر عن أحد موظفيها تحت ستار صفته الرسمية اذا كان في هذا العمل مخالفة للالتزامات الدولية - على أن لا تسال اذا كان خروج الموظف على سلطته من الموضوع بحيث كان من الواجب على المشتكى أن يفيه اليه وأن يمنع بناء على ذلك وقوع الضرر عليه » .

انظر د. محمود سامي جنيبة ، مرجع سابق ، ص ٤٥٩ - ٤٦٠ .

(٣) المادة ٢/٣ من مشروع قانون مسؤولية الدول المقدم الى لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٨ ، وقد نصت على ..

(2) The intentional responsibility of the State is like wise involved if the official concerned exceeded his competence but purported to be acting by virtue of his official capacity » .

Amador, G. : International Responsibility, Third report, Doc. A/CN. 4/III, Y.I.L.C, 1958, Vol. II, P. 71. .

إذا كان خروجه عن اختصاصه من الواضح بحيث يدركه الأجنبي ويكون بإمكانه تجنبه ، (١) .

وقد كان القضاء الدولي أكثر وضوحاً ، في التمسك بهذه القاعدة ، ففي قضية كير « Cairo » عام ١٩٢٩ (٢) ، قضت لجنة الدعاوى الفرنسية المكسيكية التي نظرت هذه القضية ، بمسئولية المكسيك عن قيام ضابطين مكسيكيين بقتل هذا المواطن الفرنسي ، واستندت اللجنة في حكمها إلى أن تصرف الموظف خارج نطاق اختصاصه لا يعفى الدولة من مسئوليتها الدولية .
ظالماً كان هذا الموظف مستنداً إلى صفته الوظيفية (٣) .

وقد استقر هذا المبدأ في الفقه والقضاء الدولي ، وتضمنه مشروع مواد مسئولية الدول الذى تعده لجنة القانون الدولي حالياً (٤) .
وعلى ذلك فإن الأفعال الماسة بسلامة البيئة البحرية التى تصدر من موظفى الدولة خارج حدود اختصاصهم ، يترتب عليها نشوء المسئولية الدولية تجاه دولتهم .

- تحمل الدولة لتصرفات افراد لا يعدوا ضمن موظفيها الرسميين -

يعول للقانون الدولي على العلاقة الوظيفية التى تربط بين الدولة .
والعاملين بأجهزتها المختلفة ، لكى ينسب الى الدولة تصرفاتهم ، وقد اثبتت

(١) المرجع ذاته ، المادة ٢/٣ .

(٢) راجع ما سبق ، ص ١٤٩ .

Harris, Op Cit, PP. 400-401.

(٣)

(٤) المادة العاشرة من مشروع مواد مسئولية الدول ، مرجع سابق ، وقد

جرى نصها كما يلى .

« يعتبر فعلاً صادراً عن الدولة بمقتضى القانون الدولي ، تصرف أى جهاز من أجهزتها أو من أجهزة كيان حكومى إقليمى أو كيان مخول صلاحية ممارسة بعض اختصاصات السلطة الحكومية ، إذا تجاوز للجهاز في تصرفه بهذه الصفة ، في حالة معينة ، حدود صلاحياته وفقاً للقانون الداخلى أو خالف التعليمات المتعلقة بنشاطه » .

للممارسات الدولية أن الدول قد تستخدم أشخاصاً لا يتمتعون بصفة الموظف الرسمي ، كما قد تقتضى بعض الظروف الداخلية في بعض الدول أن يمارس أشخاص عاديون بعض اختصاصات السلطات الحكومية في غيبة الأجهزة المعنية . فيؤدى تطبيق المعيار الوظيفي على تصرفاتهم الى عدم مسالة دولهم عن تصرفاتهم .

وطبقا للقواعد العامة في القانون الادارى الداخلى ، فان الشخص الذى « عين تعيينا معييا أو لم يصدر بتعيينه قرار اطلاقا » (١) ، تعد تصرفاته باطلا ولا تسأل عنها الدولة داخليا ، الا ان مقتضيات الصالح العام دعت الى استناد القضاء الادارى للظاهر العام والى مقتضيات سير المرافق العامة سيرا منتظما ، فاستحدثت نظرية الموظف الفعلى التى بمقتضاها غتت قرارات هؤلاء الأشخاص سارية في مواجهة دولتهم وفي مواجهة الكافة (٢) .

وقد استنعت لجنة القانون الدولى الى هذا الذى استقر في فقه القانون الادارى الداخلى ، وحملت الدول تصرفات الافراد العاديين الذين يعملون واقعيا لحساب الدولة ، او كانوا يمارسون فعليا بعض الاختصاصات الحكومية في غيبة السلطات الرسمية ، وفي ظروف تبرر ممارسة تلك الاختصاصات (٣) ، كحالات الثورات والعصيان والاضطرابات الداخلية .

(١) د . سليمان محمد الطماوى ، الوجيز في القانون الادارى ، دار

الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣١١ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣١١ - ٣١٣ .

(٣) المادة الثامنة من مشروع قانون مسئولية الدول ، مرجع سابق .
وقد نصت على ..

« يعتبر ايضا فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولى تصرف شخص او فريق من الأشخاص :

أ - اذا ثبت أن ذلك الشخص ، أو ذلك الفريق من الأشخاص ، كان يعمل في الواقع لحساب هذه الدولة .

ب - أو اذا كان ذلك للشخص ، أو ذلك الفريق من الأشخاص ، يمارس في الواقع بعض اختصاصات السلطة الحكومية في غياب السلطة الرسمية وفي ظروف كانت تبرر ممارسة تلك الاختصاصات » .

• - تحمل الدول لأفعال حركات التمرد التي تمتدلى على الحكم بالفعل • •

• . يجمع الفقه والقضاء الدولى على عدم مسئولية الدول عن أفعال حركات التمرد والمصيان التي تقع في إقليم الدولة ، الا اذا نسب الى الدولة تقصيرا في اتخاذ العناية الواجبة في مثل هذه الظروف وبما هو متاح لديها من وسائل لمنع التمرد أو قمعه (١) •

• اما اذا استولت جماعة الثورة على الحكم فان تصرفاتهم منذ اندلاع الثورة تنسب الى الدولة ، وحينئذ تعد هذه الدولة مسئولة عن الأفعال غير المشروعة دوليا التي ارتكبها هؤلاء الثوار (٢) •

• - تحمل الدولة لتصرفات أجهزة تابعة لدول أخرى أو لمنظمة دولية :

إذا ما استعانت دولة ما بأفراد تابعين لدول أخرى أو لمنظمات دولية ، لأداء أعمال لحساب هذه الدولة ، وكانوا في ممارستهم لمعلم في هذه الدولة ، خاضعين لسلطانها ورقابتها ويؤدون أعمالهم وفق نظمها . فان تصرفاتهم

Brownlie, I. Op. Cit. P. 452-453.

(١)

وكذلك المادة ١٤/١ ، من مشروع مواد مسئولية الدول ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي :

• « لا يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولي تصرف جهاز من أجهزة حركة تمردية قائمة في إقليم هذه الدولة أو في أى إقليم آخر خاضع لولايتها » •

(٢) د • حامد سلطان ود • عائشة راتب ود • صلاح الدين عامر ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ •

وكذلك المادة الخامسة عشرة من مشروع مواد مسئولية الدول ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي • •

١ - « يعتبر فعل الحركة التمردية التي تصبح الحكومة الجديدة لدولة ما فعلا صادرا عن هذه الدولة ، على أن ذلك لا يخل بتحصيل للدولة المذكورة تصرفا كان من شأنه قبل ذلك أن يعتبر فعلا صادرا عن الدولة » •

٢ - « يعتبر فعل الحركة التمردية التي تسفر أعمالها عن تكوين دولة جديدة في جزء من إقليم دولة موجودة من قبل أو في إقليم خاضع لولايتها فعلا صادرا عن الدولة الجديدة » •

تنسب إلى هذه الدولة (١) .

ومؤدى هذا أن كافة الأعمال غير المشروعة الماسة بسلامة البيئة البحرية التى يمكن أن يحدثها أفراد أو أجهزة تابعة لدول أخرى أو لمنظمة دولية استقدمتهم لحدى الدول للعمل لحسابها وتحت رقابتها واشرفها ، تعد أفعالا غير مشروعة صادرة عن هذه الدولة ذاتها وترتب مسئوليتها الدولية .

ويخرج من نطاق أفعال الدولة « ما يقع في إقليمها أو في أى إقليم آخر خاضع لولايتها من تصرف جهاز تابع لدولة أخرى ويعمل بهذه الصفة » (٢) ، فمثل هذه التصرفات تنسب إلى الدولة الخاضع لها هذا الجهاز ، أى دولته الأصلية .

كذلك « لا يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولى تصرف جهاز من أجهزة منظمة دولية ، يعمل بهذه الصفة ، لمجرد كون القيام بهذا التصرف قد تم في إقليم تلك الدولة أو في إقليم آخر خاضع لولايتها » (٣) .

Ago : Third report. Op. Cit, P. 267.

(١)

وكذلك المادة التاسعة من مشروع قانون مسئولية الدول ، وقد جرى نصها كما يلي ..

« يعتبر فعلا صادرا عن للدولة بمقتضى القانون الدولى تصرف أى جهاز تضعه تحت تصرفها دولة أخرى أو منظمة دولية ، إذا كان تصرف هذا الجهاز ينطوى على ممارسة بعض اختصاصات السلطة الحكومية للدولة التى يكون الجهاز موضوعا تحت تصرفها ، » .

(٢) المادة ١٢. من مشروع قانون مسئولية الدول ، وقد جرى نصها كما يلي ..

« لا يعتبر فعلا صادرا عن للدولة بمقتضى القانون الدولى ما يقع في إقليمها أو في أى إقليم آخر خاضع لولايتها من تصرف جهاز تابع لدولة أخرى ويعمل بهذه الصفة . »

(٣) المادة ١/١٢ من مشروع قانون مسئولية الدول ، وقد جرى نصها كما يلي ..

« لا يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولى تصرف جهاز من أجهزة منظمة دولية ، يعمل بهذه الصفة ، لمجرد كون القيام بهذا التصرف قد تم في إقليم تلك الدولة أو في أى إقليم آخر خاضع لولايتها » .

ففى الحالتين للسابتين تنعم الصلة الوظيفية بين الدولة ، وبين ممثلى أجهزة الدول والمنظمات الدولية التى تعمل فى نطاق اقليم الدولة الاولى بصفتهم الاجنبية ، لذلك فان تصرفات هؤلاء الأشخاص تنسب الى دولهم او منظماتهم الدولية وفقا للقواعد العامة فى القانون الدولى .

ثانيا : اسناد الفعل غير الشرع الى منظمة دولية :

وفقا للرأى الراجح فى الفقه الدولى ، فان المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية تخضع للأحكام العامة للمسؤولية الدولية ، والتى تنظم مسؤولية الدول أيضا (١) ، ويستند هذا الرأى الى ما تتمتع به المنظمات الدولية من شخصية قانونية دولية ، وهى شخصية قانونية ذات طبيعة خاصة ذات سمة وظيفية ، يحكم نطاقها ما ينطوى عليه الاتفاق المبنى لهذه المنظمة من اختصاصات (٢) ، الأمر الذى يستتبع قدرا من التفاوت فى نطاق الشخصية القانونية للدولية للمنظمات الدولية المختلفة (٣) .

وتؤدى المنظمة الدولية اوجه انشطتها المختلفة . من خلال اشخاص طبيعيين يطلق عليهم مسمى « الموظفون الدوليون » ، وحيث يعرف هذا الموظف الدولى بأنه « كل من تكلفه المنظمة الدولية بالتفرغ على وجه الاستثمار للقيام بعمل من أعمالها ، تحت اشراف أجهزتها المختصة ، وطبقا للقواعد الواردة فى ميثاقها ولوائحها » (٤) ، ويختلف الموظف الدولى عن ممثلى الدول فى المنظمات الدولية ، والذين تنسب انمالهم للدول التى يمثلونها ، أما الموظف الدولى فتنسب انماله الى المنظمة الدولية التى تستخدمه ، وبالتالي فان ما يرتكب هذا الموظف الدولى من أفعال غير مشروعة دوليا ، تسأل عنها المنظمة للدولية التى يعمل بها ، ووفقا للقواعد العامة لاسناد الأفعال غير المشروعة ، والتى فصلناها فيما سبق .

(١) د. صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولى ، مرجع سابق .

ص ٣٩٥ - ٣٩٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣) Reuter, P., Droit International Public, 5th ed, Presses

Universitaires de France, Paris, 1975, P. 263.

(٤) د. صلاح الدين عامر ، قانون التنظيم الدولى ، المرجع السابق .

ص ٤٠٧ .

الفصل الثالث

آثار المسؤولية الدولية

عن السلس بسلامة البيئة البحرية بالعمل غير مشروعة دوليا

يترتب على قيام المسؤولية الدولية على عاتق احد اشخاص القانون الدولي ، آثار قانونية تفرض على هذا الشخص للالتزامات قانونية ، يعرفها الفقه الدولي بالالتزامات الثانوية للمسؤولية الدولية ، وذلك لتمييزها عن الالتزامات الأولية التي يترتب على انتهاكها نشوء المسؤولية الدولية .

وقد ظلت للعواقب القانونية للمسؤولية الدولية - ولأمد طويل مضى - متأثرة بالمفهوم التقليدي للمسؤولية الدولية الذي يستهدف تعويض الضرور عما لحقه من ضرر ، لذلك درج الفقه الدولي التقليدي - متأثرا بالقضاء الدولي - على تناول آثار المسؤولية الدولية في إطار ضيق ينحصر في التعويض بهمه للمعام الذي يقتصر على التعويضات العينية ، والنقدية ، إلى جانب التعرضية .

أما في القانون الدولي المعاصر فقد تطور مفهوم المسؤولية الدولية ، بحيث أصبح لا يستهدف أداء التعويضات بقدر ما يهدف في المقام الأول إلى إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الانتهاك ، والحل على عدم تفاقم تلك الآثار الضارة ، وتوقي إمكانية حدوثها مرة أخرى ، بالإضافة إلى تعويض الضرور عما لحقه من ضرر ، وتقديم الترضية للماتمة لذا استدعى الأمر لذلك ، وهذه العواقب تندرج تحت مصطلح « إصلاح الضرر » ، وتتعلق بالآثار الناجمة عن انتهاك وقع بالفعل لالتزم دولي ، وتتناول أوجه علاجه وتعويض الضرور منه .

لكن ماذا عن استمرار الفعل غير المشروع ذاته ؟ أن استمرار الفعل غير المشروع لا يسبب ضرراً لشخص دولي بذاته فقط ، فإن استمرار انتهاك التزام دولي يتعلق بحماية البيئة البحرية ، يشكل تهديداً خطيراً لسلامتها ويخلق مزيداً من الضرر بها ، الأمر الذي يستدعي المجازاة أولاً بالزام الدولة مرتكبة الفعل غير المشروع بايقاف هذا الانتهاك تحقيقاً للصالح للمجتمع الدولي ، وحماية للبيئة الانسانية ، وكذلك للحيلولة دون الامعان في الاضرار بحقوق ومصالح الدولة او للدول المتأثرة من هذا الانتهاك .

ومع ذلك فإن جانباً كبيراً من الفقه الدولي لم يدرك الطبيعة المتميزة للمطالبة بوقف الفعل غير المشروع Cessation باعتباره أثراً للمسؤولية الدولية يختلف عن اصلاح الضرر ، بل أن بعض هذا الفقه (١) ، يتناول مسألة وقف الانتهاك على أنها تندرج في اطار المطالبة باعادة الحال الى ما كان عليه Restitution ، وهو امر غير صحيح للاختلاف التام بين طبيعة وهدف كل منهما ، مما يدعونا الى ابراز أهمية « وقف الانتهاك » كأثر متميز من آثار المسؤولية الدولية .

وتتسم آثار المسؤولية الدولية بما تشمله من وقف الانتهاك او صور اصلاح الضرر ، بأنها آثار ذات طبيعة تتشابه مع آثار المسؤولية المدنية في القانون الخاص الداخلي ، لذلك أثير تسنؤل في لجنة القانون الدولي حصول ما اذا كانت المسؤولية الدولية تتيح إمكانية فرض جزاءات على عاتق الشخص الدولي المسئول ، وذلك الى جانب ما يقع عليه من عولقب قانونية ذات طبيعة مدنية .

(١) من هذا الجانب من الفقه . .

— Noyes, J. and Smith, B. : State Responsibility and Principle of Joint and Several Liability, Y.J.I.L, Vol. 13, No. 2, 1988, PP. 240-241

— Graefrath, Op. Cit, P.84.

— Riphagen, W. Second, Report on State Responsibility, Y.I.L.C, 1981 Vol. II, Part one, P. 86, para 57. (Doc. A/CN.4/344)

— د. محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ،

وقد جاءت لجاية اللجنة على هذا التساؤل، فأوضحت للخلاف الفهمي حول طبيعة عواقب المسئولية الدولية . وأبرز تقرير هذه اللجنة (١) وجود ثلاثة لتجاعات متفدية يتناول كل منها مفهوم المسئولية الدولية وعواقبها من منظور خاص .

فالفهاء « أنزيلوتى » و « ويجطون » و « دى فيشر » ، يرون أن آثار المسئولية الدولية تتحدد فى العلاقة الثنائية الملزمة التى تنشأ بين الدولة المسئولة والدولة المضرورة ، اذ يقع على الأولى التزام باصلاح الضرر ، فى حين يكون للثانية الحق فى المطالبة بهذا الاصلاح للضرر ، ولا تتعدى هذه العلاقة الى امكانية تقرير حقوق للدولة المتضررة او لآى طرف ثالث بفرض جزاء عتابى على الدولة المسئولة .

لكن ثمة مجموعة اخرى على راسها الفقهاء « كلسن » و « اوينهايم » ، وهى وان كانت اعترفت بأن المسئولية الدولية عن الفعل غير المشروع تنمر عن علاقة وحيدة بين الدولة المضرورة والدولة المسئولة ، الا أن هذا للفريق يرى فى الوقت ذاته أن هذه العلاقة تنطوى على منح الدولة المضرورة حق لجبار للدولة المسئولة على اصلاح الضرر وذلك بفرض جزاء على الدولة الأخيرة ، باعتبار أن هذا للجزاء يمد النتيجة القانونية الوحيدة التى تنشأ مباشرة عن الفصل غير المشروع .

وهناك جانب ثالث من الفقه ، منه « فيردوس » و « آجو » وبعض الفقه السوفيتى ، فىرى هؤلاء أن عواقب الفعل غير المشروع تتحدد فى علاقتين ، لكل منهما حالة قانونية مختلفة ، فالعلاقة الأولى تمنح للشخص الدولى المضروور الحق فى المطالبة باصلاح الضرر ، بينما تمنح للعلاقة الثانية للمضروور ذاته او لشخص ثالث صلاحية فرض جزاء على الشخص الدولى مرتكب الفعل غير المشروع ، وذلك فى صورة تدابير وان كانت لا تنطوى على استخدام القوة ، الا انها تهدف فى النهاية الى معاقبة الشخص الدولى المسئول .

ونحن نقتف مع هذا الارأى الأغير فى أن العواقب القانونفة للمسؤولفة العولفة مثلما تنطوى على المطالبة بأصلاح الضرر ، ففب أن تشتمل أفضا على تدابفر لا تهفف - فى رأفنا - إلى معاقبة الدولة المسؤولة بقدر ما تهفف إلى دفعها إلى الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن تحملها بالمسؤولفة الدولية ، وهو ما فراه الفففة « أرانففو - روفز » أفضا (١) .

وعوموا فقتستقر قواعد القانون الدولى على أن للمسؤولفة الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولى ، عواقب قانونفة ففدا « بوقف للفعل ففر المشروع » ، وتنتهى « بأصلاح الضرر » ، المترتب على هذا الانتهاك ، ففث ففرى أصلاح الضرر فى صور ثلاث أولها « أعادة الحال إلى ماكان فففه » ، وإذا فعذر ذلك فعفن « فعوفض » الضرور ، مع أمكانفة فققدم « مرضفة » ، إلى من لحقه ضرر معنوى من فراء حدوث الانتهاك . وعلى ففرو ما سنفصله فففا فلى . .

المبحث الأول

وقف الفعل ففر المشروع دولفا

Cessation

تستند الحماية القانونية الدولية للبيئة البحرفة على مجموعة من الالتزامات القانونية الدولية العرففة وإاتفافة ، وللفى فنفطى بعضها على قواعد لحظر أفعال أو أنشفة ففدر المجتمع الدولى ممدى تأثيراتها الجسمفة الضرارة بالبيئة . وتستهدف المسؤولية الدولية و هذا السفاق أفضا ، أضافا الاحترام الدولى على هذه القواعد الدولية ، وففع أشخاص المجتمع الدولى إلى الامتثال إلى هذه الالتزامات .

وإذا كانت المسؤولية الدولية فى مفهومها التقلفدى تقتضى أصلاح الضرر النافم عن انتهاك الالتزامات الدولية ، فففبو أنه من الملائم أن تقتصر

Arangio-Ruiz, G. : Preliminary report on State (١)
Responsibility, (U.N. Doc. A/CN. 4/416, and Add. 1), 1988, P 5

الالتزامات الثانوية للمسؤولية لدولية ، المبادرة بالمطالبة بوقف انتهاك الالتزامات الدولية للحيلولة دون تفاقم الأضرار التي تسببها هذه الانتهاكات ، فاستمرار انتهاك الالتزامات الدولية قد يؤدي إلى مزيد من الآثار الضارة ، والتي قد تمتد تأثيراتها لتضر بالبيئة البحرية في نطاقات واسعة . لانتقصر على دولة بعينها . وعلى سبيل المثال ، فانتهك الالتزام الدولي الذي يحظر تصريف النفايات النووية في البحر المتوسط (١) ، لن يؤدي إلى محاسب بالبيئة البحرية بالدولة الساحلية للقريبه من منطقة التصريف محصب ، بل فمن المرجح أن تمتد آثار الإشعاع النووي ، لتؤثر في البيئة البحرية لدول ساحل البحر المتوسط القريبه من منطقة الحادث ، لذا فإن المبادرة إلى المطالبة بإيقاف مثل هذا التصريف ، أمر له من الأهمية مايفوق المطالبة بإصلاح الضرر الناجم ، والذي قد يستحيل إصلاحه عينا بأعادة الحال إلى ماكان عليه قبل تصريف هذه النفايات ، كذلك تعجز التعميضاات المالية لولاية ترضيات أخرى ، عن إصلاح ماقد يلحق بالبيئة من آثار ضارة محمرة اذا مااستمر هذا التصريف ماضيا في انتهاكه للقانون الدولي ، دون التمتعيل بإيقافه .

ومؤدى ماسبق ، أن وقف الفعل غير المشروع ، يعد أثرا متميزا للمسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي ، إذ يستهدف وضع حد لانتهاك جار لالتزام دولي ، وهو بذلك لايتدخل مع المولتب القانونية الأخرى للمسؤولية الدولية ولتقى تستهدف معالجة الآثار الضارة لتقى تكون قد نشأت قبل وقف الفعل غير المشروع (٢) ؛ فالوقف بمعنى مجازي « يستهدف القضاء مصدر المسؤولية في الدى الذى لم يعمل فيه بعد » (٣) ، وهو بذلك يختلف عن كائنة صور إصلاح الضرر الأخرى ، إذ أنه يسمى إلى اعادة الاحترام القانوني للالتزام المنتهك ، لا التعميضى عن آثاره السلبية .

- التمييز بين وقف الفعل غير المشروع والتعميضى العيني ..

دأب الفقه الدولي على الخط بين وقف الفعل غير المشروع وبين

(١) المادة الرابعة من بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناشء عن تصريف النفايات من السفن والطائرات ، مرجع سابق .

(٢) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها رقم ٤٠ ، ١٩٨٨ ، ص ٢٤٦ ، (Doc. A/CN. 4 /L. 431)

Arangio-Ruiz, First Report, 1988. Op. Cit., P. 15.

(٣)

التعويض العيني المتمثل في المطالبة بإعادة الحال إلى ماكان عليه (١) ، اذ يرى هذا الفريق الفقهي أن الدول طالما درجت على عدم التفرقة بين مطالباتها بوقف الفعل غير المشروع وبين المطالبة بتعويض مالحق بها من أضرار .

كذلك فقد جرت احكام القضاء الدولي على الخطأ بين الوقف Cession وبين التعويض العيني Restitution (٢) ، ومع هذا فان جانباً من هذه الأحكام جرى على التمييز بين الوقف وبين التعويض العيني ، ومن هذه الأحكام تشير على وجه الخصوص إلى قضية مسبك تريل حيث قضت المحكمة بمسؤولية الحكومة الكندية ، كما قضت بالزام شركة مسبك تريل بالكف عن أحداث الأبخرة التي تحدثت أضراراً بولاية واشنطن ، وقضت المحكمة أيضاً بالزام الحكومة الكندية بتقديم تعويضات إلى الحكومة الأمريكية لاصلاح مالحق بها من أضرار (٣) .

وفي الواقع فان وقف الفعل غير المشروع دولياً ، يختلف عن التعويض العيني ، فوقف صرف ملوثات البيئة البحرية ، المظهور صرفها بهوجب الاتفاقيات الدولية المعنية ، أمر يختلف بالقطع عن ازالة آثار التلوث الذي لحق بالمنطقة ، والعمل على إعادة الحال إلى ماكان عليه . وان كان الاجراء الأخير يتضمن بالتالى وقف انتهاك الالتزام .

لذلك ، فقد جرى جانب من الفقه الدولي (٤) على التمييز بين وقف الفعل

(١) Graefrath, B., Op. Cit. P. 84, and P. 272

(٢) راجع في تفصيلات ذلك :

Arangio-Ruiz, Op. Cit. PP. 18-20

Trail Smelter Case, U.N.R.I.A.A., Vol. III, P. 1965. (٣)

(٤) ومن هذا الفريق الفقهي .

De Aréchaga, International Responsibility, Op. Cit. P. 365.

Arangio-Ruiz, Op. Cit. P. 18.

Ushakov, Y.I.L.C., 1978, Vol. I, 1480 th, meeting. para. 8

غير المشروع وبين مختلف صور اصلاح الضرر ، فيرون في كل منهما التزام قانوني له طبيعة خاصة - فالأول يستهدف اعادة تولف مع سلك الدول مع الالتزام الدولي المفروض عليها ، والذي جرى انتهاكه ، والثاني يستوجب اعادة الحال الى ماكان عليه قبل الانتهاك ، وعلى نحو كامل ، يشمل وقف الفعل غير المشروع كما يشمل أيضا ازالة الآثار للضرارة والتعويض عنها .

- وقف الفعل غير المشروع لايتحقق الا في الأعمال المستمرة :

لاقتور مسألة وقف الفعل غير المشروع الا بصدد الأعمال غير المشروعة ذت لطابع الاستمراري ، اذ لايتصور المطالبة بوقف الفعل اللحظي غير المشروع ، فالركن المادى في هذا الفعل يتحقق في لحظة الانتهاك فقط ، وبالتالي فان العواقب القانونية لحل هذا الانتهاك لا تتجاوز المطالبة باصلاح الضرر الناجم عنه . لذلك ، فان مطالبة دولة ما بازالة مصب لصف مخلفات المدن الساحلية والموتات السامة في البيئة البحرية دون معالجة ، يعد مطالبة بوقف فعل غير مشروع دوليا ذي طابع استمراري ، بينما ان قيام سفن تابعة لدولة ما باغراق نفايات ضارة محظور تصريفها في البيئة البحرية ، فيعد من قبيل الأعمال اللحظية غير المشروعة ، ولايؤدى استمرار آثار التلوث الى اسباب الطابع الاستمراري على هذا الفعل ، اذ أن للفعل المحظور دوليا هو اغراق السفن للنفايات الضارة في البيئة البحرية ، لذلك ، فلا تعد المطالبة بازالة المسواد الملوثة ، وقفا للفعل غير المشروع ، بل تعد تعويضا عينيا ، يستهدف اعادة الحال الى ماكان عليه قبل التصريف .

وفي هذا الصدد ايضا ، فان المطالبة بوقف الفعل غير المشروع تبدأ من لحظة وثوع الفعل غير المشروع وطالما ظل الانتهاك مستمرا ، لذلك لايجوز للشخص الدولي أن يطالب بوقف فعل ما ارتكبه شخص دولي آخر ، استنادا الى أن هذا الفعل يهدد مصالح للشخص الأول ، الا اذا كان هذا الفعل قد تجاوز عتبة اللامشروعية الدولية .

ويعتقد البعض ان وقف الفعل غير المشروع دوليا ، لايسرى الا بصدد الأعمال غير المشروعة الايجابية ، وبالتالي فلا يمكن المطالبة بوقف الاغلاقات

التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي ، اذ يرى هؤلاء الفقهاء (١) أن الأمر لا يتجاوز أن يكون مجرد مطالبة للدولة بإداء التزام دولي لم تنمت عن الوفاء به ، وحيث يندرج هذا الاجراء في صور إعادة الحال إلى ماكان عليه ، ويسند هؤلاء رأيهم بأن عدم الوفاء بالالتزام دولي لا ينشئ الا التزاما بالتعويض .

ولكننا نعتقد أن مطالبة دولة ما باصدار قانون كانت مطالبة دوليا باصداره وتطبيقه يد من قبيل المطالبة بوقف هذا الفعل المستمر غير المشروع دوليا ، ونحن نساير بذلك رأي الفقيه Ruiz فيما ذهب اليه من جواز المطالبة بوقف اغفال التزام دولي ، باعتباره من الأفعال غير المشروعة ذات الطابع الاستمراري (٢) .

لذلك ، فنعتقد أن لوقف الفعل غير المشروع دوليا ، دوره الهام في حماية البيئة البحرية ، خاصة وأن المبادرة بإيقاف الانتهاك الماس بسلامة البيئة ، تؤدي إلى الحيلولة دون تفاقم الآثار الضارة التي قد يستحيل اصلاحها أو التعويض عنها .

البحث الثاني

اصلاح الضرر

Reparation

اصلاح ضرر الفعل غير المشروع دوليا ، يقصد به المبادرة باعادة الحال إلى ماكان عليه قبل الانتهاك Restitution ، فإذا تحذر ذلك فإن اصلاح الضرر يتم بتعويضه نقدا Compensation .

وتلك هي القاعدة التي يستند اليها تعويض الضرر في الفقه الاسلامي

(١) De Arechaga, International Responsibility, Op. Cit, P. 565

Arangio-Ruiz, Op. Cit, PP. 16-18.

(٢)

اذ ان « الضرر يزال » (١) ، بينما « اذا تمخّذ الأصل يصار الى البذل » (٢) وهو مايعنى أن القاعدة العامة في التعويض عن الأضرار في الفقه الاسلامي تستوجب المبادرة برد الحق عينا ، وبحيث لا يستعاض عن ذلك الا اذا استحال اعادة الحال الى ماكان عليه .

وفي بعض صور المسئولية عن الفعل غير المشروع دوليا ، قد يستدعى الأمر أن تكتفى الدولة المدعية بما يتقدم لها من ترضية من الدولة المسئولة ، أو أن تطلب الدولة المدعية من الدولة المسئولة أن تقدم ترضية الى هذه الدولة المضرومة ، اضافة الى التعويضات .

لذلك ، استقر للفقه الدولي على أن اصلاح للضرر يتم في صور ثلاث :
أما باعادة الحال الى ماكان عليه ، أو بتعويض الضرر نقدا ، أو بالترضية وهو ماسنعرض له فيما يلي .

المطلب الأول

اعادة الحال الى ماكان عليه

Restitutio

إذا كان وقف الانتهاك المستمر الماس بسلامة البيئة البحرية - يعم في تقديرنا - الأثر الهام للمسئولية الدولية عن الفعل غير المشروع في ثلاثون للدولى للبيئة . فإن الأثر القتالى له في الأهمية ، هو إلزام الدولة التى ينسب اليها الانتهاك بأن تسارع الى اصلاح الضرر بإزالة المواد الملوثة واعادة الحال الى ماكان عليه ، قبل الحادث المسبب للتلوث .

(١) د. أبو بكر أحمد باتادر وآخرون ، دراسة لاساسية عن حماية البيئة في الاسلام ، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية ، ومصلحة الارصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية ، جلاتد ، سويسرا ، ١٩٨٢ ، ص ٤٠ .

(٢) المرجع ذاته .

— مفهوم إعادة الحال الى ماكان عليه —

يختلف الفقه الدولي في مفهوم هذا الأثر الهام من آثار المسؤولية الدولية. ويستتبع هذا الاختلاف ، عدم لتفاق الفقه على الهدف الذي يرمى اليه « إعادة الحال » ومجال اعماله ، فيرى جانب من الفقه ان إعادة الحال الى ماكان عليه ، يقصد به اعادته الى الوضع الذي كان قائما قبل وقوع الفعل غير المشروع (١) ، على حين يرى فريق آخر ، ان إعادة الحال تستهدف اقرار الحالة الموجودة او التي كانت ستوجد ان لم يقع الفعل غير المشروع (٢) ، او بمعنى آخر ازالة آثار الفعل غير المشروع (٣) ، لاذ يرى هذا الفريق ان قضاء المحكمة الدائمة للعدل الدولي • قد جرى على هذا المفهوم لاعادة الحال ، وذلك في حكمها لشهير في قضية مصنع شورزوف •

ومن الواضح ان الفريق الأول يتناول « إعادة الحال » بمفهوم ضيق يتلخص في إعادة الأمور الى حالتها السابقة لوقوع الفعل غير المشروع ، بينما يضيف الفريق الثاني الى ذلك ، مايقدم من تعويضات وترضيات ، تقوم الى جانب « إعادة الحال » ، بالفاء كافة الآثار المترتبة على الفعل غير المشروع ، ومحوه من الوجود القانوني الواقعي ، واعتباره كأن لم يقع (٤) •

ونرى أن المفهوم الأول « لاعادة الحال الى ماكان عليه » ، أقرب الى الدلالة على هذا الأثر من آثار المسؤولية ، في حين أن المفهوم الثاني يجمع بين « إعادة الحال » ، وبين « التعويض » عن الإخلال بالحقوق الذي واكب ارتكاب الفعل غير المشروع ، فهما يشيران معا الى معنى « اصلاح للضرر » *Reparation*

• (١) د • محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ،

ص ١٢٩ •

De Arechaga, International Responsibility, Op. Cit, P. 565 (٢)

Noyes and Smith, Op. Cit, P. 238.

Graefrath, B., Op. Cit, P. 77.

• د • سمير محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ١١٣ •

(٣) د • محمد طلعت الغنيمي ، الوسيط في قانون السلام ، مرجع سابق ،

ص ٩١٦ - ٩١٧ •

Arangio-Ruiz, First Report, 1988, Add I, Op. Cit, PP. 3-5. (٤)

باعتباره الهدف الشامل ، والأثر الرئيسي للمسئولية الدولية عن الفعل غير المشروع ، وليس صحيحا ما يستند اليه الجانب الفقهي الثاني ، من أن قضاء المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية مصنع شورزوف يؤيد ما انتهى اليه هذا الجانب الفقهي ، ذلك أن المحكمة حين تعرضت لمسألة إعادة الحال الى ماكان عليه ، كان ذلك بصدد تناولها « لاصلاح الضرر » بصفة عامة ، فقضت بأن « اصلاح الضرر Reparation » يجب أن يزيل بقدر المستطاع كافة نتائج الفعل غير القانوني ، ويعيد اقرار الحالة التي كان من المرجح أن توجد لو لم يرتكب هذا الفعل » (١) .

فإعادة الحال الى ما كان عليه ، أو يهسمى آخر « التعويض العيني » (٢) يعد صورة متميزة ، من الصور التي يتم من خلالها اصلاح الضرر الناجم عن الفعل غير المشروع ، وهو يؤدي دورا هاما في المسئولية الدولية عن الضرر البيئي البحري ، إذ يسعى الى إزالة آثار الفعل غير المشروع الماس بسلامة البيئة البحرية ، فسلامة البيئة تقتضى عدم ترك آثار الفعل غير المشروع الضار بالبيئة لتحث مزيدا من الآثار التراكمية للصارة ، على أن تعوض بعدها الدولة أو الدول للضحية عما لحق بها من ضرر ، ذلك أن ما يلحق بالبيئة البحرية من ضرر . يحتمل أن يؤثر في المدى البعيد على البيئة الانسانية بوجه عام ، ويضر بمصالح المجتمع الدولي ككل ، الأمر الذي لا يمكن اصلاحه ، وإزالة آثاره بآلية تعويضات مالية مهما بلغت .

- حق الدولة المضرورة في المفاضلة بين صور اصلاح الضرر ..

وتبرز أهمية الدور الذي يؤديه « إعادة الحال الى ما كان عليه » بها يؤديه من إعادة الاحترام للنظام القانوني الدولي ، الذي أحدث الانتهاك اختلالا باحد مبادئه القانونية ، ذلك فقد أثير التساؤل حول حرية الدولة

« Reparation must, as far as possible, wipe out all the (١) consequences of an illegal act and re-establish the situation, which would, in all probability, have existed if that act had not been committed ».

P.C.I.J., Ser. A. No. 17, 1928, P 47

(٢) د. محمد حافظ غانم ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

ود. سمير محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

المضرورة في المفاضلة بين المطالبة « باعادة الاحال » ، وبين غيره من آثار المسؤولية الدولية .

فهذا جانب من الفقه الدولي (١) يتردد في الاعتراف بحق الدولة المضرورة في الاختيار ، بين التمييز المالي وبين التمييز للعيني المتمثل في اعادة الحال الى ماكان عليه ، اذ يخشى هؤلاء الفقهاء من أن تسيء الدولة المضرورة في استعمال هذا الحق .

اما معظم الفقه الدولي ، فيجمعهم الاعتراف للدولة المضرورة ، بحق المفاضلة بين المطالبة بالتمييز النقدي بدلا من المطالبة باعادة الحال الى ماكان عليه (٢) ، ويولجه جانب من هذا الفقه الغالب ، حجة منكرى هذا الحق ، بأن الدولة الفاعلة ، هي التي اخلت بالتزامها الدولي ، وعليها تحمل عواقبه ، كما ان التعسف في التمييز المالي ، قد يتعلق بمقدار التمييز ، وهو مايمكن وضع قواعد بشأنه تحسول دون اسساء استعمال الحق في تقديره (٣) .

وقد يكون تقرير حق الاختيار مقبولا في كافة مجالات المسؤولية الدولية ، ولكن في القانون الدولي للبيئة ، لاظن ان هذا الحق يجب ان يكون محل اعتراف مطلق ، فغالبا مايحقق انتهاك الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة ، مغانم ومزايا للدولة الفاعلة تفوق مايلحق الدولة المتضررة من اضرار ، كما ان الضرر البيئي لايلحق بالدولة المضرورة فقط ، بل تمتد آثاره لتضر بالبيئة الانسانية وبالمجتمع الدولي ككل . لذلك فنحن حين نقر بهذا الحق ، لاترى مبررا للاعتراف به على اطلاقه في القانون الدولي للبيئة .

وللفقيه « جريفرث » رأى قريب من هذا ، اذ يرى ان حبس الدولة المتضررة في الاختيار ، لايجب ان يكون حقا مطلقا ، خاصة اذا كان الامر متعلقا

Gracfrath, B. Op. Cit, P. 82.

(١)

Mann, F.A, The Consequences of An International

(٢)

Wrong in International and National Law, B.Y.I.L., 1976-1977. P.4

Arangio-Ruiz, Op. Cit, Add, I. PP. 26-27

(٣)

بانتهاك قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي (١) .

كذلك يرى « أرانجيو - رويز » أن الانتهاك المتعلق بقاعدة الزامية عامة في المجتمع الدولي لا يمكن أن يقرر بشأنه حق المفاضلة بين التعويض النقدي وبين إعادة الحال إلى ماكان عليه (٢) .

فإذا أضفنا إلى ذلك ، هانتتهت إليه لجنة القانون الدولي من أن قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية البيئة وغيرها من القواعد الدولية التي تستهدف مصالح الجماعة الدولية كلها ، لا يمكن إلا أن تبني على حد كبير قواعد آمرة في نظر الجماعة الدولية كلها (٣) ، لايقنا أن الدول المتضررة من الفعل غير المشروع الناس بسلامة البيئة البحرية ليس لها حق مطلق في المفاضلة بين مختلف آثار المسؤولية الدولية وعليها أن تلجأ - بعد المطالبة بإيقاف الفعل غير المشروع - إلى المطالبة بإعادة الحال إلى ماكان عليه ، مراعاة لمصلحة المجتمع الدولي المتمثل في حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها . إلى جانب مصلحة الدولة المتضررة ذاتها .

استحالة تنفيذ الالتزام بإعادة الحال إلى ماكان عليه : -

رغم الاعتراف بحق الدولة المضرة في المفاضلة بين إعادة الحال إلى ماكان عليه وبين غيره من صور إصلاح الضرر ، فقد يطرأ مايقود إلى الحيلولة دون تنفيذ الدولة المسؤولة للالتزام بإعادة الحال ، ويرجع ذلك إلى الاستحالة المادية والقانونية لإعادة الوضع إلى ماكان عليه قبل الانتهاك .

وتتحقق الاستحالة المادية بسبب تلف الشيء محل الانتهاك ، وعلى نحو يتعذر معه إصلاحه وإعادته إلى أصله ، أو بسبب التغير الواسع في طبيعة محل الانتهاك مما يجعل إعادة الحال إلى ماكان عليه مستحيلة (٤) ، ففي التلوث البحري بالمواد السامة أو المشعة ، تهلك العناصر الحية في البيئة البحرية ،

Graefrath, Op. Cit, PP. 81-82.

(١)

Arangio-Ruiz, Op. Cit, P. 27.

(٢)

(٣) تقرير لجنة القانون الدولي ، عام ١٩٧٦ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

Arangio-Ruiz, Op. Cit, P. 14

(٤)

وتتغير خواص المياه ، بحيث يتخذ إعادة الجبال الى ماكان عليه ، فلا يبقى سوى مسمى الدول المعنية لتقليل آثار التلوث الى حد ما الأدنى ، مع تعويض الأضرار .

أما الاستحالة القانونية لاعادة الوضع الى ماكان عليه ، فمتحقق بما قد يوجه الدولة المسئولة من تعارض بين تنفيذ هذا الالتزام ، وبين مايفرضه عليها قواعد قانونها الداخلي ، وإن اتفق معظم الفقه الدولي على أن التعارض بين النظام القانوني للدولة المسئولة وبين التزامها باعادة الحال الى ماكان عليه لايعد مبررا قانونيا يمكن للدولة الفاعلة أن تركز عليه للتحلل من التزامها باعادة الحال الى ماكان عليه (١) . وخلافا لهذا الرأي ، يرى « ريفاجن » أن الاستحالة القانونية تتحقق أيضا في الحالات التي قد يكون القضاء الداخلي للدولة الفاعلة مطالبا بإلغاء أو عدم تطبيق قواعد قانونية وطنية ، أو اصدار قيمة احكام قانونية أو إدارية نهائية ، معترف بها في النظام القانوني للدولة الفاعلة ، ويرى أنه في مثل هذه الظروف ، يتعين أن يتاح للدولة الفاعلة حق الاختيار بين أن تبعد الحال الى ماكان عليه رغم مايلجها من عوائق قانونية ، أو أن تعوض الضرر نقدا (٢) .

أما التعارض بين قواعد القانون الدولي ، وبين إلزام الدولة الفاعلة باعادة الحال الى ماكان عليه ، فقد أجمع فقه القانون الدولي ، على أنها تعد من تبديل الاستحالة القانونية التي تحول دون تحقق هذا الأثر من آثار المسؤولية الدولية (٣) .

ولإضافة الى الاستحالة المادية والقانونية فإن اعتبارات العدالة والإنصاف التي يقوم عليها القانون الدولي ، تضيف للظروف التي يستحيل فيها إعادة

Graefrath, B, Op. Cit, P68. and : (١)

Arangio-Ruiz, Op. Cit, PP. 14-21.

Riphagen, W. : Secand report on the content, forms and (٢)
degrees of international responsibility, Doc. A.CN.4/344, Y.I.L.C, 1981,
VcL. II, part one, P. 99-100.

Arangio-Ruiz, Op. Cit, P. 14. (٣)

الوضع الى ماكان عليه قبل الانتهاك ، حالة ماذا كان هذا الالتزام يؤدي الى تكبيد الدولة الفاعلة ياعباء تنىء كاطلها ، وكان من الممكن اصلاح الضرر بتوبيضه نقدا ، وهذا مالمستقر عليه للفقه والقضاء الدوليين (١) .

- صور اعادة الحال الى ماكان عليه :

ووفق ماتقدم ، فان اعادة الحال الى ماكان عليه تتحقق إما باجراء مادي ، ولما بوسيلة قانونية ، حيث يتم اعادة الحال الى ماكان عليه ماديا ، باسترداد أشياء تم الحصول عليها بصورة غير قانونية او الانسراج عن اشخاص تم اعتقالهم دون مبرر قانوني او الجلاء عن اراضى احتلت بطريق غير مشروع ، (٢) بينما يشير للفقه ، لى ان اعادة الحال الى ماكان عليه قانونا ، او قضائيا امر تتطلبه طبيعة الانتهاك حيث قد يستلزم ذلك اصدار او إلغاء قانون او تعديل قوانين معينة او قرارات ادارية او احكام قضائية (٣) ، ومع هذا ، فالفقيه «ارانجيو - رويژه» يرى ان اعادة الحال الى ماكان عليه، نادرا ماتتم باجراء مادي بحت ، اذا غالبا مايستلزم الأمر ، اتخاذ اجراء قانوني او قضائي ، وفق القانون الداخلى للدولة منتهكة للالتزم الدولى ، ثم يستتبع ذلك اعادة الحال الى ماكان عليه ماديا باعتباره بتنفيذا للاجراء القانونى المشار اليه (٤) .

وفي الواقع فان اعادة الحال يمكن ان يتم باجراء مادي مستقل ، او باجراء قانوني او قضائي ، وغالبا ما يتم ذلك - في مجال حماية البيئة - باجراء مادي بحت ، كان تقتثل دولة ما أحصى سفنها الهالكة التى غرقت في البيئة البحرية لدولة أخرى (٥) .

Mann, Op. Cit., PP. 4-5, and :

(١)

Arangio-Ruiz, Op. Cit., PP. 26-28

« Restoration of objects unlawfully obtained or the release (٢) of persons unlawfully arrested or detained the evacuation of territory illegally occupied ».

Graefrath, B., Op. Cit., P. 77.

(٣) المرجع ذاته .

Arangio-Ruiz, Op. Cit., PP. 10-13

(٤)

(٥) المادتين الأولى ، ٢١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ،

١٩٨٢ ، مرجع سابق .

كذلك فإننا نرى أن إصدار ، أو تعديل أو إلغاء قانون ، أو قرار إداري ، يهدف إعادة الحال إلى ماكان عليه ، لايعمد بمعالجة إعادة قانونية أو قضائية ، للوضع القائم قبل الانتهاك ، بل يعمد وفقا لانتهاك قائم بالفعل ، للالتزام دولي ، بفعل غير مشروع ، ذي طابع استمراري ، في حين أن إعادة الحال تختلف - وكما عرضنا من قبل - عن وقف الانتهاك ، إذ هي تقتطع بمعالجة آثار فعل غير مشروع لحظي ، ولن امتدت آثار قائمة .

المطلب الثاني

التعويض

« Compensation »

التعويض أحد صور إصلاح الضرر ، الناجم عن فعل غير مشروع دوليا ، ويقصد به - في معناه الفني الدقيق - دفع مبلغ من المال إلى أحمس أشخاص القانون الدولي ، لإصلاح مالحق به من ضرر ، استحال إصلاحه عينا بأعادة الحال إلى ماكان عليه ، كما يستحال إصلاحه بأى صورة أخرى من صور إصلاح الضرر .

ويعد التعويض أكثر أنماط إصلاح الضرر شيوعا ، وإن لم تكن له الأولوية التي يتميز بها إعادة الحال إلى ماكان عليه ، باعتبار الأخير يؤدي إلى وضع أكثر عدالة وانصافا ، على حين ترجع أهمية التعويض ، إلى أن إعادة الحال ، غالبا ما لاتؤمن إصلاحا كاملا للضرر الحادث (١) .

فالتعويض ذو أهمية خاصة في سد الفجرات التي لايمكن أن يفي بها إعادة الحال إلى ماكان عليه ، إذ يؤدي التعويض إلى تحقيق جبر للضرر ، ووفق

(١) Arangio-Ruiz, G., Second report on «State Responsibility» 1989, U.N. Doc. A/CN.4/425, 1989, P. 17.

المفهوم الذى صاغته المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى قضية شورزوف (١) ،
وابرزت فيه أن « اصلاح الضرر يجب أن يؤدى - بقدر المستطاع - الى ازالة
كافة نتائج الفعل غير القانونى ، وبما يتيح اعادة لقرار الحالة التى كان من
المرجح أن توجد ، لو لم يرتكب هذا الفعل » (٢) .

وبينما تبرز قضية شورزوف أهمية اصلاح الضرر Reparation بوجه
عام فى ازالة كافة نتائج الفعل غير المشروع ، فان اتفاقية المسؤولية الدولية
عن الأضرار التى تحدثها الأجسام الفضائية (٣) تنفرد بابرار أهمية التعويض
Compensation ، كوسيلة قائمة بذاتها تستهدف اعادة الحالة الى ماكان
يمكن أن توجد عليه لو لم تقع الأضرار (٤) .

ومن هنا تقتصر وظيفة التعويض - تبعاً لما استقر عليه الفقه والقضاء
الدوليين ، على كونه عوضاً مالياً عن الضرر الذى يستوجب الجبر ، وبذلك
فانه لا يدخل فى نطاقه الترميمات التأديبية ، أو الرادعة ، التى تفرض كمقوبة

(١) De Arechaga, J. International Law in the Past Third of a Century, Op. Cit. P. 286.

(٢) «Reparation must, as far as possible, wipe out all the consequences of the illegal act and re-establish the situation which would in all probability, have existed if that act had not been committed. »

P.C.I.J., Series, A, No. 17, PP. 47-48

(٣) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التى تحدثها الأجسام
الفضائية ، لندن ، موسكو ، واشنطن ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

(٤) المرجع ذاته ، المادة الثانية عشرة ، وقد جرى نصها كما يلى .

« The compensation which the Launching State shall be liable to pay for damage under this Convention shall be determined in accordance with international law and the principles of justice and equity, in order to provide such reparation in respect of the damage as will restore the person, natural or juridical, State or international organization on whose behalf the claim presented to the condition which would have existed if the damage had not occurred . »

دولية ، لردع مرتكب للفعل الدولي غير المشروع (١) . بل أن من الفقه الدولي من ينكر تماما تقرير مثل هذه الغرامات التعويضية حيث يخرجها من نطاق التعويض ، ويرى فيها نمطا من اساءة استعمال المسؤولية الدولية لاذلال الدول الضعيفة (٢) .

مذا ويثير التعويض موضوعين هامين اولهما يتعلق بالبحث في الأضرار القابلة للتعويض ، والثاني يتناول كيفية تقدير التعويض .

الفرع الأول الأضرار القابلة للتعويض

اثار المبدأ الذي أرسنه المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية شورزوف بشأن ضرورة أن يتناول اصلاح الضرر كافة نتائج الفعل غير المشروع ، تساؤلا حول ما اذا كان التعويض يشهل الأضرار المادية ، والأضرار المعنوية ، التي تصيب الدولة ومواطنيها على السواء ، وما اذا كان التعويض يشمل أيضا الأضرار المباشرة والأضرار غير المباشرة للفعل غير المشروع دوليا .

== التعويض عن الأضرار المادية والأضرار المعنوية :

مظم الأضرار التي تحدث مبررا لاتامة المسؤولية الدولية ، لا تصيب الدولة بذاتها ، فالضرر غالبا مايصيب الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين للدولة سواء في شخصهم أو في ممتلكاتهم . وقد تنقسم هذه الأضرار بالطابع المادي كما قد تكون أضرارا معنوية .

وتتمثل الأضرار المادية ، فيما يلحق بالأفراد من اصابات ، أو وفيات أو مايلحق بالممتلكات من خسارة أو تلف . أما الأضرار المعنوية فهي تسحو

(١) De Aréchaga, J. International Responsibility, Op. Cit, P.571.

Arangio-Ruiz, Second Report, 1989, Op. Cit, PP. 18-19.

Graefrath, B., Op. Cit, P. 101.

(٢)

بالتمسجة للدول ، في الامثلة التطبيقية التي يدرجها للفقه الدولي في اطار كل ماينال من شرف للدولة وكرامتها وحييتها (١) ، كذلك يعد من الاضرار المعنوية، مجرد انتهاك حق من حقوق للدولة ، أو انتهاك التزام دولي لصالح هذه الدولة (٢) .

اما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين فيتمثل الضرر المعنوي فيما يصيب الفرد في شرفه وسمعته كمسا قد يبعث للضرر المعنوي في الآلام النفسية التي يعاني منها الافراد نتيجة وفاة أحد اقاربهم أو نتيجة ما يلحق بهم من اضرار مادية .

وتشير آراء الفقه الدولي واحكام القضاء الدولي الى الاتفاق حول وجوب التعويض عن كافة صور الاضرار المادية سواء اكانت هذه الاضرار قد لحقت بالدولة ذاتها أو بالأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين لها (٣) .

اما عن الأضرار المعنوية فقد ذهب القضاء الدولي فيما مضى الى عدم التعويض عنها يدعوى أنها ليست قابلة للتقييم ماليا (٤) ، ثم عدل القضاء عن هذا الاتجاه في أحكامه اللاحقة متأثرا بما اقتره للقيس جروسيموس من أن « النقص هو القياس المشترك للأشياء ذات القيمة » (٥) ، فكان أن صدر قضاء التحكيم في عام ١٩٢٣ ، في المطالبات التي قدمتها الولايات المتحدة ضد الحكومة الألمانية للتعويض عن الأضرار التي نجمت عن اغراق سفينة الركاب للبريطانية لوزيتانيا Lusitania بفعل غواصة ألمانية ، فتضمن قرار التحكيم شمول التعويض للأضرار المعنوية وإن اشترطت لجنة التحكيم أن تكون هذه الأضرار المعنوية « حقيقية ومؤكدة أكثر منها عاطفية

(١) Rousseau, Droit International Public, Op. Cit, P. 13.

(٢) Ago, Second report, 1970, Op. Cit, para. 54.

(٣) Arangio-Ruiz, Second report, 1989, Op. Cit, P. 7 and

Graefrath, B, Op. Cit, P. 94-95.

(٤) د. سمير محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٥) « Money is the common measure of valuable things »

U.N.R.I.A.A, Vol. 7, P. 35

ومبهمه ، (١) .

وإذا كانت قضية السفينة « Lusitania » ، وما لحقتها من قضايا ومطالبات دولية (٢) قد أكدت استقرار القضاء للدولى على تعويض الدولة عن الأضرار المعنوية التي تلحق بالأفراد التابعين لها ، فإن القضاء الدولى أيضاً قد استقر على عدم التعويض النقدي عن الأضرار المعنوية التي تلحق بالدولة ذاتها ، والتي وصفها الفقيه جارسيا إمانور بعبارة « الضرر المعنوى والسياسى » (٣) ، والتي سبق وأن أوضحنا أنها تنطبق بالأضرار التي تمس شرف الدولة وكرامتها وهيبته أو التي تنطبق بانتهاك حق من حقوق الدولة . اذ يتفق الفقه والقضاء الدوليين على أن إصلاح مثل هذه الأضرار يتم من خلال ترضيات تقدم للدولة المضرورة (٤) .

- التعويض عن الضرر المباشر والضرر غير المباشر :

جرى الفقه الدولى للتقليدى على إجراء التمييز بين الأضرار المباشرة ، والأضرار غير المباشرة الناجمة عن أفعال غير مشروعة دولياً ، وقد استند الفقه التقليدى في هذا التمييز ، الى ما سبق أن قضى به قضاء التحكيم الدولى في قضية « الاباما » ، حين رفضت المحكمة - صراحة - الحكم بالتعويض عن الأضرار غير المباشرة (٥) .

« Mental suffering to form a basis of recovery must, (١)
be real and actual rather than purely sentimental and vague » .

المرجع ذاته ، ص ٣٧ .

(٢) ومن أمثلة هذه القضايا .

— Chevreau Case, U.N.R.I.A.A, Vol. 2, P 1139

— Di Caro Case, U.N.R.I.A.A, Vol. 10, P 598

« Moral and political damage »

(٣)

Amador, G., Sixth report, in doc. A/CN.4/134, para. 31 and 92

Arangio-Ruiz, Second report, Op. Cit, P.12.

(٤)

De Arechaga, International Responsibility, Op. Cit,

(٥)

وفي مرحلة لاحقة لذلك ، تبين للفقهاء والقضاة الدوليين ، عدم جدوى هذه التفرقة التمييزية عن فقه القانون الخاص الداخلي (١) ، خاصة مع غموض مفهوم الأضرار غير المباشرة ، التي كان بعض الفقه الدولي قد عرفها بأنها : الأضرار التي تسبب في ظهورها الأضرار المباشرة (٢) ، لذلك عدل القضاء الدولي عن هذه التفرقة ، فحُذِيَ في قضية مطالبات انقضاء تأمين خطر الحرب ، التي أثيرت عام ١٩٢٣ بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، أن « التفرقة المراد إقامتها بين الأضرار المباشرة ، والأضرار غير المباشرة ، هي في الغالب تفرقة وهمية وخيالية ، ويجب ألا يفسح لها مجالاً في القانون الدولي » (٣) .

لذلك اتجه الفقه الدولي إلى معيار آخر ، يستند إلى تولفد « زائفة السببية الواضحة وغير المنقطعة » بين الفعل غير المشروع وبين الضرر الذي يطالب بالتعويض بشأنه (٤) . وهذه السببية تتحقق ، « حينما يشير المجري للعادى والطبيعى للأحداث ، إلى أن الضرر يعد نتيجة منطقية للتصرف ، أو أن مرتكب الفعل غير المشروع ، كان لا بد أن يتوقع حدوث الضرر نتيجة لتصرفه » (٥) .

فالسببية تبدو إذن ، في معيارين متلازمين ، أولهما : يعتمد على ما ينبغي « عنه المجري العادى والطبيعى للأمور ، بينما يستند الثانى على

(١) Arangio-Ruiz, Second report, 1989, PP. 27-29, and (١)
De Arechaga, Op. Cit, P. 568-569.

(٢) د. سمير محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٣) « The distinction sought to be made between damages which are direct and those which are indirect is frequently illusory and fanciful and should have no place in international law »
U.N.R.I.A.A, Vol 7, PP. 29-30

(٤) « Clear and unbroken causal link » (٤)

Arangio-Ruiz, second report, 1989, Op. Cit, P. 29.

(٥) « Whenever the normal and natural course of events would indicate that the injury is a logical consequence of the act or whenever the author of the unlawful act could have foreseen the damage his act would cause » .

التوقع الذاتي الذي يشير الى ان مرتكب الفعل غير المشروع كان في امكانه ان يتبين ان تصرفه مؤد قسطا الى ما وقع من اضرار .

ورغم التباين الواضح بين مدين للميارين ، الا ان رايا في الفقه الدولي يؤكد تطابق مدين الميارين مشيرا الى انهما « يتطقتان بشئ واحد ينظر اليه من وجهتي نظر مختلفتين » (١) ، بمعنى أن الميار الأول يقسم على نظرة موضوعية لمسار الأحداث اما الثاني ، فيعتمد في تحليل الأحداث على منطق ذاتي بحت ، لذا يرجح صاحب هذا الرأي معيار المجزى الطييمي للأمر ، لتحديد الأضرار القابلة للتعويض (٢) .

وثمة رأى فقهي آخر ، يعتمد على مبدأ السبب المباشر « proxima causa » المستقر في فقه القانون الخاص الداخلي ، للتدخل على سلامة معيار المجزى العادي للأحداث ، ففي تقدير هذا الرأي ، أن « الخسارة تعد عاقبة عادية لفعل ما ، اذا ما امكن نسبة الفعل كسبب مباشر » (٣) .

وعلى صعيد آخر ، يقدم القضاء الدولي في ممارساته المتعاقبة ، الدليل على أنه يعتمد بشكل قاطع على معيار التنبؤ لتحديد الأضرار القابلة للتعويض ، ففي قضية المستعمرات البرتغالية (٤) ، انتهت المحكمة الى

(١) « Il s'agit de la même chose examinée de deux points de vue différents ».

Salvioli, La Responsabilité des Etats et la Fixation des Dommages et Interêts Pas Les Tribunaux Internationaux, R.D.C., 1929, Vol. III, Tome 28, P. 251.

(٢) المرجع ذاته .

A loss is regarded as a normal consequence of an act, if it is attributable to the act as a proximate cause ».

Graefrath, Op. Cit, P. 95.

(٤) منازعة بين البرتغال والمانيا ، للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أحدثتها ثورة السكان ضد المصالح للبرتغالية ، والتي نسبتها البرتغال الى تأثير الغزو الألماني (U.N.R.I.A.A., Vol II, P 1032)

• ان للدولة المسؤولة مطالبة بالتعويض عن كافة الأضرار التي كان في إمكانها التنبؤ بها ، حتى ولو لم تكن الصلة بين الفعل غير المشروع وبين الضرر الفعلي ، صلة مباشرة حقا ، (١) - لذلك لم تمنح المحكمة لية تعويضات عن الأضرار التي لم يكن من الممكن توقعها (٢) •

ويرى الفقيه Ruiz ، أن معيار التنبؤ ، يجب أن يعتمد على تقدير الشخص العادي ، حينما ينظر اليه كمرتكب للفعل غير المشروع ، ويستند « روييز » في ترجيح هذا الرأي ، الى الأحكام المتعاقبة للقضاء الدولي ، ثم ينتهي الى ان معيار التنبؤ ووفق منظور الشخص العادي ، يؤدي الى ذات المعيار الآخر الذي يعتمد على دلالة المجرى العادي والطبيعي للامور (٣) ، وهي ذات النتيجة ، التي توصل اليها الفقيه « سالفيولي » ، في رأيه المشار اليه آنفا •

وفي المجلد ، فان هذه المعايير المختلفة ، تؤدي بنا في النهاية الى ذات القاعدة الأساسية ، التي تعتمد على صلة السببية غير المقطعة ، والتي يعاود الفقيه « سالفيولي » للتأكيد عليها بقوله « أنه لا يجب ان يفرض أى تعويض ، اذا تبين ان هناك حدثا أجنبيا قطع الرابطة السببية ، بين السبب - أى الفعل - وبين للنتيجة - أى الضرر » (٤) ، فرابطة السببية المتصلة

The responsible state was therefore held liable for all the (١)
damage which it could have predicted, even though the link between
the unlawful act and the actual damage was not really a direct one .
Arangio-Ruiz, Second report, 1989, P. 31.

(٢) المرجع ذاته •

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٢ •

« Réparation ne doit être due que lorsque aucun fait (٤)
étranger n'a interrompu le lien de causalité entre la cause-l'acte-et
la conséquence- le dommage ».

Salvioli, Op. Cit, P. 247.

• وانظر في ذلك أيضا : Graefrath, Op. Cit, PP. 90-91.

من مناطق تحديد الأضرار ذات الصلة بالفعل غير المشروع والتي تستوجب التعويض .

- شرط تحقق الضرر -

يجمع الفقه الدولي على أن الضرر المحتمل أو وشيك الوقوع لا يستتبع أي التزام بالتعويض ، فلا تعويض إلا عن ضرر فعلي (١) . كذلك يجرى القضاء الدولي أيضا على اشتراط تحقق الضرر الفعلي ، وأكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولي ذلك ، في قضية مصنع شورزوف فقصت بعدم قبول طلبات التعويض عن الأضرار المحتملة (٢) .

وفي تقديرنا أن هذا الشرط لا يتعارض مع ما سبق أن عرضنا له ، من أن الضرر ليس شرطا لقيام المسؤولية الدولية . ذلك أن مجرد انتهاك الالتزام الدولي يستوجب المسؤولية الدولية ولو لم يتحقق عن ذلك ضرر (٣) ، ووفقا للراجع في الفقه الدولي (٤) ، فإن انتهاك الالتزام الدولي يعد من قبيل الأضرار المعنوية التي تصيب للشخص الدولي الذي فرض الالتزام لصالحه ، ووفقا للراجع أيضا في الفقه الدولي (٥) فهذه الأضرار المعنوية لا تستوجب التعويض المالي ، وإنما تعالج بتقديم الترضية الملائمة للشخص الدولي المضرور .

الفروع الثانیة

تقدير التعويض

يفتقد للقانون الدولي أية قواعد تتعلق بتقدير التعويضات ، عن الأضرار التي تحدثها الأعمال غير المشروعة دوليا ، حيث يخضع التعويض للتقدير المطلق للمحكمين والقضاء الدوليين فيما يعرض عليهم من منازعات .

(١) Reuter, P. Droit International Public, Op. Cit, P. 160.

Graefrath, Op. Cit, PP. 90-91.

P.C.I.J., Series, A, No., 17, P.13. (٢)

(٣) راجع ماسبق ، ص ١١٧ .

Ago, R., Second report, Op. Cit, Para 54. (٤)

Arangio-Ruiz, Second report, 1989, Op. Cit, P. 12. (٥)

وتتأثر قرارات المحكمين عند تقديرهم للتعويضات بتنوع صور الضرر
للحادث ، مما يؤدي في النهاية الى تنوع المعايير التي يتم تقدير التعويض
وفقا لها ، ورغم تنوع هذه المعايير ، فإن الفقيه « فيرجيل » يرى أنه يمكن
أن يستشف منها بعض المسارات التي جرت عليها أحكام القضاء الدولي
بشأن تقدير الأضرار التي وقعت بالفعل (١) .

ويرى الفقيه « رويز » أن القضاء الدولي في ممارساته المتعددة ،
جرى على استنباط أحكامه على مدى من قواعد القانون الخاص الداخلي ،
خاصة قواعد القانون الروماني ، ويضيف « رويز » بأن القضاء الدولي
حينما صاغ قواعد ومعايير التعويض على نسق القواعد المحلية ، فإنه صاغها
صياغة مرنة تتلائم مع كونها قد أصبحت قواعد قانونية دولية (٢) .

كذلك يؤكد الفقيه « جريفرث » ، على عدم وجود قاعدة محددة في
القانون الدولي تنطبق بتقدير التعويض ، ويشير الى أن القضاء الدولي قد
طبق تدريجيا بعض قواعد القانون المدني في النظم القانونية للدخلة ، وإن
كان « جريفرث » يرى أن ما يمكن أن يستمد من هذه الأحكام القضائية
الدولية ، لا يتجاوز مرتبة المبادئ التوجيهية العامة (٣) .

ويمارض الفقيه « رويز » ما انتهى اليه الفقيه « جريفرث » بشأن
الطبيعة التوجيهية العامة ، لمعايير تقدير التعويض المستمدة من الأحكام
القضائية الدولية ، فيرى « رويز » أن مرونة هذه القواعد والمعايير لا تنقص
من قدرها الى الحد الذي تعتبر فيه بمثابة مبادئ توجيهية ، أو
ارشادية (٤) .

-
- Virzijl, International Law in Historical Perspective, (١)
Vol. VI, Leyden, 1973, PP. 746-747.
Arangio-Ruiz, Second report, 1989, PP. 24-26. (٢)
Graefrath, Op. Cit, P. 95. (٣)
Arangio-Ruiz, Second report, 1989, Op. Cit, P. 26. (٤)

ونحن ننتق مع رأى الفقيه « رويز » فى ذلك ، ونشير الى أن القضاء الدولى حينما طبق مثل هذه القواعد والمعايير المطلقة بتقدير التعويض ، بمقد أن استمدها من قواعد القانون الداخلى ، فقد طوطها هذا القضاء بوصفها مبادئ عامة قانونية معترف بها فى النظم القانونية للأهم للتمدينه ، فهى اذن قواعد قانونية دولية فى منظورها للصحيح ، واضافه الى ذلك فهذه الأحكام القضائية الدولية ، وبما انطوت عليه من قواعد ومعايير ، تعد مصدرا من مصادر القانون الدولى (١) ، الأمر الذى يمنحها قوة قانونية دولية تتجاوز مفهوم المبادئ التوجيهية ، ومما يتعين معه الرجوع اليها ، للتوصل الى قواعد تقدير التعويض عن أضرار الأعمال غير المشروعة دوليا .

وأولى القواعد الأساسية فى هذا السياق ، هو ما أفصحت عنه المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى قضية مصنع شورزوف ، حين نصت على أن التعويض يجب أن يزيل كافة آثار الفعل غير المشروع دوليا (٢) ، أى أن التعويض يجب أن يشمل الأضرار التى وقعت بالفعل ، مثل الخسارة التى لحقت بالشخص المضرور ، وكذلك ما فات هذا الشخص من كسب .

ولا يثير تقدير التعويض عن الخسارة ذات المشاكل التى يثيرها تقدير التعويض عن فوات الربح ، اذ أن المحكم الدولى عندما يتصدى لتقدير التعويض عن الخسارة ، يتطرق دوره فى المقام الأول بحساب التعويض عن الخسارة الفعلية المتكبدة بالفعل (٣) .

أما التعويض عن فوات الربح ، فهو أمر يدخل بطبيعته فى نطاق الاحتمال . حيث يتعلق بفوات كسب يحتمل وقوعه مستقبلا ، وهذا يخرجها من نطاق التعويض ، وفقا لما يجمع عليه الفقه الدولى من عدم التعويض عن الضرر الاحتمالى (٤) ، وإن كان معظم الفقه الدولى يرى إمكانية التعويض

(١) المادة ٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية .

(٢) قضية مصنع شورزوف ، مرجع سابق .

Arangio-Ruiz, 1989, Op. Cit, P. 42. (٣)

Gracfrath, B., Op. Cit, PP. 90-91. (٤)

عن فوات الكسب ، وإن الأمر يتوقف حينئذ ، على مدى إمكانية حدوث هذا الاحتمال وفقا لظروف الواقع السابقة واللاحقة ، وهو ما يمكن أن ينبى عنه المسار الطبيعي للأحداث (١) .

هذا وتشير أحكام القضاء الدولى ، الى استقرار القضاء على شعول التعويض على ما فات المضرور من كسب ، ومن أبرز هذه القضايا ، قضية «Cape Horn Pigeon» (٢) ، والتي أنطوى قضاء التحكيم فيها ، على اقرار القضاء الدولى صراحة ، باستتباط قواعد التعويض من المبادئ العامة للقانون ألعنى ، خاصة تلك القواعد التى تنضى بأن يكون التعويض كافيا ، بحيث يغطى الضرر الفعلى ، بالإضافة الى تعويض المضرور عن ما فاته من كسب ، فأشار الحكم الى أن التعويض فى هذه الحالة ، لا يتطلى بضرر محتمل ، إذ يمكن إقامة الدليل على فوات الربح ، اعتمادا على معيار المجرى الطبيعى للامور ، مؤكدا أن هذه التعويضات ، تتعلق بأضرار مباشرة مما ينبى أن تكون قيمتها موضع تقييم (٣) .

وفى هذه القضية ايضا ، شمل الحكم ، الزام الحكومة السوفيتية ، بأداء الفوائد المترتبة على مبلغ التعويض ، وبنسبة سنوية بلغت ٦ فى المائة ، حتى يوم أداء التعويض بالكامل (٤) .

وقد كانت قضية الفوائد للتعويضية مثار خلاف فقهى ايضا ، الى ان

Salvioli, Op. Cit., PP. 256-257. and (١)

De Arechaga, J., International Responsibility, Op. Cit., P. 569.

(٢) تتعلق هذه القضية ، بمطالبة بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بالولايات المتحدة الامريكية ، من جراء قيام طراد سوفيتى ، باحتجاز سفينة أمريكية ، خاصة بصيد الحيتان ، ولما كان الاتحاد السوفيتى ، قد أقر بمسؤوليته عن الحادث ، فقد اقتصر دور المحكم الدولى ، على تحديد قيمة التعويضات .

U.N.R.I.A.A, Vol. IX, P. 65

انظر :

(٣) المرجع السابق ، وانظر ايضا فى التطبيق على هذه القضية .

Arangio-Ruiz, Second Report, 1989, Op. Cit., PP. 47-49.

(٤) المرجع ذاته .

استقر الفقه الدولي على استحقاقها على مبدأ التعويض حتى يسوم الوفاء به بالكامل . ويستند هذا الفقه في ذلك ، الى ان اداء هذه الفوائد يدخل في اطار التعويض الكامل ، باعتبار ان تأخير سداد التعويض يؤدي الى مزيد من فوات للكسب نقيجة عدم استثمار قيمة الفوائد المستحقة (١) . ووفقا لما استقرت عليه معظم أحكام القضاء الدولي (٢)، يبدأ استحقاق الفوائد منذ اليوم الأول الذي وقع فيه للضرر الفعلي ، وان كانت بعض الأحكام القضائية الدولية ، قد اعتبرت ان يسوم صدور الحكم بالتعويض (٣) ، او يوم تقديم دعوى المطالبة بالتعويض (٤) ، يعد اليوم الأول الذي يبدأ منه حساب الفائدة ، على حين ان الفقه الدولي ، يكاد يجمع على اعتبار ان اليوم الأول لحساب الفائدة ، هو اليوم الذي وقع فيه الضرر الفعلي (٥) ، وفي هذا السياق ، يتم حساب الفائدة غالبا ، وفق سعر الفائدة المعمول به في الدولة المدين عليها (٦) .

اما فيما يتعلق باليوم الأخير ، فقد استقر القضاء الدولي ، على انه

Salvioli, Op. Cit, PP. 278-279.

(١)

Graefrath, Op. Cit, P. 98.

(٢) ومن هذه الأحكام القضائية نشر الى القضايا التالية :

Cape Horn Pigeon, Op. Cit, P. 66.

Central Rhodope Forester, U.N.R.I.A.A, Vol. X, P 703

كذلك يعرض سالفنيولي لمزيدا من هذه القضايا في مرجعه السابق المشار

اليه ، ص ٢٨٠ .

(٣) ومن هذه الأحكام القضائية . .

Wimbledon Case, P.C.I.J, Series A, No. I, P. 32

Pinson Case, U.N.R.I.A.A, Vol. V, P 452

(٤) ومن هذه الأحكام القضائية نشر الى . .

Christern and Company, U.N.R.I.A.A, Vol. X, P 367

Stevenson and Kelly, U.N.R.I.A.A, Vol. IX, P 510

Salvioli, Op. Cit, PP. 283-284.

(٥)

Arango-Ruiz, Second report, 1989, Op. Cit, P. 72.

(٦) المرجع ذاته ، ص ٧٣ .

اليوم الذى يجفع فيه التعويض بالكامل (١) .

وأخيرا ، ومن أجل تحقيق العدالة والانصاف ، فى حساب مقدار التعويض المستحق على الدولة مرتكبة الفعل غير المشروع ، يجب أن يخرج من نطاق التعويض ، القدر الذى يتناسب مع مايلزم أن تساهم به الدولة المضروبة ، نتيجة أعمالها الذى أدى الى حدوث الضرر ، أو تفاقم مدهاء (٢) .

وأيضا ، فإذا كان الفقه الدولى قد استقر على أن التعويضات يجب أن تغطى كافة الأضرار التى تشملها رابطة السببية غير المنقطعة مع الفعل غير المشروع ، فأحيانا ما تتداخل أسباب أخرى فى أحداث الأضرار محل التعويض ، وحينئذ يكون منافيا للعدالة والانصاف أن تسأل عنها الدولة مرتكبة الفعل غير المشروع ، لذلك يجب ألا تطالب هذه الدولة بأداء تعويضات تتجاوز مقدار ما أحدثه فعلها من أضرار (٣) .

المطلب الثالث

للترضية

« Satisfaction »

الترضية هى إحدى صور لإصلاح الضرر ، سواء أكان الضرر ناجما عن فعل غير مشروع ، أو عن أنشطة غير محظورة دوليا .

أما فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن الأفعال غير المشروعة دوليا ، فالترضية تعد وسيلة الانتصاف التى يتم بموجبها إصلاح الضرر المعنوى ،

(١) ومن هذه القضايا نشير الى :

Rhodope Forests Case Op. Cit.

Cape Horn Pigeon, Op. Cit.

Graefrath, B., Op. Cit, P. 95.

and

(٢)

Salvioli, Op. Cit, PP. 265-266.

Salvioli, Op. Cit, PP. 245-246.

(٣)

الذى يلحق بأحد أشخاص القانون الدولى ، فهى تعد الأثر القانونى للمستولية الدولية عن الأعمال غير المشروعة الماسة بشرف الدولة وكرامتها وهيبتها (١) ، أو الأعمال التى تعد مجرد انتهاك لالتزام دولى ، يشكل حقا للدولة المضرورة ، دون للنظر الى ما قد ينشأ عن هذا الانتهاك من أضرار (٢) .

وللترضية فى القانون الدولى ، طبيعة خاصة ، تميزها عن غيرها من صور اصلاح الضرر . ذلك أن الفقه الدولى استقر على ضرورة التناسب بين الضرر وبين وسيلة اصلاحه (٣) ، وبجيث لا يستخدم الجبر *Reparation* كوسيلة عقابية تخرجه عن مفهومه العلاجى . ومع ذلك فقد أوضحت المحاسنات الدولية (٤) ، وأحكام القضاء الدولى (٥) ، أن للترضية ، غالبا ما تتجاوز مقدار الضرر الناجم عن الفعل غير المشروع .

Graefrath, B., Op. Cit, P. 84.

(١)

De Arechaga, J., *International Responsibility*, Op. Cit, P. 572.

Rousseau, Ch., Op. Cit, P. 218.

Arangio-Ruiz, Second report, 1989, Op. Cit, P. 13. (٢)

(٣) محمد عبد العزيز ابو سخيلة ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ .

(٤) نشر على سبيل المثال الى حادث مقتل الرقيب « مانهايم » حارس السفارة الفرنسية فى برلين ، حيث حصلت فرنسا على ترضية بلغت مليون فرنك ، فى حين أن مقدار التعويض عن الضرر الذى لحق بإسرة الحارس الذى لقي مصرعه لم يتجاوز مائة ألف فرنك .

Amador, G., Sixth report, Y.I.L.C., 1961, Vol. II, doc. A/CN.4/134

P 24.

ـ وايضا فى حادث اغراق السفينة *Rainbow Warrior* فى أحد موانئ نيوزيلنده بواسطة عملاء لأجهزة الأمن الفرنسية ، مما أدى أيضا الى مصرع مواطن هولندى كان على متن السفينة ، وقد أقبرت فرنسا بمسئوليتها عن الحادث ، وعرض النزاع على الأمين العام للامم المتحدة ، الذى قرر بالازام فرنسا بالاعتذار رسميا لنيوزيلندا مع سداد مبلغ سبعة ملايين دولار على سبيل الترضية لنيوزيلندا وهو مبلغ يتجاوز بكثير مقدار الضرر الناجم .

Arangio-Ruiz, Op. Cit, P. 105 and P. 108.

(٥) فى قضية السفينة البريطانية « I'm Alone » الملوكة لرعايا =

وقد استوعب جانب من لفقه الدولي مثل هذه الممارسات والأحكام القضائية الدولية ، على أنها تدلل على الطابع العقابي للترضية ، فادعى هذا لفقه ، أن للترضية طبيعة عقابية تتجاوز دورها العلاجي في اصلاح الضرر (١) .

ومع ذلك ، فمعظم لفقه الدولي يؤكد أن الترضية لا يجب أن تنقسم بأى طابع عقابي ، وبحيث تظل في إطارها الصحيح ، كمعاقبة للمسؤولية الدولية ذات الطبيعة الخنية ، وكما هو الأمر في فقه القانون المدني الداخلي ، الذي أخذت عنه (٢) . وهذا ما أشار اليه أيضا عدد من أحكام القضاء الدولي ، إذ أكد انكار الطابع العقابي للترضية (٣) ، وقد ظل هذا الاتجاه سائدا في أحكام القضاء الدولي ، ورغم ما أبداه بعض المحكمين الدوليين ، من اهتمام بما يمكن أن تؤديه الترضية ، من ردع لمرتكب الفعل غير المشروع دوليا (٤) .

ورغم اتفاق معظم الفقه الدولي ، على ما تنقسم به « الترضية » من طابع المسؤولية الخنية ، فإن جانبا من هذا الفقه ، يرى أنها كأي صورة من

= من الولايات المتحدة ولقي أغرقها جرس السولسل في للولايات المتحدة ، لم يقض المحكم الدولي بأية تعويضات عن غرق السفينة ، ولكنه قضى بعدم مشروعية عملية الاغراق وبمسؤولية الولايات المتحدة عن ذلك ، ولزاملها بتقديم اعتذار للحكومة الكندية ، مع اداء غرامة مالية قدرها ٢٥ ألف دولار ، نظير هذا الفعل غير المشروع ، . انظر : U.N.R.I.A.A, Vol III, P. 1618

Amador, G. Op. Cit, P. 20 (١)

De Arechaga, J., International Responsibility, Op. Cit, (٢)

P. 571

Bin Cheng, General Principles of Law As Applied by International Courts and Tribunals, London, 1953, P. 236.

(٣) ومن هذه الأحكام القضائية نشير الى .

Lusitana Case, U.N.R.I.A.A, Vol, IV, P.38

Carthage and Manoubia Case, U.N.R.I.A.A, Vol. II, PP 457-458

Lusitana Case, Op. Cit, P. 43.

(٤)

صور اصلاح الضرر ، لها من طابع الردع ما يحول دون ارتكاب للفعل غير المشروع مستقبلا ، وان لم يكن ذلك هو الهدف الاساسى منها (١) .

وتشير ممارسات الدول بشأن الترضية ، الى انها اتخذت صورا متعددة ، أبرزها الاعتذار بالطرق الدبلوماسية (٢) ومعاقبة الأفراد المسؤولين (٣) والاعتراف بعدم مشروعية سلوك الدولة المسؤولة (٤) ، كما

Arangio-Ruiz, 1989, Op. Cit, PP. 106-108.

(١)

(٢) وتشير الى الممارسات الدولية التالية التى قدمت فيها الترضية

في صورة اعتذار رسمى * .

- حادث الاعتداء على سفير الولايات المتحدة في طوكيو عام ١٩٦٤ ، واصابته بجروح مختلفة ، حيث قدم رئيس وزراء اليابان ووزير خارجيتها اعتذارا رسميا لسفير الولايات المتحدة ، كما شارك في تقديم هذا الاعتذار مندوب رسمى عن امبراطور اليابان .

Whiteman, Op. Cit, Vol. 5, P. 169.

- في عام ١٩٢٤ ، واثناء احتفال دينى في طهران ، قتل ناشئ القنصل الأمريكى لدى ايران ، لشر اعتداء عليه من بعض المواطنين ، اثناء محاولته تصوير هذا الاحتفال ، وقد باشرت الحكومة الايرانية بتقديم اعتذار رسمى للولايات المتحدة ، اضافة للتعويضات للنقدية * .

Whiteman, Op. Cit, P. 732.

(٣) في حادث مقتل الكونت برناوت ممثل الأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ ، طالبت الأمم المتحدة من اسرائيل ، معاقبة الافراد المسؤولين بالإضافة الى تقديم تعويضات .

المرجع السابق ، المجلد الثامن ، ص ٧٤٢ - ٧٤٣ .

(٤) ومن امثلة الممارسات الدولية التى أصدر فيها القضاء الدولى قررا بعدم شرعية سلوك الدولة المسؤولة كنوع من للترضية للدولة الضرورة ، تشير الى القضايا التالية ..

- في قضية السفينة Im Alone أيضا أصدر أعضاء لجنة التحكيم التى نظرت القضية قرارهم بالزام الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف رسميا بعدم مشروعية اغراق السفينة ، الأمر الذى سبق وان كانت اللجنة قد قضت بعدم مشروعيته .

U.N.R.I.A.A, Vol III, P. 1618

تشير هذه الممارسات أيضا ، الى ان الترضية أخذت صورة مالية في بعض الأحوال الأخرى ، وذلك في هيئة تعويضات رمزية (١) ، وان كان في الفقه للدولى ، من يبدى اعتراضا على وصف مثل هذه التعويضات ، بأنها لتحدي صور الترضية ، مشيرا الى ان القضاء للدولى ، مادام قد سمح بتقديم تعويضات عن الأضرار غير المادية ، فلا يوجد في نظر هذا الراى ، مبررا للتمييز بين الترضية في صورتها هذه ، وبين التعويض النقدي ، لاذ يراعى مما ، شكلا من أشكال التعويضات النقدية (٢) .

وأخيرا ، وعلى ضوء ما يرضى له الفقيه « إرانجيو - رويز » (٣) ، من ممارسات وأحكام قضائية دولية ، نرى ان هناك اتجاها قويا متناغيا ، بدأ في القانون الدولى منذ نهاية القرن الثامن عشر ، يركز الى الترضية كوسيلة تعويضية ذات طابع مدنى بحت ، والتي وان كانت قد اتسمت أحيانا

- وفي قضية مضيق كورفو الشهيرة ، قضت محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية الأفعال التي ارتكبتها البحرية البريطانية في المياه الإقليمية الألبانية عقب حادث انفجار الألغام في القافلة البحرية البريطانية ، وقررت المحكمة ان مثل هذه الأفعال غير المشروعة تعد انتهاكا لميادة جمهورية البانيا الشعبية ، وان اعلانها عن عدم مشروعية هذه الأفعال تعد ترضية مناسية للحكومة الألبانية .

I.C.J., Reports, 1949, P. 12

(١) ومن الممارسات الدولية التي تتعلق بتقديم ترضية نقدية .
- في قضية Arends بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة فنزويلا ، نتيجة احتجاز السلطات الفنزويلية للسفينة الأمريكية المشار اليها ، قررت المحكمة للزام حكومة فنزويلا باداء مبلغ مائة دولار كترضية للحكومة الأمريكية .

U.N.R.I.A.A, Vol. X, P 730

- وفي قضية Brower قضى بالزام المملكة المتحدة باداء مبلغ شلن واحد ، للولايات المتحدة الأمريكية لانكار بريطانيا لحقوق المواطن الأمريكى في ملكية ستة جزر في جزر فيجي .

U.N.R.I.A.A, Vol IV, P. 112

Schwarzenberger, G, Op. Cit, P. 658.

(٢)

Arangio-Ruiz, Second Report, 1989, Op. Cit.

(٣)

(م ٢٢ - البيئة البحرية)

بطلابع عقابى ، فانها فى النهاية تحقق الردع العلم تجاه ارتكاب الأفعال غير المشروعة . وان كان بعض الفقه المتأثر بالأيدلوجيات الاشتراكية (١) ، يرى أن الترضية قد أسىء استخدامها فى كثير من القضايا والممارسات للدولية ، حيث استمرت كوسيلة لاذلال ولخضاع للدول الضعيفة ، من قبل الدول الامبريالية الكبرى .

وخارج هذا الاطار الفلففى فاننا نرى فى الترضية وسيلة فعالة لحماية البيئة البحرية من المساس بها ، وذلك بما يمكن أن تحققه من ردع عام عن المساس بسلامة البيئة ، أو بما تؤديه باعتبار انها الاثر الأساسى للمسئولية الدولية عن انتهاك الالتزامات الدولية التى لم يسفر عن انتهاكها اضرار مادية . وفى هذا السياق ، يحضرنا ما يمكن أن تحققه الترضية فى حالة قيام احدى الدول الأطراف فى اتفاق دولى يحظر صرف المخلفات الصناعية والاممية من مصادر ترؤسية الى البيئة البحرية ، بإنشاء مصب لصرف هذه المخلفات فى البيئة البحرية فى منطقة حدودية متاخمة لدولة أخرى طرف فى ذات الاتفاقية ، فإن إنشاء هذا المصب فى حد ذاته يعد انتهاكا للالتزام دولى ماس بحق الدولة الأخرى ، وحينئذ يُلزم الدولة ان تنشر المسئولية الدولية تجاه الدولة المصدر ، وان تطالبها بتقديم ترؤسية عن هذا الانتهاك ، وربما يكون السبيل الوحيد لهذه الترضية هو وقف إنشاء هذا المصب ، والفائنه ، وهذا بلا شك ما يحقق حماية فعالة للبيئة البحرية ، تتجاوز ما يمكن أن تحققه أية تعويضات عما قد يحدث من اضرار ، فى حالة تشغيل هذا المصب . وفى هذا المثال ، تختلف الترضية عن وقف الفعل غير المشروع ، ففى حالتنا هذه كان المصب لم يتم تشغيله بعد . أما اذا كان قد تم تشغيله ، نكون بصدد المطالبة بوقف هذا الفعل غير المشروع ، والتعويض عن آثاره الضارة ، ان لم يكن من الممكن اعادة الحال الى ما كان عليه .

خاتمة

الباب الثاني

بالرغم مما لحق بمفهوم المسؤولية الدولية من تطور ، في فقه القانون الدولي ، الا أن المفهوم التقليدي لهذه المسؤولية ، ما زال يجد مكانا رحبا في مجال حماية البيئة البحرية . ووفقا لهذا المفهوم ، تكون المسؤولية الدولية متعلقة بالمواقف القانونية عن المساس غير المشروع بسلامة البيئة البحرية ، وسواء كان هذا المساس ناجما عن انتهاك لقواعد عامة في القانون الدولي ، أو انتهاك لقواعد متعلقة بحماية البيئة البحرية على وجه خاص .

لذلك ، تضافرت الجهود الدولية على ابرام معاهدات دولية ، توفر قدرا من القواعد ، والالتزامات الدولية ، يترتب على الاخلال بها ، نشوء المسؤولية الدولية وفقا لنظرية الفعل غير المشروع دوليا ، والتي تعتبر أساسا للمسؤولية الدولية في هذا الاطار .

وفي دراستنا لهذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية ، وجد أنها تغطي مصادر التلوث البحري كافة ، وإن كان التلوث من النفط ، أو الذي تحدثه السفن ، قد حظى بالنصيب الأكبر من اهتمام مثل هذه الاتفاقيات التي سبقت ابرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، غير أن هذه الدراسة ، أوضحت أن هناك أوجه قصور عديدة . قد شابت قواعد هذه الاتفاقيات ، ويمكن اجصالها في الآتي :

– خلو معظم هذه الاتفاقيات ، من أية قواعد تنطبق بمخالفة أحكام المسؤولية الدولية ، الأمر الذي يتسبب في الاحالة الى القواعد العامة للمسؤولية في القانون الدولي ، والتي تنظم عواقب انتهاكات الالتزامات الدولية وفق نظرية الفعل غير المشروع دوليا .

– الاحالة صراحة في بعض هذه الاتفاقيات الى قواعد القانون الداخلي

في قوانين الدول الأطراف ، كى تحكم المسؤولية عن انتهاك الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقيات ، مما يؤدي الى :

- أ - تخلص دور المسؤولية الدولية الأعمال ، مع زيادة فرص تطبيق قواعد المسؤولية المدنية في القوانين الداخلية للدول الأطراف ، والتي يحال اليها لتقرير المسؤولية عن انتهاك قواعد هذه الاتفاقيات .
- ب - تبين القواعد القانونية المطبقة على الانتهاكات المتماثلة للالتزامات الدولية :

- ظل هذه الاتفاقيات من النص على واجبات محددة ، تفرض على الدول ، لحماية البيئة البحرية - ولجوء هذه الاتفاقيات الى تفويض الدول الأطراف ، في وضع قواعد قانونية وطنية تستهدف حماية البيئة ، وذلك دون أن تضع الاتفاقيات حدا أدنى للمعايير والقواعد الدولية ، التي يجب أن تلتزم الدول بها عند وضعها لقوانينها الوطنية * وقد أدى هذا الى تبين مستويات حماية البيئة البحرية من منطقة الى أخرى .

- قصر ولاية الدول الساحلية ، على حماية البيئة البحرية في نطاق ولايتها الإقليمية فقط ، بينما ظل لدولة الملم الهيمنة التامة على وضع القواعد التي تخضع لها السفن التابعة لها - وقد أدى هذا الى اختلاف القواعد المطبقة على السفن من دولة الى أخرى ، تبعاً لاختلاف المصالح الوطنية لهذه الدول ، مما لم يراع معه المفهوم الشامل لحماية البيئة البحرية .

- افتقاد جانب كبير من هذه الاتفاقيات الى القبول الكافي من الدول ، وبخاصة الدول صاحبة الأساطيل والناقلات العملاقة ، مما أضعف هذه الاتفاقيات فاعليتها وجواها .

لكن ، ورغبة في معالجة بعض أوجه هذا القصور ، تم في عام ١٩٨٢ لبرلم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، فأبرزت ذلك المفهوم الشامل لحماية البيئة البحرية ، لكن أغفلت صياغة قواعد منفصلة بشأن المسؤولية والتعويض عن مخالفة أحكامها ، بل واتسعت المجال أيضاً ، لأعمال قواعد المسؤولية الجنية في القانون الداخلي للدول الأطراف عند اقامة المسؤولية على المشتغلين الخاصين ، الأمر الذي يؤدي الى اختلاف للقواعد المطبقة على انتهاك

تواعد هذه الاتفاقية ، تبعاً لاختلاف النظم القانونية الداخلية في الدول الأطراف .

كذلك قامت هذه الاتفاقية ، بمخالفة ما كان استقر الرأى عليه في القانون الدولى ، من عقد الاختصاص لمحاكم للدولة التى وقع الضرر في اقليمها ، كى تنتظر في المطالبات الخاصة بالتعويض عن هذا الضرر ، اذ جعلت الاتفاقية الضرور ، مشقة رفع دعواه امام القضاء الوطنى للدولة صاحبة الولاية على المشغل الخاص للضرر [مادة ٢/٢٣٥ من الاتفاقية] .
وهو قضاء لن يكون لديه - في الغالب - اللام الكافى بالضرر للحادث ، وظروفه ، ومقدوره .

ولما كانت المادة ١٩٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هذه ، تنص على ان « الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية ، والحفاظ عليها » ، فقد نطصنا من مناقشة هذه المادة ، الى انها لا تطرح للترابا قانونيا دوليا عاما ، ينشأ عن انتهاكه تهمام مسئولية دولية ، متفقين في ذلك مع جانب من الفقه الدولى يرى انه يمكن اعتبار هذه المادة مخلا لوضع اطار قانونى عام ، يوسع من السلطات والواجبات ، التى تؤدى الى السيطرة على التلوث البحرى وذلك من خلال ايجاد وائفاذ قوانين ونظم عالمية ، واتليمية ، تنطوى على التزامات تفصيلية وردت في باقى مواد الجزء الثانى عشر من الاتفاقية .
وان كنا نرى ان هذه المادة ١٩٢ ، مع المادة ١٩٤ من الاتفاقية ، تشكلان معا مبادئ قانونية للزمية ، تعتمد قوتها من اجماع الدول الأطراف في الاتفاقية ، ومن استقرار جانب من مضمون هاتين المادتين في القواعد القانونية الدولية للعرفية ، والتى تقضى بمنع إلحاق الضرر بالغير ، وفق قواعد حسن الجوار الدولى ، واتساقا مع المبادئ العامة للقانون ، المستقرة في الأمم المتحدة ، والتى ترى في تعدد الأضرار بالغير ، ضربا من لساسة استعمال الحق ، ولذلك ، لا يجب أن ينظر الى هاتين المادتين من خارج هذا الاطار القانونى . اذ أن الالتزامات للقانونية لا بد لها من أن تتسم بمعالم ، وواجبات محددة ، تنطق بمحمل للترابا محدد . هذا فضلا عن أن هذه الاتفاقية لم تدخل الى حيز التنفيذ بعد .

وكما تطور مفهوم المسؤولية الدولية ، في فقه القانون الدولي ، لحق التطور أيضا بعناصر المسؤولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية وفق قواعد اللامشروعية الدولية . وقد أدى هذا التطور الى اغفال عنصر الضرر ، فلم يعد من العناصر اللازمة لنشوء هذه المسؤولية ، وبذلك أصبح ممكنا ان تنشأ المسؤولية تجاه الشخص للدولي محث الانتهاك ، بغير انتظار لتحقيق الضرر .

وعلى ذلك يلزم لقيام هذه المسؤولية الدولية ، توافر عنصرين : أحدهما موضوعي : يتطلب حدوث انتهاك للالتزام دولي يتعلق بحماية البيئة البحرية . والثاني شخصي : ويشترط اسناد الفعل الدولي غير المشروع ، الى احد اشخاص القانون الدولي . وذلك وفق معيار وظيفي ، يقوم على أساس التبعية الادارية بين مرتكب الفعل غير المشروع ، وبين احد اشخاص القانون الدولي .

اما فيما يتعلق بآثار المسؤولية الدولية - في هذا السياق - ، فهنا يتعين التمييز بين المطالبة بوقف الفعل غير المشروع دوليا ، وبين صور اصلاح الضرر المختلفة . فوقف الفعل غير المشروع ، يؤدي الى منع الضرر البيئي العابر للحدود ، وبموجب هذا الموقف ، يمكن المطالبة بازالة المنشآت التي اقيمت بالانتهاك للالتزام دولي ، وحتى قبل تشغيل هذه المنشآت ، وحوادث الأضرار ، أما اذا كان الضرر قد وقع ، فان وقف الفعل غير المشروع ، يؤدي الى عدم تفاقم الأضرار ، والتي قد يكون بعضها غير قابل للاصلاح .

اما عن صور اصلاح الأضرار ، فيأتي في مقدمتها « التعويض العيني » ، ويتم باعادة الحال الى ما كان عليه . ثم « التعويض النقدي » ، ويكون اذا ما تعذر اعادة الحال الى ما كان عليه . وهناك أيضا « القرصية » ، وتكون اذا لم يترتب على انتهاك الالتزام الدولي ، أية اضرار مادية .

وعلى أي الأحوال ، فبالرغم من كل المميزات التي يتيحها النظام القانوني الدولي التقليدي ، بشأن المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، وفق قواعد اللامشروعية الدولية ، فان التطور التقني للذي يسود العالم الآن ، يستلزم البحث في تطوير قواعد المسؤولية الدولية ، حتى تواجه للنتائج الضارة للأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، وهو ما سنعرض له في الباب التالي من هذه الدراسة .

البَابُ الثَّالِثُ

المسئولية الدولية

عن المساس بسلامة البيئة البحرية

بأنشطة غير مخطورة دولياً

تهييد :

مع تزايد وتنوع الأخطار التي تحيق بالبيئة ، بسبب تعدد صور الممارسات الانسانية ، تنب الفقه الدولي الى قصور القواعد للتقليدية للمسئولية الدولية ، وعدم قدرتها على استيعاب مختلف آثار النتائج للضارة الناجمة عن ممارسة الأنشطة المشروعة دوليا . ففي ظل التقدم العلمي والتقني ، اتضح ان بعض هذه الأنشطة المشروعة ، كثيرا ماتحدث اضرارا بالبيئة ، بل منها ما هو عابر للحدود ، ونظرا لما تحققة هذه الأنشطة من نفع عام ، كان من غير الملائم ان يتم حظرها دوليا . كذلك ابرزت الممارسات الدولية ان معظم الأنشطة البيئية الخطرة تمارس بواسطة كيانات خاصة ، لارتباطها بالدول رابطة وظيفية تنتج نسبة نتائج افعال هذه الكيانات ، الى للدول التي تخضع للكيانات لها . وفق قواعد المسئولية الدولية عن اللامشروعية الدولية .

لذلك ، ادرك الفقه الدولي أهمية صياغة قواعد قانونية جديدة ، تلائم هذه التطورات الدولية ، وتستهدف الحد من الأخطار البيئية المدمرة ، والحيولة دون تفاقمها ، والتخفيف - قدر الامكان - من أضرارها للضارة . ويستند الفقه والممارسات الدولية في تقرير هذه المسئولية ، الى أساس يقترب الى حد كبير من مفهوم المخاطر ، وقد اجمع معظم الفقه الدولي على ضرورة صياغته في اطار اتفاقي . لذلك ، ابرم في هذا الاطار ، مجموعة من الاتفاقيات الدولية ، اقتصرت على تنظيم قواعد للمسئولية ، عن النتائج للضارة للأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، مستندة الى نظرية المخاطر ، تلك المسئولية التي اجمعت دول كثيرة عن الالتزام المسبق بحواقيها ، فالتقت بالمسئولية وفق هذه الاتفاقيات على عاتق المشغلين الخاصين لهذه الأنشطة الخطرة ، وفي اطار من قواعد المسئولية المدنية .

لذلك - وفي هذا الاطار - تتجه قواعد القانون الدولي حاليا ، الى فرض مجموعة من الوجبات ، على عاتق أشخاص القانون الدولي ، وهذه الوجبات تنبثق من الولاية الخالصة ، التي يمنحها القانون الدولي لأشخاصه ، وتستهدف

التصدى للخطر الذى تتسم به ممارسة بعض الأنشطة الانسانية المشروعة ،
وحتى يمكن توقى وتقليل وجبر الأضرار البيئة العابرة للحدود .

وجدير بالذكر ، انه يحصب للجنة القانون الدولى ، مبادرتها الى محاولة
وضع قواعد مقترحة فى هذا الاطار ، لا تستهدف التمييز عن الخصائر
والأضرار التى تنجم عن ممارسة هذه الأنشطة غير المحظورة دوليا ، بقدر
ما تستهدف محاولة تمكين الدول ، من التوفيق بين اهدافها ، وبين انشطتها
بحيث لا تؤدى ممارسة هذه الأنشطة الى إلحاق خصارة ، او ضرر بدولة
أخرى .

وفى هذا الباب ، سوف نعرض للاتفاقيات التى أبرمت بشأن تنظيم
قواعد المسؤولية عن النتائج الضارة لبعض الأنشطة الخطرة غير المحظورة
دوليا ، ثم نلى ذلك بدراسة لعناصر المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة
البيئة البحرية بأنشطة خطرة غير محظورة دوليا ، ثم نعرض فى النهاية للآثار
للقانونية المتميزة المترتبة على هذه المسؤولية .



الفصل الأول

المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

بأنشطة غير مخطورة دوليا

في الاتفاقيات والمبادئ القانونية الدولية

في اضطراب مواكب لاهتمامات المجتمع الدولي بموضوعات حماية البيئة بوجه عام ، والبيئة البحرية بوجه خاص ، تمحدث الاتفاقيات الدولية التي استهجت تنظيم احكام المسؤولية الدولية لحماية البيئة من الأوجه المختلفة للمساس بها ، وتتميز هذه الاتفاقيات ، بأنها لم تتناول حظر ممارسة أنشطة معينها ، أو السماح بمباشرة أنشطة مع حظر بعض الأفعال المكونة لهذه الأنشطة ، فهذه الاتفاقيات قد نصت صراحة على احكام للمسؤولية الدولية ، تهدف الى تنظيم مباشرة أنشطة متنوعة . داخل نطاق البيئة البحرية ، ومن أجل حماية هذه البيئة من أوجه المساس بها ، وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات ، تشكل جانبا هاما ، من قواعد القانون الدولي الاتفاقية ، الا انها نظمت أوجه المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية من جراء مزاولة بعض هذه الأنشطة .

وإذا كنا نعرض لهذه الاتفاقيات الدولية ، باعتبارها مصدرا أساسيا للقانون الدولي ، نستمد منها قواعد المسؤولية الدولية ، فإن العرف الدولي ، والمبادئ القانونية العامة المعترف بها في الدول المتعدنية ، هي أيضا مصادر أصلية للقانون الدولي ، تمدنا بالعديد من المطبات الأساسية في هذا المجال ، وهذا يبدو واضحا في الاعلانات التي أصدرتها المؤتمرات الدولية ، التي تناولت موضوعات حماية للبيئة ، مثل الاعلان للصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الانسانية الذي عقد في استوكهولم عام ١٩٧٢ .

كذلك تكشف لنا ، وثائق ، واعمال ، وقرارات ، للجان ، والجمعيات

للقانونية الدولية المتخصصة ، عن العديد من تلك القواعد العرفية ، والبادئ ،
التعاونية ، التي بدأت تستقر في العرف الدولي .

لذلك نتناول في هذا الفصل ، وفي ثلاثة مباحث منفصلة ، عرضا للمعاملات
الدولية ، ثم للقرارات ، والاعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية ، ثم لأحكام
القضاء الدولي ، التي تناولت المسؤولية الدولية ، عن الأنشطة غير المحظورة ،
الماسة بسلامة البيئة البحرية .

البحث الأول

الاتفاقيات الدولية

بشان المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بانشطة غير محظورة دوليا

تتفق المعاهدات الدولية التي تتناول المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة
البيئة بانشطة غير محظورة ، في انها تتميز بسمتين هامتين اولهما ، انها
جميعا تنظم أنشطة تتسم بالخطورة الفائقة ، مشمل الاستخدامات السلمية
للطاقة النووية او عمليات نقل النفط او استكشافه في البيئة البحرية ، اما
السمة الثانية فهذه الاتفاقيات تناسس على نظرية المسؤولية المطلقة وهي تتفق
مع طبيعة الأنشطة للخطورة ، التي ياهل المجتمع الدولي تقليل فرص حدوث اضرار
منها ، او على الأقل ، التقليل من هذه الأضرار الى ادنى حد ممكن ، هذا الى
جانبا التعويض عن هذه الأضرار ، تعويضا محدودا ، لا يؤدي الى توقف هذه
الأنشطة الخطرة ، او اعاققتها .

وقد عاجت معظم هذه المعاهدات الدولية مسألة المسؤولية عن الأضرار
البيئية ، ومن منظور المسؤولية المدنية ، ذلك انها قد ألقت عبء المسؤولية على
عائق المشغل الخاص ، سواء اكان هذا المشغل كيانا حكوميا ام خاصا ،
مطبقة في ذلك البدا الذي عرفه الفقيه جولدى بمصطلح Channelling (١) .

(١) يشير « جولدى » الى أن هذا المصطلح هو ذاته الذي سبق استخدامه
للدلالة على هذا المعنى في الترجمة الانجليزية للمذكرة الايضاحية ، لاتفاقية
المسؤولية قبل الغير في مجال الطاقة النووية ، المبرمة عام ١٩٦٠ ، راجع في
ذلك :

على أن مسؤولية المشغل الخاص في هذه المعاهدات ، مسؤولية مطلقة ،
لاتتيح لهذا المشغل إمكانية التظل منها بنفى ثبوت الخطأ في جانبه . وقد
لجأت الدول الى هذا النمط من مسؤولية المشغل الخاص ، هروباً منها من المشكلة
التقليدية المتعلقة بعدم قبول الدول بالإقرار سلفاً بمسؤوليتها المطلقة عن
ما تلحقه بغيرها من أضرار ، رغم أن بعض الدول قامت بتقديم تعويضات
لضحايا بعض الحوادث البيئية ، لالتى تسببت فيها ، وذلك دون اقرار هذه
الدول بمسؤوليتها عن هذه الأضرار .

ومع ذلك فإن لقاء المسؤولية على عاتق المشغل الخاص لم يمنع من أن
تتضمن بعض هذه المعاهدات ، التزامات تلقى على عاتق الدول ذاتها ، فتلزمها
بأن تكون هي الضامنة للمشغل الخاص في الوفاء بالتزاماته التى التفتها عليه
هذه المعاهدات ، بل وأن تتحمل الدول المسؤولية أيضاً ، نيابة عن هذا المشغل
لتعفى أوجه القصور في وقائهم ، بما تنص عليه المعاهدات ذات الصلة من
تعويضات .

ويتقضي الأمر هنا ، أن نعرض أولاً ، للاتفاقيات الدولية التى تناولت
المسؤولية المدنية للمشغل الخاص ، ثم نلى ذلك بعرض لمسؤولية الدول ، من
خلال الاتفاقيات الدولية التى تنطق بالمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة
البيئة البحرية من أنشطة غير محظورة دولياً .

المطلب الأول

اتفاقيات المسؤولية المدنية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

بأنشطة غير محظورة دولياً

لستلزم الطبيعة ذات السمة الخطرة ، لبعض الأنشطة التى تجرى
في البيئة البحرية ، أن تصاغ قواعد المسؤولية الدولية عن نتائج هذه الأنشطة
وفق قالب المسؤولية المطلقة ، وربما يرجع ذلك الى صعوبة اثبات الخطأ أو

أن معظم هذه الأنشطة لم يدخل في نطاق قواعد الحظر الدولية فلاتعد ممارستها ارتكابا لفعل غير مشروع دوليا يستوجب مسائلة مرتكبه .

لذا ، ولكي تضمن الدول حصول المضررين على تعويض عادل ، ومناسب ، وسعيا منها الى توحيد قواعد المسؤولية عن الأضرار البيئية سواء اكانت هذه الأنشطة البيئية تتم بمعرفة كيانات خاصة ام حكومية وخشية من عدم قبول الدول بالالتزام بمبدأ المسؤولية المطلقة ، فقد أبرمت منذ عام ١٩٦٠ بمض الاتفاقيات الهامة التي تلقى المسؤولية على عاتق المشغل الخاص ، وفي اطار مسؤولية مدنية ، وهذه الاتفاقيات تدور في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي مجال نقل النفط واستخراجه على نطاق واسع في البيئة البحرية .

وفيما يلي نعرض لهذه الاتفاقيات . .

اولا : اتفاقية المسؤولية قبل التبر في مجال الطاقة النووية ، باريس ، ١٩٦٠ (١)

أبرمت هذه الاتفاقية في باريس في التاسع والعشرين من يوليو ١٩٦٠ ، ودخلت حيز التنفيذ في ابريل عام ١٩٦٨ ، وأجريت عليها تعديلات أولها في ٢٨ يناير ١٩٦٤ ، وثانيها في ١٦ نوفمبر ١٩٨٢ ، وإن كان لم يدخل بعد حيز النفاذ ، وقد انضم لهذه الاتفاقية أربعة عشر دولة ، ولم تنضم مصر الى هذه الاتفاقية حتى الآن (٢) .

ومذه الاتفاقية تستهدف ليجاد توازن في المصالح ، يضمن ، تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، مع تقرير تعويض ملائم للمضررين من جراء ما قد يقع من حوادث نووية .

والمسؤولية بموجب هذه الاتفاقية ، مسؤولية مطلقة «Absolute Liability» تقع على عاتق القائم بتشغيل المنشأة النووية . اذ يعد المشغل ، وبمقتضى

« Convention on The Third Party Liability In The Field (١)
of Nuclear Energy » . See : U.N.T.S, Vol. 956, P. 351.

(٢) سجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، مرجع سابق ،

أحكام المادة الثالثة (١) من هذه الاتفاقية ، مسئول عن أية خسارة أو ضرر
بأشخاص ، أو ممتلكات أى شخص ، وطالما ثبت أن هذه الخسارة أو الضرر
قد نجمت عن حادث نووى ، أحدثه الوقود النووى ، أو المنتجات أو النفايات
المضمة ، أو المواد المنبعثة من هذه المنشأة .

كذلك ، يكون مشغل المنشأة النووية مسئولاً عن الأضرار التي تنجم
عن الحادث النووى ، الذي يقع خارج المنشأة ، وسببته مواد نووية، أثناء نقلها
من المنشأة ، وذلك في حالة عدم قيام مشغل آخر منشأة نووية تقع في أراضى
طرف بمقتضى يتولى المسؤولية عن المواد للنووية المعنية ، أو قبل تقرير المواد
للنووية المعنية من وسيلة النقل التي وصلت فيها ، الى أراضى دولة غير
متماعدة ، في حالة شحنها الى أحد الأشخاص دخل أراضى تلك الدولة ، (٢) .

(١) المادة الثالثة من الاتفاقية وقد جرى نصها كما يلي .

«The operator of a nuclear installation shall be liable, in accordance
with his Convention, for :

- a) damage to or loss of life of any person ; and
- b) damage to or loss of any property other than
 - (i) property held by the operator or in his custody or under his control in connection with, and at the site of, such installation, and
 - (ii) in the cases within Article 4, the means of transport upon which the nuclear substances involved were at the time of the nuclear incident, upon proof that such damage or loss (herein-after referred to as «damage») was caused by a nuclear incident involving either nuclear fuel or radioactive products or waste in, or nuclear substances coming from, such installation, except as otherwise provided for in Article 4. »

(٢) الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الاتفاقية وقد جرى نصها كما يلي .

- a) The operator of a nuclear installation shall be liable, in accordance with this Convention, for damage upon proof that it was caused by a nuclear incident outside that installation and involving nuclear substances in the course of carriage therefrom, only if the incident occurs.

وأيضا فإن المشتغل لمنشأة نووية ، يعد مسئولا عن الأضرار التي ترتبها الحوادث النووية التي تقع بعد تحميل المواد النووية على وسيلة للنقل المستخدمة في نقلها ، من أراضي دولة غير متعاقدة الى منشأة نووية ، تقع في أراضي إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية ، طالما تم ذلك بهرجعة القوائم بتشغيل تلك المنشأة (١) .

كذلك تناولت الاتفاقية في ملحقها الخامسة حالة نقل المواد النووية من منشأة ، الى أخرى ، وعزت المسؤولية عن الضرر النووي ، الى القائم بتشغيل آخر منشأة نووية ، كانت المواد النووية فيها وقت الحادث (٢) ، كما تناولت

-
- (i) before the nuclear substances involved have been taken in charge by another operator of a nuclear installation situated in the territory of a Contracting Party ; or
 - (ii) before the nuclear substances involved have been unloaded from the means of transport by which they have arrived in the territory of a non-Contracting State, if they are consigned to a person within the territory of that State.

(١) الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها

كما يلي ..

« c) Where nuclear substances are sent from outside the territory of the Contracting Parties to a nuclear installation situated in such territory, with the approval of the operator of that installation, he shall be liable, in accordance with this Convention, for damage caused by a nuclear incident occurring after the nuclear substances involved have been loaded on the means of transport by which they are to be carried from the territory of territory of that State.»

(٢) الفقرة الأولى من المادة الخامسة من الاتفاقية ، وقد نصت على

أنه ..

«a) If the nuclear fuel or radioactive products or waste involved in a nuclear incident have been in more than one nuclear installation and are in a nuclear installation at the time damage is caused, no operator of any nuclear installation in which they have previously been shall be liable for the damage. If the nuclear fuel or radioactive products or waste involved in

المادة الخامسة كذلك ، المسؤولية المشتركة عند تحدد القائمين بالتشغيل ، في حالة الحوادث النووية التي تقع أثناء عملية نقل المواد النووية ، فنصت الاتفاقية على أن مسؤولية هؤلاء المشغلين مشتركة ، وهي أيضا مسؤولية متحدة (١) .

ولا تقتفى المسؤولية المطلقة للمشغل بموجب هذه الاتفاقية ، الا اذا اثبت ان الحادث قد تسبب نتيجة نزاع مسلح أو غزو أو حرب أهلية أو كارثة طبيعية خطيرة ذات طابع استثنائي (٢) .

ومع ذلك ، ورغم انحصار المسؤولية بموجب هذه الاتفاقية في المشغل

==
a nuclear incident have been in more than one nuclear installation and are not in a nuclear installation at the time damage is caused to person other than the operator of the last nuclear installation in which they were before the damage was caused or an operator who has subsequently taken them in charge shall be liable for the damage ».

(١) الفترة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي . . .

« (b) If damage gives rise to liability of more than one operator in accordance with this Convention, the liability of those operators shall be joint and several : provided that where such liability arises as a result of damage caused by a nuclear incident involving nuclear substances in the course of carriage, the maximum total amount for which such operators shall be liable shall be the highest amount established with respect to any of them pursuant to Article 7 and provided that in no case shall any one operator be required, in respect of a nuclear incident, to pay more than the amount established with respect to him pursuant to Article 1. »

(٢) المادة التاسعة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي . . .

« Except in so far as national legislation may provide to the contrary the operator shall not be liable for damage caused by a nuclear incident due to an act of armed conflict, invasion, civil war, insurrection, or a grave natural disaster of an exceptional character ».

لخاص دون غيره الا ان المادة السادسة منها ، تقتبح للمشغل الخاص الرجوع على الغير في احوال ثلاث حددتها هذه المادة (١) .

كذلك وصعت الاتفاقية في اعتبارها عدم اعانة الأنشطة النووية بتكبيدها تعويضات قد لا تتمكن من اداها ، وقد تؤدي في النهاية الى توقف النشاط النووي لذا حددت الاتفاقية حدا اقصى للتعويض (٢) ، وسعوا لضمان حصول المضرور على هذا التعويض اشترطت الاتفاقية ، للزام اللقائم بالتشغيل ، بان يحتفظ بتمامي ، او اى ضمان مالى آخر ، يغطى قيمة التعويض المقرر بمقتضى الاتفاقية ، وبالنوع ، والشروط التى تحددها للسلطات العامة المختصة (٣) .

وقد قنبه واضعوا الاتفاقية لطبيعة الضرر النووي ، وما يندسم به ، من احتمالات عدم ظهور آثاره المدمرة الا بعد مضي فترة من الزمن ، ولهذا مسدت الاتفاقية اجل رفع الدعاوى الى عشر سنوات من تاريخ وقوع الحادث

(١) الفقرة السادسة من المادة السادسة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي :

- (f) The operator shall have a right of recourse only.
- (i) if the damage caused by a nuclear incident results from an act or omission done with intent to cause damage, against the individual acting or omitting to act such intent ;
- (ii) if and to the extent that it is so provided expressly by contract ;
- (iii) if and to the extent that he is liable pursuant to Article 7 e) for an amount over and above that established with respect to him pursuant to Article 7 b) , in respect of a nuclear incident occurring in the course of transit of nuclear substances carried out without his consent, against the carrier of the nuclear substances, except where such transit is for the purpose of saving or attempting to save life or property or is caused by circumstances beyond the control of such carrier.»

(٢) المادة السابعة من الاتفاقية .

(٣) الفقرة الأولى من المادة العاشرة من الاتفاقية ، مرجع سابق .

• النوى (٩) •

وجدير بالذكر أنه قد ألحق بهذه الاتفاقية اتفاقية أخرى مكملتها (٢) عقدت في بروكسل في نهاية يناير عام ١٩٦٣ ، وعملت في ٢٨ يناير ١٩٦٤ (٣) ، ودخلت حيز التنفيذ في ١٢/٤/١٩٧٤ ، ثم أجرى عليها تعديل آخر في ١٦ نوفمبر ١٩٨٢ ، لم ينفذ حتى الآن. وقد استهدفت الاتفاقية الأخيرة ، رفع الحد الأقصى لتقدير التعويض المقرر بمقتضى المادة السابعة من لاتفاقية باريس ، على أن تغطي هذه الزيادة ، من أموال عامة يوفرها للطرف المتعاقد الذي تقع داخل أراضي المنشأة النووية ، أو من أموال للتأمينات أو أى ضمان مالى آخر (٤) .

ثانيا : الاتفاقية المتعلقة بمسئولية مشغلي السفن النووية ، ١٩٦٢ (٥) :

أبرمت هذه الاتفاقية في مدينة بروكسل في بلجيكا في ٢٥ مايو ١٩٦٢ ، وفي ختام المؤتمر الذي دعت اليه الوكالة الدولية للطاقة النووية ، والذي شاركت مصر في أعماله ، ومع ذلك فانها لم تصدق على هذه الاتفاقية حتى الآن (٦) •

وتتميز هذه الاتفاقية عن الاتفاقيتين السابقتين في أنها تتناول أنشطة استخدامات للطاقة للذرية في تسيير للسفن في البيئة البحرية وهو نشاط يتسم بالخطورة لدركته الدول وبدأت في تنظيمه باتفاقيات ثنائية لاحقة لهذه

(١) المادة الثامنة من الاتفاقية ، مرجع سابق •

(٢) الاتفاقية المكملة لاتفاقية باريس للمسئولية قيسل للفسير في مجال الطاقة النووية ، بروكسل ، ١٩٦٣ • انظر : الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٥٦ ، ص ٣٥١ وما بعدها •

(٣) وقد انضم لهذه الاتفاقية للدول الأطراف في اتفاقية باريس ، فيما عدا فنلندا واليونان وتركيا ، انظر سجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٤٩ ، وملحق سجل المعاهدات ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٨ •

(٤) المادة الثالثة من الاتفاقية ، مرجع سابق •

(٥) Convention on The Liability of Operators of Nuclear

Ships, Barros and Johnston, Op. Cit, P. 433-438

(٦) أحمد نجيب رشدى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ •

الاتفاقية العامة ، وجميع هذه الاتفاقيات تستهدف تنظيم أوجه المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن تشغيل للسفن النووية (١) .

وقد عرفت الاتفاقية للسفن النووية بأنها السفينة المجهزة بمحطة نووية بغرض استخدامها في تسيير وتحريك السفينة أو في أى غرض آخر (٢) . ويعتد نطاق هذا التعريف ليدخل في نطاق أحكام هذه الاتفاقية ، كافة السفن النووية المستخدمة في الأغراض التجارية أو الحربية (٣) ، وفي باخرة غير

(١) من هذه الاتفاقيات على سبيل المثال ..

- المعاهدة البرمة بين هولندا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المسؤولية العامة عن الأضرار التي تحدثها السفينة النووية « سافانا » ، لاهاي ، ١٩٦٣ ، (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات المجلد ٤٨٧ ، ص ١١٣) .

- الاتفاق القنفيذى البرم بين هولندا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن ترتيبات زيارة السفينة النووية « سافانا » لهولندا ، لاهاي ، ١٩٦٣ ، (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٨٧ ، ص ١٢٣) .

- تبادل المخدرات المشكل لاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا بشأن المسؤولية العامة عن الأضرار التي تحدثها السفينة النووية « سافانا » ، دبلن ، ١٩٦٤ (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٣٠ ، ص ٢١٧) .

- الاتفاق البرم بين الولايات المتحدة وإيطاليا بشأن استخدام الموانئ الإيطالية من جانب السفينة النووية « سافانا » ، روما ، ١٩٦٤ ، (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٣٢ ، ص ١٣٣) .

- تبادل المخدرات المشكل لاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وليطاليا بشأن المسؤولية أثناء تشغيل السفينة النووية « سافانا » ، روما ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٥ ، (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٧٤ ، ص ١٣٩) .

(٢) الفقرتين الأولى والتاسعة من المادة الأولى من الاتفاقية . وقد جرى نصهما كما يلي :

« 1. « Nuclear ship » means any ship equipped with a nuclear power plant.

9. « Nuclear power plant » means any power plant in which a nuclear reactor is, or is to be used as the source of power, whether for propulsion of the ship or for any other purpose. »

(٣) الفترة الحادية عشرة من المادة الأولى من الاتفاقية ، وقد جرى

نصها كالآتي ..

مسبوبة من قبل ، إذ جرت كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية ، على استثناء السفن للحربية أو الحكومية من نطاق سريان هذه الاتفاقيات ، وربما يكون هذا مادعى كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، الى عدم الانضمام الى هذه الاتفاقية ، بل والاعتراض عليها (١) .

هذا وتنطوى المادة الثانية (٢) من هذه الاتفاقية على مبدأ «channelling» إذ أنها تنقل عبء المسؤولية عن الدولة ذاتها ، لتلقية على عاتق المشغل الخاص ، في إطار مسؤولية مطلقة (٣) ، وبالتالي ، فلا يمكن للمشغل الخاص ان يتحمل منها ، حتى لو أثبت عدم وقوع خطأ من جانبه ، وتنحصر هذه المسؤولية في المشغل دون غيره (٤) ، وهي تنحصر أيضاً في الأضرار النووية ، التي يثبت

«11. «Warship» means any ship belonging to the naval forces of a State and bearing the external marks distinguishing warships of its nationality, under the command of an officer duly commissioned by the Government of such State and whose name appears in the Navy List, and manned by a crew who are under regular naval discipline. »

(١) أحمد نجيب رشدى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

(٢) المادة الثانية من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي :

« 1. The operator of a nuclear ship shall be absolutely liable for any nuclear damage upon proof that such damage has been caused by a nuclear incident involving the nuclear fuel of, or radioactive products or waste produced in, such ship.

2. Except as otherwise provided in this Convention no person other than the operator shall be liable for such nuclear damage.

3. Nuclear damage suffered by the nuclear ship itself, its equipment, fuel or stores shall not be covered by the operator's liability as defined in this Convention.

4. The operator shall not be liable with respect to nuclear incidents occurring before the nuclear fuel has been taken in charge by him or after the nuclear fuel or radioactive products or waste have been taken in charge by another person duly authorized by law and liable for any nuclear damage that may be caused by them.»

(٣) الفقرة الأولى من المادة الثانية من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٤) الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاقية ، مرجع سابق .

انها نجمت عن الوقود النووي ، او المنتجات والفضلات المشعة ، الناتجة عنها (١) .

ويخرج من نطاق هذه الاتفاقية ، الأضرار النووية التي تصيب السفينة ذاتها او اجهزتها او وقودها او مخزونها ، فالمشغل لايسال عن هذه الأضرار (٢) ، كذلك فهو لا يسال عن الحوادث النووية التي تقع قبل أن يتولى هو مسئولية الوقود النووي ، او بعد انتقال مسئولية هذا الوقود او المنتجات او الفضلات المشعة الى شخص آخر ، قابل لتحمل المسئولية عن أي ضرر نوى ينجم عن هذا الوقود وهذه المخلفات النووية (٣) .

ويجوز للمحاكم المختصة - بموجب هذه الاتفاقية - اعفاء المشغل كليا او جزئيا من مسئوليته تجاه المضرور ، اذا أمكن للمشغل النووي ان يثبت أن ما وقع من ضرر نووي قد نجم كليا او جزئيا نتيجة لفعل أو تقصير ارتكبه هذا المضرور ، قاصدا لحدوث الضرر ، الا انه لا يمكن للمشغل الاستفادة من هذا الاعفاء اذا كان الضرر قد حدث عمدا من أحد تابعيه (٤) .

كذلك يعني المشغل النووي من المسئولية عن الضرر النووي ، اذا نجم الضرر عن عمل حربي أو حالة حرب سافرة ، أو حرب اهلية أو فتنة (٥) ، ولا يدخل في اسباب الاعفاء من المسئولية وبموجب هذه الاتفاقية ، الكوارث الطبيعية ، التي تنتج الاعفاء من المسئولية عن الضرر النووي بموجب اتفاقية باريس ١٩٦٠ (٦) .

ورغم انحصار المسئولية عن الضرر النووي بموجب هذه الاتفاقية على عاتق المشغل للخاص فانها تنتج له حق الرجوع على الغير في حالات ثلاث هي :

-
- (١) الفقرة الأولى من المادة الثانية ، مرجع سابق .
 - (٢) الفقرة الثالثة من المادة الثانية ، مرجع سابق .
 - (٣) الفقرة الرابعة ، من المادة الثانية ، مرجع سابق .
 - (٤) الفقرة الأولى من المادة الخامسة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٥) المادة الثانية من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٦) معاهدة باريس للمسئولية قبل الغير في مجال للطاقة النووية ، مرجع سابق ، المادة التاسعة .

- د (١) الرجوع على من ارتكب أو قصر في أداء فعل ، بقصد إحداث الضرر النووي إذا نجم الحادث عن هذا الفعل أو للتقصير .
- (ب) إذا وقع الحادث للنوى نتيجة لعملية لانتشال حطام سفينة ، فحينئذ يرجع المشغل على من نفذ هذه العملية دون إذن للمشغل ، أو على لادولة التي رخصت السفينة للغارقة أو على للدولة التي يتواجد في مياهها الحطام .
- (ج) كذلك يمكن الرجوع في الأحوال التي يرد بشأنها نص صريح في أحد العقود ، (١) .

كذلك ، فطى ندمق ما درجت عليه اتفاقية باريس للمسئولية قبل الغير في مجال الطاقة النووية وما جرت عليه فيما بعد اتفاقية فيينا للمسئولية عن الأضرار النووية ، من تحديد لمسئولية المشغل للنوى ، حددت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية الحد الأقصى للتعويض عن الحادث النووي الواحد بما يعادل ١٥٠٠ مليون فرنك ، ولا يستفيد المشغل من حد الإعفاء أن كان الحادث مترتباً عن خطأ من جانبه أو كانت له صلة بهذا الخطأ . ويخرج عن نطاق حد التعويض ، ما تقضى به المحكمة من فوائد أو تكاليف في أية قضية تعويض .

(١) الفقرة السادسة من المادة الثانية من هذه الاتفاقية ، وقد نصت على أنه :-

«6. Notwithstanding the provisions of paragraph I of this Article, the operator shall have a right of recourse :

- (a) If the nuclear incident results from a personal act or omission done with intent to cause damage, in which event recourse shall lie against the individual who has acted, or omitted to act, with such intent ;
- (b) If the nuclear incident occurred as a consequence of any wreckraising operation, against the person or persons who carried out such operation without the authority of the operator or of the State having licensed the sunken ship or of the State in whose waters the wreck is situated ;
- (c) If recourse is expressly provided for by contract.»

وبموجب هذه الاتفاقية (١) .

وضمامنا لحقوق المضررين من الحوادث النووية لهذه السفن ، ألزمت الاتفاقية مشغلي السفن النووية بإبرام تأمينات أو تقديم ضمانات مالية تغطي حدود مسئولياتهم ، كما أنها فرضت على الدولة المرخصة للسفينة ، أن تضمن أداء التعويضات المطالب بها ، إذا عجز المشغل عن الوفاء بهذه التعويضات (٢) .

كذلك فإن الاتفاقية حينما عرفت المشغل النووي ، بأنه الشخص المسموح له من الدولة المرخصة بتشغيل سفينة نووية (٣) ، فإنها راعت أيضاً حقوق المضررين ، بتنظيم منح ترخيص للسفن النووية (٤) ، تأكيداً من صلاحية هذه

(١) الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها

كما يلي ..

« 1. The liability of the operator as regards one nuclear ship shall be limited to 1500 million francs in respect of any one nuclear incident, notwithstanding that the nuclear incident may have resulted from any fault or privity of that operator ; such limit shall include neither any interest nor costs awarded by a court in actions for compensation under this Convention.»

(٢) لفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها

كما يلي ..

« 2. The operator shall be required to maintain insurance, or other financial security covering his liability for nuclear damage, in such amount of such type and in such terms as the licensing State shall specify. The licensing State shall ensure the payment of claims for compensation for nuclear damage established against the operator by providing the necessary funds up to the limit laid down in paragraph 1 of this Article to the extent that the yield of the insurance or the financial security is inadequate to satisfy such claims.»

(٣) الفقرة الرابعة من المادة الأولى من الاتفاقية *

(٤) الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشر من الاتفاقية ، وقد جرى

==

نصها كما يلي ..

السفن للابحار آمنة . كما عاقبت مالك السفينة غير المرخص له بتشغيل هذه السفينة من دولة العلم ، فاعتبرت هذا المالك مشغلا لهذه السفينة ، وحرمته من الحد الأقصى للتعميـض المقرر بموجب هذه الاتفاقية (١) ، كذلك وفي هذه الحالة، نظرت الاتفاقية الى دولة العلم ، فاعتبرتها بمثابة الدولة المرخصة . والتقت عليها مسؤولية تمويضها لحق بالمضرويين من أضرار ، وذلك بموجب المادة الثالثة من هذه الاتفاقية (٢) .

كذلك ، وكما أشرنا من قبل، فقد وضعت الاتفاقية طبيعة الضرر للنوى في اعتبارها ، بالنظر الى احتمالات تأخر ظهوره ، فنصت على أجل طويل ترفع فيه الدعوى ، وحددته بما لايتجاوز عشر سنوات من وقت وقوع الحادث . الا في الأحوال التي يجيز فيها قانون المحكمة المختصة ، مد أجل التامين او

« 1. Each Contracting State undertakes to take all measures necessary to prevent a nuclear ship flying its flag from being operated without a license or authority granted by it.»

(١) الفقرة الثالثة من المادة الخامسة عشر من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي . . .

« 3. In such an event, the Contracting State whose flag the nuclear ship flies shall be deemed to be the licensing State for all the purposes of this Convention and shall, in particular, be liable for compensation for victims in accordance with the obligations imposed on a licensing State by Article III and up to the limit laid down therein. »

(٢) الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشر من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي . . .

« 2. In the event of nuclear damage involving the nuclear fuel of, or radioactive products or waste produced in, a nuclear ship flying the flag of a Contracting State, the operation of which was not at the time of the nuclear incident licensed or authorized by such Contracting State the owner of the nuclear ship at the time of the nuclear incident shall be deemed to be the operator of the nuclear ship for all the purposes of this Convention, except that his liability shall not be limited in amount.»

• الضمان المالي الى ما يتجاوز ذلك (١) •

كذلك تناولت الاتفاقية ايضا ، مسئولية المشتغلين عند تعدهم ، فقضت بأن يكونوا مسئولين بالتكافل والضمان عن الضرر النووي ، وذلك اذا لم يمكن فصل الضرر المنسوب الى كل منهم ، عن الآخر (٢) ، حينئذ يحق لكل مشغل المساهمة ازاء الآخرين ، بنسبة خطأ كل منهم • اما اذا استحال تحديد نسب الخطأ فيتحمل المشتغلون المسئولية الكلية بالتساوى فيها بينهم (٣) •

ثالثا : اتفاقية فيينا للمسئولية المدنية عن اضرار الطاقة النووية ،

١٩٦٣ (٤) :

ابرمت هذه المعاهدة في مدينة فيينا، مقر الوكالة الدولية للطاقة النووية، وهي الهيئة التي دعت الى ابرام هذه الاتفاقية ، في ٢١ من مايو عام ١٩٦٣ ، وقد بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ١٢ نوفمبر عام ١٩٧٧ ، وبلغ عدد أطرافها

(١) الفترة الأولى من المادة السابعة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها

كما يلي :

« 1. Rights of compensation under this Convention shall be extinguished if an action is not brought within ten years from the date of the nuclear incident. If, however, under the law of the licensing State the liability of the operator is covered by insurance or other financial security or State indemnification for a period longer than ten years, the applicable national law may provide that rights of compensation against the operator shall only be extinguished after a period which may be longer than ten years but shall not be longer than the period for which his liability is so covered under the law of the licensing State. However, such extension of the extinction period shall in no case affect the right of compensation under this Convention of any person who has brought an action for loss of life or personal injury against the operator before the expiry of the aforesaid period of ten years. »

(٢) الفترة الثانية من المادة السابعة من الاتفاقية ، مرجع سابق

(٣) للفترة الثالثة من المادة السابعة من الاتفاقية ، مرجع سابق

Vienna Convention on Civil Liability for Nuclear (٤)

Damages, 1963. See : U.N.T.S., Vol. 1063.

أحد عشرة دولة ، من بينها جمهورية مصر العربية (١) .

واستهضفت هذه الاتفاقية ، وضع نظام عالمي يشمل قواعد للمسئولية عن أضرار الطاقة النووية ، يفوق النظام الذي أتت به اتفاقية باريس المبرمة عام ١٩٦٠ ، والتي اقتصمت بالطابع الاقليمي ، واقتصرت على الدول الأوروبية أعضاء منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي O.E.C.D. ، والوكالة الأوروبية للطاقة النووية .

وقد تناولت هذه الاتفاقية في مادتها الثانية مسئولية القائم بتسفير المنشأة التي تعمل بالطاقة النووية ، عن الأضرار الناجمة عن استخدامات هذه الطاقة ، وبشروط اثبات أن هذه الأضرار مترتبة عن حادث وقع داخل المنشأة . أو مترتبة عن مواد نووية آتية من منشآتة النووية أو مستحثة فيها أو أن ينزقرب الحادث عن مواد نووية مرسلة الى المنشأة النووية وفقا للشروط التي أوردتها هذه المادة من الاتفاقية (٢) .

ومسئولية القائسم بالتسفير في هذه الاتفاقية مسئولية مطلقة Absolute liability فلا يشترط فيها لثبات خطأ المشغل (٣) ، وإن كان من الممكن اغفاء المشغل من مسئوليته اذا اثبت أن الحادث النووي ، كان نتيجة مباشرة لعمل من أعمال النزاع المسلح أو حرب أهلية أو تمرد مسلح أو اذا كان قانون دولة المنشأة يسمح بالاعفاء في حالة ترتب الحادث عن كارثة طبيعية خطيرة ذات طابع استثنائي (٤) ، كذلك . يعطى المشغل من مسئوليته جزئيا أو

(١) هذه الدول هي :

مصر ، النيجر ، يوغوسلافيا ، الأرجنتين ، بوليفيا ، بيرو ، الكاميرون
ترينداد وتوباغو ، الفلبين ، كويا .

انظر : سجل الماهدات في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٢) المادة الثانية من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٣) المادة الرابعة ، فقرة أولى ، من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي :

« The liability of the operator for nuclear damage under this Convention shall be absolute . »

(٤) للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها

كما يلي ..

كلية اذا أمكنه ان يثبت للمحكمة ان الضرر فقد ساهم بتقصيره للجسيم او بعمل أو اغفال صادرين منه بنية لحدث لتضرر (١) .

كذلك ، جرت الاتفاقية على نسق مانصت عليه اتفاقية باريس المبرمة عام ١٩٦٠ ، اذ وضعت الاتفاقية حدا أقصى لمسئولية المشغل النووي ، بوضع حد أقصى لمقدار التعويض المقرر عن أية حادثة نووية واحدة (٢) ، وذلك ضمانا لعدم اعاقاة الأنشطة النووية .

وسعى من الاتفاقية لضمان حسن الضرر فانها فرضت على القائم بالتشغيل ، الاحتفاظ بصفة « دائمة » بتأمين أو ضمان مالي يغطي الحد الأقصى للتعويض المقرر بمقتضى الاتفاقية ، كما جعلت من الدولة التي توجد المنشأة النووية على اقليمها ضامنة لوفاء المشغل بمسئوليته ، فالزمتها بان تمتنع للتعويضات المقررة اذا عجز القائم بالتشغيل أو هيئات التأمين عن دفع هذه التعويضات (٣) .

- =
- « 3- (a) No liability under this Convention shall attach to an operator for nuclear damage caused by a nuclear incident directly due to an act of armed conflict, hostilities, civil war or insurrection.
- (b) Except in so far as the law of the Installation State may provide to the contrary, the operator shall not be liable for nuclear damage caused by a nuclear incident directly due to a grave natural disaster of an exceptional character.»

(١) الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلي .

« 2. If the operator proves that the nuclear damage resulted wholly or partly either from the gross negligence of the person suffering the damage or from an act or omission of such person done with intent to cause damage, the competent court may, if its law so provides, relieve the operator wholly or partly from his obligation to pay compensation in respect of the damage suffered by such person. »

(٢) للمادة الخامسة من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٣) المادة السابعة من الاتفاقية .

وأخيرا ، أباحت الاتفاقية للمضروب ، أن يرفع دعواه للمطالبة بالتعويض خلال عشر سنوات من تاريخ وقوع الحادث ، وذلك تحسبا لتأخر ظهور الأضرار للنووية (١) ، ولهذا السبب أيضا جعلت الاختصاص في نظر الدعاوى لمحكمة موقع الفعل المتسبب في الحادث وليس لمحكمة موقع الضرر (٢) ، أما إذا كان الحادث النووي قد وقع خارج إقليم أى طرف متعاقد أو في حالة تمذر تحديد مكان هذا الحادث ، فإن الولاية تنعقد لمحاكم الدولة التي توجد فيها المنشأة النووية للمشغل المسئول (٣) .

رابعاً : الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال النقل البحري للمواد النووية (٤) :

أبرمت هذه الاتفاقية في مدينة بروكسل في ١٧ ديسمبر عام ١٩٧١ ، تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية I.M.O. . ولنضمت لها أحد عشرة دولة ، وبدأ نفاذاً في ١٥ يوليو ١٩٧٥ ، ولم تنضم لها جمهورية مصر العربية (٥) .

وقد صيغت هذه الاتفاقية في قالب المسؤولية المدنية ، حيث تحيل *Channelling* المسؤولية من على الدولة ، لتحمل بها المشغل الخاص في مجال النقل البحري للمواد النووية ، وحيث تتخذ - الاتفاقية - من نظرية المسؤولية المطلقة أساساً لمسؤولية المشغل النووي عن الأضرار النووية التي تتربط على مايقع من حوادث أثناء عملية النقل البحري للمواد النووية - لذا فإن هذه الاتفاقية تعد مكملة لاتفاقية باريس للمسؤولية قبل الغير في مجال الطاقة

(١) المادة السادسة من الاتفاقية .

(٢) الفقرة الأولى من المادة للحادية عشر من الاتفاقية .

(٣) الفقرة الثانية من المادة للحادية عشر من الاتفاقية .

(٤) « Convention Relating to Civil Liability in the Field of

Maritime Carriage of Nuclear Material, Brussels, 1971.

See : U.N.T.S, Vol. 974, P. 255.

(٥) سجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

النووية (١) والاتفاقية اللاحقة بها (٢) واتفاقية نيينا للمسئولية المدنية عن الأضرار النووية (٣) .

وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن « أى شخص يمكن أن يسأل عن أضرار حدث نووى بموجب معاهدة دولية أو بمقتضى قانون وطنى مطبق في مجال للنقل البحرى ، يكون من حقه ذلك الشخص التظلم من مسؤوليته ، في الأحوال التالية .. »

١ - إذا كان المشغل للمنشأة النووية مسؤولاً عن هذه الأضرار بموجب لاتفاقيتي باريس أو نيينا أو ،

٢ - إذا كان المشغل للمنشأة النووية مسؤولاً عن هذه الأضرار بمقتضى قانون وطنى يحكم المسؤولية عن مثل هذه الأضرار ، وكان هذا القانون نافعا من كافة جوانبه للأشخاص المضروبين : وعلى نحو ملتصحه لاتفاقيتي باريس ونيينا (٤) . »

(١) اتفاقية المسؤولية قبل الغير في مجال الطاقة النووية : باريس ، ١٩٦٠ ، مرجع سابق .

(٢) الاتفاقية المكملة لاتفاقية باريس للمسئولية قبل الغير في مجال الطاقة النووية ، بروكسل ، ١٩٦٣ ، مرجع سابق .

(٣) اتفاقية نيينا للمسئولية المدنية عن الأضرار النووية ، نيينا ، ١٩٦٣ ، مرجع سابق .

(٤) المادة الأولى من الاتفاقية ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي :
« Any person who by virtue of an international convention or national law applicable in the field of maritime transport might be held liable for damage caused by a nuclear incident shall be exonerated from such liability :

- (a) If the operator of a nuclear installation is liable for such damage under either the Paris or the Vienna Convention, or
- (b) If the operator of a nuclear installation is liable for such damage, by virtue of a national law governing the liability for such damage, provided that such law is in all respect is favourable to persons who may suffer damage as either Paris or the Vienna Convention. »

ايضا ، تطبق هذه الاعفالت على المنشأة النووية ذاتها وعلى الممتلكات التي على هذه المنشأة ، والمستخدم فيها يتلقى بهذه المنشأة ، وكذلك عن كافة وسائل النقل التي كانت تحمل المواد النووية وقت وقوع الحادث النووي (١) .

خامسا : الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن التلوث النفطي ، بروكسل ، ١٩٦٩ (٢) :

أبرمت هذه الاتفاقية في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٦٩ في ختام المؤتمر الذي عقد في مدينة بروكسل ، تحت اشراف المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، في اعقاب كارثة الناقله توري كانيون الشهيرة . وهو ذلك المؤتمر ، الذي تمخض عن ابرام اتفاقية التدخل في اعالي البحار ، في حالات كوارث التلوث النفطي السابق الاشارة اليها .

وقد بلغ عدد اطراف هذه الاتفاقية ٥٨ دولة ، ليس من بينها جمهورية مصر العربية ، وبدأ سريانها في ١٩ يونيو عام ١٩٧٥ ، ثم أجريت عليها

(١) الفقرة الأولى من المادة الثانية ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي .

1. The exoneration provided for in Article 1 shall also apply in respect of damage caused by a nuclear incident :

- (a) to the nuclear installation itself or to any property on the site of that installation which is used or to be used in connexion with that installation, or
- (b) to the means of transport upon which the nuclear material involved was at the time of the nuclear incident, for such the operator of the nuclear installation is not liable because his liability for such damage has been excluded pursuant to the provisions of either the Paris or the Vienna Convention, or, in cases referred to in Article 1 (b), by equivalent provisions of the national law referred to therein.

« International Convention on Civil Liability for Oil (٢)
Pollution Damage, Brussel, 1969. See : U.N.T.S, Vol.L. 973 P. 3.

تعديلات ، بمقتضى بروتوكول عقد في لندن في ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٦ ، وبدا سريانه في ٨ ابريل عام ١٩٨١ (١) ، ثم عقد لتعديلها بروتوكول آخر أبرم في لندن في ٢٢ مايو عام ١٩٨٤ (٢) ، على أن يبدأ نفاذه بعد مرور اثنا عشر شهرا من تاريخ ايداع عشر دول لصكوك انضمامها للبروتوكول ، علّا أن يكون من بينهم ست دول ، لدى كل منها مالا يقل عن مليون وحدة من الحصول الكلية للناقلات (٣) .

وتستهدف هذه الاتفاقية ضمان حصول المضررين من حوادث التلوث النفطى ، على تعويض عادل وملائم ، وفي الوقت ذاته ضمان أن تقل هذه للتويضات في الحدود التي لاتتوق مسار نشاط نقل النفط بحرا ، كذلك تستهدف الاتفاقية توحيد القواعد المطبقة بالمسؤولية عن آثار التلوث النفطى .

وتطبق هذه الاتفاقية على السفن البحرية او العائمات المحولة بحرا ، من اى نوع ، طالما كانت معدة لنقل شحنتات النفط المسائل باعتباره بضاعة ، وكما تطبق كذلك على السفن التي تستخدم لنقل للنفط المسائل مع بضائع اخرى ، بشرط أن تكون محملة وقت الحادث بالنفط المسائل باعتباره بضاعة ، وتطبق الاتفاقية ايضا على السفن التي تكون في لية رحلة بحرية تحبب نقل النفط بشرط ثبوت تواجد مخلفات بها نتيجة نقل النفط المسائل (٤) ، ولكن يستثنى من نطاق هذه الاتفاقية ، السفن الحربية ، والسفن المملوكة للحكومات والمستعملة في اغراض حكومية غير تجارية (٥) .

(١) سجل المعاهدات في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٨١ - ٨٣ ، ملحق سجل المعاهدات ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) المنظمة للبحرية الدولية ، المؤتمر الدولي بشأن المسؤولية والتعويض عن الاضرار فيما يتعلق بنقل مواد مخرية بطريق البحر لعام ١٩٦٤ ، المضر الختامى للمؤتمر مع القرارات ، بروتوكول عام ١٩٨٤ لتحليل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن الاضرار الناجمة عن التلوث النفطى لعام ١٩٦٩ ، مطبوعات المنظمة البحرية الدولية ، باللغة العربية ، لندن ، ١٩٨٥ .

(٣) الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة ، اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .

(٤) الفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .

(٥) المادة الحادية عشر من الاتفاقية ، مرجع سابق .

ولذا كان نطاق الاتفاقية ، قد تقتصر على الأضرار التي تلحق بالتعليم الدولة المتعاقدة بما في ذلك البحر الإقليمي (١) ، فقد وسع بروتوكول عام ١٩٨٤ من نطاقها لتشمل لتعليم للدول المتعاقدة وبحارها الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لهذه الدول ، ولذا لم تكن للدول المتعاقدة قد أنشأت هذه المناطق ، فان نطاق الاتفاقية يمتد ليشمل أضرار التلوث النفطي في منطقة ملاصقة للبحر الإقليمي تحدها الدولة وفقا للقانون الدولي ، على ألا تمتد هذه المنطقة الى أكثر من مائتى ميل بحرى ، من خطوط الأساس التي يقاس عندها البحر الإقليمي (٢) . كذلك تطبق هذه الاتفاقية ، على التدابير الوقائية، المتخذة في أى منطقة لمنع أضرار التلوث للنفطي ، أو لتقليلها الى أدنى حد (٣) .

وتدور هذه الاتفاقية في إطار المسؤولية المدنية ، يتحملها المشغل الخاص للسفينة وفق مفهوم Channelling ، وقد حددت مشغل السفينة بأنه الشخص المسجل كمالك لها ، فإذا كانت للسفينة غير مسجلة ، يعد المشغل هو الشخص أو الأشخاص مالكوها هذه السفينة . وإذا كانت السفينة مملوكة ، لاحدى للدول ، ومشغلة بواسطة إحدى للشركات المسجلة في هذه الدولة كمسجل لهذه السفينة ، فان هؤلاء المشغلين يعدون بمثابة مالك لهذه السفينة بموجب هذه الاتفاقية (٤) .

وتنص الاتفاقية على أن مالك السفينة وقت وقوع الحادث ، أو مالكها وقت وقوع أول حادث - عندما يتضمن الحادث سلسلة من الأحداث - يعد مسؤولا عن أى ضرر ، ينجم عنه تلوث تسببت فيه السفينة اثر هذا

-
- (١) المادة الثانية من الاتفاقية ، مرجع سابق .
(٢) للفقرة الأولى من المادة الثانية من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .
(٣) الفقرة الثانية من المادة الثانية من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .
(٤) الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الاتفاقية ، مرجع سابق .

• الحادث (١) •

وعلى ذلك فالاتفاقية تعتمد نظرية المسؤولية المطلقة لتأسيس مسؤولية مالك السفينة عن اضرار التلوث البحري ، الأمر الذي كان محلا للخلاف بين ممثلي الدول الأطراف ، عند إبرام الاتفاقية . فطى حين كان المشروع المتدعم من المنظمة البحرية الدولية يقيم المسؤولية على أساس الخطأ ، مع نقل عبء الإثبات - وهو المشروع الذي تأيد في حينه من مندوب الاتحاد السوفيتي (٢) - فقد اتجهت الإرادة النهائية للدول الأطراف ، الى الأخذ بمبدأ المسؤولية المطلقة، حيث تقوم المسؤولية على عاتق مالك السفينة دون اللجوء في تولف الخطأ في جانبيه •

ويبرأ مالك السفينة من مسؤولية ، اذا أمكنه ان يثبت ان الحادث النسيب نضر قد وقع « بسبب عمل حربي أو عمل عدواني أو حرب أهلية أو ثورة أو ظاهرة طبيعية ذلت طابع غير عادي ومحتم لا يمكن مقاومته » (٣) ، أو اذا أثبت المالك ان « الأضرار نجمت كلياً عن فعل أو تقصير طرف ثالث بغية أحداث الضرر » (٤) ، أو « نجمت كلياً عن أعمال أو فعل خاطئ، من قبل أية حكومة أو سلطة أخرى مسؤولة عن صيانة الأسواء أو المساعدات للملاحة الأخرى عند إداء تلك الوظيفة » (٥) ، ويعفى المالك من مسؤوليته أيضاً اذا أثبت أن الأضرار الناجمة عن التلوث قد نجمت كلها أو بعضها عن فعل أو اغفال صادر بغية أحداث الضرر من جانب الشخص المصاب بالضرر ، أو من تقصيره ، عندئذ يمكن أعضاء المالك من كل المسؤولية أو بعضها تجاه هذا

(١) المادة الثالثة من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي . . .

« فيما عدا مائص عليه في الفقرتين ٢ ، ٣ من هذه المادة ، يعتبر مالك السفينة وقت وقوع حادث ، أو عندما تضمنت الحادثة سلسلة من الأحداث وقت وقوع أول حادث ، مسئولاً عن أي ضرر ينجم عنه تلوث تسببت فيه السفينة نتيجة لهذه الحادثة » .

(٢) صالح عطية سليمان الفرجومي ، مرجع سابق ، ص ٧١٥ - ٧٢١ .

(٣) المادة ١/٢/٣ من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .

(٤) المادة ٢/٢/ب من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .

(٥) المادة ٢/٢/ج من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .

للشخص ، (١) •

كما أنه بموجب الاتفاقية والبروتوكول الملحق لها عام ١٩٨٤ فإنه لا يجوز المطالبة بتعويض الضرر الناجم عن التلوث النفطي إلا بموجب هذه الاتفاقية ، وعلى لا يتيح أن يعمل لحساب مسألك السفينة ولا مستأجرها ، أو العاملين لديهم ، مطالبة المالك بأية تعويضات بموجب هذا الاتفاقية (٢) •

وبينما كانت الاتفاقية تقضى بأن يكون مالكو جميع السفن التي تسبب التلوث النفطي في حادث واحد مسئولين بالتضامن والتكافل عن كافة الأضرار التي لا يمكن الفصل بينها بصورة عملية ، مالم تخطى مسؤولية أى منهم بموجب المادة الثالثة سالفة الذكر (٣) ، فإن بروتوكول عام ١٩٨٤ يقص على أن مسؤولية هؤلاء المالك مسؤولية مشتركة ومفردة عن كل هذا الضرر غير القابل للتجزئة على نحو معقول مالم تخطى مسئوليتهم بموجب المادة الثالثة (٤) •

ومراعاة من أطراف الاتفاقية للموازنة بين مصالح ملاك السفن ، وبين المضرورين ، ولأنه اعاقه أنشطة نقل النفط على نطاق واسع في البحار ، جرت الاتفاقية على وضع حد أقصى للتعويض عن أية حادثة بمبلغ لا يتجاوز الفى فرنك لكل طن من حمولة السفينة مع مراعاة الا يتجاوز لجمالي التعويضات في الحادث للوحد مايعادل ٢١٠ مليون فرنكا (٥) ، ثم عطلت هذه المادة بموجب بروتوكول عام ١٩٨٤ ، لتحقيق رعاية أفضل لحقوق المضرورين فرفعت الحد الأقصى للتعويض نظرا لجسامة الأضرار التي يسببها نقل النفط بكميات كبيرة ومايجرّه هذا النشاط من غوائد عظيمة لملاك هذه الناقلات العملاقة ، فبلغ للحد الأقصى للتعويض عن الحادث الواحد بما يعادل ٨٩٥ مليون فرنكا

-
- (١) الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الاتفاقية ، مرجع سابق •
 - (٢) للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الاتفاقية ، مرجع سابق •
 - (٣) المادة الرابعة من الاتفاقية . مرجع سابق •
 - (٤) المادة الرابعة من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق •
 - (٥) للفقرة الأولى من المادة الخامسة من الاتفاقية ، مرجع سابق •

• ذهباً (١) •

ولا يمكن للمالك السفينة الاستفادة من حدود التعويض النصوص عليها في هذه الاتفاقية ، اذا ثبت أن الحادثة وقعت بسبب خطأ منه شخصياً أو كانت له صلة به (٢) ، بمعنى أن يكون الحادث قد وقع بخطأ أحد من تابعيه كريان السفينة أو طاقمها • وقد ضيق بروتوكول عام ١٩٨٤ من شروط هذه المادة بأن اشترط أن يثبت أن الضرر الناجم عن التلوث كان نتيجة لفعل أو تقصير شخصي وارثك ب قصد أحداث هذا الضرر أو نتيجة أفعال وعلى وعى باحتمال حدوث هذا للضرر (٣) •

والزمت الاتفاقية ملاك السفن - للاستفادة من حدود التعويضات - أن يخصصوا مبالغ نقدية أو ضمان مصرفي اضافي ، أو أى ضمان آخر مقبول لدى الدولة التي تختص بنظر الدعوى عن الضرر الحادث ، على أن يغطي هذا المبلغ أو الضمان حدود مسؤوليته (٤) • وتختصر مسؤولية المالك في هذا المبلغ المخصص دون غيره ، ولا يحق ممارسة أية حقوق على أى موجودات أخرى لهذا المالك ، ولا يجوز عندئذ الحجز على أية سفينة ، أو أية ممتلكات أخرى له ، وذلك شريطة أن يكون الضرر ، قد توصل الى المحكمة المودع لديها ، هذا المبلغ بعد الحادث (٥) •

(١) الفقرة الأولى من المادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق •

(٢) الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية ، مرجع سابق •

(٣) الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق •

(٤) الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اتفاقية ١٩٨٤ ، مرجع سابق •

(٥) المادة السادسة من الاتفاقية ، ولم تحل بمقتضى البروتوكول • وقد جرى نصها كما يلي :

« 1. Where the owner, after an incident, has constituted a fund in accordance with Article V, and is entitled to limit his liability.

(a) no person having a claim for pollution damage arising out of that incident shall be entitled to exercise any right against any other assets of the owner in respect of such claim ;

=

كذلك ، نظمت الاتفاقية أحوال التأمين تجاه اضرار التلوث وشروطه ،
بالزام مالكي السفن المسجلة في الدول الأطراف ، والتي تتجاوز حولتها مايزيد
عن ألفي طن فقط سائل باعتباره بضاعة ، أن يحتفظوا بتأمين أو أى ضمان
مالى آخر ، حتى يمكنهم الاستفادة من حدود المسؤولية بموجب الاتفاقية (١) .

كذلك ، ورعاية من الأطراف لحقوق المضرورين ، اباحت الاتفاقية
للمضرورين أن يرفعوا دعوى التعويض مباشرة ضد مؤمن المشغل أو أى شخص
آخر يقدم كفالة مالية تتطابق بمسؤولية المالك عن الأضرار الناجمة من
التلوث (٢) .

-
- (b) the Court of other competent authority of any Contracting State shall order the release of any ship or other property belonging to the owner which has been arrested in respect of a claim for pollution damage arising out of that incident, and shall similarly release any bail or other security furnished to avoid such arrest.

2.The foregoing shall, however, only apply if the claimant has access to the Court administering the fund and the fund is actually available in respect of his claim. »

(١) الفقرة الأولى من المادة السابعة من الاتفاقية ، ولم تعدل بمقتضى البروتوكول ، وقد جرى نصها كآلاتى . .

« 1. The owner of a ship registered in a Contracting State and carrying more than 2,000 tons of oil in bulk as cargo shall be required to maintain insurance or other financial security, such as the guarantee of a bank or a certificate delivered by an international compensation fund, in the sums fixed by applying the limits of liability prescribed in Article V, paragraph 1 to cover his liability for pollution damage under this Convention. »

(٢) للفقرة الثامنة من المادة السابعة من الاتفاقية ، وقد جرى نصها كما يلى . .

« 8. Any claim for compensation for pollution damage may be brought directly against the insurer or other person providing financial security for the owner's liability for pollution damage. In such case

وأخيرا فإن الحق في رفع دعاوى التعويض بموجب هذه الاتفاقية ، يسقط بضمي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الضرر ، وفي مدى ست سنوات من تاريخ وقوع الحادث المسبب للضرر ، وإذا كان الحادث المؤدى للتلوث يتكون من سلسلة من الحوادث ، فإن مدة الست سنوات تبدأ من تاريخ وقوع أول حادث (١) ، وإذا افترض أن التلوث محل الدعوى قد ترتب عن حطام سفينة غرقت قبل حدوث للضرر بأربع سنوات ، فإن الحق في رفع الدعوى يستمر حتى نهاية العام السادس من تاريخ وقوع حادث غرق للسفينة (٢) .

سادسا : الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث النفطي ، بروكسل ، ١٩٧١ (٣) :

استكمالا للاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث النفطي ، عقد في مدينة بروكسل - بدعوة من المنظمة لليحيرية الدولية - مؤتمر لبحث إنشاء صندوق للتعويض عن أضرار التلوث النفطي ، يستهدف ضمان تلقى المضرورين للتعويض الملائم كاملا دون أن يؤدي ذلك إلى إعاقة أنشطة نقل النفط عبر البحار .

وقد أسفر هذا عن عقد اتفاقية دولية لإنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث النفطي ، اعتمدت في ١٨ ديسمبر عام ١٩٧١ ، وانضم إليها

=

the defendant may, irrespective of the actual fault or privity of the owner, avail himself of the limits of liability prescribed in Article V, paragraph 1. He may further avail himself of the defences (other than the bankruptcy or winding up of the owner) which the owner himself would have been entitled to invoke. Furthermore, the defendant may avail himself of the defence that the pollution damage resulted from the wilful misconduct of the owner himself, but the defendant shall not avail himself of any other defence which he might have been entitled to invoke in proceedings brought by the owner against him. the defendant Shall in any event have the right to require the owner to be joined in the proceedings. »

(١) المادة الثامنة من الاتفاقية ، مرجع سابق .

(٢) د . محمد طلعت الفندي ، القانون الدولي البحري في أنسأده

الجديدة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٠ .

Barros and Johnston, Op. Cit, P 228

(٣)

أربع وثلاثون دولة (١) ، من الدول الأطراف في مساعدة المسؤولية عن الأضرار
التلوث النفطى البرمجة عام ١٩٦٩ ، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في
١٦ أكتوبر عام ١٩٧٨ ، ثم أجرى عليها تعديلات بمقتضى بروتوكولين أبرما
في لندن ، أولهما في ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٦ ، بدأ نفاذه في ٨ أبريل عام ١٩٨١ ،
بينما أبرم الثانى في ٢٥ مايو عام ١٩٨٤ ولم ينفذ حتى الآن (٢) .

وقد انشئ، بمقتضى المادة الثانية من الاتفاقية ، صندوق دولى للتعويض
عن أضرار التلوث النفطى ، يهدف وفق ماورد في تعديلات هذه المادة بمقتضى
بروتوكول عام ١٩٨٤ ، الى « تقديم تعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث
النفطى الى الحد الذى تكفى فيه للحماية المتقدمة من قبل اتفاقية المسؤولية لعام
١٩٨٤ غير كافية » ، ولذلك ، فبمقتضى هذه الاتفاقية أيضا « يعترف
بالصندوق في كل دولة متعاقدة كشخص قانونى باستطاعته وفقا لقوانين
تلك الدولة الانسلاخ بالحقوق والواجبات ، بكونه طرفا في الاجراءات القانونية
أمام محاكم تلك الدولة ، وتعترف كل دولة متعاقدة بمدير الصندوق ٠٠٠
كممثل قانونى للصندوق » (٣) .

وبمقتضى المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ، يؤدى الصندوق تعويضا
لأى شخص يمانى من ضرر ناجم عن تلوث نفطى اذا لم يتمكن هذا الشخص ،
من الحصول على تعويض كامل وكاف عن الضرر عملا بشروط اتفاقية المسؤولية
لعام ١٩٨٤ ، سواء لعدم وجود مسؤولية عن هذه الأضرار بموجب اتفاقية
المسؤولية ، أو بسبب عدم القدرة المالية للمالك الذى تقررت مسؤوليته عن
الأضرار بموجب اتفاقية المسؤولية ، أو بسبب زيادة الأضرار عن المسؤولية
المحددة للمالك بمقتضى اتفاقية المسؤولية أو بمقتضى أى اتفاقية دولية أخرى
سارية المفعول أو مفتوحة للانضمام في تاريخ اتفاقية المسؤولية لعام

(١) سجل المعاهدات الدولية في مجال البيئة ، مرجع سابق ، ص ٩٧ -
٩٨ وطلحق سجل المعاهدات ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١١ .
(٢) المنظمة البحرية الدولية ، المؤتمر الدولى بشأن المسؤولية والتعويض
عن الأضرار فيما يتعلق بنقل مواد معينة بطريق البحر ، لعام ١٩٨٤ ، مرجع
سابق ، ص ٢٤ .

(٣) المادة الثانية / ١/ من اتفاقية الصندوق المحلة بمقتضى بروتوكول
عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .

١٩٨٤ (١) •

وتبيرا مسئولية الصندوق كليا من أي التزام بالتعويض اذا ما كان الضرر قد وقع نتيجة لعمل من أعمال الحرب أو بعمل عداونى أو حرب أهلية أو ثورة أو اذا كان متسببا عن تحقق النفط من سفينة حربية أو سفينة مملوكة أو يجرى تشغيلها من قبل الدولة أو كانت مستخدمة وقت الحادث في خدمة الحكومة لغرض غير تجارى ، أو اذا لم يمكن للمضور أن يثبت أن الضرر ناجم عن سفينة أو أكثر (٢) •

وعلى ذلك فاتفاقية الصندوق لم تبرىء مالك السفينة من مسؤوليته عن الضرر المترتب على الظاهرة الطبيعية ذات الطابع غير المادى ولا يمكن مقاومته والتي تعد سببا لاعفاء المالك من المسؤولية بمقتضى اتفاقية المسؤولية لعام ١٩٦٩ ، المعطلة بمقتضى بروتوكول ١٩٨٤ ، رغم أن أسباب الاعفاء من مسؤولية الصندوق المنصوص عليها في هذه المادة سألقة الذكر ، هي ذاتها المتخذة سببا لاعفاء المالك من مسؤوليته ، بمقتضى المادة ١/٢/٣ من اتفاقية المسؤولية ، ومع ذلك تنص اتفاقية الصندوق ، على تحديد مسؤولية الصندوق عن الضرر المترتب عن اضرار القلوث المترتبة عن الظاهرة الطبيعية ذات الطابع غير المادى ولا يمكن تجنبه أو مقاومته ، بما لا يتجاوز ١٣٥ مليون وحدة حساب عن الحادث الواحد (٣) ، ووفق ما تفصله أحكام اتفاقية المسؤولية في هذا الشأن (٤) •

كذلك يعنى الصندوق كليا أو جزئيا من اداء التعويض للمضور (٥) ، لذات أسباب الاعفاء كليا ، أو جزئيا ، من مسؤولية المالك بمقتضى المادة ٣/٣ من اتفاقية المسؤولية ، في حين لا يعنى الصندوق من الالتزام بالتعويض

(١) الفقرة الثانية من المادة الثانية ، المرجع السابق •

(٢) المادة ١/٢/٤ من لاتفاقية الصندوق المعطلة بمقتضى بروتوكول عام

١٩٨٤ ، مرجع سابق •

(٣) المادة ٢/٤/ب ، من اتفاقية الصندوق ، ، المرجع ذاته •

(٤) المادة ١/٩/٥ ، من بروتوكول المسؤولية لعام ١٩٨٤ ، مرجع سابق •

(٥) لافقرة الثالثة من المادة الرابعة من اتفاقية للصندوق المعطلة بمقتضى

بروتوكول عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق •

فكما يتعلق بالتدابير الوقائية (١) المنصوص عليها في اتفاقية المسؤولية (٢) .
وإذا كانت مسؤولية الصندوق في الالتزام بالتعويض ، تتحدد بها
لا يتجاوز ١٣٥ وحدة حساب عن كل حادثة واحدة (٣) ، فإن حد المسؤولية
يصل الى ما لا يتجاوز مائتي وحدة حساب عن اية حادثة واحدة ، عندما
يكون هناك ثلاثة أطراف في هذه الاتفاقية ، وتكون كمية النفط المسببة
للاستراكات مجتمعة ، والمتعلقة بما يتلقاه اشخاص في انزالهم هذه الأطراف ،
خلال السنة التقويمية السابقة عن الحادث ، تساوى أو تزيد عن ٦٠٠ مليون
طن (٤) .

كذلك فإنه استمررا لمسيرة الاتفاقية في ضمان حصول الضرور على
التعويض المبادل ، فإنها تتيح حصول الضرور على تصويض - في بعض
الحالات الاستثنائية - وبناء على ما تقرره جمعية للصندوق ، حتى ولو لم يكن
المالك قد خصص مالا بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اتفاقية
المسؤولية عن اضرار التلوث النفطي (٥) المعلة بمقتضى بروتوكول عام
١٩٨٤ (٦) ، كما يجوز - بناء على شروط اللائحة الداخلية للصندوق - تقديم
اثباتية بغرض اتخاذ تدابير وقائية ضد ضرر ناجم عن تلوث نفطي في
حادثة معينة (٧) .

وأخيرا فإن حق المطالبة بالتعويض بموجب هذه الاتفاقية ينقض بمضى
ثلاث سنوات من تاريخ حدوث الضرر ، وبما لا يتجاوز ست سنوات من تاريخ

-
- (١) الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ، المرجع السابق .
 - (٢) الفقرة الاولى من المادة السابعة ، والمادة ٥/ب من اتفاقية المسؤولية
عن اضرار التلوث النفطي ، مرجع سابق .
 - (٣) المادة ٤/٤/١ من اتفاقية للصندوق المعلة بمقتضى بروتوكول
عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .
 - (٤) المادة ٤/٤/ج ، المرجع ذاته .
 - (٥) الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن
التلوث النفطي ، بروكسل : ١٩٦٩ ، مرجع سابق .
 - (٦) الفقرة السادسة من المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق المعلة
بمقتضى بروتوكول عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .
 - (٧) الفقرة الثانية من المادة الرابعة ، المرجع السابق .

الحادث المسبب للضرر (١) •

وتتكون موارد الصندوق من الاشتراكات السنوية لكل دولة طرف في الاتفاقية ، حيث يتم تحصيل هذه الاشتراكات من الأشخاص الذين يكون أي منهم قد تسلم كميات من النفط تتجاوز مائة وخمسون ألف طن ، في السنة القويمية السابقة (٢) •

سابعاً : الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية الجنية عن الضرر الناجم عن التلوث النفطي الناجم عن استكشاف واستغلال الموارد المعدنية لقاع البحر (٣): أبرمت هذه الاتفاقية في مدينة لندن في أول مايو عام ١٩٧٧ ، ولم تنفذ (٤) ، بالرغم من فتح باب القوقيع عليها حتى ٣٠ إبريل عام ١٩٧٨ ، إذ لم ينضم لها سوى ست دول (٥) من دول غرب أوروبا التي شاركت في أعمال المؤتمر الذي أعد الاتفاقية ، والذي عقد في لندن في شهر أكتوبر من عامي ١٩٧٥ : ١٩٧٦ •

وهذه الاتفاقية لا تطبق إلا على الأضرار التي تفتشاً خارج حدود المياه المتخفضة الساحلية للدولة اللطوف وبشرط أن تحدث الأضرار الضررة في اقليم الدولة المتضررة بما في ذلك المياه الدلظية والاطليمية لهذه الدولة أو في مناطق تخضع فيها الموارد الطبيعية لسيادة هذه الدولة (٦) •

وقد تأسست أحكام هذه الاتفاقية على معيار المسؤولية المطلقة ، مع نقل عبء المسؤولية ، على عاتق مشغلي التجهيزات التي ينشأ عنها الضرر (٧) وتعتد مسؤولية هؤلاء المشغلين الى فترة تمتد خمس سنوات

(١) المادة السادسة من اتفاقية الصندوق ، المعطلة بموجب بروتوكول عام ١٩٨٤ •

(٢) المرجع ذاته ، المادة العاشرة •

(٣) Convention on Civil Liability for Oil Pollution Damage
Resulting from Exploration and Exploitation of Seabed Mineral Resources, London, 1977.

(٤) سجل المعاهدات ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ - ١٥٦ •

(٥) هذه الدول هي : ألمانيا الاتحادية ، وأيرلندا ، والسويد ، وبريطانيا ، والنرويج ، وهولندا • أنظر : سجل المعاهدات ، المرجع السابق •

(٦) المادة الأولى من الاتفاقية ، مرجع سابق •

(٧) للفقرة الأولى من المادة الثالثة ، المرجع السابق •

بعد تركهم لهذه التجهيزات (١) .

ويبرأ المشغل من المسؤولية إذا أثبت أن الضرر نجم عن عمل حربي أو عمل عدواني أو حرب أهلية ، أو ثورة ، أو ظاهرة طبيعية ذات طابع غير عادي محتوم لا يمكن مقاومته (٢) ، أو عنهما يثبت المشغل أن الخسارة الناجمة عن التلوث ، ترتبت كلياً أو جزئياً ، أما عن فعل أو اغفال صاندر بنية أحداث الضرر من جانب الشخص الذي أصابه الضرر ، أو عن تقصير ذلك الشخص ، فعندئذ يجوز إعفاء المشغل من كل مسؤوليته ، أو بعضها تجاه هذا المضرور (٣) . أما إذا كان التلوث ناجماً عن بئر مهجورة ، فإن المشغل يعفى من مسؤوليته ، إذا ثبت أن الحادث المسبب لهذا الضرر قد وقع قبيل مضي ما لا يقل عن خمس سنوات من تاريخ التخطي عن التجهيزات في إطار سلطة الدولة المشرفة وبموجب شروطها (٤) .

ومسؤولية المشغل بموجب هذه الاتفاقية ، محددة عن كل منشأة أو كل حادث بما لا يتجاوز ٣٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وذلك رهناً بمضي خمس سنوات من تاريخ فتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية ، وترفع إلى ٤٠ مليون وحدة فيما بعد (٥) . ويفقد المشغل حدود مسؤوليته إذا ثبت أن ضرر التلوث حدث بفعل أو اغفال من جانب المشغل ذاته ، لرتكبه عمداً مع علمه بأنه سينجم عن ذلك ضرر التلوث (٦) ، كما تلزم الاتفاقية المشغلين ، بالاحتفاظ بتأمين أو أي ضمان مالي آخر لتغطية حدود مسؤوليتهم (٧) .

وعبوماً فالحق في المطالبة بالتعويض بمقتضى هذه الاتفاقية ، يستقطب بعض اثنا عشر شهراً من تاريخ علم المصاب بالضرر ، أو كان في حكم من يطم ، كشخص عاقل بحدوث الخسارة (٨) .

-
- (١) الفقرة الثانية من المادة الثالثة ، من الاتفاقية ، المرجع السابق .
 - (٢) الفقرة الثالثة من المادة الثالثة ، من الاتفاقية ، المرجع السابق .
 - (٣) الفقرة الخامسة من المادة الثالثة ، المرجع السابق .
 - (٤) الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٥) الفقرة الأولى من المادة السادسة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٦) الفقرة الرابعة من المادة السادسة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٧) الفقرة الثامنة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٨) المادة العاشرة من الاتفاقية ، مرجع سابق .

الطلب الثاني

المبادئ الدولية

ومسؤولية الدول عن الأنشطة غير المحظورة

المادة بسلامة البيئة البحرية

في غالبية الاتفاقيات الدولية المتطقة بالمسؤولية عن الأنشطة غير المحظورة ، المادة بسلامة البيئة البحرية ، جرى الوضع على القاء عبء المسؤولية ، على عاتق المشغل الخاص ، وفي إطار مسؤولية مدنية تعتمد على معيار المسؤولية المطلقة ، أو المشددة ، وذلك بسبب عدم استعداد الدول الأطراف ، لقبول هذا النمط من المسؤولية اللاخطئية . لكن رغم ذلك ، ظلت غالبية هذه الاتفاقيات ، تحتفظ بقدر من هذه المسؤولية كي تلقى على عاتق الدول الأطراف ، ربما لضمان سيطرة الدول على الأنشطة التي تجرى في إقليمها أو تحت رقابتها ، وذلك وفق ما سنعرض له فيما يلي : -

أولا : الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ (١) :

تشرط الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، أن يحتفظ المشغل بتأمين ، أو أن يقدم ضمانا ماليا يغطي حدود مسؤوليته ، ولكي تضمن الاتفاقية وصول هذه التعويضات كاملة لاستحقاقها ، ألقت الاتفاقية التزاما على الدولة للطرف ، صاحبة الترخيص للسفينة النووية مسببة الضرر ، بأن تكفل هذه الدولة سداد أية مطالبات تكون موجهة ضد المشغل ، ومتعلقة بالتعويض عن الضرر النووي . ولكفالة هذا السداد ، ألزمت الاتفاقية الدولة للطرف المرخصة للسفينة ، بأن توفر الأموال الكفيلة بتغطية المعز في قيمة التامين أو الضمانات المالية ، التي يحتفظ بها المشغل للسفينة النووية ، وبهدف الوصول الى حدود التعويضات المنصوص عليها ، في الفقرة الأولى من المادة الثالثة ، من هذه الاتفاقية .

وبمقتضى ذلك ، تتحمل هذه الدولة الطرف ، المسؤولية الدولية لضمان

الزامها للمشتغلين الخاصين ، المرخص لهم بتشغيل سفن نووية ، بأن يحتفظوا بتأمينات ، أو ضمانات مالية ، تغطي حدود التأمين المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة سالفة الذكر ، والا أصبحت هذه للدولة ملزمة بإداء هذه التعويضات ، أو أداء للفروق المالية بين قيمة التأمينات ، وبين الحد الأقصى المقرر للتعويض ، بمقتضى هذه الاتفاقية .

ومن ناحية أخرى ، تقضى المادة الخامسة عشرة من هذه الاتفاقية ، بالزام الدول الأطراف ، بأن تتخذ كافة التدابير الضرورية اللازمة ، لعدم تشغيل أى سفينة نووية ترفع علم هذه الدولة ، إذا لم يكن هناك ترخيص أو إذن من دولة العلم بذلك (١) . ويترتب على هذا ، أنه في حالة تسير سفينة نووية ، ترفع علم دولة طرف ، ودون ترخيص أو إذن سابق من دولة العلم ، فعندئذ تعتبر هذه الدولة بمثابة الدولة المرخصة ، وتعد مسؤولة عن تويض الضررين وفقا للالتزامات المفروضة على للدولة المرخصة بموجب المادة الثالثة وفي نطاق الحد المقرر فيها ، (٢) .

وفي نطاق مسؤولية الدول أيضا عن الأضرار النووية التي يحدثها تشغيل السفن النووية فإن كافة الأطراف في الاتفاقية ملزمة بأن ، تتمهد بالآلا تمنح ترخيصا ، أو إذا بتشغيل سفينة نووية ترفع علم دولة أخرى ، (٣) . ولا يمنع ذلك من الترخيص لهذه السفن بالعمل وفقا للقانون الوطني للدولة المرخصة ، وفي نطاق المياه الداخلية والبحر الإقليمي لهذه الدولة (٤) .

ثانيا : الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول بشأن المسؤولية عن الأضرار التي قد تنشأ عن استخدام السفينة النووية الأمريكية « سافانا » كوانى تلك الدول (٥) :

أبعت الولايات المتحدة الأمريكية قبولاً مسبقاً لبدأ المسؤولية المطلقة عن

(١) الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشر من الاتفاقية ، راجع نص هذه المادة ، مسبق ص ٣٧٧ .

(٢) للفقرة الثالثة من المادة الخامسة عشر من الاتفاقية ، المرجع ذاته .

(٣) للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشر من الاتفاقية ، المرجع ذاته .

(٤) المرجع ذاته .

(٥) راجع عرض هذه الاتفاقيات ، فيما سبق ، ص ٣٧٢ ، هامش

رقم (١) .

لية اضرار تحثتها السفينة النفوية « سافانا » عند زيارتها لموانئ بعض الدول ، بالرغم من أن هذه السفينة مشغلة بواسطة إحدى الشركات الخاصة الأمريكية ، بل أن بعض هذه الاتفاقيات تضمنت نصا صريحا بعدم جواز رجوع الولايات المتحدة الأمريكية على أى شخص يكون مسئولاً على أية صورة عن هذه الأضرار .

١ - في الاتفاق البرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا (١) .

نصت المادتان الأولى والرابعة على ما يلي :

« تتخف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعويضاً عن جميع الخسائر أو الأضرار أو حالات الوفاة أو الإصابات التي تقع في أيرلندا ، بما في ذلك المياه الإقليمية الأيرلندية ، وللناشئة عن أو الناتجة عن تشغيل السفينة « س . س . سافانا » في حدود ما تكون فيه للحكومة الأمريكية أو الإدارة البحرية للولايات المتحدة أو أى شخص مؤمن عليه بموجب اتفاق للتعويض متحملاً للمسئولية العامة عن هذه الخسائر أو الأضرار أو عن حالات الوفاة أو الإصابات » (٢) .

« ولا يجوز لحكومة الولايات المتحدة باعتبارها مسئولة في الظروف للحدثة في المدة الأولى من هذا الاتفاق ، الرجوع على أى شخص قد يكون مسئولاً من أى وجه آخر عن هذه الخسارة أو الضرر أو الوفاة أو الإصابات » (٣) .

٢ - وفي الاتفاق البرم بين الحكومة الأمريكية وحكومة إيطاليا بشأن

(١) تبادل مذكرات يشكل اتفاقاً عقد بين الولايات المتحدة وأيرلندا ، ينطبق بالمسئولية العامة عن الأضرار الناجمة عن تشغيل السفينة النفوية « سافانا » ، ١٩٦٤ .

الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٢٠ ، ص ٣١٧ .

(٢) المادة الأولى من الاتفاق ، نقلاً عن الدراسة التي أعدها الأمانة العامة للأمم المتحدة عن ممارسة الدول المتعلقة بالمسئولية الدولية عن النفاثج لضرارة عن أعمال لا يحظرها القانون الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

(٣) المادة الرابعة من الاتفاق ، المرجع السابق .

استخدمت السفينة النووية « سافانا » للموانئ الإيطالية (١) :

نصت المادة الثالثة المتطقة بالمسئولية عن الضرر على انه :

« في حدود المسئولية التي رسمها القانون العام للولايات المتحدة ... تقوم حكومة الولايات المتحدة ، في اى قضية أو دعوى ترفع على الولايات المتحدة بصفة شخصية ، امام لحدى المحاكم الإيطالية ، بدفع التعويض عن اى مسئولية قد تقررها هذه المحكمة . وفقا للقانون الإيطالى ، عن اى ضرر للأشخاص ، أو الأشياء ناتج عن حادث نووى متصل بتشغيل ، أو اصلاح أو صيانة أو استخدام السفينة « سافانا » ، لو ناشئ أو ناتج عن أى من هذه الأمور ، ويكون قد وقع أثناء وجود السفينة داخل المياه الإقليمية الإيطالية ، أو أثناء وجودها خارج هذه المياه في رحلة ذهاب الى الموانئ الإيطالية أو رحلة عودة منها ، إذا وقع الضرر في إيطاليا أو على سفن مسجلة فيها » .

٣ - **ولى المعاهدة المبرمة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بشأن ترتيبات زيارة السفينة « سافانا » للموانئ الهولندية (٢) .**

نصت المادة الأولى على ان « تدفع الولايات المتحدة تعويضاً عن الضرر الناشئ أو الناتج عن حادث نووى يتصل بتصميم أو تطوير أو بناء أو تشغيل أو اصلاح أو صيانة أو استخدام السفينة « ن . س . سافانا » إذا قررت - اى محكمة مختصة في هولندا أو أية لجنة تشكل وفقا للقانون الهولندى - ان الولايات المتحدة تتحمل المسئولية العامة واللى لدى الذى يعقرر فيه ذلك » .

وتضمنت المادة الثالثة من هذا الاتفاق النص على عدم جواز رجوع الولايات المتحدة على اى شخص يكون مسئولاً عن أية أضرار تضمنتها المادة

(١) اتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة إيطاليا بشأن استخدام السفينة « ن . س . سافانا » للموانئ الإيطالية ، أبرم في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٤ ، المرجع السابق ، ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .
(٢) اتفاق بين حكومة هولندا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المسئولية العامة عن الضرر الذى تتسبب فيه السفينة « ن . س . سافانا » أبرم في ٦ فبراير ١٩٦٣ ، المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

الأولى ، فنصت المادة الثالثة على أنه « لايجوز للولايات المتحدة الرجوع على أى شخص يكون بسبب أى فعل أو تقصير ارتكب على الأراضى الهولندية مسؤولا عن أى ضرر مما ورد تفصيله فى المادة الأولى » .

ثالثا : الاتفاق المبرم فيما بين حكومة ليبيريا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن استخدام السفينة الألمانية « ن . س . أوتوهان » الموانئ والمياه الليبيرية (١) .

لقد تمزت الحكومة الألمانية بموجب ، بضمان وفاء المشغل الخاص لهذه للسفينة ، بما يفرض عليه من تموينيات ، وذلك بتقديمها الأموال اللازمة فى هذا الشأن .

وقد نصت المادة السادسة عشر من هذا الاتفاق على أن « تضمن جمهورية ألمانيا الاتحادية أداء مطالبات التعميض عن الضرر النوى المقرر بموجب هذه المعاهدة عن القائم بتشغيل السفينة ، وذلك عن طريق تقديم الأموال اللازمة بما لايتجاوز أربعمائة مليون مارك المانى ، وتقدم هذه الأموال الى لدى الذى يصبح فيه عائد التأمين أو أى ضمان آخر غير كاف للوفاء بهذه المطالبات » .

المبحث الثانى

المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

بالأنشطة غير محظورة دوليا

فى احكام القضاء وممارسات الدول

تناولنا فيما سبق ، العديد من الاتفاقيات الدولية ، التى عالجت عواقب للضرر البيئى العابرا للحدود ، والناجم عن أنشطة خطرة غير محظورة دوليا . وبالرغم مما جرت عليه هذه الاتفاقيات من نقل عبء المسؤولية عن هذا الضرر ، الى عاتق المشتغل الخاص ، فإن ممارسات الدول والاحكام القضائية ،

(١) المعاهدة المبرمة بين جمهورية ليبيريا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن استخدام المياه والموانئ الليبيرية بواسطة السفينة « ن . س . أوتوهان » أبرم فى ٢٧ مايو ١٩٧٠ ، المرجع ذاته ، ص ٣٥٠ .

ما زالت تدلل على أن الدول ظلت مسئولة عن كافة الأنشطة التي تجرى في نطاق إقليمها أو تحت سيطرتها ، سواء جرت هذه الأنشطة بواسطة أجهزة حكومية ، أو بواسطة عامة الأفراد ، أو الكيانات الخاصة ، فغور وقوع الأضرار ، ودون أي انتظار لأحكام من القضاء ، بادرت الدول إلى أداء مبالغ نقدية للطرف المضرور ، وتحت مسمى الهبات أو التعميمات . لكنه ، ولما كانت هذه المسميات ، فإنها لا تؤدي إلا إلى حلول واحد فحسب ، هو أن الدول قامت من تلقاء نفسها ، بتحمل المسؤولية عن نتائج هذه الأنشطة الضارة ، وإن لم تعترف الدول صراحة بذلك .

وفيما يلي نعرض للأحكام القضائية الدولية ، التي فرضت المسؤولية الدولية على عاتق الدول ، عن الأنشطة الضارة غير المحظورة دوليا ، والتي جرت في إقليمها أو تحت إشرافها ، ثم نردف ذلك ، بعرض بعض ممارسات الدول ، التي قبلت فيها الدول تحمل المسؤولية عن مثل هذه الأضرار ، دون إقرار صريح منها بذلك .

المطلب الأول

لحكام القضاء الدولي

في المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

بأنشطة غير محظورة دوليا

تعد قضيتا مسبك تريل ومضيق كورفو ، من أهم القضايا الدولية التي أثار للقضاء فيها بمسؤولية الدول عما يجري في إقليمها أو تحت سيطرتها من أنشطة ماسة بسلامة البيئة البحرية . .

أولا : قضية مسبك تريل (١) . .

ففي هذه المنازعات الدولية ، صدر حكمان ، قضى أولهما - والذي أصدرته

Barros and Johnson, Op. Cit., P. 177-195.

(١)

وراجع تفصيلات هذه القضية فيما سبق ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

(م ٣٦ - البيئة البحرية)

لجنة التحكيم التى نظرت هذه القضية فى ١٦ أبريل ١٩٣٨ - بمسئولية كندا عما لحق بالولايات المتحدة من اضرار ناجمة عن تشغيل هذا المسبك ، والزم هذا الحكم الحكومة الكندية ، بإداء تعويضات للولايات المتحدة الأمريكية عن هذه الأضرار . لما الحكم الثانى ، فقد اكدت فيه المحكمة على مسئولية الدول ، عن اضرار الأنشطة البيئية التى تجرى على اقليمها ، وتلحق ضررا بأقليم دول اخرى ، كما وضعت المحكمة نظاما لتشغيل هذا المسبك . متضمنا لزام كندا بإداء التعويضات الى الولايات المتحدة الأمريكية ، عما يصيب مصالحها من اضرار تنجم عن تطاير الايخرة من هذا المسبك ، حتى ولو كانت الأنشطة الخاصة بصهر المعادن متفقة تماما مع النظام الدائم الذى وضعته المحكمة ، وقد اقرت المحكمة ايضا ، ذلك الجدا الذى يقضى بأنه «يمقتضى مبادئ القانون الدولى وقانون الولايات المتحدة ، ليس لأية دولة الحق فى استخدام اقليمها أو أن تسمح باستخدامه بطريقة ينتج عنها خسارة على اقليم دولة اخرى أو لممتلكات الأشخاص الموجودين فى هذا الأقليم وعندما تحدث هذه النتائج الخطيرة فان اثبات الخسارة يتم بكافة سبل الاثبات ، (١) » .

ثانيا : قضية مسبق كورفو . .

وفى هذه القضية ايضا انطوى حكم محكمة العدل الدولية على ذات الجدا الذى سبق وأن ارسته محكمة التحكيم فى قضية مسبك نزيل ، فقضت محكمة العدل الدولية بأن « الدول ملتزمة بالا تسمح ، عن علم ، باستخدام

« Under the principles of international law, as well as (١) of the law of the United States, no state has the right to use or permit the use of its territory in such manner as to cause injury ... in or to the territory of another or the properties or persons therein, where the case is of serious consequence and the injury is established by clear and convincing evidence » .

اقليلهما في ارتكاب افعال تتناقض مع حقوق غيرهما من الدول ، (١) .

وقد يبدو أن هذا المبدأ قد استقر في القانون الدولي منطوقا على التزام على عاتق الدول بعدم السماح ، عن علم ، باستخدام لقليمها لممارسة افعال ضارة بغيرها من الدول أو برعاياها . لكننا لا نقر بوجود مثل هذا الالتزام ، إذ نتفق مع رأى الفقيه باربوزا بأن هذين الحكمين يطرحان التزاما بالغ العمومية ، يستند الى مبدأ من مبادئ قانون الشعوب ، ولا يعد « من المبادئ العامة المعترف بها في القانون الدولي ، دون وجود قاعدة أكثر تحديدا ، وأقل تمولية تجعله قابلا للتطبيق » (٢) .

المطلب الثاني

الممارسات الدولية

والمسئولية عن الأنشطة القبيحية غير المحظورة دوليا

المذكرات المتبادلة بين الدول بالطرق الدبلوماسية ، تعد دائما للسبيل الأول للمطالبة بالتعويض عن ما يلحق بالدول ومواطنيها من اضرار ، وتمننا هذه الممارسات الدولية ، بتأكيدات لاستقرار مبدأ مسؤولية الدول عن ما ترتبه الأنشطة غير المحظورة دوليا من اضرار باقليم وممتلكات الدول الأخرى تأسيسا على أن هذه الأنشطة قد نمت في نطاق ولاية الدولة المسؤولة أو تحت رقابتها ، حتى ولو كانت هذه الأنشطة قد أجريت بواسطة كيانات خاصة . ومؤدى ممارسات الدول - في هذا المجال - وكما قمنا من قبل - هو قيام الدول بتقديم مبالغ على سبيل للهبه ، أو التعويض للدول انضروية ، أو لمواطنيها ، تهريا من المثل أمام القضاء الدولي ، وخشية من

(١) « Every State's obligation not to allow knowingly its territory to be used for acts contrary to the rights of other States »

I.C.J., Reports, 1949, P. 22.

(٢) باربوزا ، للتقرير الثالث عن المسؤولية الدولية عن الناتج الضارة الناجمة عن افعال لا يحظرها القانون الدولي ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧ ، فقرة ٦٧ (U.N.Doc. A/CN.4 /405.)

للقضاء بمسئوليته الدولية عن هذه الاضرار . وذلك ما يؤكد قناعة الدول بتحمل المسؤولية عن نتائج الأنشطة الضارة التي تنشأ على إقليمها أو تحت مراقبتها إذا ما لحق بدول أخرى أو بمواطني هذه الدول .

ومن هذه الممارسات الدولية نشير الى ما يلي . .

أولا : التجربة النووية في جزر مارشال عام ١٩٥٤ :

في مارس عام ١٩٥٤ أجرت الولايات المتحدة الأمريكية تجربة نووية في جزيرة بيكينى المرجانية ضمن مجموعة جزر مارشال في المحيط الهادئ، وقد امتد نثر هذا التفجير النووي الى مناطق شاسعة تجاوزت نطاق المنطقة المحددة لاجراء التجربة ، وترتب على هذه التجربة حدوث اضرار عديدة منها ما لحق بقارب الصيد الياباني فوكسريو مارو Fukuryu Maru وطاقمه ، حال تواجده في منطقة من اعلى البحار . كما حدث تلوث بالجو والبيئة البحرية في هذه المنطقة وما بها من اسماك وكائنات حية ، مما اثر على محصول الصيد الياباني الذي يعد الغذاء الاساسى لمواطني اليابان (١) ، وايضا ، احدث هذا التفجير ، آثارا جسيمة بأرواح ، وممتلكات امالي جبر مارشال ، وكانت تخضع - آنذاك - لوصاية الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أبدت الحكومة الأمريكية استعدامها لاجابة طلب الحكومة اليابانية بتعويضها عما لحق بها وبمواطنيها من اضرار ، وقدمت بالفعل الى الحكومة اليابانية مبلغ مليوني دولار ، مقرونا بمذكرة اوضحت فيها الحكومة الأمريكية ، ان هذه المبلغ يعتبر منحة منها ، تعبيرا عن اسفها واعتمادها بما وقع من اضرار ، وتجنبنت المذكرة الأمريكية - في نفس الوقت - ، الاعترار بالمسئولية القانونية للولايات المتحدة الأمريكية ، عن هذه الاضرار

أما فيما يتعلق بالاضرار التي لحقت بأهالي جزر مارشال ، فقد انتهى الأمر الى صدور قانون في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٤ ، يقضى بأن تتحمل الولايات المتحدة « المسئولية بدافع الراقعة » عما لحق بسكان

هذه الجزر من اضرار ، كما لم يتضمن هذا القانون القرار بالمسئولية القانونية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية عن هذه الأضرار ، واكتفى القانون بتقدير مبلغ ٩٥٠ ألف دولار يقسم على سكان هذه الجزر ، ممن لحقت بهم الأضرار (١) . وهذا للتصرف من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، يمد في حد ذاته - لقرارها منها بالمبدأ القانوني الذي يرتب المسئولية الدولية على الدول ، بسبب ما تلحقه بغيرها من اضرار نتيجة أنشطة تمت في إقليمها ، او تحت رقابتها . وتقترب هذه المسئولية دون بحث مشروعية هذه الأنشطة .

ثانيا : حادث ناقلة النفط جوليانا ..

في عام ١٩٧١ جنحت الناقلة جوليانا ، بالقرب من أسبأل الغربي لجزيرة هونشو اليابانية ، وكان من اثر انشطار الناقلة الى اجزاء ، أن تدفق النفط الذي كانت تحمله ، فأحدث ثلوثا الحق اضرارا جسيمة بالبيئة البحرية ، وبمصادر الأسماك في هذه المنطقة . ولثر وقوع الحادث ، بادرت الحكومة الليبيرية ، بوصفها دولة علم الناقلة ، فقدمت مائتى مليون يـن يابانى ، كتعويض للمصايد اليابانيين الذين اضرروا من هذا الحادث (٢) . هذا في حين لم تعترف الحكومة الليبيرية ، بمسئوليتها القانونية عما وقع . وان كانت مبادرتها الى تقديم تعويضات للمضررين ، تعد اعترافا منها بمسئوليتها عن الأنشطة غير المحظورة ، التي تجرى في نطاق ولايتها ، وتحت رقابتها ، بوصفها دولة علم الناقلة ، رغم أن ملكية هذه الناقلة ، كانت لمشغل خاص .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٨٧ .

(٢) الحراسة التي اعحتها الامانة العامة للجنة للقانون الدولى التابعة للأمم المتحدة عن ممارسة الدول المنطقة بالمسئولية الدولية عن النتائج لاضرارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون لادولى ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

البحث الثالث

موقف المؤتمرات واللجان القانونية الدولية من المسؤولية الدولية عن الأنشطة غير المحظورة دوليا

يموج العرف الدولي بالعديد من القواعد الدولية التي تتناول لوجه المسؤولية الدولية ، وخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأضرار المترتبة عن الممارسات البيئية المختلفة . وإذا كانت هذه القواعد غالبا ما تتخذ من المعاهدات الدولية سبيلا الى التطبيق في العلاقات الدولية ، فإن معظم هذه المعاهدات الدولية يتمخض عادة عن مؤتمرات دولية . ورغم أن معظم هذه المؤتمرات الدولية ، لا تسفر عن صياغة معاهدات دولية ، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القرارات والتوصيات التي تصدرها هذه المؤتمرات ، إذ أن هذه القرارات ، والتوصيات تغطى - في الغالب - على قواعد دولية ، مطبقة عرفا في العلاقات الدولية .

لذلك فإن دراسة قرارات المؤتمرات الدولية، التي تناولت موضوعات البيئة الانسانية ، وقواعد المسؤولية الدولية عن اضرار الاستخدامات البيئية ، أمر له أهميته في القانون الدولي البيئي ، الحديث النشأة في المجتمع الدولي . ومن بين هذه المؤتمرات يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، الذي انعقد في مدينة استوكهلم ، في عام ١٩٧٢ ، من أولى المحاولات الدولية ، لوضع الملامح الأساسية للقانون الدولي للبيئة . وقد تلت هذا المؤتمر ، مؤتمرات عديدة تناولت حماية البيئة الانسانية في مجالاتها المختلفة ، وانتهى بعض هذه المؤتمرات الى اقرار معاهدات دولية هامة ، بينما اكتفى بعضها الآخر ، بإصدار توصيات تنظم أوجه الاستخدامات البيئية .

كذلك تشكلت لجان دولية تحت اشراف أجهزة الأمم المتحدة ، كلفت بإعداد قواعد سلوك بيئية ، كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كافة الدول بأن تراعى العمل وفق هذه القواعد فيما تديره من معاهدات دولية تتعلق بالاستخدامات البيئية المختلفة .

وفيما يلي نتناول نتائج وتوصيات مؤتمر استوكهلم المعنى بالبيئة الانسانية ، ثم نعرض بعضا من قواعد السلوك في مجالات البيئة المختلفة ...

المطلب الأول اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية

بدعوة من الأمم المتحدة (١) ، عقد في مدينة استوكهولم ، في الفترة من الخامس حتى السادس عشر من يونيو عام ١٩٧٢ ، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة الانسانية ، تحت شعار « فقط ، ارض واحدة » مستهدفاً تحقيق « رؤية ، ومبادئ ، مشتركة لالهام شعوب العالم ، ولرشادها في مجال حفظ البيئة البشرية وتنميتها » (٢) .

وفي بداية هذا المؤتمر ألقى « موريس سترونج » سكرتير عام المؤتمر كلمة أكد فيها على المسؤولية المشتركة للدول ، عن المشكلات التي تعاني منها البيئة الانسانية ، والتي شارك المجتمع الدولي بإسرها في حلها . كذلك أشار « سترونج » في كلمته ، الى الأسس التي يرى أنه من اللازم أن يتوصل اليها المؤتمر ، ومنها على سبيل المثال ، اقرار قواعد جديدة مستحثة للمسؤولية والسلوك الدولي ، الذي يتطلبه عصر الحفاظ على البيئة ومنعها من التدهور ، وكذلك اقرار اساليب جديدة لحل المنازعات البيئية (٣) .

وقد انتهى المؤتمر الى اصدار اعلان للبيئة ، تضمن مجموعة من المبادئ العامة التي اقترتها الدول المشاركة في المؤتمر والتي بلغ عددها ١١٣ دولة ، من بينها جمهورية مصر العربية (٤) ، بينما امتنعت الصين عن الموافقة على

(١) بناء على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة ، اصدرت الجمعية العامة في الثالث من ديسمبر عام ١٩٦٨ في دورتها ٢٣ ، قرارها رقم ٣٣٩٨ ، بمقتد هذا المؤتمر عام ١٩٧٢ .

(٢) انظر ديباجة اعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، راجع في ذلك ، اعلان استوكهولم ، اعلان خاص بالبيئة البشرية ، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيروبي ، ١٩٨٥ ، الوثيقة رقم (N.a-85-6206) ، ص ٢ .

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ٢ - ٣ .

(٤) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ .

هذا الاعلان (١) ، كذلك أسفر المؤتمر عن إصدار مجموعة من التوصيات ، بلغ عددها مائة وتمسح توصية ، تشكل جميعا خطة العمل التي يتعين على الدول والمنظمات الدولية ، أن تلتزم بها .

وينطوى « اعلان البيئة الانسانية » الذي أصدره المؤتمر ، على ستة وعشرين مبدأ هاما ، قد لا يتسع المجال هنا لذكرها جميعا ، ولكن يعنينا الآن منها ، مبادئ ثلاث ، هي السابعة ، والحادية والعشرين ، والثاني والعشرين .

ففي المبدأ السابع نص الاعلان على انه ..

« يجب أن تتخذ الدول جميع الخطوات الممكنة لمنع تلوث البحار بالمواد التي يمكن أن تعرض صحة البشر للخطر ، أو أن تضر بالموارد الحية والأحياء البحرية ، أو أن تضر بمرافق الاستحمام الطبيعية ، أو أن تتدخل مع الاستخدامات المشروعة للبحار » (٢) .

وهذا المبدأ يعد في حد ذاته ، مبدأ خاصا ، يتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث البحري ، إذ يدعو الدول الى اتخاذ كافة الخطوات الممكنة ، بما في ذلك الوسائل القانونية ، للحد من تلوث البحار والاضرار بالبيئة البحرية . وغنى عن البيان ، أن قواعد المسؤولية الدولية هي التي تشكل أهم الركائز ، لاي نظام قانوني مقترح في هذا المجال .

وعلى الرغم من أن هذا المبدأ لا ينطوى على أى التزام قانوني ، فإن جانباً من الفقه يرى فيه التزاماً عاماً على الدول ، بحماية البيئة البحرية من

(١) المرجع ذاته ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) «States shall take all possible steps to prevent pollution

of the Sea by substances that are liable to creat hazards to human helth to harm living resources and marine life, to damage amenities or to interfere with other legitimate uses of the Sea»

Stockholm Declaration, Declaration on the Human Environment

U.N.E.P. Nairobi, 1985, P.3.

للتلوث . من كافة صور المواد الضارة أيا كان مصدرها (١) . وهو رأى محل نظر ، إذ أن الرأى الغالب فيها يرى أن كافة مبادئ هذا الاعلان ، ليس لها صفة الالتزام القانونى (٢) .

هذا بينما يشير معظم الفقه الدولى إلى أهمية المبدأ الحادى والعشرين فى مجال حماية البيئة الانسانية من التلوث المابر للحدود ، وينص هذا المبدأ على أنه :

« للدول ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ ألتقانون الدولى ، حق السيادة فى استغلال مواردها طبقا لسياساتها البيئية الخاصة ، وهى تتحمل مسئولية ضمان أن الانشطة المضطلع بها داخل حدود ولايتها أو تحت رقابتها لاتضر ببيئة دول أخرى أو ببيئة مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية » (٣) .

وهذا المبدأ يعتبر أهم مبادئ اعلان استوكهلم ، إذ يتضمن اقرارا من الدول المشاركة فى أعمال المؤتمر ، بمسئولية الدول فى أن تضمن - حين تمارس حقوقها السيادية فى استغلال مواردها - ألا يترتب على هذه الممارسة التى تجرى فى نطاق لتعليمها أو تحت رقابتها ، أية اضرار ببيئة دول أخرى أو حتى فى البيئة الانسانية خارج نطاق الولاية الوطنية لأى دولة . وهذا المبدأ . لابرسي بذلك ، قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولى ، إذ كان القضاء الدولى سابقا إلى هذه القاعدة ، فى قضيتى مسبك ترويل ، ومضيق كورفو ، ولكن يحسب

Kuwabara, S., Op. Cit, P. 37. (١)

Dupuy, P. International Liability of States for Damage Caused by Transfrontier Pollution, Op. Cit, PP. 355-356. (٢)

« States have, in accordance with the Charter of the United Nations and the principles of international law, the sovereign right to exploit their own resources pursuant to their own environmental policies, and the responsibility to ensure that activities within their jurisdiction or control do not cause damage to the environment of other States or of areas beyond the limits of national jurisdiction».

Stockholm Declaration, Op. Cit, P. 5.

لاعلان استوكهلم أنه قد أعاد صياغة هذه القاعدة بمفهوم بيئي، إذ لم يستخدم مصطلح إقليم Territory ، الذى استخدمته محكمة للعدل الدولية فى قضية مضيق كورفو ، بل استبدله بمصطلح البيئة - Environment ، وفى بادرة غير مسبقة من قبل (١) .

كذلك ، فحين استخدم هذا الاعلان ، مصطلح البيئة Environment فانه استخدمه فى اطاره الصحيح الذى لا يقتصر على البيئة داخل اطار الولاية الإقليمية للدول فحسب ، بل تعدى ذلك ، ليشمل البيئة خارج هذا الاطار الولائى ، ادركا من الدول المشاركة فى المؤتمر لوحدة البيئة الانسانية عامة .

كما يتميز المبدأ ٢١ من اعلان استوكهلم ايضا ، عن الصياغة التى وردت لذات القاعدة فى قضائى مسبك تريل ، ومضيق كورفو ، بان الدول - وغنى هذا الاعلان - لم تعد مسئولة فقط عما يجرى داخل اطار إقليمها من أنشطة ضارة ، بل أصبحت مسئولة ايضا عما يجرى تحت رقابتها Control من أنشطة ضارة ، حتى ولو أجريت هذه الأنشطة خارج نطاق الولاية الإقليمية (٢) .

ورغم أهمية هذا المبدأ وما ينطوى عليه من قاعدة هامة تشكل ركنا أساسيا فى القانون الدولى للبيئة - وهو ما يؤكد تكرار النص على هذا المبدأ ، بذلت الصياغة فى العديد من أعمال اللجان القانونية التى سيرد ذكرها فيما بعد - فقد ثار الخلاف فى الفقه الدولى حول قيمة هذا المبدأ من الناحية القانونية . ف يرى الفقيه « ديبوى » أن المبدأ ٢١ هذا ، لا يفرض رسميا أى التزام قانونى على الدول ، وإنما يعد دليلا إرشاديا ، يرجى من الدول تطبيقه فى مجال القانون الدولى ، ومع ذلك ، يرى « ديبوى » أن لهذا المبدأ أهميته

Dupuy, P. : Op. Cit, 356.

(١)

Sohn, L.B : The Stockholm Declaration on the Human (٢)

Environment, H.L.L.J, Vol. 14, No.3, 1973, P. 493.

التي لاتنكر ، بوصفه اضافة الى القانون الدولي ، لها قيمتها (١) .

اما للفقهاء الياباني « اوجيسو » عضو لجنة القانون الدولي ، فيرى ان هذا المبدأ لا يعبر عن مبدأ قائم في القانون الدولي حاليا ، وأنه يعد مجرد اعلان مشترك ، متعلق بالسياسة العامة للدول المشاركة في مؤتمر استوكهولم (٢) .

وفي رأى مخالف ، يقرر الفقيه « شون » - وهو أحد الذين شاركوا في صياغة اعلان استوكهولم - أنه يرى أن هذا المبدأ يتضمن التزاما قانونيا يحقق التوازن بين حرية الدول في استخدام اقليمها وفق سياستها البيئية ، وبين مسؤوليتها عن ضمان ألا تسبب الأنشطة التي تجرى في اقليمها ، أية اضرار في البيئة الانسانية ، سواء داخل نطاق الولاية الإقليمية للدول ، أو خارج نطاق هذه الولاية (٣) .

ويرى الفقيه « ايان سنكلير » عضو لجنة القانون الدولي ، أن هذا المبدأ يعبر عن قاعدة حديثة النشأة في القانون الدولي . وأن هذه القاعدة تحد لها اساسا في القانون الدولي القائم ، باعتبارها ذات صلة بقاعدة تحريم استخدام الاقليم لأغراض عدائية ، الأمر المحظور بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، والذي يحظر استخدام القوة أو التهديد بها . غير أن « سنكلير » يرى أيضا ، أن هذه القاعدة لاتطبق على لاطاقتها على كافة الأنشطة ، إذ يتوقف ذلك على الموقع الذي تمارس فيه الأنشطة ، ومدى اقترابها من المناطق الحدودية ، وكذلك يشير الفقيه « ايان سنكلير » أيضا الى أهمية أن تصاغ هذه القاعدة لتحكم الأنشطة في هذه المناطق الحدودية التي يجب أن يكون لها قانون دولي ، خاص بها (٤) .

Dupuy, Op. Cit., P. 355.

(١)

(٢) الأمم المتحدة ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الاول، المحاضر الموجزة لجلسات الدورة الرابعة والثلاثين ، الجلسة رقم ١٧٤٢ ، ص ٣٧٥ . (Doc. A/CN.4/SERA/1982)

Sohn, Op. Cit., P. 485.

(٣)

(٤) حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الاول ، مرجع سابق ، ص ٣٧٣ - ٣٧٤ .

كذلك ، فمن الفقه العربى ، من يرى ، أن المبدأ الحادى والعشرين من اعلان استوكهلم يستند الى التزام قانونى دولى عرقى مستمد من مبدأ حسن الجوار الدولى ، كما يستند أيضا الى أحد المبادئ القانونية العامة التى اقرتها الأمم المتحدة ، وهو مبدأ تحريم اساءة استعمال الحق (١) .

وأيضا ، يحاول الفقه السوفيتى ، اضماء صفة الالتزام على المبدأ الحادى والعشرين من اعلان استوكهلم ، استنادا الى أن هذا المبدأ يعد تأكيدا للالتزام المستقر فى القانون الدولى العرفى الذى يقضى باضطلاع الدول بالالتزام بمنع الحاق الضرر بغيرها من الدول أو بالمناطق الدولية ذات الاستخدام المشترك (٢) .

وبينما اقر جانب آخر من الفقه الدولى بالزامية 'المبدأ الحادى والعشرين من اعلان استوكهلم ، فانهم قد اختلفوا فيما بينهم حول طبيعة المسؤولية الدولية التى تنطوى عليها صياغة هذا المبدأ . يرى الفقيه « هاندل » ، أن الصياغة الفضفاضة لهذا المبدأ ، تصور للبعض انه يرتكن الى مسؤولية مطلقة ، أى أن الدولة تكون مسئولة عن أى ضرر ناجم عن تلوث خطير عابر للحدود ناشئ من أراضيها أو تحت رقابتها ، الأمر الذى يراه « هاندل » مخالفا لما استقر عليه رايه ، من أن المسؤولية المطلقة تقوم على سببية محضة لا أساس لها فى القانون الدولى (٣) .

ويقول الفقيه Bilder بأن صياغة هذا المبدأ تستند الى مسؤولية مطلقة ولذلك فانه يجب قيام المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة استنادا الى هذا المبدأ ، وأن كان يرى أن تطبيقه يتوقف على مدى قبسول الدول لمفهوم المخاطر ، فبغير هذا المفهوم ، لا يمكن أن تنساق الدول لمثل هذا

(١) د. سمير محمد فاضل ، الالتزام الدولى بعدم تلويث بيئة الانسان ، بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى ، المجلد ٣٤ ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠٥ .

Andreyev and Blishchenko, Op. Cit. P. 181. (٢)

Handl, G. : Liability for Marine Pollution, Op. Cit. (٣)

• الالتزام طوعية (١) •

ويرى الفقيه « دى اوتشاجا » أيضا أن صياغة المبدأ الحادي والعشرين من اعلان استوكهولم ، تشير بالفعل الى مسئولية مطلقة ، ونظرا الى أنه لا يتر بوجود مثل هذا النمط من المسئولية في القانون الدولي العرفي ، لذا نراه يشترط ، ان يطبق هذا المبدأ وفقا لقواعد القانون الدولي العرفي ، التي لا تقيم المسئولية على عاتق للدولة ، الا اذا نمسب للضرر الى هذه الدولة او اذا كانت قد قصرت في العناية الواجبة عليها تجاه مواطنيها ممن أحدثوا هذه الأضرار (٢) •

غير أن الفقيه « ديبوى » (٣) ، يرى أن هذا المبدأ يعبر عن رغبة الدول المشاركة في المؤتمر في تطوير طبيعة المسئولية عن الضرر البيئي العابر للحدود ، ومن أجل جعل المسئولية أكثر يسرا لضحايا الضرر البيئي ودون تكبيدهم مشقة اثبات الدليل على التقصير في العناية الواجبة في مسلك الدولة للتي نشأ الضرر من اقليمها أو تحت رقابتها • مشيرا الى أن لهذا النمط من المسئولية الموضوعية سابقة تطبيق في اتفاقية باريس ١٩٦٠ (٤) •

ويضيف « ديبوى » الى ذلك ، أن بعض المشاركين في المؤتمر رغبوا في تحميل الدول مايقوم ولجب مراقبة التلوث ومنعه ، ذلك أنهم فسروا هذا المبدأ بأنه يفرض التزاما مطلقا على الدول بتعويض ضحايا الضرر العابر للحدود ، الناشئ من اقليمها أو تحت رقابتها (٥) • ومع هذا ، فإن الفقيه « ديبوى » يساير وجهة النظر التقليدية التي تنكر وجود أساس للمسئولية

Bilder, R. : The Settlement of Disputes in the Field of (١)
the International Law of the Environment, R.D.C, Tome. 144,
1975/I, PP. 212-222.

De Aréchaga, J, International Law in the Past Third (٢)
ci a Century Op. Cit, P. 272.

Dupuy. : Op. Cit, P. 357. (٣)

(٤) اتفاقية المسئولية قبل للضرر في مجال الطاقة النووية ، باريس ،

١٩٦٠ ، مرجع سابق •

Dupuy, Op. Cit, P. 367.

(٥)

المطابقة في القانون الدولي (١) مشيراً الى عدم اقرار الدول الصناعية الكبرى بالجوء الى هذا النمط من المسؤولية ، الا في حالات التلوث ذي المدلات العالية ، أى الخدبث عن الأنشطة الخطرة ، لخشية هذه الدول من اداء التعويضات للمضرورين بصورة قد تؤثر على اداء أنشطتها للصناعة (٢) .

وفي تقديرنا ، ان هذا المبدأ يمد اللجنة الأولى في صرح القانون الدولي البيئي ، ويتوجب أن تنطوى عليه أية اتفاقية دولية أو تعليمية تتعلق بحماية البيئة ، اذ هو يشكل ركيزة أساسية للمسؤولية عن الضرر البيئي العابر للحدود ، كذلك يعد هذا المبدأ أساساً ملائماً لاقامة مسؤولية الدول عن الضرر البيئي العابر للحدود ، والذي تحدثه أنشطة الكيانات الخاصة في اقليمها ، أو تحت سيطرتها ووفق ماسنصله فيما بعد .

واخيراً ، فقد نص اعلان استوكهلم ، على مبدأ هام آخر يحث الدول على أن تتعاون فيما بينها لتطوير قواعد المسؤولية الدولية ، وهو مايقضى به المبدأ الثاني والعشرين من هذا الاعلان ، والذي ينص على ان ..
« على للدول أن تتعاون في زيادة تطوير القانون الدولي ، المتعلق بالمسؤولية وتعويض ضحايا التلوث والأضرار البيئية الأخرى ، التي تتسبب فيها أنشطة يضطلع بها داخل حدود سلطة هذه الدول أو تحت رقابتها ، لمناطق واقعة خارج حدود سلطاتها ، (٣) .

وعلى ضوء هذا المبدأ وبالنظر اليه مقترناً بالمبدأ السابق ، فانه يمكن القول بأن الدول المشاركة ، قد اتجهت بارادتها ، ومن منطق احساسها بخطورة

Dupuy, Op. Cit, P. 367.

(١)

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣٥٧ .

(٣) «States shall co-operate to develop further the international law regarding liability and compensation for the victims of pollution and other environmental damage caused by activities within the jurisdiction or control of such states to areas beyond their jurisdiction».

Stockholm Declaration, Op. Cit, P. 5.

المساس بسلامة البيئة ، الى تطوير قواعد المسؤولية والتعويض عن الضرر البيئي العابر للحدود ، وأن هذه الدول قد ارتضت اقامة المسؤولية على عاتق الدول التي ينفشأ على اقليمها او تحت رقابتها للنشاط ذو الآثار البيئية الضارة ، على أساس من المسؤولية المطلقة ، ولكننا نتفق مع الراى الغالب فيها ، الذى يشير الى افعال هذا المبدأ وفق قواعد القانون الدولى الحالية ، التى تشترط افعال المسؤولية المطلقة فى اطار اتفاقى ، والى أن ينتهى تطوير قواعد المسؤولية عن الضرر البيئى وفق مانص عليه المبدأ ٢٢ سالف الذكر .

المطلب الثانى

قواعد المسؤولية عن نتائج الأنشطة غير الخطورة دوليا فى أعمال اللجان القانونية الدولية

كان مؤتمر استوكهلم للبيئة الانسانية ، فاتحة خير للجهود الدولية المبذولة لحماية البيئة الدولية والحفاظ عليها ، فلم ينقضى عام ١٩٧٣ ، الا وكانت الأمم المتحدة ، قد انشأت برنامج الأمم المتحدة للبيئة متخذاً له مقراً فى مدينة نيروبي بكينيا ، ليتولى هذا البرنامج - ضمن أهدافه المتعددة - وضع وتنمية قواعد القانون الدولى للبيئة (١) ، وتحقيقاً لهذا الهدف ، قام البرنامج باعداد مجموعة من الاتفاقيات الاقليمية التى استهدفت حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (٢) ، كذلك كانت من أبرز أعمال هذا الجهاز ، ما قام به مجموعة الخبراء القانونيين القائمين له ، من اعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية ، التى تنطوى على قواعد للسلوك فى مجالات البيئة المختلفة ، لذلك ، اوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، دول العالم ، بسان تراعى هذه المبادئ ، فيما تبرمه من معاهدات دولية أو ثنائية . لما تنطوى عليه هذه المبادئ من مراعاة لتوازن المصالح بين الدول ، ولما تستند اليه من مبادئ حسن الجوار (٣) .

U.N.E.P, Environmental Law, in the United Nations (١)
Environmental Programme, U.N.E.P, Nairobi, 1985, P.1

(٢) راجع ماسبق ص ٢٢٥ وما بعدها .

(٣) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦/٣٤ فى ١٨ ديسمبر

كذلك ، وإضافة إلى جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فقد نشطت أيضا ، مختلف المحافل للقانونية الدولية ، وقامت بوضع قواعد ومبادئ توجيهية ، تشكل أيضا جانبا هاما من قواعد للقانون الدولي للبيئة .

وعلى الرغم من أهمية القواعد والمبادئ التي تضمنتها أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأيضا ، ما انطوت عليه أعمال اللجان القانونيه الأخرى ، فإن بعض الفقه الدولي ، يرى أن هذه القواعد ، ليست إلا مجرد مبادئ توجيهية ، وتوصيات ليس لها طابع الإلزام القانوني ، إلا أنها تعبر في الوقت نفسه ، عن الطبيعة الرنة والمتطورة ، التي يجب أن تنقسم بها قواعد للقانون الدولي للبيئة (١) .

ومع ذلك ، فننتفق مع رأي أستاذنا الدكتور صلاح الدين عامر ، الذي يرى أن قواعد القانون الدولي للبيئة ، وإن كانت تندرج في إطار القواعد المرنة soft Law ، فإن بعض القواعد التي تضمنتها المبادئ التوجيهية في مجالات القانون البيئي المختلفة ، يظل لها طابع الإلزام للقانوني ، إذ أن معظمها سبق أن استقر في المرف القانوني الدولي ، وللبعض الآخر من هذه القواعد مستمد من مبادئ عامة قانونية معترف بها في الأمم المتحدة ، وهي تحد - وفق هذا المنظور - قواعد قانونية دولية ، لها صفة الإلزام القانوني (٢) .

لذلك ، رأينا أن نعرض لبعض من هذه المبادئ العامة ، والتوجيهية التي تشكل جانبا من قواعد القانون الدولي للبيئة ، والتي قصد منها أن

(١) Goldie, L.F.E, A General View of International Law,

Op. Cit, P. 117.

كذلك ، أشارت إلى هذا المعنى المذكور المذكرة التفسيرية لمبادئ السلوك التي صاغها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، انظر على سبيل المثال : الموارد الطبيعية المتقاسمة ، مبادئ السلوك في ميدان البيئة لارشاد الدول في حفظ وتنسيق استغلال المولد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، المبادئ التوجيهية والقواعد للقانون البيئي ، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة ، نيسويبي ، ١٩٨٥ ، ص ١ .

(٢) د . صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مرجع سابق ،

ص ٢٤ - ٢٥ .

تكون مرجعا للدول ، تهتدي به عندما تشرع في أبرام اتفاقات دولية تنطبق باستخدمات البيئة وحمايتها والحفاظ عليها .

أولا : مبادئ السلوك في ميدان البيئة لأرشاد الدول في حفظ وتنسيق واستغلال الموارد الطبيعية التي تنقسمها دولتان أو أكثر . (١) .

تعد هذه المبادئ ، أولى الصياغات القانونية الدولية ، التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، حيث أعدما فريق الخبراء القانونيين للتابع للبرنامج ، في الفترة من عام ١٩٧٦ ، حتى عام ١٩٧٨ ، وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣١٢٩ (د - ١٨) في ١٣ ديسمبر عام ١٩٧٣ (٢) .

وهذه المبادئ تحتوي على خمسة عشر مبدأ ، تتناول دعوة الدول الى التعاون في مجال حماية البيئة ، وفي حفظ ، وتنسيق واستغلال الموارد الطبيعية التي تنقسمها دولتان أو أكثر ، وتتضمن هذه المبادئ بعض القواعد البيئية الهامة ، التي يستفاد منها في توضيح معالم المسؤولية الدولية في مجال الاستخدمات البيئية المختلفة ، رغم انها في الغالب لا تتعلق بالبيئة البحرية على وجه التحديد .

وما يضيفنا من هذه المبادئ ، هو المبدأ الثالث منها ، والذي ورد في صياغة مطابقة تماما لنص المبدأ الحادى والعشرين من إعلان استوكهلم للبيئة الصادر عام ١٩٧٢ (٣) ، وتستند صياغة هذا المبدأ الى مسؤوليه مطلقه ، وهو بذلك يقترح على اشخاص القانون الدولي ، أن تبرم اتفاق ، تتحمل بهوجبه مسؤولية ضمان ألا تتسبب الأنشطة التي تجري في نطاق ولايتها القضائية ، أو مراقبتها ، في حدوث أية أضرار بيئية في دول أخرى ، أو في مناطق خارج حدود الولاية الوطنية للدول .

(١) الموارد الطبيعية المتنامية ، المبادئ التوجيهية والقواعد للقانون البيئي ، مرجع سابق .

(٢) المرجع السابق ، ص ١ - ٢ .

(٣) راجع في نص المبدأ ٢١ من إعلان استوكهلم ، ما سبق ، ص ٤٠٩ .

(م ٢٧ - البيئة البحرية)

كذلك تضمنت هذه المبادئ ، مبدأ توجيهيا ، يقترح فرض التزام على الدول التي تتقاسم موردا طبيعيا ، ويقتضى منها هذا الالتزام ، ان تتجنب الى اقصى حد ممكن ، وان تنقل الى احدى حد ممكن ، اية اثار بيئية ضارة لبيئة اخرى ، خارج نطاق ولايتها القضائية ، من جراء استغلال مورد طبيعي مشترك (١) .

واضافة لهذه الالتزامات الرئيسية المقترحة ، تضمنت المبادئ ايضا ، بعض الالتزامات التكميلية ، التي تستهدف منع وقوع الضرر للبيئة المأبر للحدود ، وتقليله الى اقصى حد ممكن ، ومن هذه الالتزامات المقترحة ، مبدأ يقضى باجراء تقييم للآثار البيئية للمشروعات التي من المحتمل ان تسبب اثار بيئية ضارة ، قبل منح ترخيص بمزاولة هذه الأنشطة (٢) ، وكذلك ، تضمنت للقواعد ايضا مبادئ تقترح فرض للالتزام بتبادل المعلومات أو باجراء المشاورات (٣) ، أو الالتزام باخطار الدول الاخرى والمنظمات الدولية

(١) الفترة الثالثة من المبادئ ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي :

« من الضروري لكل دولة ان تتجنب الى اقصى قدر ممكن ، وان تخفض الى احدى قدر ممكن ، الآثار البيئية الضارة للولقة خارج ولايتها وللناتجة عن الانتفاع بمورد طبيعي مشترك ، بحيث تتم حماية البيئة ، وخاصة عندما يمكن لمثل هذا الانتفاع ،

١ - ان يسبب ضررا للبيئة قد يكون له تاثيرات في انتفاع دولة متقاسمة اخرى بالمورد .. »

ب - أن يهدد صون مورد متجدد مشترك .

ج - أن يعرض صحة سكان دولة أخرى للخطر . »

(٢) المبدأ الرابع ، مرجع سابق ، وقد جرى نصه كما يلي ..

« ينبغي للدول أن تجري تقديرات مبدئية قبل الشروع في أي نشاط يتعلق بمورد طبيعي مشترك وقد ينشأ عنه خطر التأثير على نحو جسيم في بيئة دولة أو دول أخرى تتقاسم ذلك المورد . »

(٣) المبدأ الخامس ، مرجع سابق ، وقد جرى نصه كما يلي .

« ينبغي للدول التي تتقاسم موردا طبيعيا أن تقوم ، على قدر الامكان ، بتبادل المعلومات واجراء المشاورات على أساس منتظم حول جوانبه البيئية » .

=

المعنية بالحالات الطارئة ذات الآثار البيئية الضارة أو الأحداث الطبيعية ذات الخطورة على البيئة (١) ، أو الالتزام بالتعاون في الحالات الطارئة والمساعدة المتبادلة لتجنب للحالات للخطرة أو للتقليل من آثارها للضارة إلى أقصى حد ممكن (٢) .

= وكذلك المبدأ السادس ، مرجع سابق . وقد جرى نصه كما يلي
د ١ - من الضروري لكل دولة تقاسم موردا طبيعيا مع دولة أخرى واحدة أو أكثر :

(أ) أن تخطر ، بصورة مسبقة للدولة أو الدول الأخرى بالتفاصيل ذات الصلة للخطط للرامية إلى مباشرة صون المورد أو الانتفاع به ، أو إجراء تعديل على صونه والانتفاع به مما يمكن أن يتوقع بصورة مقبولة أن يؤثر بشكل جسيم في البيئة في إقليم للدولة أو الدول الأخرى .

(ب) بناء على طلب للدولة أو للدول الأخرى ، أن تدخل في مشاورات بشأن الخطط المشار إليها أعلاه .

(ج) أن توفر ، بناء على طلب الدولة أو للدول الأخرى المعنية بهذا الشأن ، معلومات إضافية محددة ذات صلة تتعلق بتلك الخطط .
(د) إذا لم يكن هناك أخطار مسبق وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة (١) أعلاه ، أن تدخل في مشاورات حول تلك الخطط بناء على طلب الدول الأخرى .

(١) الفقرتان الأولى والثانية من المبدأ التاسع ، المرجع السابق ، وقد جرى نصها كما يلي :

د ١ - يجب على الدول أن تعلم على وجه الاستمجال ، الدول الأخرى التي قد تتأثر :

(أ) بأي وضع طارئ ناشئ عن الانتفاع بمورد طبيعي مقسم وقد تؤثر في بيئة تلك الدول .

(ب) بأي أحداث طبيعية خطيرة مفاجئة تتعلق بمورد طبيعي مقسم وقد تؤثر في بيئة تلك الدول .

٢ - ينبغي أيضا للدول ، عند الاقتضاء ، أن تعلم المنظمة الدولية المختصة بأي وضع أو حادث كهذا .

(٢) الفقرة الثالثة من المبدأ التاسع ، المرجع السابق ، وقد نص على أنه :

د ينبغي على الدول المعنية أن تتعاون ، خاصة بواسطة خطط =

وفى ضمن المبدأ الثانى عشر من هذه المبادئ ، لقتراحا بالتزام يتعلق بالمسؤولية والتعويض عن الضرر البيئى ، وهذا الالتزام يكاد يتطابق مع نص المادة ٢٣٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة عام ١٩٨٢ .
ينهى ذلك المبدأ على أن .

١ - الدول مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية في ميدان البيئة في حفظ واستغلال الموارد الطبيعية المتقاسمة ، وهى خاضعة للمسؤولية وفقا للقانون الدولى المطبق ، عن أى انتهاك لهذه الالتزامات يسبب أضرارا للبيئة خارج نطاق ولايتها القضائية .

٢ - على الدول أن تتعاون في مزيد من تطوير للقانون الدولى المطلق بالمسؤولية والتعويض لضحايا الأضرار بالبيئة في مناطق خارج نطاق ولايتها القضائية ، من جراء استغلال الموارد الطبيعية المتقاسمة .

ولما كان هذا المبدأ يقرر أن مسؤولية الدول ، تنشأ من الإخلال بالتزاماتها الدولية ، لذا قد يبدو من للنظرة الأولى ، أنه يعد خروجا على مبدأ المسؤولية الذى تضمنته صياغة المبدأ الثالث من هذه المبادئ . لكننا نرى انه ينبغي أن يكون النظر الى المبدأ الثانى عشر ، من خلال مشروع المبادئ بأكمله ، إذ أن هذا المبدأ يعد - في تقديرنا - حكما تكميليا للالتزامات الواردة في المبدأ الثالث ، والتي تنطوى على مسؤولية مطلقة ، فحين يقرر المبدأ الثانى عشر ، بأن الدول مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحفظ ، واستغلال الموارد الطبيعية المتقاسمة ، فانها يعنى بأن تضمن الدول ألا تتسبب الأنشطة التى تجرى في نطاق ولايتها ، أو تحت رقابتها ، في أحداث أية أضرار في بيئة دول أخرى ، أو خارج حدود الولاية الوطنية . وذلك من خلال التزام هذه الدول بأن تتجنب إلى أقصى حد ممكن أو أن تقلل إلى الحد الأدنى ، أية آثار بيئية ضارة في دول أخرى أو خارج حدود الولاية الوطنية . والدول حين تتخلف عن النهوض بتلك الالتزامات الأولية التى تنطوى على مسؤولية مطلقة عن أنشطة غير محظورة ، تمتد مسؤولية وفقها

== الطولى المتفق عليها ، عند الاقتضاء ، والمساعدة المتبادلة بنية تفادى الأوضاع للخطيرة ، وإزالة أو تحقيق أو تصحيح آثار تلك الأوضاع أو الأحداث ، على قدر الامكان .

للقانون الدولي القائم ، عن انتهاك تلك الالتزامات ، وذلك بسبب أن المبدأ الثاني عشر يقرر قاعدة ثانوية من قواعد المسؤولية الدولية ، تطبق حين الإخلال بالقواعد الأولية الواردة في المبدأ الثالث ، والمبادئ التالية له ، المشار إليها .

وعموما مان المبدأ الرابع عشر من هذا المشروع ، يحث الدول على أن تعمل وفقا لنظمها القانونية ، على أن توفر لمن أصابهم ضرر بيئي من مواطني دول أخرى ، إمكانية اللجوء الى جهاتهما الادارية ، او للقضائية ، بالمساواة مع الامكانيات المتاحة لمواطنيها في هذا الخصوص (١) .

ثانيا : الدراسة المعنية بالجوانب القانونية الخاصة بالبيئة والمتعلقة بالتمدين والتعقيب في المناطق البحرية داخل حدود الولاية الوطنية ٠٠ (٢)

في الفترة مابين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨١ ، وبناء على قرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ٩١ (د - ٥) ، المؤرخ في ٢٥ مايو ١٩٧٧ ، قام فريق الخبراء القانونيين التابع لهذا البرنامج بجراء دراسة حول الجوانب للقانونية الخاصة بحماية البيئة من الآثار الضارة المترتبة على التمدين ، والتعقيب ، في المناطق البحرية داخل حدود الولاية الوطنية . وقد صدرت نتائج هذه الدراسة ، واعتمدت بموجب قرار مجلس ادارة برنامج

(١) المبدأ الرابع عشر ، مرجع سابق ، وقد جرى نصه كما يلي :
« ينبغي للدول أن تسعى ، وفقا لنظمها القانونية ، وعند الاقتضاء ، على أساس متفق عليه فيما بينها ، الى أن توفر لأشخاص في دول أخرى تأثروا أو قد يتأثرون تأثرا ضارا بضرر بيئي ناتج عن الانتفاع بموارد طبيعية مقتسمة ، مثل الوصول الى ذات الاجراءات الادارية والقضائية ومثل المعاملة فيها وأن تتيح لهم ذات التويضات المتاحة لأشخاص مشمولين بولايتها تأثروا أو قد يتأثرون بطريقة مماثلة » .

(٢) نتائج الدراسة المعنية بالجوانب القانونية الخاصة بالبيئة والمتعلقة بالتمدين والتعقيب في المناطق البحرية داخل حدود الولاية الوطنية ، قرار مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ١٤/١٠ سادسا ، مؤرخ في ٣١ مايو ١٩٨٣ - انظر سلسلة المبادئ التوجيهية والقواعد للقانون البيئي ، رقم ٤ ، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، نيويورك ، ١٩٨٥ .

الامم المتحدة للبيئة رقم (د - ٦) ، في ٣١ مايو عام ١٩٨٢ ، ثم أوصت الجمعية العامة - بموجب قرارها رقم ٢٧/٢١٧ الصادر في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٨٢ - بأن تراعى السدول تلك المبادئ التوجيهية ، فيما تبرزه من مساعدات ، وما تصدره من تشريعات وطنية (١) .

وتحتوى هذه الدراسة على اثنتى وأربعين مادة ، تنظم حماية البيئة البحرية من الأنشطة الضارة الناجمة عن التعدين والتنقيب في البيئة البحرية داخل حدود الولاية الوطنية ، ويبدأ الجزء الأول من هذه المواد ، بتقرير أحكام عامة تحت الدول على اتخاذ تدابير وقائية تشريعية ، أو تنظيمية ، ضد التلوث وغيره من الآثار السلبية على البيئة ، والناجمة عن الحفر والتنقيب في البيئة البحرية (٢) ، على أن تراعى في هذه التدابير ، أن لا تكون فاعليتها أقل من القواعد والممارسات والاجراءات الموصى بها دوليا (٣) ، وفي سبيل ذلك حثت هذه الدراسة ، الدول على أن تتعاون لحماية البيئة من التلوث وذلك من خلال أنشطة المنظمات الدولية المختصة (٤) على أن يتم هذا التعاون على

(١) المرجع السابق ، ص ١ - ٢ .

(٢) للمرجع السابق ، المبدأ الأول ، وقد جرى نصه كما يلي :

« على الدول ، إما منفردة أو مشتركة ، وبكل الوسائل المناسبة ، أن تتخذ تدابير وقائية ضد التلوث وغيره من الآثار السلبية على البيئة ، للناجمة عن التنقيب عن الهيدروكربونات والمعادن الأخرى واستغلالها والأنشطة ذات الصلة ، وأن تحد منها وتحفظها ما أمكن ، في حدود ولايتها الوطنية (المشار إليها فيما بعد بوصفها « المصليات ») ومن أجل هذا الغرض ينبغي للدول أن تتخذ ، على نحو خاص ، تدابير تشريعية وتنظيمية وأن توفر الآلية المناسبة ، (٣) للفترة الأولى من المبدأ الثاني وقد جرى نصها كما يلي :

« على الدول أن تضمن ألا تكون قوانينها ولوائحها وتدابيرها الأخرى المتعلقة بالمصليات ، أقل فاعلية من القواعد والمعايير والممارسات والاجراءات الدولية الموصى بها ، وعليها ، وهي تعمل على نحو مباشر أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، أن تسهل وتشجع تبادل المعلومات القانونية والعلمية والتقنية المتعلقة بالأنشطة الرلمية الى منع ومكافحة وخفض التلوث وغيره من الآثار السلبية على البيئة الناجمة عن المصليات » .

(٤) المرجع السابق ، المبدأ الثالث ، وقد جرى نصه كما يلي :

« ينبغي للدول وهي تتصرف على نحو مباشر أو عن طريق =

اساس حسن النية ، وروح حسن الجوار (١) ، كما ابلحت الدراسة للدول ان تظن منفردة أو مشتركة مع غيرها ، ان بعض مناطق بيئتها البحرية ، مناطق خاصة متمتعة بالحماية ، حفاظا على ما بها من نظم ايكولوجية نادرة (٢) .

كما تضمنت الدراسة ، انشاء نظام خاص للتريخيص بمزاولة أنشطة التعدين والتنقيب في البيئة البحرية . انطوى على اشتراطات معينة في طالبين الترخيض وفي منشآت هذه العمليات (٣) ، على ان يسبق منح هذه التراخيص ، اجراء عملية تقييم للآثار البيئية للعمليات المقترحة (٤) ، وأن يواكب ممارسة هذه الأنشطة ، وجود نظام ملائم ونمالي ، للرصد البيئي تكلفت هذه الدراسة بتنظيمه (٥) .

اما المادة السادسة عشرة من هذه الدراسة ، فقد جاءت مطابقة تماما للمبدأ الحادى والعشرين من اعلان استوكهلم ، لذ قررت حق الدول في استغلال مواردها البيئية ، شريطة أن تضمن الا يسبب ذلك لية آثار ضارة للبيئة بجولة أخرى ، او في مناطق خارج حدود الولاية ، وان كانت المادة

= المنظمات الدولية المختصة ، ان تتعاون على حماية للبيئة من التلوث وغيره من الآثار السلبية الناجمة عن العمليات القتالية ..

(١) وضع سياسات متضافرة ، مع الاخذ في الاعتبار المعالم

الاقليمية المميزة ولا سيما على الصعيد الاقليمى .

(ب) تعزيز وتطوير العلم ونقل التكنولوجيا .

(١) المبدأ الرابع ، مرجع سابق .

(٢) المبدأ الخامس ، مرجع سابق . وقد جرى نصه كما يلي ..

« ينبغي للدول أن تعين ، اما منفردة في المناطق الواقعة تحت

ولايتها ، أو مشتركة عند الاقتضاء ، مناطق متمتعة بالحماية بغية

الوقاية ضد التلوث وغيره من الآثار السلبية للعمليات ونظم ايكولوجية

هامية وعيناتها النموذجية ، وكذلك مستوطنات خاصة تكون حاسمة

بالنسبة لبقاء انواع الحيوانات والنباتات المهددة بالخطر .

(٣) البدآن السادس والسابع ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٤) المبادئ الثامى والثاسع والعاشر ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٥) المبادئ ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، مرجع سابق ، ص ٤ - ٥ .

السادسة عشرة ، قد أسهمت في تفصيل وتعداد التدابير التي تضمن سلامة الأنشطة المتعلقة بالحفر والتعدين في البيئة البحرية ، فتناولت في المواد من ٢٠ - ٢٢ ، والتي شملت أيضا ، للتخطيط لمواجهة حالات الطوارئ ، وتدابير وسائل التنفيذ .

وهذا يميز هذه الحراسة أيضا ، أنها أوردت جزءا خاصا يعطى بالمسئولية والنموذج ، يتكون من ثمانية مواد ، تعرضت - وعلى نحو نموذجي - لاساس المسئولية وكيفية نشوءها ، وسبل اقتضاء التعويض عن الأضرار البيئية ، وقد أخذت هذه الدراسة بمفهوم Channolling الذي يقضى بنقل المسئولية الى عاتق المشغل الخاص . إذ بمقتضى المادة ١/٣٥ (١) ، أوصت الدراسة ، الدول بأن تحدد شخصا أو اشخاصا طبيعيين ، أو اعتباريين ، يعدوا مسئولين عن ما ينجم عن أنشطة الحفر والتعدين من أضرار . ولذلك ، فانقاعدة العامة للمسئولية بمقتضى هذه المادة أنها تقع على عاتق المشغل مالك المشروع (صاحب العمليات) . وقد أجازت هذه المادة أيضا ، نشوء المسئولية المشتركة ، أو المتعددة ، حينما يكون المسئول أكثر من شخص واحد .

والمسئولية بمقتضى هذه الدراسة مسئولية مشددة Strict Liability في الحالات التي ينطوى فيها الحادث على خطر جسيم ، يتعلق بأثار سلبية على البيئة البحرية (٢) ومع ذلك يمكن الاعفاء من هذه المسئولية ، أو اجراء

(١) وقد جرى نص هذه المادة كما يلي .

« ينبغي للدول ، عن طريق تدابير مناسبة ، أن توفر تحديد شخص أو اشخاص طبيعيين أو قانونيين ، يكونون مسئولين عن الضرر الذي قد ينجم عن العمليات ، وينبغي أن يكون صاحب العمليات مسئولا اذا لم ينص على غير ذلك ، وعندما يكون أكثر من شخص مسئولا ، فإن المسئولية ينبغي أن تكون مشتركة أو متعددة » .

(٢) الجدا ٣/٣٥ ، مرجع سابق ، ص ١١ ، وقد جرى نصه كما يلي .
« ينبغي للشخص أو الأشخاص المشار اليهم في الفقرة (١) أعلاه أن يكونوا مسئولين مسئولية صارمة عن أى ضرر ناجم عن العمليات ، ولا يحتاج هذا الحكم الى أن ينطبق عندما لا ينطوى الأمر على خطر يتعلق بأثار سلبية على البيئة أو عندما يعتبر ذلك غير مستصوب » .

تعميلات عليها ، اذا ما نجم الضرر عن ظروف ذات طبيعية استثنائية او خارجة عن الإرادة وغير قابلة للمقاومة (١) ، او ما اذا كان الضرر قد ساءم في احداث الضرر (٢) .

وايضا وبالرغم من صرامة المسؤولية بمقتضى هذه القواعد مانه يحق للمسئول أن يحتفظ ، بحق الرجوع ، بالتعويضات الذي قد يكون له تجاه اجرين (٣) . كما انطوت هذه القواعد ايضا ، على امكان تحديد مسؤولية المشغل ، على أن يؤخذ في الاعتبار - وعلى نحو كامل - للضرر الممكن التنبؤ به ، والهدف الاساسي من هذه المواد ، والذي يتمثل في تقديم التعويض الكامل ، للشخص الذي لحق به الضرر (٤) .

وبالاضافة للمسؤولية المدنية للمشغل الخاص ، نطابع المسؤولية الدولية ، يظل هو الذي يحكم هذه القواعد ، وهكذا تظل الدول مسئولة عن ضمان حصول المضرور على التعويض الكافي (٥) ، وعلى الدول ايضا ان تكفل المسؤولية المشتركة ، والمتحدة للمشغلين الخاصين (٦) ، كذلك تقترح هذه المواد ، ان تكون الدول ملتزمة ايضا بتقديم تمويضات للمضرورين عندما

(١) المبدأ ٢٥/٤ ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٢) المبدأ ١/٣٦ ، مرجع سابق ، وقد جرى نصه كما يلي .

« ينبغي لأى دولة أن تضمن لأى شخص يتضرر من جراء العمليات حقا مفروضا في التعويض الكافي وفي الوقت المناسب من الأشخاص المشار اليهم في النتيجة ١/٢٥ ، مع الاخذ في الحسبان ، في جملة أمور ، درجة اسهام ذلك الشخص في الضرر ... » .

(٣) المبدأ ٢/٢٥ ، مرجع سابق وقد جرى نصه كما يلي .

« على الشخص او الأشخاص المسؤولين ان يحتفظوا بحق الرجوع الذي قد يكون له او لهم ضد الآخرين » .

(٤) المبدأ ٢/٣٦ ، مرجع سابق .

(٥) المبدأ ١/٣٦ ، مرجع سابق ، سبق الإشارة اليه .

(٦) المبدأ ١/٣٧ ، مرجع سابق ، وقد جرى نصه كما يلي .

« ينبغي للدول ان تكفل المسؤولية المشتركة والمتحدة للأشخاص المشار اليهم في النتيجة ١/٢٥ في الحالات التي ينجم فيها الضرر عن عمليات شخصين أو أكثر من أولئك الأشخاص ، وعندما يكون ذلك للضرر غير قابل للفصل على نحو مقبول » .

ينشأ الضرر من مناطق معينة ، ويستحيل الوصول الى العملية او العمليات المسببة له (١) .

وفي سبيل ضمان اقتضاء الضرور لحقه في التعويض ، اوجبت هذه المبادئ على المشغل الخاص ، أن يتخذ الترتيبات اللازمة للوفاء بما يطلب منه من تعويضات (٢) ، ولشارت المواد الى أن هذه الترتيبات ، يمكن أن تتضمن تأمينات تعويض ، أو أية صورة لسندت مالية أخرى (٣) ، وفي سبيل ذلك ، حثت هذه المبادئ ، الدول على تشجيع انشاء صناديق للتعويضات لمواجهة بعض الحالات ، وخاصة تلك التي لا يحصل فيها الضرور ، على تعويض كامل (٤) .

لكن . وضمانا لسرعة حصول الضرور على التعويض الكامل عما لحقه من اضرار ، نصت هذه الدراسة ، على التوصية بأن تقوم الدول ، باتاحة الفرصة للضرور ، للقاضي امام جهازها القضائي ، ووفقا لنظامها القانوني ، وبغرض المطالبة بالتعويض عما لحقه من اضرار بيئية (٥) .

(١) المبدأ ٢/٣٧ ، مرجع سابق ، وقد جرى نصه كما يلي .
« في الحالات التي ينجم فيها سبب الضرر عن منطقة محددة ، بيد أنه لا يمكن التأكد من العملية او العمليات المحددة التي ينجم عنها الضرر ، ينبغي للدول أن تنظر في اتخاذ ترتيبات لتقديم التعويض » .

(٢) المبدأ ١/٣٨ ، مرجع سابق وقد جرى نصه كما يلي :
« ينبغي على للشخص او الاشخاص المشار اليهم في النتيجة ١/٣٥ أن يتخذوا للترتيبات المناسبة للوفاء بمنح التعويضات المطلوبة منهم » .

(٣) المبدأ ٢/٣٨ ، مرجع سابق ، وقد جرى نصه كما يلي .
« يمكن أن تتألف هذه الترتيبات ، في جملة أمور ، من اصول تعويضات التأمين او السندت المالية الاخرى » .

(٤) المرجع السابق ، المبدأ ٤١ ، ص ١٢ .

(٥) المرجع السابق ، المبدأ ٤٠ ، وقد جرى نصه كما يلي .
« ينبغي لأى دولة أن تنظر ، عندما يكون ذلك وفق نظامها القانوني ، في اعتماد أحكام خاصة يكون لشخص محدد ، أو سلطة محددة ، الحق عن طريقها ، في التقاضي بشأن التعويض عن الأضرار بالبيئة الناجم عن العمليات في الحالات التي لا يكون لشخص ما ، أو سلطة موقفا من التقاضي » .

وكذلك ، ومن أجل دفع الدول ، وسلطاتها العامة الى المبادرة الى ازالة التلوث ، ومواجهته ، ومنع انتشاره ، قام خبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذين أعدوا هذه الدراسة ، بتضمين موادها نصا يوجه الدول ، الى تحمل التزام ، بأن تضمن السلطات العامة التي قامت بفولجة التلوث ، ان تسترد ، ما يكون قد تكبدته من نفقات (١) .

واخيرا ، خشت للدراسة الدول ، على ابرلم اتفاقيات بشأن المسؤولية والتعويض . يكون من شأنها ان توجد قواعد المسؤولية و كل منساق للسلطات ، وان تحدد القانون للواجب التطبيق (٢) .

ثالثا : قواعد مونتريال القانون الدولي السارية على التلوث العابر للحدود(٣)

تضمنت هذه القواعد اعادة سرد قواعد القانون الدولي المتعلقة بالتلوث البيئي العابر للحدود ، وهي تتكون من سبع مواد ، تعتبر بمثابة مبادئ عامة توجيهية ، يقصد بها ارشاد الدول الى للقواعد القانونية التي يمكن اللجوء اليها لمواجهة الاضرار للبيئية العابرة للحدود .

وقد شملت هذه المواد تعريفا عاما للتلوث ، وتعريفا آخر لما يعنيه مصطلح التلوث العابر للحدود ، على وجه الخصوص (٤) ، كما انطبوت هذه القواعد ايضا على بعض الالتزامات المتعلقة بالاختطار المسبق (٥) .

(١) المرجع السابق ، المبدأ ٣٩ ، ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق ، المبدأ ٤٢ ، ص ١٢ .

(٣) القرار رقم ١٩٨٢/٢ بشأن الجوانب القانونية لحفظ البيئة الذي اعتمدته رابطة القانون الدولي في مؤتمرها الستين الذي عقد في مونتريال في الفترة من ٢٩ أغسطس الى الرابع من سبتمبر عام ١٩٨٢ . انظر : حوية لجنة القانون الدولي عام ١٩٨٣ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، ص ٣١٢ ، هامش رقم ٥٢ .

(٤) المرجع السابق ، المادة الثانية ، مشار الى نصها فيما سبق .

(٥) الفقرة الأولى من المادة الخامسة ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها

كما يلي :

١ - على الدول التي تخطط للقيام بأنشطة قد تستتبع حدوث =

والقشاور (١) ، وتبادل المعلومات ، في احوال التلوث العابر للحدود .

وأوردت المادة الثالثة من هذه القواعد ، صياغة للالتزام الأساسي الذي يتطلب من الدول ، اثناء ممارستها لأنشطتها المشروعة في استخدام بيئتها ، أن تعمل على « منع التلوث عبر الحدود ، وتخفيفه ، ومكافحته ، الى حشد بنفسى ممة تلافى حدوث أى ضرر جسيم . في اقليم دول أخرى (٢) ، كما بصفتها هذه المادة ، قاعدة تقضى بالزام الدول ، بأن نحد من أى بلوث، جديد ، ومتزايد ، عبر الحدود ، الى احدى حد ممكن (٣) ، وأن تحد أيضا من أى تلوث قائم الى احدى حد ممكن (٤) . وفيما يتعلق بالمواد بالغة الخطورة ، تضمنت المادة الرابعة من هذه القواعد ، واجبا على الدول ، بأن تمتنع ،

= خطر كبير يتمثل في حدوث تلوث ما عبر الحدود ، ان تخطر بذلك ، في وقت مبكر ، الدول التي يحتمل أن تتأثر . ويوجه خاص ، يتعين عليها أن تقوم بمبادرة منها أو بناء على طلب الدول التي يحتمل أن تتأثر ، بتبليغ المعلومات ذات الصلة مما يسمح للمتلقى أن يجرى تقديرا للآثار التي يحتمل أن تترتب على الانشطة المزممة .
(١) المرجع السابق ، المادة السادسة ، وقد جرى نصها كما يلي :

« بناء على طلب دولة يحتمل أن تتأثر ، تجرى الدولة التي تقدم المعلومات ، مشاورات بشأن مشاكل التلوث عبر الحدود ، المتصلة بالانشطة المزممة ، وتواصل هذه المشاورات بحسن نية وعلى مدى فترة زمنية معقولة » .

(٢) ثلاثة السابقة ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ .

(٣) للفترة الأولى من المادة الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

(٤) للفترة الثانية من المادة الثالثة ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي :

« ... تجد الدول من أى تلوث جديد ومتزايد عبر الحدود وذلك الى احدى مستوى يمكن بلوغه وببتدابير عملية ومعقولة في ظل الظروف السائدة » .

(٥) للفترة الثالثة من المادة الثالثة . من المرجع السابق ، وقد جرى

نصها كما يلي :

« ينبغي للدول أن تسعى الى الحد من التلوث للقائم عبر الحدود ، بحيث يقل عن المستويات المتصوص عليها في الفترة ١ من هذه المادة ، ويصل الى احدى مستوى يمكن بلوغه بتدابير عملية معقولة في ظل الظروف السائدة » .

وتحظر مطلقاً ، تصريف هذه المواد للخطر في البيئة ، لما لها من تأثيرات ضارة على صحة الإنسان .

وعلى ذلك ، فقد جرت هذه القواعد ، وفق المفهوم الحديث للمسئولية الدولية ، ذلك ان هذه القواعد وان كانت تقوم أساساً على فرض التزام اولي بتخفيض وتقليل الأضرار البيئية العابرة للحدود ، الى اقصى حد ممكن ، الا أنها في الوقت نفسه ، جرت أيضاً ، على خطر الأنشطة ذات الآثار البيئية للجسيمة ، والمؤثرة ، على صحة الانسان ، وحيث يترتب على انتهاك قواعد الحظر هذه ، نشوء المسؤولية وفق قواعد المسؤولية عن الملامسة الدولية .

لكن يعيب قواعد مونتريال ، أنها تسمط من اعتبارها ، الآثار السلبية التي تضر بالبيئة البحرية خارج حدود الولاية الوطنية للدول ، مثل مناطق اعالي البحار ، وتبعاتها ، وبما ينشأ عنها في هذه المناطق . كما ان هذه القواعد أيضاً ، لا تغطي على اقاليم الدول حماية بيئية ، من الأضرار التي تنشأ نتيجة استغلال المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية . كذلك فان هذه القواعد ، لا تتناول مشكلة التلوث بعيد المدى ، الذي قد ينشأ ، او يسبب آثاراً ضارة ، داخل اقاليم الدول ، وأخيراً ، فهذه القواعد لا تتصدى بتنظيماتها ، لتلك المواد التي يحتمل فقط ، ان تنجم عنها آثار تضر بالبيئة (١) . ومع ذلك فهذه القواعد تعد من أفضل الصياغات التي وضعت من اجل اقتراح فرض مبادئ قانونية لحماية للبيئة .

رابعاً : الميثاق العالمي للطبيعة ..

صدرت هذا الميثاق الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك بقرارها رقم ٢٧/٧ ، في جلستها العامة رقم ٤٨ في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٨٢ (٢) .

(١) حولية القانون الدولي عام ١٩٨٣ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ - ٣١٤ .
(٢) الأمم المتحدة ، للقرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، د/٢٧ ، المحق رقم ٥١ (A/37/51) ، نيويورك ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣ - ٢٦ .

ويتضمن هذا الميثاق ٢٤ مادة تنطوي على مجموعة من المبادئ العامة والمهام التي تتناول حماية الطبيعة والحفاظ عليها .

وأهم ما يعنينا في هذا الميثاق ، انه اعاد التأكيد على الواجب العام الذي تضمنته كافة الاعلانات والقرارات ، ونتائج الدراسات المعنية بحماية البيئة اذ نصت المادة الحادية والعشرون من هذا الميثاق على ان « تقوم الدول ، والسلطات العامة الاخرى ، والمنظمات الدولية والافراد والجماعات والمؤسسات قدر استطاعتها بما يلي ، . . (د) ضمان عدم اضرار الانشطة الواقعة داخل حدود ولايتها او سيطرتها بالنظم الطبيعية القائمة في دول اخرى ، او في المناطق الخارجة عن حدود ولايتها الوطنية » (١) .

والميثاق بهذا ، يكون قد وسع من نطاق هذا الواجب العام ، بأكثر مما جاء في المبدأ الحادي والعشرين من اعلان استوكهولم للبيئة الانسانية .
لذا يعد الميثاق من نطاق واجب عدم الاضرار بالبيئة ، الى ان يشمل المناطق الخارجة عن حدود الولاية الوطنية . كما انه يلقي بهذا الواجب على عاتق الافراد ، والجماعات ، والمؤسسات . وهو يعد بذلك ، أول وثيقة قانونية دولية ، تلقي بواجب حماية البيئة ، على عاتق كل هؤلاء ، وعلى رغم اتفاق لنفسه لدولي ، على انهم جميعا ليسوا من أشخاص القانون الدولي .

خامسا : مبادئ مونتريال للتوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصائد في البحر (٢) :

استجابة لقرار مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة رقم ٢٤/١٠ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٢ ، تشكل فريق من الخبراء القانونيين ، لوضع مجموعة المبادئ القانونية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في

(١) المادة ٢١/د من الميثاق ، مرجع سابق .

(٢) مبادئ مونتريال للتوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر ، قرار مجلس أدلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ١١/١٨/١٣ مؤرخ في ٢٤ مايو ١٩٨٥ ، سلسلة المبادئ التوجيهية والقواعد للقانون البيئي رقم ٧ ، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فيروبي ، ١٩٨٥ .

للبر ، ودامت دراسات هذا الفريق طوال الفترة من عام ١٩٨٣ الى ١٩٨٥ ، الى أن انتهت بإقرار هذه المبادئ في مونتريال بكندا في ١٩ أبريل عام ١٩٨٥ . وتنقسم هذه المبادئ أيضاً ، بطابع التوصيات ، وتستهدف ارشاد الدول الى القواعد التي يمكن اللجوء اليها حين اعداد لاتفاقيات دولية أو ثنائية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر .

وقد صنفّت هذه المبادئ في مجموعات ، تتكون من مقدمة تحتوي على تسعة عشر مبدأ ، يليها ثلاث مرفقات يتناول المرفق الأول منها استراتيجيات لحماية البيئة البحرية . والحفاظ عليها ، وتحسين نوعيتها . ويتطرق المرفق الثاني ، بتصنيف المواد الضارة في قائمتين ، احدهما سوداء تنقسم بطبيعتها الخطرة على الصحة العامة . والثانية رمادية أقل ضرراً ، اذ يمكن مدلوله آثارها الضارة ، أما المرفق الثالث . فيتناول تنظيم عمليات الرصد وإدارة البيانات البيئية .

والذي يعنيها من هذه المبادئ ، يكاد ينحصر في تلك التي وردت في المقطعة ، والتي تبدأ بتعريف مفهوم التلوث ، وماعية مصادره البرية . وما تغنيه للبيئة البحرية ، وحدود المياه العذبة (١) .

ويتصدر المقطعة ، صياغة الالتزام عام أساسي ، يفرض على الدول حماية البيئة البحرية ، والحفاظ عليها (٢) ، وأن على الدول أن تضمن أن لا تكون الاقراغات في للبيئة البحرية ، من مصادر في البر ، دأخل أراضيها ، سبباً في تلويث البيئة البحرية ، لدول أخرى ، أو في مناطق ، خارج حدود ولايتها الوطنية (٣) . وهو للآزام ينقسم بطابع المسؤولية المطلقة ، فهو وإن كان

-
- (١) المرجع للسابق ، المبدأ الأول ، ص ٢ ، وقد أشير إليه فيما سبق .
(٢) المرجع للسابق ، المبدأ الثاني . وقد جرى نصه كما يلي :
« على الدول الالتزام بحماية البيئة والحفاظ عليها . ولدى ممارستها لحقوقها السيادية في استغلال مواردها الطبيعية ، فإن على جميع الدول واجب وضع ومراقبة تلوث البيئة البحرية » .
(٣) المبدأ الثالث ، مرجع سابق ، وقد جرى نصه كما يلي :
« يجب على الدول أن تضمن عدم تسبب الاقراغات من مصادر »

لم يحظر الافراغ في البيئة البحرية ، الا انه - وفي نفس الوقت - القي على عائق للدول ، مسئولية « ضمان » الا تحدث هذه الافراغات تلوثا لهذه البيئة .

وانما لهذه المبادئ ايضا ، اصبح على الدول ، مرادى او مجتمعة . ووفق قدراتها ايضا ، أن تتخذ كافة التدابير لمنع ، وخفض ، والسيطرة على التلوث من مصادر في البر . وعلى أن تضع للدول في اعتبارها ، القواعد والمعايير المتفق عليها دوليا في هذا الشأن (١) ، كما أن على الدول - حين تتخذ هذه التدابير - أن تمتنع عن التدخل الذي لا مبرر له ، فيما تضطلع به الدول الأخرى من أنشطة ، عند ممارستها لحقها السيادي في بيئتها البحرية (٢) .

وايضا ، حثت هذه المبادئ ، سائر الدول على أن تتعاون على المستوى العالمي أو الاقليمي ، أو الثنائي ، لوضع قواعد تهحف الى منع وتقليل والسيطرة على التلوث من مصادر في البر (٣) ، وعلى أن تتعاون كذلك على وضع خطط وطنية لمواجهة حالات التلوث الطارئة النابعة من مصادر في البر (٤) . كما تضمنت المبادئ ، أيضا ، توجيهات ، بفرض واجب على الدول ، بالا تؤدي ما تقوم به من تدابير لمنع وخفض التلوث والبسيطة عليه ، الى نقل هذا التلوث الى منطقة أخرى أو تغييره الى صورة أخرى من صور التلوث (٥) .

وقد عدت المبادئ ايضا ما يجب على الدول أن تتخذه من تدابير واجراءات لمنع وخفض التلوث البحري من مصادر في البر ، والسيطرة عليه ، ومن هذه التدابير انشاء مناطق متمتعة بحماية خاصة (٦) ، ولإجراء

في البر داخل اراضيها في تلوث البيئة البحرية لدول أخرى او مناطق خارج حدود ولايتها الوطنية .

- (١) للفقرة أ من المبدأ الرابع ، المرجع السابق ، ص ٢ .
- (٢) الفقرة ب من المبدأ الرابع ، المرجع السابق ، ص ٣ .
- (٣) المبدأ الخامس ، مرجع سابق ، ص ٢ .
- (٤) المبدأ الرابع عشر ، مرجع سابق ، ص ٦ .
- (٥) المبدأ السادس ، مرجع سابق ، ص ٣ .
- (٦) المبدأ السابع ، مرجع سابق ، ص ٤ .

عطيات تقييم مستمرة للأثار البيئية للمشروعات الخالصة لولايتها أو لرقابيتها خاصة في المناطق الساحلية (١) ، وكذا وضع برامج للرصد وإدارة البيانات البيئية (٢) ، وفرض واجبات تتعلق بالإبلاغ ، وتبادل المعلومات ، والتشاور بشأن الإهراجات التي تنشأ ، أو من المحتمل أن تنشأ من مصادر في البر داخل أراضيها ، ويكون من المحتمل أن تلوث للبيئة البحرية في دولة أخرى ، أو في مناطق خارج حدود الولاية الوطنية (٣) .

ولصياغة هذه التدابير في إطار من القواعد القانونية ، أوصت هذه المبادئ بأن تقوم كل دولة باتخاذ وتنفيذ ، قوانين ، ولوائح وطنية ، لحماية وحفظ البيئة البحرية ضد التلوث من مصادر في البر ، وأن تضع كل الدول في اعتبارها ، تلك التدابير والمعايير المعترف بها دولياً ، وكذلك أن تتخذ الدول ، التدابير الخاصة ، لضمان الامتثال لهذه القوانين واللوائح (٤) .

كذلك أقرت المبادئ جانباً خاصاً ، للمسؤولية عن الضرر الناجم عن التلوث من مصادر في البر والتعويض عنه ، فأوصت بأنه « ينبغي على الدول ، أن تضمن توافر الموارد وفقاً لنظمها القانونية للتعويض الساجل والكافي أو المساعدة الأخرى ، فيما يتعلق بالأضرار التي يسببها تلوث البيئة البحرية بأنشطة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ، الخاضعين لولايتها » (٥) ، « ومن أجل ذلك ينبغي للدول أن تعد ، وتتخذ الإجراءات المناسبة لتحديد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن التلوث من مصادر في البر » (٦) . كما ينبغي على كل دولة أن تمنح على أساس متبادل ، إمكانية وصول متساوية ومعاملة غير تمييزية في محاكمها ، وإجراءاتها الإدارية ، للأشخاص التابعين لدول أخرى ، الذين تلثروا أو من المحتمل أن يتلثروا

(١) المبدأ الثاني عشر ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٢) المبدأ الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٣) المبدأ الخامس عشر ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٤) الفقرة أ من المبدأ السادس عشر ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٥) الفقرة ١ من المبدأ السابع عشر ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٦) الفقرة ب من المبدأ السابع عشر ، المرجع السابق .

بالتلوث من مصادر في البر تخضع لولايتها أو سيطرتها (١) .

وبهذا فالمسئولية عن المساس بسلامة البيئة من مصادر في البر ، والناجمة عن ممارسة الأنشطة غير مخطورة دوليا ، إنما هي مسئولية مطلقة ، طبقا لهذه المبادئ ، وعلى الدول بمقتضاها أن تضمن أن لا تتسبب مثل هذه الأنشطة التي تجرى داخل إقليمها أو تحت سيطرتها ، في أية أضرار تلحق بالبيئة البحرية لدول أخرى ، أو حتى لمناطق خارج حدود الولاية الوطنية لهذه الدول ، كمناطق أعالي البحار ، وقيمانها ، وباطن تربتها . والدول - بذلك - تعد مسئولة عن هذه الأنشطة المسببة للأضرار في البيئة البحرية ، سواء أكان الباشر للأنشطة المسببة للضرر ، اشخاص طبيعية ، أو قانونية ، حكومية ، أو خاصة .

كما أن المسئولية بموجب هذه المبادئ ، هي مسئولية دولة وليست مسئولية مشغل خاص ، بمعنى أنها مسئولية دولية وليست مسئولية مجنية ، إذك فإن هذه المبادئ ، لم تتناول حد أقصى للمسئولية والتعويض عنها ، ولكن تركت ذلك للقواعد العامة للمسئولية عن الأفعال غير المخطورة في القانون الدولي .

وأخيرا ، وبانتها ، عرضنا لهذه المبادئ ، تكون قد عرضنا لمظم قواعد القانون الدولي ، المتعلقة بالمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، والذي تحثه الأنشطة غير المخطورة دوليا ، وهذه القواعد تشمل القواعد الاتفاقية وكذلك القواعد العرفية التي تم تأكيدها في أحكام القضاء الدولي ، وفي ممارسات الدول في هذا السياق ، كما جرى للنقض عليها أيضا في انضباطات المختلفة للمبادئ القانونية الدولية التوجيهية ، التي تناولت موضوعات حماية البيئة البحرية .

ومن جملة هذه القواعد القانونية الاتفاقية والعرفية ، نقبين فيما يلي ، عناصر المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، للذي تحثه الأنشطة غير المشروعة دوليا ، وكذلك المعايير القانونية لهذه المسئولية .

الفصل الثاني

عنصر المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

بأنشطة غير مخطورة دوليا

للمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة للأنشطة غير المخطورة دوليا ،
طبيعة متميزة ، تبدو في أنها تتعلق بالأنشطة ذات الخطورة ، التي يضمن
المجتمع الدولي أن يبقيا خارج إطار قواعد اللاضروعية الدولية ، وذلك
بسبب ما تحققه هذه الأنشطة من نفع للإنسانية . لكن المجتمع الدولي -
من ناحية أخرى - كان ، ولضما في حصابه ، رعاية هؤلاء الذين يضاربون
بسبب هذه الأنشطة ، فكل لهم الحق في تمويض عادل ، وضعه على عاتق
المتضررين من هذه الأنشطة ، وفي إطار مسؤولية تستند إلى نظرية المخاطر ،
رأفما عن كامل الضررين ، ثبت الخطأ ، وحيث يكفى لنشوء المسؤولية
الدولية - في هذا المجال - أن ينسب الضرر إلى أحد أشخاص القانون
الدولي .

وإذا كانت قواعد المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة دوليا
قد استقرت في القانون الدولي العرفي والاتفاقي ، فإن قواعد المسؤولية الدولية
عن للنتائج الضارة للأنشطة غير المخطورة دوليا مازالت في طور التكوين
فمازالت الدول تحجم عن الإقرار بمبدأ المسؤولية عن المخاطر ، إلا في إطار
اتفاقي مسبق ، وقد لاحظنا قلة هذه القواعد الاتفاقية (١) ، كما لاحظنا
أيضا ، أن الدول بقبولها الانضمام إلى اتفاقيات دولية تنظم هذا النمط من
المسؤولية ، إنما فضلت القاء المسؤولية عن كاهلها ، وتحميلها للمشغل
الخاص ، في إطار قواعد المسؤولية المدنية .

وقد استبشرت لجنة القانون الدولي مدى هذا القصور الذي تعاني
منه قواعد القانون الدولي في هذا السياق . خاصة وأن حجم الأنشطة

(١) راجع ما سبق ، ص ٣٦٣ وما بعدها .

الخطرة غير المحظورة دوليا ، في تزايد مستمر نتيجة للتطورات العلمية والتقنية ، فكان ان اضطلعت اللجنة بدراسة قواعد المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة غير محظورة دوليا (١) . فقدمت في دورات انعقادها السنوية منذ عام ١٩٨٠ ، دراسات قيمة أعدها المقررون الخاصون للفين تناولوا عرض هذا الموضوع تباعا ، ومن تقاريرهم يستشف ما اتجهوا اليه من وضع نظام قانوني للمسؤولية الدولية عن الأضرار التي ترتبها الأنشطة غير المحظورة دوليا . ويلاحظ أنهم راعوا عند وضعهم لهذا النظام ، أن يعتمدوا - قدر الإمكان - عن تطبيق نظم مسؤولية المخاطر ، بصورة آلية ، وذلك بمسبب ما تلاقته هذه النظرية من اعتراضات وقلة قبول في المجتمع الدولي . وقد صاغ المقرران الخاصان للجنة نظامها المقترح ، في ملخص تخطيطي ، قدم إلى اللجنة للمرة الأولى ، في التقرير الثالث المقصر الخاص بالسابق الفقيه باكستر (٢) ، ثم أجريت تعديلات لاحقة على هذا الملخص التخطيطي بمعرفة باكستر أيضا (٣) ، ثم بمعرفة المقرر الحالي الفقيه خوليو باربوزا ، بنسخة (٤) .

ويتضمن هذا الملخص التخطيطي « Schematic outline »

مجموعة من الالتزامات الدولية تستهدف منع ، وتقليل ، وجبر الأضرار ، التي يمكن أن تحدثها الأنشطة غير المحظورة دوليا ، مبتعدا عن الصيغة المطلقة لمسؤولية المخاطر ، وإن لم يخرج عن إطارها النسبي .

(١) بدأت لجنة القانون الدولي دراستها لهذا الموضوع اعتبارا من جلستها رقم ١٥٠٢ المنعقدة في ١٦ يونيو عام ١٩٧٨ حين انشأت له فريقا عاملا لدراسة الموضوع برئاسة الفقيه ر . ك كوينتن باكستر .

أنظر تقرير لجنة القانون الدولي ، عام ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ٤ .
(٢) باكستر ، تقريره الثالث عن المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أعمال غير محظورة دوليا ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٣٠ .
(Doc. A/CNA/360)

(٣) باكستر ، تقريره الرابع ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، مرجع سابق .

(٤) باربوزا ، تقاريره المقدمة إلى لجنة القانون الدولي ، منذ عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٨٩ ، مرجع سابق .

وتتدرج القواعد الواردة في هذا الملخص ، بسبب اتساحة الفرصة أولا لتطبيق النظم الاتفاقية بشأن المسؤولية عن الأنشطة غير المحظورة ، التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية السابقة عليه ، بما تنطوي عليه من مسؤولية مطلقة ، وبين إقامة المسؤولية عن هذه الأنشطة وفق الالتزامات الواردة في هذا الملخص ، والتي تتيج نمطا من المسؤولية يقوم على واجب تفاوضي « Negotiable duty » يستند على التوقعات المشتركة للأطراف المعنية ، بهدف وضع نظام اتفاقي للمسؤولية .

وفي الواقع ، فالالتزامات الواردة في هذا الملخص ، وفي تقارير الفريق الخاصين يمكن ان تعد نموذجا ملائما لاي نظام اتفاقي يستهدف حماية البيئة من الصاس بها ، بما ينطوي عليه من قواعد أولية للمسؤولية الدولية ، تهدف الى منع وقوع الضرر البيئي المابر للحدود ، أو تقليله الى ادنى حد ممكن ، وإصلاح ما قد يقع من أضرار . الا ان قبول الدول لهذا النظام المقترح سيتوقف الى حد كبير على التقليل من قيود المسؤولية المطلقة .

ووفقا لما انتهى اليه رأى مقرر لجنة القانون الدولي في هذه الدراسة ، فان المسؤولية الدولية عن الأنشطة غير المحظورة دوليا ، لا تنشأ الا عن نشاط مادي يتسم بالخطورة ، التي تنذر باحتمالات وقوع أضرار ملموسة عبر الحدود ، أو ترتب هذه الأضرار بالفعل ، على ان ينفش هذا النشاط في نطاق ولاية شخص دولي ، أو تحت سيطرته الفعلية ، مهددا بأخطاره أو مرتبسا أضراره في نطاق ولاية شخص دولي آخر أو تحمت سيطرته (١) .

ونحن وان كنا نحيد ما نجرى عليه أعمال لجنة القانون الدولي في هذا الشأن ، الا انفسا نرى ان المسؤولية الدولية عن نتائج الأنشطة المحظورة غير المحظورة دوليا يجب أن يمتد نطاقها ليشمل الضرر المابر للحدود للدول

(١) ياكسمر ، تقريره الثالث ، حولية لجنة القانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١٠١ - ١٠٣ . وباربوزا ، تقريره الثالث بشأن المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أعمال غير محظورة دوليا ، ١٩٨٧ ، ص ٤ (U.N. Doc. A/CN.4/405)

يلحق بالبيئة خارج حدود الولاية الإقليمية ، وفق ذلك المفهوم الذى صاغه المبدأ ٢١ من اعلان استوكهولم (١) ، خاصة وأن للتأثيرات الضارة بالبيئة البحرية أو بالبيئة الانسانية بوجه عام ، لا تحدها الحدود السياسية ، بل تمتد آثارها المدمرة لتؤثر فى البيئة بشكل عام .

وفى المجمل ، فإنه يمكن حصر شروط قيام المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة للأنشطة غير المحظورة دوليا فى عنصرين أساسيين :
اولهما : موضوعى ، يتمثل فى النشاط المادى ذى الطبيعة الخطرة وما يحدثه من اضرار مادية .

والثانى : شخصى ، وهو ما يستوجب نشوء النشاط الخطر فى نطاق ولاية شخص دولى أو تحت سيطرته الفعلية ، مرتباً آثاره العابرة للحدود فى نطاق ولاية شخص دولى آخر أو تحت سيطرته . أو خارج نطاق الولاية الإقليمية للدول .

وبالطبع ، فمناصر هذه المسؤولية تختلف اختلافا جوهريا عن عناصر المسؤولية الدولية عن الاقمار غير المشروعة دوليا الماسة بسلامة البيئة البحرية ، وعلى التفصيل الذى سنوضحه فيما يلى :

المبحث الأول

العنصر الموضوعى للمسؤولية

يجمع فقهاء لقانون الدولى على أن الضرر يعد شرطا أساسيا لنشوء المسؤولية عن الأضرار ، التى تحدثها الأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، وهذا ما جرت عليه أيضا جميع الاتفاقيات الدولية ، التى نظمت المسؤولية عن اضرار الأنشطة الخطرة وفق نظرية المخاطر (٢) .

(١) راجع ، اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية - فيما سبق ص ٤٠٧

(٢) راجع ما سبق ، ص ٣٦٤ وما بعدها .

ونحن اذا كنا نتفق مع هذا الاتجاه ، في كـون أن الضرر يمثل للشرط الأساسي في هذا النمط من المسؤولية ، الا أن الضرر يمثل - في تقديرنا - جانبا هاما ، مما يمكن أن نسجيه بالعنصر الموضوعي للمسؤولية عن المخاطر ، والذي يشغل فيه « للخطر » - الذي تتسم به الأنشطة محل المسؤولية - الجانب الآخر من هذا العنصر الموضوعي ، إذ أنه لولا هذه للخطورة - ما تقررت المسؤولية . فالمسؤولية هنا ، هي مسؤولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، وليست مسؤولية عن الاضرار بها ، اما المساس فقد يقصد به الضرر ، وقد يقصد به التهديد باحتمال وقوعه . ولن يفتأ تهديد البيئة بالاطار ، الا من أنشطة تكون الخطورة سمتها الرئيسية .

لذلك ، فالعنصر الموضوعي للمسؤولية الدولية ، عن المساس بسلامة البيئة البحرية بالأنشطة غير محظورة دوليا ، يتكون من شقين أولهما الخطر ، وثانيهما الضرر .

وفيما يلي نعرض لهذين الشقين .

المطلب الأول

الخطـر

ان كان الأصل في الأشياء الإباحة ، فطبيعة الأمور تقتضي ، الا تقمسا المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة ، الا عن مخالفة لقواعد القانون الدولي ، التي تحظر اتيان أعمال ثبت ضررها بهذه البيئة . لكن الشورة الطمية والتقنية ، أسفرت عن طفرة كبيرة ، وتنوع ضخم في استغلال البشرية للبيئة ، وبؤسائل أدت الى ما لا حصر له من الأتلاف بهذه البيئة . وعندما بدا الامتنان أخيرا يدرك مدى الخطر ، عمد الى اجراء موازنة بين مصالحه في المجتمع الدولي ، وبين ما يحتمل أن ترقبه أنشطته من أضرار بيئية . وعلى ذلك اتجه البحث عن وسيلة قانونية تقرر المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها هذه الأنشطة التي لم تحظر دوليا ، لو تلك التي لا يستطيع المجتمع الدولي أن يحظرها في الوقت الحاضر .

وتد وجد الفقه الدولي (١) في «الخطر» الذي تنقسم به هذه الأنشطة مبرراً مناسباً لإقامة المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن ممارسة الأنشطة غير المحظورة دولياً. وكذلك جرت الاتفاقيات الدولية، على التعويل على خطورة النشاط، كسند قانوني لإقامة المسؤولية عن أضرار هذه الأنشطة غير المحظورة دولياً (٢).

وعلى ذلك، فالمسؤولية في هذا السياق، تنطبق بأنشطة تنقسم بالخطورة، إذ تبتطوى هذه الأنشطة على سلسلة من الأفعال المادية المتداخلة، والتي تشكل في مجملها نشاطاً تنفر طبيعته، بأكبر الاحتمالات لحوث ضرر ملموس ماس بسلامة البيئة. فمدار البحث هنا، أنشطة خطيرة في مجملها، وليس فعلاً ضاراً ببعينه. وقد يعتبر ذلك خروجاً على القاعدة التقليدية التي تنفي المسؤولية على نتائج أفعال ببعينها، سواء أكانت هذه الأفعال تعد إخلالاً بالتزام دولي، أي مسؤولية عن فعل غير مشروع، أو كانت أفعالاً ضارة تقترب مسؤولية سببية، أي مسؤولية عن المخاطر (٣).

لكن واقع الأمر أن هذه السببية التقليدية التي تعنى بنتائج الأفعال الإنسانية، لاتتلاءم مع المفهوم الحديث للمسؤولية الدولية، والذي ينطوي

(١) ومن هذا الفقه الدولي :

Jeaks, C.W.- Op. Cit, P. 105.

Goldie, L.E.F., « Liability for Damage and the Progressive Development of International Law », Op. Cit, PP. 1200-1202.

Handl, Liability for Marine Pollution, Op. Cit, PP. 97-98.

Beater, Third Report, 1982, Op. Cit, PP. 11-12, para 20-21

(Doc. A/CN.4/ 360)

Kolson, Op. Cit, P. 228 and P. 242.

(٢) راجع، الاتفاقيات الدولية للمسؤولية المدنية عن الأنشطة

غير المحظورة دولياً، ما سبق، ص ٣٦٥.

Barbóza, J. First Report on International Liability for (٣)

Injurious Consequences Arising Out of Acts Not Prohibited by International Law. 1989; (U.N.Doc. A/CN.4/423), P.7

بالمفرجة الأولى ، على عنصر وثاني يتعلق بمنع الضرر وتقليله الى ادنى حد ممكن . وعلى ذلك فان التحويل على خطورة النشاط في مجمله ، تبدو أكثر اتساقا مع هذا المفهوم الحديث للمسؤولية ، حيث تستوجب خطورة النشاط ، فرض التزامات أساسية تتعلق بمنع وقوع الضرر ، وما يستتبع ذلك من التزامات ، فرعية تؤدي الى تحقيق الهدف الوقائي للمسؤولية الدولية .

وقد كان الفقيه « جنكز » أول من تعرض لتعريف هذه الأنشطة الخطرة لاذ عرفها بأنها تلك الأنشطة فائقة الخطورة التي تنطوي على احتمال ضئيل باحداث الضرر ، وإن كان من المرجح أن يؤدي هذا النشاط الى وقوع حادث بالغ الخطورة (١) .

ومع ذلك فقد اختلف الفقه في تحديد مفهوم للخطر ، فبالإضافة الى مفهومه الذي أوضحه « جنكز » ، فإن البعض (٢) يرى أن الخطر يعني احتمال وقوع حادث ضار ، ودون أن يؤدي ذلك بالضرورة الى حدوث الضرر ، على حين يرى آخرون (٣) أن الخطر يتمثل في الأنشطة التي يكون من المرجح أن تسبب أضرارا جسيمة .

وفي الواقع فالنشاط الخطر - في تقديرنا - هو ذلك النشاط الذي تنبئ طبيعته ، أو الوسائل ، أو المواد المستخدمة فيه ، باحتمال احدثائه أضرارا جسيمة ومهما كانت ضالة هذه الاحتمالات ، إذ أن تقدير هذه الضالة يخضع لمعايير السلامة التي تمارس في ظلها هذه الأنشطة ، ودون أن يتعلق هذا التقدير ، بطبيعة هذه الأنشطة الخطرة ذاتها .

ونحن نرى أن الخطورة هي حالة تتولد أحيانا نتيجة لنشاط انساني

Jenks, Op. Cit, P. 105. (١)

Handl, G. Liability for Marine Pollution, Op. Cit, P. 99. (٢)

Barboza, J., Fifth Report on International Liability for Injurious Consequences Arising Out of Acts Not Prohibited by International Law, 1986. P. 11. (Doc. A/CN.4/413) (٣)

متعلق بأشياء خطيرة بطبيعتها ، كاستخدامات المواد النووية ، أو تكوين خطورتها راجعة إلى المكان الذي تمارس فيه ، مثل هذه الأنشطة التي تجرى في مناطق حدودية • أو في مناطق ساحلية تهدد سلامة البيئة البحرية ، أو تكون خطرة بسبب الوسط الذي تجرى فيه ، كالتفقيب عن النفط والمعادن في البيئة البحرية ، إذ أن اتصال أجزاء البيئة البحرية ، وخضوعها للتغيرات البحرية ، يجعل بسرعة نشر التأثيرات الضارة لمسافات بعيدة نسبيا • كذلك فإن الشكل الذي تمارس فيه الأنشطة قد ينبئ بخطورتها ، كنقل النفط بكميات كبيرة ، في الناقلات العملاقة التي تجوب أنحاء البيئة البحرية .

أما ما يشترط في الخطر ، فهو أن يكون مما يمكن التنبؤ به ، ويكفي في ذلك أن يكون هذا التنبؤ عاما ، أي لا يتعلق بحالات معينة على وجه التحديد ، وإنما بمجمل النشاط نفسه (١) • فالتنبؤ بخطورة نقل النفط بكميات كبيرة خلال البيئة البحرية ، لا يستند إلى التنبؤ بالأخطار المحتملة لرحلة معينة من رحلات إحدى ناقلات النفط ، ولكن إلى نشاط نقل النفط بحرا ، بوجه عام ، والذي قد يتخذ التنبؤ به في رحلة محددة من رحلات الناقلات ، أو بشأن ناقل معينة بالذات ، ولكنه - وكما قلنا - توقع عام يشير إلى أن أي حادث لأية ناقله نفط عملاقة ، سوف يؤدي بالقطع إلى حدوث أضرار جسيمة بالبيئة البحرية ، ومهما اتخذ عادة من إجراءات وقائية لضمان سلامة عملية نقل النفط بمثل هذه الكميات الكبيرة عبر البحار •

على أنه إذا كانت طبيعة المسؤولية عن المخاطر تستوجب التعويض عن الخسارة ، أو الضرر في جميع الأحوال ، ومن غير تعويل على التنبؤ المسبق بخطورة النشاط الذي أحدث الخسارة أو الضرر (٢) : فهناك في الفقه الدولي اتجاه حديث ، يعطى هذا التنبؤ أهمية خاصة في تقرير المسؤولية الدولية عن الأنشطة الخطرة ، غير المحظورة دوليا •

(١) باربوزا ، التقرير الثالث بشأن المسؤولية الدولية عن الفئائح الضارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي ، ١٩٨٧ ، ص ١٣ .
(٢) بلكينتر ، تقريره الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩ ، فقرة ٤١ •

فينظر « باكستر » الى التنبؤ بالأخطار باعتباره معيارا يستند الى احتمالية احصائية ، لا تستطيع العناية المقبولة أن تستبعدهما ، حتى ولو كانت هذه الاحتمالية شديدة الضلالة . وذلك يتخذ « باكستر » من التنبؤ بالخطر مدخلا لنظام جديد للمسئولية الدولية ، عن النتائج الضارة للأنشطة غير المنظورة دوليا ، يعتمد بالدرجة الاولى على معيار لتوازن المصالح في المجتمع الدولي ، ويبدا فيه بتقرير المسئولية ، بنسأ على الخطر الذي يمكن احصائيا التنبؤ باضراره . وليس باعتبار ان هذا الضرر قد حدث كنتيجة للطريقة التي قم بها ممارسة النشاط (١) .

ويساير الفقيه « باربوزا » وجهة النظر السابقة ، وذلك في مشروعه المقدم للجنة القانون الدولي ، لذي يستخدم « باربوزا » معيار التنبؤ ، كنصر يقيّد من نطاق المسئولية الدولية . محاولة من « باربوزا » للتهرب من تطبيق المسئولية المطلقة ، التي تستوجب التعويض عن أي ضرر عابر للحدود (٢) ، وعلى ذلك لا يرى « باربوزا » مبررا لاقامة المسئولية الدولية وفق مشروعه الا اذا امكن التنبؤ مسبقا بأخطار النشاط الذي أحدث الضرر .

كذلك يرى « باربوزا » ان للتنبؤ بالأخطار أهمية كبيرة ، حتى في حالة تقرير المسئولية عن الأضرار التي تقع دون وجود نظام اتفاقي مسبق للتعويض عنها ، أي خارج نطاق مشروعه المقترح ، فهو يرى - ويحق - أن مقتضيات العدالة تستوجب تحصيل المستفيد من الأنشطة الخطرة ، نية ما يلحق بالغير من اضرار ، باعتبار ان هذه الأضرار ، تشكل جزءا من تكاليف مباشرة هذه الأنشطة ، فيكون التعافي عن هذا ، مؤديا الى الاخلال بالتوازن بين الحقوق وبين المصالح في المجتمع الدولي ، وما يستتبعه ذلك من اثرء دون سبب ، فضلا عن انه انتهاك للمبدأ الأساسي الخاص بمساواة الدول امام القانون الدولي (٣) .

-
- (١) باكستر ، تقريره الثالث ، عام ١٩٨٢ ، المرجع السابق .
ص ١٢ - ١٣ .
(٢) باربوزا ، تقريره الخامس ، عام ١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .
(٣) باربوزا ، تقريره الثالث ، عام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

أما الفقيه « هاندل » فهو يستخدم معيار التنبؤ بالأخطار ، استخداما آخر ، إذ يضعه شرطا أساسيا في الخطر الجسيم ، الذى ينجم عنه الضرر العابر للحدود . إذ يرى أن نشوء المسؤولية الدولية للدولة ، وخارج نطاق قواعد اللامشروعية الدولية ، يستوجب أن يكون للضرر الممرض للبيئة البحرية العابر للحدود الوطنية ، قد تحقق نتيجة لخطر جسيم ضار يمكن التنبؤ به ، وأن يكون هذا الضرر مطابقا للخطر الناشئ في إقليم الدولة أو تحت رقابتها (١) .

أما الشرط الثانى في الخطر . فهو أن يكون ملموسا Appreciable إذ أن هذا المصطلح يشير إلى بعدين مختلفين للخطر ، فهو يدل من ناحية ، على أنه خطر جسيم ، ويدل من ناحية أخرى ، لى أنه خطر ملحوظ (٢) . فالخطر الملموس إذن ، هو للخطر الجسيم الملحوظ ، أى الخطر الجسيم الذى يمكن إدراكه وحيث يتحقق هذا الإدراك ، من خلال معايير موضوعية لا يعتقد فيها بأية تقديرات شخصية تتصل بمباشرة هذه الأنشطة ، وكذلك من خلال المقاييس المتأداة لاستمالات المواد المستخدمة في النشاط أو الناتجة عنه أو من المظلمات المتولدة عن هذا النشاط (٣) . وفى المجلد ذاته يمكن القول ، بأن الخطر الملموس هو الخطر الذى يمكن تبيينه بحكم الخصائص المادية للشيء ، أو للنشاط (٤) .

والحديث حول اشتراط أن يكون الخطر ملموسا ، وأنه من الممكن التنبؤ به ، يقوفا إلى البحث في فرضية أخرى ، تتعلق بالأنشطة المستخدمة في المجتمع الدولى ، والتي لم يسبق ظهور مخاطرها ، أو أنها - وبمعنى آخر - لم تتكشف مخاطرها بعد للدول الأخرى ، وأن كانت هذه المخطرات مما يمكن أن يكون معلوما جيدا للدولة التى يجرى النشاط في نطاق ولايتها ، أو تحت

(١) Handl, Liability for Marine Pollution, Op. Cit, P. 104.

(٢) Barboza, J., Fourth Report On International Liability for Injurious Consequences Arising Out Of Acts Not Prohibited by International Law. 1988, U.N.Doc. A/CN.4/413, PP. 12-13

(٣) المرجع ذاته ، ص ١٢ .

(٤) تقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها الأربعين ، ١٩٨٨ ،

ص ١٨ .

رغابتها . فمنطق الأمور يقتضى أن تنعرج هذه الأنشطة في إطار الأنشطة الخطرة ، طالما ثبت أن الدولة مصدر النشاط ، كانت على علم ودراية تامة بخطورة هذا النشاط ، وأن كان من الصعوبة في مثل هذه الأحوال ، إمكان اثبات هذا العلم من جانب الدولة المصدر . وعلى أى حال ، وفي مثل هذه الظروف ، تستطيع الدولة المصدر ، أن تبادر بالإعلان عن خطورة ما تجريه من أنشطة ، حتي يمكنها - فيما بعد - أن تعفى من جانب من مسئوليتها عما يلحق بالغير من أضرار ، وذلك وفقا لقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في شأن المسئولية عن الأضرار .

وكذلك فهناك من يميز بين نوعين من هذه الأنشطة الخطرة (١) ، أما الأول فيؤدى دائما الى انبعاث مواد ضارة . ويحتل ضمن هذا النشاط : تصريف المخلفات العضوية ، وللصناعية من المدن الساحلية ، الى البيئة البحرية . فإذا كان للتصريف في منطقة حدودية بحرية ، متاخمة للمياه الإقليمية لدولة أخرى ، وتبليت هذه الدولة تدرا مقبولا من هذا التلوث ، الذى لا يحركه الأفراد عادة ، فإنه يترتب على تجاوز هذا الحد ، اثاره المسئولية الدولية . واستحقاق التعويض عن الضرر .

أما للنوع الثانى من هذه الأنشطة ، فهو الأنشطة الخطرة التى لا تسبب أضرار الا في حالات وتوع الحوادث . ومثالها : أنشطة تسيير السفن النووية ، وأنشطة النقل البحري لكميات كبيرة من النفط الخام ، وفي مثل هذه الأنشطة تكون جسامه الأضرار ، مدعاة للقلق ، لذا لا يصح غالبا ، بهباشرة هذه الأنشطة قبل تنظيم اوجه اصلاح ما ينجم عنها من ضرر ، وترتيب ما يندرج من تعويضات .

أما فيما يختص بتصنيف طبيعة المسئولية عن هذه الأنشطة ، فسرى « زيمانك » ، أنه يمكن ادراج كلا النمطين المذكورين ، ضمن إطار المسئولية

Zemanek, « State Responsibility for International Wrongful Acts for Internationally Lawful Acts, »

مقال غير منشور ، مشار اليه في التقرير الأول لباريوزا ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

المعلقة (١) ، على حين يفرق « هاندل » بينهما ، متسيرا أن الأنشطة التي يتسبب منها لتبعات مواد ضارة ، بصفة مستمرة ، تعتبر أنشطة غير مشروعة ، طالما كانت للدولة المصدر على علم تلام بها ، أو كان ينبغي عليها للمسلم بها ، وبما تحدثه من أضرار جسيمة عبر الحدود ، وكان في إمكان للدولة المصدر أن تعمل على منع حدوثها (٢)

وإذا كنا قد خلصنا إلى أن الخطر للجسيم ، يمد في حد ذاته المبرر الأساسي لفرض المسؤولية الدولية عن النتائج للضارة ، للأنشطة غير المحظورة دوليا ، فإن الضرورات الملحة لحماية البيئة في مجتمعات الدولي الذي تتزايد فيه صور هذه الأنشطة للخطرة ، تدعونا إلى تأييد الآراء الفقهية القيمة التي دعا فيها بعض فقهاء القانون الدولي ، إلى لاقامة المسؤولية الدولية في هذا المجال ، تاسيسا على عنصر الخطر ، ودون اشتراط لتحقيق الضرر . ومن هؤلاء الفقهاء ، للفقيه « بول رويتر » ، الذي يرى أن الخطر في حد ذاته ، يعد سندا لاقامة المسؤولية الدولية ، ولهذا ينادى (رويتر) ، بصياغة قاعدة في القانون الدولي ، تقضى بأنه لا يحق لأي دولة ، أن تقوم في إقليمها بإفعال قد تكون خطرة ، على نحو غير عادي ، تجاه غيرها من الدول (٣) .

ونحن ننتق مع الفقيه « رويتر » ، بل ونرى أن الخطر للموس ، الذي يمكنه التنبؤ به مسبقا ، يعد في حد ذاته ، مبررا لاقامة المسؤولية الدولية ، في مفهومها للوقائي ، إذ يستتبع التنبؤ بوجود خط جسيم ، أن تنشأ في حق الدولة المصدر ، مسؤولية الاضطلال بالالتزام الأناسي ، نحو منع وقوع الضرر ، الذي ينشأ به الخطر للموس ، أو على الأقل ، الحد من أضراره إلى أدنى حد ممكن ، وهي مسؤولية تختلف بالقطع ، عن المسؤولية التي تنشأ عن النتائج الضارة ذاتها ، والتي تتعلق - بقدر كبير - بإصلاح هذه الأضرار ، على النحو الذي سنعرضه في حديثنا عن آثار المسؤولية .

Barboza, First Report, 1986, Op. Cit, P. 14. (١)

Handl, G., « Liability As An Obligation Established (٢)

By A Primary Rule Of International Law, N.Y.I.L., Vol. XXI, 1985, P. 64.

Reuter, P., «Principe De Droit International Public». Op. (٣)
Cit, P 592

المطلب الثاني

الضرر

الضرر ، هو الركيزة الثانية للعنصر الموضوعي ، للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، بأنشطة غير محظورة دوليا ، وقد عرفه الفقه الدولي ، بأنه يعني « المساس بحق ، أو بمصلحة مشروعة ، لأحد اشخاص القانون الدولي » (١) ، وهذا التعريف يخالف ماقتضت به محكمة العدل الدولية في قضية «Barcelona Traction» ، من أن « المسئولية لا تنشأ من مجرد الاضرار بمصلحة ما ، ولكن تنشأ من مجرد الاعتداء على حق » (٢) . وهذا معناه - من وجهة نظر هذه المحكمة - أن الضرر محل الاعتبار في إقامة المسئولية الدولية ، هو للضرر الذي ينشأ نتيجة الاعتداء على حق فقط . لكننا لا نرى ضرورة للفرقة بين الحق ، وبين المصلحة عند تعريف الضرر . لذا نرى أن المساس بإيهما ، يعد مبررا قانونيا لإقامة المسئولية الدولية . لذا نفضل تعريف الفقيه « جريفولت » للضرر ، بأنه « الخسارة المادية ، أو المعنوية ، أو الأذى الذي يلحق بحالة ما » (٣) . وهو ما يتفق أيضا مع ذلك التعريف الذي أوردته اتفاقية المسئولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية ، والذي جاء فيه أن الضرر يعني : « الخسارة أو الأرواح أو الإصابات الشخصية ، أو أي ضرر آخر بالصحة ، أو الخسارة ، أو الضرر الذي يلحق بممتلكات الدولة ، أو ممتلكات الأشخاص الطبيعيين ،

(١) د* محمد حافظ غانم ، المسئولية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٢) « Not a mere interest affected, but solely a right infringed »
involves responsibility »

See : Case Concerning the Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited (Second Phase), I.C.J. Reports, 1970, P. 36.

«Material or moral loss or detriment suffered by a State» (٣)

Graefrath, B., Op. Cit, P. 20.

أو الممنوعين ، أو ممتلكات المنظمات الحكومية الدولية ، (١) .

وإذا كنا قد انتهينا فيما سبق الى ما يستقر عليه رأى لجنة القانون الدولي ، وغالبية الفقه الدولي ، من أنه للضرر لا يعد شرطاً لقيام المسؤولية عن انتهاك الالتزامات الدولية (٢) ، إلا أن للفقه الدولي (٣) يجمع على أن الضرر يعد شرطاً أساسياً ، في المسؤولية عن المخاطر . ونحن مع هذا الاتجاه الفقهي للغالب ، وإن كنا نذهب زيادة عليه ، الى حد ليعتبر أن يكسبون للضرر ناجماً عن نشاط يتسم بالخطورة ، وعلى التفصيل الذى لوردناه فيما سبق (٤) .

والضرر - في واقع الأمر - يشكل حزمة الوصل بين المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة وبين المسؤولية عن الأفعال غير المحظورة ، وذلك أن للضرر للتحقق فعلاً ، يعد مناطاً للمسؤولية الدولية عن الأفعال غير المحظورة . أما الضرر المحتمل ، الذى يمكن للتنبؤ للعام بوقوعه ، بالنظر الى طبيعة النشاط ذاته ، فهو يتطلب لتخاذ قرار سياسى بحظر النشاط ذاته ، لو على الأقل توثق آثاره للضارة ، ان ثبتت فائدته للصيتمع الدولي . هذا ، إضافة الى أن للضرر بصفة عامة يعد أساساً للالتزام بالتعويض .

لكن شمة فرق أساسى آخر ، بين الضرر الذى ترتبه الأفعال غير المشروعة ، والضرر المترتب على ممارسة أنشطة غير محظورة ، فالمسؤولية الدولية عن الضرر الناجم عن الأفعال غير المشروعة تستهدف إعادة الحال الى ما كان عليه قبل وقوع الأضرار ، وغالباً ما تستهدف أيضاً ، ليقاسم الفعل غير المشروع الذى أحدث للضرر . أما في حالة الأضرار التى تحدثها الأنشطة غير المحظورة ، فلا يمكن أن يؤدي أعمال المسؤولية عنها ، الى منع ممارسة النشاط الذى أحدث

-
- (١) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التى تحدثها الأجسام الفضائية ، لندن ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، المادة ١/١ .
(٢) راجع ما سبق ، ص ١١٥ وما بعدها .
(٣) راجع ما سبق ، ص ١٢٣ وما بعدها .
(٤) راجع ما سبق ، ص ٤٣٩ وما بعدها .

الضرر . اذ ان المسؤولية هنا تستهدف مواجهة هذه الأضرار ، والعمل على تجنبها ، والتقليل منها الى أقصى حد ممكن ، مع التمييز كذلك عن هذه الأضرار ، ودون التعرض للنشاط ذاته .

- شروط الضرر :

تختلف شروط الضرر الذى تستند اليه المسؤولية الدولية التى تتناول نتائج الأنشطة غير المحظورة دوليا ، عن شروط الضرر الذى كان يتطلبه الفقه التقليدى ، كشرط لازم لاقامة المسؤولية عن انتهاك الالتزامات الدولية . فالضرر فى الفقه التقليدى لابد وان يكون مؤكدا (١) ، أما فيما يتعلق بالضرر الذى تحدثه الأنشطة غير المحظورة دوليا ، فلا يشترط بشأنه ان يكون محققا اذ يكفي ان يكون ، ضررا احتماليا ، تنبئ عنه الطبيعة الخطرة للنشاط .

ومع ذلك ، يشترط فى الضرر الفعلى ، الذى يعد شرطا أساسيا للمسؤولية الدولية ، عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، بأنشطة غير محظورة دوليا ، ان يكون هذا الضرر ملموسا ، وان يكون نتيجة طبيعية لنشاط خطر يمكن التنبؤ بخطورته (٢) .

أولا : الضرر الملموس .

لا يقصد بالضرر الملموس أن يكون جسيما بالضرورة ، اذ يكفي أن لا يكون طفيفا يمكن بالكاد اكتشافه (٣) . أى أن يكون هذا الضرر ملحوظا ،

(١) انظر فى ذلك :

د . على صادق ابو هيف ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

د . سمير محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

محمد عبد العزيز أبو سخيلة ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

Handl, G., Liability for Marine Pollution, Op. Cit., P. 104. (٢)

(٣) تقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها الأربعين ، ١٩٨٨ ،

مرجع سابق ، ص ٧٧ .

وعلى قدر من الاهمية تستدعى تعويضه . فممارسة مثل هذه الأنشطة ، غالبا ما تسبب اضرارا للغير . لكن مقتضيات العلاقات الانسانية ، سواء على الصعيدين الدولى او الداخلى ، تقتضى أن يقيم التقاضى عن تلك الاضرار ، وبعد أن أصبحت مألوفة الى حد كبير فى الوقت الحاضر ، وهو ما جرى عليه الأمر فى القوانين الداخلية ، بقصر التعويض عن مضار الجوار غير المألوفة (١) باعتبارها تطبيقا للمسئولية الخفية للاخطئية ، والتي تتيسر للمالك استعمال ملكه ، بالكيفية التى يراها محققة لأقصى المنافع منه ، اما الملاك المجاورين له ، فعليهم تحمل الاضرار المادية المألوفة التى لا يمكن للمالك أن يتجنبها ، لكن على هذا المالك أن يتحمل المسئولية عما يتجاوز ذلك من اضرار ، وهو ما جرى عليه القضاء المصرى ، والفرنسى (٢) .

اما فى القانون الدولى ، فيبدو انه يخلو حتى الآن ، من أية قاعدة عرفية ، او لاتفاقية تنص على التعويض عن كافة الاضرار ، المترتبة على الأنشطة الانسانية ، ومادام الأمر لا يتطرق بانتهاك التزامات دولية ، فانه يلزم ، أن تحدد درجة معينة من الجسامة ، للاضرار التى تستوجب المسئولية ، والتعويض ، ودون اعاقه للأنشطة التى لم تدخل حتى الآن فى دائرة الخطر القانونية الدولية ، لما تحققة من نفع للانسانية .

وقد جرى الفقه للدولى على تحديد مستوى جسامة الضرر ، بعبارات متباينة ، ففى الفقه الأنجلوساكسونى ، أشير الى أن الضرر لابد وأن يكون جوهرياً Substantial أو خطيرا serious ، وفى الفقه الدولى الفاظاً بالفرنسية ، اشترط فى الضرر أن يكون محسوسا . Sensible .

(١) وعلى سبيل المثال ما نصت عليه المادة ٢/٨٠٧ من القانون المصرى ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلى . .
« وليس للجار أن يرجع على جاره فى مضار الجوار المألوفة التى لا يمكن تجنبها ولما له أن يطلب إزالة هذه المضار اذا تجاوزت الحد المألوف . . »

(٢) د محمد نصر رفاعى ، مرجع سابق ، ص ٤١٦ - ٤١٩ .

أو ملموسا appreciable (١) - كذلك ، فإن الفقيه « اندراسى » ،
حين رأى ضرورة تحقق الضرر ، حتى تقام المسؤولية ، اشترط أن يكون هذا
الضرر على قدر من الأهمية (٢) .

وايضاً فقد جرى القضاء الدولى على اشتراط جسامه الأضرار ، وذلك
حينما قضت محكمة التحكيم فى قضية مسبك تريل ، بأن الالتزام بالامتناع عن
الأضرار بالغير يتحقق « عند مايتعلق الأمر بنتائج خطيرة » (٣) .

ولكننا لانتفق مع من يطالب بأن يكون الضرر كبيراً ، أو جسيماً ، حتى
تقوم بشأنه المسؤولية الدولية . إذ أن اعتبارات العدالة والانصاف ، التى
يقوم عليها القانون الدولى ، تقتضى أن يتحمل من يستفيد من نشاط خطر ،
تبعه مايلحق بالغير من اضرار ، لذلك نفضل أن تتعلق المسؤولية الدولية
بالأضرار المموسة غير الطفيفة ، كى يخرج من نطاق المسؤولية والتعويض ،
الاضرار البسيطة التى اصبحت مألوفة ، الى الدرجة التى تتيح التقاضى عنها،
فى سبيل استمرار ، ودعم الأنشطة الخطرة ، ذات النفع العام دولياً . فعلى
سبيل المثال فإن عمليات شحن النفط الخام فى الناقلات العملاقة ، غالباً مايترتب
عليها تسرب بسيط للنفط ، يؤدى الى حدوث تلوث بسيط ومحدود فى موانئ
الشحن والتفريغ ، ومن المصلحة العامة لدولة الجنا ، أن تتقاضى عن هذا القدر
البسيط من التلوث العرضى ، فى سبيل استمرار عمليات شحن النفط من
موانئها ٣

ويبدو أن الاتفاقيات الدولية التى نظمت المسؤولية عن أوجه المساس

(١) ستيفن م . شوبيل ، التقرير الثالث عن قانون استخدام الجارى
المائية فى الأغراض غير الملاحية ، حولى لجنة القانون الدولى ، ١٩٨٢ ، المجلد
الأول ، الجزء الثانى ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٦ .

(٢) « Le dommage doit être imporant » (٢)

Andrassy. Op. Cit., P 111.

« When the case is of serious consequence » (٣)

U.N.R.I.A.A., P 1907

بسلامة البيئة من أنشطة خطيرة (١) ، لاهتم بحماية الأضرار ، بل تكتفى فقط بتمديد الأضرار التي تستوجب التعويض بموجب هذه الاتفاقيات ، وهي أضرار تنقسم - في معظمها - بأنها أضرار مادية .

ففي اتفاقية فيينا للمسؤولية عن أضرار الطاقة النووية (٢) ، ورد النص على أن ما يعد ضرراً بموجب هذه الاتفاقية هو : « فقدان الحياة ، أو أي ضرر شخصي ، أو أي فقدان للأموال ، أو أي ضرر يلحق بالأموال ، يكون ناشئاً ، أو ناجماً عن الخواص الإشعاعية ، أو عن مجموعة من الخواص الإشعاعية ، والخواص للسلامة أو الانفجارية ، أو غيرها من الخواص الخطرة للوقود النووي ، أو عن نواتج أو فضلات إشعاعية في مواد نووية ، أو لمواد نووية أتية من منشأة نووية ، أو صادرة عنها أو مرسله إليها » . وكذلك يعد ضرراً بموجب هذه الاتفاقية « فقدان الحياة أو أي ضرر شخصي أو أي فقدان للأموال أو أي ضرر يلحق بالأموال يكون ناشئاً أو ناجماً عن إشعاعات مؤينة أخرى تنبعث من أي مصدر إشعاعي داخل منشأة نووية ، وذلك لذا مانص على ذلك قانون الدولة التي توجد فيها المنشأة » .

ولا تقتصر اتفاقية فيينا هذه ، على التعويض عن الأضرار النووية فقط ، بل يخل في نطاقها أيضاً الأضرار غير النووية ، إذ تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على أنه : « إذا نجمت الأضرار النووية والأضرار غير النووية عن حادثة نووية أو عن حادثة نووية مصحوبة بحادث آخر أو بأكثر من حادث آخر فإن تلك الأضرار الأخرى والتي الحدى الذي لا يمكن عزلها عنه بصورة معقولة عن الأضرار النووية ، تعتبر ولأغراض هذه الاتفاقية أضرار نووية ناتجة عن تلك الحادثة النووية ، غير أنه حيثما نجم الضرر عن حادثة نووية ، تشملها هذه الاتفاقية ، مصحوبة بانبعثات لإشعاعات مؤينة لتشملها الاتفاقية ، فما من شيء في هذه الاتفاقية يحد من أو يمس مسؤولية أي شخص يكون مسؤولاً عن انبعثات تلك الإشعاعات المؤينة ، لواء أي شخص يتعرض لضرر نسوي أو من حيث ممارسة حق الرجوع أو حق المطالبة بسداد » .

(١) راجع ، ماصيق ، ص ٣٦٣ وما بعدها .

(٢) اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن الطاقة النووية ، ١٩٦٣ ، مرجع سابق ، المادة الأولى ، الفقرة الأولى (ك) .

تعميم مشترك ، (١) .

وتتضمن المادة الرابعة من اتفاقية مسؤولية مشطى السفن النووية نصا مشابها لصياغة المادتين الأولى والرابعة من اتفاقية فيينا سالفة الذكر ، وى هذا للنص ، تعدد الاتفاقية ، الأضرار التى تستوجب المسؤولية بموجبها (٢) .

اما الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الفاجعة عن التلوث للنفطى للبحرية فى بروكسل عام ١٩٦٩ والمعدة بمقتضى بروتوكول لندن عام ١٩٨٤ ، فقد عرفت الأضرار الناجمة عن التلوث التى تستوجب التعميم بموجب هذه الاتفاقية بأنها : « للتلوث أو للضرر الحادث خارج السفينة عن طريق تلوث ناتج عن افلات أو تصريف النفط من السفينة أينما يحدث هذا الافلات أو التصريف » . (٣) . كما تتضمن هذه الأضرار أيضا : « تكاليف التدابير الوقائية والتلف أو الضرر الآخر الذى تسببت فيه للتدابير الوقائية » (٤) . وقد عرفت الاتفاقية هذه التدابير بأنها « أى تدابير معقولة يتخذها أى شخص إزاء حادثة معينة لمنع وقوع الضرر للناجم عن التلوث أو لتقليل أثره الى اأنى حد باستثناء التدابير الخاصة بالتحكم فى الأبار المتخذة لحماية أية منشأة نفطية أو إصلاحها أو استبدالها » (٥) ، وعلى ذلك فإن هذه الاتفاقية تضيف لى الضرر الفعلى الناجم عن التلوث ما يكبدته المضرور من تكاليف أو تلف أو ضرر تسبب فيه ما اتخذه المضرور من تدابير معقولة لمواجهة أضرار التلوث النفطية .

ويبدو من نصوص المواد السابقة أن الاتفاقيات الدولية تحول على أن يكون للضرر ملموسا ، ودون أن تشترط جسامه الأضرار .

-
- (١) المرجع ذاته : المادة الرابعة .
 - (٢) الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشطى السفن النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق ، المادة الرابعة .
 - (٣) الفترة السادسة من المادة الثانية من الاتفاقية ، المعدلة بمقتضى بروتوكول عام ١٩٨٤ ، مرجع سابق .
 - (٤) المرجع للسابق ، المادة ٦/٢ ب .
 - (٥) المرجع نقله ، المادة ٧/٢ .

ثانيا ٠٠ السببية المادية بين النشاط الخطر والضرر ٠٠

ويشترط في للضرر أيضا ، أن يكون نتيجة طبيعية للنشاط الخطر ، بمعنى أن يربط بين النشاط للخطر ، والضرر ، سببية مادية (١) ، لايقطعها ، ولا يتدخل لاحداثها ، نشاط انساني آخر ، وقد اجمع معظم الفقه الدولي على ضرورة هذا الشرط (٢) .

وقد اثار جانب من الفقه الدولي تفرقة بين الاضرار المباشرة والاضرار غير المباشرة ، وقصدوا بالآخيرة ، تلك الاضرار التي تقع تالية مباشرة لضرر رئيسي (٣) ، ونحن لانرى موجبا لمثل هذه التفرقة ، اذ ان العبرة بوجود رابطة للسببية الفعلية ، بين النشاط والضرر ، ونقتفي في ذلك مع الفقيه جارسيا اسادور ، وفي أنه يكفي أن يكون « الضرر اللاحق نتيجة عادية او طبيعية او ضرورية لا مفر منها » للضرر الأصلي ، او للفعل او الامتناع الذي احدثه (٤) . وعلى ذلك ، فكافة الاضرار المباشرة ، وغير المباشرة ، تستوجب اقامة المسؤولية الدولية ، طالما كانت تربطها بالنشاط الخطر سببية مادية .

ولذا كان من اليسر اثبات رابطة السببية بسن النشاط ، والضرر المترتب عنه في احوال التلوث البحري بكافة صوره ، وخاصة في حالات التلوث النفطي الذي تحدثه كوارث الناقلات ، فان صعوبة اثبات السببية ، تتسور في حالات التلوث للنووي ؛ ولذا غالبا ما تظهر اضراره الا بعد مرور سنوات طويلة ، من لحظة وقوع الحادث النووي ، وتقتضى اعتبارات العدالة ، عدم ترك ضحية بريئة دون تعويض عن مثل هذه الاضرار .

Barboza, Fourth Report, 1988, Op. Cit. P. 23 (١)

(٢) د ٠ محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

Reuter : Droit international public, 1968, Op. Cit. P. 160 (٣)

وكذلك ، د ٠ سهر محمد فاضل ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

(٤) « Le dommage doit etre la conséquence (normal) ou (naturelle) ou (nécessaire et inevitable du dommage initial ou de l'acte ou de l'omission qui l'a provoqué »

A.C.D.I, 1961/ II, Doc. A/CN. 4/134, P. 42

ففي حادث شيرنوبيل في الاتحاد السوفيتي (١) ، وقعت أضرار مباشرة بالبيئة المحيطة بالمفاعل ، مما يسر من إمكانية نسبتها الى الحادث الذي وقع للمفاعل ، الا ان الحادث أسفر أيضا عن انخفاض كميات كبيرة من المواد المشعة ، تدفقت ساخنة من المفاعل اثر الحريق الذي اندلع فيه ، فامتزجت هذه المواد في الهواء . وتداخلتها الرياح وللتيارات الهوائية الى مسافات بعيدة ، وتساقطت نسبة كبيرة من هذا الغبار الذري ، على مناطق تبعد نسبيا عن موقع المفاعل ، غلوتت بيئة هذه المناطق ، كما سقطت كميات أخرى من هذا الغبار الذري ، فوق البحار القريبة ، او البعيدة نسبيا ، غلوتت البيئة البحرية بها ، واضرت بمكوناتها ، وجميعها اضرار ان لم تصيب الانسان وقت حدوثها ، فهي منتقلة اليه لا محالة بعد ذلك ، نتيجة تعامله مع هذه البحار ، او بطريق ما يحصل عليه منها من طعام ، أو غيره . ويبدو انه من الصعير نسبة هذه الأضرار الى هذا الحادث النووي. بعينه ، حتى ولو أمكن التليل على ان هذه الاصابات نجت عن أنشطة نووية ، وهو ما لا يمكن التحقق منه بسهولة .

لذلك ، يرى للفقه الدولي ، ضرورة مواصلة شروط الضرر ، لتتناسب مع طبيعة الأضرار للنووية وعلى ان يتم اثبات ذلك بالوسائل العلمية الحديثة ، ودون انتظار لوقوع الضرر الفعلي ، إذ يرى الاستاذ الدكتور حافظ غانم انه « ليس من الضروري ، ان يثبت المدعى وقوع ضرر فعلي ، ذلك ان الدليل العلمي والطبي على الضرر الناجم عن التفجيرات النووية ، يعد كافيا لإقامة دعوى المسؤولية » (٢) .

(٢) حادث وقع في الوحدة الرابعة من محطة شيرنوبيل للطاقة النووية في أوكرانيا بالاتحاد السوفيتي في ٢٦ ابريل عام ١٩٨٦ ، وقد أدى الحادث الى تدمير قلب المفاعل وأجزاء كبيرة من المحطة المحيطة ، وأحدث أضرارا جسيمة في البيئة . انظر تقرير مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) « It is not necessary for the claimant to prove actual damage »
The scientific and medical evidence of damage due to nuclear explosions is sufficient to maintain the action of responsibility»

Ganem, M.H., « The Illegality of Nuclear Weapon Tests », Revue Al-Ulum. Al-quanuniya Wal. Iqtisadia, No.2. 4ème Année Imp. de l'univ. D'Ain Chams, 1962, P. 10

لكن نظرا لصعوبة اثبات رابطة السببية بين النشاط ، والضرر النووي ، فقد جرت الاتفاقية الدولية ، التي تنظم المسؤولية عن الأضرار التي ترتبها الأنشطة النووية ، على عزو كافة الأضرار التي قد يتداخل في إحداثها حادثان ، أحدهما نووي ، والآخر غير نووي ، إلى الحادث النووي دون غيره إذا كان من الممكن التمييز بين هذه الأضرار (١) .

كذلك فقد تداركت هذه الاتفاقيات ، صعوبة اثبات وقوع للضرر النووي ، واثبات رابطة السببية بين النشاط والضرر النووي ، وذلك بسبب تأخر ظهور هذه الأضرار إلى فترة طويلة من وقت وقوع الحادث النووي لذا أتاحت هذه الاتفاقيات ، الفرصة للمضور ، لأن يرفع دعواه عما أصابه من أضرار نووية ، ولمدة أطول من مهلة سقوط الحق في رفع دعوى التعويض في غيرها من الاتفاقيات التي تنظم المسؤولية عن أوجه الأنشطة الأخرى (٢) ، كما أن هذه الاتفاقيات أطالت مدة التقادم المسقط للحق في رفع الدعوى ، إلى عشر سنوات من تاريخ وقوع الحادث النووي ، وذلك ما لم يسم تقص التولدين الوطنية ، للمحكمة المختصة بنظر الدعوى ، بمدة أطول (٣) .

(١) المادة الثالثة (ب) من اتفاقية المسؤولية قبل الغير في مجال الطاقة النووية ، باريس ، ١٩٦٠ ، مرجع سابق . والمادة ٤/٤ من اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار الطاقة النووية ، ١٩٦٣ ، مرجع سابق ، والمادة الرابعة من اتفاقية مسؤولية مشغلي السفن النووية ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق .

(٢) بمقتضى المادة ٢١ من الاتفاقية المتطعة بالأضرار التي تسببها الطائرات الأجنبية للغير على سطح الأرض المبرمة عام ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، فإن مدة التقادم لسقوط الحق في إقامة الدعوى بموجب هذه الاتفاقية هي سنتين من تاريخ وقوع الحادث ، كذلك تنص المادة الثانية من اتفاقية المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث النفطي ، بروكسل ، ١٩٦٩ ، مرجع سابق ، بأن مدة التقادم المسقط لحق رفع الدعوى هي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الضرر .

(٣) المادة الخامسة من اتفاقية مسؤولية مشغلي السفن النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق ، المادتين الثانية والثامنة من الاتفاقية =

البحث الثاني

العنصر الشخصي للمسئولية

العنصر الشخصي للمسئولية الدولية عن الأنشطة غير المحظورة دوليا ، والتي تؤدي الى المساس بسلامة البيئة ، يقصد به اسناد النشاط الذي أحدث الضرر ، أو الذي يتوقع منه احدث الضرر ، الى أحد اشخاص للقانون الدولي .

وإذا كانت قواعد الاسناد التي يقوم عليها العنصر الشخصي للمسئولية عن الأفعال غير المشروعة دوليا ، تستند الى معيار وظيفي ، يتوقف على اثبات الصلة الادارية ، بين مرتكب الفعل غير المشروع ، وأحد اشخاص للقانون الدولي . فان النمو المضطرب للأنشطة للخطرة ، أحدث تطورا كبيرا في قواعد المسئولية الدولية ، أدى الى اللجوء الى مسئولية المخاطر ، حيث تختلف قواعد الاسناد فيها ، عن قواعد الاسناد التقليدية .

ففي مسئولية المخاطر يتطلب لنشوء المسئولية الدولية ، ان يمسبب الضرر الى الشخص الدولي الذي ارتكب النشاط للضرر في إقليمه ، ويتم هذا الاسناد ، وفق معيار اقليمي الى حد كبير ، لا يشترط بشأنه اثبات الصلة للوظيفية المتطلب في اسناد الأفعال غير المشروعة دوليا ، التي يرتكبها ممثلوا الأشخاص للدولية .

كذلك . كان من نتائج الاستناد الى معيار الصلة الوظيفية ، لنسبة الفعل غير المشروع الذي يرتكبه شخص ما الى أحد اشخاص للقانون الدولي ، ان الدول لم تعد تتسأل عن الانتهاكات الدولية التي يتسبب فيها ، أو يحدثها اشخاص عاديون ، الا اذا ارتبط للضرر المترتب على هذه الأنشطة سببيا ،

= الخاصة بالمسئولية قبل للتغير في مجال للطاقة النووية ، باريس ١٩٦٠ ، مرجع سابق ، والمادة السادسة من اتفاقية فيينا للمسئولية المدنية عن الاضرار النووية ، ١٩٦٣ مرجع سابق .

مع انتهاك الدولة للالتزام دولي (١) . أما في المسؤولية الدولية عن نتائج الأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، فالمعيار الاقليمي الذي يستند اليه للعنصر الشخصي في هذه المسؤولية ، أتاح إمكان نسبة الأنشطة للضارة ، لاتي تحتها كيانات خاصة الى الشخص الدولي الذي نشأ للنشاط الخطر على اقليمه .

لذلك ، وفي تناولنا للعنصر للشخصي للمسؤولية الدولية ، عن نتائج الأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، سوف نعرض أولا لمعيار نسبة النشاط للضار ، الى الشخص الدولي ، ثم نعرض لشروط العنصر الشخصي للمسؤولية ، ثم لمسؤولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة .

المطلب الأول

معيار نسبة النشاط للضار

حينما بدأ الفقه الدولي في الاعتراف بنظرية المخاطر كأساس للمسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأنشطة المحظورة بالمخاطر ، جرى البحث عن سند ، يفسر به وجودها في القانون الدولي ، إذ كان النقد الذي وجه الى نظرية المخاطر مرارا ، هو انها تفتقر الى سند حقيقي ، في القانون الدولي القائم (٢) . وقد وجد جانب كبير من الفقه ضالته ، في تأصيل مسؤولية المخاطر على اساس مبدأ للسيادة الاقليمية للدول ، والذي يعد من أقدم المبادئ المستقرة في القانون الدولي (٣) . كما أنه نفس المعيار الذي استند اليه الفقه الدولي اليه ، في اسناد المسؤولية عن نتائج الأنشطة الخطرة ، الى

Ago, Fourth Report on State Responsibility, 1972, (١)

Op. Cit, P.55.

(٢) راجع نظرية المخاطر في فقه القانون الدولي ، فيما سبق ص ١٢٣ .

(٣) من هذا الفقه الدولي :

Handl : Territorial Sovereignty, Op. Cit, P. 50.

Kelson. Op. Cit, P. 243.

Goldie, Liability for damage, Op. Cit, PP. 1241-1248

الشخص الدولي الذي ارتكب النشاط الضار في إقليمه • إذ أن للسيادة بما تعنيه من سلطة خالصة للدول على إقليمها الوطني ، والتي تمنح للدول حقوقا حصرية على جزء معين من الكرة الأرضية ، يجب أن تتلائم مع ولجبات ، تدّين الدول بها لبعضها في المجتمع الدولي (١) ، « فالسيادة بالمعنى المطلق قد تتواجد في إمبراطورية عالمية ، لكن ليس في مجتمع أمم كمجتمعا » (٢) •

وقد كان القضاء الدولي سباقا الى ايضاح هذا المفهوم الإيجابي لفكرة السيادة ، ففي قضية جزيرة بالاس (٣) ، أوضح للقاضي « ماكس هوبير » أن السيادة الإقليمية ، بما تعنيه من حق خالص للدولة في ممارسة وظائفها على قطاع معين من العالم ، فإن هذه السيادة الإقليمية « لا يمكن أن تقتصر على جانبها السلبي ، أي على استبعاد أنشطة الدول الأخرى ، إذ أنها تعمل على أن تقسم بين الأمم ، المساحة التي تمارس فوقها الأنشطة الانسانية ، ولكي يكفل لهذه الأمم جميعها وفي كل الظروف ، القدر الأدنى من الحماية التي يعتبر للقانون الدولي حارسا لها » (٤) ، وإضاف « هوبير » بأن « هذا الحق

(١) انظر في هذا المعنى :

Handl. G., State Liability for Accidental Transnational Environmental Damage, Op. Cit, P. 527.

Goldlie, A General View of International Environmental Law, Op. Cit, P. 36.

« Sovereignty in absolute terms would exist in a (٢)
universal empire, and not in a community of nations such as ours».

Barboza, First Report, Op. Cit, P. 26.

Island of Palmas Case, See: U.N.R.I.A.A, Vol II, (٣)
P 829

« Cannot limit, itself to its negative side, i.e. to (٤)
excluding the activities of other States ; for it serves to divide between the nations the space upon which human activities are employed, in order to assure them at all points the minimum of protection of which law is the guardian ».

الرجع ذاته •

يقابله واجب الالتزام بحماية حقوق الدول الأخرى داخل إقليمها ، (١) .

وعلى ذلك ، فالدولة التي ترفض أى تدخل من دولة أخرى في سيادتها الإقليمية ، عليها في المقابل واجب بمقتضى من هذه الدولة ألا تسمح باتيان أنشطة في إقليمها ، تشكل انتهاكاً لسيادة دولة أخرى ، وهذا للواجب الملازم للسيادة ، هو الذى يفرض على الدول مباشرة شئونها في إقليمها ، بما لا يسمح بالاضرار بإقليم دولة أخرى . فالسيادة وإن كانت جوهر النظام القانونى للدولى ، إلا أنه يجب إدراكها من منظور التعايش ، والترابط الدوليين ، والذين لا يمكن وجودهما إلا في مجتمع تتساوى الدول المتعايشة فيه ، أمام القانون (٢) ، ولذلك فليس لأى دولة ، حين تمارس سيادتها على إقليمها ، أن تخل بسيادة دولة أخرى . ووفق هذا المنظور الإيجابى للسيادة الإقليمية ، تعد الدول مسئولة عن الأنشطة الخطرة ، التي تنشأ في إقليمها ، وترتب ضرراً يخل بالسيادة الإقليمية لدول أخرى .

ورغم ما تحفيه فكرة السيادة ، من استقلال كل دولة بقطاع معين من الكرة الأرضية ، فإن ولقح المجتمع الدولى ، يشير الى أن هيمنة الدول على مساحات أخرى من الكرة الأرضية ، قد لا يرتبط حتماً بفكرة للسيادة ، فاحتلال دولة ، لإقليم دولة أخرى ، لا يدخل هذا الإقليم في نطاق السيادة الإقليمية للدولة المحتلة ، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية ، في رأيها الاستشارى المطلق بإقليم ناميبيا ، فكانت فتواها الشهيرة بأن « السيادة على إقليم ما ، أو الحق الشرعى في ملكيته ، ليسا هما الأساس للمسئولية القانونية للدولة ، عن الأعمال التي تضر بدولة أخرى ، وإنما أساس هذه المسئولية ، هو في السيطرة المادية على الإقليم » (٣) .

(١) « This right has as corollary a duty : the obligation to protect within the territory the right of other States »

المرجع ذاته .

(٢) Barboza, First Report, 1986, P. 27.

(٣) «Physical control of a territory, and not sovereignty or legitimacy of title, is the basis of state liability for acts affecting other States »

وعلى ذلك ، فإن هيمنة الدولة ، وسيطرتها المادية على الاقليم ، يعد معيارا ملائما لاسناد المسؤولية الدولية للدولة ، عن الاضرار العابرة للحدود ، التي تحدثها الأنشطة التي تجري في نطاق اقليمها . ولا شك أن هذا المعيار ، يعتبر أوسع نطاقا من معيار السيادة الاقليمية ، وإن كان يستمد قوته من فكرة السيادة ذاتها .

وقد كان للقضاء الدولي فضل السبق ، الى تقرير مسؤولية الدولة صاحبة السيطرة المادية ، عن الأنشطة التي ترتكب في نطاق الاقاليم الواقعة تحت سيطرتها ، وتسبب ضرا عابرا للحدود ، ففي قضية مسبك تريل ، قضت محكمة التحكيم الدولية بأنه : « ليس لأى دولة الحق ، في ان تستخدم ، أو ان تسمح باستخدام اقليمها ، بطريقة تسبب اضرارا ... لأراضى دولة أخرى ، أو داخلها أو للممتلكات ، أو للأشخاص في تلك الاراضى » (١) ، وكذلك ايضا تناولت محكمة العدل الدولية ، مسؤولية الدولة المسيطرة ، ولكن بصورة اعم . ففي حكم هذه المحكمة في قضية مضيق كورنمو ، قضت بأنه « يقع على كل دولة التزام يقضى بالا تأذن بعلمها باستخدام اقليمها ، للقيام بأعمال تتعارض وحقوق الدول الأخرى » (٢) . وهو ما تأيد بقوة في فقه القانون الدولي الحديث ، إذ أن آراء الفقهاء المعتبرين بدراسات القانون الدولي للبيئة ، تكاد تجمع على أن رقابة الدولة ، وسيطرتها على الاقليم ، تعد بذاتها المعيار الأمثل لتقرير مسؤولية الدولة ، عن الأنشطة التي تجري في اقليمها ، وتحت رقابتها ، ولو كانت هذه الأنشطة منسوبة لأفراد عاديين (٣) .

Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (south west Africa) notwithstanding security council resolution, 276 (1970). Order, No. 2 of 26 January 1971, I.C.J. Reports 1971, P. 54, para. 118.

U.N.R.I.A.A, Vol 3, P. 1965.

(١)

I.C.J., Reports, 1949, P. 22.

(٢)

(٣) ومن هذا الفقه الدولي :

Handl : Liability for Marine Pollution, Op. Cit, PP. 108-109

Kelson : Op. Cit, P. 67.

Toclaff, Op. Cit, P. 122.

وكذلك فإن المبدأ الحادى والعشرين من اعلان استوكهلم ١٩٧٢ -
والذى يراه فقهاء القانون الدولى للبيئة ، قاعدة أساسية للمسئولية عن
المساس بسلامة البيئة - قد جاء معبرا صراحة عن مسئولية الدولة
المسيطرة على الاقليم ، اذ نص على الزام الدول ، بأن تضمن بالآ تمسبب
الأنشطة التى تجرى داخل ولايتها ، أو تحت رقابتها ، فى احداث اضرار
بالمناطق خارج حدود ولايتها الوطنية (١) .

— مفهوم الاقليم والولاية عليه :

اذا كان الفقه القانونى للدولى ، قد اتجه الى تقرير مسئولية الدولة فى
هذا السياق ، على أساس هيمنتها ، وسيطرتها على الاقليم . فالأمر يدعونا
هنا الى تحديد مفهوم الاقليم ، فاقليم الدولة هو النطاق الذى تمارس عليه
سيادتها ، وحقوقها التى يقرها القانون الدولى ، كما تؤدى من خلاله
للايجابيات التى يفرضها عليها هذا القانون (٢) .

وللاقليم وفقا للقانون الدولى ، ثلاث نطاقات : « ارضى ، وبحرى .
وجوى » ، اذ يشكل الجزء اليابس من اقليم الدولة للنطاق الأرضى لهذا
الاقليم ، بينما يمتد للنطاق البحرى ليشمل المناطق البحرية التى تكون البحر
الاقليمى للدولة ، وفق ما تتحدده كل دولة ، وبما يتفق مع قواعد القانون الدولى
القائمة ، بحيث لا يتجاوز عرض هذا البحر ، اثنى عشر ميلا بحريا ، وفق
ما قرره اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (٣) ، وبما لقواعد القياس
التي حددتها هذه الاتفاقية (٤) . أما للنطاق الجوى ، فيمتد ليشمل ما يملو
للنطاقين ، الأرضى ، والجوى . كما تنسحب صفة الاقليم - حكما - على
السفن والطائرات التى تحصل جنسية الدولة ، باعتبارها دولة علم
السفينة ، أو دولة تسجيل الطائرة . وهذا يمنح للدولة ولاية خالصة على

(١) للبدا ٢١ من اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، ستوكهلم ،
١٩٧٢ ، مرجع سابق .

(٢) د. محمد طلعت للثنيى ، الأحكام العامة فى قانون الأمم ،
مرجع سابق ، ص ٦٥٢ - ٦٥٣ .

(٣) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، م ٣ .

(٤) المرجع ذاته ، المادة الرابعة ، والمادة الخامسة .

هذه السفن والطائرات ، في الأحوال التي لا تتعارض مع حقوق الدول الأخرى التي قد تتواجد هذه السفن أو الطائرات ، في نطاقها ، وفق ما تحدده القواعد الدولية في هذا الشأن .

ولذا كان القانون الدولي يعترف للدول ، بالولاية على إقليمها ، بما لها من سيادة اقليمية خالصة على هذا الإقليم ، فانه يعترف أيضا ، بامتداد هذه الولاية ، خارج النطاق الإقليمي للدولة ، وهي ولاية محدودة بطبيعة ، ومجال النطاق الذي تمارس فيه . فالدول الساحلية لها ولاية محدودة في المناطق من أعالي البحار المجاورة لبحرها الإقليمي ، والمسماة بالمنطقة المتاخمة Contiguous Zone وهذه للولاية التي تملكها الدول الساحلية ، تمكنها من اتخاذ ما يلزم ، في سبيل « منع انتهاك قوانينها ، وانظمتها ، الجمركية ، أو الضريبية ، أو المنطقة بالهجرة ، أو الصحة داخل إقليمها ، أو بحرها الإقليمي » (١) ، والماقبة على ذلك (٢) .

كذلك فان اتفاقية قانون البحار الجديدة ، حين استحدثت نظامي المنطقة الاقتصادية الخالصة (٣) فانها منحت للدول الساحلية أيضا ، قدرا من الولاية المحددة ، لحماية بعض مصالحها في هذه المنطقة ، وبما لا يخل بطبيعة المنطقة ، ومياهاها ، باعتبارها من أعالي البحار . وان كان منزع هذه الولاية للدولة الساحلية ، على المنطقة المتاخمة ، أو على المنطقة الاقتصادية الخالصة ، لا يضمن على مثل هاتين المنطقتين ، وصف الإقليم .

الولاية والسيطرة Jurisdiction and Control

وفقا لما سبق ، فسيطرة الدولة على الإقليم ، وإن كان من الممكن أن يعد معيارا لأن تنسب إلى هذه الدولة ، تلك الأضرار التي تنشأ في نطاق إقليمها ، إلا أن ذلك لا يعد معيارا شاملا - في تقديرنا - لكي يستند إليه عند نسبة الأنشطة للضارة إلى إحدى الدول ، في حالة ما اذا نشأت هذه الأنشطة خارج نطاق إقليمها . ونحن ننتق في ذلك ، مع ما اقترحه الفقيه باربوزا ، حين رأى

(١) المرجع السابق : المادة ٣٣/١

(٢) المرجع ذاته ، للمادة ٣٣/ب

(٣) المرجع ذاته ، الجزء الخامس ، المواد ٥٥ - ٧٥ .

أن يكون مصطلح « الولاية » هو الذى يستخدم في هذا السياق ، نظرا لما ينطوى عليه هذا المصطلح من تعبير أكثر شمولاً ، بالنسبة لممارسة الحقوق السيادية للدول (١) وذلك دون النظر الى ارتباط ممارسة هذه الولاية ، بالسلطات الإقليمية .

أما مصطلح للسيطرة Control ، فبرى « باربوزا » أنه من الأفضل أن يظل هذا المصطلح مستخدماً فقط ، في اسناد الأنشطة التى تجرى في نطاق إقليم الدولة ، أو الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها الفعلية ، إضافة الى الأنشطة التى تمارسها الدولة بذاتها (٢) ، بل حتى وإن كانت ممارسة هذه الأنشطة الأخيرة ، قد جرت خارج نطاق الولاية التى يقرها القانون الدولى لاشخاصه . أو لو جرت في نطاق ولاية أخرى .

وعلى ذلك فإنه ينسب الى الدولة نتائج الأنشطة الضارة غير المحظورة دولياً التى تنشأ في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها الفعلية . وتطبيقاً لهذا المعيار فإن الأنشطة التى تمارس في المناطق البحرية التى تخضع لولاية الدولة الساحلية ، وفق قواعد القانون الدولى ، تعد منسوبة الى هذه الدولة ، على أساس رقابتها المفترضة ، والنتيجة من ولايتها على هذه المناطق (٣) ، وهذه القاعدة تنطبق على الأنشطة التى تمارسها الدولة الساحلية في البيئة للبحرية في نطاق مياهها الإقليمية بما لها من سيادة إقليمية عليها ، كما تنطبق أيضاً ، فيما يتجاوز نطاق حدود هذه الولاية للوطنية لتشمل أية أنشطة تمارسها الدول في أعالي البحار وفق حقوقها التى يقرها لها القانون الدولى ، كما هو الامر في الحقوق المقررة للدولة الساحلية على جرفها القارى (٤) وفي منطقتها الاقتصادية الخالصة (٥) .

Barboza, Fourth report, 1988, Op. Cit., P. 11. (١)

(٢) المرجع ذاته ، ص ١١ .

(٣) المادة ١/٢/٢ من مشروع مواد المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولى ، التقرير الثالث للمقرر الخاص خوليو باربوزا ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق .

(٤) لتقائية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، الجزء السادس .

(٥) المرجع السابق ، الجزء الخامس .

وكذلك ، بالنسبة للأنشطة الخطرة ، الماسة بسلامة البيئة البحرية ، التي تحدثها السفن والطائرات والأجسام الفضائية ، فانها تنسب الى الشخص الدولي صاحب ، الولاية ، عليها . وقد استقرت قواعد القانون الدولي على اعتقاد هذه الولاية لدولة علم السفينة أو دولة انتماء الطائرة ، أو للدولة المسجل لديها الجسم الفضائي (١) .

- نطاق ولاية الدولة الساحلية ..

جرت الاتفاقيات الدولية ، التي تناولت قواعد قانون البحار (٢) ، على تقسيم نطاقات الولاية الإقليمية على المناطق البحرية بحيث يتدرج مدي هذه الولاية ، وفقا للنطاق المحدد لها . ففي البحر الإقليمي : تمتد مياهه ، وقاعه ، وباطن تربته ، جزاء من تطعيم الدولة الساحلية ويخضع لولايتها الكاملة (٣) .

وفي المنطقة المجاورة ، التي تمتد الى ما لا يتجاوز ٢٤ ميلا بحريا من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي (٤) ، فمياهها تمتد من أعالي البحار ، وإن كان للدولة ساحلية أن تمارس في هذه المنطقة ، السيطرة اللازمة من أجل : (أ) منع خرق هوائيتها وانظمتها الجمركية ، أو الضريبية أو المنطقة بالهجرة أو الصحة ، داخل إقليمها أو بحرهما الإقليمي . (ب) المعاقبة على أي خرق للقوانين ، أو الأنظمة المذكورة أعلاه ، حيث داخل

(١) هاريويزا ، التقرير الثالث ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، مشروع المادة ٢/٢ ب .

(٢) اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة للجوار ، جنيف ، ١٩٥٨ ، منشور في أعمال لجنة القانون الدولي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٨ ، مرجع سابق . كذلك اتفاقية أعالي البحار ، جنيف ، ١٩٥٨ ، المرجع ذاته . وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق .

(٣) المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، وكذلك اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة ، ١٩٥٨ ، مرجع سابق ، المادتين الأولى والثانية .

(٤) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، المادة ٢/٣٣

١٠. تعليمها ، أو بحرهما الاقليمى (١) .

لها فى المنطقة الاقتصادية الخالصة ، التى تمتد فى منطقة تالية للبحر الاقليمى وملاصقة له (٢) ، وفيما لا يتجاوز ٢٠٠ ميل بحرى ، من خطوط الأساس التى يقاس منها عرض البحر الاقليمى (٣) ، فان للدولة الساحلية ، حقوقا سيادية لفرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية - الحية منها وغير الحية - للمياه التى تلتقح البحر ، ولتأق البحر ، وباطن ارضة ، وحفظ هذه الموارد وادارتها ، وكذلك ، فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال للاقتصادى للمنطقة ، كالتأق الطاقة من المياه والفتارات والرياح ، (٤) ، كما أن للدولة الساحلية فى المنطقة الاقتصادية حقوق الولاية ، فيما يتعلق بما يلى : (أ) لتأق واستعمال الجزر الاصطناعية ، والمنشآت والتركيبات ، (ب) البحث العلمى البحرى ، (ج) حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، (٥) . هذا ، بينما يظل لكافة الدول الأخرى ، بموجب نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة ، أن تمارس فى هذه المنطقة ، كافة الحقوق والحريات ، المتعلقة بالملاحة والتطيق ، ووضع الكابلات ، وخطوط الأنابيب المغمورة ، وغير ذلك مما يقتضى بهذه الحريات من أوجه استخدام البحر المشروعة توليا ، كذلك المرتبطة بتشغيل السفن والطائرات ، والكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة ٠٠ (٦) أى أن للدول أن تمارس فى هذه المنطقة ، كافة الحقوق والحريات المقررة لها فى أعالي البحار .

وفيما يتعلق بالجرف القارى للدولة الساحلية ، الذى يشهل و قاع ، وباطن ارض ، المساحات المغمورة ، التى تمتد الى ماوراء بحرهما الاقليمى ، فى

(١) المرجع السابق ، المادة ١/٣٣ ، وكذلك اتفاقية البحر الاقليمى والمنطقة المجاورة ، مرجع سابق ، المادة ٣٤ .

(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٠٨٢ ، مرجع سابق .

المادة ٥٥ .

(٣) المرجع السابق ، المادة ٥٧ .

(٤) المرجع السابق ، المادة ٥٦ / ١/١ .

(٥) المرجع السابق ، المادة ٥٦ / ١/ب .

(٦) المرجع السابق ، المادة ٥٨ / ١ .

جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لتقليم تلك الدولة الجرى ، حتى الطرف الخارجى للخارجى للخافة القارية ، أو الى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى من خطوط الأساس ، التى يقاس منها عرض البحر الاقليمى ، اذا لم يكن الطرف الخارجى للخافة القارية يمتد الى تلك المسافة ، (١) ، فلدولة الساحلية ، أن تمارس على هذا الجرف القارى ، « حقوقا سيادية لأغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية » (٢) ، على أن يراعى ، أن « لاتمس حقوق للدول الساحلية على الجرف القارى النظام القانونى للمياه الطوية أو للحيز الجوى فوق تلك المياه » (٣) ، إذ تنقل المياه الطوية من مناطق أعلى للبحار .

أما فى أعلى البحار ، والتى تضم « جميع أجزاء البحر التى لا تشملها المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر الاقليمى أو المياه الداخلية لدولة ما ، أو لا تشملها المياه الأرخيبيلية لدولة أرخبيلية » (٤) ، فإن جميع الدول - ساحلية أو غير ساحلية - تتمتع بجميع الحريات المقررة بمقتضى قواعد القانون الدولى ، شريطة « ليلاء المراجعة الواجبة لمصالح الدول الأخرى ، فى مناسبتها لحرية أعلى البحار » (٥) . وليس لأى دولة ، أن تمارس أى تسنر من الولاية فى هذه المنطقة ، فيما عدا للولاية الخاصة لدولة العلم ، على السفن التى ترفع علمها ، فى أعلى البحار (٦) .

مشكلة الولاية على السفن

بالرغم من التقاسم الواضح للولاية على مناطق البحار ، فبما زالت السفن تثير مشكلة كبرى قائمة بذاتها ، وتقتصر هذه المشكلة ، فى أن القاعدة العامة فى الولاية على السفن تخضعها لدولة العلم ، بينما أن تجوال السفن فى البحار ، يدخلها عادة فى نطاق ولاية دول ساحلية غير دولة العلم . فإذا أضفنا هذا .

(١) المرجع السابق ، المادة ١/٧٦ .

(٢) المرجع السابق ، المادة ١/٧٧ .

(٣) المرجع السابق ، المادة ١/٧٨ .

(٤) المرجع السابق ، المادة ٨٦ .

(٥) المرجع السابق ، المادة ٨٧ . وكذلك اتفاقية أعلى البحار . جنييف .

١٩٥٨ ، مرجع سابق ، المادة الثانية .

(٦) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، المادة

٩٢ ، اتفاقية أعلى البحار - جنييف ، ١٩٥٨ ، مرجع سابق ، المادة للسياسة .

الى الملاحظ من اتجاه التجاؤون الدولي الجديد للبحار ، الى توسيع نطاق ولاية الدول الساحلية ، لتشمل بعض مناطق اعالي البحار ، فان ذلك يثير سؤالا عاما يتصل بالرقابة الفعالة على السفن ، اتكون هذه الرقابة لدولة العلم ؟ ام للدولة الساحلية ؟ - والاجابة على هذا السؤال لها اعميتها الكبرى ، في تحديد اى الدولتين ، تلك التى يمكن أن يعزى اليها ، المسؤولية الدولية عن أنشطة السفن .

وإذا كانت قواعد القانون الدولي - وكما عرضنا فيما سبق - ، ضد استقرت على أن للولاية على السفن في اعالي البحار ، تتمتع لدولة العلم دون سواها ، فان بحثنا يدور الآن ، حول مدى رقابة الدولة الساحلية على السفن الأجنبية المارة في بحرهما الاقليمى ، أو منطقتها المتاخمة ، أو منطقتها الاقتصادية الخالصة .

وقد انتهينا فيما سبق الى ان مياه المنطقة المجاورة ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، تعد من مناطق اعالي البحار ، وان ولاية الدولة الساحلية في هذه المناطق ، ولاية محدودة ، تشمل - ضمن عدة أمور - حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (١) ، اى أن للدولة الساحلية أن تتخذ مايلزم لحماية البيئة البحرية في منطقتها الاقتصادية للخالصة والحفاظ عليها . ولا نعتقد أن مثل هذا القدر من الولاية يتيح للدولة الساحلية ممارسة ولايتها هذه ، على السفن الأجنبية التى يجب أن تظل متمتعة بحرية الملاحة في هذه المنطقة (٢) ، وان كان على السفن الأجنبية التى تتواجد في المنطقة الاقتصادية ، لدولة ساحلية أن تلتزم باملاء ، الرقابة الواجبة لحقوق الدولة الساحلية وواجباتها ، وتمثل القوانين والأنظمة التى تمتدما للدولة الساحلية وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وغيرها من قواعد القانون الدولي بالقرار الذى لاتتناهى به مع هذا الجزء ، (٣) من الاتفاقية .

(١) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، المادة

١/٥٦ ب .

(٢) المرجع ذاته ، المادة ١/٥٨ .

(٣) المرجع السابق ، المادة ٣/٥٨ .

أما في البحر الاقليمي ، فيرى جانب من الفقه الدولي ، ان السفن حينما تمارس حق المرور البري ، عبر البحر الاقليمي لدولة اخرى ، فانها تغتسل خاضعة لولاية دولة اللحم مثلما هو الامر بشأن الطائسرت ، والاجسام الفضائية ، التي تحلق عبر مجالات جوية ، في اقليم دولة اخرى ، او تحت سيطرتها ، فتظل خاضعة لسلطان ورقاية دولة الانتماء او التسجيل (١) . وتتفق وجهة النظر هذه ، مع قواعد القانون الدولي ، التي ولو كانت تقرر بالحق السيادي للدولة الساحلية ، على بحرهما الاقليمي (٢) ، فان هذه القواعد الدولية ، افرت ايضا ، بحق السفن الأجنبية في المرور البري ، عبر البحر الاقليمي للدول الساحلية (٣) ، وهذا يشير الى ان سيادة الدولة الساحلية على بحرهما الاقليمي ، تنحصر عن السفن الأجنبية ، التي تمارس حق المرور البري ، فتظل هذه السفن خاضعة لولاية دولة اللحم ، ولكن بشرط الا تمارس مايخل بقواعد المرور البري ، ومن ذلك ، عدم التزلم هذه السفن باحكام القوانين واللوائح التي تصدرها الدولة الساحلية ، بما يتفق مع قواعد القانون الدولي (٤) . ومن ذلك ايضا ، ارتكاب السفن الأجنبية مايضر بسلم الدولة الساحلية ، وبحسن نظامها ، كارتكاب السفينة لعل من اعمال التلويث المقصود ، والخطير (٥) . فينبغي ان تنمذد الولاية للجناية للدولة الساحلية ، على هذه السفن (٦) .

ولكن على الرغم من وضوح هذه القواعد ، فان واقع الامر يقوفا الى اتجاه آخر ، ذلك ان تجوال السفن في البحار ، ودخولها في نطاق ولايات دول

-
- (١) بازيوزا ، تقريره الثالث ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، المادة الثانية ، وكذلك ، اتفاقية البحر الاقليمي والمنطقة الخاضعة ، جنيف ، ١٩٥٨ ، مرجع سابق ، المادة الاولى .
(٣) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، المادة ١٧ . وكذلك ، اتفاقية البحر الاقليمي والمنطقة الخاضعة ، جنيف ، ١٩٥٨ ، مرجع سابق ، م ١٤ .
(٤) اتفاقية البحر الاقليمي والمنطقة الخاضعة ، مرجع سابق ، المادة ١٧ .
(٥) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، المادة ١٩ .
(٦) المرجع السابق ، المادة ٢٧ .

أخرى - واستغلال أمد الرحلات البحرية ، يوهن الرابطة بين هذه السفن ، وبين دولة علمها ، وتصيح ولاية دولة العلم على هذه السفن ، مجرد رقابة اسمية . خاصة ، إذا ما تيسر هذا بالرقابة للفعالة ، التي تمارسها الدول الساحلية ، في نطاق ولايتها على المناطق البحرية القريبة من سواحلها وفق ما يقتضي به قواعد القانون الدولي ، التي أوضحناها فيما سبق .

وفي محاولة منا ، للتدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، نورد المثال التالي ، والذي يتلخص في افتراض ، تسجيل إحدى السفن لدى سلطات دولة ما ، على اعتبار أنها من سفن الشحن العامة ، ثم غادرت السفينة ميناء التسجيل ، والذي نفترض أنه من موانئ البحر المتوسط مثلا ، وتوجهت إلى إحدى موانئ جنوب شرق آسيا ، وقامت هناك بنقل مواد خطرة ، ولفترة طويلة ممتدة . فكيف يمكن تقرير مسؤولية دولة العلم - صاحبة الولاية على السفينة - إذا ما سببت هذه السفينة تلوثا للمياه الإقليمية لأحدى الدول هناك ؟

ومما ورد في هذا السياق أيضا ، ما استخلصه الفقيه « هاندل » (١) ، من حادثة السفينة اليوغسلافية « كافات » Cavaat - محللا على صموبية تقرير المسؤولية الدولية لدولة العلم ، لانعدام رقابتها على السفن التي تحمل علمها ، فقد كانت هذه السفينة تحمل شحنة شديدة الأذى ، من مشتقات الرصاص ، ثم غرقت في مضيق « تورنتو » بالمياه الإقليمية الإيطالية ، حتى استقرت بالشحنة في قاع البحر ، وقد حدث بعد ذلك ، أن تحطمت للشحنة ، وهي في القاع ، مما أدى إلى تلويث البيئة البحرية في منطقة الحادث ، ثم لم يلبث أن امتد التلوث ، إلى خارج حدود الولاية الإقليمية لإيطاليا . فكان أن أثار الحادث مشكلة قانونية ، اختلطت فيها ولاية دولة العلم ، وهي يوغوسلافيا ، ورقابة الدولة الساحلية ، وكانت لإيطاليا . فإلى أي دولة منهما ، يمكن أن تعزى المسؤولية الدولية ؟

يجيب « هاندل » (٢) ، بأن ولاية يوغوسلافيا على السفينة ، ليست في الواقع سوى « رقابة اسمية » ، رغم أن يوغوسلافيا هي دولة علم للسفينة ،

(١) Handl, G., Liability for Marine Pollution, Op. Cit. PP. 113-114.

(٢) المرجع ذاته ص ١١٤ .

لما رقابة الدولة الساحلية - ليطاليا - على حطام السفينة ، فهي العامل الأكثر فاعلية في تقرير المسؤولية الدولية ، والتي تقع هنا على عاتق ليطاليا . خاصة ، والسفينة لم تكن مسجلة لدى السلطات اليوغوسلافية ، كسفينة شحن للمواد الكيميائية Bulk ، وإنما أظهر البحث ، أنها سجلت كسفينة شحن عامة ، مما لا يمكن معه التنازل المسؤولية على دولة العلم ، وبسبب نشاطه ، لم تصرح دولة العلم به .

والواقع ان المسألة بحاجة الى اعادة بحث ، وتقييم ، في سبيل تحديد المعيار الملائم ، لتقرير المسؤولية الدولية عن الحاساس بسلامة البيئة البحرية ، الذي تحثه أنشطة السفن ، وخاصة ، وأن المسألة لا تتعلق فقط ، بالجانب العلاجي للمسؤولية الدولية ، بل أيضا بدورها الوقائي المنطبق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها . لذلك ، كان علينا ان نبحث عن أي من الدول التي لها الرقابة الفعالة على السفن ، والتي تجعلها أكثر ارتباطا بمنع التلوث البحري ومكافحته .

وفي هذا الاطار ، اتلحت اتفاقية الأمم المتحدة للجديدة لقانون البحار ، بعضا من القواعد التي يسرت للخروج عن القاعدة التقليدية التي كانت تضع دولة العلم ، ولاية على سفنها ، أثناء ممارسة هذه السفن لحق المرور البري ، في البحار الإقليمية للدولة الساحلية . إذ أن المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية (١) ،

(١) المادة ٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق وقد نصت على :

١ - للدولة الساحلية ، كلما اقتضت ذلك سلامة الملاحة ، ان تفرض على السفن الاجنبية التي تمارس حق المرور البري ، خلال بحرهما الإقليمي استخدام الممرات البحرية واتباع نظم تقسيم حركة المرور التي قد تعينها او تقررها لتنظيم مرور السفن .

٢ - ويجوز بصفة خاصة ، ان يفرض على الناقلات والسفن التي تعمل بالقوة النووية والسفن التي تحمل مواد نووية او غيرها من المواد والمنتجات ذات الطبيعة الخطرة او المؤذية ان تقتصر مرورها على تلك الممرات البحرية .

٣ -

٤ - تبين الدولة الساحلية بوضوح حدود هذه الممرات البحرية ونظم تقسيم حركة المرور في خرائط يطن عنها الاعلان للولجب .

تتبع للدولة الساحلية أن تفرض على السفن الأجنبية ، التي تمارس حق المرور البري ، في بحرهما الاقليمي ، استخدام ممرات بحرية ، ونظما لتقسيم حركة المرور ، بما يضمن سلامة الملاحة في البحر الاقليمي ، كذلك للدولة الساحلية ، وبموجب المادة ٤/٢١١ من هذه الاتفاقية (١) ، أن تضع القوانين ، والنظم ، للتي تستهدف منع التلوث البحري من السفن ، بما في ذلك السفن التي تمارس حق المرور في البحر الاقليمي ، وبما لا يعرقل ممارسة هذا الحق .

وايضا ، وبالرغم مما نعترف به الاتفاقية ، من ان الولاية الجنائية على السفن الأجنبية المارة في البحر الاقليمي - تظل كقاعدة عامة - منمقة لدولة الملم (٢) ، فان الاتفاقية ، عادت ومنحت الدولة الساحلية ، حق تفتيش للسفن الأجنبية ، التي تمارس حق المرور البري ، في البحر الاقليمي ، وحق احتجازها ايضا ، واقامة للدعوى عليها ، اذا ما انتهكت القوانين ، والنظم ، التي وضعتها الدولة الساحلية ، بشأن منع التلوث البحري ، وخفضه ، والسيطرة عليه (٣) .

(١) المادة ٤/٢١١ من اتفاقية قانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، وقد نصت على .

« للدولة الساحلية ، في ممارستها لسيادتها لدخل بحرهما الاقليمي ، ان تعتمد قوانين وانظمة لمنع التلوث البحري من السفن الأجنبية وخفضه والسيطرة عليه ، بما في ذلك السفن التي تمارس حق المرور البري ، ولا تحرق هذه القوانين والانظمة المرور البري للسفن الأجنبية » .
(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ،

المادة ٢٧ .

(٣) المادة ٢/٢٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي .

« عندما تتوافر أسباب واضحة للاعتقاد بأن سفينة مبحرة في البحر الاقليمي لدولة ما ، قد انتهكت اثناء مرورها فيه ، قوانين تلك الدولة وانظمتها المعمدة وفقا لهذه الاتفاقية او القواعد والمعايير الدولية المنطبقة من أجل منع التلوث من السفن وخفضه والسيطرة عليه يجوز لهذه الدولة ، دون الإخلال بانطابق الاحكام ذات الصلة من الفرع ٣ من الجزء الثاني ، أن تقوم بتفتيش السفينة تفتيشا ماديا يمتد بالمخالفة ، ويجوز لها ، حينما تبرر الادلة ذلك ، أن تقيم وفقا لقوانينها دعوى ، تشمل احتجاز السفينة ، وهنا بمراعاة احكام الفرع ٧ » .

ويمتدّد بعض الفقه الدولي الى مثل هذه القواعد ، التي انطوت عليها اتفاقية قانون البحار الجديدة ، والتي وسعت بموجبها من سلطة الدولة الساحلية ، في الاشراف والرقابة على السفن الأجنبية المارة في بحرهما الإقليمى ، ويرى هذا الجانب الفقهى انه يمتدّضى هذه القواعد ، فان ماتلقه السفن الأجنبية من اضرار بدولة ثالثة ، يعدّ منصوباً للدولة الساحلية ، على أساس انها الدولة التي لها الاشراف ، والرقابة على السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور البرى في بحرهما الإقليمى (١) .

والحق ، انه وما لهذه القواعد ، يكون للدول الساحلية قدر كبير من الرقابة الفعالة على السفن الأجنبية المارة في بحرهما الإقليمى ، بهدف منع التلوث البحرى وخضه والسيطرة عليه ، ولكن اضطلاع الدول الساحلية بمسؤوليتها عن مكافحة التلوث البحرى ، ومنه ، امر يختلف عن القاء تبعة المسؤولية على الدولة التي ينسب اليها الضرر الذي تحدثه هذه السفن الأجنبية ، والذي يجب - في رأينا - ان يخضع لاجراء تحليل لظروف الحادث ، وملابساته ، لتحديد الدولة التي لها للرقابة الفعالة على النشاط المسبب للحادث الضرر . ونحن نعتقد في ذلك مع رأى الفقيه « هانغل » (٢) اذ يشير لاهمية اجراء عملية تقصى الحقائق Fact Finding لبحث مدى ما اتخذته الدولة الساحلية من تدابير ، لمنع حدوث التلوث في مياهها الإقليمية . وان يشمل هذا التحقيق مدى كفاءة طاقم السفينة ، ودرايته بقواعد القانون الدولى ، وقواعد منع التلوث في هذا القانون ، ومدى التزام الطاقم بتعليمات الملاحة . التي وضعتها الدولة الساحلية ومسدى كفاءة السفينة ذاتها ، ومقدار صلاحيتها للابحار ، وكذلك تجهيزات السلامة الملاحية بها ، وعلى ضوء هذا التحقيق يمكن تقرير اى من الدولتين - الساحلية او دولة الملم - كانت في الوضع الأمثل لاسناد الحادث الضرر اليها ، على أساس رقابتها ، واشرافها على الجانب المتصل بأسباب الحادث الضرر *

Handl. G., State liability for environmental damage, (١)
Op. Cit. P. 532.

Hardl. G., Loc. Cit. PP. 532-533. (٢)

ونحن نقتف مع هذا الرأي ، ونخلص الى ان « الولاية » و « السيطرة الفعلية » يشكلان المعيار الحاسم في اسناد النشاط الخطر الماس بسلامة البيئة البحرية ، الى شخص القانون الدولي . اما في حالة مالذا تعارضت ولايتان في الاسناد ، فيتميز اجراء عملية تقصى ، وتحليل للوقائع الملائسة للحادث ، وصولا الى الشخص الدولي صاحب الاشراف للفعل على النشاط الضار ، ونحن بهذا التحليل لوقائع الحادث للضار ، نحاول ان نتخلص من ملامح المسؤولية المطلقة ، التي تقتضى بمسؤولية دولة العلم . عن الأنشطة الضارة غير المحظورة ، التي تحدثها السفن التي ترغ علمها .

اما عن المسؤولية الدولية للوقائية ، التي تستهدف منع للضرر وتقليله ، فان معيار الولاية ، والسيطرة الفعلية ، يلتقيها على عاتق الشخص الدولي ، الذى كان وقت الحادث في افضل وضع لتجنب وقوع الحادث للضار ، لتتمتعه بالاشراف والرقابة الفعلية على النشاط ، الذى مس بسلامة البيئة البحرية .

المطلب الثانى

شروط اسناد النشاط للشخص الدولي

انتهينا فيما سبق الى ان ولاية الشخص الدولي ، وسيطرته الفعلية على الأنشطة التي تحدث للضرر البيئى العابر للحدود ، يعدان المعيار الملائم لاسناد الأنشطة الخطرة الى هذا الشخص الدولي .

وبموجب هذا المعيار ، فالشرط الاول لاسناد النشاط الى شخص دولي ، هو نشوء النشاط في نطاق ولاية هذا الشخص الدولي ، او تحت سيطرته الفعلية ، ومع هذا فان هذا الشرط بذاته ، لا يكفى لتقرير المسؤولية الدولية عن الضرر البيئى العابر للحدود ، لاذ ان اعتبارات العدالة تقتضى ان يكون للشخص الدولي على علم بنشوء النشاط الخطر ، في نطاق ولايته ، او تحت رعايته الفعلية ، او على الأقل ان يتاح لهذا الشخص الدولي ، العلم بهذا النشاط ، وذلك بما لدى الشخص الدولي من وسائل .

وعلى ذلك ، فالمعاصر الشخصى للمسئولية الدولية ، عن الأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، ينطوى على شرطين : أولهما ، نشوء النشاط ، فى نطاق ولاية شخص دولى ، أو تحت رقابته الفعلية ، وثانيهما : علم للشخص الدولى بنشوء هذا النشاط الخطر فى ولايته ، أو تحت رقابته ، حتى ولو كان هذا العلم مفترضا ، بالنظر الى الوسائل التى كانت متاحة للدولة ، فى هذا الشأن .

وفىما يلى ، سوف نتناول بالشرح كل من هذين الشرطين فى مبحث مستقل :

الفرع الأول

نشوء النشاط

فى ولاية شخص دولى أو تحت سيطرته

وفقا للمعيار الذى اشرنا اليه فيما سبق ، فإنه يشترط لاسناد نشاط ما ، الى شخص دولى معين ، أن يثبت نشوء هذا النشاط فى نطاق ولاية هذا الشخص الدولى ، أو تحت سيطرته .

والأنشطة التى تنسب الى الشخص الدولى ، وفقا لمعيار الولاية ، هى الأنشطة التى تجرى فى المناطق الذى يمارس فيه الشخص للدولى حقوقه السيادية (١) ، والولاية بهذا المفهوم لا تقتصر على المناطق الإقليمية للدولة ، إذ تعد ولاية الشخص الدولى لتشمل أيضا ، الأنشطة التى تقسح خارج إقليم الدولة ، فى تلك المناطق من الولاية البحرية التى يمنح لقانون الدولى لأشخاص ولاية عليها ، كالولاية المدد بعض المسائل ، التى للدول على المنطقة المتاخمة لبحرها الإقليمى ، وفى المنطقة الاقتصادية الخالصة (٢) . كذلك تعد ولاية الشخص الدولى ، لتشمل أنشطة السفن التى تحمل علم هذا الشخص الدولى ، وأيضا الطائرات المسجلة لديه .

Barboza. First Report, 1986, P. 11

(١)

Morin. J.Y., Op. Cit, PP 342-343

(٢)

أما الأنشطة التي تنسب لى الشخص الدولي ، وفقا لمعيار السيطرة Control ، فتشمل الأنشطة التي تجرى في الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الشخص الدولي ، كما تشمل أيضا ، الأنشطة التي يمارسها للشخص الدولي بنفسه ، حتى ولو جرت ممارسة هذه الأنشطة خارج نطاق للولاية التي يقرها القانون الدولي لأشخاصه ، أو لو حتى في فطاسق ولاية دولة أخرى (١) .

وقد قمنا فيما سبق (٢) ، بتناول الظروف التي يكون فيها نشاط ما ، ناشئا في نطاق ولاية دولة ما ، رغم انه من الناحية الفعلية ، يكون هذا النشاط واتما في اقليم دولة أخرى ، مثل أنشطة السفن في مورها البرى ، في البحر الاقليمى لدولة ما ، فإوضحنا انها تخضع أساسا لولاية دولة العلم . وان كانت تخضع أيضا لولاية الدولة الساحلية ، وفي أمور تتعلق بمسائل معينة ، وقلنا انفسا نتفق مع بعض للفقه الدولي (٣) ، الذى يرى ان الدولة التي تمارس اشرافا فعليا على نشاط ما ، يجب أن تمد هى ، ودون غيرها ، مسئولة عما يترتب على هذا النشاط من اضرار . وذلك باعتبار أن هذه الدولة ، هي صاحبة السيطرة الفعلية على هذا النشاط .

ونحن وان كنا نقر بأساس المسئولية المطلقة ، عن الأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، واحمها الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وعمليات نقل النفط بحرا بكميات كبيرة ، الا اننا لا نفضل ان تقام المسئولية آليا ، تجاه دولة العلم ، باعتبارها للدولة صاحبة الولاية على السفينة ، ونظرا لما لهذه الدولة من رقابة مفترضة على أنشطة السفن التي تحمل علمها ، ذلك أن اعتبارات العدالة ، وكثرة الانتقادات الموجهة الى التطبيق الآلى لبدا المسئولية المطلقة ، خارج أى إطار اتقافى مسبق ، تدعونا الى عمم الاغراق في تطبيق هذا البدا ، وإلى ائاحة الفرصة لاجراء تطليل لظروف كل حادث ، وملايساته ، من أجل التوصل الى الدولة التي كان لها الجانب الأكبر من

(١) Barboza, First Report, 1986, Op. Cit, P. 11

(٢) راجع ما سبق ، ص ٤٦٧ وما بعدها .

(٣) Handl. G., State Liability for Environmental Damage.

Op. Cit, P. 546.

السيطرة على النشاط الموجب للحدث مع الأخذ في الاعتبار بأن المسؤولية الدولية لدولة العلم ، تظل هي الفرض الأساسي ، وإن تطويل الحادث . يستهدف محاولة التقليل من فرض . مثل هذه المسؤولية المطلقة ، فإن لم يقودنا هذا للتحقيق إلى اتجاه آخر ، تظل مسؤولية دولة العلم للركيزة الأساسية للمسؤولية عن التلوث البحري غير المتعمد .

ومن مجمل ما عرضنا له فيما سبق ، يمكن أن نقرر بأن دولة العلم ، تعد مسئولة دوليا عن أنشطة السفن التي تحمل علمها ، في أعالي البحار ، أما في الأحوال التي يكون فيها النشاط ناشئا ، في ظل ولايتين متزامنتين ، فيجب أن تتخذ على الفور إجراءات لتقصي الحقائق ، توصلنا إلى الدولة التي كانت لها السيطرة الفطرية على النشاط المسبب للحدث ، حتى ينسب إليها النشاط ونتائج الضرر .

وعلى ذلك ، فالأضرار التي تنشأ من حادث لأحدى ناقلات النفط ، أثناء مرورها مورا بريئا في بحر إقليمي لدولة ساحلية ، أمنت طرق الملاحة في بحرهما ، وحددت مسار السفن ، ونفذت ما عليها من التزامات دولية للحيلولة دون وقوع التلوث لبحري في بحرهما الإقليمي ، ففي رأينا ، أن هذه الأضرار تنسب إلى دولة العلم . في حالة مما إذا تبين أن الناقلة كانت هي المسبب في وقوع أضرار التلوث . أما إذا أمكن من خلال إجراءات التحقيق ، اثبات أن الإشراف والرقابة على النشاط للضرر ، كان للحول الساحلية ، فنحن نمنح ينسب النشاط إليها .

ورغم ذلك ، فإن الممارسات الدولية بشأن التعويض عن أضرار التلوث الناجم عن السفن ، لم ترجع أي معيار من هذه المعايير ، ففي حادث ناقلة النفط الليبيرية « جوليانا » (١) . بادرت الحكومة الليبيرية ، فقدمت مائتي

(١) وفي نافذة نفط مملوكة لبعض مواطني تايلاند ، وتحمل علم ليبيريا ، وقد انشطرت قرب ساحل جزيرة مونشو اليابانية ، وأدى ذلك إلى تلويث مساحة كبيرة من الشواطئ اليابانية بالنفط المتدفق من الناقلة .
انظر : الدراسة التي أجرتها الامانة العامة للأمم المتحدة ، عن ممارسة الدول المتعلقة بالمسؤولية الدولية ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨

طعون دينا يابانيا ، الى الصيادين اليابانيين ، تمويضا لهم عن الأضرار التي حدثت من تلوث مصائد الأسماك اليابانية في منطقة الحادث . فكان تصرف الحكومة الليبيرية - وهي دولة العلم - دليلا على اعترافها الضمني ، بمسئوليتها عن الأضرار ، وإن لم تعترف صراحة بذلك ، على حين لم تقر مسئولية اليابان في هذا الحادث ، لانها دولة الرقابة النفطية لمصعب .

أما في حادث ناقله النفط الليبيرية أيضا ، « وورلد بوند » (١) ، فقد وجهت للحكومة الكندية مطالباتها بالتعويض ، الى الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها الدولة التي نشأ النشاط المسبب للضرر ، في نطاق ولايتها ، وتحت إشرافها للنفط ، فطلبت الحكومة الكندية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، بأن تضمن الأخيرة أداء المسئولية عن الأضرار ، للتعويضات المترتبة على الحادث ، بينما لم توجه الحكومة الكندية أية مطالبات الى دولة علم السفينة ، وإن كانت هذه المنازعة ، قد انتهت بمبادرة ملاك السفينة بتقديم التعويضات عن الأضرار التي نجمت عن الحادث .

كان ذلك ، ما يتعلق بموقف الممارسات الدولية ، والتردد في الأخذ بين معيارى الولاية ، والإشراف للنفط على أنشطة السفن المسببة لأضرار للتلوث البحري ، أما عن الاتفاقيات الدولية ، التي تناولت بصورة أو بآخرى ، أوجه المسئولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، فقد نسبت المسئولية للدولية عن أنشطة السفن ، الى دولة العلم ، مادامت هذه الأنشطة كانت تجري تحت سيطرة الدولة ، ورقابتها ، ففى اتفاقية مسئولية مشغلى السفن للتووية ، ورد النص على إلزام دولة العلم بسداد مطالبات التعويض ، الغرامة ضد المشغل للخاص ، والا أصبحت دولة العلم هى المسئولة عن أداء هذه التعويضات ، وذلك رغم أن هذه الاتفاقية ، علقى المسئولية على عاتق

(١) وقع هذا الحادث عندما كانت هذه الناقله تقوم بإفراغ جوهلتها من النفط في محل تكرير « شيرى بوينت » بولاية واشنطن الأمريكية ، المناخه لأراضى كندا ، وحدث أن تسرب النفط من الناقله أثناء تفريغه ، وأمتد نطاق التلوث ليشمل أيضاً المياه الإقليمية الكندية .
انظر المرجع السابق ، ص ٣٣٢ .

المشغل الخاص وحده (١) ، بل وفي اعتراف صريح من الاتفاقية بأهمية مبدأ مسؤولية دولة العلم ، ولارتباط ذلك بأشرف الدولة ورقابتها على النشاط الخطر ، ألزمت الاتفاقية الدول باتخاذ كافة التدابير اللازمة ، للحيلولة دون تشغيل أية سفينة نووية ، ترفع علمها دون ترخيص من دولة العلم بذلك ، والا تقرررت مسؤولية هذه الدولة عن الأضرار النووية ، على اعتبار أنها للدولة المرخصة للسفينة ، فتعد بالتالى مسئولة عن تعويض من لحقهم الضرر (٢) .

كذلك غنى لاتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التى تحدثها الأجسام الفضائية (٣) ، تمسكت الاتفاقية بمعيار الولاية والسيطرة ، ففرضت مسؤولية مطلقة على الدولة مطلقا الجسم الفضائى « Launching State » ، والتي عرفتها الاتفاقية بأنها « الدولة التى من إقليمها ، أو بتسهيلات منها ، أطلق للجسم الفضائى » (٤) ومؤدى هذا : أن مجرد إطلاق جسم فضائى ، من إقليم إحدى الدول ، أو بتسهيل منها ، فذلك يؤدى الى نسبة هذا للجسم للفضائى إليها ، وبالتالي فهم تعد مسئولة عن الأضرار التى يلحقها الجسم الفضائى بالنفیر على سطح الارض ، أو الطائرات فى تطبيقها (٥) .

وأخيراً ، فكما تنشأ الأنشطة الخطرة الماسة بسلامة البيئة البحرية ، فى نطاق ولاية أو تحت سيطرة دولة ما ، فإن هذه الأنشطة قد تنشأ أيضاً فى نطاق ولاية ، أو سيطرة منظمة دولية ، لذا أجاز القانون الدولى للمنظمات الجولية ، أن تسير سفناً لتعمل فى خدمتها الرسمية ، وأباح لتلك السفن .

(١) الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلى السفن النووية ، مرجع سابق ، المادة ٢/٣ .

(٢) المرجع السابق ، المادة الخامسة عشر .

(٣) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التى تحدثها الأجسام الفضائية ، لندن ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

(٤) المرجع السابق ، المادة الأولى ، فقرة ج .

(٥) المرجع السابق ، المادة الثانية .

أن تحمل علم هذه المنظمات (١) ، وعلى هذا ، فتنسب إلى المنظمة الدولية ، الأنشطة الضارة التي تحدثها هذه السفن التي ترفع علمها . كذلك نفس اتفاقية المسؤولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية ، أجيز للمنظمات الدولية أن تطلق سفنا فضائية (٢) والمنظمة الدولية حينئذ تكون المسؤولة ، وكما لو كانت في حكم الدولة الماطلة «Launching State» للسفينة ، ولذلك فتنسب لها الأضرار التي تحدثها المركبة الفضائية .

الفرع الثاني

علم الشخص الدولي بنشوء النشاط الخطر

في نطاق ولايته أو تحت سيطرته

في دراستنا لأساس المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية - انتهينا إلى أن الفقه الدولي يتناول المسؤولية الدولية عن الأنشطة غير المحظورة في إطار نظرية المسؤولية الماطلة (٣) - وأن الفقه الدولي لا يتطلب لنشوء المسؤولية الدولية على أساس المخاطر ، سوى نسبة الضرر الناجم عن النشاط للخطر ، إلى شخص دولي . وإن جانباً كبيراً من هذا الفقه ، لم يتطلب ذلك للشرط الإضافي الذي نثريه حالياً لجنة للقانون الدولي ، والذي يقتضى ضرورة أن يكون الشخص الدولي عالماً بنشوء النشاط الخطر و

(١) اتفاقية جنيف لأعلى البحار ، ١٩٥٨ ، مرجع سابق ، المادة ٧ . وكذلك لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، المادة ٩٣ ، وإن كانت الاتفاقية الأخيرة تقصر هذا الحق على السفن التي تحمل في خدمة الأمم المتحدة ، ومنظماتها المتخصصة .

(٢) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية ، مرجع سابق ، المادة ٢٢ .

(٣) راجع ، في نظرية المخاطر ، ما سبق ص ١٥٥ .

(٤) باكستر ، تقريره للثاني عن المسؤولية الدولية عن الانتهاج للضارة الناجمة عن أعمال غير محظورة دولياً ، حولية لجنة للقانون الدولي ، ١٩٨١ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، الفقرات ٦٨ - ٧٢ (Doc. A/CN.4/346) . وأيضاً تقريره الثالث ، حولية لجنة للقانون الدولي ، ١٩٨٢ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، الفقرات ١٠ - ٢٣ (Doc. A/CN.4/360) . وأيضاً =

نطاق ولايته ، أو تحت سيطرته الفعلية ، سواء أكان هذا العلم يقينياً ، أو مفترضاً ، تبعا لما لدى هذا الشخص الدولي من وسائل تمكنه من هذا .

ولعل سبب الاختلاف في هذا الموضوع ، أن لجنة القانون الدولي حين تناولت دراسة موضوع المسؤولية عن النتائج الضارة التي تحدثها الأنشطة غير المحظورة دولياً ، جعلت أساس المسؤولية المطلقة نصب عينها ، لكنها كانت تحرك منذ البداية ، أن المسؤولية عن المخاطر ، لم تلق القبول الكافي في المجتمع الدولي ، وأن أعمالها لم يخرج حتى الآن عن النطاق الاتفاقي (١) . ولذلك ، فإن اللجنة وإن كانت قد اقتربت من مفهوم المخاطر ، إلا أن اقتربها كان حذراً يلتزم - في تقديرنا - مهرباً من أطرافها المطلق ، ليقتررب من اعتبارات العدالة والانصاف التي يحببها للمجتمع الدولي ، حتى تجد اللجنة سبيلاً إلى تقبل الدول لمشروع مواد المسؤولية الدولية ، الذي يجري اعداده في هذا الإطار .

هذا ، وإن كنا نحجب ما تسير عليه لجنة القانون الدولي ، إلا أننا نفضل أن نتابع المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة للأنشطة غير المحظورة ، على أساس يعتمد إلى حد كبير على مبدأ حسن الجوار ، وفي إطار المبدأ الراسخ ، واستعمل مطلقاً دون الاضرار بالغير ، ، وذلك مع الاعتماد بقدر ما على قواعد المسؤولية المطلقة .

ومتتبعينا اعتبارات العدالة والانصاف ، القول بأنه في ضوء التوسع الذي أتت به لولاية الدولة الساحلية ، من خلال القانون الدولي الجديد للبحار ، يظن من المجحف حقاً ، أن تبقى الدولة الساحلية مسئولة عن الأنشطة الضارة التي تجرى في مناطق شاسعة منها ، باعتبار أنها أنشطة في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ، خاصة وأن الدول تتفاوت فيما بينها ، في إمكانية قيامها بالرقابة على مناطقها البحرية ، وهو ما يبدو جلياً في الإمكانيات

== بارابوزا ، تقريره الثالث ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، الفقرات ٦٥ - ٧٠ .

وتقريره الرابع ، مرجع سابق ، الفقرات ٦١ - ٦٩ ، ٧٨ - ٨١ .

(١) بلكستر ، تقريره الثالث ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

التواضعة للدول النامية ، التي تنفق كثيرا على الوسائل الكافية ، لمراقبة الأنشطة التي تجرى في نطاق تلك الولاية التي يمنحها لها القانون الدولي حاليا .

ولقد كانت محكمة للحل الدولية أول من تنبه الى مسألة علم الدولة بنشوء النشاط على اقليمها ، وذلك حين استنعت المحكمة الى هذا الجدا ، ضمن اسانيدما لاقامة المسؤولية الدولية على عاتق الحكومة الألبانية في قضية مضيق كورفو ، اذ تضمن للحكم انه « يقع على كل دولة للقيام ، يقضى بالآ تاذن ، عن علم منها ، باستخدام اقليمها ، للقيام بأعمال تتعارض وحقوق الدول الأخرى ، (١) » .

وقد استند المقرران - باكستر ثم باربوزا - على هذا الحكم ، اذ اشترطا توافر علم الدولة مصدر للنشاط الخطر ، بنشوء هذا النشاط على اقليمها ، او تحت سيطرتها ، او على الأقل افتراض علمها بهذا النشاط ، بما تقتض عنه الوسائل المتاحة لديها لتحقيق هذا العلم .

ولا يقوفا قضاء محكمة للمحل الدولية في قضية مضيق كورفو الى التسليم آليا ، بمسؤولية دولة ما على اساس علمها المفترض بجميع ما يجرى على اقليمها من أنشطة ، ففي هذه القضية ، ادعت الحكومة البريطانية بشأن بث الأرقام في المياه الألبانية ، لم يكن ممكنا أن يتم دون علم مسبق من الحكومة الألبانية (٢) ، ولكن المحكمة انتهت في قضائها الى انه « من الواضح انه لا يمكن أن ينسب الى الحكومة الألبانية معرفة بث الأرقام لمجرد اكتشاف حقل الأرقام في المياه الاقليمية الألبانية ... » وصحیح أن الدولة التي يحدث في أراضيها او في مياهها ، فعل يتناقض مع أحكام القانون الدولي ، قد تستدعي لتقديم تحليل عن هذا الفعل ، وصحيح أيضا ، انه لا يمكن لهذه الدولة أن تتجنب هذا الطلب ، بالاعتراض على رد يتجاهل ظروف الفعل وفاقية ... ولكن لا يمكن أن يستنتج من مجرد السيطرة التي تمارسها دولة ما على أراضيها ،

ومياعها ، ان هذه الدولة كانت لابد تعلم ، او كان من المتعين عليها ان تعلم بكل
عمل غير قانوني ارتكب في هذه الاراضى ، او المياه ، وانها ايضا كانت تعرف ،
لو انه كان عليها ان تكون على معرفة بشخصية فاعليه ، وهذه الحقيقة في
حد ذاتها ، وبغض للنظر عن أية ظروف أخرى ، لا تتطوى على مسئولية بديهية
ولا تغير شيئا من عبء الإثبات . ومن ناحية أخرى فان السيطرة الإقليمية
للحصرية ، التي تمارسها دولة ما في نطاق حدودها لها تأثيرها على طرق
الإثبات المتاحة لإثبات معرفة الدولة بهذه الأحداث » (١) .

ووفق هذا الحكم ، تكون محكمة العدل الدولية ، قد استخدمت دليلين غير
مباشرين ، للتدليل على توافر علم الحكومة الألبانية ببت الألغام في مياها ،
أولهما : ثبوت مداومة السلطات الألبانية على تفقد مياها الإقليمية ، خاصة
منطقة الحادث ، وفي الفترة قبل وقوع الحادث ، وبعده . والثاني ، ما يحوم

« It is clear that knowledge of the minelaying cannot (١)
be imputed to the Albanian Government by reason merely of the fact
that a minefield discovered in Albanian territorial waters It is
true, as international practice shows, that a state on whose territory or
in whose waters an act contrary to international law has occurred, may
be called upon to give an explanation. It is also true that that cannot
evade such a request by limiting itself to a reply that it is ignorant of
the circumstances of the act and of its authors . But it cannot be con-
cluded from the mere fact of the control exercised by a State over its
territory and waters that that State necessarily knew, or ought to have
known, of any unlawful act perpetrated therein, not yet that it necessa-
rily knew, or should have know, that authors. This fact, by itself and
apart from other circumstances, neither involves prima facie responsi-
bility nor shifts that burden of proof .

On the other hand, the fact of this exclusive territorial control
exercised by a State within its frontiers has a bearing upon the methods
of proof available to establish the knowledge of that State as to such
events » .

بالمنطقة التي وقع بها الحادث ، من نقاط مراقبة في اعالي الجبال الحاكمة للمضيق ، مما يتيح سهولة المراقبة في المنطقة ، ويقطع بعدم امكان بث الانغام ، ودون ان تعلم بها الحكومة الألبانية (١) . وبذلك لم تقطع المحكمة تلقائيا ، بافتراض هذا اللطم في جانب الحكومة الألبانية ، ولما استطلت على تولفه في جانب هذه الحكومة ، بالاعتماد على الوسائل المتاحة لدى المحكمة ، والتي ظلت على علم الحكومة الألبانية المسبق بوجود هذا النشاط للخطر .

وهذا ما جرى عليه أيضا جانب من لفقه الدولي الحديث ، اذ أبدى هذا الجانب اهتماما كبيرا بضرورة تولف الطم المسبق لدى الدولة ، بنشوء نشاط ضار في اقليمها ، حتى تتقرر مسئوليتها عما يحدثه هذا النشاط من أضرار . يرى الفقيه بكلسن ، ان علم الدولة المسبق بالخطورة الشديدة للنشاط الواقع تحت ولايتها ، او في نطاق اختصاصها ، يستوجب نشوء مسئوليتها ، في أن تتخذ اجراءات لمنع الضرر ، أو خفضه على الأقل ، الى اقصى حدد ممكن (٢) .

أما الفقيه « هاردي » فيرى ان علم الدولة بنشوء النشاط على اقليمها ، حتى ولو كان علما مفترضا ، كان هو الدافع الأساسي وراء حكم للقضاء الدولي في قضيتي مسبك تريل ، ومضيق كورفو ، بمسئولية الدولة المصدر ، والزامها بالتعويض (٣) .

ويبدو من وجهة نظر هذا الجانب من الفقه ، أنه يرى في علم الدولة المسبق بنشوء النشاط الخطر في نطاق ولايتها ، مجبرا لالقاء المسئولية المطلقة ، على عاتق الدولة المصدر .

Barboza, J, Fourth report. Op. Cit, P. 24 (١)

Kelson, Op. Cit, P. 242. (٢)

Hardy, «Nuclear Liability» ,B.Y.I.L., 1960, P. 229. (٣)

ومن ناحية أخرى ، يرى الفقيه « هاندل » ، أن علم الدولة بمنشوء النشاط الخطر على إقليمها ، أو تحت سيطرتها ، أو حتى مجرد توافر الوسائل اللازمة التي تتيح للدولة أن تعلم بمنشوء هذا النشاط ، يعتبر سببا كافيا لكي يولد في جانبها المسؤولية الدولية عن انتهاك القانون الدولي ، وذلك لأن المعرفة المسبقة للدولة ، بالخطر الناشئ على إقليمها ، يتيح لها الفرصة الملائمة ، لتجنب آثاره الضارة فإن لم تفعل للدولة ذلك ، أو فشلت في تصحيحه بما لديها من وسائل ملائمة ، فانما تعرض نفسها للمسؤولية من مثل غير مشروع (١) . وقد سبق أن فوهنا الى أن « هاندل » يفضل لقائمة مسؤولية الدولة عن التلوث البيئي البحري غير المتعمد ، على أساس أنه انتهاك لاقتزالم دولي ، بموجب على الدولة المصدر منع وقوع حادث مصير ، هو التلوث (٢) . وذلك وفقا لنسق المسؤولية المقررة في مشروع المادة الثالثة والعشرين ، من قانون مسؤولية الدولة ، الذي قدمه لجنة القانون الدولي تعاليا (٣) .

ولكن الفقيه « جولدي » يمارض بما انتهى اليه « هاندل » ، من أن علم الدولة المسبق بمنشوء النشاط الخطر على إقليمها ، يغسلها في منع آثاره الضارة يولد في جانبها المسؤولية عن الفعل غير المشروع ، فيرى « جولدي » أن مجازاة هذا الرأي يعد انتقاصا من الاتجاه الحديث في القانون الدولي ، نحو المسؤولية المطلقة للدول عن الضرر البيئي عبر الحدود الوطنية (٤) .

لذا يرى « باربوزا » أن النظم المسبق بالنشاط ، قد يولد مسؤولية عن فعل غير مشروع ، أن كان هناك من قواعد الحظر الدولية ، ما يرتب القزاما بمنع وقوع مثل هذا النشاط ، أو منع وقوع آثاره الضارة ، وقد يولد العلم المسبق بالنشاط ، مسؤولية سببيه عن نشاط غير محظور في إطار قواعد

(١) Handl, G. Liability for Marine Pollution, Op. Cit. P. 95

(٢) المرجع ذاته ، وأيضا راجع في تفصيلات ذلك ، ما سبق ص ١٢٤ .

(٣) Y.I.L.C., 1978, Vol. II, part 2, PP. 82-83, Para. 6.

(٤) Goldie, International Principles of Responsibility for Pollution, Op. Cit., PP. 306-308.

المسئولية المطلقة عن الأنشطة الخطرة - وهو ما نحن بصدد الآن - وعندئذ لا يجدى الدولة لدفع المسؤولية عنها ، ان تتذرع بأنها بذلت كل ما لديها من وسائل معقولة ، لتلافي حدوث الضرر (١) .

والخيرا ، فان اشتراط علم للدولة بالنشاط ، لا يتطلب توافر علمها بكافة الأعمال المكونة لهذا النشاط ، بل يكفي ان يتوافر لديها ، العلم للعلم بالنشاط وخصائصه ، دون اشتراط تطلب العلم بسلسلة الأعمال المكونة له (٢) . وعلى هذا ، فان ترخيص دولة ما ، بتشغيل سفينة نووية ، او ناقلة لخطوط عملاقة ، يعد من قبيل العلم للعلم المسبق من دولة العلم ، بما ينذر به تشغيل مثل هذه السفن ، من احتمال حدوث آثار ضارة ، تلحق بالدول الأخرى أثناء تجوال هذه السفن في بحارها الإقليمية . وهذا مادفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - الى إبرام معاهدات ، تنظم أوجه المسؤولية ، عن الأضرار التي قد تلحق ببعض الدول ، نتيجة ارتياد السفينة النووية الأمريكية « سافانا » لولائها (٣) ، وشبيه بذلك أيضا ، ذلك الاتفاق المسبق الذي عقده الحكومة الألمانية لتنظيم أوجه المسؤولية عن الأضرار التي قد تلحقها السفينة الألمانية « أوتوهان » بموانئ ليبيريا (٤) .

الطلب الثالث

مسئولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة

لانتصر الأنشطة التي تمارس في البيئة الانسانية ، على تلك التي يقوم بها أشخاص القانون الدولي من خلال موظفيها وممثليها ، وانما تتم معظم الأنشطة الانسانية عادة ، عن طريق كيانات خاصة ، سواء كانت هذه الكيانات تمثل أفرادا ، او تتجسد في شكل هيئات ، فكان من اثر هذا

Barboza, Third report, Op. Cit., PP. 27-28 (١)

Barboza, Fourth report, Op. Cit., P. 27. (٢)

(٣) راجع عرض هذه الاتفاقيات ، فيما سبق ، ص ٣٩٧ - ٣٩٩ .

(٤) راجع عرض هذه الاتفاقية ، فيما سبق ، ص ٣٩٩ .

ان يختلف الفقه الدولي ، في امكانية نسبة هذه الأنشطة الى اشخاص القانون الدولي التي تخضع لها هذه الكيانات الخاصة .

فهناك جانب من الفقه الدولي (١) ، يرى ضرورة تدعيم الجور النعمال الذي تؤديه مسئولية الدول في هذه المجال ، حتى ولو كانت الأنشطة الضارة قد ارتكبت بواسطة كيانات خاصة . ونحن نتفق مع هذا الجانب من الفقه فيما ذهب اليه ، آمليين ان تصطلح الدول بدور رئيسي في حماية البيئة ، وذلك بان تمنع الدول عن الترخيص بمزاولة أنشطة تؤذن باخطار جسام تؤثر في سلامة البيئة ، وان تقوم الدول ايضا ، بممارسة رقابة فعالة على هذه الأنشطة التي كانت قد رخصت بها ، حتى تتوفى او تقتل من اضرارها . وان تعتمد الدول - كذلك الى ضمان اداء التويضات الى كل من اضرير بسبب هذه الأنشطة .

وفيما يلي عرض لموقف الفقه الدولي ، من الاقرار بمسئولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة ثم عرض لموقف المعاملات ، والقضاء الدوليين من هذه المسألة .

الفرع الأول

موقف الفقه الدولي

في رأى الفقه الدولي التقليدي أن الدول - وكقاعدة عامة - لا تسأل عن الأنشطة الضارة العابرة للحدود الوطنية ، التي يباشرها كيانات خاصة - أفرادا كانت أو هيئات - ، إذ أن مسئولية الدولة عن هذه الأنشطة ، لا تبرز الا اذا ارتبط الضرر سببيا ، مع انتهاك الدولة للالتزام دولي (٢) . فوفقا

Handl, G, Liability for Marine Pollution, Op. Cit., (١)
PP. 86-87.

Ago, Fourth Report on State Responsibility, U.N. Doc. (٢)
A/CN.4./264, 1972, P. 55 and Art. II of the draft Articles on State
Responsibility, Report of the I.L.C on the work of its Twenty-Fifth
in 1973, Y. I.L.C. Vol II

للفقه الراجح ، لا يجوز تحميل الفرد ، بآية التزامات دولية ، إذ أنه لا يعد من أشخاص القانون الدولي ، وبالتالي لا يمكن مساعته عن انتهاك أى التزام دولي (١) . كما أنه لا يجوز مساعاة الدولة عن تصرف الفرد ، إلا إذا أمكن أن ينسب لهذه الدولة ، للتقصير في بذل العناية الواجبة في مثل هذه الظروف (٢) ، من أجل للحيلولة بين وتوسع للضرر البيئي العابر للحدود ، الذى يحثه مواطنيها ، أو غير المواطنين المقيمين في إقليمها . أو ما لم تتم بمسألتهم عن أحداث الضرر ، أو امتناعها عن معاقبة مرتكبى الفعل الضار : أو عقابهم (٣) .

ويقف في هذا الجانب من الفقه للتقليدى ، للفتية « كولبارا » ، إذ يرى أنه في حالة الضرر الذى تحدثه الأنشطة التى تباشرها كيانات خاصة ، داخل نطاق ولاية دولة ما ، أو تحت سيطرتها ، فإن مسؤولية هذه الدولة لا تنشأ هنا ، إلا بالاستناد الى مفهوم الخطأ ، أو الإهمال . وذلك ، إذا ما ثبت فشل الدولة في ايلاء العناية الواجبة ، في الرقابة على هذه الأنشطة الخاصة (٤) . لذلك يفضل « كولبارا » ، أن تتم معالجة المطالبات عن أضرار أنشطة الكيانات الخاصة هذه ، داخل إطار القانون المحلى (٥) .

أما « جريفولت » ، فيرى ، أن المسؤولية الدولية للدولة عن الضرر الذى تحدثه الأنشطة الخاصة ، لا تنشأ ، إلا عندما تفشل الدولة في تحجب الجناة ومعاقبهم . لذلك فإن مسؤولية الدولة تنشأ ، عن انتهاك التزام دولي ملقى على عاتقها ، وبدون ذلك فإن الضرر الحادث بذاته ، لا يولد مسؤوليتها (٦) .

(١) د . محمد حافظ غانم ، محاضرات في المسؤولية الدولية ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

(٢) د . عبد العزيز محمد سرحان ، قواعد القانون الدولي العام في أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل في مصر ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٧٨ .

(٣) De Arechaga, International Law in the Past Third of a Century, Op. Cit. PP. 283-284.

(٤) Kuwabara, S., Op. Cit. P. 119.

(٥) Loc. Cit. P. 113.

(٦) Graefrath, B, Op. Cit. P. 36.

ويشكل مقهاء هذا الجانب من الفقه الدولي ، على سلاحة هذا الرأي بما سبق والذي انتهى اليه مؤتمر تقنين قواعد القانون الدولي في لاهاي عام ١٩٣٠ ،
تؤكد تضعفت أعماله قاعدة عدم مسالة الدولة عن افعال الأفراد ، لقيمين على
الطبيعيها ، اذا ثبت تقصير الدولة عن اداء العناية الواجبة في اتخاذ الوسائل
للإلتزام ، التي يلجأ عادة اليها في مثل هذه الظروف ، لمنع الأفعال المسببة
للضرر ، أو للقائب عليها (١) .

ويشير هذا الجانب من الفقه ايضا ، الى ان القضاء الدولي ، استقر على
هذه القاعدة في احكامه في قضية نوبيس (٢) ، وقضية جزيرة بالماس (٣) ،
وقضية الصالح الأسبانية في المغرب (٤) ويرى هذه الفقه كذلك ، ان التقصير
الذي يعد أساسا للمسئولية الدولية ، عن الافعال الضارة للأفراد المقيمين على
اقلبيها ، لا يعد تقصيرا نظريا مفترضا ، بل لا بد من اثباته بالتحقيق الفعلي
للحدث الذي أحدث الضرر (٥) .

وإجمالا ، فان مؤدى هذا الاتجاه الفقهي ، والقضائي الدولي ، هو
عدم مسالة الدولة عن الضرر للبيني العابرين للحدود الا اذا كانت للدولة ذاتها
قد مارست النشاط محدث الضرر ، أو اذا كان هذا الضرر قد وقع بتقصير فعلي
من الدولة التي ارتكب أحد الأفراد ، أو الهيئات الخاصة المقيمين في اقلبيها ،
الفعل المسبب للضرر - غير أن تطبيق هذه القاعدة في نطاق القانون الدولي

(١) De Arechaga, J, International Law in the Past Third of
a Century, Op. Cit, PP. 283-284.

وانظر كذلك : د. محمد سامي عبد الحميد ، أصول القانون الدولي العام ،
مرجع سابق ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

د. عبد الواحد محمد الفار ، الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية
والحفاظ عليها من أخطار التلوث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ،
ص ١١٩ - ١٢٠ .

Noyes Claim, R.I.A.A., Vol. 6, 1933, P 113

(٢)

Island of Palmas, U.N.R.I.A.A., Vol. II, P 829

(٣)

Spanish Zone in Morocco, R.I.A.A., Vol. 2, 1923:

(٤)

P 617

De Arechaga J, International Responsibility, Op. Cit. (٥)

P. 560.

للبيئة ، يؤدي الى وضع سيء لا يتلاءم مع خطورة للضرر البيئي المابر للحدود ، والذي غالبا ماتحدثه أنشطة كيانات خاصة ، اذ الملاحظ أن الدول في المجتمعات الرأسمالية ، ذات الاقتصاد الحر ، تحجم عن مزاولة الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي ، وتترك مجال ممارسة مثل هذه الأنشطة ، الى كيانات خاصة من الأفراد أو الهيئات . فعمليات التنقيب عن النفط ، واستغلاله ونقله بحرا ، تتم بواسطة شركات خاصة ، وهو ماينطبق أيضا على الأنشطة الصناعية الكبرى ، التي قد تؤدي بشكل أو بآخر ، الى احداث تأثيرات ضارة بالبيئة البحرية ، لذلك فان تطبيق هذه القاعدة على الأضرار التي تحدثها أنشطة هذه الكيانات الخاصة ، قد يؤدي في النهاية ، الى ترك ضحايا بديئة دون تعويض .

لكن هذا ماتداركه جانب كبير من الفقه الدولي الحديث ، اذ لجأ الى ما للدول من ولاية ، ورقابة ، على اقليمها ومواطنيها ، لكي يسند اليها ذلك النشاط الضار ، طالما كان للدول ، ولاية أو سيطرة فعلية عليهم .

مالفقيه « باكستر » يؤسس مسئولية الدولة عن الأضرار التي تحدثها الأنشطة الخاصة على أساس انتهاك واجب دولي ، ويستند في هذا ، الى أن ممارسة الدول تشير الى أن « الدولة التي ينشأ خطر في اقليمها أو تحت رقابتها تصبح مدينة للدول الأخرى بواجب استيعاب ذلك الخطر » (١) .

أما الفقيه « ديبوي » فيرى أن مسئولية الدولة عن الأضرار التي تحدثها الأنشطة الخاصة التي تمارس في نطاق ولايتها أو تحت إشرافها ، تنشأ من افتقار الدولة الى العناية الواجبة due diligence في رقابتها على هذه الأنشطة . اذ يتعين على الدولة - في رايه - أن تمارس هذه العناية الواجبة ، بغية منع وقوع الضرر ، أو خفضه الى أدنى حد ممكن ، ومادامت الدولة هي التي ترخص بمزاولة أنشطة ، يمكن أن تلحق ضررا بالبيئة (٢) .

(١) باكستر ، التقرير الرابع ، ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .
(٢) Dupuy, P., «Due Diligence in the International Law of Liability, » in Legal Aspects of Transfrontier Pollution, OECD, 1977, P. 369.

غير أن الفقيه « هاندل » يرى أن ما للدولة من إشراف فعلى على إقليمها، استنادا إلى سيادتها الإقليمية ، يولد مسئوليتها المباشرة عن النتائج الضارة التي تحدثها أنشطة الأفراد العاديين في نطاق رقابتها الإقليمية (١) وأن كان من رايه أن مسئولية الدولة في هذا الصدد ، تتوقف - كتعادة عامة - على فعل الدولة المسبب للضرر ، باعتباره فعلا غير مشروع دوليا ، وأن كان « هاندل » يشترط أيضا توافر الخطأ كعنصر لضافي لاقامة المسئولية الدولية تجاه الدولة، وذلك بعدم توافر العناية الواجبة في سلوك الدولة المسببة للتلوث المماير للحدود (٢) ، و « هاندل » يستند في هذا إلى المبدأ الحادى وللمشرين من اعلان استوكهلم (٣) اذ يرى أن المناقشات التي جرت حول هذا المبدأ ، أكدت على انه يتخذ من الاممال Negligence ، شرطا ضروريا للقول بمسئولية الدولة التي لها الإشراف والرقابة على النشاط الذى أحدث الضرر (٤) ، وبينما يرفض « هاندل » الزعم القائل باستناد هذا المبدأ إلى المسئولية المطلقة (٥) ، فإنه - وكما ذكرنا من قبل - يفضل أن تتأسس مسئولية الدولة عن الضرر المماير للحدود ، بالاستناد إلى المادة ٢٣ من مشروع قانون مسئولية الدول (٦) ، والتي تلقى على الدولة التزاما بمنع وقوع حثت معين ، أى التلوث المماير للحدود (٧) ، وبذلك . فإنه يعتبر أن المسئولية الدولية عن الاضرار الناجمة عن أنشطة الأفراد العاديين ، إنما تعتبر مسئولية عن انتهاك لحدى قواعد القانون الدولي ، التي تفرض على الدول التزاما بمنع وقوع التلوث المماير للحدود ، وتعد هذه المسئولية ، مسئولية عن فعل غير مشروع دوليا .

(١) Handl, Liability for environmental damage, Op. Cit. (١)

PP. 527-528.

(٢) Handl, G., International Liability of State for Marine (٢)

Pollution, Op. Cit, P. 94.

(٣) اعلان الأمم المتحدة للبيئة الاتصانية ، استوكهلم ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

(٤) Handl, G., Liability for Environmental Damage, Op. Cit (٤)

PP. 536-537.

(٥) المرجع ذاته .

(٦) راجع ما سبق ، ص ١١٥ .

Handl, G., Loc. Cit, P. 540.

(٧)

ومع هذا ، لا يفكر « هاندل » ، امكان نشوء المسؤولية المخلقة على عاتق الدولة التي لها الاشراف والولاية على الأنشطة التي يمارسها علمية الأشخاص ، اذا ما تضمنت هذه الأنشطة بطابع الخطورة ، واستنادا الى ان هذه الأنشطة الخطورة تستلزم ترخيصا مسبقا من دولة الولاية والاشراف قبل مباشرة النشاط (١) ، وان كان « هاندل » يشترط ان تصاغ مثل هذه المسؤولية ، في اطار اتفاقي باعتبارها مسؤولية مخلقة ، لوفي غلسل ظروف خاصة ، تتيج تدويرها كمبدأ قانوني عام (٢) .

اما الفقيه « دي ارتشاجا » فيتناول مسؤولية الدولة المرخصة بمزاولة النشاط ، بمفهوم آخر ، لاذ يرى ان المعاهدات الدولية جرت على تحديد التزامات ، ومعايير محددة ، يجب ان تراعيها الدولة المرخصة عند منحها لتراخيص مزاولة النشاط الذي يمكن ان يحدث تلوثا عابرا للحدود ، وذلك مثل شروط بناء السفن ومعايير السلامة في عمليات نقل النفط وشروط صلاحية الطاقم وتدريبه . ومثل هذه المعايير الدولية ، واجبة المراجعة ، من اجل الوفاء بواجب العناية . واعتقاد سلوك للدولة لهذا الواجب ، ينشئ ، مسؤوليتها ، عما يلحق بالغير من اضرار سببقتها أنشطة تلك الكيانات الخاصة ، التي تحصل من الدولة على ترخيص مسبق بمزاولة النشاط . فالمسؤولية هنا اذن ، هي مسؤولية عن فعل غير مشروع دوليا (٣) .

كذلك يرى الفقيه Stein ان المسؤولية الدولية تنشأ على عاتق الدولة عن اضرار التلوث التي تنشأ في اقليمها ، او من الأشخاص الخاضعين لولايتها ، والتي تحدث اضرارا خارج اقليمها ، وتلحق بدولة اخرى او بمواطنيها ، ويرى ايضا ان هذا المبدأ القانوني الذي لم يكن يلق قبولا عاما من الفقه الدولي ، قد بدا يستقر في القانون الدولي العرفي منذ قضاء التحكيم

Handl. G, Loc. Cit P. 557.

(١)

(٢) المرجع ذاته ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ .

De Arechaga, International Law in the Past Third of

(٣)

a Century, Op. Cit, PP. 272-273.

الشهير في قضية مسبك تريل (١) •

وفي هذا الصدد ايضا يشير الفقيه Scott أن وظيفة القانون الدولي العام تنطوي جاليا على الزام الدول بضمان أن تجري الأنشطة في نطاق اقليمها بحيث لا تسبب تلوثا ضارا في اقليم دول أخرى ، والا اصبحت هذه الدول مسئولة دوليا عن مثل هذه الأضرار (٢) •

ويجمع فريق آخر من الفقه الدولي (٣) على أن الدول لم تعد تتمتع بحرية مطلقة في ممارسة الأنشطة على اقليمها على نحو ضار بغيرها من الدول ، ولم يعد في استطاعة الدول أن تستخدم اقليمها الى الحد الذي يلحق الضرر بغيرها ، وأن الدول حينما تسمح باستخدام اقليمها على نحو ضار بغيرها من الدول ، تعرض نفسها للمسئولية الدولية •

أما الفقيه «جولدي» فيتخذ من اعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه (٤) ، قاعدة لرايه

Stein, Op. Cit, PP. 288-289. (١)

Scott and Bo-Bramsen, Op. Cit, PP. 301-302. (٢)

(٣) ومن هذا الفقه الدولي ، انظر :

Stein Op. Cit, PP. 288-289 and Bo-Bramsen, Op. Cit, P. 267.

(٤) اعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٦٢ (د- ١٨) في جلستها رقم ١٢٨٠ ، في ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ وقد ورد في المبدأ الخامس منه « تترتب على الدول مسئولية دولية عن النشاطات للقومية المباشرة في الفضاء الخارجي ، سواء باشرتها الهيئات الحكومية او غير الحكومية ، وعن تأمين مباشرة النشاطات القومية وفقا للمبادئ المقررة في هذا الاعلان • وتراعى الدولة المعنية فرض الاجازة والاشراف المستمر على نشاطات الهيئات غير الحكومية في الفضاء الخارجي • » •

انظر : الأنشطة الفضائية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، مطبوعات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٨ •

في أن الدول ، وفقا للقانون الدولي ، يجب أن تسأل عن أنشطة الكيانات الخاصة الخاضعة لها ، مثل مسؤوليتها عن أنشطة أجهزتها الحكومية . ذلك أن الدولة هي التي رخصت وسمحت بهزولة مثل هذه الأنشطة الخاصة ، لذا كان عليها - عندئذ - أن تنشئ مؤسسات تأمينية تضمن تغطية الحسد الأقصى من الضرر المسموح به (١) . كما يرى جولدي أيضا (٢) أن مسؤولية الدولة المرخصة ، تعد مسؤولية مطلقة ، قياسا على مسؤولية للدولة المطلقة ، في لاتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (٣) .

بينما يرى الفقيه « جنكز » أن الدولة تعد مسئولة عن الأنشطة الخطرة التي يمارسها الأفراد العاديون في نطاق اقليمها . ومسؤولية الدولة هنا ، تستند الى مسؤوليتها المباشرة عن سوء دلالة هذه الأنشطة (٤) . وهذا المنطق من « جنكز » ، يقترب من رأى الفقه التقليدى في الربط بين تقصير الدولة ، وبين وقوع الضرر ، وإن كان يختلف عن هذا الفقه في أنه يقيم مسؤولية الدولة ، في إطار مسؤولية مطلقة ، تفترض أن للدولة لم تقم بالاشراف الجدى على الأنشطة الخطرة في نطاق اقليمها .

أما الفقيه « كلسن » فيرى أن الدولة تظبل دائما مسئولة عن اضرار الأنشطة الخطرة ، سواء كانت للدولة ذاتها هي المشغل لهذا النشاط ، أو كان المشغل أحد الكيانات الخاصة في اقليمها . ففى رأى « كلسن » ، أن مسؤولية الدولة تتولد عن مجرد سماحها بتشغيل هذه الأنشطة الخطرة ، داخل حدودها وفى نطاق ولايتها (٥) .

(١) Goldie, Liability for Damage and the Progressive Development of International Law, Op. Cit, PP. 1249-1250.

(٢) Goldie : A General View of International Law, Op. Cit, PP. 88-91.

(٣) اتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية ، لندن ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

Jenks, Op. Cit, P. 178. (٤)

Kelson, Op. Cit, P. 198 and P. 234. (٥)

أما الفقيه Teclaff فيرى أن الدولة ، تصد مسئولة عن أنشطة الكيانات الخاصة الخاضعة لولايتها في أى منطقة خارج نطاق ولايات الدول الأخرى ، مثلما هي مسئولة عن أنشطة أجهزتها . ومسئولية الدولة - في رأى تيكلاف - في هذا السياق - هي مسئولية مشددة ، مفترضة على عاتق الدولة ، وبمجرد ثبوت انتهاك أى من هذه الكيانات الخاصة ، لقاعدة قانونية دولية ، ودون اشتراط توافر الخطأ في جانب الدولة ذاتها (١) . فالمسئولية لدى تيكلاف ، هي مسئولية مطلقة ، مرجعها ما للدول من ولاية على الكيانات الخاصة .

وعلى ذلك ، فالفقه الدولي الحديث ، يكاد يتفق على أن الدول تعد مسئولة عن النتائج الضارة ، للأنشطة الخاصة الخاضعة لولايتها ، أو التى تقع تحت سيطرتها الفعلية ، وإن اختلف هذا الفقه حول تأسيس مسئولية الدولة في هذا السياق . فقد أرجعها بعض هؤلاء الفقهاء لى انتهاك الدولة لالتزام دولي ، كان يفرض عليها ايلا ، للضاية الوجيهة في الرقابة على المشروعات التى ترخص بها ، بينما أرجعها البعض الآخر الى مسئولية المخاطر ، والتى لا تستلزم لثبات الخطأ ، أو عدم المشروعية ، في سلوك الدولة صاحبة الولاية القانونية ، أو التى لها السيطرة الفعلية على أنشطة الكيانات الخاصة .

وايا كان الأساس الذى تصقده اليه مسئولية الدولة عن أنشطة الكيانات الخاصة ، فنحن نتفق مع هذا الاتجاه الغالب في الفقه الدولي الحديث ، الذى يرى ضرورة تدعيم الدور للفعال ، لمسئولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة ، الخاضعة لولايتها أو سيطرتها الفعلية ، في ظل تزايد الأنشطة البيئية الخطرة ، التى تمارسها الكيانات الخاصة ، وتفاقم الاضرار الناجمة عنها ، وحثا للدول على فرض هيئة فعالة على هذه الأنشطة ، وباعتبار أن الدولة حين تنفصل في منع حدوث الضرر للعابر للحدود ، فانها بذلك تعرض نفسها للمسئولية

Teclaff, L : International Law and the Protection of the (١)
Oceans From Pollution, in Teclaff and Utton : International
Environmental Law, Praeger Publishers, inc, New York, 1974 P. 122.

الدولية (١) . غير أننا نرى أن تظل مسؤولية الدولة في هذا المجال ، مسؤولية مطلقة ، لا مبرر معها للبحث عن الخطأ ، أو للتقريب في مسئلك الدولة ذاتها ، عما إذا كان قد وقع منها انتهاك للقانون الدولي ، وإنما يكفي ثبوت تبعية الكيان الخاص إلى الشخص الدولي ، حتى تتحقق مسؤولية هذا الشخص للدولى . وهذه التبعية ، تبعية ولائيه ، أو نابعة من سيطرة للشخص الدولي للفطية على هذه الكيانات الخاصة .

الفرع الثاني

المسؤولية الدولية

ومسؤولية الدول عن الأنشطة الخاصة

فند يبدو من دراسة الاتفاقيات التي تناولت المسؤولية المعنية عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، أو أنشطة نقل للنفط والتقريب عنه بحرا ، أن الدول حين تراصت على السماح بمزاولة هذه الأنشطة ، ونقلت عبء المسؤولية عن الأضرار التي تحدثها ، إلى عائق المشغل الخاص ، أن الدول فعلت ذلك في محاولة للتخلص من مسؤوليتها عن هذه الأضرار . غير أن واقع الأمر ، أن هذه الاتفاقيات لم تتناول الا مسؤولية المشغل الخاص فقط ، كى تضمن الدول لنفسها ، أن يشير هؤلاء المشغلون الخاصون ، بمسؤوليتهم ، لشخصية عن منع للتلوث ، باعتباره للهدف الأساسى لحماية البيئة ، وذلك على الرغم من أنه في بعض الاتفاقيات (٢) ، ظلت الدول هى الضامنة لوفاء المشغل الخاص بالتزاماته نحو اصلاح الضرر . وهو ما قد يتعذر على المشغل لتخلص ، أن يفى به بالكامل .

Dupuy and Smets : Compensation for Damage Due to (١)
Transfrontier Pollution, in Compensation For Pollution Damage,
O.E.C.D., Paris, 1981, P. 201.

(٢) اتفاقية نيينا الخاصة بالمسؤولية المعنية عن اضرار الطاقة النووية ،
١٩٦٠ ، مرجع سابق ، المادة ١٨ ، والاتفاقية المنطقة بمسؤولية مشغلى السفن
النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق ، م ١٥ .

هذا ، إضافة الى أن ليا من هذه الاتفاقيات ، وإن نصت على مسؤولية المشغل الخاص ، فهي - في نفس الوقت - لم تشر صراحة الى اعفاء الدولة من مسؤوليتها الدولية (١) . بل أن اتفاقية نيينا الخاصة بالمسؤولية المدنية عن اضرار الطاقة النووية (٢) ، تضمنت في مادتها الثامنة عشرة (٣) ، نصا صريحا ، يتيح للفرصة لتسوء مسؤولية الدولة ذاتها عن الاضرار للنسوية طبقا للقواعد العامة في القانون الدولي .

ولذلك ، فنحن نختلف مع الفقيه « باربوزا » ، في أنه يقصر تحقق مسؤولية دولة الولاية أو الاشراف ، على الأحوال التي لا يوجد فيها نظام متفق عليه ، لاسناد المسؤولية الى المشغلين الخاصين ، إذ يعتقد أن إلغاء عبء المسؤولية على عاتق هؤلاء المشغلين ، يحول دون مسؤولية الدولة ذاتها ، عن الاضرار التي تسببها هذه الأنشطة الخاصة . بينما يرى « باربوزا » ، أنه في غيبة هذه الاتفاقيات ، فإن مسؤولية الدولة تنشأ من أنها منوطة بإداء الالتزامات الدولية ، والمتعلقة بمنع وتقليل النتائج الضارة لهذه الأنشطة الخاصة ، على أساس أن الدولة تتمتع بالولاية على إقليمها ، وعلى كافة الأنشطة التي تتم في نطاق ولايتها وسيطرتها الفعلية (٤) . لكننا ما زلنا نرى ، أن مسؤولية الدولة يجب أن تظل هي حجر الزاوية في القانون الدولي للبيئة ، وسواء في وجود نظم اتفاقية للمسؤولية المدنية ، للمشغلين الخاصين ، أو في غيبة مثل هذه النظم .

ولكن ، ومع النمو المتزايد في لبرام لاتفاقيات دولية بشأن المسؤولية

Handl, G. Liability for Environmental Damage, Op. Cit., (١)
P. 530.

(٢) اتفاقية نيينا للمسؤولية المدنية عن اضرار الطاقة النووية ،

١٩٦٣ ، مرجع سابق .

(٣) المرجع ذاته ، المادة الثامنة عشرة ، وقد جرى نصها كما يلي .

« لا يجوز تفسير هذه الاتفاقية ، على أنها تؤثر على ما قد يترتب من حقوق لأحد من الاطراف المتعاقدة ، بموجب القواعد العامة للقانون الدولي العام ، فيما يتعلق بالاضرار النووية » .

Barboza, First Report, 1986, Op. Cit., P. 5.

(٤)

(م ٣٢ - البيئة البحرية)

الدنية ، واعتراف هذه الاتفاقيات ، بمسؤولية الدول عن الأنشطة الخاصة ، فان هذه المسؤولية تنقل مسؤولية ثانوية ، او احتياطية ، لالتحقيق عملا ، الا اذا أخفق المشغل الخاص في اداء التزاماته ، التي تفرضها هذه الاتفاقيات . كما ان اعمال مسؤولية الدولة في هذا السياق ، لا يمكن ان يتم الا على المستوى الدولي ، اى فيما بين الدولة التي يتبعها المضرور ، والدولة التي لها الاشراف ، والولاية على النشاط الخاص . فضلا عن أنه ليس للمضرور ان يفتضى حقوقه ، الا عبر مظلة الحماية الدبلوماسية ، التي تتيحها له دولته .

ولذلك ، يسود في الفقه الدولي الحديث ، اتجاه متنام يحاول إبراز مسؤولية الدولة عن ضمان الا تتسبب الأنشطة التي تجرى في إقليمها ، او تحت رقابتها ، في احداث اضرار عبر الحدود الوطنية ، وان تنهض الدول بمسئوليتها عن منع ، وتقليل ، وجبر للضرر العابر للحدود (١) ، ومؤدى هذا الاتجاه للفقه الحديث ، ان تصبح مسؤولية الدولة عن الأنشطة الحكومية ، وغير الحكومية ، التي تجرى في نطاق ولايتها ، او تحت رقابتها ، هي المسؤولية الأساسية ، على ان تترك مسؤولية المشغل الخاص ، ليكون لها دورا احتياطيا ، يمارس في المجال الداخلي ، فيما بين دولة الاشراف والولاية ، وبين المشغلين الخاصين الخاضعين لهذه الدولة (٢) .

لكنه - وفي واقع الأمر - فان مسؤولية المشغل الخاص ، ظلت هي المسؤولية الأساسية عن نتائج الأنشطة الخطرة . ولهذا ، تدفعنا الاعتبارات

(١) انظر اعمال لجنة القانون الدولي ، وتقارير المبررين الخاصين ، في موضوع المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة غير محظورة دوليا ، وكذلك انظر المخص التخطيطي للجنة للقانون الدولي حول هذا الموضوع ، مرجع سابقة .

Hans Blix :

(٢)

تتبعه على المناقشات التي جرت في ندوة لاحادى حصول الالتزامات ومسؤولية الدول المنطقة بحماية البيئة في القانون الدولي العام . انظر :

The Protection of the Environment and International Law. Colloquium 1973, (14-16. VIII), ed. by Kiss, A. Ch, Sijthoff, Leiden, 1975. P. 507.

اللمحة لحماية البيئة ، التي تؤكد للدول الأساس لمسئولية الدول ، عن أنشطة السفين الخاصين للخاصين لها ، وذلك من أجل الاستفادة من القدرات غير المحدودة للدول ، في منع الضرر العابر للحدود ، ومعالجته ، وتمويضه . وكذلك من أجل أن تمارس الدول قدرا اكبر ، من الرقابة للفعالة على أنشطة الكيانات الخاصة ، وفي حدود ولايتها أو سيطرتها الفعلية على هذه الأنشطة .

لذلك ، فقد كان جديرا بالاتفاقيات الخاصة بالمسئولية الخفية للسفين الخاصين الخاصين أن تنص على مسئولية دولة الاشراف ، وللولاية ، عن ضمان تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقيات ، وذلك أسوة بما جرت عليه اتفاقية مسئولية مشطى السفين النووية (١) ، وهي مسئولية تتقرر لضحية الضرر ، في مواجهة دولة الاشراف وللولاية ذاتها . وإن كانت بعض الاتفاقيات الدولية ، قد اقربت بمسئولية الدول عن الأنشطة التي تمارس في نطاقها التعليمي ، دون النظر الى المشغل ذاته ، وسواء لكان هذا المشغل حكوميا ، أو خاصا . ولكن ظلت هذه الاتفاقيات مقتصرة على تحديد مسئولية الدولة في نطاق إقليمها ، ودون أن تمتد مسئوليتها الى ماتحتة للكيانات الخاضعة لولايتها ، أو لسيطرتها الفعلية ، في خارج النطاق التعليمي .

وقد كان لاعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية (٢) ، الفضل في ابراز مسئولية الدولة ، عن منع الحاق الضرر بغيرها من أشخاص القانون الدولي ، وسواء جرت الأنشطة الضارة داخل نطاق إقليم الدولة ، أو خارج هذا النطاق . أو كانت هذه الأنشطة تجري بمعرفة كيانات حكومية ، أو كيانات خاصة .

وكذلك ، فمن المعاهدات الدولية التي تؤكد مسئولية الدول عن الأنشطة التي تجري في نطاق ولايتها ، أو تحت سيطرتها الفعلية ، تشير الى المعاهدات التالية ..

-
- (١) اتفاقية مسئولية مشطى السفين النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق .
(٢) اعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، استوكهلم ، ١٩٧٢ ، المصدر رقم ٢٢ ، مرجع سابق .

١ - الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية (١) :

رغم أن هذه الاتفاقية تلتزم المسؤولية أساساً ، على عاتق المشغل الخاص ، في إطار المسؤولية المدنية ، إلا أنها أقرت - في نفس الوقت - بمسؤولية للدولة عن أنشطة مشغلي السفن النووية ، وسواء أكان هذا المشغل حكومياً أو خاصاً ، فالقمت الاتفاقية ببعض المسؤوليات على عاتق دولة علم السفينة ، ومن هذه المسؤوليات ، أن تكفل دولة العلم سداد المطالبات بتعويض الأضرار النووية الناجمة ضد المشغل ، أو أن تغطي دولة العلم ، عجز المشغل الخاص عن الوفاء بحد التعويض المقرر بمقتضى مواد هذه الاتفاقية (٢) .

كذلك ، فإذا كانت الاتفاقية قد فرضت التزاماً على دولة علم السفينة ، بأن تحول دون تشغيل أية سفينة تحمل علم الدولة ، دون ترخيص (٣) ، فإن الاتفاقية عادت فألقت بالمسؤولية على عاتق الدولة ذاتها ، لذا ما تبين تشغيل سفينة تحمل علم الدولة ، دون ترخيص ، وحصلت الدولة مسؤولية تعويض ضحايا الحادث النووي ، إذ تعد دولة العلم في هذه الحالة بمثابة الدولة المختصة (٤) .

٢ - اتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن أضرار الطاقة النووية (٥) :

تتعلق هذه الاتفاقية أيضاً بالمسؤولية المدنية للمشغل الخاص ، غير أنها أبرزت مسؤولية الدولة التي توجد بها المنشآت ، وذلك لضمان أداء المشغل لما يحكم به عليه من تعويضات . فتكون الدولة ملزمة بتقديم الاعتمادات الضرورية ، في حالة ما إذا كانت الضمانات المالية التي احتفظ بها المشغل ، لا تكفي لدفع هذه التعويضات ، وعلى ألا تتجاوز مسؤولية الدولة ، حد التعويض المنصوص

-
- (١) الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق .
 - (٢) المرجع السابق ، للمادة الثالثة .
 - (٣) المرجع السابق ، المادة ١/١٥ .
 - (٤) المرجع السابق ، للمادة ٣/١٥ .
 - (٥) اتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن أضرار الطاقة النووية ، ١٩٦٣ ، مرجع سابق .

عليه ، في المادة الخامسة من الاتفاقية (١) .

وإذا كانت هاتين الاتفاقيتين تتناولان مسئولية احتياطية للدول ، لضمان
إلواء بمسئولية المشغل الخاص ، فقد اوضحت اتفاقيات أخرى - وبجلاء -
مسئولية للدولة التي ينشأ في اقليمها ، أو تحت رقابتها ، النشاط الخطر ،
وبصرف النظر عن صفة المشغل ذاته ، حكوميا كان أو خاصا . ومن هذه
الاتفاقيات ..

- اتفاقية المسئولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام
الفضائية (٧) :

فهذه الاتفاقية تفرض مسئولية مطلقة عن الأضرار ، التي تحدثها
الأجسام الفضائية على سطح الأرض ، أو للطائرات أثناء تطبيقها (٣) ، وتلقى
الاتفاقية بهذه المسئولية على عاتق للدولة المعلقة Launching State ، وهي
التي عرفتھا الاتفاقية بأنها « الدولة التي من اقليمها ، أو بتسهيلات منها
أطلق الجسم الفضائي » (٤) . ولا تفرق الاتفاقية بين ما إذا كان من أطلق
الجسم للفضائي ، كيانا حكوميا أم خاصا ، ومن للواضح أن مسئولية الدولة
هنا نبتت من ولايتها ، ورقابتها على لتعليمها .

- إعلان الجابري، التي تحكم قاع البحار والمحيطات ويلحق تربيتها فيها
وراء حدود الولاية الوطنية (٥) :

ورغم أن هذا الاعلان لايمد بميثابة اتفاقية دولية ، فإنه يشكل أهمية
خاصة ، باعتباره من أقدم الوثائق الرسمية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم

(١) المرجع السابق ، المادة ١/٧ .

(٢) اتفاقية المسئولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام
الفضائية ، ١٩٧٢ ، مرجع سابق .

(٣) المرجع السابق ، المادة ١/١ .

(٤) المرجع السابق ، المادة ٣/١ .

(٥) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (XXV « 2749) منشور في :

IL.M. Vol 10, 1971, P. 220.

المتحدة ، لتوجيه اللجنة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وقد نصت المادة الرابعة عشرة من هذا الإعلان ، على مسؤولية الدول صراحة ، عن الأنشطة الخاصة بالخاضعة لولايتها فنص على انه : « على كل دولة مسؤولية ضمان ان الأنشطة التي تجرى في المنطقة ، بما في ذلك ما يتعلق بمصادرهما ، سوف تنفذ وفق النظام الدولي القائم . سواء بوسرث هذه الأنشطة عن طريق الوكالات الحكومية ، أو الكيانات غير الحكومية أو الأشخاص الخاضعين لولايتها ، أو العاملين نيابة عنها . . . والضرر الحادث عن هذه الأنشطة سوف يستتبع المسؤولية » (١) .

- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن . .

أخذت هذه الاتفاقية أيضا ، بفكرة الإشراف والرقابة ، إذ انها تسرى على السفن التي تعمل تحت سلطان إحدى دول الاتفاقية . . وان لم تكن هذه السفن تحمل علم إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية (٢) .

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . .

في الدورات المتعاقبة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، التي مهدت لمعد هذه الاتفاقية ، تقدمت الدول الأطراف بمقترحات عديدة ، لصياغة قواعد المسؤولية الدولية عن مخالفة احكام الالتزامات المتوقعة بحماية البيئة البحرية . وقد انطوى بعض هذه الاقتراحات ، على النص على تحمل الدول مسؤولية الأضرار التي تحدثها أنشطة للكيانات الخاصة ، الخاضعة لولايتها ، أو تحت رقابتها الفعلية . ويحضرنا في هذا السياق ، الاقتراح الذي تقدمت به كينيا ، والذي استهدف تحمل الدول لتبعة المسؤولية الدولية ، عن كافة أضرار التلوث الناجمة عن نشاطها ، أو عن أنشطة الأشخاص الخاضعين لها ، وفقا لمبادئ القانون الدولي (٣) ، وقد لاقى هذا الاقتراح معارضة من الدول الأطراف في المؤتمر (٤) .

-
- (١) المرجع السابق . المادة الرابعة عشرة . . .
(٢) الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ، لندن ، ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، المادة ١/٣ ب .
(٣) United Nations official reports, A/CON. 62/G. 3/L.2
(٤) «أفريس الشحاك ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

وعلى الرغم من هذه المعارضة ، فقد جرت صياغة بعض مواد الاتفاقية ، على النص - صريحة أو ضمنية - على مسئولية الدول عن الأنشطة التي تجرى في نطاق ولايتها ، أو تحت رقابتها ، وسواء كانت هذه الأنشطة لكيانات خاصة ، أو أجهزة حكومية ، ففي المادة ١٣٩ ، المتعلقة بالالتزام بضمان الامتثال لهذه الاتفاقية والمسئولية عن الأضرار ، جرى النص على أن « تكون الدولة ملزمة بضمان أن تجرى الأنشطة في المنطقة وفقا لهذا الجزء » ، سواء قامت بها دول أطراف أو مؤسسات حكومية أو اشخاص طبيعيون أو اعتباريون يحملون جنسيات دول أطراف أو يكون لها أو لرعاياها سيطرة فعلية عليهم » .

كذلك في المادة ٢٦٣ من الجزء الثالث عشر ، والمتعلقة بالمسئولية في مجال البحث العلمي البحري ، نصت المادة في فقرتها الأولى على أن « تكون الدول والمنظمات الدولية المختصة مسئولة عن ضمان اجراء للبحث العلمي البحري ، سواء أجرى من قبلها هي ، أو نيابة عنها ، وفقا لهذا الجزء من الاتفاقية ، كما أضافت هذه المادة في فقرتها الثانية حكما آخر صريحا يتعلق بأنشطة الكيانات الخاصة في مجال البحث العلمي البحري فنصت على أن « تكون الدول والمنظمات الدولية المختصة مسئولة عما تتخذ من تدابير ، خرقا لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالبحث العلمي البحري ، الذي تجريه دول أخرى ، أو اشخاصها الطبيعيون ، أو الاعتباريون ، أو الذي تجريه منظمات دولية مختصة ، وتقدم تعويضا عن الأضرار الناجمة عن تلك التدابير » . وعلى هذا ، فالمادة ١٣٩ ، تشير الى مسئولية الدول عن ضمان امتثال أنشطة الكيانات الخاصة والكيانات الحكومية ، لأحكام الاتفاقية ، كما تشير المادة ٢٦٣ ، الى مسئولية الدول ، وكذلك المنظمات الدولية ، عن أنشطة الكيانات الخاصة التي تجرى في مجال البحث العلمي .

وكذلك ، فالمادة ٩٤ من الاتفاقية ، تمنح الدول حق ممارسة الولاية ، والرقابة للقطعة ، في الشؤون الادارية والتقنية والاجتماعية ، على السفن التي ترفع علمها ، والدول تضطلع بهذه الولاية وتمارسها - وفق قانونها - الداخلي - على كل سفينة ترفع علمها ، كما تمارسها على رباتها ، وضباطها ، وأفراد طاقمها - لذلك فمن واجب دولة العلم أن تتخذ ما يلزم من تدابير السلامة

بالنسبة للسفن التي ترفع علمها ، وذلك لتأمين السلامة في البحار ، من حيث بناء السفن ، ومعدلتها وصلاحياتها للابحار وتكوين الطاقم وصلاحيته وما إلى ذلك من الواجبات التي تؤكد الولاية والرقابة الفعلية لدولة العلم على السفن .

وفي ضوء هذه المادة ، وما تنص به المادة ٢١٧ من الاتفاقية ، بشأن التنفيذ من قبل دولة العلم ، يمكن تقرير المسؤولية المباشرة لدولة العلم ، عن الأضرار التي تحدثها السفن في البيئة البحرية . فالمادة ٢١٧ تنص على أن « تضمن الدول امتثال السفن للرافعة لعلمها أو المسجلة فيها للقواعد والمعايير الدولية المنطبقة والموضوعة عن طريق منظمة دولية مختصة ، أو مؤتمر دبلوماسي عام ، ولقوانينها وانظمتها المعتمدة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل منع تلوث البيئة البحرية من السفن ، وتخفذه والسيطرة عليه » . (١) .

فيمقتضى هذه المواد ، تلقي على دولة العلم مسؤولية مباشرة ، عن المساس بالبيئة البحرية الذي تحدثه السفن ، حتى ولو كانت السفن مملوكة لكيانات خاصة خاضعة لهذه الدولة التي ترفع علمها . على أن مسؤولية الدولة في هذا الصدد لا تلقي على دولة العلم في كافة الأحوال ، إلا إذا ثبت أن هذه الدولة تتعاضد على السفن ولاية ورقابة فعلية ، وقت وقوع الحادث للضرر ، وإلا - وكما فصلنا من قبل - تمين إجراء تحقيق وتنقص للحقائق لتحديد الدولة التي لها السيطرة الفعلية على السفينة وقت وقوع الحادث (٢) .

- أما المادة ٢٣٥ من نفس الاتفاقية ، وهي الخاصة بالمسؤولية فيما يتعلق بأحكام الجزء الثاني عشر من الاتفاقية ، المعنى بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، فإنها تورد حكما ، قد يوحي بأن الاتفاقية لا تقر بمسؤولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة الخاضعة لها ، فبالرغم من أن الفقرة الأولى من هذه المادة تحمل الدول مسؤولية الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، وأن تكون مسؤوليتها مقرررة بمقتضى قواعد القانون الدولي . فإن الفقرة الثانية ، والتي تناولت المسؤولية عن الضرر

(١) المادة ٢١٧/١ من اتفاقية قانون البحار ، مرجع سابق .

(٢) راجع ما سبق ، ص ٤٨٧ وما بعدها .

الناجم عن تلوث البيئة البحرية الذي يسببه الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الخاصون لولايتها ، تضمنت بأن تكفل الدول أن يكون الرجوع الى القضاء متاحا وفقا لنظامها القانونية ، لكي يمكن الحصول السريع على تعويض كاف ، او على ترضية أخرى ، فيما يتعلق بهذا الضرر . وبذلك فان الاتفاقية ، وبمقتضى هذه المادة ، احوالت الى القانون الوطني للدولة التي لها الولاية والرقابة على الأشخاص مسببي الضرر ، حيث يصبح تطبيق القانون الدولي على مثل هذه الأضرار ، متوقفا على ما يتيح القانون الداخلي لدولة الولاية من اعمال للقواعد القانونية الدولية .

ولكننا نعتقد أن المادة ٢٣٥/٢ ، وإن اتاحت للمضروب اللجوء الى القضاء المحلي ، لاقتضاء التعويض عما اصابه من ضرر ، من جراء الأنشطة الماسة بسلامة البيئة التي يباشرها كيانات خاصة ، فان للصياغة الفضفاضة للفقرة الأولى من هذه المادة أيضا ، مازالت تترك الباب مفتوحا لتحصيل للدولة بالمسؤولية الدولية ، عن أنشطة الكيانات الخاصة ، ووفق ماتقتضى به قواعد للقانون الدولي ، وهو ما لم تنفيه صياغة الفقرة الثانية من هذه المادة .

القصر الثالث

مسؤولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة في احكام القضاء الدولي والممارسات الدولية

كان القضاء الدولي - كمادته - سباقا الى إبراز مسؤولية الدولة عن أنشطة الكيانات الخاصة ، فاستهل مسيرته في هذا المضمار ، بتقرير مسؤولية الدول عما يجري في نطاق إقليمها ، من أنشطة خاصة تلحق الضرر بالدول الأخرى ، او بمواطنيها المقيمين في الدولة صاحبة الإقليم ، ثم تناول القضاء الدولي بعد ذلك ، مسؤولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة ، التي تحدثت اضرازا عابرة للحدود الوطنية . وقد ولكب هذه المسيرة ، ما جرت عليه ممارسات الدول ، من خلال المطالبات المتبادلة بينها ، والمنطقة بالأضرار التي تحدثها هذه الأنشطة الخاصة . وقد كان من شأن هذه الممارسات ، ان اتجهت جميعها الى تقرير مسؤولية دولة الولاية ، أو الإشراف ، عن الأضرار التي ينجمها هذا النشاط الخاص ، عبر الحدود الدولية .

وقد كان لحكم القاضى ماكس هوير فى قضية جزيرة بالماس (١) ، ثم لفتوى محكمة العدل الدولية فى مسألة ناميبيا (٢) ، الأثر الأكبر فى توطيد دعائم هذا المبدأ القانونى ، الذى يقرر مسئولية دولة الإشراف على الإقليم ، من منظور الجانب الإيجابى لفكرة السيادة الإقليمية ، وأن تميزت فتوى محكمة العدل الدولية فى مسألة ناميبيا ، بالاعتماد على ما للدول من رقابة على الإقليم الخاصة لها ، والتى تفوق فى مداها فكرة السيادة التى تنحصر فى النطاق الإقليمي للدولة (٣) .

كذلك ، فمن أحكام لقضاء الدولى ، التى حملت للدولة المسئولية عن النتائج للضارة للأنشطة التى تجرى فى نطاق إقليمها ، وتلحق الضرر بالغير ، كان حكم محكمة العدل الدولية فى قضية مضيق كورفو . لقد قضت المحكمة بمسئولية البانيا عن الأضرار التى لحقت بالتيافلة البحرية البريطانية ، ومن منطلق سيادة البانيا ، وسيطرتها المالية ، على المنطقة محل الحادث ، وبصرف النظر عما إذا كانت البانيا تطعم ، أو لاتطعم ، بشخصية وضمن الألفام . وأرست المحكمة فى هذا الحكم القاعدة الشهيرة ، التى تؤكد مسئولية الدولة عن الأنشطة للضارة التى تؤثر فى الدول الأخرى خارج حدود الولاية الوطنية . فنصر الحكم على أنه « يقع على كل دولة التزام يقضى بالآ تاذن ، بطمها ، باستخدام إقليمها ، للقيام بأعمال تتعارض وحقوق الدول الأخرى » (٤) ، كما أن هذه المحكمة ، واعتمادا على ما للحكومة الألبانية من ولاية على المضيق ، وبعد أن تبين لها أن البانيا لم تبذل أية محاولة لتجنب هذه الكارثة ، قررت أن البانيا « مسئولة بموجب القانون الدولى عن الانفجارات وعن الضرر والخسائر فى الأرواح » (٥) .

- كذلك فى قضية مسبك تريل ، كانت المحكمة قد صناعت المبدأ

(١) راجع ، ما سبق ، ص ٤٥٩ .

(٢) راجع نص هذا الحكم ، فيما سبق ، ص ٤٦٠ .

(٣) راجع ما سبق ، ص ٤٥٨ وما بعدها .

(٤) I.C.J. Reports, 1949, P. 22.

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٦ .

ذاته الذى اعتمدته محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو ، حيث قضت محكمة التحكيم في قضية « مسبك تريل » بمسئولية الحكومة الكندية عن الأضرار التى أحدثها المسبك ، في الأرضى ، والممتلكات الامريكية ، وقضت بأنّه « ليس لأى دولة الحق في أن تستخدم ، أو أن تسمح باستخدام اقليمها بطريقة تسبب اضرارا ٠٠٠ لأرضى دولة أخرى ، أو داخلها ، أو للممتلكات » ، أو الأشخاص ، في تلك الأرضى » (١) وهذه القاعدة بهذه الصياغة ، لا نفرق بين الأنشطة الحكومية وأنشطة الكيانات الخاصة .

وليسا ، وفي اعتراف بمسئولية دولة العلم عن الأضرار التى تحدثها السفن الخاصة ، في البيئة البحرية للدول الأخرى ، تمتعت الحكومة الليبيرية [دولة علم السفينة جوليانا] (٢) ، مائتى مليون بين يابانى ، للصيادين اليابانيين المضارين من التلوث ، الذى نجم عن انشطار هذه الناقطة على الشواطىء اليابانية . فكان هذا التصرف من جانب الحكومة الليبيرية ، اعترافا منها بمسئوليتها عن أنشطة الكيانات الخاصة التابعة لها ، وذلك رغم عدم الادعاء بثبوت الخطأ في جارتها .

وكذلك في حادث تسرب النفط من الناقطة « وورلد بوند » بمنطقة شيرى بويونت (٣) ، فقد تقدمت للحكومة الكندية الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية مباشرة ، تطالب بأن تعوضها الحكومة الامريكية ، عما لحق بكندا من أضرار التلوث ، بسبب هذا الحادث ، وذلك على اعتبار أن هذا التلوث قد نتبعث من المياه الاقليمية الامريكية تجاه المياه الاقليمية الكندية . وقد استندت كندا في هذه المطالبة ، الى الجدا القانونى الذى أرسته محكمة التحكيم في قضية مسبك تريل .

U.N.R.I.A.A. Vol. 3, P 1956

(١)

(٢) الأمم المتحدة ، الدراسة التى أجرتها الأمانة العامة بشأن ممارسات الدول المتطوعة بالمسئولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن افعال لا يحظرها القانون الدولى ، ١٩٨٥ . مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

وهذا للتكرار من الأحكام القضائية الدولية ، والممارسات الدولية ، التي
تعتمد مبدأ مسؤولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة ، يدلل على استقرار
هذا المبدأ كمادة معترف بها دوليا ، وإن كان الخلاف الفقهي الذي دار حول
هذا المبدأ ، يتناول فقط أساس هذه المسؤولية ، وهو أمر يجب أن يتوقف على
طبيعة الضرر الحادث ، والنشاط المسبب له .



الفصل الثالث

العواقب القانونية للمسئولية الدولية

عن المساس بسلامة البيئة البحرية بالنشطة غير محظورة دوليا

من المبادئ التي استقرت في جميع النظم القانونية ، ان عواقب العلاقات التي ينظمها القانون ، لابد وان تتأثر بذلك المفهوم الذي يحسده القانون لهذه العلاقة . ووفقا لهذا المبدأ ، فان العواقب ، أو الآثار القانونية للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، الذي تحثه الأنشطة غير المحظورة دوليا ، تتأثر بذلك المفهوم الذي سبق ان ايدينا تفضيلنا اياه (١) ، والذي يتسم بطابع وقائي ، يستهدف منع الضرر البيئي العابر للحدود . فالمسئولية الدولية عن نتائج الأنشطة غير المحظورة دوليا ، لم تعد تنطبق بمجرد التعويض عن اضرار وقعت ، ولكنها أصبحت تحث - في المقام الأول - اضطلاع الدول بواجباتها ، التي يفرضها عليها القانون الدولي ، والتي تتمثل في مجموعة من الالتزامات الأولية ، التي تستهدف حماية البيئة من اضرار أنشطة ، سبق لهذه الدول ان اقرت بمشروعيتها .

واضطلاع الدول بواجباتها التي ألزمها بها القانون ، يعد هنا مسألة مبدئية ، تنظمها قواعد أولية ، ليست ثانوية كالتي في النمط التقليدي للمسئولية الدولية . كما ان منشأ المسئولية هنا ، هو الخطر الذي تتسم به هذه الأنشطة ، والذي ينبثق عن احتمالات وقوع اضرار جسيمة من جراء ممارسة هذه الأنشطة . وهنا ينشأ على عاتق الشخص الدولي المسئول ، التزاما أوليا ، بمنع وقوع الضرر العابر للحدود ، أو على الأقل التخفيف من حدة الى أقصى حد ممكن .

وكذلك ، فهذه المسؤولية - وفي إطار قواعدا الأولية - تلقى ايضاً على عاتق للشخص الدولي المسئول ، التزاما باصلاح الضرر ، الذى قد يترتب على مباشرة هذه الأنشطة ، رغم مايكون قد بذل من محاولات لمنع هذا الضرر . وهذا الالتزام ، هو التزام اولى ، مرتبط بسماع الدولة بمباشرة النشاط للخطر ، كما انه للقيام يستند الى مسؤولية مطلقة ، لايتمتع للدولة المسؤولة ، امكانية التخلص من الوفاء به ، بالادعاء بانها بذلت ما في وسعها لدرء وقوع هذا الضرر . ومن ثم ، يصبح للشخص الدولي المسئول ، ملتزم تلقائيا باصلاح للضرر . كما ان عدم الوفاء بهذا الالتزام ، يعد فعلا غير مشروع دوليا ، ويستوجب مسؤولية هذا الشخص الدولي .

اخذ بالمواقف القانونية للمسؤولية الدولية ، عن الأنشطة الخطرة الماسة بسلامة البيئة - وكما تبيننا من قبل - لارتبط بوقوع الضرر ، بقدر مايرتبط بالخطر ذاته . فالخطر يولد التزاما بوضع وقوع للضرر ، او على الأقل ، للتخفيف من حخته الى ادى قدر ممكن ، اما للضرر فينشئ ، للقيام باصلاح الضرر ، وذلك بازالة آثاره عينا ، او تعويضه نقدا . وهذه المواقف القانونية ، تعد من قبيل الالتزامات الأولية ، التي تنشأ على عاتق الشخص الدولي ، فور نشوء النشاط للخطر في نطاق ولاية هذا الشخص ، او رقابته القطعية .

ولكن ، قد يبدو للبعض ان ماقدننا له فيما سبق - يختلف عن القواعد المستقرة في الاتفاقيات الدولية ، التي تنظم قواعد المسؤولية عن نتائج الأنشطة الخطرة والتي عرضنا لها فيما سبق (١) ، والتي اتخذت من التعويض الفقدى ، الاثر الوحيد للمسؤولية عن اضرار الأنشطة للخطرة . الا ان هذه الاتفاقيات جميعها جرت في إطار قواعد للمسؤولية المدنية ، واحالت المسؤولية على عاتق المشغل الخاص للنشاط للخطر . بينما نحن في هذا السياق ، نتناول المواقف القانونية للمسؤولية الدولية للقضاء على عاتق اشخاص القانون الدولي . الامر الذى تناولت بعض جوانبه ايضا ، تقارير مقرر لجنة القانون الدولي ، والتي شملت عرضا لبعض المحاولات ، لصياغة مجموعة من الوجيهات الدولية التي

(١) راجع ما سبق ، ص ٣٦٥ وما بعدها .

تتكرَّب على نشوء المسؤولية الدولية عن نتائج الأنشطة غير المحظورة دوليا ، وتقدَّر هذه اللوجيات حول منع ، وتقليل ، وجبر الأضرار العابرة للحدود .

وفي عرضنا لمواقف للمسؤولية الدولية في هذا المجال ، سوف نستعرض بما انتهت إليه أعمال هذه اللجنة ، رغم أن مشروعها لم يزال موضع نقاش فيها ، وفي الفقه القانوني الدولي . كما سوف نستعرض أيضا ، بمواقف المسؤولية الدولية ، فيما عرضنا له من اتفاقيات وممارسات دولية .

وعلى ذلك ، ستجرى دراستنا للمواقف القانونية للمسؤولية ، عن الأنشطة غير المحظورة دوليا ، في إطارين :

أولهما : يتعلق بالالتزامات التي تنشأ عن الخطر ، وقبل وقوع الضرر ، وهي الالتزام العام بالوقاية من الخطر الماس بسلامة البيئة البحرية ، وما ينطوي عليه من التزامات وواجبات دولية تستهدف منع الضرر ، وتقليله .
والثاني : يتناول الالتزامات التي تنشأ عن وقوع الضرر ، وهي للالتزامات تتعلق بإصلاحه .

الباحث الأول

الالتزام العام بالوقاية من الخطر الماس بسلامة البيئة البحرية

الالتزام العام بالوقاية ، هو الالتزام الأساسي لحماية البيئة الانسانية من المساس بها ، فهو للالتزام يقع على عاتق للشخص الدولي ، الذي يفرض في نطاق ولايته ، أو تحت رقابته الفعلية ، نشاطا يتسم بالمحورة ، التي تنبئ بوقوع ضرر جسيم عابر للحدود ، ويتقضى هذا الالتزام ، أن يتخذ هذا للشخص الدولي كافة التدابير الملائمة ، للحيلولة دون حدوث الضرر البيئي العابرة للحدود ، الذي ينجم عنه النشاط الخطر ، أو التخفيف من هذا للضرر إلى أدنى حد ممكن (١) .

ويعد هذا الالتزام للخدمة الرئيسية للسياسة البيئية ، فالبيئة الانسانية يجب أن تظل بمنأى عن المساس بها ، ولا يقبل إتاحة الفرصة لحدوث الضرر بها على أمل تحريض الشخص للدولى الضرر أو مصلحته .

وينطوى الالتزام للعالم بالوقاية ، على مجموعة من الالتزامات الأولية التى تستهدف فى جملتها منع وقوع الضرر للمابر للحدود ، أو تظليله ، وإن كان منع وقوع الضرر يعد هو الالتزام الأساسى المبدئى فى هذا المجال ، حتى أن الفقيه د كيس ، يذهب فى وصفه الى اعتباره أفضل سياسة بيئية (١) ، وإن كانت الوقاية من أخطار الأنشطة البيئية غير المحظورة دوليا ، لا تتوقف فقط على الالتزام بالمنع ، إذ أن للقانون الدولى ، يفرض مجموعة من الالتزامات على الدول التى ينشأ فى نطاق ولايتها ، أو تحت رقابتها ، أنشطة خطيرة ماسة بسلامة البيئة البحرية . وهذه الالتزامات تحقق لجمالاً ، حماية هذه البيئة ، ووقايتها من المساس بها ، فتفرض على هذه الدول ، أن تبادر الى اعلام الدول الأخرى ، بوجود أنشطة خطيرة ، يحتمل أن تلحق الضرر بها . وكذلك الزام الدولة المصدر بتقديم كافة المطومات المتوافرة لديها بشأن هذا النشاط للخطر ، كما يضمن على الدول المصدر أيضاً ، أن تتفاوض مع الدول المتأثرة بغية للتوصل الى وضع نظام يستهدف منع الضرر أو تظليله ، وللمعويض عن أضراره . كما يفرض القانون الدولى على الدول المصدر أيضاً ، أن تتعاون مع غيرها من الدول ، خاصة الدول المتأثرة ، أو التى من المحتمل أن تتأثر بهذه الأنشطة الخطرة ، بهدف اتخاذ الإجراءات التى تستهدف خصاية البيئة .

هذا ، ونتناول فيما يلي الآثار القانونية للمسئولية الدولية عن الاضرار التى تهدد سلامة البيئة البحرية ، بأنشطة غير محظورة دوليا ، وهى آثار تشمل الالتزام بمنع الضرر وتظليله ، وكذلك الالتزام بالاعلام ، والتفاوض ، والتعاون ، لحماية البيئة البحرية ، من المساس بها من أخطار هذه الأنشطة .

Kiss, ch., «L'Etat du Droit de L'Environnement en 1981. (١)»
Problemes et Solutions, J.D.I, No. 180, 1981, P 518

المطلب الأول

الالتزام بمنع الضرر وتقليله

عند نشوء نشاط يتسم بالخطورة ، لدخل نطاق ولاية دولة ما ، أو تحت رقابتها الفعلية ، فإنه ينشأ على الفور على عاتق هذه الدولة مسؤولية تفرض عليها التزاما اوليا ، يتعلق بمنع وقوع اضرار عاجزة للحدود ، من جراء ممارسة هذا النشاط المتسم بالخطورة ، أو التخفيف - على الأقل - من احتمالات وقوع هذا الضرر ، والا بالتخفيف من حدته .

وهذا الالتزام بالنوع Preventive obligation يمثل أحد الملامح الأساسية للقطر في منه القانون الدولي ، فهو التزام لا يتعلق بحظر ممارسة أنشطة ، أو أعمال معينة ، بسبب خطورتها على البيئة الانسانية ، بل هو التزام ينشأ من خلال اعمال لمعار تولد المصالح في المجتمع الدولي ، وهو معيار يسمح بمباشرة أنشطة تشكل تهديدا لسلامة البيئة ، وتحقق - في الوقت ذاته - نفعا كبيرا للمجتمع الدولي ، وهنا يتعين ان يفرض على الدول التي تمولس هذه الأنشطة وتستفيد من مغانمها ، ان تضطلع بمسؤولياتها العولية التي تستهدف منع وقوع ما تنذر به هذه الأنشطة للخطر ؛ من اضرار عاجزة للحدود .

ومن هنا تجد أهمية واجب المنع ، وما يؤديه من دور هام في حماية البيئة من المساس بها بفعل الأنشطة للخطر غير المحظورة نوليا ، وهو الأمر الذي تنبه له الفقيه « باكستر » ، المقرر الخاص السابق للجنة القانون الدولي ، فمنحه موقع الصدارة في تقاريره الى اللجنة ، مفضلا اياه على الواجب التقليدي ، المتمثل في تقديم تعويض عن الضرر الناتج عن مثل هذه الأنشطة (١) ،

Baxter, R., Preliminary Report on International Liability (١)
for Injurious Consequences Arising Out of Acts Not Prohibited by
International Law, Y.I.L.C., 1986, Vol. II, part one PP. 248-250

وأيضا ، التقرير الثالث ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .
(م ٣٣ - البيئة البحرية)

« فباكستر » يرى في « واجب المنع » ، أو مايسميه هو « واجب تنادى الآثار للضارة » ، أن هذا الواجب هو القوة المحركة ، لموضوع المسؤولية الدولية من النتائج الضارة ، المفاجئة عن أعمال لا يحظرها القانون الدولي ، والسدى تناقشه لجنة القانون الدولي حاليا ، كما يرى « باكستر » ، أن أعمال هذا الواجب لا يقتضى تحقق الضرر بالفعل ، وإنما هو واجب يقتضى بوجود خطر في ممارسة نشاط ما . كما يرى أيضا أن هذا الواجب ينبثق من الولاية الخاصة التى يمنحها القانون الدولي للدول ، بسبب مالها من سلطة تنظيمية أو رقابية ، على الأنشطة التى تجرى في نطاق ولايتها ، أو تحت سيطرتها (١) .

وكذلك ، أشار جانب كبير من الفقه الدولي ، الى أهمية « واجب المنع » ، اذ يؤيد الفقيه Magraw النسق الذى جرت عليه تقارير الفقيه باكستر ، للتعمة الى لجنة القانون الدولي ، فيرى Magraw ، أن « واجب المنع » ، وفق ما صاغه « باكستر » ، يدور في إطار مفاهيم التعاون ، وحسن الذية ، وحسن الجوار ، التى يناسس عليهما القانون الدولي ، كما يرى Magraw كذلك ، أن تقارير باكستر تشير الى أن واجب المنع ، يشكل التزاما مستمرا يقع على عاتق الدولة مصدر النشاط الخطر ، ويفرض عليها أن تتخذ الوسائل الممكنة لتوقى الضرر الماير للحدود ، كما أن فشل الدولة في تنفيذ « واجب المنع » ، لاينشئ تجاهها مسؤولية عن فعل غير مشروع بل أنه يظل على هذه الدولة ، واجب الاستمرار في اتخاذ الاجراءات الملائمة ، لمواجهة آثار الضرر ، بغية تخفيفه الى ادى حد ممكن (٢) .

أما الفقيه « كلسن » ، فيرى أن الدولة التى ينشأ في نطاق ولايتها ، نشاط له من المخاطر العابرة للحدود ، ما تفصح عنه احتماليته أو ضخامته ، فهذه الدولة ينشأ في حقها ، واجب منع الاضرار العابرة للحدود ، التى قد تسببها ممارسة هذا النشاط (٣) . كذلك يرى « كلسن » ، أن فشل الدولة في منع الضرر العابرة

(١) باكستر، تقريره الرابع ، ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

(٢) Magraw, D.B. «Transboundary Harm» : The International

Law Commission's Study of «International Liability», A.J.I.L., April, 1986, Vol. 8, No. 2, P. 305.

Kelson, Op. Cit, P. 242

للحدود. ينشئ تجاهها مسؤولية مشددة. Strict Liability (١)

ويرى للفقهاء «باربوزا» ، أن الدولة التي ينشأ في نطاق ولايتها ، أو تحت سيطرتها نشاط ذو خطر ملموس ، تعد مسئولة عن منع آثاره الضارة العابرة للحدود ، أو عن تقليل هذه الآثار إلى أدنى حد ممكن . ويضيف «باربوزا» إلى ذلك ، أن الأساس الرئيسي لهذا الالتزام ، هو المسؤولية المشددة (٢).

وإذا كان منع وقوع الضرر بوصفه التزاما أوليا ، يجد الأثر الأساسي للمسؤولية الدولية عن الأنشطة غير المحظورة دوليا ، فإن هذا المنع ، يمكن تحقيقه أيضا ، من خلال الالتزام بالورد في مشروع المادة الثالثة والعشرين ، من مشروع مواد مسؤولية الدول (٣) ، إذ أن مشروع هذه المادة ، ينطوي على منع وقوع حدث معين ، إلا أن المنع في الحالة الأولى ، يختلف عن الالتزام بمنع وقوع حدث معين ، فالمنع في الحالة الأخيرة ، قد يترتب عليه الإعفاء من عواقب المسؤولية ، لذا أثبتت الدولة المصدر أنها قد استخفمت ما هو متاح لديها من وسائل مقبولة للحيلولة فوق وقوع هذا الحدث ، في حين أنه في المسؤولية الدولية المترتبة على فشل الدولة في منع وقوع النتائج الضارة لأنشطة مشروعة دوليا ، يكون التعويض مستحقا دائما ، ودون النظر إلى هابطته الدولة لمنع وقوع هذا الضرر (٤) . لأن التعويض في هذه الحالة الأخيرة ، يستند إلى مسؤولية مشددة Strict Liability ، خاصة وأن هذا الالتزام بالتعويض ، إنما هو للالتزام أولى ، منصوب على في اتفاق بين الأطراف ، بينما الالتزام

(١) - المرجع ذاته - ص ٢٤٣ .

(٢) - بتقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها رقم ٢٨ ، ١٩٨٦ .

ص ١٤٩ .

(٣) - المادة ٢٣ من مشروع مواد مسؤولية الدول ، بتقرير لجنة القانون الدولي - ١٩٨٠ ، ص ٦٧ ، وقد جرى نصها كما يلي :

« إذا كانت النتيجة التي يتطلبها الالتزام دولي من دولة ما هي القيام بالوسيلة التي تختارها ، بمنع وقوع حدث معين ، لا يكون هناك انتهاك لذلك الالتزام إلا إذا لم تحقق للدولة بالتصرف الذي قامت به ، تلك النتيجة » .

Barboza, First report, 1986, Op Cit, P. 33, para 65 (٤)

بالتعويض عن انتهاك الالتزام بمنع وقوع بعض معين ، هو التزام ثانوي يخضع للقواعد العامة للمسئولية الدولية ، عن الأعمال غير المشروعة دولياً .

والواقع أن الالتزام بمنع الضرر ، يجب أن يكون القاعدة القانونية الأساسية التي يتأسس عليها القانون الدولي للبيئة ، فهي قاعدة تفرض التزاماً على الدول ، بتفادي أحداث آثار ضارة عابرة للحدود الدولية . حتى ولو لم يكن هناك نظام اتفاقي للمسئولية الدولية ، يقضى بفرض هذا الالتزام ، والذي بموجبه يتعين على كل دولة أن تقوم بوضع تنظيم ذاتي ، يشمل كافة الاحتياطات اللازمة ، لمنع وقوع الضرر البيئي للعابر للحدود ، أو تثليله إلى أقصى حد ممكن ، فهذا الالتزام بمنع الضرر يعد التزاماً أولياً يستتد - في تقديرنا - إلى مبدأ حسن الجوار - بقاعدة - استئصال جالك من الاضرار بالغير ، - تعد الركيزة الأساسية لهذا الالتزام ، لذ أن استعمال الحقوق يتلازم مع واجب قانوني يقضى بعدم الاضرار بالغير ، ومن هنا ، ينبع الواجب الأساسي الذي يقضى بحماية البيئة من الاضرار العابرة للحدود .

ولذا كان الالتزام بمنع الضرر ، يمد من الواجبات القانونية للبيئة المهة في فقه القانون الدولي المعاصر ، فان لفقه الاسلامي كان سابقاً الى تقرير مثل هذا الالتزام ، استناداً الى القاعدة الفقهية الاسلامية التي تنص : « مسبب الذرائع المؤدية الى الفساد » (١) . ووفق هذه القاعدة ، يتعين على الموثبة مصدر النشاط الخطر ، بسبب الضرر العابر للحدود ، ان يتبادر الى ليقاب هذه الأنشطة الخطرة ، التي تشكل تهديداً لسلامة البيئة ، ولو كان لهستذا النشاط من الفوائد ما يستدعي لاستمرار فيه . ذلك أن الفقه الاسلامي يعتبر بأن « دره الفساد مقدم على جلب المصلحة » (٢) . وتمبر هذه القاعدة الفقهية ، عن تطبيق لميار توازن المصالح ، الذي يجري وفقاً له السماح بمباشرة الأنشطة الخطرة ، أو الحد منها ، تبعاً لما تسفر عنه دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات ، والتي تنفض في النهاية الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع وقوع الضرر البيئي للعابر للحدود .

(١) د . ابو بكر احمد باقادر ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

وفيمما يبدو ، فإن الالتزام بمنع الضرر ، قد بدأ يستقر في قواعد القانون الدولي المعاصر ، حيث جرت المبادئ القانونية التي تشكل اللينات الأولى للقانون الدولي للبيئة على ايراد صياغات مماثلة ، تلقى على الدول ، أثناء ممارستها لحقوقها السيادية ، ولجب ضمان ألا تتسبب الأنشطة التي تجرى في إقليمها ، أو تحت رقابتها ، في إلحاق الضرر بالبيئة خارج حدود الولاية الإقليمية لهذه الدول .

وقد ورد للنص على الالتزام بالقبح في صياغة المبدأ الحادى وللمشرين من إعلان استوكهولم للبيئة الانسانية (١) ، اذ يعتقد بعض الفقه الدولي (٢) ، ان هذا المبدأ يتطوّر على التزام أولى ، يتسم بطابع المسؤولية المطلقة ، يلزم الدول بأن تضمن منع إلحاق الضرر بالبيئة في الدول الأخرى ، أو خارج حدود الولاية الوطنية ، من جراء ممارسة الأنشطة التي تجرى في نطاق ولايتها ، أو تحت رقابتها القطعية ، وسواء باشرت الدولة هذه الأنشطة بنفسها ، أو تمت ممارستها بواسطة الكيانات الخاصة للخاضعة لولاية أو رقابة هذه الدول . ولا يختلف هذا الرأي مع ما ذكرناه فيما سبق (٣) ، من اعتقادنا بأن هذا المبدأ لا يشكل حالياً ، التزاماً عاماً بحماية للبيئة البحرية ، اذ ان صياغة هذا المبدأ تعبر بوضوح عن الالتزام المستقر في القانون الدولي العرفي ، والذي يقضى بمنع إلحاق الضرر بالغير ، وهو الالتزام لا يستند - في اعتقادنا - الى المبدأ ٢١ من إعلان استوكهولم - بل يتركز على المبدأ العرفي التقييدي « استعمل مالك دون الإضرار بالغير » .

وتأكيداً على استقرار الالتزام بمنع الضرر ، في القواعد العرفية للقانون

(١) المبدأ ٢١ من إعلان الأمم المتحدة للبيئة الانسانية ، راجع ما سبق ، ص ٤٠٧ .

(٢) من هذا الفقه الدولي ، أنظر : Bilder, R., Op. Cit. PP. 221-222

Sohn, Op. Cit. P. 485.

De Aréchaga, J. International Law in the Past Third of a Century, Op. Cit. P. 272.

(٣) راجع ما سبق ، ص ١٢٨ .

الدولى ، جرى النص على صياغة مماثلة لنص المبدأ الحادى والعشرين من اعلان استوكهلم ، وذلك فى مشروعات مبادئ السلوك فى المجال البيئى ، والتي اعنت تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١) . وفى مبادئ السلوك فى ميدان البيئة لارشاد الدول الى حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التى تتقاسمها دولتان أو أكثر (٢) ، وبرت صياغة مطابقة تماما لنص المبدأ ٢١ من اعلان استوكهلم (٣) . بل ان هذه المبادئ نصت صراحة على الالتزام بمنع الضرر وتقليله الى أدنى حد ممكن . فنص على أنه : « على الدول التى تتقاسم مورد طبيعى ، أن تتجنب الى أقصى حد ممكن ، وأن تتكفل الى أدنى حد ممكن ، أية آثار بيئية ضارة ببيئة أخرى ، خارج ولايتها القضائية » من جراء استغلال مورد طبيعى مشترك » (٤) .

كذلك فان المادة السادسة عشرة ، من الدراسة المعنية بالجوانب القانونية الخاصة بالبيئة ، والمتعلقة بالتمدين والتنقيب فى المناطق البحرية ، دخلت حدود الولاية الوطنية (٥) ، أوردت نصا مطابقا لنص المبدأ الحادى والعشرين من مبادئ استوكهلم ، وفصلت فى هذه الدراسة أيضا مجموعة من التدابير التى تضمن منع وقوع الضرر المعابر للحدود ، من جراء أنشطة الحفر والتنقيب فى البيئة البحرية ، داخل حدود الولاية الوطنية (٦) .

وأيضا فان قواعد مونتريل للقانون الدولى المسارية على التلوث عبر الحدود (٧) ، نصت صراحة فى مادتها الثالثة ، على الالتزام بمنع الضرر ،

(١) راجع ما سبق ، ص ٤١٥ وما بعدها .

(٢) راجع ما سبق ، ص ٤١٧ - ٤٢١ .

(٣) مبادئ السلوك فى مجال البيئة لارشاد الدول الى حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التى تتقاسمها دولتان أو أكثر ، المبدأ الثالث ، الفقرة الأولى ، مرجع سابق .

(٤) المرجع السابق ، الفقرة الثالثة .

(٥) نتائج لدراسة المعنية بالجوانب القانونية للخاصة بالبيئة والمتعلقة بالتمدين والتنقيب فى المناطق البحرية داخل حدود الولاية الوطنية ، مرجع سابق .

(٦) المرجع السابق ، المواد من ٢٠ - ٣٣ .

(٧) حولىة لجنة القانون الدولى ، ١٩٨٣ ، المجلد الثانى ، الجزء الاول ،

مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

وتخفيفه الى اثنى حد ممكن ، فقصت بأن الدول حين تمارس انشطتها المشروعة في استخدام بيئتها عليها أن تعمل على منع التلوث عبر الحدود ، وتخفيفه ومكافحته الى حد يتسنى معه تلافي حوث أى ضرر جسيم في اقليم دولة أخرى (١) بل أنها نصت أيضا على الحد من أى تلوث جديد (٢) ، او أى تلوث قائم بالفعل (٣) .

اما مبادئ مونتريال للتوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر (٤) ، فقد اوردت صياغة مختلفة عن صياغة المبدأ ٢١ من اعلان استوكهولم ، ولكنه مستمد من روح هذا المبدأ ، فبعد ان اوصت هذه المبادئ . بالتزام عام اساسي ، يفرض على الدول حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (٥) ، طالبت الدول بالاقتساف الامراعات في البيئة البحرية من مصادر في البر ، لدخل اراضيها ، في تلوث للبيئة البحرية لدول أخرى ، او لمناطق خارج حدود ولايتها الوطنية (٦) ، بل أن هذه المبادئ ، قد نصت على صياغة واضحة للالتزام بمنع وقوع الضرر وتقليله ، فنصت على أن « على الدول فرداى او مجتمعة ، وفقا لقدراتها ، أن تتخذ كافة التدابير ، لمنع وخفض والسيطرة على التلوث من مصادر في البر » (٧) .

وكما أوضحنا فيما سبق ، فإن واجب المنع لا يتحقق من خلال قواعد لحظر السلوك في المجال البيئي ، بل انه يستند الى التزامات اولية تنطوى على اتخاذ اجراءات تحول دون وقوع الضرر او تخفف من حدته على الأمل . وهذا أيضا ما نص عليه اعلان استوكهولم للبيئة الانسانية ، إذ حث « الدول على أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لمنع تلوث البحار بالمواد التي يمكن

(١) الفقرة الاولى من المادة الثالثة ، من قواعد مونتريال ، مرجع سابق .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الثالثة ، من المرجع السابق .

(٣) الفقرة الثانية من المادة الثالثة ، من المرجع السابق .

(٤) مبادئ مونتريال للتوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر ، مرجع سابق .

(٥) المرجع السابق ، المبدأ الثاني .

(٦) المرجع السابق ، المبدأ الثالث .

(٧) المرجع السابق ، المبدأ الرابع / ١ .

أن تعرض صحة البشر للخطر ، أو أن تضر بالموارد الحية ، والأحياء البحرية ،
أو أن تضر بمرافق الاستحمام الطبيعية ، أو أن تتدخل مع الاستخدامات
المشروعة الأخرى للجبار ، (١) .

كذلك تضمنت أحكام القضاء الدولي ، عبارات تنطوي على الالتزام
بمنع وقوع للضرر العابر للحدود . ففي قضاء محكمة العدل الدولية ، في
قضية مضيق كورفو ، أرست المحكمة مبدأ عاما ، يقضي بمنع للضرر العابر
للحدود ، فقضت بأن « الدول ملتزمة بالألا تسمح ، عن علم ، باستخدام
أقليمها ، في اتيان أفعال تتناقض مع حقوق غيرها من الدول » (٢) .

وبذلك أكدت محكمة العدل الدولية على استقرار هذا المبدأ في مجال
القانون الدولي . ففي بهذا الحكم ، عاينت تقرير المبدأ الذي أرساه قضاء
التحكيم في قضية مسبك تريل ، والذي ضمنته بآته « ليس لأى دولة
الحق في استخدام إقليمها ، أو أن تسمح باستخدامه بطريقة .. ينتج
عنها خسارة على إقليم دولة أخرى ، أو إمتلكات الأشخاص الموجودين في
هذا الإقليم » (٣) .

وأخيرا ، فالالتزام بمنع الضرر ، لا يقتصر على الجبلولة دون وقوعه
من أنشطة لم يضطلع بها فحسب ، وإنما ينصب أساسا على أنشطة جارية
ممارستها بالفعل . فقد يتطلب هذا الالتزام إجراء تغييرات محددة ، أو عامة ،
في أسلوب إدارة وتشغيل هذا النشاط أو في الوسائل ، أو المواد المستخدمة
فيه ، بغية توقي حدوث الضرر ، أو تقليله . ففي اتفاقيات منع التلوث من
السفن رغم أنها تقوم عامة على قواعد للحظر ، فقد شملت بعض مواضيعها
التزامات أولية . وإن كانت لا تقطع بحظر أفعال معينة ، إلا أنها تفرض
التزامات تنطوي على بعض الإجراءات ، التي تستهدف الجبلولة دون وقوع
الضرر ، أو التقليل منه .

(١) إعلان استوكهولم للبيئة الانسانية ، مرجع سابق ، المبدأ السابع .

(٢) Barros and Johnston, Op. Cit. P. 76.

(٣) I.C.J. Reports, 1949 P. 22.

غنى اتفاقية لندن لمنع التلوث من السفن (١) ، ورد النص على بعض الالتزامات الأولية التي تسهم في سد الثغرات المحتملة في مستويات حماية البيئة البحرية ، فكان أن لازمت هذه الاتفاقية الدول الأطراف ، بأن يكون بناء وصيانة السفن ، ومرافق الحناء ، على مستوى يتيح توفير أكبر قدر من الحماية للبيئة البحرية (٢) .

كذلك تضمنت بعض مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (٣) ، بعض الالتزامات التي تؤدي الى منع وتوق الضرر البيئي وتقليله الى أدنى حد ممكن . فنصت على تدابير لمنع تلوث البيئة البحرية ، وخفضه ، والسيطرة عليه (٤) ، وفرضت على أطرافها واجب عدم نقل الضرر أو الأخطار ، أو تحويل نوع من التلوث الى نوع آخر منه (٥) ، كما طالبت الدول بأن تعمل على رصد مخاطر التلوث وأثاره (٦) ، وأن تنشر تقاريرها دورية بنتائج هذا الرصد تظن به المنظمات الدولية المختصة (٧) ، كذلك طالبت الاتفاقية الدول الأطراف بأن تجرى تقييما للآثار البيئية للمشروعات ، التي تجرى في نطاق ولايتها أو رقابتها ، والتي يتوافر للدولة بشأنها أسبابا معقولة ، للاعتقاد بأنها قد تسبب تلوثا كبيرا للبيئة البحرية (٨) . كما انطوت الاتفاقية على تنظيم تفصيلي لما يجب أن تكون عليه القواعد الدولية ، والتشريعات الوطنية ، التي تستهدف منع تلوث البيئة للبحرية ، وخفضه ، والسيطرة عليه (٩) ، ونظمت الاتفاقية أيضا كيفية تنفيذ هذه القواعد ، بما يكفل منع التلوث البحري ، من كافة مصادره (١٠) .

-
- (١) الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ، لندن ، ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، والبرتوكول الملحق بها الموقع في لندن عام ١٩٧٨ ، مرجع سابق .
- (٢) المرجع السابق ، المرفق الأول .
- (٣) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق .
- (٤) المرجع السابق ، المادتان ١٩٤ ، ١٩٦ .
- (٥) المرجع السابق ، المادة ١٩٥ .
- (٦) المرجع السابق ، المادة ٢٠٤ .
- (٧) المرجع السابق ، المادة ٢٠٥ .
- (٨) المرجع السابق ، المادة ٢٠٦ .
- (٩) المرجع السابق ، المواد ٢٠٧ - ٢١٢ .
- (١٠) المرجع السابق ، المواد ٢١٣ - ٢٢٢ .

وعلى هذا النسق ، جرت أيضا احكام للقضاء الدولي ، فاهتمت بمنع التلوث من مشروعات جارى مباشرتها بالفعل ، ففى قضية مسبك تريل (١) لم يشغل المحكمة مسألة التعويض عن الأضرار الناجمة عن تشغيل المسبك ، بقدر ما شغلها وضع نظام يودى فى المستقبل الى تجنب اى خسارة ، او ضرر ، دون المساس باستمرارية نشاط المسبك . فالزمت المحكمة بحكومة كندا ، بتشغيل المسبك ، وفق النظام الذى وضعتة المحكمة لتجنب وقوع اضرار ، كما ألزمتها ايضا - وكشرط لاستمرارية النشاط - بان تؤدى تعويضات ، عن اية خسائر ، او اضرار فعلية ، قد تقع فى المستقبل .

ولما كان الالتزام بمنع الضرر ، يعتبر الاثر الرئيسى للمسئولية الدولية عن اخطار الأنشطة غير المحظورة دوليا ، فانه يتميز عن الالتزام بوقف الفعل غير المشروع ، والذي يعد العاقبة القانونية الأساسية للمسئولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة دوليا . فالالتزام بمنع الضرر لا يستهدف - بالضرورة - وقف النشاط الضار ، وان استهدف الوقاية من نتائج الضارة ، وتقليلها الى احدى حد ممكن . فتتفق اللفظ عرضا ، اثر حوادث الناقلات العملاقة ، يرتب على الدول التزاما ، بتوقى ، وتطيل الآثار الضارة ، الا ان هذا الالتزام لن يودى فى النهاية الى حظر أنشطة نقل النفط بحرا .

والالتزام بمنع الضرر يقع على عاتق الدولة المصدر ، التى ينشأ فى نطاق ولايتها ، او تحت رقابتها الفعلية ، نشاط يتسم بالخطورة التى تنذر بوقوع ضرر جسيم . اما الالتزام بتقليل الضرر ، فهو التزام وقائى اولى ، يستهدف التخفيف من احتمالات وقوع الضرر ، كما يستهدف التخفيف من هذا الضرر الذى قد يقع رغم ما اتخذ من اجراءات لمنع . ويتحقق هذا الالتزام ، من خلال اجراءات وتدابير وقائية ، لا تقتصر بالية قواعد للنظر ، وقد تتخذ هذه التدابير من قبل الدولة المصدر ، كما قد تشارك فيها الدول التى من المحتمل أن تتأثر بوقوع الضرر . ففى عمليات نقل النفط بحرا ، ينشأ على عاتق دولة العلم ، التزامات تتطرق باتخاذ كافة تدابير الصلاحية والسلامة ، التى تستهدف منع للضرر وتقليله الى احدى حد ممكن ، كما

(١) قضية مسبك تريل ، مرجع سابق .

يفتسأ على عاتق الدول الساحلية ، المستقبل لهذه الناقلات ، التزامات باتخاذ كافة التدابير اللازمة لسلامة الملاحة في مياهها الإقليمية ، وفي مولانها ، بما في ذلك إرشاد السفن عند دخولها ، وخروجها من الموانئ ، وكذا إنشاء محطات تنقية مياه الصابورة ، لمنع تلوث مياه مولانها بالنفط العالق في مياه الاتزان . وكذا اتخاذ كافة تدابير السلامة ، في محطات ضخ النفط ، وتفريغه من الناقلات ، لمنع وتقليل إمكانية تسرب النفط ، أثناء تفريغه أو ضخه في الناقلات .

- وأخيرا ، فإذا كان منزع الضرر ، وتقليله يمد الواجب الأساسي في الالتزام العام بالوقاية ، فإن هذا الالتزام العام ، يتحقق أيضا من خلال مجموعة من الواجبات التي نعرض لها فيما يلي ..

المطلب الثاني

الالتزام بالأعلام

إذا كان الالتزام العام بالوقاية ، يقع في المقام الأول على عاتق الدولة المصدر ، التي يفتسأ في نطاق إقليمها ، أو تحت رقابتها نشاط خطر ، فإن جانباً من هذا الالتزام ، يقع أيضا على الدولة المتأثرة ، أو التي من المحتمل أن تتأثر بالنتائج الضارة لهذا النشاط الخطر ، والتي يتعين عليها أن تتخذ إجراءات وقائية ، ضد ما يهددها من أخطار . ولكنه لن يستثنى لهذه الدولة المتأثرة ، الاضطلاع بدورها في هذا المجال ، إلا إذا علمت مسبقا ، بفشو هذا النشاط الخطر ، وتولت لديها معلومات كافية عنه .

لذلك فإن مقتضيات أعمال الالتزام العام بالوقاية ، أوجبت نشوء التزام على الدولة المصدر ، التي تعلم بنشوء نشاط يتسم بالخطورة ، في نطاق ولايتها ، أو تحت سيطرتها الفعلية ، وذلك بأن تبادر بأعلام الدول بوجود هذا النشاط الخطر ، وسواء كانت هذه الدول متأثرة ، أو يحتمل أن تتأثر

من عواقب هذا النشاط (١) . وهذا الاعلام يتضمن تزويد الدول المتأثرة ، بجميع البيانات الضرورية ، المتعلقة بخصائص هذا النشاط والمخاطر الناشئة عنه ، ونوع الضرر الذى يحتمل أن ينجم عنه ، بحيث يصبح لدى الدول المتأثرة ، إمكانية إجراء تقييم شامل ، للأثار البيئية لهذا النشاط . ونتائجه (٢) .

ويقع الالتزام بالاعلام على عاتق الدولة المصدر ، ويظل متعيّنا عليها الاضطلاع به ، حتى ولو كانت الدولة المتأثرة ، قد ابلغتها بعلمها بوجود هذا النشاط (٣) ، إذ يجب عندئذ أن تقدم الدولة المصدر الى الدولة المتأثرة ، كافة المعلومات المتاحة لديها عن هذا النشاط . وإذا كانت الدولة المصدر ترى أن هناك اسباباً تتعلق بأمنها الوطنى أو الصقاعى ، تدعوها الى حجب جانب من المعلومات المتصلة بهذا النشاط ونتائجه ، نطيقها أن تبلغ ذلك الى الدولة المتأثرة ، وبشرط ألا تكون المعلومات التى تم حجبها ، سبباً في التأثير على العناصر الواجب تولفها في الاخطار ، ولتلى من شأنها أن تتيج للدولة المتأثرة ، علماً كافياً بالنشاط الخطر . وعواقبه (٤) .

غير أن هذا الاعلام لا يقتصر على اخطار الدولة المتأثرة ، بالأنشطة التى يعتزم مباشرتها ، أو القائمة بالفعل في نطاق اقليم الدولة المصدر ، أو تحت سيطرتها ، بل يمتد ليشمل أيضاً ، اخطار الدولة المتأثرة بالخطر المباشر ، الذى قد يكون ناشئاً عن نشاط ، مثل الانذار باقترب بقعة زيت من سواحل الدولة المتأثرة ، أو انذار بالخطر الناشئ عن سبب طبيعى ، كخطر الفيضانات ، والزلازل ، التى تقع في نطاق ولاية الدولة المصدر ، أو تحت رقابتها القطبية (٥) .

كما أن عملية الامتداء الى الدولة ، أو الدول المتأثرة ، التى ينشأ على

Stien, Op. Cit. P. 292. (١)

Barboza, First Report, 1986 Op. Cit PP. 16-17 and (٢)

Scott, A. and Bo-Bramsen, Op. Cit. P. 304.

Barboza, First Report 1986 Op. Cit. PP. 16-17 (٣)

(٤) باكستون ، تقريره الثالث ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

١٠٦ .

(٥) باكستون ، تقريره الخامس ، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

عانتق الدولة المصدر الالتزام بإعلانها بالنشاط للخطر ، تتوقف على تحديد موقع مباشرة النشاط ، وما إذا كان ولما في نطاق الولاية الإقليمية للدولة ، أو في نطاق سيطرتها الفعلية ، خارج للنطاق الإقليمي . فإذا كان هذا النشاط للخطر ناشئا في نطاق الولاية الإقليمية للدولة ، تصبح الدول المتأثرة ، هي الدول المحيطة بهذه الدولة ، والتي تتيح الامكانيات التقنية المتوافرة لدى هذه الدولة المصدر ، أن تتوقع ما يمكن أن يحدثه الضرر للعابر للحدود بهذه الدول المحيطة ، وذلك حتى ولو لم تكن هذه الدول من الدول المجاورة ، أو للدول التي لها حدود مباشرة مع الدولة المصدر . أما إذا كان النشاط للخطر ناشئا خارج نطاق الولاية الإقليمية للدولة المصدر ، لكن تم تحت سيطرتها الفعلية ، وكما هو الحال في أنشطة السفن المعدة لنقل مواد خطرة ، أو السفن التي تحمل بالطاقة النووية ، فمقتضى تعهد دولة علم السفينة ، هي الدولة المصدر للنشاط للخطر ، وتكون للدول المتأثرة ، هي للدول التي تقع على مسار هذه السفن ، أو التي ترتاد هذه المسار موافقاً (١) .

هذا وقد أبرز جانب كبير من الفقه الدولي ، أهمية الزام الدول المصدر للنشاط للخطر ، بإعلام الدول المتأثرة ، بكافة المعلومات المتوافرة لديها عن هذا النشاط للخطر . فيرى الفقيه « كلسن » ، أن الدولة التي تسمح بمباشرة نشاط شديد الخطورة ، تدخل نطاق ولايتها ، تعهد مسئولة عن الالتزام بإعلام الدول : المحتمل لاصابتها بأضرار من جراء مباشرة هذه الأنشطة (٢) .

ويشير الفقيه « بويل » (٣) ، إلى حق للتدخل ، الذي منحه القانون الدولي للدول ، لمواجهة كوارث التلوث البحري بمقتضى اتفاقية بروكسل ١٩٦٩ (٤) ، واتفاقية قانون البحار (٥) ، فيرى « بويل » أن هذا الحق لن

(١) تقرير لجنة القاتلون الدولي عن أعمال دورتها رقم ٣٨ ، ١٩٨٦ :

ص ١٥٢ .

Kelson, Op. Cit, P. 243.

(٢)

Boyle, Op. Cit, P. 369.

(٣)

(٤) الاتفاقية الدولية للمنطقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث

الناجمة عن التلوث النفطي ، بروكسل ، ١٩٦٩ ، مرجع سابق .

(٥) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق .

السلطة ٢٢٢

يجد سبيله للتطبيق الفعلي ، الا اذا كانت الدولة المتأثرة على علم تسامح بالخطر الذي يتهددها ، ولذلك فهو يرى ، ان الدول المصدر للنشاط الخطر ، ملزمة باعلام الدول المتأثرة ، بما يتهددها من اخطار نشأت في نطاق ولاية الدول المصدر ، او تحت سيطرتها الفعلية ، ويرى « بويل » كذلك ان حمدا الالتزام قد أصبح مبدأ عاما معترفا به في معظم الاتفاقيات الدولية (١) .

أما « باكستر » فيؤكد أهمية الالتزام للدول لوجب الاعلام ، ويرى ان الدولة المصدر التي لا تقدم ما لديها من معلومات للدولة المتأثرة ، لن تصبح في مركز جيد يتيح لها انكار مسئوليتها عن الضرر العابر للحدود ، الذي نشأ من نشاط خطر في ولايتها ، او تحت رقابتها الفعلية . وان كان « باكستر » يرى ، ان اغفال الدولة لوجب الاعلام ، لا يؤدي بذاته لنشوء مسئولية على عاتق الدولة المصدر (٢) . ولكن ، وعلى عكس هذا الرأي يرى الفقيه « باربوزا » ، ان اغفال الدولة المصدر لوجب الاعلام ، يضعها في موقف الدولة المرتكبة لفعل غير مشروع دوليا ، مما يستوجب تحطها للمواكب القانونية عن هذه المسئولية (٣) .

كذلك ، فبالإضافة الى الفقه الدولي ، حرصت العديد من الاتفاقيات الدولية ، على إبراز أهمية واجب الاعلام ، وان اختلفت هذه الاتفاقيات في تحديد من يقع عليه عبء هذا الالتزام . ففي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - ومن منطلق رؤيتها للشاملة لمفهوم البيئة البحرية (٤) - قامت الاتفاقية بالقضاء على الالتزام بالإبلاغ عن الخطر ، على عاتق أي من الدول الأطراف ، طالما كانت هذه الدولة تعلم بخطر يتهدد البيئة البحرية . وان كانت الاتفاقية تطالب ان يكون هذا الالتزام متطابقا بالاطار بالضرر

Boyle, Op. Cit. P. 369.

(١)

(٢) تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها رقم ٣٦ ، ١٩٨٤ .

ص ١٥٦ .

Barboza, First report, Op. Cit. PP. 17-18.

(٣)

(٤) راجع تعريف للبيئة البحرية ، ما سبق ، ص ١٦ .

الوشيك ، أو للضرر الفطري . وذلك يخرج من نطاق الالتزام الوارد في هذه الاتفاقية ، الاعلام بالخطر الجسيم ، الذى ينبىء عن احتمالات وقوع أضرار جسيمة (١) .

اما لاتفاقية لندن لمنع التلوث من السفن ، البرمة عام ١٩٧٣ (٢) ، فقد ألقت على السفن الخاضعة للاتفاقية ، التزاما باخطار الدول الساحلية بالتلوث الذى سببته أى من هذه السفن عمدا ، أو عرضا ، وسواء كان هذا التلوث قد تم بتصرف مشروع ، بموجب هذه الاتفاقية أو كان تلوثا حدث باجرا ، فغير مشروع ، محظور بموجب هذه الاتفاقية ، أو غيرها من قواعد القانون الدولى (٣) .

كذلك ، فان اتفاقية الكويت الإقليمية ، للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث (٤) ، نصت على أن « أى دولة متعاقدة تطم بأى تلوث طارئ في البيئة البحرية ، عليها أن تخطر بلا تأخير ، المنظمة المشار إليها في المادة السادسة عشرة ، وعن طريق الأمانة ، أية دولة متعاقدة ، يرجع أن تقتاتر بمثل هذا الطارئ ، » (٥) .

وقد يبدو أن ولجب الاخطار المشار اليه في هذه الاتفاقيات ، هو ذاته

(١) المادة ١٦٨ من لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما يلي :

« عندما تطم دولة بحالات تكون البيئة البحرية فيها معرضة لخطر داهم بوقوع ضرر بها أو بحالات تكون فيها تلك البيئة قد أصيبت بضرر بسبب التلوث ، تخطر فوراً الدول الأخرى التى ترى انها معرضة للتاثير بذلك للضرر ، وكذلك المنظمات الدولية المختصة » .

(٢) الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ، لندن ، ١٩٧٣ ، مرجع سابق .

(٣) لارجع للسابق ، المادة الثالثة من البروتوكول الأول المرفق بالاتفاقية .

(٤) لاتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في مجال حماية البيئة البحرية

من التلوث ، للكويت ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق .

(٥) المرجع السابق ، المادة ٩/ب .

ولجب الاعلام الذى يعد أحد آثار المسؤولية الدولية عن الأنشطة للخطرة غير المحظورة دوليا ، المناسبة بسلامة البيئة ، ولكن الواقع ان واجب الاعلام ، ذو نطاق أشمل من واجب الاخطار . فالاعلام ينطوى على الاخطار بالخطر ، أو بالضرر الحادث ، بالإضافة الى تزويد الدولة المتأثرة ، بكافة المعلومات المتاحة لدى الدولة المصدر ، عن النشاط الخطر ، وآثاره ، وبما اتخذته الدولة المصدر من اجراءات في سبيل منع الضرر الذى تقبى عنه خطورة هذا النشاط .

وقد أكد الفقيه « باربوزا » على هذا المفهوم الشامل لواجب الاعلام . وأوجب أن يسبقه تقييم الدولة المصدر ، للآثار البيئية للنشاط للخطر الذى تعتزم السماح بمباشرتها ، في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها الفعلية ، فلذا تبين لهذه الدولة ، أن هذا النشاط له من الخطورة ما ينبىء عن التسبب في أضرار عابرة للحدود ، فمندئذ ، يتعين على الدولة المصدر أن تخطر في الوقت المناسب ، الدولة أو الدول المتأثرة بنتائج هذا التقييم البيئي ، وأن تزودها بكافة المعلومات المتاحة لديها عن هذا النشاط ، وأن تحيطها علما بالتدابير التى اتخذتها ، لمنع وقوع الضرر العابر للحدود من جراء ممارسة هذا النشاط (١) .

ومن حسن الطالع أن « باربوزا » قد صاغ تصور هذا المفهوم وأوجب الاعلام في مشروع مواده ، عن المسؤولية الدولية عن نتائج الأنشطة غير المحظورة دوليا ، المقدم الى لجنة القانون الدولي ، مقرنا ولجب الاعلام بواجب الدولة المصدر في أن تجري تقييما للآثار البيئية للمشروعات ، التى تعتزم السماح بمباشرتها في نطاق ولايتها ، أو تحت رقابتها الفعلية (٢) ، الأمر الذى يحقق حماية أفضل للبيئة الانسانية .

Barboza, J. Fifth Report on International Liability for (١)
Injurious Consequences Arising Out of Acts Not Prohibited by Inter-
national Law , 1989, U.N.Doc., A/ CN 4/423, P. 24, para 72.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٤ .

المطلب الثالث ولجب التفاوض

في إطار نفس الالتزام الذى يستهدف الوقاية من الأضرار العابرة للحدود ، التى قد تحدثها الأنشطة الخطرة ، فإن الدولة التى تصرح فى نطاق إقليمها ، أو تحت رقابتها ، بمزاولة نشاط يتسم بالخطورة ، تعد مسئولة دوليا ، عن الاضطلاع بواجب التفاوض مع الدولة ، أو الدول المتأثرة ، أو التى يحتمل ان تتأثر بأضرار هذا النشاط الخطر . والهدف من هذا التفاوض ، هو وضع نظام يتم بمقتضاه تشغيل النشاط الذى يتسم بالخطورة ، وبما يحقق تجنب أو تقليل فرص حدوث الضرر العابر للحدود ، أو تقليل فرص حدوثه ، كما قد يستهدف للتفاوض أيضا ، وضع قواعد مسبقة للتصرف عما قد يقع من أضرار بالفعل (١) .

وهذا الالتزام بالتفاوض ، ينشأ فى حق الدولة المصدر ، فى مرحلة سابقة لمزاولة النشاط الخطر . ويظل هذا الالتزام قائما ، حتى فى مرحلة مزاولة النشاط ، متى تبينت للدولة المصدر خطورة هذا النشاط ، وما يحثه من آثار ضارة عابرة للحدود ، وسواء علمت للدولة المصدر بالآثار للضارة لهذا النشاط بوسائلها الخاصة ، أم أعلنتها به الدولة المتأثرة . وفى هذا السياق ، يحضرنا ما سبق أن أعربت عنه الحكومة الهولندية عام ١٩٧٣ ، حينما علمت بنية الحكومة البلجيكية على إنشاء مصفاة تكرير قريب حدودها مع مولندا . إذ أعلنت الحكومة الهولندية : « ان من المبادئ المقبولة فى أوروبا ، قيام الدولة الفاعلة ، بالتفاوض مع الدول المجاورة ، قبل ان تشرع فى أى نشاط قد يسبب أضرارا لهذه الدول » (٢) . فكان ان أوجت الحكومة البلجيكية استجابتها للالتزام بالنهوض بهذا الواجب (٣) .

Scott, A. and Bo-Bramsen, Op. Cit, PP. 303-304.

(١)

(٢) الدراسة التى أعنتها الأمانة للعامة للأمم المتحدة حول ممارسة الدول السلطة بالمسؤولية الدولية ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٣) المرجع ذاته .

وقد اثير التساؤل حول الطبيعة القانونية لواجب التفاوض . فقد اعتقد البعض (١) ، أن هذا الواجب لا يتسم بطابع الالتزام ، باعتبار انه يدخل في نطاق القواعد القانونية المرنة الناشئة Soft Law ، مما لا يتيح امكانية اقامة دعوى المسؤولية عن اغفاله . لكن الفقيه « باربوزا » يرى أن واجب التفاوض يعد التزاماً قانونياً كاملاً ، مستقراً في القانون الدولي ، يستمد صفته الإلزامية القانونية ، من الحظر العام الذي يفرضه القانون الدولي على الدول ، بحجم الحاق الضرر بغيرها ، والذي عبرت عنه القاعدة العرفية للراسخة « استعمل مالك دون الاضرار بالغير » (٢) .

والواقع أن قواعد القانون الدولي للبيئة ، وكما اسلفنا القول (٣) ، تنتمي في معظمها الى طائفة القواعد القانونية المرنة Soft Law ، وانتمائها لهذه للطائفة لا يهدر صفتها الإلزامية ، إذ أن معظم هذه القواعد قد استقر بالفعل في القانون الدولي المعرف ، والبعض الآخر من هذه القواعد مستمد من مبادئ عامة قانونية معترف بها في الأمم المتحدة (٤) . كما أن المجتمع الدولي حالياً ، يسرع الخطى في هذا المضمار ، لابرار للطابع الإلزامي لقواعد القانون الدولي للبيئة . وهذا يتحقق من خلال الاتفاقيات ، والممارسات الدولية ، وأحكام القضاء الدولي ، التي تعبر عن الطبيعة الإلزامية للقواعد المرنة التي يتسم بها هذا القانون .

وعموماً فحسبنا أن نشير في ذلك ، الى بعض من المعاهدات الدولية العديدة ، وأحكام القضاء الدولي التي نصت على الالتزام بالتفاوض بين الدول المعنية بغية توقي الآثار الضارة للأنشطة الخطرة .

(١) Schwebel, First Report on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses, in Y.I.L.C, 1979, Vol II, part one, P. 143.

(٢) Barboza, J., First report, Op. Cit, PP. 18-19. (٢)

(٣) راجع ما سبق ص ٤١٦ .

(٤) د. صلاح الدين عامر ، القانون الدولي للبيئة ، مروجع سابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .

ففى لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ورد النص على إلزام الدول المشاركة فى استغلال المكان. المحيطة فى منطقة قاع البحر ، خارج حدود الولاية الوطنية لاحدى الدول الساحلية ، بأن تقوم هذه الدول بالتفاوض مع الدولة الساحلية ، بغية تفضى التحدى على الحقوق والمصالح المشروعة لهذه الدولة (١) .

وفى اتفاقية باريس لمنع التلوث البحرى من مصادر فى البر (٢) ، انشقت العول الأطراف على الالتزام بالتفاوض ببناء على طلب أى منها ، عند حدوث تلوث من مصادر برية ، ناشئ من اقليم دولة متعاقدة ، بغية صياغة اتفاق تعاون ، لمواجهة حالة التلوث هذه (٣) .

وفى احكام القضاء الدولى ، ورد ايضا النص على الالتزام بالتفاوض المسبق . اذ اقرت محكمة التحكيم فى قضية بحيرة لانو « Lake Lanoux » بضرورة الالتزام بالتفاوض المسبق ، لما يؤدى من تولز بين المصالح فى المجتمع الدولى . واستندت المحكمة الى ان للدولة المتأثرة دون غيرها ، هى التى يمكنها ان تقدر مدى التأثير الذى يحثه نشاط ما على مصالحها ، مما يضمن معه اجراء التفاوض معها ، وفقا لقواعد حسن النية ، وبما يضمن عدم المحاس بمصالح هذه الدولة (٤) .

وعلى ضوء ما سبق ، فمن الملائم ان نقر بان واجب التفاوض المسبق ،

-
- (١) لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، المادة ٢/١٤٢ ، وقد جرى نصها كما يلى . . .
- « تجرى مع الدولة المعنية مشاورات ، تشمل نظاما للاخطار المسبق ، بغية تفضى التحدى على تلك الحقوق والمصالح ، وفى الحالات التى يمكن ان تؤدى فيها الأنشطة فى المنطقة الى استغلال موارد واقعة داخل الولاية الوطنية ، يشترط الحصول على موافقة مسبقة من الدولة الساحلية المعنية . »
- (٢) اتفاقية منع التلوث البحرى من مصادر فى البحر ، باريس ، ١٩٧٤ ، مرجع سابق .
- (٣) المرجع السابق . المادة ١/٩ .
- (٤) الدراسة التى أجرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة عن ممارسة الدول المتعلقة بالمسؤولية الدولية ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، هي ٧٦ ، ٧٨ .

يتمتع بطابع الالتزام القانوني ، ونحقق في ذلك مع الفقيه « باربوزا » ، فيما انتهى إليه ، من تقرير عدم مشروعية اغتال هذا اللولب (٧) ، لما يعبر عنه هذا الاغتيال من نية إلحاق الضرر بالدول المتأثرة . وهو امر غير مشروع ، طبقاً لقواعد القانون الدولي التي تحظر إلحاق الضرر بالغير .

المطلب الرابع ولجب التعاون

المساس بسلامة البيئة في مجتمعا المعاصر ، تحثه أنشطة تتميز في الغالب ، بتأثيراتها الضارة ممتدة المدى ، وواسعة النطاق ، ولذلك أصبحت هذه الأنشطة ذات تأثير كبير في مناطق من البيئة البحرية فتتعد تسميها عن موقع مباشرة النشاط الخطر . وهذا ما أدركه العالم ، بل وما أدرك منه أيضاً ، وفي نفس الوقت ، أنه مهما تحذلت البيئات ، وتنوعت ، فهي في التدهيل الأخير ، ليست الا بيئة واحدة ، لا تحدها موانع طبيعية ، ولا حدود سياسية ، الأمر الذي يدعو الى النظر الى هذه البيئة من منظور كوني شامل ، لا يتجزأ ، ولا ينقسم . ومن هذا المنطق ، وفي ظل التفاوت بين القدرات التقنية ، والاقتصادية للدول ، في مواجهة ما يهدد البيئة من أخطار ، لنبحث ولجب التعاون بين الدول ، كماتبة قانونية للمسؤولية الدولية ، عن نتائج الأنشطة الخطرة غير المحظورة دولياً ، وحيث يقاسم هذا اللولب على اعتبارات حسن النية التي تعد من المبادئ الأساسية ، والتي تشكل قاسماً مشتركاً ، وعنصراً أساسياً ، في كافة الالتزامات الدولية .

وينطوي واجب التعاون هذا على شقين : أولهما ، للتعاون بين الدول المصدر وبين مختلف دول العالم ، أو أي من المنظمات الدولية المختصة ، التي يمكنها اهداء العون الى الدولة المصدر لمنع تسبب الأنشطة ، التي تجرى في نطاق ولاية هذه الدولة ، أو تحت رقابتها ، في أحداث فتائج ضارة بالبيئة

عابرة للحدود (١) . ويستهدف التعاون في هذه الحالة ، التوصل على تقليل
الخطر الى اقل حد له ، بغية منع وقوع الضرر (٢) . اما الشق الثاني :
فيتناول التعاون بين الدولة المصدر ، وبين الدول المتأثرة ، بهدف التخفيف
من الآثار الضارة للنشاط الخطر (٣) .

ويبدو لنا مما سبق ، ان واجب التعاون : قد ينشأ في اطار المسؤولية
الدولية للدولة المصدر ، والتي باشرت النشاط لتقسم بالخطورة ، كما قد ينشأ
هذا الواجب ايضا ، على عاتق الدولة المتأثرة ، اذا ما تبين ان آثار الخطر ،
قد لحقت ايضا بالدولة المصدر ، حيث يخشى ان تمتد تأثيرات الخطر لتهدد
مناطق خارج حدود ولاية الدولة المصدر ، وتؤثر على سلامة البيئة بوجه عام .
ويبرز التزام الدولة المتأثرة في هذه الحالة بشكل قاطع ، اذا ما كانت هذه
الدولة تملك من الامكانيات التقنية والاقتصادية : ما يؤهلها للتصدي للآثار
الضارة ، التي تهدد سلامة البيئة (٤) . وان كان من المؤكد ان التزام الدولة
المتأثرة ، بواجب التعاون ، ان يدعم مجالا بالضرورة (٥) .

كذلك يتحقق واجب التعاون ، عن طريق الدور الهام الذي تقوم به
المنظمات الدولية المتخصصة ، في مختلف مجالات العلاقات الدولية ، بل ان
هناك من بين فقهاء القانون الدولي (٦) ، من يرى ان اضطلاع الدول بواجب
التعاون ، لا يتحقق ، الا اذا لجأت الدولة المصدر الى طلب المساعدة من المنظمة
الدولية المختصة ، وفي الأحوال التي تستدعي ذلك .

وينشأ واجب التعاون على عاتق الدولة المصدر ، منذ لحظة علم هذه
الدولة ، بوجود النشاط الخطر في نطاق ولايتها ، او تحت رقابتها الفعلية .

Barboza, Fifth report, 1989, Op. Cit, P 12. (١)

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢١ .

(٣) المرجع ذاته ، ص ١٢ .

Barboza, Fourth report, 1988, Op. Cit, PP. 36-37. (٤)

(٥) المرجع ذاته ، ص ٢٤ - ٢٤ .

Barboza, Fifth report, 1989, Op. Cit, P. 21. (٦)

وسواء كان هذا الطم عن طريق وسائل الدولة الخاصة ، أو عن طريق الدولة المتأثرة نفسها ، في أحد المنظمات الدولية المختصة .

لما عن عولجب اغسال هذا للولجب ، فبرى للفقيه « باكستر » ، أن اغسال ولجب للتعاون ، ورفض الدول المصدر المستمر للاتصياح اليه ، يعد أمرا غير مشروع دلما (١) ، مما يستوجب المسئولية الدولية للدولة المصدر ، عن انتهاك للترام دولي .

ولا شك ، في أن لصرلر الدولة المصدر ، على عدم اسداء المساعدة للدولة المتأثرة ، يعد أمرا غير مشروع دوليا ، وذلك من منطلق مسئولية الدولة المصدر ، عن منح الحاق الضرر بالغير . وان كنا نرى ، أن الدولة المصدر لذا عززت عن التعاون مع الدولة المتأثرة ، في الأحوال التي يتبين منها ، أن للدولة المصدر ، قدرة بمفردها على للتصدى للخطر ، ومنع وقوع الضرر بالدول الأخرى ، فان هذا العزوف لا يشكل انتهاكا للترام دولي يستوجب مسئولية الدولة المصدر . أما في حالة وقوع الضرر بالفضل ، فاننا نرى أن عدم الاحتثال لولجب للتعاون ، يعد ظلما مشددا في المسئولية الدولية للدولة المصدر ، عن الضرر الذي لحقه هي ، بغيرها من الدول .

هذا وقد جرت الاتفاقيات الدولية ، والاقليمية ، على النص على واجب للتعاون ، في لاطر تناول هذه الاتفاقيات للالتزامات الدولية ، التي تستهدف حماية البيئة البحرية ، ونذكر من هذه الاتفاقيات ، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، فقد ورد النص فيها على أن « تتعاون الدول على أساس عالمي ، وحسب الاقتضاء على أساس اقليمي ، مباشرة ، أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة ، على صياغة ووضع قواعد ومعايير دولية ، وممارسات واجراءات دولية موصى عليها ، تتماشى مع هذه الاتفاقية لحماية البيئة البحرية ، والحفاظ عليها ، مع مراعاة الخصائص الإقليمية المميزة » (٢) .

(١) باكستر ، تقريره للربيع ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٢١ .

(٢) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ١٩٨٢ ، مرجع سابق .

كذلك انطوت الاتفاقية ذلتها على الزام الدول بواجب التعاون ، للقضاء على آثار التلوث ، ومنع للضرر أو خفضه إلى الحد الأدنى ، سواء اكان الضرر فظيما ، أو كان ضرا وشيك الوقوع (١) كما تضمنت الاتفاقية أيضا ، النص على واجب الدول في التعاون الذي يستهدف الوقاية من حدوث الضرر بالبيئة البحرية ، سواء انصب هذا التعاون على إجراء الدراسات ، وبرامج البحث ، وتبادل المعلومات والبيانات (٢) ، أو على التعاون في وضع المعايير للطمية والأنظمة الهادفة ، لمنع التلوث بالبيئة البحرية ، وخفضه والسيطرة عليه (٣) ، أو في تقديم المساعدة الطمية والتقنية للدول النامية (٤) ، لتحقيق هذا الهدف .

ومن الاتفاقيات الإقليمية التي تضمنت النص على واجب الدول في التعاون لحماية البيئة البحرية من المساس بها ، نذكر ما ورد في لاتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث ، والتي يبدو من مسماتها ، أنها تنصب أساسا على وضع واجب التعاون موضع التنفيذ الفعلي ، فقد نصت هذه الاتفاقية على الزام أطرافها بالتعاون في اتخاذ التدابير المناسبة ، لمنع وتقليل ومكافحة التلوث البيئي للبحر (٥) . وعلى أن تتعاون هذه الدول الأطراف على اتخاذ التدابير الضرورية للتصوى في

-
- (١) المرجع ذاته ، المادة ١٩٩ ، وقد جرى نصها كما يلي :
- « في الحالات المشار إليها في المادة ١٩٨ ، تتعاون الدول الواقعة في المنطقة المتأثرة ، وفقا لقدراتها ، والمنظمات الدولية المختصة ، قدر المستطاع ، في القضاء على آثار التلوث وكذلك في منع الضرر أو خفضه إلى الحد الأدنى . وتحقيقا لهذه الغاية ، تعمل الدول معا على وضع وتعزيز خطط الطوارئ لمواجهة حوادث التلوث في البيئة البحرية » .
- (٢) لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، المادة ٢٠٠ .
- (٣) المرجع ذاته ، المادة ٢٠١ .
- (٤) المرجع ذاته ، المادة ٢٠٢ .
- (٥) اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، المادة الثامنة .

حالات الطوارئ الناجمة عن التلوث (١) - وكذلك على أن تمتثل أيضا في إجراء البحوث العلمية والتطبيقية المتعلقة بالتلوث البحري (٢) ، بهدف وقاية البيئة البحرية بمنطقة الخليج العربي من المساس بها .

المبحث الثاني اصلاح الضرر Reparation

يعد اصلاح الضرر ، بمثابة الأثر التقني للمسئولية الدولية . وسواء كانت مسئولية عن انتهاك لقواعد القانون الدولي ، أو مسئولية عن اضرار ناجمة عن أنشطة غير محظورة دوليا ، وان اختلفت أسس وتطبيق هذا الالتزام ، بوصفه أثرا من آثار المسئولية الدولية في نظامي المسئولية اللذين اشرفنا عليهما من قبل (٣) .

فالالتزام باصلاح الضرر ، في المسئولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي ، يتأسس على نظرية للفعل الدولي غير المشروع (٤) ، أما في المسئولية الدولية عن الاضرار الناجمة عن أعمال غير محظورة دوليا ، فيستند هذا الالتزام الى نظرية المخاطر (٥) ، فمن يفهم فولد نشاطا خطرا يتحمل تبعه اضراره .

كذلك تختلف طبيعة الالتزام باصلاح الضرر في المسئولية عن الفصل الدولي غير المشروع عنها في المسئولية الدولية عن اضرار الأعمال غير المحظورة دوليا ، وذلك وفق ما انطوت عليه الاتفاقيات الدولية ، التي نظمت المسئولية ، عن أوجه المساس بسلامة البيئة بأنشطة غير محظورة دوليا - فالالتزام باصلاح

(١) المرجع ذاته ، المادة القاسمة .

(٢) المرجع ذاته ، المواد من العاشرة حتى الثانية عشرة .

(٣) راجع ما سبق ، ص ٨٠ .

(٤) راجع في نظرية للفعل غير المشروع دوليا ، ما سبق ، ص ١١٥ .

(٥) راجع في نظرية المخاطر ، ما سبق ، ص ١٣٣ .

الضرر ، في المسؤولية عن الفعل الدولي غير المشروع ، هو للالتزام ثانوى ، يقترب على انتهاك للالتزام اولى قبضت به لحدى قواعد للقائسون الدولي الاتفاقية ، او العرفية . اما الالتزام باصلاح الضرر ، في المسؤولية عن نتائج الاعمال غير المحظورة دوليا ، فهو للالتزام اولى ، ورد النص عليه في لتفاق دولي . ويقترب على عدم الوفاء به ، نشوء المسؤولية عن فعل غير مشروع دوليا ، باعتباره انتهاكا للالتزام دولي .

كذلك القاعدة الاساسية في لصلاح للضرر ، هي ان تلتزم الدولة المسؤولة ، باعادة الحال الي ما كان عليه ، متى كان ذلك ممكنا (١) وتسيرى هذه للقاعدة كاتر للمسؤولية الدولية عن الاعمال غير المشروعة دوليا ، او عن النتائج للضرارة للامعمال غير المحظورة دوليا ، الا ان الاتفاقيات الدولية التي نظفت المسؤولية الدولية ، عن الانشطة البيئية للخطرة غير المحظورة دوليا ، جرت على اغفال هذا الاثر الهام من آثار المسؤولية الدولية ، وتناولت التعويض التقصى على انه الاثر الوحيد لهذه للمسؤولية . ونحن نعتقد ، ان مسلك هذه الاتفاقيات لا يؤدي الى احراز قيمة للتعويض العيني كاتر مبدئي للمسؤولية الدولية . لذ يجب ان يظل لهذا التعويض الصادرة في مجال لصلاح للضرر - كما نعتقد ايضا ، ان هذه الاتفاقيات ، قد تناقضت عن النص على الالتزام باعادة الحال الي ماكان عليه ، لأنها لم تجد مايبرر صياغة قواعد خاصة به في هذا المجال . لكتفاء بما تطرحه للقواعد العامة للمسؤولية الدولية . ولذلك ، فاننا نحيل في هذا ، الى عرضنا السابق للالتزام باعادة الحال الي ما كان عليه (٢) ، باعتباره من آثار المسؤولية الدولية ، وحسبنا هنا ، ان نقصر دراستنا فيما يلي ، على التعويض النقدي ، باعتباره الاثر الثانى للمسؤولية الدولية ، عن الاضرار الناجمة عن انشطة خطرة غير محظورة دوليا ، حيث نعرض للاساس القانونى للتعويض ، ثم للاضرار للقابلية للتعويض ، ثم لحدى التعويض وحدوده .

(١) راجع ما سبق ، ص ٣٢٩ وما بعدها .

(٢) المرجع ذاته .

المطلب الأول الأساس القانوني للتعويض

أشرنا فيما سبق ، الى أن الأساس القانوني للتعويض في المسؤولية الدولية ، عن الأضرار الناجمة عن أنشطة خطرة غير محظورة دوليا ، هو المسؤولية المطلقة ، في الرأي الغالب في الفقه الدولي . غير أن بعضا من هذا الفقه ، يشير الى أن الالتزام بإصلاح الضرر الناشئ عن أنشطة مشروعة ، ليس له أساس قانوني عرفي ، وهو ما يتفق مع ما ذهب اليه جانب كبير من الفقه الدولي من أن المسؤولية المطلقة أيضا ، لا تستند الى أساس قانوني عرفي (١) ، ومتقضى ذلك ، أن إصلاح الضرر الناشئ عن أنشطة غير محظورة دوليا ، يجب أن يصاغ في قالب اتفاقي محدد ، بموجب معاهدات دولية .

والواقع أن القانون الدولي يفرض على الدول واجبا ، يقتضى منها ، نحن نمارس أنشطة مشروعة في البيئة ، أن تتجنب الحساق الضرر بغيرها من الدول (٢) . وهذا الواجب يستند - في تقديرنا - ، الى قواعد حصن للجوار ، وللقاعدة العرفية الراسخة « استعمل مالك دون الأضرار بالغير » ، وحيث يثبت في هذا الواجب ، التزام بإصلاح الضرر الناشئ عن هذه الممارسات البيئية ، غير المحظورة دوليا .

ووفق هذا التصور ، يمكن القول بأن الالتزام بإصلاح الضرر ، الناشئ عن أنشطة مشروعة يجد له أساسا عرفيا دوليا ، ينبثق من الالتزام المستقر في القانون الدولي العرفي ، والذي يقضى بتجنب إلحاق الضرر بالغير ، وبهذه

Gracfarth, B., Op. Cit, PP. 110-113.

(١)

Tedclaff, L.A., : International Law and the Protection of

(٢)

the Oceans From Pollution, in International Environmental Law, ed. by Tedclaff and Utton, The Free Press, New York, 1974 P. 116.

النتيجة ، يمكن أن نبتعد عن صيغة المسؤولية المطلقة ، التي لا تلقى قبولا دوليا كافيا .

ولكن إلى جانب هذا الرأي ، نجد الفقيه « جولد » (١) ، قد ذهب في اتجاه آخر . ففى محاولة منه لوضع الالتزام بالتعويض في إطار المسؤولية المطلقة ، صور الالتزام بإصلاح الضرر الذي تحدثه الأنشطة البيئية غير المحظورة دوليا ، بأنه يمثل جزءا من التكاليف الدلخية للنشاط الخطر ، فرى « جولد » أن من يمارس نشاطا مشروعا يتسم بالخطورة ، يجب أن يتحمل كافة تكاليف ممارسة هذا النشاط . حيث تمد نفقات إصلاح الضرر جزءا من هذه التكاليف . ويصيح الفقيه « جولد » وجهة نظره هذه ، مقتبسا عبارات صاغها من قبل الفقيه « فليمنج » يخاطب بها مبغضى الأنشطة المشروعة ذوات الخطورة ، إذ يقول : « إن ما تزعم عمله ، ليس أمرا محظورا ، ولذلك فليس من الممكن منعك ، ومع هذا فإنيك إذا سرعت في هذا العمل ، فإنيك أن تتحمل تكاليف ما قد يحدث من أضرار ، باعتبارك كنت مدركا تمام الإدراك لامكانية حدوثها . ورغم أنك كنت تأمل - وقتذاك - في عدم حدوث هذه الأضرار » (٢) .

وعلى صعيد آخر ، فإن لجنة القانون الدولي ، وهي تمد لمشروع قانون المسؤولية الدولية عن النتائج للضارة ، الناجمة عن أعمال لا يحظرها القانون الدولي ، حاولت أن تخفف من حدة المسؤولية المطلقة ، فأتجه الفقيه « باربوزا » (٣) ، إلى محاولة صياغة قاعدة للتعويض عن أضرار الأنشطة الخطرة

Goldie, L.F.E « Concepts of Strict and Absolute Liability (١)
and the Ranking of Liability in Terms of Relative Exposure to Risk»
Op Cit, PP. 191-193.

« What you propose to do is not prohibited and we (٢)
therefore cannot stop you. Yet if you proceed you must be prepared
to foot the bill should anything go wrong, as you hope it will not though
well aware that it might »

Goldie, Loc. Cit, P. 187.

Barboza, First report, 1986, Op. Cit, P. 28.

(٣)

غير المعطورة دوليا ، تستند الى شرطين عامين : اولهما : التوقعات المشتركة .
والثاني : يتعلق بالمفاوضات بين الاطراف المعنية ، بشأن تقدير التعويض .

ويقصد بالتوقعات المشتركة ، ان يقر احدى الدول - جفاء على ماضيها
من خيرة سابقة واستنادا الى المنطق - الادراك بان شيئا ماسيحا في من
جاء ممارسة نشاط بعينه ، وان تتجه لرادة هذه الدول ، الى دفع تعويض عند
حدوث هذه النتائج الضارة (١) . وتكرار الممارسات الدولية المتشابهة ، تجاه
هذه التوقعات المشتركة بشأن نشاط بعينه ، قد يؤدي الى نشوء قاعدة عرفية
في هذا السياق (٢) . كما ان هذه التوقعات المشتركة تلتصق من سياق
المفاوضات بين الاطراف المعنية ، وقد يتبناها للقاضي ، او المحكمة في النزاع
بشأن التعويض ، وذلك بالنظر الى التوقعات المشتركة في النطاق الاقليمي
المشترك ، او بالاستناد الى المعايير التشريعية العامة ، في القوانين الداخلية
للدول الاطراف في النزاع - وقد يبدو - على سبيل المثال - ، انه من المجحف
ان تطلب دولة بتعويضها عن اضرار نشاط نشأ في اقليم دولة اخرى ، في حين
ان هذه الدولة ذاتها ترفض ان تمنح تعويضا عما تلحقه من بغيرها من
اضرار . كذلك فليس من العدالة ان تتحمل دولة ما تعويضا ، عن اضرار
لاشخاص مقيمين في اقليمها يتمتعون بفوائد هذا النشاط ، وتمتنع عن اداء
مثل هذه التعويضات ، الى اشخاص ابرياء ، اصابتهم الضرر في اقليم دولة
اخرى (٣) .

كما ان هذه التوقعات المشتركة ، قد تؤدي كذلك ، الى ابقاء الدولة
المصدر من التعويض ، اذا ثبت ان قانونها الداخلي ، وكذا قانون الدولة
المتأثرة ، لا يتضمنان اية قاعدة بشأن التعويض عن مثل هذا الاضرار (٤) .

Barboza, First Report, 1986, Op. Cit., P. 28.

(١)

(٢) الدراسة التي اعتمدها الامم المتحدة حول ممارسة الدول بمشعبان
المسؤولية الدولية ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

Barboza, First report, 1986, Op. Cit., PP. 29-30.

(٣)

(٤) المرجع ذاته ، ص ٣٠ .

أما المفاوضات التي تجرى بين الأطراف المعنية ، بشأن التعويضات ، فهي تقتضين ضمن مجموعة من الاعتبارات الأخرى ، تحقيق توازن المصالح بين الدولة المصدر ، والدولة المتأثرة . وكذلك تقتضين ماقامت به الدولة المصدر من تدابير للحيلولة دون وقوع الضرر أو تخفيفه إلى الحد الأدنى ، ومدى ما كانت تجنيه الدولة المتأثرة ، من فوائد من ممارسة الدولة المصدر لهذا النشاط الخطر ، الذي أحدث الضرر .

كذلك فإن التوقعات المشتركة والمفاوضات بين الأطراف المعنية ، قد تؤدي أيضا إلى إعفاء الدولة المستولة من جانب كبير من التعويضات ، إذ يرى جانب من الفقه الدولي (١) ، أنه إذا ما اتفقت الدول المعنية ، حول معدلات التلوث التي يسمح في حدودها بمزاولة نشاط ما ، فإن الأضرار التي تحدث في حدود هذه المعدلات ، لا تقتضي ، التزاما بالتعويض على عاتق الدولة التي صرحت بمزاولة هذا النشاط ، ولا على عاتق المشتغلين الخاصين ، المصرح لهم بمزاولة هذه الأنشطة ، حيث يقتصر الالتزام بالتعويض عن الأضرار التي تتجاوز معدلات التلوث للتحقق عليها بين الدولة المصدر ، والدولة التي من المحتمل أن تتأثر بالنتائج الضارة لهذه الأنشطة .

ونحن نحيد الرأي السابق ونجد تأييدا له في القاعدة الفقهية الإسلامية التي تقتضي بطلان « الجواز الشرعي يتألف الضمان » (٢) ، والتي تنفي أنه إذا ما كانت التعويضات تتعلق بمنتجات أنشطة مشروعة ، جرى مباشرتها في نطاق الالتزامات الصادرة بممارستها ، فإن المشتغل لا يلتزم بالضمان .

هذا - وبالرغم من الجهود الفقهية المنهه عنها - فإن واقع الأمر في المجتمع الدولي يمثل ، على أن الالتزام بإصلاح الضرر الناشئ عن أنشطة غير محظورة دوليا ، مازال يستند إلى قواعد مسئولية المخاطر ، وفي ضياعات اتفاقية محددة تتناول كل نشاط على حدة ، كما أن الاتفاقيات الدولية (٣) ،

Scott, A. and Bo-Branson, Op. Cit, P. 303. (١)

(٢) د- أبو بكر أحمد باقادر ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٣) من هذه الاتفاقيات ..

- اتفاقية نيبينا المتعلقة بالمسئولية المدنية عن إضرار الطاقة النووية :

= ١٩٦٢ ، مرجع سابق .

تبرز رغبة الدول ، في عدم الالتزام المسبق بقواعد للتعويض عن الأضرار تكون مستندة إلى مسؤولية مطلقة ، وأحالت هذه المسؤولية لتلقى على عاتق المشتغلين الخاصين ، كما صاغت هذه الاتفاقيات قواعد أولية تتناول جبر الضرر في صورة محددة ، هي تعويضه نقداً ، وذلك مع تحديد حد أقصى لهذه التعويضات ، بما لا يسبب اعاقبة لمسيرة هذه الأنشطة الخطرة النافعة للإنسانية ، وذلك على النحو الذى سنفصله فيما يلي .

المطلب الثانى

الأضرار القابلة للتعويض

القاعدة العامة في استحقاق التعويض ، ان كل ما يلحق بالضرر من أضرار ، يستوجب التعويض ، ومؤدى التعويض هنا ، انه يشمل الأضرار جميعها . مادية ، وغير مادية . ومع ذلك ، فان الاتفاقيات الدولية التى نظمت اوجه المسؤولية ، عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة الخطرة ، غير المحظورة دوليا ، قد اختلفت فيما بينها ، في تحديد الأضرار القابلة للتعويض .

ففى اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، انتصم التعويض على الأضرار المادية التى فصلتها الاتفاقية بانها تشمل : « فقدان الحياة ، أو أى ضرر شخصى ، أو أى فقدان ، أو أى ضرر يلحق بالأموال » (١) ، تسببه الإشعاعات النووية .

أما الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية ، عن الضرر الناجم عن التلوث

= - اتفاقية المسؤولية قبل الفيز في مجال الطاقة النووية ، باريس ، ١٩٦٠ ، مرجع سابق .

- الاتفاقية الدولية المتعلقة بمسؤولية مشغلى السفن النووية ، بروكسل ، ١٩٦٢ ، مرجع سابق .

(١) اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن أضرار الطاقة النووية ،

١٩٦٣ ، مرجع سابق ، المادة الأولى / ك ، الفقرتان ١ ، ٣ .

النفطى ، الناتج عن استكشاف واستغلال المولد المعنية لقاع البحار (١) ، وكذلك الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن التلوث للنفطى (٢) ، فقد اختلفا في نطاق التعويض ، مايتخذ الضرر من تدابير وقائية لمنع وقوع الضرر أو لتقليله ، وذلك بالإضافة الى التعويض عن اضرار التلوث . وقد عرفت الاتفاقية الأولى هذه التدابير الوقائية بانها : « اية تدابير معقولة ، يتخذها أى شخص لزاء حادثة معينة ، لمنع وقوع الضرر الناجم عن التلوث أو لتقليل أثره الى أدنى حد ، وباستثناء التدابير الخاصة بالتحكم فى الآبار ، والتدابير المتخذة لحماية أية منشأة نفطية ، أو اصلاحها ، أو استبدالها » (٣) . بينما املت الاتفاقية الثانية تعريف هذه التدابير ، واكتفت بالنص على أنها « التدابير الوقائية ، أينما تتخذ ، لمنع الأضرار الناجمة عن التلوث ، أو تقليلها الى الحد الأدنى » (٤) .

اما فى الاتفاقيات الخاصة بالمسؤولية المدنية ، عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فبالرغم من انها وضعت قواعد للمسؤولية عن الأضرار النووية ، فانها لم تقتصر على التعويض عن هذه الأضرار فقط ، بل اجازت بعض من هذه الاتفاقيات التعويض عن الأضرار النووية ، والأضرار غير النووية ، المترتبة على الحادث النووى ، أو أى حادث آخر متداخل معه ، طالما لم يمكن الفصل بين الأضرار النووية ، وغير النووية ، اذ تعد كسافة الأضرار فى هذه الحالة ، بمثابة أضرار نووية فيما يتعلق بالمخاض هذه

(١) الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث النفطى الناتج عن استكشاف واستغلال المولد المعنية لقاع البحار ، لندن ، ١٩٧٧ ، مرجع سابق .

(٢) الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطى ، بروكسل ، ١٩٦٩ ، مرجع سابق .

(٣) الفقرة السابعة من المادة الأولى من لتفاقية المسؤولية عن التلوث النفطى الناجم عن استكشاف قاع البحار ، مرجع سابق .

(٤) الاتفاقية الدولية للمسؤولية المدنية عن أضرار التلوث النفطى ، مرجع سابق ، المادة ٣/ب .

الاتفاقية (١) . أما الأضرار غير المادية ، فلم يجز التعويض عنها ، سوى لاتفاقية فيينا الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية . وبشرط أن يرد النص على ذلك في القانون المطبق للمحكمة المختصة بالنظر في التعويض ، وبالقدر الذي ينص عليه ذلك القانون (٢) .

كذلك ، ففى الممارسات ، وأحكام القضاء الدوليين ، استقر الأمر على قصر التعويض على الأضرار المادية فقط . وحسبنا أن نشير في ذلك إلى قرار التحكيم في قضية مسبك تريل ، حيث قررت المحكمة أن الأضرار الفعلية ، حسي وحدها التي تستحق التعويض (٣) ، بينما أقرت المحكمة في الوقت ذاته ، بعدم اختصاصها بالنظر في مطالبات الولايات المتحدة الأمريكية بالتعويض عما لحظها من ضرر معنوي تمثل في انتهاك سيادتها الإقليمية (٤) .

وفي الفقه الدولي ، يرى « جريفولث » ، أنه إذا كان من الممكن التعويض عن الضرر المعنوي في إطار المسؤولية الدولية ، عن الأفعال غير المشروعة هوليا (٥) ، فإنه يجزم بأن المسؤولية الدولية عن نتائج الأنشطة الخطرة لا تستوجب سوى التعويض عن الأضرار المادية فقط (٦) . أما الفقيه «مانفل» ، فيرى أن القانون الدولي يستلزم وقوع الضرر للمادى لتقرير التعويض ، إذلك فهو يرى ، أن مجرد عبور المواد الملوثة في المياه الإقليمية لدولة ما ، دون أن يتسبب عن ذلك أضرار مادية ملموسة ، لا يعد انتهاكا لسيادة الدولة ولا يرتب مسؤولية دولية (٧) ، وبالتالي ، فذلك لا يستوجب التعويض .

(١) اتفاقية فيينا المطبقة بالمسؤولية المدنية عن أضرار الطاقة النووية ، مرجع سابق ، المادة ٤/٤ . وكذلك اتفاقية مسؤولية جيتلى السفن النووية ، مرجع سابق ، المادة الرابعة .

(٢) اتفاقية فيينا المطبقة بالمسؤولية المدنية عن أضرار الطاقة النووية ، مرجع سابق ، المادة ١/ك/٢ .

(٣) U.N.R.I.A.A., Vol. III, P. 1974.

(٤) المرجع ذاته ، ص ١٩٣٢ .

(٥) Gracfrath, B., Op. Cit., P. 20.

(٦) المرجع ذاته ، ص ١٠٩ .

(٧) Handl, G. Territorial Sovereignty, Op. Cit., P. 75.

ووفق ما تقدم فإن الاضرار المادية ، هي التي تستوجب التعويض ،
كأثر للمسئولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأنشطة غير
المحظورة دوليا . هذا الا اذا نصت الاتفاقيات ذات الصلة ، على خلاف ذلك ،
وعلى النحو الذي ورد في اتفاقية فيينا للمسئولية المدنية عن اضرار الطاقة
النووية (١) ، أجازت التعويض عن أى خسارة ، او ضرر ناشئ عن انشطة
نووية ، اذا مانص على ذلك قانون المحكمة المختصة ، وبالتقدير الذى ينص
عليه هذا القانون (٢) .

المطلب الثالث

حيد التعويض وشمولاته

تتميز التعويضات التي تؤدي لاصلاح الضرر الناجم عن ممارسة
انشطة غير محظورة دوليا ، والعمرة كالتزام اولى بموجب الاتفاقيات الدولية
ذات الصلة ، بأنها تعويضات ذات حدود قصوى ، روعى فيها تحقيق توازن
المصالح في المجتمع الدولي ، وذلك بالتوفيق بين ماتحققه هذه الانشطة من
نفع عام ، يستوجب تحميلها بتعويضات كبيرة تعطل مسيرتها ، وبين مصلحة
المضربور في الحصول على تعويض عادل ، وترضية ملائمة ، بسبب ما أصابه
من أضرار .

أما التعويضات التي تقدم بموجب الاتفاقيات الدولية ، التي تنظم
أوجه المسئولية المدنية عن نتائج الأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، فإنها
تتميز بأنها تعويضات تخضع لضمانات ، تيسر حصول المضربور على التعويض
المرتب له بموجب هذه الاتفاقيات . فقد استحدثت هذه الاتفاقيات شروطا
تقضى بأن يحتفظ الشغل الخاص للأنشأاط الخطر ، بصك تأمين يغطي حدود
مسئوليته من تعويضات . كذلك تضمنت بعض هذه الاتفاقيات نصوصا تقضى

(١) اتفاقية فيينا للمسئولية المدنية عن اضرار الطاقة النووية ، ١٩٦٣ ،
مراجع ضابقي .

(٢) المرجع ذاته ، المادة الأولى ؟ الفترة الأولى ، (ك/٢) .
(م ٣٥ - البيئة البحرية)

بأن تلتزم الدولة التي ينسب إليها النشاط الخطر ، بأن تغطي أوجه القصور فيما يفرض على المنشغل الخاص من تعويضات .

وفي سبيل دعم مسيرة هذه الأنشطة الخطرة ذات النفع الصام ، دون ارهاقها لقتصاديا ، وضمانا لحقوق المضررين ، استحدث المجتمع الدولي ، أيضا ، نظاما يقضى بإنشاء صناديق للتعويض عن أضرار التلوث البحري ، حيث أبرمت في هذا المجال الاتفاقية الدولية المطلقة بإنشاء صندوق دولي ، للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي (١) .

وفيما يلي نعرض لحدود التعويضات وما شرع دوليا من ضمانات لكفالة أداء هذه التعويضات .

الفرع الأول حدود التعويضات

إذا كانت الاتفاقيات الدولية التي نظمت المسؤولية المدنية للمسئلين الخاصين ، عن أضرار الأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، قد نصت على فرض تعويض مقرر سلفا كالتزام أولى يؤدي عن أي ضرر منصوص عليه بموجب إحدى هذه الاتفاقيات ، وفي إطار قواعد المسؤولية المطلقة ، فقد تبين لأطراف هذه الاتفاقيات ، أن فرض مثل هذه التعويضات يمكن أن يؤدي مستقبلا ، إلى إيقاف نشاط نافع بأكمله ، إذ أن أضرار مثل هذه الأنشطة الخطرة ، غالبا ، ماتتسم بالجسامة الفائقة . لذلك ، اتجهت إرادة السحول أطراف هذه الاتفاقيات إلى وضع حدود قصوى للتعويضات روعي فيها مصلحة المضررين ، وعدم إعاقة النشاط الضار في وقت واحد بها . ومن هذه الاتفاقيات ، نذكر الاتفاقيات التالية :

(١) الاتفاقية الدولية المطلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث النفطي ، بروكسل ، ١٩٧١ ، مرجع سابق .

أولاً : الاتفاقية الدولية بشأن التضييق من مسؤولية ملاك السفن البحرية (١) .

هذه الاتفاقية هي أولى الصياغات القانونية الدولية ، التي سمحت إلى وضع حدود قصوى ، للتعويض عن الأضرار التي تحدث في للبيئة البحرية ، مثل فقد الأرواح أو الإصابات التي تلحق بركاب السفن ، أو الممتلكات التي على ظهرها (٢) ، أو تلك التي تلحق بأى شخص على اليابسة ، أو في المياه ، أو التي ينتج عنها ماساس بأى حق من الحقوق (٣) . كما تشمل حدود مسؤولية المالك أيضاً ، الأضرار التي تلحق بمنشآت الموانئ ، والأحواض ، ومجارى المياه للصالحة للملاحة (٤) ، وبالإضافة إلى هذا فحدود التعويضات تشمل أيضاً ، كافة التزامات المالك ومسؤولياته التي يفرضها أى قانون يتصل بإزالة حطام سفينة ، وينشأ عن أو يقطع بانتقال ، أو إزالة ، أو تخمير أى سفينة غارقة ، أو جانحة أو مختلطة عنها ، بما في ذلك أى شئ يكون على ظهر هذه السفينة (٥) .

وتتميز هذه الاتفاقية بعموميتها . فهي لا تقتصر على نمط معين من صور الحوادث البحرية ، وإنما تشمل كافة أنواع التلوث والأضرار البحرية (٦) .

وفيما يتعلق بحدود التعويضات بمقتضى هذه الاتفاقيات ، فقد ميزت الاتفاقية بين الأضرار الانسانية ، كنفقد الأرواح ، وحدد له حداً أقصى قدره ٣١٠٠ فرنكا عن كل طن من وزن السفينة ، وبين الأضرار التي تلحق بالأشياء ،

-
- (١) الاتفاقية الدولية بشأن التضييق من مسؤولية ملاك السفن البحرية .
وقد أبرمت في بروكسل في ١٠ أكتوبر ١٩٥٧ ، ونفذت اعتباراً من ٢١ مايو ١٩٦٨ ، وانضمت إليها مصر في ٧ سبتمبر عام ١٩٦٥ .
انتظر : أحمد نجيب رشدى ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ وما بعدها .
(٢) المادة ١/١/١ ، من الاتفاقية .
(٣) المادة ١/١/ب ، من الاتفاقية .
(٤) المرجع ذاته .
(٥) المادة ١/١/ج ، من الاتفاقية ، مرجع سابق .
(٦) أحمد نجيب رشدى ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

كالممتلكات والمنشآت ، وحدد لها جسدا أقصى يالغ فزفك على كل من
وزن السفينة (١) .

كما انه لا يمكن للالك للسفينة أن يستفيد من حدود هذه التعويضات ،
إذا ما تبين أن الحادث قد وقع بأعمال من الملك ، أو بسبب أعمال أحد
الأشخاص الذين يمثل الملك عن تصرفاتهم قانونا (٢) .

**ثانيا : الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية قبل الفير في مجال الطاقة
النووية (٣)**

نصت هذه الاتفاقية - في ديباجتها - على رغبة الأطراف في « كماله
تمويض عادل ، وكاف للأشخاص الذين يلحقهم ضرر تسببه حوادث نووية
... مع ضمان عدم اعاقه نمو الانتاج ، أو استخدامات الطاقة النووية
للأغراض السلمية من جراء ذلك » .

وقد نصت المادة السابعة (٤) من هذه الاتفاقية ، على عدم تجاوز إجمالي

-
- (١) الفقرة الثانية من المادة الاولى من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٢) الفقرة الثالثة من المادة الاولى من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٣) الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية قبل الفير في مجال الطاقة النووية ،
باريس ، ١٩٦٠ ، مرجع سابق .
 - (٤) المادة السابعة من الاتفاقية ، مرجع سابق ، وقد جرى نصها كما
يلى .

« (a) The aggregate of compensation required to be paid in respect
of damage caused by a nuclear incident shall not exceed the maximum
liability established in accordance with this Article.

(b) The maximum liability of the operator in respect of damage
caused by a nuclear incident shall be 15,000,000 European Monetary
Agreement units of account as defined at the date of this Convention
(hereinafter referred to as « units of account ») : provided that any
Contracting Party, taking into account the possibilities for the operator
of obtaining the insurance or other financial security required pers-
uant to Article 10, may establish by legislation a greater or less amo-
unt, but in no event less than 5,000,000, unit of account The sums
mentioned above may be converted into national currency in round
figures. »

مسبوب اليه (١) ، او اذا ماتبين أن مالك السفينة ، لم يقد بايداع الحد الأقصى للتعويض بمقتضى هذه الاتفاقية ، في صندوق خاص للتأمين عن أضرار هذه للحوادث (٢) .

خلاصة : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي للناس ، عن استكشاف واستغلال الموارد المعدنية في قاع البحار (٣) .

قامت هذه الاتفاقية هي الأخرى ، بوضع حد أقصى للتعويض الذي يفرض على المشغل « عن كل منشأة ، او عن كل حادث ، على مبلغ ٣٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، حتى تمضي خمس سنوات من تاريخ فتح باب التوقيع على الاتفاقية ، ثم على مبلغ ٤٠ مليون وحدة ٠٠٠ فيما بعد ذلك » (٤) . وحتى حينما يتعدد المشغلون بالنسبة للمنشأة الواحدة فان قيمة التعويض عن الحادث الواحد لا تتجاوز مبلغ ما يمكن أن يحكم به على أي منهم (٥) .

ويقتد المشغل للمنشأة التي أحدثت التلوث ، حدود مسؤوليته ، اذا ثبت أن ضرر التلوث حدث نتيجة لعلل ، او تصرف سلبي ، من جانب المشغل ذاته ، أرتكب عمدا مع علمه بأنه سينجم عنه ضرر للتلوث (٦) ، وعلى ذلك ، فاعمال المشغل ، الذي يؤدي الى وقوع الحادث ، لا يعد - في حد ذاته - مبررا لحرمانه من حدود مسؤوليته بمقتضى هذه الاتفاقية .

وفي خارج اطار هذه النصوص الاتفاقية ، فانه اذا ما كانت الأضرار التي لحقت بالبيئة البحرية ، قد احتوتها أنشطة لم تكن محلا لأي اتفاق دولي

-
- (١) الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية ، مرجع سابق .
 - (٢) الفقرة الثالثة من المادة الخامسة ، المرجع السابق .
 - (٣) أبرمت في لندن ، عام ١٩٧٧ ، مرجع سابق .
 - (٤) الفقرة الاولى من المادة السادسة من الاتفاقية ، المرجع السابق .
 - (٥) الفقرة الثالثة من المادة السادسة ، المرجع السابق .
 - (٦) الفقرة الرابعة من المادة السادسة ، المرجع السابق .

بشأن المسؤولية عن أضرارها . فإن الدول المصدر ، تتحمل ملتزمة بإداء التعويضات الكاملة ، عن كافة الأضرار التي تحدثها هذه الأنشطة ، فحينئذ لا يكون في وسع هذه الدول أن تتمتع بنحو اتمى للتعويض (١) .

وتنطبق القاعدة السابقة أيضا ، على الأضرار التي لم تنص عليها الاتفاقيات ذات الصلة ، إذ يقتصر الحد الأقصى للتعويض ، على الأضرار التي وزد النص عليها في هذه الاتفاقيات فقط .

ومن هذا المنطلق أيضا ، فإن الدول التي ليست طرفا في الاتفاقيات التي تنص على حدود قصوى للتعويضات ، لن يمكنها الاستفادة من حدود التعويض المخصوص عليها ، وفقا لقاعدة نسبية أثر المعاهدات ، ويتعين على هذه الدول أداء التعويضات الكاملة ، عن الأضرار التي تحدثها بغيرها من الأشخاص الدولية .

الفرع الثاني

ضمانات التعويضات

جرت الاتفاقيات الدولية التي تنظم المسؤولية ، عن أوجه المساس بسلامة البيئة البحرية ، الذي تحدثه الأنشطة الخطرة غير المحظورة دوليا ، على تنظيم وسائل ضمان حقوق المضررين في الحصول على تعويضات بموجب هذه الاتفاقيات . فقد نصت بعض هذه الاتفاقيات ، على احتفاظ المشغل بمسند تأميني يغطي حدود مسؤوليته ، بينما وصل هذا التطور في ضمان حقوق المضررين ، إلى هذه ، في الاتفاقيات التي أبرمت لاتشاء صندوق دولي ، للتعويض عن أضرار التلوث النفطي (٢) .

Scott, A. and Bo-Bramsen, Op. Cit, P. 304

(١)

(٢) الاتفاقية الدولية المنطقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي ، ١٩٧١ ، مرجع سابق . وراجع في دراسة هذه الاتفاقية ، ماسبق ص ٣٩٠ .

وقد كان لهذا الاتجاه الاتفاقى ، السيادة فى الممارسة الدولية ، ورغم
مما ينادى به جانب من الفقه الدولى ، من عدم ترجيح التوسع فى السماح
بمباشرة أنشطة خطرة ، مقابل فرض تعويضات مقطوعة سلفا تضمنها
اتفاقيات دولية ، وخشية من أن تصبح مثل هذه التعويضات والتأمينات ،
بغائية ضرائب تفرض على مباشرة هذه الأنشطة الخطرة (١) . لذا يحذ
هذا الجانب الفقهى ، أن تظل مسؤولية الدول فى حجر الزاوية ، فى أى نظام
قانونى ، يتناول نتائج الأنشطة الخطرة ، وذلك بدلا من فرض مثل هذه
التعويضات ، على عاتق المشغلين الخاصين لهذه الأنشطة (٢) .

ولذلك ، حاولت بعض هذه الاتفاقيات الدولية ، أن تتوافق مع هذا
الاتجاه الفقهى ، فسعت الى التوصل الى إلتزام الدولة ، لتتحمل مسؤولية
ضمان اداء المشغل الخاص ، فيما هو مفروض عليه من تعويضات ، ومن هذه
الاتفاقيات التى انطوت على النص على ضمان اداء التعويضات - يضرنا فى
الحام الأول - الاتفاقيات المتعلقة بالمسؤولية المدنية ، عن اضرار الأنشطة
النووية ، ففى اتفاقية مسؤولية مشغلى السفن النووية ، اشترطت هذه
الاتفاقية « على المشغل أن يحمل تأمينا ، أو ضمانا ماليا آخر ، يغطى مسؤوليته
عن الضرر النووى ، وتحدد الدولة المرخصة ، مبلغه ونوعه وشروطه .. » (٣)،
كما اشترطت الاتفاقية أيضا أن « تضمن للدولة المرخصة دفع مبالغ التعويض
عن الضرر النووى الذى ثبت على المشغل ، وذلك بأن توفر هذه الدولة ،
الأموال اللازمة الى الحد المبين فى الفقرة الأولى من هذه المادة ، وبالقدر الذى
تكون فيه حسيلة هذا التامين ، أو الضمان ، غير كافية للوفاء بهذه
المطالبات » (٤) .

وعلى هذا النسق أيضا ، جرت اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية
عن الأضرار النووية ، اذ ورد نص المادة السابعة من هذه الاتفاقية مطابقا
تماما لنص المادة الثالثة من اتفاقية مسؤولية مشغلى السفن النووية سلفا

Handl, Liability for Marine Pollution, Op. Cit, P. 88 (١)

Dupuy and Smets, Op. Cit, P. 201. (٢)

(٣) الاتفاقية الدولية الخاصة بمسؤولية مشغلى السفن النووية ، موجع

سابق ، المادة ٢/٣ .

(٤) المرجع ذاته .

الذكر ، فاصبح المشغل النووى ملزما بمقتضى اتفاقية فيينا ، ان يحتفظ بتأمين ، أو ضمان مالى آخر ، وفق ما تحدده الدولة التى تباشر المشغلة النووية فيها نشاطها ، وبحيث يغطى هذا التأمين حدود مسئولية المشغل النووى بمقتضى هذه الاتفاقية ، وكذلك اصبحت الدولة التى تصرح بمباشرة النشاط النووى فى نطاق ولايتها ، أو تحت رقابتها الفعلية ، ملزمة بان تتكفل بإداء التبعيض الذى يثبت استحقاقه على المشغل ، اذا ما تبين ان ما يحتفظ به من تأمينات لا يغطى حدود مسئوليته (١) .

وفىما عدا هاتين الاتفاقيتين ، اقتصرت الاتفاقيات الدولية الأخرى على النص فقط على احتفاظ المشغل بتأمينات تغطى حدود مسئوليته (٢) ، دون ان تنص هذه الاتفاقيات الدولية ، على كفالة الدول التى صرحت بالنشاط ، لأداء المشغل لما يثبت فى حقه من تعويضات ، وأن كنا نعتقد أنه حتى فى غيبة وجود مثل هذا النص ، فإن الدول ، بموجب مسئوليتها الدولية ، تظل ملزمة بان تعوض المضررين من جراء ما يلحق بهم من اضرار ، من أنشطة جرت فى نطاق ولايتها ، أو تحت سيطرتها الفعلية وفقا لقواعد المسئولية الدولية ، التى عرضنا لها فيما سبق .

(١) اتفاقية فيينا المطلقة بالمسئولية المدنية عن اضرار الطاقة النووية ، مرجع سابق ، المادة السابعة .

(٢) ودون تكرار سرد لهذه المواد المتشابهة فى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، فحسبنا ان نشير الى بعض من هذه الاتفاقيات التى نصت على ضرورة احتفاظ المشغل بتأمين يغطى حدود مسئوليته ومن هذه الاتفاقيات :

(أ) الاتفاقية المطلقة بالاضرار التى تلحقها الطائرات الأجنبية بالغير على السطح ، ١٩٥٢ ، المادة ١٥ - انظر : الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات ، المجلد ٣١٠ ، ص ١٨١ .

(ب) الاتفاقية المطلقة بالمسئولية قبل الضرر فى مجال الطاقة النووية ، باريس ، ١٩٦٠ ، مرجع سابق ، المادة العاشرة .

(ج) الاتفاقية الدولية المطلقة بالمسئولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث بالنفط ، بروكسل ، ١٩٦٩ ، مرجع سابق ، للفقرة الاولى من المادة السابعة .

(د) الاتفاقية الدولية المطلقة بالمسئولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث للنفط الذى ينشأ عن استكشاف واستغلال المولد المعدى بوسائل البحار ، مرجع سابق ، الفقرة الاولى من المادة الثامنة .

خاتمة

السبب الثالث

في هذا الباب ، بررت ملامح التطور الحديث الذى لحق بفقه القانون الدولى ، والذى يبدو بصمة خاصة في ذلك التغير الذى طرأ على مفهوم المسؤولية ، وما ادى اليه من تطور في آثارها وعناصرها .

فى مفهوم القانون البيئى . تعتبر المسؤولية مسألة مبدئية تتعلق بالاضطلاع بالأعباء القانونية ، وفي مرحلة سابقة على وقوع الضرر . فالمسؤولية بذلك ، لا تتناول الآثار القانونية لأفعال غير مشروعة دوليا ، وبالتالي فهي ليست مسؤولية عن ضرر وقع بالفعل ، وانما هي نوع من المسؤولية يتناول ما يجب أن ينهض به الشخص الدولى من أعباء قانونية ، تستهدف الوقاية من وقوع ضرر عابر للحدود ، وسواء بمنع هذا الضرر ، أو تقليل فرص حدوثه ، أو على الأقل خفض آثاره الضارة ، مع التعويض في النهاية عن الأضرار التى تكون قد وقعت بالفعل . فحماية البيئة البحرية ، وحماية البيئة الانسانية بوجه عام ، تتطلب نهوض الأشخاص الدوليين بأعباء مبدئية ، تفرضها عليهم قواعد المسؤولية الدولية ، بهدف توقي الآثار الضارة التى تنذر بحدوثها ممارسة الأنشطة ذات الخطورة الفائقة .

واذا كانت الاتفاقيات الدولية التى تناولناها بالدراسة في هذا الباب ، لا تفصح على نحو كامل عن هذا المفهوم الحديث للمسؤولية الدولية ، فذلك يرجع الى أن معظم هذه الاتفاقيات قد أبرم في زمن سابق على انعقاد مؤتمر استوكهولم للبيئة الانسانية ، وهو المؤتمر الذى كان له الصبغ فى طرح المفهوم القانونى لحماية البيئة ، فضلا عن أن هذه الاتفاقيات كانت تستهدف مجرد التعويض عن الضرر الذى تحدثه ممارسات الأنشطة الخطرة التى لم يحظرها القانون الدولى ، بسبب ما تحققه هذه الأنشطة للانسانية من نفع عام ، وأن كان يحسب لهذه الاتفاقيات ، أنها تناولت التعويض عن الأضرار ، وفق هذا المفهوم الحديث للمسؤولية ، إذ جلت من التعويض مسألة مبدئية ، مقطوع بها سلفا . ولذلك فيجد عدم الوفاء بهذا التعويض ، انتهاكا لا يترتب

ترى يرقب المسؤولية الدولية ، وفق قواعد المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة دولها :

كذلك ، فإن هذه الاتفاقيات ، حين اعتمدت معيار مسؤولية المخاطر : فإنها ألغت بتبعية هذه المسؤولية على عاتق المشغل الخاص مباشرة ، وعلى اعتبار أنه المستفيد الأول من ثمرات وريع هذه الأنشطة ، كما أن غي القضاء المسؤولية على عاتق هذا المشغل ، ما يحفز على بذل أكبر قدر من العناية منعا لوقوع الضرر ، هذا إلى جانب أن في تحويل المسؤولية إلى عاتق المشغل الخاص ، حيلة قانونية يراد بها تلافى عدم قبول الدول بالانقراض المسبق بمسؤوليتها المطلقة عن الأضرار التي تحدثها هذه الأنشطة . لكن ، وبالرغم من أن هذه المسؤولية التي يتحملها المشغل الخاص ، قد صيغت في إطار المسؤولية المعنية ، إلا أن بعض هذه الاتفاقيات أوجبت على الدول أن تظل صانعة لوفاء المشغل الخاص بمسؤوليته . غير أنه وحتى في غيبة مثل هذا الشرط الاحتياطي ، لا يوجد في هذه الاتفاقيات ما يحول دون إلقاء المسؤولية الدولية على عاتق الدول ذاتها ، بسبب النتائج الضارة لهذه الأنشطة .

ولذا كان مؤتمر استوكهولم للبيئة الانسانية ، والمنعقد عام ١٩٧٢ ، هو صاحب الفضل في إعادة صياغة ذلك المبدأ القانوني ، الذي سبق أن أرساه القضاء الدولي في قضيتي « مسبك تريل » و « مضيق كورفو » ، فإن هذا المبدأ يستند أساسا على القاعدة للاتينية للتطبيقية : « استعمل مالك دون الإضرار بالغير » ، ولهذا جاء المبدأ رقم ٢١ من إعلان استوكهولم ، منطويا على نفس هذه القاعدة للاتينية ، ولكن وفق مفهوم بيئي حيث : « اذ نص هذا المبدأ على أنه « الدول - وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي - حق للسيادة في استغلال مواردها طبقا لسياستها البيئية الخاصة ، وهي تتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها داخل حدود ولايتها ، لو تحت رقابتها ، لا تضر ببيئة دول أخرى ، أو بيئة مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية » . وبعد ذلك ، توالى النص على هذا المبدأ في جميع الاعلانات ، والقرارات ، التي أقرتها المؤتمرات الدولية ، كما انطوى عليه أيضا مجموعة الدراسات القانونية التي صاغت مبادئ الملوك في مجالات

البيئة المختلفة ، والتي اعدوا خبراء تانونيون ، كلهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ورغم ما دار من خلاف فقهي ، حول مدى الزامية هذا المبدأ ، ومدى قوته القانونية - وهو ما طرحناه من قبل - ، فمن المؤكد أنه - مثل كافة قواعد القانون الدولي للبيئة في الوقت الحاضر ، يندرج في نطاق القواعد المرننة ، والتي نسنهد قوتها الإلزامية - حسبما يرى استاذنا الدكتور صلاح الدين عامر . من استقرار بعضها ضمن قواعد العرف الدولي . أو لأنها تعد من المبادئ العامة للقانون ، المعترف بها في الأمم المتحدة . وعموما فقد بدأ هذا المبدأ في الاستقرار في قواعد القانون الدولي ، المعرفية والاتفاقية ، ليشكل الركيزة الأساسية للمسئولية الدولية في القانون الدولي للبيئة .

اما عن عناصر المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، بأنشطة غير محظورة دوليا ، فهي تمثل محورا آخر من محاور التطور في فقه القانون الدولي . ذلك أن المسئولية في هذا السياق ، وإن كان يشترط لقيامها توافر عنصرين : موضوعي ، وشخصي ، إلا أن طبيعة هذين العنصرين تختلف تماما عما هي عليه في المسئولية الدولية عن نتائج الأفعال غير المشروعة دوليا ، بل وحتى فيما يتعلق بقواعد المسئولية الدولية التي تستند الى نظرية المخاطر ، في مفهومها التقليدي ، وذلك لأن العنصر الموضوعي في المسئولية الدولية عن الأنشطة غير المحظورة دوليا ، لا يتمثل فقط في الضرر الذي يعتبره الفقه التقليدي مناطا للمسئولية في نظرية المخاطر . لكنه يضم الخطر ايضا الى جانب الضرر . بل يكاد الأول أن يسبق الثاني في الأولوية ، إذ أن الخطر هو السمة الأساسية للأنشطة التي تثير المسئولية الدولية خارج اطار اللامشروعية ، ففي هذا العصر الذي يتميز بثورته العلمية والتقنية ، كثرت الأنشطة ذات النفع للإنسانية رغم الخطورة الناتجة لغالبيتها في نفس الوقت . ولما لم يكن في استطاعة المجتمع الدولي واد مثل هذه الأنشطة ذات النفع الكبير ، كان من المحتم تقرير المسئولية الدولية عن هذه الأنشطة ، حتى تنهض الأشخاص الدولية الى القيام بالتزاماتها من أجل الوتابة من اضرار هذه الأنشطة للخطرة . والتعويض عن آثارها للضرارة .

لذلك ، يشترط لفقه الدولي الحديث في الخطر الناجم عن هذه الأنشطة ، أن يكون على قدر كبير من الجسامة بحيث يمكن ادراكه من خلال معايير موضوعية ، لا تخضع لأية تقديرية شخصية . وأن يكون هذا الخطر مما يمكن التنبؤ به على نحو عام متعلق بالنشاط في مجله ، مثل الأنشطة النووية ، أو أنشطة نقل النفط ، أو نقل المواد الخطرة بحرا . وهكذا ، يعد « الخطر » - في حد ذاته - ، سندا لإقامة المسؤولية الدولية في مفهومها الوقائي ، وحيث ينشأ على عاتق الدولة المصدر التزامات تستهدف الحيولة دون وقوع الضرر الذي ينبى عنه الخطر الجسيم ، ولذى يمكن التنبؤ به على نحو عام .

وبالإضافة الى عنصر « الخطر » ، يظل « الضرر » الركيزة الأساسية للعنصر الموضوعي للمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن ممارسة الأنشطة الخطرة ، غير المحظورة دوليا . وللضرر في هذا السياق ، شروط محددة أجمع الفقه الدولي عليها ، وتطلبها المعاهدات الدولية :

- فيشترط في الضرر أن يكون ملموسا ، وعلى قدر من الجسامة ، بحيث يخرج من نطاقه الأضرار المألوفة التي يمكن التفاوض عنها ، في سبيل ضمان استمرارية ، ودعم الأنشطة الخطرة ذات النفع العام دوليا .

- كذلك يشترط في الضرر أن يكون فعليا . وليس يقصد من هذا أن يكون الضرر قد تحقق بالفعل ، إذ أنه مراعاة من لفقه الدولي لطبيعة الأضرار النووية ، رأى هذا الفقه أن الضرر يكون فعليا ، متى أشارت الدلائل العلمية الى أن وقوعه قد أصبح أمرا متيقنا ، حتى ولو لم يكن قد وقع بالفعل .

- ومن شروط الضرر أيضا ، أن يكون ماديا ، وعلى النحو الذى فصلته الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، والتي أخرجت الأضرار المعنوية من هذا النطاق .

- وأخيرا ، يشترط في الضرر ، أن يكون نتيجة طبيعية للنشاط بمعنى أن يربط بين الضرر والنشاط الخطر سببية مادية ، لا يقطعها أو يتدخل في أحداثها أى نشاط لانساني آخر .

أما بالنسبة للعنصر للشخص لهذه المسؤولية ، فقد أدرك الفقه والقضاء الدوليين تصور المعيار الوظيفي الذي يتخذ لنسبة الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها ممثلو أجهزة الدول ، إلى دولهم ، إذ أن مجريات الأمور قد أثبتت أن معظم الأنشطة التي تجرى في المجتمع الدولي ، تتم بواسطة كيانات خاصة لا ترتبط وظيفيا بأشخاص دولية ، الأمر الذي يؤدي إلى إتاحة الفرصة للأشخاص الدولية للتخلص من مسؤوليتها ، وبالتالي إلى ترك ضحايا إبرياء دون تعويض عادل .

وتلافيا لهذا الخلل ، وجد الفقه والقضاء الدوليين ضالتهما في فكرة الولاية والرقابة التي للدول على نطاقها الإقليمي ، والتي امتدت لتشمل الرقابة على مواطني هذه الدول ، خارج للنطاق الإقليمي للدولة ، وبغية لا يقع في نطاق ولاية دولة أخرى . وهذا المعيار ينبثق من فكرة للسيادة الإقليمية المستقرة في القانون الدولي ، إذ استقر الفقه والقضاء الدوليين على أن المفهوم الإيجابي لمبدأ السيادة الإقليمية ، يفرض على الدول واجبات تحين بها تجاه غيرها من الدول ، وتتقضى من هذه الدول أن تتخذ شئونها في إقليمها ، وعلى رعاياها ، بحيث لا تسمح بمباشرة أنشطة في نطاق ولايتها الإقليمية . أو تحت رقابتها الفعلية ، تؤدي إلى الإخلال بحقوق الدول الأخرى . ووفق هذا المعيار ، أتيح للفقه والقضاء والمعاهدات الدولية ، أن تنسب إلى الأشخاص الدولية ، النتائج للضرورة التي لحقتها أنشطة للكيانات الخاصة ، الخاضعة لولايتها . أو التي تحصل تحت رقابتها الفعلية ، خارج نطاق الولاية الوطنية .

ووفقا لهذا المعيار الإقليمي ، السدى يعد أساسا للعنصر الشخصي للمسؤولية الدولية عن النتائج الضارة ، الناجمة عن ممارسة أنشطة غير مظلومة دوليا ، يشترط لنسبة النشاط الضار إلى أحد أشخاص القانون الدولي ، أن يثبت أن يكون هذا النشاط قد نشأ في نطاق ولاية الشخص الدولي أو تحت رقابته الفعلية . ولكن إذا كانت الممارسات الجارية توضح أن مرور السفن في البحار يؤدي إلى تدخل . وتعارض بين الولاية على السفن ، والتي تنفرد بها دولة العلم في أعالي البحار ، وبين ولاية الدول

الملاحية التي امتدت الى مساحات كبيرة من البحار ، ووفقا للقواعد المستحدثة في القانون الدولي بموجب اتفاقية قانون البحار الجديدة ، فنرى من أجل نفس هذا التعارض ، أن يطبق معيار الولاية والرقابة ، مع اجراء تحليل لطروف وملابسات كل حادث تلوث على حده ، وحتى يمكن الاعتماد الى الدولة التي كان لها الرقابة الفعالة على النشاط المسبب للضرر العابر للحدود .

كذلك فيشترط ايضا في لامسناد للنشاط الضار للشخص الدولي الذي نشأ النشاط في نطاق ولايته او تحت رقابته الفعلية ، أن يتوافر ما يؤكد ان للشخص الدولي ، كان يعلم علما حقيقيا ، او مفترضا ، بنشوء النشاط الضار في نطاق اقليمه او تحت رقابته . والعلم المفترض يتحقق حين تشير وقائع الأمور الى ان للشخص الدولي كان لديه من اللوسائل ما يمكنه من العلم بنشوء مثل هذا النشاط في اقليمه او تحت رقابته . ومن ذلك في علم الدولة بخطورة أنشطة السفن الذنوية التي تحمل علمها ، وهو علم يفترض في جانب الدولة . ولجرد قيامها بالترخيص لمثل هذه السفن .

ومثلا لحق التطور بمفهوم المسؤولية ، وعناصرها ، فقد لحق هذا للتطور أيضا بالمواقف القانونية للمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، بالنشطة غير محظورة دوليا ، فقد أصبح هناك من هذه المواقف القانونية ، ما ينشأ عن مجرد وقوع الخطر ، وما ينشأ عن وقوع الضرر . فالخطر - في حد ذاته - يعد مبررا لقيام المسؤولية الدولية في هذا السياق ، اذ يستوجب اضطلاع للشخص الدولي بالالتزام عام بالوقاية من الخطر الماس بسلامة للبيئة البحرية ، وهذا الالتزام العام يستهدف منع وقوع الضرر العابر للحدود ، أو على الأقل للتقليل من فرص حدوثه ، وخفض حدته الى أدنى حد ممكن .

واذا كان الالتزام بمنع الضرر . وخفض حدته ، هو الواجب الأساسي الذي يغطى عليه الالتزام العام بالوقاية ، فان الوقاية من أخطار الأنشطة غير المحظورة دوليا ، تتحقق أيضا من خلال واجبات وقائية اشارت اليها أعمال لجنة القانون الدولي ، وجرى على النص عليها العديد من الاتفاقيات

الدولية ، فالوقاية من الضرر البيئي العابر للحدود ، تنقضى بان على الدولة التي تمارس في نطاق ولايتها أو تحت رقابتها أنشطة خطيرة ، تنجس مبحوث ضرر عابر للحدود ، أن تبادر الى اعلام غيرهما بذلك . وهذا الاعلام ينطوى على تزويد الدول المستهدفة للضرر ، بجميع البيانات الضرورية المتعلقة بخصائص هذا النشاط ، والمخاطر الناشئة عنه ، ونوع الضرر الذي يمكن أن ينشأ عنه ، كي تصبح الدول المستهدفة قادرة على اجراء تقييم شامل للآثار البيئية لهذا النشاط .

كذلك ينطوى الالتزام بالوقاية ، على واجب الدولة المصدر في التفاوض مع الدول المستهدفة ، بغية وضع نظام لتشغيل النشاط لتتسم بالخطر ، بما يحقق تجنب ، أو تقليل فرص حدوث الضرر العابر للحدود ، كما يهدف التفاوض ايضا الى وضع قواعد مسبقة للتعويض عما يقع من اضرار بالمثل .

ويشمل الالتزام بالوقاية أخيرا ، واجب الدولة المصدر في للتعاون مع الدول المستهدفة ، للتصدى لأخطار الأنشطة البيئية التي تنجس بوتوع ضرر عابر للحدود ، وللتقليل من اخطار هذه الأنشطة ، والمشاركة في تخفيض آثارها . ويتميز واجب التعاون في أنه يقع على الدولة مصدر الضرر ، كما يقع على الدولة المتأثرة بالضرر ، لذا كانت تملك من الوسائل للتقنية ، والامكانيات الاقتصادية ، ما يؤهلها للتصدى لآثار النشاط الضارة .

وبصفة عامة ، يعد الالتزام بالوقاية للتلزاما اوليا يستند الى مسئولية مطلقة ، وإن كنا نرى انه يستند الى قواعد حسن الجوار التي يجب أن يقوم عليها النظام القانوني للدولى ، والتي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة صراحة . ونحن اذا كنا نحاول للتمسك بقواعد حسن الجوار - في هذا السياق - فانما نهذف الى تفضي الانتقادات الموجهة الى نظرية المخاطر ، والتي ما يزال الفقه الدولى متمسكا بموجب النص عليها في اطار اتفاقي مسبق . هذا ، بينما ان الالتزام للعام بالوقاية ، يستمد قوته من القاعدة اللاتينية : « استعمل مالك دون الاضرار بالغير » ، وحي اولى القواعد القانونية التي يستند اليها مبدأ حسن الجوار .

أما بالنسبة للاكر الثاني للمسئولية الدولية عن الماساس بسلامة البيئة البحرية ، بأنشطة غير محظورة دوليا ، فهو الالتزام التقليدي باصلاح الضرر ، والذي تنطوى عليه آثار المسؤولية الدولية بوجه عام . وهو التزم يميز عن مثيله في مجال المسؤولية عن الفعل غير المشروع الماس بسلامة للبيئة . وذلك ان الالتزام باصلاح الضرر في لطار المسؤولية عن الأنشطة غير المحظورة ، يستند الى قواعد مسؤولية المخاطر ، ولهذا جرى النص عليه في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة . فهو - ومن هذا المنطلق - ، التزم أولى يترتب على الاخلال به نشوء المسؤولية الدولية عن الأعمال غير المشروعة .

ولذا كانت الاتفاقيات الدولية جرت على الاقتصار على اصلاح الضرر ، بتعويضه نقدا ، فان مسلك هذه الاتفاقيات لا يؤدي الى اعدار قيمة التعويض العيني ، كآثر مجئ للمسئولية الدولية ، لذ من اللوجب ان تظل لهذا التعويض الصدارة في مجال اصلاح الضرر . وفي رأينا أن مسلك هذه الاتفاقيات ، يرجع الى انها تنطبق بمسئولية المشغل الخاص في لطار قواعد المسؤولية المدنية ، ولا يوجد ما يحول دون الزام الدول ذاتها باعادة الحال الى ما كان عليه قبل وقوع الضرر ومن منطلق مسئوليتها الدولية ، وعلى ان يظل الالتزام بالتعويض للنقدي ، التزاما على عاتق المشغل الخاص بموجب هذه الاتفاقيات .

وكعادة عامة ، وفي لطار قواعد هذه المسؤولية ، جرى الفقه والمعاهدات الدولية على قصر الالتزام بالتعويض ، على الأضرار المادية فقط دون الأضرار المعنوية ، وان كانت اتفاقية فيينا للمسئولية المدنية عن اضرار الطاقة النووية ، قد أجازت التعويض عن أى خسارة ، أو ضرر ناشئ عن أنشطة نووية ، اذا ما نص قانون المحكمة المختصة على ذلك ، وبالقدر الذي ينص عليه ذلك القانون ، الأمر الذي يفسر بأنه يتيح إمكانية التعويض عن الأضرار المعنوية .

واخيرا ، فان المجتمع الدولي حين اتجه الى فرض تعويضات مقطوعة سلفا ، بمقتضى قواعد أولية في الاتفاقيات الدولية ، فقد سعى الى ايجاد (م ٣٦ - البيئة البحرية)

توازن بين مصلحة الدول المضررة ، وبين حاجة المجتمع الدولي الى دول هذه الأنشطة . واذا كانت الاتفاقيات قد حددت حدودا تصوى للتعويضات ، ضمانا لعدم اعاقه هذه الأنشطة ، فان هذه الاتفاقيات لوجبت على الشغلين الخاصين للأنشطة الخطرة ، ان يحتفظوا بسند تامين يغطى حدود مسؤوليتهم في رعاية مصالح المضررين . كما نصت بعض الاتفاقيات صراحة ، على أن تضمن الدول التي رخصت بمزاولة النشاط ، دفع مبالغ للتعويض التي تفرض عن الوفاء بالحد الأقصى للتعويضات التي تفرضها هذه الاتفاقيات . كما قد اتجهت الدول اخيرا الى انشاء صناديق للتعويضات عن اضرار الأنشطة الخطرة . وكان ثمرة هذا الاتجاه المحمود : الاتفاقية الدولية المتطقة بانشاء صندوق دولي ، للتعويض عن الاضرار الناجمة عن التلوث النفطي ، والمبرمة عام ١٩٧١ . والامل وطيد في أن يتم للتوسع في انشاء مثل هذه الصناديق ، حتى تغطي سائر الأنشطة الخطرة الأخرى .

هذا ، ويجب التنويه بأن اخلال الشخص الدولي بالالتزام بالصالح الفرر ، المنصوص عليه في هذه الاتفاقيات الدولية ، يمد انتهاكا لالتزام دولي يترتب المسؤولية الدولية عن فعل غير مشروع دوليا .



الخاتمة

تناولت هذه الرسالة بحث موضوع : «المسئولية الدولية عن المصاس بسلامة البيئة البحرية » ، توصلنا الى وضع اطار قانونى لحماية البيئة البحرية ، وعلى أساس من الاتفاقات الدولية والاقليمية ، وقواعد المسئولية الدولية التى تستقر عليها الفقه ، والقضاء الدوليين .

وقد بدلت للرسالة بإيضاح مفهوم البيئة البحرية ، وانها تحنى : مسطحات الماء الح ، المتصلة بعضها ببعض اتصالا حرا طبيعيا ، بما فى ذلك قاعها ، وباطن تربتها ، وما تحويه من كائنات حية ، حيوانية ونباتية ، وثروات طبيعية تشكل فى مجملها عناصر الحياة البحرية ، مما يجعل من هذه البيئة نظاما بيئيا متكاملًا .

ولذلك ، فان لهذه البيئة البحرية أهمية حيوية ، فى تحقيق التوازن الناحى ، وفى تكوين الأمطار مصدر الماء للمنب ، وخفض المعدلات المتزايدة لتوالد غاز ثانى اكسيد الكربون ، وتوفير غاز الأوكسجين اللازم لاستمرار الحياة على الأرض . هذا فضلا عما لهذه البيئة البحرية من أهمية اقتصادية كمصدر للمواد الغذائية ، والمواد الأولية اللازمة لأغراض الصناعة ، وللثروات المعدنية . بالإضافة الى أنها مصدر للطاقة ، وطريق للمواصلات ، ومجال طيب للسياحة ، والترفيه ، والرياضة .

كذلك تناولت الرسالة الصور المختلفة للمساس بالبيئة البحرية ، وما أدى اليه ذلك من لتبال نهم على استغلال الموارد البحرية الحية ، وغير الحية ، ومن تلوث بات يشكل أخطر صور المساس بهذه البيئة ، نظرا لما له من قوة مائعة على تدميرها وإتلافها ، ولقدرته أيضا لا على تلويث المنطقة مصدر للخطر فحصب ، بل والامتداد عبر الحدود ، الى مناطق دولية بعيدة أخرى .

وقد ثار الخلاف حول ما اذا كان للتلوث لا يقع الا بفعل الاقسان فقط ، ام ان تعريف التلوث يمكن أن يتسع بحيث يشمل تلك الظواهر الطبيعية ، التى

لا دخل للإنسان في إحداثها . كما ثار الخلاف أيضا ، حول ما اذا كان يدخل في تعريف التلوث ، ان لا بد أن تكون له تأثيرات ضارة على صحة الإنسان ، او رفاهيته . وقد لنتهينا بصدد هذا الخلاف ، الى أن حماية البيئة البحرية ، تستوجب توسيع نطاق تعريف التلوث ، بحيث يتم الاقرار بأنه مثلما يقع بفعل الإنسان ، فإنه يقع أيضا بدون تدخل منه ، كما هو الحال للبحث أيضا في سبب الخلاف حول تعريف التلوث ، أنه يشار اليه في اللغة الانجليزية بمصطلحين ، أحدهما هو Pollution ، الذى يعبر عن المعنى الدارج في اللغة الدولي لمصطلح التلوث ، اما الثانى فهو Contamination ، ويشير الى وجود تركيزات في المنطقة تفوق مستوئها الطبيعى ، هي والكائنات الحية ، هذا بينما لا يوجد في لغتنا العربية سوى مصطلح واحد لهذه الصورة من ضرر الأساس بالبيئة ، هو مصطلح « التلوث » .

كما أننا قد خالفنا ما درج عليه الفقه الدولي ، وبعض المباحثات الدولية ، بشأن تعريف التلوث الذى يحتثه الإنسان ، وتأثر الإنسان به ، فاتفقنا من وجهة نظر الفقه الدولي الموسع ، أساسا لهذا التعريف ، وذلك مراعاة لاعتبارات حماية البيئة البحرية ، وبسبب التنوع والاضطراب في صور التلوث البحرى ، وخطورة التلوث بالمواد الخطرة ، ولأن لا يظهر أثرها في الإنسان الا بعد سنين ، فانتبهنا الى أن التلوث هو : حالة تتعلق بتغيرات في مكونات البيئة البحرية ، على نحو يؤدى الى أحداث آثار ضارة ، لا يشترط أن تلحق ضررا بالإنسان .

كذلك عرضنا لصور التلوث البحرى : كالتلوث بالنفط ، والتلوث بالإشعاع النووى ، وفضلنا تناول مصادره المختلفة ، وفق التقسيم الذى جرت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، والتي بينت أن التلوث قد ينشأ من اليابسة ، أو من أنشطة استكشاف واستغلال قاع البحر ، أو من غرق وتصريف للنفايات في البحر ، أو من أنشطة السفن ، أو من الجو .

وحين تعرضنا لتعريف المسؤولية الدولية ، أشرنا الى التطورات التى لحقت بهذا التعريف على مر السنين ، وحتى استقرار الفقه الدولي أخيرا ، على أن المسؤولية الدولية تعنى : « العواقب القانونية للأنشطة التى تلحق

ضرراً بالغير ، • وإن كنا قد بينا أنه قد أصبح للمسئولية الدولية مفهوم حديث يتجاوز هذا المفهوم التقليدي فيجعل منها مسألة أولية ، تنطبق بالاضطلاع بالاعباء القانونية في مرحلة سابقة على وقوع الضرر ، وذلك كى نتناول ما يجب أن ينهض به أشخاص المجتمع الدولي ، من للقرارات قانونية تستهدف الوقاية من وقوع ضرر عاجل للحدود ، وسواء بمنعه ، أو تقلييل فرص حدوثه ، أو على الأمل خفض آثاره الضارة ، وذلك مع الإلتزام باصلاح ما قد يقع من أضرار .

ويتبين من هذا ، أن للمسئولية الدولية مفهومين ينطوى على نظامين ، أولهما : هو النمط التقليدي للمسئولية في القانون الدولي المعاصر ، ويستهدف ضمان أداء الإلتزامات الدولية ، وذلك بتقرير المسئولية عن انتهاك أحكام القانون الدولي ، والإزام من ينسب إليه هذا الانتهاك ، باصلاح الضرر الذى يلحق بغيره من أشخاص للقانون الدولي • أما للنظام الثانى للمسئولية الدولية ، فينتطق بالمسئولية عن النتائج الضارة الناجمة عن الأنشطة غير المحظورة دولياً ، ويستهدف منع الضرر العاجل للحدود ، أو خفضه الى أدنى حد ممكن ، مع تقرير تعويضات مقدرة سلفاً ، تؤدى للأشخاص الدولية التى قد يصيبها ضرر من هذه الأنشطة • وتتسم القواعد القانونية التى تحكم النظام الأول ، بسمه القواعد الثانوية للمسئولية الدولية • أما للنظام الثانى ، فقواعده أولية ، تنطوى على القترامات دولية ، يؤدى الإخلال بها الى نشوء المسئولية الدولية ، وفق قواعد اللامشروعية للدولية التى يقوم عليها النظام الأول •

ومن خلال دراستنا للأسس المختلفة للمسئولية الدولية ، تبين أن لهذه المسئولية اسماً مختلفة تعتمد على نظريات الخطأ ، وللعمل الدولي غير المشروع ، والخطأ ، ومبدأ تحريم إساءة استعمال الحق ، وحسن الجوار ، وقد بينت الدراسة ، أن المسئولية يمكن أن تستند الى أى من هذه الأسس القانونية ، وأن إيا منها لا يمكن بمفرده أن يعد أساساً للمسئولية الدولية عن الأساس بسلامة البيئة البحرية ، إذ أن ذلك يتوقف على طبيعة تلك الأنشطة ومدى خطورتها ، وما قد تستفر عنه عملية تقييم الأثر البيئى ، من حظر لمباشرتها ، وحينئذ تتور المسئولية عن انتهاك قواعد الحظر ،

وتخضع هذه المسؤولية لنظريات اللامشروعية ، ومن بينها نظرية الخطأ التي تطورت ، فصيغت في قالب موضوعي يفلسف الخطأ ، بأنه قصور في نسج الدولة ، وفي أداء مرافقتها العامة . كما تشمل نظريات اللامشروعية أيضا ، نظرية الفعل غير المشروع دوليا ، ومبدأ تحريم لساء استعمال الحق ، والذي يتجه الفقه الغالب إلى أنه أحد صور الأفعال غير المشروعة دوليا . أما في حالة ما إذا تبين أن الأنشطة التي جرى تقييمها بيئيا ، تحقق من الفوائد للمجتمع الدولي ، ما يشجع على استمرارها رغم ما تنقسم به من خطورة ، فهنا تكون المسؤولية الدولية عن هذه الأنشطة ، وعن نتائجها الضارة ، خاضعة لنظرية المخاطر ، أو لمبدأ حسن الجوار الدولي .

لذلك ، جرت دراستنا في محورين أساسيين : أولهما يتناول قواعد المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا . والثاني يتعلق بقواعد هذه المسؤولية في حالة المساس بسلامة البيئة البحرية بأنشطة غير محظورة دوليا .

وقد خصص بنا البحث في قواعد المسؤولية الدولية ، في القانون الدولي المعاصر ، إلى افتقار هذا القانون إلى قواعد خاصة بالمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، خاصة وأن بعض الاتفاقيات الدولية التي استهدفت حماية هذه البيئة ، وإن كانت قد تضمنت قواعد متفرقة لحظر الأفعال التي تهدد سلامة البيئة البحرية ، إلا أنها خلت من أية قواعد تنطبق بالمسؤولية الدولية ، الأمر الذي يحيل إلى القواعد العامة للمسؤولية الدولية ، والتي تنظم عواقب انتهاكات الالتزامات الدولية ، وفق نظرية الفعل غير المشروع دوليا .

وأيضا ، وفي إطار البحث عن القواعد الخاصة بالمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ، انتهى بنا البحث إلى وجود مثل هذه القواعد في الاتفاقيات الدولية . التي تناولت أحكام المسؤولية العينية للممثلين الخاصين عن نتائج الأنشطة الخطرة ، المتمثلة في عمليات نقل النفط ، والتفتيق عنه في البحار ، وكذلك في الأنشطة المتعلقة بأوجه الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، كتشغيل السفن النووية ، ونقل المواد النووية بحرا . وإن كانت هذه الاتفاقيات ذات قواعد تنقسم بطابع القانون الخاص ،

وتعتمد أساسا على نظرية المخاطر . كما تقتصر عواقبها على أداء التعويضات
التي يتحملها المشترون الخاصون ، أو تتحملها صناديق التأمين . وقد أوجبت
بعض هذه الاتفاقيات أن تكون الدول ضامنة للوفاء بالتزامات المشتريين
الخاصين .

وفي هذا المجال ، يهناك إبراز لتناقض مع ما يذهب اليه الفقه الدولي ،
من الخشية من تراجع قواعد المسؤولية الدولية ، أمام قواعد المسؤولية
المدنية . إذ أنه إضافة إلى اعتماد بعض الاتفاقيات الدولية على قواعد
المسؤولية المدنية ، والقاء عبء المسؤولية على عاتق المشتريين الخاصين ، فقد
لاحظنا أن بعض الاتفاقيات الدولية التي انطوت على قواعد ، والتزامات
أولية لحماية البيئة البحرية ، كاتفاقية منع التلوث من السفن والجمرمة في
لندن عام ١٩٧٣ ، قد أحالت هي صراحة أيضا ، إلى أعمال القواعد القانونية
الداخلية لحولة علم السفن ، الأمر الذي جعل فقهاء القانون الدولي للبيئة ،
يطمحون في أن تكون المسؤولية الدولية ، هي حجر الزاوية في أي نظام
قانوني لحماية البيئة ، والحفاظ عليها .

كما أنه ، ورغم اتجاه المجتمع الدولي نحو إبرام اتفاقيات دولية لحماية
البيئة للبحرية ، أو لتنظيم قواعد المسؤولية المدنية عن أضرار هذه البيئة ،
فقد أبرزت الدراسة أن عددا كبيرا من الدول ما زال يحجم عن الانضمام إلى
هذه المعاهدات ، الأمر الذي يعوق سريان ما في هذه الاتفاقيات من التزامات ،
إعمالا لقاعدة نسبية أثر المعاهدات ، خاصة وأنه يوجد بين هذه الدول ، دول
تملك قدرات تقنية وبحرية عظيمة .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد ، أن جمهورية مصر العربية ،
لم تصدق على معظم هذه الاتفاقيات الدولية ، رغم اتساع شواطئها ،
ومرور قناة السويس في أراضيها ، وتعدد تعرض للبيئة البحرية المصرية
لأخطار التلوث ، بل ورغم اشتراك مصر نفسها في إعداد بعض هذه الاتفاقيات.
وهو أمر يزيد من خطورته ، أن مصر لم تصدر إلى الآن ، قانونا يحصى بيئتها
البحرية من أخطار التلوث .

كذلك ، تناولنا بالدراسة ، مواد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة عام ١٩٨٢ ، اذ تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما عامة تتعلق بحماية البيئة للبحرية ، وردت في الجزء الثاني عشر من الاتفاقية ، والذي تصدقته المادة [١٩٢] ، والتي تنص على « التزام عام » ، يقضى بأن « الدول ملزمة بحماية البيئة للبحرية والحفاظ عليها » . وهو ما دعا بعض الفقه الدولي الى الاعتقاد بوجود مثل هذا الالتزام العام في قواعد القانون الدولي ، وذلك بسبب ما يراه هذا الجانب من الفقه ، من ان المادتين ١٩٢ ، ١٩٤ من هذه الاتفاقية ، تفرضان واجبا أساسيا على الدول بحماية البيئة للبحرية ، والالتزام باتخاذ كافة التدابير الضرورية لمنع ، وتكثيل ، والسيطرة على التلوث للبحر ، وان تضمن الدول ان الأنشطة التي تجرى في نطاق ولايتها ، او تحت سيطرتها ، لن تسبب ضرر التلوث لدول أخرى ، او للبحار التي تمارس الدول عليها حقوقا سيادية .

ونحن اذا كنا نختلف مع هذا الجانب الفقهي فيما ذهب اليه ، فاننا نتفق مع فريق آخر من الفقه الدولي يرى ان المادتين ١٩٢ ، ١٩٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، لا تفرضان التزاما عاما بحماية البيئة للبحرية ، وانما تؤيدان الى تهئية المجال لوضع إطار قانوني عام ، يوسع من السلطات وللواجبات التي تكفل السيطرة على التلوث للبحر ، ويعتمد ، وانفاذ قوانين ونظم عالية ، وتعليمية ، تتطو على وجهات لرصد وتقييم الأخطار البيئية ، وللتعاون ، والمساعدة ، والإعلام ، والتدخل لحماية البيئة للبحرية من التلوث ، وذلك وفق الالتزامات التفصيلية المحددة المسالم ، والتي وردت في باقي مواد الجزء الثاني عشر من هذه الاتفاقية .

كذلك نرى ان هاتين المادتين [١٩٢ ، ١٩٤] يشكلان مما مبادئ قانونية الزامية تستمد قوتها من اجسام الدول أطراف الاتفاقية ، ومن استقرار جانب من مضمون هاتين المادتين في القواعد القانونية الدولية العرفية ، والتي تقضى بمنع الحاق الضرر بالغير ، وفق قواعد حصن الجوار الدولي ، واتساقا مع المبادئ القانونية العامة المستقرة في الأمم المتحدة ، والتي ترى في تعمد الاضرار بالغير ، ضربا من اساءة لسمعة الحق .

ومع هذا ، يجب الا ينظر الى هاتين المادتين خارج هذا الاطار القانوني
اذ ان الالتزامات القانونية يجب ان تنقسم بمعامل وواجبات محددة ، تتعلق
بمحل للزام محدود . لذلك ، فان الالتزام بحماية البيئة البحرية في هذه
الاتفاقية ، يجب ان ينظر اليه في اطار الالتزامات التفصيلية التي وردت في
سياق مواد الجزء الثاني عشر من الاتفاقية . وهي التزامات جرى تصنيفها
لتتلاءم مع صور التلوث البحري المختلفة ، كما انها التزامات تنصب على
الزام الدول الأطراف باصدار القوانين ، واعتماد للنظم والتدابير الوطنية
التي تستهدف منع التلوث البحري ، وخفضه ، والسيطرة عليه .

وفيما يتعلق بمكافحة التلوث البحري ايضا ، جرت الاتفاقية على
استحداث قواعد جديدة لتقسيم الولاية على مناطق البيئة البحرية ، ووسعت
من اختصاصات الدولة الساحلية على حساب الاختصاصات التقليدية التي
يمنحها للقانون الدولي لدولة العلم ، في الولاية على سفنها . كذلك منحت
الاتفاقية قدرا من الاختصاصات لدولة الميناء ، تيسيرا لها في اداء التزاماتها
في حماية البيئة للبحرية .

وقد تبين - في سياق بحثنا - ان هذه الاتفاقية ، لا تختلف عن غيرها
من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة البحرية ، وذلك من ناحية انها لم
تتضمن قواعد للمسؤولية الدولية عن مخالفة احكامها ، حتى ان صياغة المادة
٢٢٥ من الاتفاقية والمتعلقة بالمسؤولية ، والتعويض عن مخالفة احكام الجزء
الثاني عشر من الاتفاقية ، والمتعلق بحماية البيئة البحرية ، لم تقدم جديدا
في هذا الاطار ، بل واثارت لبسا لا مبرر له حين افترضت وجود قدر من
قواعد للمسؤولية في القانون الدولي ، يمكن الرجوع اليه لاقامة المسؤولية
الدولية بموجب هذه المادة . وقد غابت ولضوء الاتفاقية ، ان قواعد المسؤولية
الدولية ، ما تزال اكثر الموضوعات جدلا في فقه القانون الدولي . وهذا
ما عبرت عنه هذه المادة ذاتها في فقرتها الثالثة ، اذ حثت الدول على التعاون
علي تطوير القانون الدولي المتصل بالمسؤولية ، والالتزامات الناجمة عنها .
كذلك ، خالفت هذه المادة ، ما كان من الواجب عليها ان تؤكد من دعم
لعور المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي ، وذلك باسفلها المجال لاعمال
قواعد المسؤولية المدنية في القانون الداخلي لاقامة المسؤولية على عاتق المخطئين

الخاصين ، الأمر الذى يتيح المجال للتفاوت فى التبعات القانونية التى تلقى على عاتق الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ، المتسببين فى الأضرار البيئية ، وتبعاً للاختلافات فى النظم القانونية الداخلية . وهو ما يدعو الى الخوف من ان تطغى قواعد المسؤولية المدنية على قواعد المسؤولية الدولية .

كذلك خالفت هذه المادة أيضاً ، ذلك الوضع المستقر فى القانون الدولى والذى يمنح محاكم الدولة التى وقع الضرر فى اقليمها ، اختصاص نظرس المطالبات بالتعويض عن الضرر البيئى ، تيسيراً على الضرور . ويتضح ذلك من خلال الفقرة الثانية من هذه المادة ، والتى تقضى بأن يكون القضاء الوطنى للدولة التى يخضع لولايتها المشغل الخاص محدث الضرر ، هو المختص بالفصل فى دعاوى التعويض عن الضرر ، وفى هذا ما فيه من مشقة على الضرور ، فضلاً عن أنه غالباً ما لا يتاح لهذا القضاء مكنتات الالام الكافى بالضرر البيئى الحادث ، وظروفه ، ومقداره ، الأمر الذى يطرح جانباً آخر من جوانب القصور فى قواعد المسؤولية الدولية عن الضرر البيئى العابر للحدود .

فاذا أضفنا الى ما تقدم ، أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، لم تدخل حيز التنفيذ الى الآن ، أمكن ادراك مدى الخطر الذى يهدد بيئة البحار ، وفى ظل ندرة قواعد القانون الدولى المتطقة بحماية البيئة البحرية ، وذلك فى الوقت الذى شاركت فيه معظم الدول فى مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والذى أعد هذه الاتفاقية .

كذلك . وفى تعرضنا لأوجه القصور فى الاتفاقيات الدولية ، ذات الصلة بقواعد المسؤولية الدولية عن حماية البيئة البحرية ، تبين أيضاً مبلغ الندرة فى احكام القضاء الدولى ، وممارسات الدول تجاه النزاعات البيئية ، وان أوضحت هذه الاحكام والممارسات عن قاعدة هامة ، اعتبرها الفقه الدولى الركيزة الاساسية للمسؤولية الدولية فى القانون الدولى للبيئة ، ثم جرى النص عليها فيما بعد فى كافة المؤتمرات وقرارات اللجان الدولية المعنية بحماية البيئة ، وبدءاً بما نص عليه المبدأ الحادى والعشرون من اعلان استوكهولم للبيئة الانسانية . وتقضى هذه القاعدة الهامة بأن تتحمل الدول مسؤولية ضمان أن تجرى الأنشطة المضطلع بها فى نطاق ولايتها ، أو تحت رقابتها ،

بحيث لا تسبب ضررا ببيئة دول أخرى ، او بالبيئة في مناطق خارج حدود
الولاية الوطنية .

لكننا قد انتقينا - وعلى خلاف ماذهب اليه بعض الفقه الدولي - ، الى
أن المبدأ [٢١] من اعلان استوكهولم للبيئة الانسانية ، لا يطرح التزما عاما
بحماية البيئة ، وانما نرى فيه ، وفي الصياغات المتشابهة التي أتت بعده ،
انها جميعا مجرد اطار توجيهي لما يجب أن تكون عليه الالتزامات المتوقعة بحماية
البيئة ، خاصة وأن هذا المبدأ ، والالتزام الوارد في المادتين ١٩٢ ، ١٩٤ من
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، لا يعبران الا عن الالتزام المستقر في القانون
الدولي العرفي ، والذي يطلب من الدول ايلا العناية الواجبة في تنفيذ الالتزامات
الدولية الملقاة على عاتقها ، ومنها الالتزام العرفي التقليدي بمنع الحاق الضرر
بالآخرين ، والمستمد من مبدأ « استعمل مالك دون الاضرار بالغير » . وكذلك ،
لو افقنا افتراضنا جدلا وجود للتلزام عام بحماية للبيئة البحرية ، لم يكن هناك
داع لأن يذهب واضعو الاتفاقيات الدولية الى صياغة التزامات مفصلة لحماية
البيئة البحرية ، مثل تلك الواردة في باتي موند الجزء الثاني عشر من اتفاقية
الأمم المتحدة لقانون البحار .

وقد دعانا هذا الفراغ القانوني الى البحث في القواعد العامة للمسئولية في
القانون الدولي ، وكان من حسن الطالع ان تزامن بحثنا هذا ، مع ماتجويه
حاليا لجنة القانون الدولي من مناقشات حول اعداد مشروع قانون مسئولية
الدول عن انتهاك الالتزامات الدولية ، وحول قواعد المسئولية عن النتائج
للضارة الناجمة عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولي ، لذلك حاولنا ان نجهد
في تطوير هذه القواعد ، حتى تتلاءم مع الاعتبارات الخاصة بحماية البيئة
البحرية :

وعند البحث في عناصر المسئولية الدولية ، تبين وجود تباين واضح
بين عناصر المسئولية عن انتهاك قواعد حظر الأنشطة الماسة بسلامة البيئة
البحرية وبين عناصر المسئولية الدولية عن النتائج الضارة ، الناجمة عن
أنشطة غير محظورة دوليا .

للدول ، مثل مناطق الجرف للقارى ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، والتي استحدثتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، واتبرت للدول بالحقوق الولائية عليها ، فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، وضمن مجلة أمور أخرى . كما يمتد نطاق « الولاية » ، ليشمل السفن التي تحمل علم الدولة ، والطائرات المسجلة فيها ، مالم تكن هذه السفن أو الطائرات ، واقعة في نطاق ولاية دولة أخرى .

أيضا ، قد أبرزت الدراسة ، تلك المشكلة التي اثارها معيار الولاية والرقابة ، فيما يختص بأنشطة السفن ، ومدى خضوعها لولاية أو رقابة دولة العلم . أو الدول الساحلية ، فبينت الدراسة أن للدولة التي تمارس اشرافا فعلا على نشاط ما تعد مسئولة دوليا عن هذا النشاط ، وعن نتائج الضارة ، وأنه من الأفضل أن يستشف وجود هذه الرقابة الفعالة ، عن طريق تحليل ظروف ، وتقصي حقائق كل حادث ينفطر على ضرر بيئي .

كذلك ، أوضحت الدراسة أيضا ، ذلك الذي استقر الرأى عليه ، من أن العنصر للشخصى في المسؤولية عن نتائج الأنشطة غير المحظورة ، يستلزم تحقيق أمرين : أحدهما ، هو نشوء النشاط في نطاق ولاية شخص دولى ، أو تحت رعايته الفعلية ، وثانيهما ، هو علم الشخص الدولى بنشوء النشاط الخطر في ولايته ، أو تحت اشرافه الفعلى .

ووفق هذا المعيار للولائى . والذي يستند الى ماللشخصى الدولى من ولاية ورقابة فعلية على تعليمه ، ومملكته . امكن للفقه ، والتضاء الدوليين ، ان يسندا للدول مسؤولية دولية عن النتائج الضارة ، والتي تحدثها أنشطة الكيانات الخاصة ، للخاصة لولاية هذه الدول ، أو التي تعمل تحت رعايتها الفعلية خارج نطاق الولاية الوطنية . وكانت هذه الأنشطة تعتبر خسارج مجال مسؤولية الدول - وفق نظريات اللامسروعية الدولية ، وذلك فيما عدا الحالات التي يمكن فيها اثبات التقصير في جانب الدولة التي تمارس على تعليمها هذه الأنشطة . ويتمثل هذا التقصير في عدم قيام هذه الدولة ببسئل العناية الواجبة على تعليمها ، من أجل التحيلولة دون وقوع اضرار بيئية عابرة للحدود ، أو في عدم قيام الدولة بمسألة مرتكبى هذه الاضرار ، أو في امتناعها عن محاكمتهم أو معاقبتهم .

أما فيما يتعلق بالمواقف القانونية للمسئولية الدولية ، فقد اظهرت الدراسة ، ان هناك اختلافا واضحا بين عواقب المسئولية عن انتهاك الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة البحرية ، وبين المواقف القانونية للمسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأنشطة غير محظورة دوليا ، بينما تبين ان عواقب المسئولية عن الأفعال غير المشروعة ، تتطلب مع آثار المسئولية الدولية بوجه عام .

ففي المسئولية عن الأفعال غير المشروعة الماسة بسلامة البيئة البحرية ، تمين التمييز بين وقف الفعل غير المشروع دوليا ، وبين صور اصلاح الضرر المختلفة . فايضاف الفعل غير المشروع ، وان كان يحقق اعادة الاحترام للالتزام الدولي المنتهك ، الا أنه يستهدف أولا ، عدم تفاقم الأضرار الماسة بسلامة البيئة ، وهي أضرار يتعذر اصلاحها على النحو الذى كانت عليه قبل الانتهاك . ثم أنه بعد وقف الفعل غير المشروع ، يأتى دور الصور المختلفة لاصلاح الضرر ، وبدءا من « اعادة الحال الى ما كان عليه » ، الى «التعويض» فى حالة تعذر اعادة الحال الى ماكان عليه « الى « لتراضية » ، التى تعد المألوفة القانونية لانتهاك للالتزام دولى لم يرتبب أضرارا مادية ، وللتى قد تؤدى الى ازالة المنشآت المخالفة للالتزام دولى ، والمهددة لسلامة البيئة البحرية .

وفى هذا الصدد ، ناقشت الرسالة مدى ما للشخص الدولى المضرور ، من إمكانية المفاضلة بين مختلف صور الضرر ، ولنتهت الى مايراه اغلب للفقه الدولى ، من حق للدولة المضرورة فى المفاضلة بين التعويض النقدي ، وبين اعادة الحال الى ماكان عليه . وان كنا لانحجذ أن يكون هذا الحق محل لتقرر مطلق فى القانون الدولى للبيئة ، إذ أن الضرر البيئى قد يمتد أحيانا . فيتجاوز نطاق الدولة المضرورة ، ويضر بالبيئة على نطاق واسع . لذا يتعين تفصيل مصلحة المجتمع الدولى ، والاعتراف بتقييد حق للدولة المضرورة فى اجراء المفاضلة بين التعويض العيني ، وبين التعويض النقدي .

أما عن عواقب المسئولية للدولية عن الانشطة الخطرة ، غير المحظورة دوليا ، فقد أجرت للدراسة بشأنها تصنيفا يميز بين عواقب المسئولية عن الخطر الذى يهدد سلامة البيئة البحرية ، وبين عواقب المسئولية عن الضرر

الذي يلحق بالبيئة : فعولتب المسؤولية عن الخطر عواقب ذلت طابع وقائي .
أما عولتب المسؤولية عن الضرر ، فذلت طابع علاجي يستهدف اصلاح للضرر .
كما أن المسؤولية عن الخطر ، تدور في اطار التزام عام بالوقاية من وقوع ضرر
بيئي عابر للحدود . وفي هذا الاطار ، تندرج مجموعة من اللوائح والوقائية ،
تشمل للواجب الاساسي الذي ينصب على منع للضرر ، او التقليل من فرص
حدوثه ، وخفض حدته ، واعلام الدول المتأثرة بالخطر المنبئ . بوقوع ضرر
جسيم عابر للحدود ، او اعلام الدول التي يحتمل أن تتأثر به ، كما يدخل
ايضا في هذه اللوائح ، ولجب التعاون ، والتفاوض بين الدول المعنية ،
للحيلولة دون وقوع للضرر ، أو التخفيف من حدته على الأمل .

أما عواقب للضرر ، العابر للحدود ، فتختلف عن اثار المسؤولية
الدولية ، وفق قواعد اللامشروعية الدولية ، ففي المسؤولية عن الضرر للناجم
من أفعال ، او أنشطة غير محظورة دوليا ، لا يمكن للدولة المضررة أن تطلب
بوقف للنشاط المسبب للضرر ، الا اذا تقررت عدم مشروعيتها ، وعندها يندرج
هذا النشاط في اطار قواعد اللامشروعية ، الأمر الذي دعا الدول التي تمارس
أنشطة خطيرة ، مثل التفجير لت النووي ، الى المبادرة بساءء تعويضات
للمضررين ، ومن غير أن تقر بمسئوليتها عن الضرر الحادث ، وذلك في محاولة
من هذه الدول ، للحيلولة دون القضاء بعدم مشروعية هذه الأنشطة مستقبلا .
لذلك ، تنحصر عولتب للضرر العابر للحدود في اعادة الحال الى ماكان عليه ،
والتعويض الذي يتسم بطبيعة خاصة تجعله يختلف عن التعويض للنقدى ،
المقرر كاتر للمسؤولية للدولية عن الأفعال غير المشروعة دوليا . وذلك ، لأن
التعويض عن الضرر البيئي الناجم عن أنشطة غير محظورة ، يستند في
الاساس الى نظرية المخاطر ، كما يتميز بأنه ذو حد أقصى مقدر سلفا بمقتضى
الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، ويحتمل به مشغلو هذه الأنشطة ، ولضمان
لوفاء به أنشئت صناديق تأمين دولية ، بل قامت بعض الاتفاقيات الدولية
بالإلزام للدول بضمان سدادها للشخص المضرور .

وأخيراً ، وفي ختام هذه الدراسة ، نتكلم ببعض التوصيات

التي هدانا إليها منهج البحث في هذه الرسالة ، وللتى نرى فيها ما يصبغ بعض الثغرات الموجودة في قواعد القانون الدولى ، والخاصة بحماية البيئة البحرية . لذلك ، يحثونا الأمل في أن يسمى أشخاص القانون للدولى ، لى إبرام اتفاق شامل فيما بينهم ، يكون من شأنه تناول قواعد المسؤولية الدولية عن حماية البيئة البحرية ، وفق المبادئ التالية :

- أن توسع الاتفاقية المقترحة من نطاق تعريفها للتلوث البحرى ، بحيث يشمل أى تغيرات في الوسط الطبيعى للبيئة ، ودون اشتراط للحاق الضرر بالانسان . وبذلك يكون الهدف من هذه الاتفاقية ، ومن قواعد المسؤولية الدولية في القانون الدولى للبيئة ، هو حماية البيئة ذاتها من أى مساس بها .

- أن تؤكد قواعد الاتفاقية المقترحة ، على ذلك السور للمسئولين مسؤولية الدول عن منع ، ولصالح الضرر البيئى العابرين للحدود .

- أن تجرى قواعد هذه الاتفاقية وفق قواعد المسؤولية الدولية عن انتهاك الالتزامات المتطقة بحماية البيئة ، وأن تشمل أيضا قواعد للمسؤولية الدولية عن المساس بالبيئة بأنشطة غير مخطورة دوليا .

- أن تتضمن هذه الاتفاقية لنشاء محكمة دولية تختص بالنظر في المنازعات البيئية ، وأن تعام هذه المحكمة على نمق النظام الذى أقيمت عليه محكمة العدل الدولية ، والمحكمة الدولية لقاع البحر ، والمستحدثة بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون للبحار عام ١٩٨٢ ، وعلى أن يراعى في نظام المحكمة المقترحة ، أن يسمح للمنظمات الدولية بالتقاضى أمامها ، وذلك لملاج ذلك القصور الذى أوجده النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية ، والذي يحول دون تقاضى المنظمات الدولية أمامها . كما نقترح أن ينص نظام المحكمة المرجوة ، على منح أعضاء المجتمع للدولى جميعا ، حق الادعاء أمام هذه المحكمة ، وعلى ألا يقتصر هذا الحق على أصحاب المصلحة المباشرة في اقامة دعوى المسؤولية عن الضرر البيئى ، لذ أن حماية البيئة ، والحفاظ عليها إنما هو حق مشترك لأشخاص المجتمع الدولى كافة ، ومصصلحة واحدة مشتركة .

- أن تشترط الاتفاقية على الدول أطرافها ، بالا تصرخ هذه الأطراف بمباشرة أية أنشطة بيئية ذات آثار محتملة عابرة للحدود ،
الا بعد اجراء عملية تقييم للآثار البيئية المحتملة . وان يكون على هذه
الأطراف - وقبل التصريح بمزاولة هذه الأنشطة - ، ان تقرض تامينات
على مشغليها للوفاء بالتعويضات المقررة بمقتضى مواد الاتفاقية .

- أن تنص الاتفاقية على انشاء صناديق تامين دولية تمول
حصيلتها من صكوك التأمين التي تفرض على مشغلي الأنشطة الخطرة ،
حتى يستفاد من حصيله هذه الصناديق في تقديم القروض للسكول
النامية ، والتي يمكن لها استغلالها في تمويل عمليات التنمية البيئية
في هذه الدول ، كما يمكن استخدام موارد هذه الصناديق في اصلاح
الأضرار البيئية ، وفي اداء التعويضات عن هذه الأضرار .

هذا ، ولن يفوتنا في ختام هذه الدراسة ، الا ان نامل في ان تبسادر
جمهورية مصر العربية ، الى الانضمام الى الاتفاقيات الدولية السارية ، والتي
تستهدف حماية البيئة البحرية ، والحفاظ عليها . وان تصارع مصر أيضا ،
باصدار قانون حماية البيئة البحرية ، والذي لا يزال قيد الدراسة من
فترة طويلة ، وبالرغم من تزايد حوادث التلوث البحري في جمهورية مصر
العربية ، وجنوح للسفن في شواطئها ، مما أدى الى تدمير اجزاء حيوية من
بيئتها البحرية .



قائمة المختصرات

Abbreviations

A.J.I.L.	: American Journal of International Law.
A.S.I.L.	: American Society of International Law.
B.Y.I.L.	: British Yearbook of International Law.
C.J.T.L.	: Columbia Journal of Transnational Law.
C.Y.I.L.	: Canadian Yearbook of International Law.
H.A.I.L.C.	: Hague Academy of International Law Colloquium
H.I.L.J.	: Harvard International Law Journal.
I.C.L.Q.	: The International and Comparative Law Quarterly.
I.C.J.	: International Court of Justice.
I.L.C.	: International Law Commission
I.L.M.	: International Legal Materials
I.M.O.	: International Maritime Organization.
I.U.C.N.	: International Union for Conservation of Natural Resources.
J.D.I.	: Journal Du Droit International
N.Y.I.L.	: Netherlands Yearbook of International Law.
O.E.C.D.	: Organisation for Economic Co-Operation and Development.
P.C.I.J.	: Permanent Court of International Justice
R.D.C.	: Recueil Des Cours De L'Académie De Droit International
U.N.C.T.A.D.	: United Nations Conference on Trade And Development.

- oA° -

- U.N.E.P. : United Nations Environment Programme
- U.N.R.I.A.A : United Nations Reports of International Arbitration Awards
- U.N.T.S. : United Nations Treaty Series.
- Y.I.L.C. : Yearbook of International Law Commission
- Y.J.I.L. : Yale Journal of International Law.

* * *

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية ..

١ - مؤلفات ورسائل قانونية ..

- د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل

المسؤولية المدنية بين التقيد والاطلاق ، دار النهضة العربية ،

القاهرة ، ١٩٨٠ .

- إبراهيم محمد الدغمة

القانون الدولي الجديد للبحار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،

١٩٨٣ .

- د. إبراهيم محمد الشافعي

القانون الدولي العام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- د. أبو بكر أحمد بلقادر وآخرون

دراسة أساسية عن حماية البيئة في الاسلام ، الاتحاد الدولي

لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، ومصلحة الأرصاد وحماية البيئة

بالمملكة العربية السعودية ، جلاند ، سويسرا ، ١٩٨٣ .

- د. إدريس الضحاک

المصالح العربية في قانون البحار الجديد ، دار النهضة العربية ،

القاهرة ، ١٩٨٩ .

- د. الشافعي محمد بشير

القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ .

- د. بحدية عبد الله العوضي

- القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ٧٨ - ١٩٧٩ .
- بحث في النظام القانوني لمكافحة التسرب النفطي من حقل النوروز في الخليج العربي ، جمعية حماية البيئة ، الكويت ، ١٩٨٣ .

- تيسير عواد

- الحدود الدولية للمناطق البحرية المضمورة ، دراسة تطبيقية في الخليج العربي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٤ .

- د. جعفر عبد السلام

- تواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مكتبة السلام العالمية ، القاهرة ، ١٩٨١ .

- د. حامد سلطان

- القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة السادسة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

- د. حامد سلطان ود. عائشة راتب ود. صلاح الدين عامر

- القانون الدولي العام ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

- حسين عامر :

- المسئولية المدنية للتقصيرية والعقدية ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

- د. سعيد سالم جويلي

مبدأ التمسك في استعمال الحق في القانون الدولي العام ، دار
الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- د. سليمان محمد الطحاوي

الوجيز في القانون الإداري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،

١٩٦٧ .

- د. سليمان موقس :

● دروس في المسؤولية المدنية لطلبة الدكتوراه بكلية الحقوق

جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ .

● المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية ، الجزء الأول ،

معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ٥٨ - ١٩٥٩ .

● المسؤولية المدنية في تقنيات للبلاد العربية ، القسم الأول ،

معهد للبحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ،

القاهرة ، ١٩٧٠ .

- د. سمير محمد فاضل

المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة

للنووية وقت السلم ، عالم للكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

- صلاح عطية سليمان الفرجومي

أحكام القانون الدولي في تأمين البيئة البحرية ضد التلوث ،

رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية ،

١٩٨٠ .

- د. صلاح الدين علمر

● القانون الدولي للبيئة ، دروس أقيمت على طلبة دبلوم القانون

العام ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٨١ - ١٩٨٤ .

- القانون الدولي للجديد البحار ، دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

- قانون التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

- د. صوفي حسن أبو طالب

- تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

- د. علفشة راتب

- الملاحظات الدولية العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

- د. عبد الوائز أحمد السنهوري

- الموجز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني المصري ، الطبعة الثانية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

- الوجيز في شرح القانون المدني ، الجزء الأول ، نظرية الالتزام بوجه عام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

- د. عبد العزيز محمد سرحان

- مساهمة القاضي عبد الحميد بدوي في فقه القانون الدولي ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

- قواعد القانون الدولي العام في أحكام المحاكم وما جرى عليه العمل في مصر ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

● القانون الدولي العام ، المجتمع الدولي - المصادر - نظرية الدولة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي

دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

- د. عبد النعم فرج الصده

حق الملكية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

- د. عبد الواحد محمد الفار

الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من أخطار التلوث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- علي الخفيف

الضمان في الفقه الاسلامي ، القسم الأول ، محاضرات القاها على طلبة قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية ، معهد البحوث والدراسات الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- د. علي صادق ابو حيف

القانون الدولي العام ، الطبعة الثانية عشرة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

- د. علي ماهر

القانون الدولي العام ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

- د. محمد السعيد الدققي

شرط المصلحة في دعوى المسؤولية عن انتهاك الشرعية الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ .

- د. محمد حافظ غانم

- المسؤولية الدولية ، محاضرات القيت على طلبية قسم الدراسات القانونية بمعهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- محاضرات في المسؤولية الدولية لطلبة الدراسات العليا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- الوجيز في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- د. محمد سامي عبد الحميد

- اصول القانون الدولي العام ، المجلد الأول ، القاعدة القانونية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .

- د. محمد طه التميمي

- الاحكام العامة في قانون الأمم ، قانون السلام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ .
- القانون الدولي للبحر في ابعاده الجديدة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .
- الغنيم الوسيط في قانون السلام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ .

- محمد عبد العزيز ابو سحيلة

- المسؤولية الدولية عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- د. محمد عبد القم بدر و د. عبد القم البدرولى

مبادئ القانون الرومانى وتاريخه ونظمه ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

- د. محمد نصر وفاعى

الضرر كاساس للمسئولية المدنية فى المجتمع المعاصر ، دار النهضة

العربية ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

- د. محمود سليم جنيحة

القانون الدولى العام ، الطبعة الثانية ، لجنة التأليف والترجمة

والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

- مصطفى مرعى

المسئولية المدنية فى القانون المصرى ، مطبعة الياس نورى ،

القاهرة ، ١٩٤٤ .

- د. مفيد محمود شهاب

● قانون البحار الجديد والمصالح العربية ، المنظمة العربية للتربية

والعلوم والثقافة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،

١٩٧٧ .

● دروس فى لقانون الدولى العام ، لقانون الجديد للبحار ،

دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٢ - مقالات :

- احمد نجيب رشدى

قواعد مكافحة التلوث للبحرى ومسئولية مالك السفينة فى القانون

المصرى والاتفاقيات الدولية ، المجلة المصرية للقانون الدولى ،

المجلد ٣٣ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- ادريس القضاك

الموقف العربى من المؤتمر الثالث لبيئة الأمم المتحدة حول قانون

البحار بالنسبة للمحافظة على البيئة البحرية ، المجلة المصرية
للقانون الدولي ، المجلد ٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- د. سمير محمد فاضل

الالتزام الدولي بعدم تلويث بيئة الانسان ، المجلة المصرية للقانون
الدولي ، المجلد ٣٤ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- د. عبد الله الأشعل

حماية البيئة البحرية للمخيط العربي من التلوث ، المجلة المصرية
للقانون الدولي ، المجلد ٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- د. منير محمود شهاب

نحو اتفاقية دولية جديدة لقانون البحار ، المجلة المصرية للقانون
الدولي ، المجلد ٣٤ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٣ - مؤلفات في علوم البحار ..

- د. انور عبد العظيم

● البحار والمحيطات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ،
١٩٦٤ .

● ثروات جديدة من البحار ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ،
١٩٦٧ .

- د. راي ككليل

حياة الثدييات البحرية ، ترجمة الدكتور حلمي ميخائيل بشاي ،
الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- روبرت كلون

البحار وما فيها ، ترجمة الدكتور عبد الحافظ حلمي ، مؤسسة
سميل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

- نيكس ميث

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ، كتيب مصور ، ومنشور
باللغة العربية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، اليونان ، ١٩٨٦ .

٥٥ : وثائق الأجنبية

١ - مؤلفات قانونية :

— Alvarez, A.

«Le Droit International Nouveau» pedone, Paris, 1959.

— Andreyev, E.P. and Bishchenko, L.P. (Editors)

«The International Law of The Sea», Progress Publishers,
Moscow, 1988.

— Barros, J. and Johnston, D.M.

« The International Law of Pollution » The Free Press,
New York, 1974.

— Bin Cheng

«General Principles of Law as Applied by International
Courts and Tribunals, » Stevens, London, 1953

— Briggs

« The Law of Nations », Cases, documents and notes. 2nd. ed.
Appleton-Century Crofts, inc., New York, 1952.

— Brownlie, I

«Principles of Public International Law» 3rd. ed., Oxford Uni-
versity Press, London, 1979.

- **Despar, M.**
«Droit de L'Environnement» 2.T , Litece, Paris, 1980.
- **Dupuy, P.M.**
«La Responsabilite Internationale des Etats Pour Les Dommages D'origine Technologique et Industrielle, Pédone, Paris, 1974
- **Harris, D.J.**
«Cases and Materials on International Law»2nd. ed., Sweet and Maxwell, London, 1979.
- **Jankevit, B.M.**
«Public International Law», Transnational Publishers, inc. Dobbs Free, New York, 1984.
- **Jenks, C.W.**
«The Common Law of Mankind», The Library of World Affairs, No. 41, . 1958.
- **Johnston, D.M. (Ed.)**
«The Environmental Law of The Sea » I.U.C.N, Gland, Switzerland, 1981.
- **Kuwahara, S.,**
«The Legal Regime of The Protection of The Mediterranean Against Pollution from Land-Based Sources», U.N.E.P., Dublin 1984.
- **Oppenheim, L.**
«International Law», Vol.I., 8th. ed. edited by Lauterpacht H., London, 1955.

- Rest, A.
«The More Favourable Law Principle in Transfrontier
Environmental Law » , Erich Schmidt Verlag, Berlin, 1986.
- Rousseau, Ch.
«Droit International Public», Tome V. Les rapports conflictuels, Sirey, Paris, 1983.
- Sand, P.H.
«Marine Environment Law in The U.N.E.P. » Tycooly Publishing, London and New York, 1988.
- Stark, J.G.
«An Introduction to International Law» 9th. ed., Butterworths, London, 1984.
- Schwarzenberger...
- Sorensen, M. (Ed.)
«Manual of Public International Law» , Macmillan, London, 1968.
- Tecliff, L.A and Utton (Ed.)
«International Environmental Law» , Praeger Publishers, New York, 1974.
- Theotenberg, B.J.
«The Evolution of the Law of the Sea» , U.N.E.P. Tycooly International Publishing Limited, Dublin, 1984.

— Whiteman, M.M.

«Digest of International Laws», Vol. 8, U.S. Government Printing office, Washington, D.C., 1967.

— Virziji

« International Law in Historical Perspective », Vol. VI, Leiden, 1973.

٣ - رسائل دكتوراه :

— Al-Awadhi, Badria,

«Legal Aspects of maritime Pollution with Particular Reference to the Arabian (persian) Gulf», Thèse, London, 1975, reprinted in Kuwait, 1985.

— Ballenger, J.

«La Pollution en Droit International, La Responsabilité Pour Les Dommages Causes Par La Pollution Transfrontière», Thèse Lousanne, 1975

— Kise, A.Ch.

«L'Abous de Droit en Droit International», Thèse, Paris, 1952.

— Ratih, Elsha

«L'Individu et Le Droit International Public», These Pour le Doctorat Presente à la Faculte de Droit de L'Université du Caire, 1955, Imprimerie de L'Universitt du Caire, 1959.

٣ - مقالات :

— Ago, R.

«Le Droit International», R.D.C., Tome 68, 1939/II.

— Amador, G.

«State Responsibility», R.D.C., 1958/II.

— Amerasinghe

«Imputability in The Law of State Responsibility for Injuries to Aliens», Revue Égyptienne de Droit International Cairo, Vol. 22., 1966.

— Andriany.

«Les Relations Internationales des Voisinage» R.D.C, Tome 79, 1951/IL

— Bo-Bransen, Ch.,

«Transnational Pollution and International Law», in «Problems in Transfrontier Pollution», O.E.C.D, 1974.

— Boyle, A.

«Marine Pollution Under the Law of the Sea Convention», A.J.I.L, Vol., 79, No.2, 1985.

— De Arêchaga, J

«International Law in the Past Third of A Century », R.D.C, Tome 159, 1978/IL

— Despax, M. and Saint-Girens, B.

«Collective Defence of The Environment and Admissibility of Proceedings in Relation to Transfrontier Pollution», in «Environmental Protection in Frontier Regions», O.E.C.D, Paris, 1979.

— Dupuy, P.M.

- «International Liability of State for Damage Caused By Transfrontier Pollution», in «Legal Aspects of Transfrontier Pollution», O.E.C.D., Paris, 1977.

- «Due Diligence in The International Law of Liability. », in «Legal Aspects of Transfrontier Pollution», O.E.C.D, Paris, 1977.

(م ٧٨ - البيئة البحرية)

— **Dupuy and Sanets**

«Compensation for Damage Due to Transfrontier Pollution»,
in «Compensation for Pollution Damage», O.E.C.D., Paris, 1981.

— **Fitzmaurice, G.G.**

«The General Principles of International Law Considered From
The Standpoint of The Rule of Law», R.D.C, Tome 92, 1957/II

— **Ganem, M.H.**

«The Illegality of Nuclear Weapon Tests», Revue Al-Ulum
Al-quanuniya Wal Iqtisaadia, No.2, 4ème., Année Imp. De
L'Univ. D'Ain Chams, 1962.

— **Goldie, L.F.E**

- «Liability For Damage and Progressive Development of
International Law » I.C.I.L.Q, Vol. 14, 1965.
- «International Principle of Responsibility for Pollution»,
C.J.I.L, Vol. 1, No. 2, New York, 1970.
- «A General View of International Environmental Law »,
A Survey of Capabilities, Trends and Limits, The Protection
of the Environment and International Law, H.A.A. L.C.,
1973, Vol. VIII, Sijthoff, Leiden, 1975.
- «Concepts of Strict and Absolute Liability and the Ranking
of Liability in Terms of Relative Exposure To Risk»,
N.Y.I.L, Vol XXI, 1985.

— **Gracfrath, B.**

«Responsibility and Damages Caused, Relationship Between
Responsibility and Damages», R.D.C., Tome 185, 1984/II.

— **Handl, G.**

- «Territorial Sovereignty and the Problem of Transnational Pollution», A.J.I.L., Vol. 69, No. 1, 1975
- «State Liability For Accidental Transnational Environmental Damage Caused By Private Persons», A.J.I.L., Vol. 74, No. 3, 1980.
- «The Environment ; International Rights and Responsibilities», A.S.I.L., April 1980.
- «International Liability of States For Marine Pollution», C.Y.I.L., Vol. XXI, Tome XXI, 1983
- «Liability as an Obligation Established By A Primary Rule of International Law», N.Y.I.L., Vol. XXI, 1985

— **Hardy**

«Nuclear Liability» , B.Y.I.L., 1960.

— **Hoffman**

«State Responsibility in International Law and Transboundary Pollution Injuries», I.C.L.Q. Vol. 25, Part 3, 1976.

— **Jenks, C.W.**

«Liability for Ultra-Hazardous Activities in International Law» R.D.C., Tome 117, 1966/1.

— **Kelson, J. M.**

«State Responsibility and The Abnormally Dangerous Activity» H.J.I.L., Vol. 13, No. 2, 1972

— **Kiss, A.Ch.**

«L'Etat du Droit de L'Environnement en 1981», «Problèmes et Solutions» J.D.I., No. 180, 1981

— **Lee, L.T.**

«The Law of the Sea Convention and the Third States», A.J.I.L.,
Vol. 77, No. 3, 1988

— **Lester, A.P.**

«River Pollution in International Law » A.J.I.L., Vol. 57, 1963

— **Magraw, D.B.**

«Transboundary Harm», The International Law Commission's
Study of «International Liability», A.J.I.L., Vol. 80, No.2, 1986

— **Mann, F.A.**

«The Consequences of an International Wrong in International
and National Law», B.Y.I.L., 1976-1977.

— **Moris, J.Y.**

«La Pollution des Mers au Regard du Droit International»,
The Protection of The Environment and International Law,
H.A.I.L.C., 1973, Vol. VIII, Sijthoff, Leiden, 1975

— **Noys, J.E. and Smith, B.D.**

«State Responsibility and Principle of Joint and Several Liability,
Y.J.I.L., Vol. 13, No. 2, 1988.

— **Politis...**

«Le Problème des limitations de Droit Souveraineté et La Théorie
de l'Abus des Droit, R.D.C, Tome 6. 1925/1.

— **Routier, P.**

«Principes de Droit International Public», R.D.C, Tome 103,
1961 /II.

— **Salvioli**

«La Responsabilité de Etate et la Fixation des Dommage et Intérêts Pas Les Tribunaux Internationaux, R.D.C. Tome 28 1929/III.

— **Schachter, O. and Serwer, D.**

«Marine Pollution Problems and Remedies», A.J.I.L, Vol. 65 1971.

— **Schöckl, J.**

«Codification and Progressive Development of International Environmental Law at the Third United Nations Conference on the Law of the Sea», The Environmental Aspects of the Treaty Review, C.J. T.L., Vol. 20, 1981.

— **Scott, A and Be-Braunsen**

«Draft Guiding Principles Concerning Transfrontier Pollution» in «Problems in Transfrontier Pollution», O.E.C.D., Paris, 1974

— **Stark.**

«Imputability in Delinquencies», B.Y.I.L, Vol. 19, 1938.

— **Stain, R.E.**

«Legal and Institutional Aspects of Transfrontier Pollution Control» in «Problems in Transfrontier Pollution, O.E.C.D., Paris, 1974.

— **Sohn, L.B.**

«The Stockholm Declaration on The Human Environment», H.I.L.J, Vol. 14, No.3, 1973

— Sorenson, M.

«Principes de Droit International Public», R.D.C, Tome.

1960 /III

٤ - وثائق الأمم المتحدة ..

(١) تقارير مقرر لجنة القانون الدولي في موضوع « مسؤولية الدول » ،

— ومن جملة هذه التقارير العديدة ، نذكر على وجه الخصوص
التقارير التالية ..

Ago, R,

- Second Report, 1970, Doc. A/CN.4/233, Y.I.L.C. 1970
Vol. II.
- Third Report, 1971, Doc. A/CN.4/264, Y.I.L.C. 1971
Vol. II.
- Fourth Report, 1972, Doc. A/CN.4/264, Y.I.L.C 1972
Vol. II.

— Asandor, G,

Sixth Report, 1961, Y.I.L.C. Vol. II, A/CN.4/134.

— Rephagen, W.

- Second Report, 1981, Doc. A/CN.4/344, Y.I.L.C, 1981,
Vol II, Part one.

— Arangio-Ruiz, G.

- Preliminary Report, 1988, Doc. A/CN.4 /416
- Second Report, 1989, Doc. A/CN.4/425.

(ب) تقارير مقرر لجنة القانون الدولي في موضوع « المسؤولية الدولية
عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة غير محظورة دوليا ».

— Baxter, R.

- Preliminary Report, 1980, Doc. A/CN.4/334, Y.I.L.C., 1980, Vol. II, Part one.
- Second Report, 1981, Doc.A/CN.4/346, Y.I.L.C., 1981 Vol. II, Part one.
- Third Report, 1982, Doc. A/CN.4/360 Y.I.L.C., 1982 Vol. II, Part one.
- Fourth Report, 1983, Doc.A/CN.4/373, Y.I.L.C., 1983 Vol. II, Part one
- Fifth Report, 1984, Doc. A/CN.4/383, Y.I.L.C., 1984 Vol. II, Part one.

— Barboza J.

- First Report, 1986, Doc.A/CN.4/402.
- Third Report, 1987, Doc.A/CN.4/405.
- Fourth Report, 1988, Doc. A/CN.4/413.
- Fifth Report, 1989, Doc. A/CN.4/423.

• - مؤتمرات في علوم البيئة والبحار ••

— Clark, R.B.,

«Marine Pollution », Oxford Science Publications, New York 1986.

— Hickling, C.F. and Brown, P.L.

« The Seas and Oceans », Plandfork Press, London, 1973.

- **Holdgate & Kansas and White**
« The World Environment 1972-1982 » first edition, Tycooly International Publishing Limited, Dublin, 1982.
- **Lucas and Critch, P.**
« Life in The Oceans », Thames and Hudson, London, 1974.
- **Mero, J.L.**
« The Mineral Resources of The Sea » Elsevier, Amsterdam 1983
- **Nynakken, J.W.**
« Marine Biology », Haper and Row, New York, 1982.
- **Round, A.**
« The Biology of Algae », Academic Press, London. 1973.
- **Russell, F.S. and Yonge, M**
« The Seas », Frederick Warne, London. 1975.
- **Tait, R.V.**
« Elements of Marine Ecology » Buller worths, London, 1977.

التفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمه	١
خطة البحث	٦

الباب التمهيدي

٩	البيئة البحرية والمسئولية الدولية
١١	تمهيد
١٣	الفصل الأول : التعريف بالبيئة البحرية وأهميتها
١٣	المبحث الأول : التعريف بالبيئة البحرية وعناصرها
١٣	المطلب الأول : تعريف البيئة البحرية
١٦	المطلب الثاني : عناصر البيئة البحرية
١٦	أولا : مياه البيئة البحرية
١٧	ثانيا : الأحياء الحيوانية البحرية
١٨	ثالثا : النباتات البحرية
١٨	رابعا : الأملاح الذائبة
٢٩	المبحث الثاني : أهمية البيئة البحرية
١٩	المطلب الأول : الأهمية الحيوية للبيئة البحرية
٢٠	أولا : دور البيئة البحرية في تحقيق التوازن المناخي
٢٠	ثانيا : للبيئة البحرية مصدر الأمطار على اليابسة
	ثالثا : قدرة البيئة البحرية على امتصاص غاز ثاني
٢١	أوكسيد الكربون
٢٢	المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للبيئة البحرية
٢٢	أولا : للبيئة البحرية كمصدر للغذاء

٢٤	ثانياً : صناعات عامة من البيئة البحرية
٢٥	ثالثاً : البيئة البحرية كطريق للمواصلات
٢٦	رابعاً : البيئة البحرية كمصدر للطاقة
٢٧	خامساً : البيئة البحرية كمصدر للثروات المعدنية
٢٨	سادساً : البيئة البحرية كمورد للماء العذب
٢٩	الفصل الثاني : صور المساس بسلامة البيئة البحرية
٢٩	المبحث الأول : الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية بالبيئة البحرية
٣٠	المطلب الأول : الاستغلال المفرط للموارد الحية من البيئة البحرية
	المطلب الثاني : إساءة استكشاف واستغلال الموارد المعدنية
٣١	من البيئة البحرية
٣٢	المبحث الثاني : تلوث البيئة البحرية
٣٣	المطلب الأول : للتعريف بالتلوث البحري وصوره
٣٣	أولاً : تعريف التلوث البحري
٣٨	ثانياً : صور تلوث البيئة البحرية
٣٨	- التلوث عبر الحدود
٣٩	- التلوث عبر الوطني
٣٩	- التلوث العرضي (غير الممدى)
٣٩	- التلوث الممدى
٤٠	المطلب الثاني : مصادر تلوث البيئة البحرية
٤١	أولاً : التلوث من مصادر أرضية
٤٣	ثانياً : التلوث من أنشطة استكشاف واستغلال قاع البحر
٤٥	ثالثاً : التلوث الناجم عن أغراق وتصريف النفايات في البحار
٤٦	رابعاً : التلوث من السفن
٤٧	١ - للكرارث البحرية
٤٨	٢ - إفراغ مياه الاتزان وغسيل صهاريج الناقلات
٤٨	خامساً : تلوث البيئة البحرية من الجو . أو من خلاله

الفصل الثالث : التعريف بالمسئولية الدولية وتطورها ٥١

المبحث الأول : تطور فكرة المسئولية الدولية ٥١

المطلب الأول : المسئولية قبل نشأة القانون الدولي ٥٢

أولا : المسئولية في المجتمعات القديمة ٥٢

ثانيا : المسئولية في القانون الروماني ٥٤

ثالثا : الاسلام واثره في فكرة المسئولية الدولية ٥٥

المطلب الثاني : المسئولية الدولية في القانون الدولي المعاصر ٥٧

أولا : التطور في أساس المسئولية الدولية ٥٨

ثانيا : التطور في اشخاص المسئولية الدولية ٦٠

١ - الدول شخص المسئولية الدولية ٦١

٢ - المنظمات الدولية أحد اشخاص المسئولية الدولية ٦٢

٣ - موقف الفرد في القانون الدولي والمسئولية الدولية ٦٤

المبحث الثاني : مفهوم المسئولية الدولية ٦٥

المطلب الأول : التعريف بالمسئولية الدولية ٦٦

أولا : تعريف المسئولية في فقه القانون الداخلي ٦٦

ثانيا : تعريف المسئولية الدولية في أعمال المعاهد الطمعية

واللجان الدولية المتخصصة ٦٧

ثالثا : تعريف المسئولية في بعض أحكام القضاء الدولي ٦٨

رابعا : تعريف المسئولية الدولية في لفقه الدولي الأجنبي ٦٨

خامسا : تعريف المسئولية الدولية في لفقه الدولي العربي ٧٠

المطلب الثاني : نظاما المسئولية الدولية ٧٦

أولا : للتمييز بين مصطلحي Liability, Responsibility ٧٧

ثانيا : نظامان للمسئولية الدولية ٨٠

الباب الأول

اساس المسؤولية الدولية

- ٨٦ ... عن المسئولية بسلامة البيئة البحرية ...
- ٨٧
- ٨٩ ... الفصل الأول : نظرية الخطأ ...
- ٨٩ ... المبحث الأول : نظرية الخطأ في فقه القانون الدولي ...
- المبحث الثاني : نظرية الخطأ في مشروعات التقنين والمعاهدات الدولية
- ٩٧ ... واحكام القضاء الدولي ...
- ٩٨ ... المطلب الأول : نظرية الخطأ في مشروعات تقنين قواعد المسؤولية الدولية
- ١٠٠ ... المطلب الثاني : نظرية الخطأ في المعاهدات الدولية ...
- ١٠١ ... المطلب الثالث : نظرية الخطأ في احكام القضاء الدولي ...
- المبحث الثالث : نظرية الخطأ كأساس للمسؤولية الدولية عن المساس
- ١٠٨ ... بسلامة البيئة البحرية ...
- ١١٥ ... الفصل الثاني : نظرية الفعل غير المشروع دوليا ...
- ١١٥ ... المبحث الأول : نظرية الفعل غير المشروع دوليا في فقه القانون الدولي
- المبحث الثاني : نظرية الفعل غير المشروع دوليا في مشروعات التقنين
- ١١٩ ... والمعاهدات واحكام القضاء الدولي ...
- المطلب الأول : نظرية الفعل غير المشروع في مشروعات تقنين قواعد
- ١٢٠ ... المسؤولية الدولية ...
- ١٢٢ ... المطلب الثاني : نظرية الفعل غير المشروع في احكام القضاء الدولي
- المبحث الثالث : نظرية الفعل غير المشروع دوليا كأساس للمسؤولية
- ١٢٤ ... الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية ...
- ١٣٣ ... الفصل الثالث : نظرية المخاطر ...
- ١٣٥ ... المبحث الأول : نظرية المخاطر في فقه القانون الدولي ...

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : نظرية المخاطر في مشروعات التقنين والمعاهدات	
وأحكام القضاء الدولي ١٤٣	
المطلب الأول : نظرية المخاطر في مشروعات تقنين قواعد المسؤولية الدولية ١٤٣	
المطلب الثاني : نظرية المخاطر في المعاهدات الدولية ١٤٤	
المطلب الثالث : نظرية المخاطر في أحكام القضاء الدولي ١٤٩	
المبحث الثالث : نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة للبحرية ١٥٥	
الفصل الرابع : إساءة استعمال الحق وحسن الجوار ١٦٣	
المبحث الأول : إساءة استعمال الحق كأساس للمسؤولية الدولية ... ١٦٣	
المطلب الأول : تحريم إساءة استعمال الحق في فقه القانون الدولي ١٦٤	
المطلب الثاني : تحريم إساءة استعمال الحق في مشروعات التقنين والمعاهدات وأحكام القضاء الدولي ١٦٨	
أولا : تحريم إساءة استعمال الحق في مشروعات التقنين والمعاهدات الدولية ١٦٨	
ثانيا : تحريم إساءة استعمال الحق في أحكام القضاء الدولي ١٦٩	
المبحث الثاني : مبدأ حسن الجوار كأساس للمسؤولية الدولية ... ١٧٢	
المطلب الأول : مبدأ حسن الجوار في فقه القانون الدولي ١٧٥	
المطلب الثاني : مبدأ حسن الجوار في مشروعات التقنين والمعاهدات وأحكام القضاء الدولي ١٧٨	
أولا : مبدأ حسن الجوار في مشروعات التقنين والقرارات الدولية ١٧٨	
ثانيا : مبدأ حسن الجوار في الاتفاقيات الدولية ١٧٩	
ثالثا : مبدأ حسن الجوار في أحكام القضاء الدولي ١٧٩	
المبحث الثالث : تحريم إساءة استعمال الحق وحسن الجوار للمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة للبحرية ١٨٠	

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : مبدأ تحريم إساءة استعمال الحق كأساس للمسئولية	
الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية	١٨٢
المطلب الثاني : مبدأ حسن الجوار كأساس للمسئولية الدولية عن	
المساس بسلامة البيئة البحرية	١٨٥
خاتمة الباب الأول	١٨٩

الباب الثاني

المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية	
بأفعال غير مشروعة دوليا	١٩٣
تمهيد :	١٩٥
الفصل الأول : المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية	
بأفعال غير مشروعة دوليا في الاتفاقيات الدولية	١٩٧
المبحث الأول : الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية	
خارج نطاق اتفاقية قانون البحار	١٩٩
المطلب الأول : الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية البيئة	
البحرية من التلوث من السفن	١٩٩
الفرع الأول : الاتفاقيات الدولية بشأن حماية للبيئة البحرية من	
التلوث من السفن	٢٠٠
أولا : الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالنفط ، لندن ، ١٩٥٤	٢٠٠
ثانيا : اتفاقية الأمم المتحدة لأعلى البحار ، جنيف ، ١٩٥٨	٢٠٥
ثالثا : الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في	
حالات للكوارث للناجمة عن التلوث للنفط ،	
بروكسل ، ١٩٦٩	٢٠٧
رابعا : الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ، لندن ، ١٩٧٣	٢١٤
خامسا : للبروتوكول الخاص بالتدخل في أعالي البحار في حالات	
للتلوث البحري بمواد غير النفط ، لندن ، ١٩٧٣	٢٢٢

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : حماية البيئة البحرية من التلوث من السفن في	
الاتفاقيات الاقليمية	٢٢٤
أولا : اتفاق التعاون في التصدي لتلوث بحر الشمال بالنفط	٢٢٤
ثانيا : اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث	٢٢٥
- البروتوكول الخاص بالتعاون في الحالات الطارئة	
للكافة تلوث البحر المتوسط بالنفط	٢٢٨
ثالثا : اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة	
البحرية من التلوث	٢٣٠
رابعا : الاتفاقية الاقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن	٢٣٢
المطلب الثاني : الاتفاقيات الدولية بشأن حماية البيئة البحرية من	
التلوث بقاء النفايات	٢٣٤
أولا : اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عنلقاء الفضلات	
من السفن والطائرات ، أوسلو ، ١٩٧٢	٢٣٥
ثانيا : اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن اغراق النفايات	
ومواد أخرى	٢٣٧
ثالثا : البروتوكول الخاص بحماية البحر المتوسط من التلوث	
النشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات ،	
برشلونة ، ١٩٧٦	٢٤٠
المطلب الثالث : الاتفاقيات الدولية بشأن حماية البيئة البحرية من	
التلوث من المصادر الأرضية	٢٤١
أولا : اتفاقية منع التلوث البحري من مصادر في البر :	
باريس ، ١٩٧٤	٢٤٢
ثانيا : بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من المصادر	
في البر ، اثينا ، ١٩٨٠	٢٤٣
المطلب الرابع : حماية للبيئة البحرية من التلوث النووي في الاتفاقيات	
الدولية	٢٤٥

الصفحة

الموضوع

- أولا : اتفاقية حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو ، وفي
الفضاء الخارجي ، وتحت سطح الماء ، موسكو ، ١٩٦٣ ٢٤٥
- ثانيا : معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرهما من أسلحة
التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي
باطن أرضها ٢٤٧
- ثالثا : اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض
عسكرية أو لآية أغراض عدائية أخرى، نيويورك، ١٩٧٦ ٢٤٩
- المبحث الثاني : المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية
في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ... ٢٥٠
- المطلب الأول : الأحكام العامة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها
في لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ... ٢٥٥
- المطلب الثاني : الالتزامات الدولية للرامية الى حماية البيئة البحرية
في لاتفاقية قانون البحار الجديدة ... ٢٦٠
- أولا : التلوث من مصادر في البر ... ٢٦١
- ثانيا : التلوث الناتج عن الأنشطة الخاصة بقاع البحار ٢٦٢
- ثالثا : التلوث الناشئ عن الأغراق ... ٢٦٣
- رابعا : التلوث الناشئ من السفن ... ٢٦٥
- خامسا : التلوث من الجو أو من خلاله ... ٢٧٠
- سادسا : التلوث من الأنشطة في المنطقة ... ٢٧٠
- المطلب الثالث : لقتسام الاختصاص والمسؤولية بشأن حماية البيئة
البحرية في اتفاقية قانون البحار الجديدة ... ٢٧٢
- الفرع الأول : مسؤولية دولة العلم عن حماية للبيئة البحرية ... ٢٧٣
- الفرع الثاني : مسؤولية الدولة الساحلية عن حماية البيئة البحرية
الفصل الثاني : عناصر المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة
البيئة البحرية بالتعامل غير مشروعة دوليا ... ٢٨٧
- المبحث الأول : للنصر الموضوعي للمسؤولية ... ٢٩٠

الموضوع	الصفحة
٢٩١ - صور الفعل الدولي غير المشروع	٢٩١
٢٩٢ - اضماء عدم المشروعية على فعل الدولة يتم وفقا للقانون الدولي	٢٩٢
٢٩٤ - التمييز بين انتهاك الالتزام الدولي بوسيلة وانتهاك الالتزام الدولي بنتيجة	٢٩٤
٢٩٩ - وجوب سريان الالتزام في مواجهة من ينسب اليه انتهاكه	٢٩٩
٣٠٦ - انتهاك الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية - جريمة دولية	٣٠٦
٣٠٩ - المبحث الثاني : العنصر الشخصي للمسئولية	٣٠٩
٣١١ - اولا : اسناد الفعل غير المشروع لدولة ما	٣١١
٣١١ - مسؤولية الدولة عن أعمال أعضائها تستند الى معيار وظيفي	٣١١
٣١٣ - اسناد أعمال موظفي الدولة الذين يتجاوزون حدود اختصاصاتهم	٣١٣
٣١٥ - تحمل الدولة لتصرفات افراد لا يسندون ضمن موظفيها الرسميين	٣١٥
٣١٧ - تحمل الدولة لأفعال حركات التمرد التي تستولى على الحكم بالفعل	٣١٧
٣١٧ - تحمل الدولة لتصرفات اجهزة تابعة لدول أخرى او لمنظمة دولية	٣١٧
٣١٩ - ثانيا : اسناد للفعل غير المشروع الى منظمة دولية	٣١٩
الفصل الثالث : آثار المسؤولية الدولية عن المساس بمسالة البيئة	
٣٢١ - البحرية بأفعال غير مشروعة دوليا	٣٢١
٣٢٤ - المبحث الأول : وقف الفعل غير المشروع دوليا	٣٢٤
٣٢٥ - التمييز بين وقف الفعل غير المشروع وللتعويض العيني	٣٢٥
(م ٣٩ - البيئة البحرية)	

الموضوع	الصفحة
- وقف الفعل غير المشروع لا يتحقق الا في الأفعال المستمرة	٣٢٧
المبحث الثاني : اصلاح الضرر	٣٢٨
المطلب الأول : اعادة الحال الى ما كان عليه	٣٢٩
- مفهوم اعادة الحال الى ما كان عليه	٣٣٠
- حق للدولة المضرة في المفاضلة بين صور اصلاح للضرر	٣٣١
- استحالة تنفيذ الالتزام بإعادة الحال الى ما كان عليه	٣٣٣
- صور اعادة الحال الى ما كان عليه	٣٣٥
المطلب الثاني : التعويض	٣٣٦
الفرع الأول : الأضرار القابلة للتعويض	٣٣٨
- التعويض عن الأضرار المادية والأضرار المعنوية	٣٣٨
- التعويض عن الضرر المباشر والضرر غير المباشر	٣٤٠
- شرط تحقق الضرر	٣٤٤
الفرع الثاني : تقدير التعويض	٣٤٤
المطلب الثالث : الفرضية	٣٤٩
خاتمة للباب الثاني	٣٥٥

الباب الثالث

المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية

بأنشطة غير محظورة دوليا	٣٥٩
تمهيد	٣٦١
القصل الأول : المسئولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية	
بأنشطة غير محظورة دوليا ، في الاتفاقيات والمبادئ	
للقانونية الدولية	٣٦٣
المبحث الأول : الاتفاقيات الدولية بشأن المسئولية الدولية عن المساس	
بسلامة البيئة البحرية بأنشطة غير محظورة دوليا	٣٦٤

الصفحة

الموضوع

- المطلب الأول : اتفاقيات المسؤولية المعنية عن المساس بمصلحة البيئة
- ٣٦٥ البحرية، بالمشطة غير محظورة دوليا ...
- ٣٦٦ باريس ، ١٩٦٠
- ثانيا : الاتفاقية المتطقة بمسؤولية مشطى السفن النووية ،
- ٣٧١ بروكسل ، ١٩٦٢
- ثالثا : اتفاقية فيينا للمسؤولية المعنية عن اضرار الطاقة
- ٣٧٨ للنووية ، ١٩٦٣
- خامسا : الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المعنية عن الضرر
- ٣٨٣ الناجم عن التلوث النفطى ، بروكسل ، ١٩٦٩
- سادسا : الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء صندوق دولى
- للتعويض عن الضرر الناجم عن التلوث النفطى ،
- ٣٩٠ بروكسل ، ١٩٧١
- سابعا : الاتفاقية الخاصة بالمسؤولية المعنية عن الضرر الناجم
- عن التلوث النفطى الناجم عن استكشاف للموارد
- ٣٩٤ المعنية لتعويض البحار ، لندن ، ١٩٧٧
- المطلب الثانى : المعاهدات الدولية ومسؤولية الدول عن الأنشطة غير
- ٣٩٦ المحظورة الماسة بسلامة البيئة البحرية
- أولا : الاتفاقية المتطقة بمسؤولية مشطى السفن النووية ،
- ٣٩٦ بروكسل ، ١٩٦٢
- ثانيا : الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية
- وبعض الدول ، بشأن المسؤولية عن الأضرار التى قد
- تنشأ عن استخدام السفينة النووية الأمريكية
- « سافانا » لموانئ تلك الدول
- ٣٩٧
- ٣٩٨ - الاتفاق البرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا
- ٣٩٨ - الاتفاق البرم بين الحكومة الأمريكية وحكومة إيطاليا ...

الصفحة

الموضوع

- ٣٩٩ - المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا
- المبحث الثاني : المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية
- بأنشطة غير محظورة دوليا ، في أحكام للقضاء ،
- ٤٠٠ وممارسات الدول
- المطلب الأول : أحكام القضاء الدولي ، في المسؤولية الدولية عن المساس
- ٤٠١ بسلامة البيئة البحرية ، بأنشطة غير محظورة دوليا
- أولا : قضية مسبك تريل ٤٠١
- ثانيا : قضية مضيق كورفو ٤٠٢
- المطلب الثاني : الممارسات الدولية والمسؤولية الدولية عن الأنشطة
- ٤٠٣ للبيئة غير المحظورة دوليا
- أولا : التجربة النووية في جزر مارشال عام ١٩٥٤ ٤٠٤
- ثانيا : حادث ناقله النفط جوليانا ٤٠٥
- المبحث الثالث : موقف المؤتمرات واللجان القانونية الدولية من
- ٤٠٦ المسؤولية الدولية عن الأنشطة غير المحظورة دوليا
- المطلب الأول : إعلان الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية ٤٠٧
- المطلب الثاني : قواعد المسؤولية عن نتائج الأنشطة غير المحظورة دوليا
- ٤١٥ في أعمال اللجان القانونية الدولية
- أولا : مبادئ السلوك في ميدان البيئة لارشاد الدول في حفظ
- وتنسيق واستغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها
- ٤١٧ دولتان أو أكثر
- ثانيا : الدراسة المعنية بالجوانب القانونية الخاصة بالبيئة
- والمعلقة بالتعدين والتنقيب في المناطق البحرية دخل
- ٤٢١ حدود الولاية الوطنية
- ثالثا : قواعد مونتريال للقانون الدولي السارية على التلوث
- ٤٢٧ للمابر للحدود
- ٤٢٩ رابعا : الميثاق العالمي للطبيعة

الموضوع	الصفحة
خامسا : مبادئ، ومونتريال التوجيهية لحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البحر	٤٣٠
الفصل الثاني : عناصر المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بالنشطة غير محظورة دوليا	٤٣٥
المبحث الأول : للعنصر الموضوعي للمسؤولية	٤٣٨
المطلب الأول : الخطر	٤٣٩
المطلب الثاني : الضرر	٤٤٧
- شروط الضرر	٤٤٩
اولا : للضرر المموس	٤٤٩
ثانيا : السببية المادية بين النشاط الخطر والضرر	٤٥٤
المبحث الثاني : العنصر الشخصي للمسؤولية	٤٥٧
المطلب الأول : معيار نسبة النشاط الضار	٤٥٨
- مفهوم الاقليم والولاية عليه	٤٦٢
- الولاية والسيطرة	٤٦٣
- نطاق ولاية الدولة للساحية	٤٦٥
- مشكلة الولاية على السفن	٤٦٧
المطلب الثاني : شروط اسناد النشاط للشخص الدولي	٤٧٤
الفرع الأول : نشوء النشاط في ولاية شخص دولي او تحت سيطرته	٤٧٥
الفرع الثاني : علم الشخص الدولي بنشوء النشاط الخطر في نطاق ولايته او تحت سيطرته	٤٨٠
المطلب الثالث : مسؤولية الدول عن أنشطة للكيانات الخاصة	٤٨٦
الفرع الأول : موقف الفقه الدولي	٤٨٧
الفرع الثاني : المبادئ الدولية ومسؤولية الدول عن الأنشطة الخاصة	٤٩٦
- الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشطى السفن للنووية	٥٠٠
- اتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن اضرار الطاقة النووية	٥٠٠
- اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها	

الترقيم	الموضوع
٥٠١	الأجسام النفسائية
٥٠١	اعلان المبادئ التي تحكم قاع البحار والمحيطات
٥٠١	ويطون قريبتها ليماء وراء حدود الولاية الوطنية
٥٠٢	الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن
٥٠٢	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون للبحار
	الفرع الثالث : مسؤولية الدول عن أنشطة الكيانات الخاصة في أحكام
٥٠٥	لقضاء الدولي والممارسات الدولية

الفصل الثالث : المواقف القانونية للمسؤولية الدولية عن المساس

٥٠٩	بسلامة البيئة البحرية بالنسبة غير مضطربة دوليا
	المبحث الأول : الالتزام العام بالوقاية من الخطر الماس بسلامة
٥١١	البيئة البحرية
٥١٣	المطلب الأول : الالتزام بمنع الضرر وتقليله
٥٢٣	المطلب الثاني : الالتزام بالاعلام
٥٢٩	المطلب الثالث : واجب التفاوض
٥٣٢	المطلب الرابع : واجب التعاون
٥٣٦	المبحث الثاني : اصلاح الضرر
٥٣٨	المطلب الأول : الأساس القانوني للتعويض
٥٤٢	المطلب الثاني : الأضرار القابلة للتعويض
٥٤٥	المطلب الثالث : حد التعويض وضماناته
٥٤٦	الفرع الأول : حدود التعويضات
	أولا : الاتفاقية الدولية بشأن التضييق من مسؤولية ملاك
٥٤٧	للسفن البحرية
	ثانيا : الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية قبل الفرع في مجال الطاقة
٥٤٨	للنوعية
٥٤٩	ثالثا : اتفاقية مسؤولية مشطى السفن النووية

الموضوع	الصفحة
رابعا : الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن اضرار	
للتلوث النفطي	٥٤٩
خاصا : الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار	
الناجمة عن التلوث النفطي الناشء عن استكشاف	
واستغلال الموارد المعدنية في قاع البحار ..	٥٥٠
الفرع الثاني : ضمانات التسويض	٥٥١
خاتمة الباب الثالث	٥٥٤
الخاتمة	٥٦٣
قائمة المختصرات	٥٦٨
قائمة المراجع	٥٨١
الفهرس	٦٠١

تصويب الأخطاء المطبعية

الصفحة	المصدر	الخطأ	التصويب
٢١	٨	البناتى	النباتى
٢٦	١٨	١٠٨٥	١٩٨٥
٢١	٧	تعرض	تصيب
٢٢	١	ما يعادل	بما يعادل
٢٣	١٦	forms	forms
٢٦	١٧	evelated	elevated
٢٦	١٨	sediments	sediments
٢٦	٢٣	reselting	resulting
٢٨	٩	Poltion	Pollution
٢٩	٢٧	Probility	Probability
٤٣	مامش (١)	Barnes, J.N.	Holdgate & Kasas & White, Op. Cit, PP. 92-98.
٤٤	٢٢	Environmental	Environmental
٤٦	١٦	الثورتين	الثورتان
٤٩	١٠	Diagost	Digost
٦٠	٣	وهى	وعما
٦٨	٢٣	Iris principle	It is a principle
٧١	١	(٣)	(١)
٧١	١٤	نشؤ	نشوء
٧١	١٨	(٢)	(٤)
٧٤	١٥	(٢)	(٤)
٧٤	٢٠	impes	imposes
٧٤	٢٤	Borboza	Barboza
٧٦	١٦	اللجنة	للجنة
٧٧	١٤	المقر	المقرر
٨٣	٢	للجنة	للجنة
٩٠	٧	بمسؤ	بمسوء
٩٠	١٧	intet	intent
٩٦	٤	امسؤ	امسوء
٩٧	٤	التطيدى	القتليدى
٩٧	٨	ليتلانم	ليتلانم

الصفحة	المصدر	للخطأ	للصواب
٩٧	١١	ملاتمة	ملاحة
٩٩	١٢	مواطنيها	مواطنوها
١٠٢	١٩	(٣)	(٤)
١٠٤	٢٠	Regim	Regime
١٠٤	٢٦	De Aréctaga	De Aréchaga
١٠٥	٢٧	Negintently	Negligently
١٠٥	٢٧	Damaga	Damage
١٠٥	٢٧	priveto	private
١٠٦	١٢	منها	منهما
١٠٦	١٦	manacfield	minefield
١٠٨	٢٢	Car	Care
١٠٨	٢٢	foresceability	foreseeability
١١٠	٨	ستوكهم	استوكهم
١١٢	٢٤	Reasonably	reasonably
١١٣	٢٠	P. 451	P. 541
١١٣	٢٧	diligence	diligence
١٢٣	١٣	يمتضى	يمتضى
١٢٤	١٠	الانتهاك	الانتهاك
١٢٥	٥	لا تلزم	لا تلزم
١٢٥	٩	عملها	علمها
١٢٥	٢٢	Pandibhon	Pandibhton
١٢٦	١٦	manuar	manser
١٢٨	٨	الانزاما	الانزام
١٣٥	٩	اللجج	اللجج
١٤٠	١	الغزوان	الغزوين
١٤٥	١٤	بما	بما
١٥٠	٢٣	must	must
١٥٧	٢١	realization	realization
١٦٣	٧	مدين	من مدين
١٧٤	٢٨	L'udeo	L'une
١٧٥	٢١	aufairo	faire
١٧٦	٢٥	Subordonné un	Subordonné à un

الصفحة	المصدر	الخطأ	الصواب
١٧٩	٢٢	مستوكلمهم	امستوكلمهم
١٨١	٢٧	والعشرين	والعشرون
١٨٩	١٣	اختيار قضائي	اختيارا قضائيا
١٩٠	١٠	مكونها	مكونا
٢٠٢	٢٥	tanker	tanker
٢٠٣	٤	القا	التي
٢٠٣	٤	سقوط	سقوط
٢٠٣	١٨	tankov	tanker
٢٠٣	٢٠	Conclitions	Conditions
٢٠٣	٢٤	Voyag	Voyage
٢٠٤	٥	يقتل	تقتل
٢٠٥	١٣	ثايفيا	ثايفيا
٢١٣	١٧	cases	ceases
٢١٣	٣٦	Ind	end
٢١٥	٢٤	cervise	Service
٢١٦	١٨	effuents	effluents
٢١٧	٢٣	be taken	to be taken
٢٢٠	١٩	administra	administration
٢٢٠	٢٨	effluents	effluents
٢٣٠	٦	ثايفيا	ثايفيا
٢٥١	١٤	متدويوا	متدويو
٢٥٢	١٧	سقوط	سقوط
٢٦٣	١١	الوائمة	الواصة
٢٦٧	٢٠	اللموائمة	اللمواصة
٢٧٢	٢٦	متطلبات	متطلبات
٢٧٣	١٦	أقصى	أقصى
٢٩٢	٢٢	rgles	régles
٣٠٣	٢٦	زانيا مخالف	راى مخالف
٣٠٦	٢٦	bay	by
٣٠٧	٢٢	sunt	such
٣٠٨	٢٢	دعى	دعا
٣٠٨	٢٢	بخطورة	لخطورة
٣٠٩	١٩	Amorasinghe	Amerasinghe

الصفحة	السطر	الخطا	الصلوب
٢١١	٢٥	persones	persons
٢١٤	٢٦	intentional	international
٢١٤	٢٨	virtuer	virtue
٢١٥	١٤	لا يحون	لا يحون
٢٢١	٧	انتهاكا	انتهاكها
٢٢٢	٩	Cessation	Cessation
٢٢٤	٨	عليه	اليه
٢٢٤	١٧	انها تعد	انه يعد
٢٣٥	٨	أراضي	أراضي
٢٣٦	٢٠	إذا	أذ
٢٥٨	٨	شخص	شخصي
٢٦٢	٢	البيئة	البيئية
٢٧٠	٩	واضوا	واضوا
٢٧٠	٢٠	extent	extent
٢٧٢	٢٣	الفقرتين	الفقرتان
٢٧٣	٣	دعى	دعا
٢٨٠	١٠	ضامنة	ضامنا
٢٨٤	٥	بينهم	بينها
٢٨٦	١٠	مستولية	مستوليته
٢٨٩	٢٠	يتحفظوا	يتحفظوا
٤٠٠	٢٥	أبرم	أبرمت
٤٠٤	٣	لحق	لحقت
٤٠٥	١٥-١٤	ين-ياباني	ينا يابانيا
٤١٤	١٣	والشربين	والشرون
٤١٥	١٨	القانونين	القانونيين
٤١٧	١٩	لثفاي	اتفاقا
٤١٩	٨	بصورة	بصورة
٤٢١	١٣	القانونيين	القانونيون
٤٢٤	٢	متناولت	متناولتها
٤٢٥	١	طبيعية	طبيعة
٤٤٥	١٢	متاخة	متاخمة
٤٤٦	١٧	يمكنه	يمكن
٤٤٦	١٨	خطا	خطر

الصفحة	المسطر	الخطا	المصوب
٤٦٠	٣	بمقتضى	يقضى
٤٦٧	١٣	شريط	شريطة
٤٦٩	١٠	تنحصر	تنحصر
٤٧٢	٢٧	بأنطابق	بأنطابق
٤٨٠	٤٠	المسئولية	المسئولة
٤٥٠	١٩	Substantial	substantial
٤٨٧	٤	هذه	هذا
٤٨٨	٦	مواطنيها	مواطنوها
٤٩٢	٢١	يلقى	يلقى
٥٠٥	٢	الخاضعين	الخاضعون
٥٠٩	٢٠	التزاما اوليا	التزام اولى
٥١٠	٧	ملتزم	ملتزما
٥١٦	٢١	مقدم	مقدم
٥١٧	٤	لحقوقها	لحقوقها
٥٣٢	١٤	المنطق	المنطق
٥٣٣	٧	الوجب	الواجب
٥٤٣	١٥	بعض	بعضا
٥٧٣	١٥	تحققين	تحقق
٥٧٤	١٩	ومواطنيه	ومواطنيه
٥٧٧	١	نصرخ	نصرح
٥٨٤	١٢	عبد الرازق	عبد الرزاق
٥٨٧	١٦	القانون الجديد	القانون الدولى الجديد
		للبحار	للبحار

تصويب الأخطاء

الصفحة	المسطر	الخطأ	التصواب
٣٠	٨	مليون	بليون
٣٠	٨	ملايين	بلايين
٣٠	٩	مليون،	بليون
٥٦	٤	بما فعلت	بما كسبت
٥٦	٣٠	الآية ١٩٢	الآية ٩٢
٥٨	٩	بما تقب.	لا يعاقب
٦١	١	شخص	أشخاص
٤٧٥	١٩	المحدد	المحدودة
٥٧٦	١٨	لتنافس البحر	لقانون البحار

رقم الايداع بدار الكتب للقومية

١٩٩٠ / ٤٨٩٣

الترقيم الدولي

L. S. B. N

977-00-03417

مركز توثيق التراث
للطباعة
م. ع. الد. بن. الو. ب.
من. ج. ح. د.

يطالب بأن أقدم للفرمان العربي هذا العمل العلمي الجليل المكنون كإحدى
هاتيك مجيد، فلهذا أعرض عن كتب وعلى مدير تجو سب سبب أن العمل
المبطل في الجدية في هذه الحالة حتى إعداد هذا العمل كرسالة في موضوع
المسئولية الدولية عن الأساس بسلامة البيئة المتغيرة. "تقدم بها إلى كلية
القانون بجامعة القاهرة" إلى ما درج في الحقول لتعديري هذا
مع صيغة الشرف في عادل الرسالة مع الجامعة المصرية، كما تدرج لجنة الحكم
على الرئيس في رسالة لعل حارة أحسن رسالة القانون الدولي لعام ١٩٦٥

لقد أطلق المؤلف حقيقة أن المسئولية الدولية في العمل في حالة البيئة
الجديدة وعن الأساس في العمل يمكن أن يقي وأن يظل خيصة إلى نطاق التقاليد
للمسئولية الدولية القائمة على الخطأ أو الفعل غير المشروع، بل لا بد لنا
بالضرورة أن نحال في موضوع وأشير إلى أن المسئولية الدولية في العمل
غير المحظورة في هذا المجال بعد من أن ليس القويمة الجديدة لعل بهذا
في الخواص بعد هذه التمسك في استعمال الحق

لقد استطاع المؤلف أن يبرز لهذا الموضوع العام والذي يتسم بالدقة
والصعوبة في سبب معين، بالبحث في سبب سبب سبب سبب سبب لا يظفر
أن القضية في عالم سبب في العمل، وفيه في أية صورة كل ما
جاء، قام هذا العهد هذه الناحية، التي سبب في هذا العمل
ناحت في هذا الموضوع، والتي تعد الناحية عامة المتكاملة في العمل
الدولي العام

أ. د. صلاح الدين عامر
استاذ القانون الدولي العام
كلية الحقوق جامعة القاهرة